

كتاب عرويس الإفراج في شرح تلخيص المفتاح

للشيخ بهاء الدين السبكي

ت ٧٧٣ هـ



تحقيق

د/ عبد الحميد هندواوي

مدرس البلاغة والأدب المقارن والنقد الأدبي

كلية دارالعلوم - جامعة القاهرة

الجزء الثاني

المكتبة العصرية
بيروت - لبنان

كتابخانه

مرکز تحقیقات کتاب و مکتب

شماره ثبت: ۳۳۵۹۹

تاریخ ثبت:

جميع الحقوق محفوظة للناس
الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ - 2003 م

ISBN 9953-34-013-3



ISBN 9953-34-013-7

شركة إنشاء شريف الانصاري
للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الذكاء السمعي لجيشية
المطبعة العصرية للنشر

بيروت - ص.ب. ٨٣٥٥ - ١١ - تلفاكس ٦٥٥.١٥ ٩٦١١
صيدا - ص.ب. ٢٢١ - تلفاكس ٣١٧.٧٢ ٩٦١٧
e-mail: alassrya@terra.net.lb

الفنُّ الثَّانِي



عِلْمُ الْبَيَانِ



مرکز تحقیقات کتب و پرسر علوم اسلامی

الفن الثاني علم البيان

وهو علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد، بطرق مختلفة، في وضوح الدلالة عليه.

(الفن الثاني في علم البيان)

ص: (وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه).

(ش): قال جماعة: إن هذا العلم أخص من علم المعاني، وإن علم المعاني كالفرد، والبيان كالركب فإن صح على ما فيه من البحث، فهو متأخر عنه طبعاً، فلذلك أخرج عنه وضعاً.

وقوله: علم جنس، قال الشارح أي: بالقواعد، وفيه نظر، بل الأولى أن يجعل بمعنى المعلوم، وهي القواعد لدلالة كلامه وكلام غيره عليه. وقوله: (يعرف به) مميز له من غيره، والمراد بالطرق التركيب، والمراد الدلالة العقلية لما سيأتي. وقوله: المعنى، الجمهور على أن المراد المطابق لمقتضى الحال، وقيل المراد: جنس المعنى، وقوله: في وضوح الدلالة يتعلق بقوله: مختلفة الانقسام الوضوح إلى: قوى وأقوى وغيره، كما ستراه في قولك: زيد كالبحر في السخاء، وقولك: زيد كالبحر، وقولك: زيد بحر، وقولك: البحر زيد. (وهنا تنبيهات):

الأول: ينبغي أن يقيده بالكلام العربي، كما قيده في حد علم المعاني، وهو جزء بتعلقه بالكلام العربي، فالبيان الذي هو مركب كذلك، ولعله سكت عنه إحالة على ذلك.

الثاني: أورد على هذا لحد أداء المعنى الركيك باللفظ الركيك، فالحد غير مانع. وأجيب بأن المراد بالمعنى: هو الذي تقتضيه الحال، أو نقول: ليس لنا علم يعرف به ضوابط الرككة، بل ذلك يعلم من هذا العلم؛ لأن الشيء يعرف بضابط مقابله. ثم نقول: قوله: (في وضوح الدلالة) يخرج به، لأن المراد مراتب الوضوح. ويشهد له قوله بعد ذلك: لم يكن بعضها أوضح من بعض. وبهذا يعلم أن قوله:

(فى وضوح الدلالة) ليس المراد وخفائها، بل الخفاء ليس بمراد، إنما الكلام فى طرق واضحة، بعضها أوضح من بعض، غير أنه يصدق على ما ليس أوضح، أنه خفى بالنسبة إلى الأوضح؛ فلذلك قال السكاكى: الوضوح والخفاء، وإنما يريد ما ذكرناه، بدليل قوله قبل ذلك: فى وضوح الدلالة عليه والتقصان، ويدل له أن ما ليس بواضح أصلاً، ليس طريقاً بليغاً، فلا يكون مقاماً بيانياً ولا فصيحاً.

الثالث: أورد أيضاً علم الإعراب، فإنه كذلك فالحد غير مانع. وجوابه أنه خرج بقوله: (المعنى) إنما علم الإعراب يعرف به إيراد اللفظ، والمعنى تبع له، ثم بقوله: (بطرق مختلفة) فإن ذلك لا يطرد فى الإعراب. ولما ذكر السكاكى هذا الحد، ذكر عقبه: ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ فى مطابقة الكلام لتمام المراد منه.

وقال الترمذى: إنه يخرج به علم الإعراب. وقال الكاشى: إنه لا يحترز به عن شئ وعلم الإعراب لا يرد؛ لأنه أحال هذا الحد على حد المعانى الذى ذكر فيه لفظ التتبع، وهو غير حاصل للعرب؛ فإنهم يتكلمون بطباعهم.

(قلت): وهذا الجواب لا يصح؛ لأن النحاة يتتبعون تلك التراكيب. ثم لو صح لما كان جواباً عن المصنف؛ لأنه لم يرتض ذلك الحد، فحينئذ لعل الجواب ما ذكرناه.

الرابع: قال جماعة كثيرة منهم السكاكى: هذا العلم أخص من علم المعانى، وأن هذا بمنزلة المركب، وذلك بمنزلة المفرد. وفيه نظر من وجوه، منها: أن الأعم موجود فى ضمن الأخص، فيلزم أن يذكر علم المعانى فى علم البيان، وليس الأمر كذلك. فإن قالوا: إن معرفته متوقفة على معرفة علم المعانى، فبينهما حينئذ تلازم لا أن أحدهما جزء الآخر. ثم لا نسلم أن علم البيان يتوقف على معرفة علم المعانى؛ لجواز أن يعلم الإنسان حقيقة التشبيه والكناية والاستعارة، وغير ذلك من علم البيان، ولا يعلم تطبيق الكلام على مقتضى الحال. فليس علم المعانى جزءاً من البيان، ولا لازماً له.

ومنها: أن تطبيق الكلام على مقتضى الحال كالمادة، وهذه الطرق كالصورة، والمادة ليست جزءاً للصورة.

ومنها: أن ما سنذكر من الصور فيه تأكيد للتطبيق على مقتضى الحال، فليكن هذا العلم منزلاً من ذلك منزلة التأكيد من التأسيس، لا منزلة الكل من الجزء.

ومنها: أن المعنى الواحد إن أريد به أصل المعنى فهو حاصل في قولك: جاء زيد، سواء أكان إنكارياً، أو ابتدائياً، أو طلبياً. وإن أريد المعنى الذى يقتضيه المقام، فقد يقال: إن علم البيان يعرف به تطبيق الكلام على مقتضى الحال، وإن علم المعانى يقصد به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة.

أما الأول: فلأن ما بين قولك: زيد قائم، وإن زيدا قائم، وإن زيدا قائم من التفاوت يضاهى ما بين قولك: زيد كالأسد، وزيد أسد، والأسد زيد من التفاوت. والمعنى فى كل منها متفاوت؛ بسبب التأكيد. فكما اختلف حال المنكر وغيره فى التأكيد بيان واللام، اختلف حاله مع غيره فى هذه الطرق المذكورة فى البيان.

وأما الثانى: فلأن غالب علم المعانى، يعلم به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة فإن المجاز الإسنادى أوضح فى الدلالة من الحقيقة الإستادية، فإن: عيشة راضية، أدل على رضا صاحبها من قولك: راض صاحبها، كما أن: زيد أسد، أدل من قولك: زيد كالأسد. وكذلك كل واحد من مقتضيات ما يتعلق بالمسند، أو المسند إليه من حذف، وذكر، وتقديم، وتأخير، وإتباع وغيره مما يطول ذكره. وكذلك الإيجاز، والإطناب، والمساواة إنما هى طرق مختلفة فى وضوح الدلالة. ولا شك أن الطرق البيانية مختلفة بالمبالغة وعدمها. فربما حصلت المبالغة بالإيجاز دون الإطناب، الذى هو أوضح.

الخامس: قال السكاكي: فلما كان علم البيان شعبة من علم المعانى لا يتفصل عنه إلا بزيادة اعتبار كان كالمركب، وعلم المعانى كالفرد. ثم إن بعضهم قال: معناه أن علم

البيان باب من أبواب علم المعاني، وفصل من فصوله، وإنما أفرد كما يفرد علم الفرائض عن الفقه. وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنه صرح بأن علم البيان مركب وعلم المعاني مفرد. والباب أو الفصل من العلم، كالفرائض ليس مركبا بالنسبة إلى العلم؛ لأن الفقه، مثلا إن كان اسما لجميع أبوابه على سبيل الكل المجموعي، فالفرائض جزء للفقه، فالفقه مركب لا باعتبار الأعم والأخص، بل باعتبار الجمع والمفرد.

بخلاف علم المعاني؛ فإنه عندهم مفرد كالجنس، وعلم البيان مركب كالنوع. وإن كان الفقه مثلا کلیا، يصدق على كل باب منه، وينفصل بعضها عن بعض بخاصية، فلا يصح أن يقال: إن حد المعاني يخرج حد البيان؛ كما فعلوه؛ لأن حد الجنس لا يجوز أن يكون مخرجا للنوع، كما أن حد الحيوان لا يجوز أن يخرج الإنسان.

ولعل هذا القائل اعتر بقول السكاكي: شعبة منه، والشعبة كالباب. وغفل عن قوله: إنه منفصل عنه بزيادة اعتبار، فإنه إشارة إلى أنه ليس كالباب، بل كالنوع فإن الإنسان شعبة من الحيوان، ينفصل عنه بزيادة النطق.

السادس: أورد بعض شراح المفتاح أن قولهم: في وضوح الدلالة، لا ينبغي؛ فإن الوضوح ليس بمقصود، بل المقصود: الخفاء، فإنه كلما كان الكلام خفيا في الدلالة، كان أبلغ. فلو قيل: في خفاء الدلالة كان أقرب إلى الإشارة إلى اعتبارات الأبلغ. واعتراض على هذا بالمنع، ويأن ذكر الوضوح، يستلزم ذكر الخفاء؛ لأن كل واضح، خفي بالنسبة إلى غيره وبالعكس، وبغير ذلك مما لا طائل تحته. والسؤال قوي فلذلك عبر الطيبي بالخفاء.

السابع: لا شك أن الإيراد الواحد للمعنى الواحد بالطرق المختلفة لا يمكن. فلو قال المصنف: بإحدى طرق، لشمّل الإيراد الواحد، وكان أحسن؛ لأن قوله: بطرق لا يتأتى إلا عند تعدد الإيراد. وليس القصد منحصرًا في ذلك.

الثامن: أورد الترمذی على هذا الحد أنه يلزم عليه أن من عرف لمعنى واحد طرقا مختلفة يكون يعرف علم البيان. وليس كذلك؛ لأن هذا لآحاد العوام.

ودلالة اللفظ: إما على تمام ما وُضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه. وتسمى الأولى وضعية، وكل من الأخيرتين عقلية.

قال: ولا ينجى من ذلك، أن تكون الألف واللام للجنس؛ لأن الجنس يصدق في فرد واحد، ولا للاستغراق، فإنه مستحيل؛ لأن المعاني لا تنتهى، فكيف تعلم كلها؟ وأجيب عنه بأن الأداة للاستغراق، ولا يلزم الإحاطة بتفاصيل المعاني غير المتناهية، فإنها تعلم بوجه كلى.

التاسع: كان ينبغي أن يقول: فى إيضاح الدلالة؛ إذ هو فى الطرق والوضوح عند السامع.

ص: (ودلالة اللفظ إلى آخره).

(ش): وهى كون اللفظ، بحيث إذا أطلق، فهم منه المعنى من كان عالماً بالوضع. وقيل: هى صفة للسامع. وهى إما على ما وُضع له، أو على جزئه، أو على خارج. هذا تقسيم صحيح وذكرنا للحصر أدلة، أصحابها الاستقراء، ومراده على جميع ما وُضع له، ويقول: (على جزئه) أى: من حيث هو كذلك، وكذا قوله: (على خارج) فإن اللفظ قد يوضع للشيء، ولبعضه، كالإمكان فإنه مشترك بين العام والخاص، والعام جزء الخاص. ونوزع فى هذا المثال، وقيل: إنه كل. ومثل بلفظ الحرف، فإنه اسم للشيء وبعضه، كليت فإن الحرف اسم لها ولبعضها، وللشيء ولازمه كالشمس للكوكب ولضوئه، والفعل فإنه اسم للمصدر، ولازميه المكان والزمان، ولا يحتاج أن نقول: فى المطابقة من حيث هو كذلك، كما صنع الخطيبى وجماعة؛ لما ذكرناه فى شرح المختصر. وهذا التقسيم يعم المفرد والمركب، إذا قلنا: إن المركبات موضوعة.

وقد ذكرنا فى هذه المواضع مباحث شريفة فى شرح المختصر، فلتطلب منه.

ص: (وتسمى الأولى وضعية وكل من الأخيرتين عقلية).

(ش): يريد أن الذى يدل عليه بالوضع هو دلالة المطابقة، والأخريان بالعقل، بمعنى أن الواضع إنما وضعه، ليفيد جميع معناه، غير أن العقل اقتضى أن الشيء لا يوجد بدون جزئه ولازمه، وهذه طريقة بعضهم. وبعضهم يجعل الثلاثة وضعية، وبعضهم يجعل الأولى والثانية دون الثالثة، وهى طريقة الأمدى، وابن الحاجب، وصاحب البديع.

وتختص^(١) الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمن، والثالثة بالالتزام. وشرطه للزوم الذهني ولو لاعتقاد المخاطب بعرف عام أو غيره.

ولا خلاف أن الدلالات الثلاث لفظيات، بمعنى أن اللفظ فيها مدخلا، وهو شرط في استغادتها منه. وإنما الخلاف في أن اللفظ موضوع لها أو لا.

(قلت): وعندى أن هذا الخلاف لا تحقيق له؛ لأنه إن عني بالوضع، أنه بقيد الاختصار، فلا خلاف أنه ليس كذلك. وإن عني بقيد الانضمام، فلا خلاف أن الأمر كذلك. لم يبق إلا أن يقال: موضوع للهيئة الاجتماعية من الأجزاء أو لا. فعلى الأول، يكون الجزء كالشرط للموضوع، لا يلاقيه الوضع. وعلى الثاني بخلافه.

ص: (وتقيد الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمن، والثالثة بالالتزام).

(ش): سميت الأولى مطابقة؛ لتطابق اللفظ والمعنى، والثانية دلالة تضمن، لتضمن الكل لجزئه، والثالثة الالتزام؛ لما فيها من الاستلزام.

ص: (وشرطه للزوم الذهني ولو لاعتقاد المخاطب لعرف أو غيره).

(ش): الضمير عائد على الالتزام، والمراد دلالته، واللزوم الذهني لا إشكال في دلالة اللفظ عليه. وأما الخارجي فاختلف في دلالة اللفظ عليه، فالمنطقيون يشترطون الذهني، لأن الدلالة إما من وضع اللفظ، أو من انتقال الذهن إلى اللازم، وهما منتقيان في الخارجي. ولا يشترطون الخارجي؛ لحصول الفهم دونه، كالعدم، والملكة مثل: دلالة العمى على البصر.

وذهبت جماعة إلى اعتبار اللزوم مطلقا. قال في الإيضاح: الخلاف في ذلك بعيد، ولعل المانع إنما منع اشتراط اللزوم العقلي لا الذهني. وقد أطلنا الكلام في ذلك في شرح المختصر.

(قوله): ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره) أى: لا يشترط للزوم العقلي، الذي لا يتصور انفكاكه، بل لو اقتضى العرف العام أو الخاص ملازمة أمر لآخر، واطرد ذلك بحيث صار استحضار أحدهما مستلزما للآخر، كنفي ذلك في اللزوم الذهني. قال الشارح كان ينبغي أن يقول: لاعتقاد المتكلم لأن الملازمة من جهته.

(قلت): ليس كذلك، بل الدلالة كون اللفظ، بحيث يفهم منه المخاطب ذلك. ثم من أين لنا أنه لم يقل: المخاطب بكسر الطاء؟ إلا أن كلامه في الإيضاح يوضح إرادة السامع.

(١) وفي بعض النسخ (وتقيد).

والإيراد المذكور لا يتأتى بالوضعية؛ لأن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح؛ وإلا لم يكن كل واحد منها دالا عليه. ويتأتى بالعقلية؛ لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح.

واعلم أن اللزوم العرفي هو اصطلاح البيانين، لاحتياجهم إلى ذلك في الاستعارة، والكتاية، والتشبيه. أما المنطقيون، فإنما يعتبرون اللزوم العقلي.

(تنبيه): اعلم أن جعل اللازم إما عقليا، أو عرفيا، لا يتعدى إلى الجزء، بل الجزء لا بد أن يكون عقليا. فلو ظن أهل العرف أن شيئا جزء لشيء، وليس جزءا؛ فهذا ظن كاذب لا عبرة به، بخلاف قولنا: لازم عرفي، فإن معناه: أن العرف قضى له بأن استحضار هذا يلزم منه استحضار ذلك؛ وإن لم يكن مجرد العقل يقتضى لزومه. نعم يمكن أن يقال: ما توهمه أهل العرف جزءا هو لازم ذهني، أما جزء عرفي فلا. وإنما نبهت على هذا؛ لأن في المفتاح، أن التعلق إما أن يكون باعتبار الجزء، أو اللزوم. ثم قال: لا يجب في ذلك التعلق، أن يكون مما يثبت العقل فهذه العبارة ربما توهم أن التعلق بنوعيه، يمكن أن يكون عرفيا، كما توهم ذلك الخطيبي، وجعل كلام المصنف مخالفا له. وليس هذا مراده؛ لأنه قال في آخر كلامه: وقد سبق أن اللزوم لا يجب أن يكون عقليا. فقد علمنا أن مراده بالتعلق الذي لا يجب أن يكون عقليا: تعلق اللازم، لا تعلق الجزء من حيث هو جزء، فليتأمل.

(تنبيه): فسر اللزوم في الإيضاح بأن يكون حصول ما وضع اللفظ له في الذهن ملزوما لحصول الخارج عنه، لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر، لكون نسبة ذلك الخارج إليه وغيره على السواء.

(قلت): قد يكون الترجيح بأكثرية الحضور، لا باللزوم.

ص: (والإيراد المذكور، لا يتأتى بالوضعية؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ، لم يكن بعضها أوضح، وإلا لم يكن كل واحد دالا عليه، ويتأتى بالعقلية، لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح).

(ش): أى: إيراد المعنى بالطرق المختلفة لا يتأتى بالوضعية أى: بدلالة المطابقة؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع اللفظ، لم يكن بعضها أوضح من بعض، وإلا لم يكن كل واحد دالا، لأنك إذا قلت: خذه يشبه الورد في الحمرة، لم يمكن أن يكون ثم تركيب آخر، يدل بالوضع على هذا المعنى إلا بأن توجد ألفاظ مرادفة لهذه الألفاظ،

وإن وجدت لم تكن أوضح منها، وإن لم يفهمها السامع، فلا وضوح فلا تفاوت، ونحو: العقار الخمر، إنما يقال لمن يعرف مدلول الخمر، ولا يعرف مدلول العقار.

(قلت): ربما كان أحد التركيبين الوضعيين أوضح؛ لشهرته وكثرة استعماله، أو لكونه مفسرا بغيره، أو لكون أحد اللفظين المترادفين مشتركا بين المعنى المستعمل وغيره، فيكون مرادفه أوضح منه فيتأتى حينئذ ذلك بالوضعية. وقد يجاب بأن المفسر والمفسر مختلف؛ لأن المفسر بالكسر يدل على المفردات، والمفسر مدلوله الهيئة الاجتماعية. وقد يجاب عن الوضوح بكثرة الاستعمال بأن ذلك اختلاف لأمر عارض. وفي شرح الشيرازي أنه لا يقال: ربما يزداد الوضوح ويتقص بزيادة الألفاظ وتقصها؛ لأن اللفظ إذا زيد عليه، فقد زاد المعنى. وفيما قاله نظراً، بل التحقيق أن المدلول مختلف بالتفصيل والإجمال، كما سبق، ثم يرد عليهم ما سيأتى إن شاء الله.

ثم الدلالة الوضعية قد تكون نصاً، وقد تكون ظاهراً. ورتب الظهور متفاوتة، فإن مراتب الوضوح متفاوتة في قولك: جئت لأجل إكرامك، وإكراماً لك، وإكرامك وإكرامك فالأول نص في العلية، والثاني ظاهر قوى، والثالث ظاهر ضعيف، والرابع أضعف، ودلالة كل منها على النسبة بالمطابقة. ولهذا السؤال زاد الطيبي في الحد في وضوح الدلالة التركيبية قال: لأن الدلالات الوضعية، وإن اختلفت في الوضوح فيحسب لفظة مع أخرى، أما المعنى التركيبي بعد علم المفردات فلا يتفاوت.

(قوله: ويتأتى) أى: اختلاف طرق الإيراد. (بالعقلية) لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح) أى: وإنما يتأتى بالدلالات العقلية؛ لجواز أن يكون للشئ لوازم بعضها أوضح لزوماً من بعض، وإنما قال الدلالات، وإنما هي دلالات الالتزام والتضمن؛ باعتبار جزئياتها، فإن قلت: ذكر حكم الدالتين واستدل لدلالة اللزوم فقط.

(قلت): لأن الجزء لازم للكل، ولك أن تجعل هذا سؤالاً في أصل التقسيم، ونقول: إن دلالة الالتزام تشمل دلالة التضمن. ولما وجد الشارحون المصنف قال: إنما يتأتى ذلك بالعقلية، وذكر أنها تتأتى في دلالة الالتزام، توهموا أن دلالة التضمن، ليست كدلالة الالتزام. وليس كذلك، بل الذى يظهر أنها تتأتى بدلالة العقلية، تضعنا كانت، أم التزاماً. فإن دلالة الإنسان على الحيوان، أظهر من دلالة على الجسم، وإن

ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له: إن دلت^(١) قرينة على عدم إرادته، فمجازاً؛ وإلاً فكناية.

كانت دلالة على كل منهما تضمناً، وقد يقصد المتكلم التشبيه بجامع جزء الحقيقة الواضح، أو جزئها الخفى، أو غير ذلك من الاعتبارات.

ثم اعلم أن معنى كلام المصنف وغيره أن هذه الطرق لا تتأتى بالوضعية فقط، بل تتأتى بالعقلية إما فقط، أو مع الوضعية؛ لأن المدلول الوضعي فيه إحدى الدلالات المتفاوتة.

ص: (ثم اللفظ إلى آخره).

(ش): لما كانت الطرق تتعلق بالدلالات العقلية، وهي لا بد فيها من انتقال من لازم إلى ملزوم أو عكسه، احتاج إلى ذكر تقسيم، يعلم به ما حصل فيه الانتقال، وهو المجاز والكناية.

اعلم أن تحقيق الفرق بين الكناية والمجاز، من أهم ما نحن بصدده في هذا الفن. وقد رأيت غالب المصنفين في هذا الفن خبط فيه، ولم يحققه أحد، وما أنا أذكر تحقيقه؛ على ما يقتضيه النظر الصحيح، ما بين كلام للوالد في تصنيف لطيف، وما استخرجته بالفكر:

اعلم أن مراد المتكلم يطلق على أمرين:

الأول: المعنى الذى استعمل له اللفظ الذى نطق به، حقيقة كان، أم مجازاً، فإن استعمله فيما وضعته العرب له فهو الحقيقة، وإن استعمله فى غير ما وضعته له فهو مجاز.

الثانى: معنى وراء ذلك، فإن من تكلم بكلام وأراد به معنى، تارة يكون ذلك المعنى مقصوداً لذاته، وتارة يكون مقصوداً لغيره، كالوسيلة بأن يكون وراء ما هو له كالعلة الغائية، ويكون ذكر ما ذكره توطئة لذلك المقصود. فكل من الحقيقة والمجاز المذكورين أولاً، قد يكون مراداً لنفسه، وقد يكون مراداً لغيره. فالأقسام أربعة:

(١) وفى بعض النسخ (قامت).

حقيقة مرادة لنفسها، مثل: جاء زيد. ومجاز مراد لنفسه، مثل: جاء أسد يرمى بالنشاب. فمدلول اللفظ الحقيقي غير الكناية والمجازى مراد لذاته، ويتحد في هذين القسمين إرادة الاستعمال، مع إرادة الإفادة وحقيقة مرادة لغيرها مثل: زيد كثير الرماد، تريد حقيقة كثرة الرماد، فهو حقيقة مرادة لا لنفسها، بل لما هو ملزوم، لكثرة الرماد من كثرة الطبخ اللازم للكرم في الغالب. فالكناية حقيقية، لأنك استعملت لفظها فيما وضع له، والحقيقة كذلك سواء أكان ذلك الموضوع مقصودا لذاته، أم لغيره. ولا عبرة بما وقع في كلام المصنف من أن الكناية غير حقيقة ولا مجاز، لما سترى تحقيقه نقلا وبحثا عند الكلام على حد الحقيقة والمجاز.

ولك أن تقول: بحسب الاستعمال، هو لفظ أريد به ما وضع له، وأن تقول: بحسب المراد بالذات أريد به غير ما وضع له. ففي الكناية إرادة استعمال، وهي فيما وضع له، وإرادة إفادة، وهي غير ما وضع له. والمعتبر في الحقيقة اللفظية هو إرادة الاستعمال. بقى قسم رابع وهو مجاز مقصود لغيره، مثل: أن تستعمل كلمة في غير موضوعها، ولا يكون ذلك المعنى المجازى مقصودا لذاته، لما يلزمه. فهذا القسم قد يقال بامتناعه؛ لأن فيه الخروج عن موضوع اللفظ إلى التجوز بحسب الاستعمال، ثم الخروج عن ذلك المعنى المجازى بحسب القصد بالذات، ويدل عليه قول الجمهور: الكناية حقيقة خلافا للمصنف. ولو ثبت هذا القسم لانتسبت الكناية إلى: حقيقة ومجاز، وقد يقال بجوازه، ويحمل قولهم: الكناية حقيقة على لفظ استعمل في موضوعه، مرادا به غيره. فعلم أن الكناية: لفظ أريد به موضوعه، ليستفاد منه غير موضوعه. وغير الكناية من الحقيقة: لفظ أريد به موضوعه، ليستفاد منه ذلك الموضوع. والمجاز: لفظ أريد به غير موضوعه. فإذا قلت: زيد كثير الرماد، مستعملا كثرة الرماد في الكرم، فهو مجاز وليس كناية. وإن استعملته في معناه مريدا ذلك قصدا وإفادة من غير إرادة إفادة الكرم، كما إذا أردت الإخبار بأنه فحam فهو حقيقة مجردة. وإن أردت معناه، ليستفاد منه الكرم، فهو كناية. فظهر بهذا أنه يصح أن يقال: الكناية لفظ أريد به غير معناه، باعتبار إرادة الإفادة، وأن يقال: لفظ أريد به معناه باعتبار الاستعمال، وأما اجتماع أمرين من هذه الثلاثة، فالمجاز لا يجتمع مع الكناية، ولا مع الحقيقة المجردة، إلا عند من

يجوز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، فحينئذ يجوز أن تقول: زيد كثير الرماد، مريدا كرمه، وكثرة رماده المقصود لذاته، وأن تريد كرمه وكثرة رماده؛ ليستفاد من كثرة رماده كرمه، فيكون الكرم مدلولاً عليه بالمجاز والكناية. وأما الحقيقة المجردة والكناية، فلا مانع من اجتماعهما بأن تقول: زيد كثير الرماد، وغرضك الإخبار بكثرة رماده؛ ليستفاد منه كرمه، ويستفاد حصول الرماد بنفسه لغرض ما، ولا تتخيل أن ذلك جمع بين حقيقتين، فإن إرادة الاستعمال فيه واحدة، والمتعدد إرادة الإفادة.

وقد تستعمل الكلمة في معنى واحد؛ لتحصل أغراض لا تتناهى فظهر بهذا أن الكناية لفظ أريد به ما وضع له استعمالاً، وغير ما وضع له إفادة. والمجاز أريد به غير ما وضع له استعمالاً وإفادة. وعلم أن بين الكناية والمجاز عموماً وخصوصاً من وجه، يجتمعان في القسم الرابع، ويرتفعان في الحقيقة المجردة، ويوجد المجاز فقط، حيث استعمل اللفظ في غير موضوعه، مراداً به إفادة مدلوله، وتنفرد الكناية في استعمال اللفظ في موضوعه، مراداً إفادة غيره.

إذا تحرر ذلك فاعلم أن في كل من المجاز والكناية انتقالاً. والانتقال تارة تعني به انتقال المتكلم عن لفظ؛ إلى لفظ لانتقال ذهنه إليه، وتارة تعني به انتقال ذهن السامع من اللفظ المستعمل إلى غيره. فإن أردت الأول فالتكلم إذا أراد الإخبار بمعنى، فقد ينتقل ذهنه إلى ملزومه، فيستعمل لفظ الملزوم في اللازم، كقولك: رأيت بحراً ماشياً تريد كريماً، وقد ينتقل ذهنه إلى استعمال اللازم مريداً به الملزوم كقولك: كثير الرماد مريداً الكرم. وإن أردت انتقال ذهن السامع، فالحال بالعكس فالانتقال في المثال الأول من الملزوم إلى اللازم، وفي المثال الثاني من اللازم إلى الملزوم، فظهر أن المجاز يحصل فيه تارة الانتقال من اللازم إلى الملزوم، وتارة بالعكس، كقول العرب: رعيينا غيثاً، فيطلق الملزوم على اللازم. وأمطرت السماء نباتاً، يطلق اللازم على الملزوم. ويدل على ذلك أن من علاقات المجاز إطلاق المسبب على السبب وعكسه، والمتعلق على المتعلق وعكسه، والجزء على الكل وعكسه، وكل من الجزء والسبب والمتعلق لازم للكل والسبب والمتعلق. والسكاكي جعل الانتقال في المجاز أبداً من الملزوم إلى اللازم، نظراً إلى أنك إذا قلت: أمطرت السماء نباتاً، فالنبات وإن كان ملازماً للمطر إلا أنه باعتبار مساواته صار ملزوماً، وفي هذا الكلام مناقشات، نذكرها في

باب المجاز - إن شاء الله تعالى - ويلزم السكاكي أن يجعل الكناية أيضا انتقالا من الملزوم، لكنه تارة يتساهل في إطلاق الملزوم على اللازم المساوي، وتارة يحقق، وأما الكناية فكذا، إلا أنها تفارق المجاز في أنه ليس فيها انتقال الاستعمال، بل انتقال الذهن فقط. وإن أردت انتقال ذهن المتكلم، فالمتكلم إذا أراد إفادة الكرم، انتقل ذهنه إلى لازمه، وهو كثرة الرماد، فأخير به ليستفاد منه ملزومه، والسامع إذا سمع اللازم، انتقل ذهنه إلى الملزوم فالانتقال فيها بحسب المتكلم من الإخبار بالملزوم إلى الإخبار باللازم، وبحسب السامع من فهم اللازم إلى فهم الملزوم. وهذا أحد قسميها، وهو الذي ذكره الناس.

وقد يقال: هي كالمجاز تنقسم إلى القسمين، فربما أخبر فيها بالملزوم، وأريد الاستعمال فيه، ليستفاد لازمه كقولك: نزل الغيث، تريد إفادة أن السنة مخصبة، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾^(١) لأنه لم يقصد إفادة ذلك؛ لأنه معلوم، بل إفادة لازمه، وهو أنهم ينبغي أن يحذروها ويجاهدوا. وكذلك قوله ﷺ: "المرء مع من أحب"^(٢) والمقصود بالفائدة، إنما هو كون المخاطب مع النبي ﷺ.

واعلم أن قولنا: إطلاق اللازم على الملزوم وعكسه، جرى على عبارة القوم، وهي غير منقحة؛ لأنك إذا قلت: رأيت أسدا يتكلم، لم تطلق اللازم على الملزوم؛ لأن الملزوم ذات الأسد ولازمها معنى وهو شجاعة، والذي أطلقت عليه الأسد زيد، فإنما أطلقت ملزوما لشيء على ملزوم لشيء بين اللازمين تشابه. نعم قد يطلق الملزوم على اللازم في نحو قولك: جاءني عدل ويعجبني الإنسان، وتريد ضحكه؛ أو كتابته، وكذلك عكسه، ومن أمثلتهما: أمطرت السماء نباتا، ورعينا غيثا. وكذا الكناية يعتبر فيها ما ذكرناه، فلي تأمل.

وسياتي تحقيق ذلك وتكميله عند ذكر الكناية، وإنما عجلت ذكر هذا هنا؛ للتقسيم الذي ذكره الصنف، ولأن بين هذا المكان وذلك مفاوز، ولا يقطعها إلا

(١) سورة التوبة: ٨١.

(٢) أخرجه البخاري في "الأدب"، باب: علامة الحب في الله، (٥٧٣/١٠)، (ح ٦١٦٨)، ومسلم في "البر والصلة"، باب: الزم مع من أحب (ح ٢٦٣٩)، من حديث أنس بن مالك، وقد جاء من طريق عبد الله بن مسعود، وصنوان بن عسال، وأبي موسى.

تحقيق معناهما. إذا تحرر هذا فلنرجع إلى تتبع كلامهم، فقول المصنف: اللفظ المراد به لازم ما وضع له مجاز إن قامت قرينة على عدم إرادة موضوعه، كقولك: رأيت أسدا يرمى بالنشاب، فإن الرمي قرينة قامت على عدم إرادة الحقيقة، والمراد بإرادة اللازم التي هي مورد القسمة إرادة الإفادة سواء أكانت متحدة مع إرادة الاستعمال، أم لا. فإن أحد قسميها وهو الكناية، أريد به استعمال اللفظ فيما وضع له، ليفيد غير ما وضع له. فقد وجد هنا إرادة اللازم الذي هو غير موضوع اللفظ إفادة لا استعمالا. وقسمها الآخر وهو المجاز، أريد به غير موضوعه استعمالا وإفادة.

واعلم أن المراد باللازم هنا ليس ما ذكره المنطقيون، بل المراد اللازم العرفي، سواء أكان عقليا خاصة، أم عرضا عاما، أم غير ذلك لما تقدم من أن المراد: اللازم للفهم ولو عرفا، والمراد باللازم العارض، والملزوم المعروض وإن شئت قلت: اللازم التابع والملزوم المتبوع، غير أن الاعتبار هنا اللازم المساوي، فإن الأعم لا ينتقل الذهن منه إلى الأخص، إنما ينتقل من اللازم المساوي.

قال في المفتاح: أو الأخص وفيه نظري، فإن اللازم لو كان أخص من الملزوم، لوجد الملزوم دون اللازم وهو محال. وأجاب عنه الكاشي بأن ذلك إنما يمتنع في اللازم العقلي، أما اللازم الأعم من ذلك، فلا يمتنع أن يوجد فيه الملزوم دون اللازم. ونحن هاهنا إنما نريد اللازم الاعتقادي مطلقا.

(قلت): يستحيل أن يكون اللازم أخص، سواء أكان عقليا أم اعتقاديا؛ لأن الذهن كيف يربط أمرا بأمر أعم منه والفرض أنه يعتقد لزومه لعرف، أو غيره. فإذا كان في الذهن أخص من غيره استحال أن يربطه الذهن بالأعم.

إذا تقرر ذلك، فالسكاكي قال: الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم، أي: ينتقل ذهن السامع، كما تقول: فلان طويل النجاد، والمراد طول القامة، يعنى المراد بالإفادة لا بالاستعمال. ثم قال: إن المجاز ينتقل فيه من الملزوم، يعنى أن السامع ينتقل ذهنه من الملزوم، وهو الحقيقة إلى اللازم، وهو معنى المجاز.

وأما المصنف فإنه جعل كلا من المجاز والكناية، أريد به اللازم ولا يريد به إرادة الاستعمال، وإلا كان مجازا فقط، بل يريد إرادة الإفادة، وحينئذ فكلامه لا يصح، لأنه ليس كل مجاز قصد منه لازم موضوع اللفظ، بل المجاز الذي حصل فيه إطلاق اللازم

وَقَدَّمَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَجَزءٍ مَعْنَاهَا،

على الملزوم، أريد به الملزوم، والذي قصد به عكسه أريد به اللازم، وغيرهما من المجاز لم يرد واحد منهما، وإنما المصنف تبع السكاكي.

وأما الكناية فكذلك منها ما أريد به إفادة الملزوم لا اللازم، ومنها العكس.

وقوله أي: إرادة الحقيقة (إن قامت قرينة على عدم إرادته فمجان) واضح ونعني قيام القرينة على عدم إرادة موضوعه استعمالاً، لا على عدم إرادته إفادة، فإن ذلك علم من قوله: المراد به لازم موضوعه، ولو جعلنا مراده ذلك؛ لخرج عنه غالب الكنايات، فإن معها قرينة تصرفها عن إرادة إفادة موضوعها، أي: مع ما هو شرط المجاز من العلاقة وغيرها. والمراد باللازم العرفي، وإن لم تقم قرينة على عدم إرادة ما وضع له فهو الكناية. فالكناية حينئذ: لفظ أريد به لازم موضوعه، ولم تقم قرينة على عدم إرادة موضوعه. ونعني بقولنا: أولاً أريد إرادة الإفادة، وبقولنا: إرادة موضوعه إرادة الاستعمال، فدخل في ذلك ما إذا لم تقم قرينة على شيء، يل قامت قرينة على إرادة اللازم، فإن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة وما إذا قامت قرينة على إرادة الموضوع، فكلاهما كناية، والكناية في هذين القسمين حقيقة، ولا يدخل فيه المجاز، إذا قصد إفادة ملزومه، إن جوزنا ذلك، وجعلناه مجازاً وكناية كما سبق.

ص: (وقدم عليها؛ لأن معناه كجزء معناه).

(ش): أي: قدم المجاز على الكناية؛ لأن معناه كجزء معنى الكناية. قال الخطيبى: لأن في المجاز إرادة اللازم فقط أي: مثل الشجاعة ولفظ الأسد، وفي الكناية تجوز مع إرادة اللازم أي: الكرم من كثرة الرماد إرادة غيره أي: مدلول اللفظ، فيكون معنى المجاز كجزء معنى الكناية.

(قلت): قوله: تجوز مع إرادة اللازم إرادة غيره، إن قصد إرادة الملزوم بدلا عنه على جهة استعماله فيه فلا يصح؛ لأنه إذا أريد بالكناية غير اللازم استعمالاً، كانت حقيقة لا كناية، وإن أراد أنه تجوز إرادة الملزوم واللازم معا استعمالاً فيهما، فليس الأمر كذلك، إذ يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز، ثم يلزم أن يكون المجاز جزء معنى الكناية لا كالجزء. وإن أراد أنه تجوز في الكناية إرادة اللازم والملزوم إفادةً والمجاز لا يجوز فيه إرادة إفادة غير مدلوله وهو اللازم، فذلك يقضى بأن معنى المجاز إنما يكون كجزء معنى الكناية في بعض الأحوال، وهو إذا قصد بها إرادة اللازم والملزوم معا لا مطلقاً،

ثم منه ما يُبنى على التشبيه، فتعين التعرض له، فأنحصر المقصود في الثلاثة:
التشبيه، والمجاز، والكنائية.

وإذا أُريد به اللازم والملزوم معا، فليس الإرادتان معا هما الكناية، حتى يكون المجاز كجزئها؛ بل الكناية من هاتين الإرادتين هي إحداهما، والأخرى ليست كناية، واللفظ حينئذ كناية وغير كناية باعتبارين. وقيل: إنما كان كالجزء، لأن المجاز فيه انتقال من الملزوم إلى اللازم، وهو واضح، والكناية فيها انتقال من اللازم إلى الملزوم، وهو لا يتضح بنفسه حتى ينضم إليه العلم بمساواة هذا اللازم للمزوم، فصار في المجاز انتقال من شيء لشيء، وفي الكناية انتقال من شيء لشيء بقيد، ومطلق الانتقال جزء من الانتقال بقيد المساواة وفيه نظر؛ لأن مطلق الانتقال، جزء من الانتقال بقيد، فهو جزء لا كالجزء، ولأن المجاز ليس فيه انتقال مطلق؛ بل انتقال بقيد يقابل القيد الذي في انتقال الكناية. ثم المصنف يرى أن الانتقال في كل منهما من الملزوم إلى اللازم، والذي هو أقرب إلى الصحة أن يقال: في الكناية إرادة شيئين، أحدهما: مدلول اللفظ، وتلك إرادة استعمال، والثاني: ملزومه، وتلك إرادة إفادة. والمجاز فيه إرادة شيء واحد، وهو مدلول اللفظ، فكان كالجزء. وإنما لم يقل: إنه جزء، لأن المجاز لفظ مستعمل في غير موضوعه، والكناية لفظ مستعمل في موضوعه، فكيف يكون جزءاً؛ وأحدهما مجاز والآخر حقيقة؟ نعم قد يرد على قوله: إنه كالجزء أن المجاز أيضاً، فيه إرادتان: إرادة الإفادة وإرادة الاستعمال. غير أنهما تواردا على محل واحد، بخلاف الكناية، فإن إرادة الاستعمال فيها في الموضوع، وإرادة الإفادة في متعلقه، فلا تفاوت بينهما، إلا في أن محل الإرادتين في أحدهما واحد، وفي الآخر متعدد، وذلك لا يقضى بأنه كجزئها، إلا أن إرادة الإفادة متى كانت متحدة بإرادة الاستعمال؛ لا ينظر إليها، فإن إرادة الاستعمال في الأصل إنما تقصد للإفادة.

ص: (ثم منه ما يبنى على التشبيه، فتعين التعرض له فأنحصر في الثلاثة).

(ش): أي من المجاز ما يبنى على التشبيه، وهو الاستعارة؛ لأن مبناها عليه. وأطلق الاستعارة والمراد: التحقيقية، لا التخيلية، لما سيأتي. وقدم التشبيه على المجاز؛ لأن المجاز مبني عليه، فهو مقدم على المبني، ولذلك قدم التشبيه على الجميع. ونعني بالمجاز الاستعارة، فإن غيرها ليس مبنيًا على التشبيه؛ لكنه لما انبنى أعظم أنواع المجاز على التشبيه؛ صح أن يقال: المجاز مبني عليه، مثل: "الحج عرفة"^(١).

(١) صحيح أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة والحاكم والبيهقي في الكبرى، عن عبد الرحمن بن يعمر، وانظر صحيح الجامع (ج ٣١٧٢)، وراجع الإراء (ج ١٠٦٤).

التشبيه

الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى،

(تنبيه): بهذا التقسيم يعلم أن التشبيه حقيقة، وليس مجازاً، وهذا مما لا يشك فيه ذو تحقيق، إذا كان مصرحاً فيه بالأداة، نحو: زيد كالأسد. نعم إذا حذف أداته، مثل: زيد أسد، ففيه مجاز الحذف. ونقل ابن الأثير في كنز البلغة أن الجمهور على أن التشبيه الصريح، نحو: زيد كالأسد، مجاز، ونحن لا نسلم له صحة هذا النقل، ولا نتخيل لذلك شبهة إلا أن ندعى أن معنى زيد كالأسد مشابته في جميع الأمور، وأن ذلك متعذر، وهذه شبهة ساقطة مبنية على باطل، كما سيأتي.

ثم رأيت في العمدة لابن رشيق أن التشبيه مجاز قال: وإنما كان مجازاً، لأن المتشابهين إنما يتشابهان بالمقاربة، وعلى المسامحة انتهى.

وهي الشبهة الساقطة التي تخيلت أنها التي لوحظت، ونقل الوالد أيضاً في تفسيره: أن التشبيه مجاز. والكلام على أن التشبيه خبر أو إنشاء سيأتي في آخر الأقسام.

وقوله: (فانحصر في الثلاثة) أي: انحصر هذا العلم أو الكلام في الثلاثة، وهذه ألفاء مشعرة بالتعليل، وليس فيما يليها ما يشعر بالتعليل، إنما ذكر سبب تقديم كل واحد على أخويه.

التشبيه:

ص: (التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى).

(ش): التشبيه في اللغة: جعل الشيء شبيهاً بآخر، والتشبيه الاصطلاحي ليس

فيه ذلك، بل فيه ادعاء التشبيه، أو اعتقاده مجازاً عند وصفه بذلك، وهو قولك مثلاً: زيد كعمرو، وتسميته تشبيهاً مجازاً؛ لأنه نقل إليه من اعتقاد التشبيه، فلفظ التشبيه الاصطلاحي مجاز عن لفظ التشبيه اللغوي، وقد حده المصنف فقال: الدلالة، ولا يصح ذلك بالتفسير المتقدم من أن الدلالة صفة اللفظ، فإن التشبيه فعل المتكلم، ولا يصح جواب الخطيبي، بأنه عرف التشبيه بحسب الاصطلاح، لا بحسب اللغة؛ لأن التشبيه بحسب الاصطلاح، ليس هو الدلالة؛ لأن الدلالة إن كانت صفة اللفظ، فواضح أن التعريف فاسد، وإن كانت صفة السامع، فكذلك؛ لأن التشبيه فعل المتكلم. وإن كانت صفة المتكلم، فكذلك؛ لأن التشبيه في الاصطلاح لفظ، ولذلك جعل أركانه

والمراد -ههنا^(١) ما لم تكن على وجه الاستعارة الحقيقية، والاستعارة بالكنائية،
والتجريد؛

المشبه، والمشبه به، والأداة، والوجه، وكل هذه ليست شيئاً من كون المتكلم دل على المشاركة، فلا يبقى إلا أن التشبيه: الدلالة الحاصلة من اللفظ، وفيه تعسف. ويكون اللفظ سمي تشبيهاً مجازاً فإن التشبيه بالحقيقة فعل المتكلم، وقوله: (فى معنى) يريد: فى مدلول، لأنه فى محل العناية، لا ما يقابل الجوهر ثم يقال عليه: إن التشبيه الذى هو أصل الجميع التشبيه المعنوى الشامل للاستعارة، وغيرها، وقد قدم التشبيه الأخص وهو ذو الأداة لفظاً، أو معنى، وجوابه أن التشبيه المعنوى، كالفرع عن التشبيه بالأداة؛ فإنها مرادة فيه فى المعنى، لا اللفظ.

(وقوله: والمراد هاهنا ما لم تكن على وجه الاستعارة، والاستعارة بالكنائية؛ والتجريد).

هذا كالفصل المخرج لما دل على المشاركة، وليس هو المراد هنا، فالاستعارة وإن دلت على المشاركة، وفيها التشبيه المعنوى، فليست تشبيهاً لفظياً، فليس مراداً هنا. والاستعارة بالكنائية ليست تشبيهاً، أما عند السكاكى، فلأنها عنده استعارة فتشبيهاً معنوى، وأما عند المصنف؛ فلأنها وإن كانت تشبيهاً إلا أنه لما غلب عليها اسم الاستعارة، قصد تأخير الكلام فيها، وذكرها مع الاستعارة. وأما التجريد؛ فلأنه ليس تشبيهاً على ما سيأتى؛ فلذلك أخره إلى علم البديع.

وقوله: (على وجه الاستعارة) أطلقه هنا، وقيده فى الإيضاح بالتحقيقية، واحترز عن التخيلية؛ فإنها لا تدخل التشبيه على رأيه؛ لأن التشبيه الدال على المشاركة، إنما هو الاستعارة بالكنائية التى هى قرينة التخيلية، وأما التخيلية فليس فيها إلا ذكر لازم المشبه به، فالمشاركة بين المشبه والمشبه به، لا بين لازم المشبه به وشئ. غير أنه ذكر فى التخيلية لازم المشبه به، تقوية للتشبيه الحاصل فى الكنية، وبهذا التقرير يعلم أنه لا حاجة لتقييدها بالتحقيقية؛ لأنها خرجت بقوله: مشاركة، وأما تقييده فى الإيضاح فلعله لاحتمال أن يتوهم دخولها باعتبار أنها تدل على إقباط مثل لازم المشبه به للمشبه، وحاصله أن الاستعارة التخيلية، لا تدخل فى كلامه. أما فى الإيضاح فقوله: التحقيقية، وأما فى التخلص فلعدم المشاركة، أو لدخولها فى إطلاق الاستعارة، أو

(١) أى بالتشبيه المطلق عليه فى علم البيان.

فدخل نحو: "زيد أسد" وقوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمُ عُمَى﴾^(١)

لاستغناؤه عن ذكرها بذكر قرينتها وهي المكنية؛ لأن التخيلية عنده لا توجد دون المكنية. وأورد الخطيبى عليه أن كلامه يقتضى أن الثلاثة ليست تشبيهاً وهي تشبيه. والذى قاله لا يرد، لأن المراد التشبيه الاصطلاحي، وليست التحقيقية والتجريد تشبيهاً عنده، كما سيأتى. وأما المكنية، فهي وإن كانت تشبيهاً، فكلامه لا يقتضى أنها غير تشبيه، بل أنها تشبيه لم يرد الآن الكلام فيه، وقد حصل بمجموع ما ذكره رسم يحصل به تعريف التشبيه المراد هنا، وأورد على هذا الحد، قولك: قام زيد وعمرو، واشترك زيد وعمرو، وكذلك تراقفاً، وتصحفاً، واجتماعاً، وأكلاً، وكذلك جميع أفعال المفاعلة فكل ذلك دال على المشاركة. وكذلك: زيد أفضل من عمرو، وكذلك: تشابه زيد وعمرو فإنه تشابه^(٢) لا تشبيه وأورد المجاز، فإنك إذا قلت: رأيت أسداً، فقد دللت على مشاركته للأسد المقترس فى الشجاعة؛ إذ لا فرق بين قولك: رأيت شخصاً مثل الأسد، ورأيت أسداً فى الدلالة على المشاركة على ما سنذكره - إن شاء الله تعالى - وهذا لا يرد، فإن المصنف قد قال: المراد ما لم يكن على وجه الاستعارة، والاستعارة مجاز، فقد صرح بإخراجه.

ص: (فدخل فيه نحو قولنا: زيد أسد، وقوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمُ عُمَى﴾).

(ش): أى دخل فى الحد قولنا: زيد كالأسد، فإنه تشبيه بلا خلاف، ودخل نحو قولنا: كالأسد، بحذف زيد؛ لدلالة قرينة عليه، ودخل فيه ما يسمى تشبيهاً على المختار، على ما سنذكره - إن شاء الله تعالى - وهو ما حذف فى أداة التشبيه، وكان المشبه به خيراً، أو فى حكم الخبر، كقولنا: زيد أسد، وقوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمُ عُمَى﴾ وقول عمران بن حطان يخاطب الحجاج:

أَسَدٌ عَلِيٌّ، وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامَةٌ فَتَحَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَافِرِ الصَّافِرِ

ولنا فى ذلك نزاع سنذكره - إن شاء الله تعالى - وأطلق المصنف: المشاركة، وشرط بعضهم أن يكون الاشتراك فى صفة ظاهرة. وقيل: فى أخص صفات النفس، وفيه نظر؛ إذ لا مانع من التشبيه فى صفة خفية، لكن إذا كانت خفية، يشترط فى

(١) سورة البقرة: ١٨.

(٢) قوله فإنه تشابه إنج كذا فى الأصل ويظهر أن فى هذا سقطاً فتأمل كتيبه مصححه.

التشبيه بها بيان وجه الشبه، كقولك: رأيت رجلا كالأسد في البحر، وإنما يمتنع الخفاء في العلاقة.

(تنبيه): إذا كان طرفا التشبيه مذكورين، والمشبه به خبر مبتدأ، أو في حكمه مثل خبر كان، وإن، وثاني مفعولى علمت، والحال، فهل يكون ذلك تشبيها، أو استعارة؟ اختلفوا فيه، وأنا أذكر ما يتضح لى أنه الصواب، ثم أتحنه بكلام الناس فى ذلك. أما الذى يتضح لى - وبالله التوفيق - فهو أن ذلك على قسمين: تارة يقصد به التشبيه، فتكون أداة التشبيه مقدرة، وتارة يقصد به الاستعارة، فلا تكون مقدرة. ويكون الأسد مستعملا فى غير حقيقته، ويكون ذكر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة، قرينة صارفة إلى الاستعارة، دالة عليها. فإن قامت قرينة على حذف الأداة، صرنا إليه، وإن لم تقم، فنحن بين إضمار واستعارة. والاستعارة أولى، فليصر إليها.

والأصوليون مختلفون فيما إذا دار الأمر بين المجاز والإضمار، أيهما أولى، وذلك فى مطلق المجاز، وفى علم أصول الفقه. أما الاستعارة التى هى أشرف أنواع المجاز، فإنها مقدمة على الإضمار، ولا سيما ونحن فى علم البيان الذى الاستعارة فيه هى الأصل. وهم مجمعون على أن الاستعارة خير من الإضمار، وهذا الذى ذكرته من تجويز الاستعارة، لا يحتاج فيه لدليل، لأنه مجاز سائغ، وكما يجوز أن تقول: جاءنى أسد تريد الاستعارة، يجوز أن تقول: زيد أسد، وهذا قياس جلى، وما يظن من الفرق بينهما، ساجيب عنه - إن شاء الله - هذا هو الذى ظهر لى.

وأما الذى قالوه فيها أنا أقوله، مبينا ما فيه: قال الزمخشري فى قوله تعالى: ﴿بُكِّمُ عُمَى﴾^(١): فإن قلت: هل يسمى ما فى الآية استعارة؟ قلت: مختلف فيه، والمحققون على تسميته تشبيها بليغا، لا استعارة.

(قلت): إن أراد أنهم يسمونه تشبيها، وإن كان استعارة، ويكون صم فى الآية مجازا، ولكنه يسمى تشبيها، لتقدير اسم المشبه، وذكر اسم المشبه به، مرادا بهما معا المشبه، فقريب. وإن أراد أن أداة التشبيه فيه محذوفة، وصم حقيقة، فلا نسلم. وما الدليل على ذلك؟ قال: لأن المستعار له مذكور، وهم المنافقون.

(١) سورة البقرة: ١٨.

(قلت): يعنى بكونه مذكورا: كونه مذكورا فى التقدير، فإن تقدير الآية: المنافقون صم، قالوا: وإنما تطلق الاستعارة حيث يطوى ذكر المستعار له، ويجعل الكلام خلوا عنه، صالحا لأن يراد به المنقول عنه، والمنقول إليه لولا دلالة الحال، أو فحوى الكلام، ومن ثم ترى المفلقين السحرة منهم كانوا يتناسون التشبيه، ويضربون عن توهمه صفحا. (قلت): هذا هو الذى عولوا عليه فى أن نحو: زيد أسد تشبيه وليس استعارة. وزاده السكاكى وضوحا أن قال: وإنما عد زيد أسد، وقرينه المحذوف المبتدأ تشبيها، لأنك حين أوقعت أسدا - وهو مفرد غير جملة - خبرا لزيد، استدعى أن يكون هو إياه، مثله فى: زيد منطلق فى أن الذى هو زيد هو بعينه منطلق، وإلا كان زيد أسد مجرد تعديد، نحو: خليل فرس لا إسناد لكن العقل يأبى أن يكون الذى هو إنسان، هو بعينه أسد، فيلزم لامتناع جعل اسم الجنس وصفا للإنسان، حتى يصلح إسناده إلى المبتدأ المصير إلى التشبيه بحذف كلمته، قصدا للمبالغة، انتهى.

وقد زاده المصنف وضوحا بأن قال: الاسم إذا وقع هذه المواقع فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه، أو نفيه عنه. فإذا قلت: زيد أسد فقد وضعت كلامك فى الظاهر، لإثبات معنى الأسد لزيد، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له، فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه، فكان خليقا بأن يسمى تشبيها إذا كان إنما جاء ليفيده، بخلاف الحالة الأولى، فإن الاسم فيها لم يجلب لإثبات معناه لشيء، كما إذا قلت: جاءنى أسد، فإن الكلام فيه موضوع لإثبات المجيء واقعا من الأسد، لا لإثبات معنى الأسد لشيء، فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه، وصار قصده التشبيه مكنونا فى الضمير، لا يعلم إلا بعد الرجوع لشيء من النظر.

ووجه آخر فى كون قصد التشبيه مكنونا فى الضمير، وهو أنه لما لم يكن التشبيه مذكورا جاز أن يتوهم السامع فى ظاهر الحال، أن المراد باسم المشبه به ما هو موضوع، فلا يعلم قصد التشبيه إلا بعد شيء من التأمل، بخلاف الحال الثانية فإنه يجتمع فيه مع كون المشبه مذكورا، أو مقدرا انتهى.

وحاصل كلام الزمخشري، والسكاكى، والمصنف، ومن تبعهم أن نحو: زيد أسد، إنما لم يكن استعارة، لامتناع إمكان حمل الكلام على الحقيقة، وأن من شرط

الاستعارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر، وتناسى التشبيه. ولا حاصل لما قالوه؛ لأننا نقول: ليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلى الحقيقة في الظاهر؛ بل لو عكس ذلك، وقيل: لا بد من عدم صلاحيته، لكان أقرب؛ لأن الاستعارة مجاز لا بد له من قرينة، وإن لم تكن قرينة؛ امتنع صرفه إلى الاستعارة، وصرفناه إلى حقيقته وإنما نصرفه إلى الاستعارة بقرينة، غير أن تلك القرينة تارة تكون معنوية حالية، مثل: رأيت أسداً، وتارة تكون لفظية، مثل: زيد مخبراً عنه بالأسد، فإنه قرينة تصرف الأسد عن إرادة حقيقته. ثم إن المصنف وكل من تكلم في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ﴾^(١)، وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَّاحُ﴾^(٢) جعل حصيدا وهشيمًا استعارة، وهو يناقض قولهم: إنه إذا وقع المشبه به خبراً، أو حالاً، يكون تشبيهاً، وقد جعل الرماني وغيره من الاستعارة: ﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُهْجِرَةً﴾^(٣) مع أن مبصرة حال، وجعل الرماني، والإمام فخر الدين، والزنجاني، منه قوله تعالى: ﴿وَسِرَاجًا مُّئَيَّرًا﴾^(٤) وإن كان حالاً. ثم ليت شعري! كيف يصنعون في الإخبار بالمصدر، نحو: زيد ضرب، هل يقدرّون على أن يقدرّوا مثل: ضرب؟ وذلك لا سبيل إليه؛ لوضوح فساده، وبعده عن المقصود من الإخبار بالمصدر، وبرهان ذلك أيضاً أنا لم نر أحداً ذهب في قوله:

فَاتُّمَّا هِيَ إِقْبَالَ وَإِدْبَارُ

أنه تشبيه، بل قيل: هو استعارة، ورده عبد القاهر في دلائل الإحجاز، وقال: هو مجاز حكمي، وكأنه يريد مجاز الإسناد، فكان ذلك انقافاً منهم على أنه ليس تشبيهاً، وقال عبد القاهر أيضاً، في قول المتنبي:

بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ حَوَاطَ بَانَ

إنه ليس على تقدير: مثل قمر، بل هو من قبيل المجاز الحكمي، وهذا وارد عليهم إن كان قمرًا حالاً وما يرد عليهم ما ذكره النحاة عن آخرهم. في نحو: زيد زهير شعراً، فإنه لا يوافق ما ذكره، بل يشهد لما قلناه من أنه استعارة. وما يدل لما قلناه،

(٢) سورة الكهف: ٤٥.

(١) سورة يونس: ٢٤.

(٤) سورة الأحزاب: ٤٦.

(٣) سورة الإسراء: ٨٩.

قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿بَسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾^(١) ما نصه: وهذا مجاز، شبههن بالمحارث. فقوله: (مجاز) صريح في أنه استعارة، ولا يعكر عليه قوله: شبههن بالمحارث، فإن في كل استعارة تشبيها معنويا. وكذلك قال جماعة في قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ﴾^(٢) ثم إن الزمخشري قال في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بَيْحَتِي مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾^(٣) ما نصه: والحصور من لا يدخل في الميسر، قال الأخطل:

وشارب مريح بالكاسِ نادمي لا بالحصورِ ولا فيها بسار

استعير الحصور لمن لا يدخل في اللعب، فإما أن يريد أن الحصور في الآية استعارة؛ فقد جعل الحال استعارة؛ أو يريد أن الحصور في البيت استعارة؛ فقد جعل خبر المبتدأ استعارة؛ وهو يرى أن: زيد أسد، تشبيهه ومن جزم بأن قولنا: زيد أسد، استعارة - التلوخي في الأقصى القريب، وقال ابن رشيق في العمدة: إن حية في قول ذي الرمة^(٤):

فلما رأيت الليل والشمس حيّة حياء الذي يقضي حشاشة نازع

استعارة، وظاهر كلامه نسبة ذلك إلى ابن المعتز، إلا أنه قد يقال: لا دليل فيه لما يقول لما سيأتي. وهذه أمور نقلية من كلامهم تنقض أصلهم. ومما ينقض قولهم قول السكاكي، والمصنف، وغيرهما بعد ورقتين: إن من الاستعارة قولهم:

تحية بينهم ضرب وجيع

وقولهم: عتايك السيف، وما اخترناه من أن: زيد أسد، يصح أن يقع استعارة. صرح عبد اللطيف البغدادي، فقال في قوانين البلاغة: التشبيه مصرح بحرفه، والاستعارة أن يطلق على المشبه اسم المشبه به من غير تصريح بأداة التشبيه، يقال: زيد أسد، ويحر، وغيث، أو زيد أسد في شجاعته ومما ينقض أصلهم هذا من جهة المعنى أننا نجد اللفظ في كثير من التراكيب لا يصلح للحقيقة، ويسمونه استعارة، لا يكادون

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(١) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٣) سورة آل عمران: ٣٩.

(٤) البيت في ديوانه ص ١٦٧، ورواية الديوان "رأيت" وهي الصواب.

يترددون فيه، كقولك: تكلم الأسد، ورمى الأسد بالنشاب إلى غير ذلك من القرائن اللفظية الصارفة عن إرادة الحقيقة، وهو استعارة عندهم. وكيف يمكن تناسي التشبيه في مثله، مع أن الرمي والكلام لا يصلحان من الأسد الحقيقي؟ وليت شعري! أى فرق بين زيد وأسد، وبين: تكلم أسد، في عدم إمكان حمل اللفظ في الظاهر على الحقيقة، وفي كون الأول تشبيهاً محذوف الأداة، والأسد فيه حقيقة، والثاني استعارة، ثم نقول: ليس كل ما وقع خبر مبتدأً يمتنع فيه حملة على الحقيقة، فإنك إذا قلت: هذا أسد، والذى في داري أسد ونحو ذلك، مريداً زيدا، فقد وقع الأسد خبر مبتدأً. ومع ذلك لا يمتنع حملة على حقيقته، فكان ينبغي أن يسمى استعارة. فاللعنى الذى قالوه، لا يستمر لهم فى كل خبر مبتدأً، إلا إن كان مقيداً بذلك، وتركوه؛ لوضوحه. ثم إن العلة التى ذكروها بعينها، موجودة فى الصفة التى لا تصلح أن تجرى بالحقيقة على موصوفها؛ نحو: رأيت رجلاً بخراً، ومررت بزيد الليجر، ومع ذلك هو عندهم استعارة لا تشبيه؛ لأنه ليس فى حكم الخبر.

وحاصله أن ما ذكروه لا يطرد، ولا ينعكس؛ ثم يرد عليهم نحو: صار زيد أسداً، فإنه استعارة، كما صرح به المصنف فى الكلام على أن الاستعارة مجاز لغوى، مع ذكر طرفى التشبيه، ووجود ما ذكروه. ثم إن المصنف قال فى قوله ﷺ: "وهم يدعى من سواهم" (١): إنه استعارة، وهو عكس ما ذكره هنا. وجعل صاحب مواد البيان من المجاز قوله تعالى: ﴿أُمّهَاتُهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمّهَاتُهُمْ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾ وقول النبي ﷺ: "النساء حبائل الشيطان، والشهاب شعبة من الجنون، والمسلم مرآة أخيه" (٣). وقول على - رضى الله عنه - "السفر

(١) "حسن" أخرجه أبو داود وابن ماجه عن ابن عمرو، وانظر صحيح الجامع (ج ٦٧١٢)، والإرواء (ج ٢٢٠٨) وطرفه: "المسلمون تتكافأ دماؤهم.....".

(٢) سورة الأحزاب: ٦.

(٣) أخرجه الخرائطي فى "اعتلال القلوب" عن زيد بن خالد الجهنى، بلفظ: "الشباب شعبة من الجنون، والنساء حبالة الشيطان"، وهو ضعيف. وانظر ضعيف الجامع (ج ٣٤٢٧)، وأما لفظة: "المسلم مرآة أخيه" فقد أخرجه ابن مثير فى مستدركه عن أبى هريرة، ولفظه: "المسلم مرآة المسلم؛ فإذا رأى به شيئاً فليأخذه"، وهو ضعيف جداً انظر ضعيف الجامع (ج ٥٩٤٥).

ميزان القوم " إن القوم ومما يشهد لك من الأمور الثقيلة أن ابن مالك قال في شرح الكافية: إذا قلت مشيراً إلى شخص: هذا أسد، ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: تنزيله منزلة الأسد مبالغة، دون أداة تشبيه، وأنشد:

لسانُ الفتى سبَّحُ عليه سَدَادَةٌ فَإِنْ لَمْ يَزَعْ عَنْ غَرَبِهِ فَهُوَ آكِلَةٌ

الثاني: أن ينوى أداة التشبيه، أي زيد مثل الأسد، وفي هذين الوجهين، لا ضمير في أسد.

الثالث: أن يتأول أسد بصفة وافية بمعنى الأسدية، ويجرى مجرى ما أولته، فيحتمل الضمير، أما إذا أشرت لحيوان مفترس، فلا يتحمل ضميراً، انتهى.

وهذا الذي قال هو الحق الذي لا محيص عنه، فظهر بذلك صحة ما قلناه من أن: زيد أسد يصح أن يكون تشبيهاً، وأن يكون استعارة، بحسب المقام. لا يقال: إنما يجوز ابن مالك الاستعارة في: هذا أسد؛ لأن اسم الإشارة لا يصرف عن الحقيقة، كما أن زيدا يصرف؛ لأننا نقول: قد مثل بقوله: لسان الفتى سبع، واللسان كزيد في صرفه عن إرادة الحقيقة. ثم إن المصنف صرح فيما سيأتي في التلخيص والإيضاح، بأن قولنا: الحال ناطقة بكذا استعارة، وهو مخالف لهذا الكلام. وذكره في الاستعارة التبعية. وأما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف مستدلاً بهما على أن: زيد أسد تشبيه، فالذي يظهر: أن الأول هو الثاني، وأما قولهم: إنه تشبيه بليغ، فهو على العكس. فإن البلاغة لا تكون عند تقدير أداة التشبيه، والذي يظهر من كلامهم: أنا إذا جعلناه تشبيهاً، كانت الأداة مقدرة مع اللفظ، وحينئذ: فكيف يكون بليغاً، والكلام حقيقة، والاستعارة أبلغ من الحقيقة بلا نزاع؟ وإنما البليغ إرادة الاستعارة، وادعاء أن المشبه فرد من أفراد المشبه به.

نعم التشبيه المحذوف الأداة أبلغ من المذكور الأداة؛ لما فيه من الإيجاز. وأما أنه أبلغ من الاستعارة، فلا. وأما قول ابن مالك: إنه يجوز في: زيد أسد؛ أن يكون تشبيهاً محذوف الأداة، وأن يكون مراداً به الرجل الشجاع، وأن يكون تنزيلاً له منزلة الأسد مبالغة، فقد يستشكل الفرق بين الثاني والثالث، فيقال: إذا أردت به الرجل الشجاع، فقد نزلته منزلة الأسد، وجوابه بأحد أمرين:

الأول: أن يقول: فرق بين قولك: جاءني أسد، تريد رجلاً شجاعاً، وقولك: جاءني أسد تنزيلاً له منزلة الأسد، والأول مجاز صرف لا مبالغة فيه، ولا نسميه استعارة؛ بل هو أليق باسم المجاز المرسل. والثاني استعارة؛ لأن معناه ادعاء أن المشبه داخل في جنس المشبه به، وفرد من أفراد، أى: بلغ في الشجاعة حدا يتوهم ناظره أنه نفس الأسد. وسيأتى أن الادعاء لا يلزم منه إرادة الحقيقة كما هو رأى المصنف، وهذا معنى أبلغ من الأول، وهو الجدير باسم الاستعارة. وإلى هذا الفرق يشير قول البصريين: إن الأسد على هذا المعنى لا يتحمل ضميراً؛ لأنه لم يؤول بمشتق، وعلى المعنى الآخر يتحمل، لأنه مؤول ولا شك أنه مؤول على التقديرين، غير أنه على تقدير الاستعارة، يكون التأويل في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، وعلى تقدير المجاز المرسل، يكون التأويل في إطلاقه على المشتق، فكان كالمؤول عليه. وفي الاستعارة أولناه على أسد وهو رجل، فكان المؤول عليه جامداً، فلم يتحمل الضمير. لكن هذا الذى قلناه يقتضى تخصيص قول المصنف: إن المجاز إذا كانت علاقته مشابهة معناه بغيره، يكون استعارة وأن يقال: إذا كانت العلاقة المشابهة، فإن قوى الشبه بحيث يمكن ادعاء أن هذا هو ذاك، كان استعارة، وإلا كان مجازاً مرسلًا. ويشهد لصحة ما قلناه قول السكاكى فى تفسير المجاز المرسل: إنه الخالى عن المبالغة فى التشبيه، ولم يقل: الخالى عن التشبيه، فلم أن العلاقة إذا كانت المشابهة، ولم تقصد المبالغة لا يسمى ذلك استعارة. وهذا هو الذى يقتضيه كلام الأكثرين كما ستره - إن شاء الله تعالى - وإن شئت أن تسمى القسمين استعارة؛ أحدهما أبلغ من الآخر، فلا بدع.

الثانى: أن يقال: إن: زيد أسد، عند قصد تنزيله منزلته من باب مجاز الإستناد، فيكون الأسد فيه حقيقة على الحيوان المقترس؛ لكنك أسندته لما لا يصلح له حقيقة، فكان مجازاً عقلياً. ويشهد لهذا ما قدمناه من عبد القاهر من أن قول الشاعر:

فَأَتَمَّا هِيَ إِقْبَالَ وَادِّهَارٍ

من المجاز العقلى، وإن كان الطبيعى قد رد ذلك عند الكلام على قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾^(١) بما لا تطيل بذكره. وقد يستأنس له بقول

(١) سورة البقرة: ١٧٧.

السكاكي: يلزم المصير إلى التشبيه؛ لامتناع جعل اسم الجنس وصفاً، حتى يصح إسناده إلى المبتدأ. فكان السكاكي إنما نفى المجاز اللفظي بأن يروا زيد؛ ولم ينف صحة إرادة المجاز الإسنادي. ثم إن المصنف بعد ذكره لما سبق، ذكر أن الخلاف في هذه المسألة لفظي، راجع إلى الكشف عن معنى الاستعارة. وفيه نظر؛ لأن الخلاف معنوي فعلى القول بالاستعارة، يكون الأسد مجازاً، وعلى القول بالتشبيه، يكون حقيقة قطعاً.

وقوله: (إنه راجع إلى الكشف عن معنى الاستعارة) صحيح، لكن ليس الكشف عن معنى الاستعارة لفظياً، بل معنوياً. نعم يمكن أن يقال: إن هذين اصطلاحان، لا يدافع أحدهما الآخر. ثم قال المصنف: إن كونه تشبيهاً اختيار المحققين، كالتقاضي أبي الحسن الجرجاني، والشيخ عبد القاهر، والزمخشري، والسكاكي.

(قلت): كلام أكثر هؤلاء ليس صريحاً فيما ادعاه؛ لأنه يجوز أن يريدوا، أنه استعارة تسمى تشبيهاً، فيكون مجازاً؛ إلا أنه تشبيه حقيقة، ويشهد له تصريح أكثر هؤلاء في مواضع - كما سبق - بعكس هذا. وقد صرح الإمام فخر الدين أيضاً باختيار أنه تشبيه. ثم نقل المصنف، عن عبد القاهر أنه وافق على أنه تشبيه، ثم قال: فإن أبيت إلا أن تطلق عليه لفظ الاستعارة، فإن حسن دخول أدوات التشبيه لم يحسن إطلاقه؛ وذلك بأن يكون اسم المشبه به معرفة، مثل: زيد الأسد، فإنه يحسن أن تقول: زيد كالأسد. وإن حسن دخول بعض أدوات التشبيه دون بعض؛ هان الخطب فيه، وذلك بأن يكون المشبه به نكرة غير موصوفة، قولك: زيد أسد، فإنه لا يحسن أن يقال: كأسد، ويحسن أن يقال: كأن زيدا أسد، وتبعه الإمام فخر الدين.

(قلت): لا يظهر السبب في امتناع حسن: زيد كأسد، وبهذا المثال مثل المصنف للمسألة التي نقل فيها عبد القاهر أنه تشبيه ليس استعارة. وكيف ينقل عنه أن الخطب فيه هين، وأنه إنما لا يحسن إطلاق الاستعارة، إذا كان الخبر معرفة. وكأنه لاحظ في امتناع حسن: زيد كأسد؛ أنه تشبيه يفرد من أفراد الأسد، وذلك غير مقصود، إنما المقصود تشبيهه بحقيقة الأسد وجنسه، فحسن أن يعرف فيقال: كالأسد أي كهذا الجنس، ولذلك قال الإمام فخر الدين: زيد كأسد بالتكثير، كلام بارد بخلاف: زيد كالأسد بالتعريف.

وإن لم يحسن دخول شيء منها، إلا بتغيير لصورة الكلام كان إطلاقه أقرب: وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بما لا يلائم المشبه به، كقولك: زيد بدر يسكن الأرض، وشمس لا تغيب، وقوله:

شَمْسٌ تَأْلُقُ، وَالْفَرَاقُ غُرُوبُهَا عَنَّا، وَبَدْرٌ وَالْكَسُوفُ صُدُوءٌ

فإنه لا يحسن أن يدخل الكاف في شيء من ذلك إلا بتغيير صورة اللفظ، كقولك: هو كالبدر إلا أنه يسكن الأرض، وكالشمس إلا أنه لا يغيب.

(قلت): انظر كيف جعل إطلاق الاستعارة على هذا القسم قريبا، مع أن السامع لا يمكنه صرفه إلى حقيقته، وهو موافق لما اخترناه؛ غير أن فيما قاله من أن دخول أداة التشبيه في شيء من ذلك، لا يمكن إلا بتغيير صورة اللفظ، نظرا لجواز أن يقال: هو كبدر يسكن الأرض، ويكون المشبه به خائليا لا حقيقيا، كما تقدم في تشبيه فحم فيه جمر، ببحر من مسك موجه الذهب. ثم قال: وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا النوع ما يحيل تقدير أداة التشبيه معه، فعرف إطلاقه أكثر، كقول أبي الطيب:

أَسَدٌ دَمُ الْأَسَدِ الْهَزِيرُ خُضَابُهُ مَوْتٌ قَرِيصُ الْمَوْتِ وَلَهُ يُرْعَدُ

فإنه لا يحسن أن يقال: هو كالأسد والموت؛ لأن تشبيهه بجنس الأسد دليل أنه دونه، أو مثله، وجعل دم الأسد الذي هو أقوى الجنس خضاب يده، دليل أنه فوقه. (قلت): إحالة دخول الأداة هنا كيف تجتمع مع القول بقرب إطلاق الاستعارة، وينبغي أن يكون موجبا لإطلاق الاستعارة، ومحिला لكونه تشبيها؟ ثم ما المانع أن يقال: هو كأسد دم الهزير خضابه فيكون المشبه به أسدا بهذه الصفة؟ ولا بدع في جعل فرد من مادة الأسد، بلغ إلى أن صار دم غيره من الأسود خضابه، كما سبق في قوله:

فَإِنْ تَفَقَّى الْأُنثَامُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ

فإنه قصد به أن بعض أفراد النوع، يميز عنه بشيء غايته أن هذا بعيد، أما محال فلا نسلم، ثم قال: وكذا قول البحثري:

وَبَدْرٌ أَضَاءَ الْأَرْضَ شَرْقًا وَمَغْرِبًا وَمَوْضِعَ رَحْلِي مِنْهُ أَسْوَدُ مُظْلِمٌ

أن يرجع فيه إلى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى: هو كاليدّر لزم أن يكون اليدّر المعروف موصوفا بما ليس له، فظهر أنه إنما أراد أن يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة، التي لم تعرف لليدّر، فهو مبنى على تخيل أنه أراد في جنس اليدّر، وأخذ له هذه الصفة. فالكلام موضوع لا لإثبات الشبه بينهما، ولكن لإثبات تلك الصفة، فهو كقولك: زيد رجل كيت وكيت، لم تقصد إثبات كونه رجلا؛ بل إثبات كونه متصفا بما ذكرت، فإذا لم يكن اسم المشبه في البيت مجتلبا لإثبات التشبيه تبين أنه خارج عن الأصل المتقدم من كون الاسم مجتلبا لإثبات التشبيه. فالكلام فيه مبنى على أن كون الممدوح بدرا، شيء قد استقر وثبت، وإنما العمل في إثبات الصفة الغريبة.

(قلت): ما ذكره واضح؛ ولكنه لا يصل إلى درجة استحالة تقدير الأداة. وما المانع أن يكون المشبه به بدرا بهذه الصفة، ويكون المشبه به خيالها لا حقيقيا؟ ثم قال: وكما يمتنع في ذلك دخول الكاف، يمتنع دخول: كأن ونحو تحسب، ثم قال: وأيضا هذا الفن إذا فليت عن سره، وجدت محصوله أنك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور، إلا أنه اختص بصفة عجيبة، لم يتوهم جوازها على ذلك الجنس، فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى.

(قلت): كون تقدير التشبيه ليس له معنى صحيح؛ ولكن لا نقول: إنه مستحيل أن يراد.

(تنبيه): يستثنى من كلامهم، ما إذا كان المشبه به المذكور خبرا عن المشبه، وهو تمثيل، كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(١) فإنه يصدق أن طرفي التشبيه مذكوران، والمشبه به خير، وهو استعارة، كما سيأتى. وهذا مما يدل لما اخترناه من أن ذلك، ليس لازما أن يكون تشبيها. ويستثنى أيضا نحو: زيد أسد يرمى بالأنشاب إلا أن يجعل تشبيها خياليا، وفيه بعد. ومثال هذا قول ذى الرمة:

فَلَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً حَيَاةَ الَّذِي يَقْضَى حَشَّاشَةً نَازِعَ

(١) سورة الزمر: ٦٧.

ولعل ابن رشيقي إنما جعله استعارة لهذا المعنى.

(تنبية): أطلق المصنف أن طرفي التشبيه إذا كانا مذكورين، فهو تشبيه لا استمارة، إذا كان المشبه به خبراً. فدخل في ذلك ما إذا وقعاً خبراً عن مفرد، كقولك: زيد هو أسد، وما إذا لم يكن، كقولك: زيد أسد، والذي يظهر أنه لا فرق، لكن في المفتاح وإنما عد نحو: زيد أسد تشبيهاً؛ لأنك حين أوقعت أسداً وهو مفرد غير جملة خبراً لزيد، استدعى أن لا يكون إياه إلى آخره. فظاهر هذه العبارة توهم أن المشبه به قد يكون جملة، وأنه متى كان جملة لا يكون تشبيهاً؛ لكن الظاهر أنه لا يريد ذلك، وكيف يتصور أن يريده ونلفظ أسد يستحيل أن يقع جملة؟ لأنك إذا أخبرت به وبمبتدئه عن زيد، فالجملة مجموع الكلمتين لا الأسد، فلم يقع المشبه به خبراً للمبتدأ الذي هو زيد، وتقدير أداة التشبيه قيل: هو أسد، لا يحسن؛ لأن هو من هو أسد، ليس مشبهاً به، بل مشبه إلا يقصد قلب التشبيه.

ولو كانت الاستمارة التمثيلية لا تكون إلا بجملة؛ لكنك أقول: احترز عن: زيد يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، فإن المشبه به وقع خبراً، وليس تشبيهاً كما تقدم، وسيأتي ولكنه ليس بهذا القيد؛ لأن من التمثيل ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبِيضُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ كما ذكرناه، وإنما يريد أن الخبر إذا كان جملة لم يستدع إيقاع الجملة خبراً أن لا يكون هو إياها، بل المطلوب تعلق أحدهما بالآخر فقوله: حين أوقعت أسداً وهو مفرد غير جملة، قيد لكون الأسد هو زيد، لا أنه قيد يخرج زيد هو أسد عن أن يكون أسد تشبيهاً. ثم قيل: في كلام السكاكي نظر، فإن الحمل بين المبتدأ والخبر، استدعى أن يكون أحدهما هو الآخر، مفرداً كان الكلام، أم جملة.

(قلت): الخبر إذا كان مفرداً، كقولك: زيد قائم، فالقائم هو زيد بلا شك، وإذا كان جملة كقولك: زيد هو القائم، فالمحكوم به ليس القيام، بل مضمون الجملة، وهو ثبوت القيام لزيد، أو الحكم به على الخلاف في ذلك. وكل من ثبوت القيام لزيد والحكم به غير قيامه، فيصدق أن يقال في: زيد قائم، الخبر هو المبتدأ؛ لأن: زيد قائم، بخلاف زيد هو قائم، فإن مدلوله: زيد ثبت له القيام، أو حكم له به، فلا يكون هو عين المبتدأ، إلا بتأويل: زيد موصوف بالقيام، أن تعلق أحدهما بالآخر، يتحل منه وصف يجري على زيد هو الخبر في المعنى.

والنظر ههنا- فى أركانه وهى: طرفاه، ووجهه، وأداته- وفى الغرض منه، وفى أقسامه:

أركان التشبيه

طرفاه: إما حسيان؛

ص: (والنظر فى أركانه: وهى طرفاه، ووجهه، وأداته، وفى الغرض منه وأقسامه).

(ش): طرفاه المشبه والمشبه به ووجهه المعنى الجامع، وهو بهذه الأركان شبيه بالقياس وأداته ما سيأتى، فهذه أربعة أركان.

(قلت): ويرد عليه ما لا أداة له، كقولنا: زيد أسد، وهو تشبيه على المختار عنده فهذا الكلام لا يلزم ما سبق؛ لأن الركن لا توجد الحقيقة دونة. فإن أجيب عن ذلك بأن أداة التشبيه مقدرة مع اللفظ، فالوجه كيف يدعى أنه ركن، وهو غير مذكور ولا مقدر مع اللفظ؟!

ص: (طرفاه إما حسيان إلى آخره).

(ش): اعلم أن التشبيه لا يمكن أن يكون حسياً؛ لأنه تصديق على الصحيح خلافاً لمن قال: هو إنشاء، والتصديقات ليس شئ منها بحسى، فإن الحس إنما يدرك المفردات، فليتنبه لذلك. إنما طرفاه على أقسام، جملة ما تثنان وتسعة وثمانون سأذكرها إن شاء الله.

الأول: الحسيان ولا بد لك من تحقيق قواعد هاهنا فنقول:

الحواس الخمس لا تدرك إلا الصور الجزئية الحقيقية فالحسى بالحقيقة ما أدرك بإحدى الحواس الخمس، وذلك لا يكون إلا جزئياً، وقد يطلق الحسى على المادة التى تدرك الحاسة أفرادها، وذلك على قسمين:

تارة تكون تلك الأفراد خارجية، وتارة تكون ذهنية فقط، فلا يكون شئ من أفرادها موجوداً فى الخارج. فالقسم الأول المدرك بالحس كقولك فى المبصرات: خذ زيد كهذا الورد، وفى المسموعات: سمعت كلاماً مثل هذا الكلام، وفى المسمومات: هذا الفم كهذا العنبر، وفى اللذوقات: شربت ماء كهذا العسل، وفى الملموسات: جلد زيد كثوب الحرير.

والقسم الثاني نوعان: الأول أن تكون تلك المادة كلية وجدت أفراد لها، كقولك: يعجبني خد كالورد؛ فإن الطرفين كليان وليسا محسوسين؛ لأن الكلي لا يحس إنما المحسوس كثير من أفرادهما.

وقد يكون هذا القسم لم يوجد منه إلا فرد واحد كقولك: زيد قمر؛ فإن الثاني أن تكون المادة كلية لم يوجد شيء من أفرادها، كالمشبه به في قولك: شقيق كأعلام الياقوت فإن أعلام الياقوت كلية غير موجودة، لكنها تسمى حسية باعتبارين: أحدهما: أنه لو أدرك جزئي من جزئياتها لأدرك بالحاسة.

والثاني: أن أجزاء كل فرد من مفرديهما وهما العلم والياقوت إذا أريد به معين، كان حسيا. وتسمية هذا حسيا أبعد مما قبله؛ لأنه لم يوجد منه في الخارج فرد. وبهذا تعلم أن كل حكم علقته بمشبه ومشبه به باعتبار المستقبل، وكنا غير موجودين، فإن تسميته حسيا على نحو ما سبق كقولك: اللهم ارزقني ولدا كالبدر، وأعطني في الجنة حورا كالياقوت والمرجان، فكل ذلك يسمى حسيا. إذا تقرر ذلك، فاعلم أن المصنف أطلق الحسى على أمرين: أحدهما ما أدرك بالحس، والثاني ما أدركت مادته لا هو، وأراد به القسم الأخير، واقتضى كلامه أن القسم الأول من أول نوعي الثاني حسى حقيقى، وليس كما قال فليتامل.

وإذا تأملت ما ذكرته، علمت أنه لا تكاد تجد تشبيها فيه الطرفان حسيان حقيقيان إلا قليلا.

الثاني: اعلم أن الذى تدركه الحواس هي الأعراض، فالبصر يدرك اللون: والسمع يدرك الصوت، والشم يدرك الرائحة، والذوق يدرك الطعم، واللمس يدرك الحرارة واللين مثلا. فإن أطلقت المحسوس على ذات لا تريد لونها مثلا، بل تريد معناها العقلى، كان ذلك حينئذ عقليا لا حسيا، وإن أطلقت على ذات تريد عرضها المدرك بالحاسة كان فيه توسع. فإذا قلت: لون زيد كلون عمرو، كانا محسوسين قطعاً؛ وإذا قلت: زيد كعمرو، كان معناه تشبيه حقيقة بحقيقة فيكونان عقليين، وإذا قلت: زيد كعمرو مريدا تشبيه لونه بلونه، ساغ ذلك بقرينة تصرف إليه كقولك: زيد كعمرو بياضا، والإطلاق حينئذ مجاز كما صرح به الإمام فخر الدين فى المحصول. والظاهر أنه صار حقيقة عرفية لاشتهاره. وهذا التفصيل الذى ذكرناه هو التحقيق، وإن كان

كالخُدُّ والورد، والصوت الضعيف والهمس، والنُّكْهة والعنبر، والرِّيق والخمر، والجلد
الناعم والحريز، أو عقليَّان؛ كالعلم والحياة، أو مختلفان؛ كالنِّية والسَّعْي، والطرَّ والخلق
كريم.

مخالفاً لكلامهم؛ لأنهم جعلوا الطرفين حسيين، وإن كان وجه التشبه بينهما عقلياً كما
ستراه، وهذا اصطلاح لهم لا مشاحة فيه. فنحن نتبعهم فيه على اصطلاحهم، والتحقيق
ما سبق.

وهذا البحث لم يزل يدور في خلدی إلى أن جزمتم به، وكتبته ثم بعد مدة، رأيت
ابن الأثير قد وقع عليه، فقال في كنز البلاغة: قولنا: زيد أسد، تشبيه معنى بمعنى؛
لأن المقصود الشجاعة. ثم رأيت ابن رشيقي في العمدة أشار إليه فقال: إن التشبيه إنما
هو أبداً على الأعراض لا على الجواهر.

(الثالث): حيث قلنا في هذا الباب: حسی، أو خیالی، أو عقلي، أو وهمي، أو وجداني،
فالمراد أن يكون إدراك السامع له بإحدى هذه الطرق، أو نقول: المراد أن يكون الإنسان
يدرك ذلك بأحدها. وإنما قلت ذلك احترازاً من التشبيهات الواردة في كلام الله تعالى، فإن
علمه عز وجل ليس بشيء من هذه الطرق. إذا تقررت ذلك فلنرجع لكلام المصنف.

قوله: (كالخد والورد) مثال للتبصرات، فالخد مشبه والورد مشبه به، والواجب
أن يقال: كلون الخد ولون الورد وأن يذكر معه ما يصرفه لخد معين وورد معين، وإلا
فيكون غير مدرك بالحاسة كما سبق.

وقوله: (والنكهة والعنبر) مثال للمشمومات، وينبغي أيضاً أن يقال: وريح العنبر،
والإيراد عليه هنا أشد؛ لأنه جعل المشبه به في اللفظ العنبر، والمشبه في اللفظ النكهة،
وهي رائحة النعم فإما أن يقول: كالنكهة ورائحة العنبر، أو يقول: كالنعم والعنبر كما قال
في الخد والورد، ثم عليه السؤال السابق.

وقوله: (والريق والخمر) مثال للمذوقات. وفيه نظر؛ لأن الريق لا يشبه بالخمر في الطعم،
وإنما يشبه بها إذا أريد تشبيه الطرب الحاصل بالريق بنشوة الخمر، وهو فيهما حينئذ يكون
عقلياً وجدانياً لا حسياً، فكان الأحسن أن يمثل بالريق والشهد، ثم عليه السؤالان السابقان.

وقوله: (والجلد الناعم والحريز) مثال للملموسات، وعليه السؤالان السابقان.
وقوله: (والصوت الضعيف والهمس) مثال للمسموعات. قال الخطيبی:
والصوت الضعيف ما كان ضعيفاً في نفسه، والهمس ما أسر من ذلك الكلام وأخفى،

والمراد بالحسي: المدرك هو أو مادته -ياحدى الحواس الخمس الظاهرة؛ فدخل فيه الخيالي؛ كما في قوله ^(١) [من مجزوء الكامل]:

وَكَاَنَ مُحَمَّرَ الشَّقِيهِ ————— قِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ

أَعْلَامُ يَأْقُوتِ نُشِيرُ ————— نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجْدَ

ولا أدرى من أين له هذا، وأكثر أهل اللغة قالوا: الهمس الصوت الضعيف. لكن قال الثعالبي في فقه اللغة: الهمس صوت حركة الإنسان، وقال ابن سيده في المحكم: الهمس الخفي من الأكل، والضرب، والوطء، وهو قريب من كلام الثعالبي. والآية ترشد إليه في قوله تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ ^(٢) معناه أن الأصوات سكنت فلا تسمع إلا حركة الأعضاء. وبذلك يعلم أن قول المصنف: الصوت الخفي - أى من الكلام ونحوه - يشبه بصوت الحركة، فقوله: (المراد بالحسي ما أدرك هو أو مادته فدخل فيه الخيالي) يرد عليه ما سبق فينبغي أن يقيّد الخيالي بأعم مما ذكره، ومثل له بقوله:

كَأَنَّ مُحَمَّرَ الشَّقِيهِ ————— قِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ

أَعْلَامُ يَسَاقُوتِ نُشِيرُ ————— نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجْدَ

يعنى بما لا يدرك هو ولكن أدركت مادته ما أدركت أفراده بالحس - أى أجزاء كل جزئى منه، ولم يدرك هو أى هيئته الاجتماعية فيكون ملحقا بالحسي؛ لاشتراك الحس والخيال في أن المدرك هو أى هيئته الاجتماعية لا معنى، ويتميز عن الوهمى بأن أجزاء كل فرد منه موجودة في الخارج بخلاف الوهمى، وهنا قد شبه الشقيق بأعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد. فأفراد المشبه به من العلم والياقوت والرماح والزبرجد حسية، والهيئة الاجتماعية الحاصلة منها خيالية، فالمشبه مفرد حسي، والمشبه به مركب خيالي كذا قاله الخطيبى.

(قلنا): قوله: إن أفراد المشبه به العلم والياقوت والرماح والزبرجد مدركة بالحس ليس بجيد؛ لأن الأفراد إنما هي أعلام من ياقوت ورماح من زبرجد، وهما خياليان.

(١) البيت للصنوبرى؛ المصباح ص ١١٦، أسرار البلاغة ص ١٥٨، والطراز ١/ ٢٧٥.

(٢) سورة طه: ١٠٨.

فليس له إلا مفردان. ثم أقول: كأن الشارح فهم أن المشبه الأعلام والرماح هو المتبادر إلى الذهن، وفيه نظر؛ لأنه يلزم تشبيه محمر الشقيق بالرماح الأخضر، وهو فاسد، بل إنما شبه محمر الشقيق بأعلام من ياقوت، وهى تمام المشبه به. ولصحة هذا التشبيه شرط وهو كون الأعلام من الياقوت معها رماح الزبرجد؛ ولا يصح فهم البيتين إلا بهذا الوجه، وإلا فسد. وعلى هذا فسد قول الخطيبى والمصنف فيما سيأتى: إنه تشبيه مفرد بمركب. بل هو تشبيه مفرد بمفرد على ما سيأتى تحقيقه فى تشبيه المفرد والمركب إن شاء الله تعالى.

وإن جعل المشبه به مجموع ما ذكر فليجعل المشبه أيضا مجموع الشقيق وساعده، ويكون التقدير: وكان محمر الشقيق وساعده، إلا أن يقال: اسم الشقيق يشمل الورق والسواعد.

وقول الشاعر: (تصوب) أى مال إلى جهة الهبوط (وتصعد) أى مال إلى الصعود بجهة العلو (وإذا) متعلق بما فى (كأن) من معنى التشبيه. وقوله: (أعلام) كأنه يوهم أن العلم هو المنشور فوق الرماح، وظاهر كلام المحكم خلافه فإنه قال: العلم الراية. وقيل: هو الذى يعتقد على الرمح، وهذا يقتضى ترجيح أنه الرمح نفسه، ويشهد له قولهم: نار على علم فليحذر موضوع العلم.

وقالوا: إن قوله: (محمر الشقيق) من إضافة الصفة إلى موصوفها، وأنه أبلغ من قولنا: الشقيق المحمر.

(قلت): لا حاجة لذلك بل فيه نظر، لأن فى الشقيق المحمر والسود والمبيض، فيكون شبه أحمره بأعلام الياقوت مقيدة بتلك القيود.

واعلم أن الخيال هنا إنما هو المشبه به وأنشيه حسى، فليس التشبيه هنا خياليا فقط، بل يصدق عليه الخيال باعتبار المشبه به، والحسى باعتبار المشبه؛ فينشأ من الحسى والخيال أربعة أقسام، وأنشد فى الإيضاح للخيال أيضا قول الشاعر:

كَلَّمْنَا بِأَسْطِ الْيَدِ نَحْوَ نِيلوفر نَدَى

كديا بيس عَسَجِدِ قَضَبُهَا مِنْ زَبَرْجَدِ

كذا هو في الإيضاح، ويروى نصبها بالنون والصاد، وهذا المقطوع أحسن من الأول، إلا أن النيلوفر في بلادنا لا يشبه العسجد.

أَخُو الْعِلْمِ حَتَّى خَالِدٌ بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَوْصَالُهُ تَحْتَ التَّرَابِ رَمِيمٌ

وَنُو الْجَهْلِ مَيِّتٌ، وَهُوَ مَاشٍ عَلَى التَّرَى يُظَنُّ مِنَ الْأَحْيَاءِ وَهُوَ عَدِيمٌ

وقوله: (أو عقليان) أخرته، وإن كان المصنف قدمه؛ ليستوفي ما يتعلق بالحسي، وقد مثل العقليين بالعلم والحياة، فإن أراد نفس المصدرين فصحيح، كقولك: علم زيد كالحياة، وإن أراد المشتق منهما وهو الظاهر؛ لأن جماعة مثلوا للعقلين بقول العفيف البصري.

وكذلك الإمام فخر الدين مثل لهما بالوجود والمعدوم، فصحيح أيضا لا يقال: إن العالم والحي ذاتان مبصرتان؛ لأن المقصود حقيقة العالم والحي العقليين، لا لونهما كما سبق تقريره، ويوضحه قولهم: الأسود ونحوه من المشتق يدل على شيء له السواد، لا على جسم فإذا لم يدل على جسم، لم يكن حسيا غير أنه سيأتي في كلام المصنف ما يرد عليه هذا قريبا، وسيأتي في المفتاح في باب الاستعارة عند الكلام على الريح العقيم ما يقتضي خلاف هذا. وقد يقال عليه أيضا: إن الحي ليس مشبها به، بل صفة لموصوف محذوف تقديره: رجل حي ورجل حسي، ولذلك صرح عبد اللطيف البغدادي بأن هذا كله من مجاز الحذف.

وقوله: (أو مختلغان) أي أحدهما حسي، والآخر عقلي (كالمنية والسبع) مثال لمشبهه عقلي، وهو المنية، وهذا صحيح، ومشبه محسوس وهو السبع، وهذا حسي على اصطلاحهم، وفيه البحث السابق؛ لأن تشبيه المنية بالسبع من جهة الاقتراس، والسبع لم يقصد لونه، بل قصد حقيقته العقلية، لا يقال: فهو حينئذ على ما ذكرناه في الحي والعالم فإن السبع ليس مشتقا، والجامد لا شك أنه دال على الجسم فيكون حسيا كالعلم، وتظيره تشبيه العدل بالميزان، وتشبيه القرينة الدالة بالشخص الناطق، كما مثل بالثلاثة السكاكي. والجميع قالوا: إن القسطاس إنما قصد حقيقته العقلية، وهو عدم الجور، والناطق إنما قصد به ذات لها النطق، والأحسن تمثيله بقولنا سنة: كالنجم.

وقد يعترض على جعل الناطق حسيا؛ بأنه لا يجمع جعل الحي عقليا. ويجاب عنه بأن مراد السكاكي: أن يكون المشبه جامدا ناطقا، لا لفظ الناطق. كقولك: قرينة

وبالعقل: ما عدا ذلك؛

كلسان ناطق، وقد يمثل أيضا بقوله تعالى: ﴿أَعْمَالُهُمْ كَرَمَائٍ﴾^(١) وتشبيه الحجة بالنور، وبه مثل الإمام قال: ولا يقال: الحجة مسموعة، بل المعتبر هو المعاني العقلية، وهو شبيه بما قلناه في الحي، والعالم أنهما عقليان.

وقوله: (والعطر وخلق كريم) مثال لعكسه، فإن العطر المشبه حسي والخلق عقلي، وقد يعترض عليه بأمرين:

أحدهما: أن العطر لا يشبه بالخلق إنما تشبه رائحته بالخلق، وأن العطر نفس الطيب لا رائحته.

الثاني: أن هذا من قلب التشبيه، فإنه إنما يشبه خلق الكريم بالعطر.

(تنبيه): لا يجوز عند بعضهم تشبيه المحسوس بالعقول، وبه جزم الزنجاني في معيار النظر، والإمام فخر الدين؛ إذ المشبه به يجب أن يكون أظهر من المشبه ولكون المعقول فرع المحسوس، لأنه مستفاد منه، وحيث جاء في الأشعار يؤول على أنه جعل المعقول محسوسا على سبيل المبالغة، وهذا يستدرجك إلى أن تجعل جميع هذا النوع من باب قلب التشبيه، ولا يجوز عند بعضهم تشبيه واحد منهما بالآخر. قال التنوخي في الأقصى القريب: تشبيه المعنى بالصورة والصورة بالمعنى لا بد فيه من تجوز، ومن عد تشبيه المعنى بالصورة، ولم يعد تشبيه الصورة بالمعنى لا معنى لترجيحه أحد الأمرين على الآخر، بل إما أن يعدا معا أو لا يعدا معا. انتهى.

وهذا قول ثالث يقتضى نفي تشبيه المعقول بالمحسوس أيضا على سبيل الحقيقة.

(تنبيه): إدراك الحواس علم عند الأشعرى وطائفة، وألعم عقلى فيلزم أن يكون الحسى عقليا، وجوابه: أن المراد بالحسى المدرك لا الإدراك، ألا ترى إلى قولهم: الحسى ما أدرك.

ص: (والعقل ما عدا ذلك).

(ش): أى ما عدا الحسى والخيالى، فدخل فيه الوهمى وهو ما ليس بمدرك بها، ولو أدرك لما أدرك إلا بالحواس، وينبغي أن يقال: ما لا يدرك؛ لأن قولنا: ما ليس بمدرك يدخل فيه كل ما يتعلق بالمستحيل، كقولك: إن يأتنى ولد كالبدر أحببته، وعليه قوله

(١) سورة إبراهيم: ١٨.

فدخل فيه الوهمي، أي: ما هو غير مدرَكٍ بها^(١)، ولو أدرك لكان مدرَكًا بها؛ كما في قوله [من الطويل]:

وَمَسْئُوءَةٌ زُرُقٍ كَأَنِّيَابٍ أَغْوَالٍ

تعالى: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾^(٢) قاله المصنف وغيره: وقد يقال: إنه خيالي؛ لأن الرؤوس والشياطين مدركة بالحس؛ لأن الجن يرون، أما المتنع فالركب بالإضافة. على أنه قيل في الآية: إن رؤوس الشياطين ثمرة قبيحة لشجر منكر الصورة، وقيل: الشياطين الحيات حكاهما ابن رشيقي وغيره. وأورد على المصنف أنه حكم بأن الوهمي ما ليس مدركا بالحواس الظاهرة، ولو أدرك لكان مدركا بها، وعبارته في الإيضاح: لما كان مدركا إلا بها فيلزم أن لا يكون الوهمي مدركا أصلا، والفرض أنه مدرك قطعاً. وأجيب عنه بأن مراده لو أدرك في الخارج، لكان مدركا بالحواس لا أنه لا يدرك ابتداءً إلا بها، وأورد عليه أنه ممنوع لأننا إذا قدرنا مثلاً للمنية شيئاً كالأظفار، فهذا لو وجد في الخارج لما كان مدركا بالحواس الظاهرة؛ لأنه صفة المنية، وصفة العقل لا يكون محسوساً إذا وجد، ومن الوهمي قول لامرئ القيس:

أَيَقْتَلِيَنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْئُوءَةٌ زُرُقٍ كَأَنِّيَابٍ أَغْوَالٍ

والمشرفي: صفة السيف نسبة إلى مشرف مفرد مشارف، وهي قرى من أراضي العرب، وإنما جعل ذلك من الوهميات؛ لأن الغول لا وجود له، كما ثبت في الصحيح قوله ﷺ: "ولا غول"^(٣) وما في الصحيح من قوله ﷺ لأبي هريرة -رضي الله عنه-: "إنك تكلم الغول منذ ثلاث"^(٤) فهو الشيطان، وجعل رؤوس الشياطين من الوهمي إشارة إلى أن الشيطان لا رأس له، وأصحابنا ذكروا في الطلاق لو قال لزوجته: إن لم تكوني أطول شعراً من إبليس، فانت طالق، قالوا: لا يقع الطلاق للشك.

(١) أي بإحدى الحواس الخمس الظاهرة المذكورة.

(٢) شطر بيت لامرئ القيس ديوانه ص ١٥٠، والإيضاح ص ٣٣٦ صمدية.

أَيَقْتَلِيَنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي

(٣) سورة الصافات: ٦٥.

(٤) أخرجه مسلم في "السلام"، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة..... (ج ٢٢٢٢)، عن جابر رضي الله عنه ولقظه: "لا عدوى ولا طيرة ولا غول".

(٥) أخرجه البخاري في "الوكالة"، باب: إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً..... (٤/٥٦٨)، (ج ٢٣١١)، وفي "التفسير"، وهو حديث أبي هريرة عندما وكله النبي ﷺ بحفظ زكاة.

وما يدرك بالوجدان؛ كاللذة والألم.....

ويتيميز الوهمي عن الخيالي بأن المادة في الخيالي مدركة أى أجزء كل فرد منه،
والوهمي ليس مدركا لا هو ولا مادته.

(قلت): التحرير أن يقال: أجزء الخيالي (قوله: وما يدرك بالوجدان) أى دخل
فى العقلى؛ لأنه يدرك بالقوة الباطنة (كاللذة) وهى إدراك الملائم (والألم) وهو إدراك
المنافر، وفى إطلاق ذلك نظر. قال فى شرح التجريد: كل من اللذة والألم حسى وعقلى
فإننا نلتذ بالعارف، وهى عقلية لا تعلق لها بالحس؛ وثلثذ بمطعموم ومشروب وتآلم
بفقدما فعلى هذا لا يصح تعميم أن كل لذة وألم عقلى، ثم سيأتى فى كلام المصنف فى
الوجه ما يخالف هذا. وإنما أدخل الوهمى فى العقلى، والخيالى فى الحسى؛ تقليلا
لوجوه التشبيه ما أمكن.

واعلم أن الوجه الخيالى عبارة عن كون الجامع لا يكون موجودا فى المشبه به إلا
بتأويل، كما صرح به فى الإيضاح وغيره، والكلام فى ذلك يحتاج إلى تحقيق، فنقول:
قدما الخلاف فى جواز تشبيه المحسوس بالمعقول، وأن الجمهور على جوازه، فالوجه
إن كان خياليا فى المشبه حقيقيا فى المشبه به فلا وجه لنعه؛ فإنه يضاهى تشبيه
الخيالى بالحسى، أو العقلى، وإن كان خياليا فيهما، فالظاهر أنه كذلك؛ لأنه تشبيه
حسى بحسى أو عقلى بعقلى، وإن كان حسيا فى المشبه خياليا فى المشبه به، فقد
قدما الخلاف فى تشبيه الحسى بالعقلى، وأن المصنف والأكثرين على جوازه. فإن قلنا
به فلا بدع فى أن يكون الوجه خياليا فى المشبه به حسيا فى المشبه وإن منعنا وجعلنا
ما ورد منه من قلب التشبيه امتنع فإن عليه أن المشبه به لا بد أن يكون أوضح من
المشبه والمعنى فيه أتم؛ لأنه كالأصل المستلحق والمشبّه كاتفرع الملحق.

إذا تقرر هذا، فاعلم أن المصنف يرى جواز تشبيه الحسى بالخيالى، وأنه ليس من
القلب فيلزمه أن يجوز كون الوجه خياليا فى المشبه فقط، أو فى المشبه به فقط، أو
فيهما فتفسيره الخيالى بأن يكون الوجه بالتأويل فى المشبه به فيه نظر؛ لأنه ينفى
بالمفهوم أن يكون خياليا فيهما أو خياليا فى المشبه فقط، ولعله خلاف الإجماع إلا أن
يؤول على أنه نص على هذا، ليقهم منه جواز الآخرين من باب الأولى؛ والذى يظهر -
والله أعلم - أن المصنف أراد المشبه به فى اللفظ فيما ذكره من الأمثلة، فإنه يرى
أنها من باب قلب التشبيه كما صرح به فى الإيضاح، وكذلك السكاكى، ويكون مراده

ووجهه: ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخيلاً؛ والمراد بالتخييل: نحو ما في قوله
[من الخفيف] ^(١):

وَكَاَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا سَنَّ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

بالحقيقة أن يكون الوجه بالتأويل في المشبه، ثم يقلب التشبيه غير أنه يقع النزاع معه في أن ذلك من قلب التشبيه على ما سيأتي.

وقول المصنف: (تحقيقاً أو تخيلاً) يبعد أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله؛ لأنهما لم يشتركا من أجل ذلك، ولا حالا؛ لأن مجيء الحال مصدرا لا ينقاس على الصحيح، ولا تمييزاً؛ لأن الاشتراك ليس من تحقيق ولا تخييل، والأظهر أنهما مصدران مؤكداً.

بقي النظر في أن قولنا: اشتراكا تخيلاً هل حقيقته أن يحصل التخييل في الطرفين، أو يكفي أن يكون التخييل في أحدهما، وفيه بحث شريف ذكرناه في شرح المختصر.

ص: (ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخيلاً إلى قوله الشديد الخضرة).

(ش): وجه الاستعارة هو العلاقة، وهو المعنى الجامع بين المستعار له والمستعار منه واشتراكهما فيه تارة يكون تحقيقاً كمشراكة زيد الشجاع للأسد في معنى الشجاعة كذا قالوه، وهو غير صحيح فإن الشجاعة وصف مركب من العقل والجرأة.

قال الإمام فخر الدين في المباحث الشرقية في آخر الفصل السابع من الباب السابع: الشجاعة مركبة من الإقدام والعقل. انتهى. وعلى هذا ليس في الأسد شجاعة كما اشتهر على الألسنة فإذا شبه الإنسان بالأسد فالوجه إنما هو الإقدام لا الشجاعة؛ ونحن وإن أطلقنا ذلك فهو تبع للجمهور، وتارة يكون تخيلاً، ولو سمي تخيلاً لكان أحسن؛ لأن المستعير متخيل لا مخيل لكنه سمي تخيلاً باعتبار تخيله لغيره، وما حيث وقعت في الحدود نكرة موصوفة بمعنى شيء؛ لكنها في هذا المحل لا تكون بمعنى شيء؛ لأن الشيء الموجود على مذهب أهل السنة فيلزم أن يكون وجه الشبه وجودياً. لكنه قد يكون عديمياً كما سيأتي في تشبيه الموجود الذي لا ينفع بالمعدوم، والوجه عدم الفائدة.

ثم أعلم أن المراد بالوجه ههنا ما هو أعم من الواحد والمتعدد فإنه سيقسمه إليهما، وقد مثل المصنف للخيالي بقول القاضى التتوخي:

وَكَاَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا سَنَّ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

(١) البيت للقاضى التتوخي، المصباح ص ١١٠، والإيضاح ص ٣٤٣، ونهاية الإيجاز ص ١٩٠.

فإن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود، فهي غير موجودة في المشبه به إلا على طريق التخيل، وذلك أنه لما كانت البدعة - وكل ما هو جهل - تجعل صاحبها كمن يمشى في الظلمة، فلا يهتدى للطريق، ولا يَأْمَنُ أن ينال مكروهاً شُبِّهَتْ بها، ولزم بطريق العكس: أن تشبه السنة - وكل ما هو علم - بالنور، وشاع ذلك حتى تُخَيَّلَ أن الثاني مما له بياض وإشراق؛ نحو: (أَتَيْتُكُمْ بِالْحَنِيفِيَّةِ الْبَيَّضَاءِ)^(١).

فإن الجامع بينهما الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم، وليس ذلك في السنن والابتداع إلا على وجه التخيل، هذا معنى عبارة الإفحاح. (قلت): وتحرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن، والجامع حصول النور، وهو خيالي في السنن، وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالي في الابتداع، وحصل في ضمن ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة، والتشبيه الصريح إنما هو الأول، والثاني قيد فيه؛ ثم ذكر المصنف أن كون البدعة تجعل صاحبها في حكم من يمشى في الظلمة جعلها مشبهة بالظلمة، ولزم من ذلك تشبيه الهدى بالنور، وأصل ذلك قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(٢) وشاع ذلك حتى وصف الأول بالسواد في قولهم: شأدت من جبينه سواد الكفر، والثاني بالبياض كقوله ﷺ: "أَتَيْتُكُمْ بِالْحَنِيفِيَّةِ الْبَيَّضَاءِ"^(٣) وليس منه: "الظلم ظلمات يوم القيامة"^(٤) لجواز أن يترتب على الظلم نفس الظلمة حقيقة قال: فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع، كتشبيه النجوم في الظلام ببياض

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند ٢/٦٦٠/٥ ولفظه "إني لم أبحث باليهودية ولا بالنصرانية ولكنني بحثت بالحنيفية السمحة" وأورد الشيخ الألباني نحوه في الصحيحة ج (١٧٨٢).

(٢) سورة البقرة: ٢٥٧.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً، بلفظ: "أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة"، "كتاب الإيمان"، (١١٦/١) وورد بلفظ آخر عند ابن سعد في "الطبقات"، وقال الشيخ الألباني: "وهذا إسناد مرسل لا بأس به في الشواهد ورجاله ثقات.... انظر الصحيحة (٣٨٦/٤)، تحت حديث (١٧٨٢). ولم أجده بهذا اللفظ الذي أورده المصنف.

(٤) أخرجه البخاري في "المظالم"، باب: الظلم ظلمات يوم القيامة، (١٢٠/٥)، (ج ٢٤٤٧)، ومسلم في "البر والصلة"، (ج ٢٥٧٩)، من حديث ابن عمر.

والأول على خلاف ذلك؛ كقولك: شاهدت سواد الكفر من جبين فلان؛ فصار تشبيهه
النجوم بين الدجى بالسمن بين الابتداء، كتشبيهها ببياض الشيب في سواد الشباب، أو
بالأنوار مؤتلفة بين النبات الشديد الخضرة؛

الشيب في سواد الشباب، أو بالأنوار جمع نُور بالفتح (بين النبات الشديد الخضرة)
ووجهه أنه تخيل ما ليس بهتلون متلونا.

(قلت): يريد أنه صار متخيلا، كما أن اللون تحقق في بياض الشيب، وكونه جعل
التشبيه أولا بين الابتداء والظلمة، وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظر، والأولى
العكس، كما هو نص البيت، فإن الذى دخلت عليه أداة التشبيه هو الأجدر بأن يجعل
المقصود وغيره لازم عنه، إلا أن يكون لاحظ في ذلك تقدم الظلمة في الخلق على النور،
أو لقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(١) ثم يقال: كيف لزم عن تشبيه
البدعة بالظلمة تشبيه الهدى بالنور، ومن شبه أحد الضدين بأمر لا يلزمه تشبيه ضده
بضده، وليس كل ما ثبت لأحد الضدين ثبت ضده لضده، ولعله يريد انحدار ذهن من
تشبيه البدعة بالظلمة إلى تشبيه السنة بالنور

وقوله: (فصار تشبيه النجوم إلى آخره) هو الموافق لنظم البيت، ولكنه ليس موافقا
لما سبق من قوله: شبهت البدعة بالظلم والهدى بالنور فإن مقتضى ذلك أن يقول: فصار
تشبيه الهدى بين الابتداء بالنجوم بين الظلام، ولعل الجمع بين كلاميه وأنه أراد أولا
التشبيه الأصلي، ثم أراد هنا التشبيه المقلوب.

بقي هنا أمور منها: أن هذا المثال وغيره من أمثلة التخييل، وما تقدم في حد التخييل
يقتضى أن التخييل كله من باب قلب التشبيه، وكلام السكاكي يصرح به البيت السابق
ونظائره، والمصنف صرح به في الإيضاح في بعض الأمثلة، وعليه شيان:
أحدهما: أن هذا يخالف قول المصنف شبه أولا كان كذلك ثم قلب.

الثاني: أننا لا نسلم القلب، فإن قال: لأن الخيال أضعف من الحسى، فلا يجعل أصلا
لزمه منع تشبيه الحسى بالخيال والعقلى، نعم يحتاج إلى دعوى قلب التشبيه إذا علمنا
من سياق كلام الشاعر أنه إنما قصد تشبيه السنن والابتداء بالنجوم والظلام ولا نسلم
ذلك، بل سيأتى ما يدل على خلافه -إن شاء الله تعالى- ومنها: أن في البيت تقديرين:

(١) سورة البقرة: ٢٥٧.

أحدهما: أن النجوم هي التي تلوح بين الدجى، وهو قد جعل الابتداء يلوح بين السنن، فالتشبيه غير تام.

الثانى: أن لاح لا يستعمل إلا فيما له إشراق وظهور، وذلك مناسب لأن تجعل فاعله السنن لا الابتداء.

الثالث: وأورده الزنجاني أن الأشياء البيضاء في المشبه به ظرف، والسواد مطروف، وفي المشبه بالعكس فكيف يصح أن يكون المشبه الهيئة الاجتماعية؟ وهو قريب من الأول، ولا يصح الجواب بأن لاح مسند إلى ضمير السنن، لأن قوله: بينهن ابتداء صريح في الظرفية؛ ولأن لاح فيه ضمير المؤنث الغائب فلا يصح تذكيره، وإن كان مجازيا على المشهور. وقوله: (ولا أرض أبقل إبقالها) شاذ ولو جوزناه فنهاية ما يحصل به الجواب عن السؤال الثانى ولا يصح الجواب عن هذا والذي قبله بأنه من باب القلب مثل: عرضت الناقة على الحوض، ويكون التقدير: لاحت بين الابتداء؛ لأن القلب لا ينقاس لغة، وهذا الشاعر ليس ممن يحتج بقوله، وأجيب عنه بأن المراد تشبيه النجوم بالسنن، والدجى بالبدع سواء أكان الدجى ظرفا، أم مطروفا ولا يصح؛ لأن رعاية الظرفية هنا مقصودة. نعم قد خطر فى هذا البيت شيء حسن، لا يخلو عن تكلف لكنه ينحل به الإشكال، ويعلم به أنه ليس من قلب التشبيه وأقدم عليه أن قبل هذا البيت:

رُبُّ لَيْلٍ قَطَعْتَهُ كَصُدُودِ	وَفِرَاقٍ مَا كَانَ فِيهِ وَدَاعُ
مُوحَشٍ كَالثَّقِيلِ يَقْدَى بِهِ الْعَيْدِ	ن وَتَابَى حَدِيثَهُ الْأَسْمَاعُ
وَكُنَّ النُّجُومُ بَيْنَ دُجَاهَا	سَنَنْ لَاحٍ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ ^(١)

فهذا الرجل يذكر ليلا مضى له مدلهما شديد السواد؛ استولت ظلمته على نجومه فسترتها، وتخللت وسطها، فلم يبق فيه شيء من النور. ألا ترى قوله: (كصدود وفاق ما كان فيه وداع) أى ليس فيه شيء من النور، فلو أن نجومه باقية لكان فيه مثل الوداع الذى يتعلل به، فلما وصفه بأنه ظلمة فقط ليس فيه شيء من النور، قال:

(١) البيت للقاضى التتوخي، فى المصباح ص ١١٠، ونهاية الإيجاز ص ١٩٠.

فَعَلِمَ فَسَادَ جَعْلِهِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: "النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ" كَوْنُ الْقَلِيلِ
مَصْلِحًا وَالكَثِيرُ مَفْسِدًا؛ لِأَنَّ النِّحْوَ لَا يَحْتَمِلُ الْقِلَّةَ وَالكَثْرَةَ؛ بِخِلَافِ الْمِلْحِ ...

وَكَانَ النُّجُومُ بَيْنَ دَجَاهِ سَنَنِ - أَيْ كَانَ نَجُومُهُ الْكَائِنَةُ بَيْنَ الدَّجَى أَيْ الَّتِي اسْتَوْلَى
الدَّجَى عَلَيْهَا وَسُتْرَهَا - لَاحِ الْإِبْتِدَاعِ بَيْنَهَا أَيْ بَيْنَ أَجْزَاءِ كُلِّ نَجْمٍ مِنْ نَجُومِهَا فَصَارَتْ
السَّنَنُ ظُرْفًا، وَالدَّعْدَعَةُ مَظْرُوفًا لَهَا سَاتِرًا لَهَا كَمَا أَنَّ الظُّلْمَةَ سَتَرَتْ النُّجُومَ وَاسْتَوْلَتْ
عَلَيْهَا اسْتِغْلَاءَ الْمَظْرُوفِ، وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَلْبِ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَشْبِيهِ
لَيْلَتِهِ لَا تَشْبِيهِ بِدَعْمَتِهِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي هَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ:

مُشْرِقَاتُ كَأَنَّهُنَّ حِجَابُ تَقْطَعُ الْخَصْمَ وَالظَّلَامَ انْقِطَاعُ

لأنه يريد أنهن مع كونهن مشرقات غلبت عليها الظلمة فسترتنها؛ وقد ذكر المصنف
في الإيضاح أمثلة كثيرة للوجه الخيالي لم أر الإطالة بذكرها.

ص: (فَعَلِمَ فَسَادَ جَعْلِهِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ كَوْنُ
الْقَلِيلِ مَصْلِحًا، وَالكَثِيرُ مَفْسِدًا؛ لِأَنَّ النِّحْوَ لَا يَحْتَمِلُ الْقِلَّةَ وَالكَثْرَةَ بِخِلَافِ الْمِلْحِ).

(ش): أَيْ لَكُونُ وَجْهَ الشُّبْهِ مَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ عِلْمُ فَسَادِ جَعْلِ الْوَجْهِ كَوْنُ الْقَلِيلِ
مَصْلِحًا وَالكَثِيرُ مَفْسِدًا فِي قَوْلِهِمْ: النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ إِذْ الْقِلَّةُ وَالكَثْرَةُ
إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ جَرِيَانَتُهُمَا فِي الْمِلْحِ؛ لِأَنَّ قَلِيلَهُ يَنْفَعُ وَكَثِيرُهُ يَضُرُّ بِالطَّعَامِ دُونَ النَّحْوِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ
وَجَدَ انْتَفَعَ بِهِ كَرَفَعَ الْفَاعِلَ وَنَصَبَ الْمَفْعُولَ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَمْ يَوْجَدْ النَّحْوُ فَهَذَا حِينَئِذٍ
لَيْسَ بِوَجْهِ؛ لِمَعْدَمِ الْإِشْتِرَاقِ، وَتَقْرِيرُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، يَقْتَضِي أَنَّ الْمَانِعَ فِي الْمِثَابَةِ
كَوْنُ النَّحْوِ لَا يَتَفَاوَتُ بِالْقِلَّةِ وَالكَثْرَةِ، وَلَكِنْ يَمْنَعُ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّحْوَ مُتَفَاوَتٌ قِطْعًا، وَقَدْ
يَعْرِفُ النَّحْوُ ثَرَائِبَ كَثِيرَةً لَا يَعْرِفُهَا نَحْوَى آخَرَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ أَنَّ التَّشْبِيهِ
فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ النَّحْوَ كَثِيرُهُ وَقَلِيلُهُ يَصْلَحُ بِخِلَافِ الْمِلْحِ وَلِفْسَادِ الْقِلَّةِ وَالكَثْرَةِ وَجْهًا؛ قِيلَ:
الْوَجْهُ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ كَوْنُ الْإِسْتِعْمَالِ مَصْلِحًا وَالتَّرْكَ مَفْسِدًا؛ لِيَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا
وَأِلَيْهِ ذَهَبَ عَبْدُ الْقَاهِرِ، وَقَدْ تَكَلَّفَ لِلأَوَّلِ بِأَنَّ كَثْرَةَ النَّحْوِ تَوْجِبُ الْإِفْدَامَ عَلَى مَا لَا
يَتَوَهَّمُ قَلِيلُ النَّحْوِ جَوَازَهُ مِنْ تَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ وَإِضْمَارِ، فَيَبْقَى كِبِيَّتُ الْفَرْزِ ذِيقِ السَّابِقِ؛
وَلَعَلَّ هَذَا الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِ السَّكَاتِيِّ: وَرَبَّمَا أَمَكُنْ تَصْحِيحَ هَذَا، وَلَكِنْ لَيْسَ مَا يَهْمُنَا
الْآنَ. وَقِيلَ الْمُرَادُ: أَنَّ الْبَيْتَ قَدْ يَكُونُ لَهُ أَعَارِيبُ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ تَقْلِيلَ لِلنَّحْوِ
وَإِصْلَاحَ، وَحَمَلَهُ عَلَى تِلْكَ الْأَعَارِيبِ؛ الْكَثِيرَةُ كَثْرَةُ مُضَرَّةٍ، وَقِيلَ: لِأَنَّ النَّحْوَ مَقْصُودٌ

وهو إما غير خارج عن حقيقتيهما؛ كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما، أو جنسهما أو فصلهما. أو خارجٌ صفة؛ إما حقيقية، وهى إما حسية كالكيفيات الجسمية مما يدرك بالبصر: من الألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، وما يتصل بها، أو بالسمع من الأصوات الضعيفة، والقوية، والتي بين بين، أو بالذوق من الطعوم، أو بالشم من الروائح، أو باللمس من الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والخشونة والملاسة، واللين والصلابة، والخفة والثقل، وما يتصل بها، أو عقلية، كالكيفيات النفسانية: من الذكاء والعلم، والغضب والحلم، وسائر الغرائز. وإما إضافية؛ كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس.

لغيره من العلوم، فكثرة النحو المستغرقة للعمر مفسدة لمنعها من العلوم المقصودة بالذات؛ وقيل: ليس المراد العلم بل استعمال أحكامه فى الكلام وفى الإيضاح، ومما يتصل بهذا قول القيروانى:

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا الْمُعَاقِبُ فِيكُمْ
فَكَأَنَّنِي سَبَابَةُ الْمُسَدِّمِ
فإنه أخذ من النابغة فى قوله:

لَكَلَفْتَنِي ذَنْبُ امْرِئٍ وَتَرَكْتَهُ
كَذَى الْعَرِ يُكْوَى غَيْرَهُ وَهَسَوُ رَاتِعُ

وأفسده؛ لأن سبابه المتندم أول ما يتألم منه فلا يكون المعاقب غير الجانى. (قلت): وقوله: (أول ما يتألم منه) يريد أن سبابه المتندم تتألم وهى جانبية، وفيه نظر؛ لأن سبابه المتندم قد لا تكون جانبية بأن يكون الندم وقع على فعل قلبى، أو فعل عضو آخر، وإنما اتصال الأعضاء وجعلها كاشيء الواحد سهل ذلك، ثم يقع النزاع مع المصنف فى جعله هذا مما يتصل بما قبله، وليس منه؛ لأن المصنف يدعى فساد التشبيه هنا لعدم الجامع، والذى قبله التشبيه فيه صحيح وإنما بين له وجهاً لغير ما يتوهم. ص: (وهو إما غير خارج.... إلخ).

(ش): هذا تقسيم ثان لوجه الشبه، وهو أن وجه الشبه إما أن يكون غير خارج عن حقيقتيهما أو لا، والأولى أن يقال: حقيقتيهما؛ فإنه ليس لهما حقيقة واحدة، فلا يصح أن يقال: حقيقتيهما إلا بتأويل أنه اسم جنس يعنهما بالإضافة، وغير الخارج إما تمام حقيقتيهما النوعية كما فى تشبيه ثوب بثوب فى الثوبية وإنسان بإنسان فى

الإنسانية، ولهذا القسم قال المصنف: غير خارج عن حقيقتيهما، ولم يقل: داخل؛ لأن الكل لا يقال: إنه داخل في الكل، وإليه أشار بقوله: (في نوعيهما) وأما جزء الحقيقة الذى هو المشترك كتشبيه الفرس بالإنسان، وهو المراد بقوله: أو جنسهما أو جزؤهما المميز، كتشبيه زيد بعمرى فى كونه ناطقا، وهذا لم يتعرض له المصنف، وكأنه تركه؛ لأن الاشتراك فى النوع يلزمه الاشتراك فى الفصل، لكنه قد يكون المرعى فى وجه الشبه هو المميز فقط، وإن كان التشابهان متحدين بالنوع تقول: زيد كعمرى نطقا، وتقول: إنسانية، وتقول: حيوانية. فإن قلت: كيف يشبه زيد بعمرى فى الإنسانية، والتشبيه إنما هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر، والإخبار عن إنسان بأنه مشارك لآخر فى الإنسانية لا فائدة فيه، وأيضا فوجه الشبه من شأنه أن يكون فى المشبه به أتم منه فى المشبه، والإنسانية ونحوها يستحيل فيها التفاوت؛ لأن أشخاص النوع الواحد لا تفاوت فيها، لا يقال: يصح أن يقال: إنسانية زيد أكثر من إنسانية عمرى؛ لأن المعنى بذلك ما يتفاوت فيه من الصفات الخارجية، وليس الكلام إلا فى وجه غير خارج عن الحقيقة.

قلت: لعل المراد أن يكون المشبه مجهول الإنسانية للسامع فيقول: هذا كزيد فى الإنسانية - أى هو إنسان، وإذا انتضح لك الجواب فى هذا فهو بالنسبة إلى المشابهة فى الجنس، أو الفصل أوضح. على أن السكاكى لم يصرح بذلك، إنما قال ما نصه: لما انحصر التشبيه بين أن يكون الاشتراك بالحقيقة، والافتراق بالصفة مثل جسمين أبيض وأسود، وبين أن يكون الاشتراك بالصفة والافتراق بالحقيقة؛ مثل طولين جسم وخط، والوصف بين أن يكون حسيا وغيره ظهر أن وجه التشبيه يحتمل التفاوت. اهـ ملخصا.

وهذه العبارة وإن كان ظاهرها أن ما به الاتفاق بالحقيقة يكون وجه التشبيه، فهى غير صريحة؛ لاحتمال أن يريد أن من شأن طرفى التشبيه أن يتفقا بالحقيقة ويختلفا بالصفة، لا أن الاتفاق بالحقيقة يكون هو وجه الشبه. ومن تأمل كلامه، وتقسيمه الوصف بعد ذلك جوز هذا الاحتمال قليلا رجح. ومما يوضح أنه لا يصح تشبيه شخص بشخص فى النوعية أن عهد اللطيف البغدادي قال فى قوانين البلاغة: تشبيه نوع بنوع ونوع بجنس وجنس بنوع، ولا يشبه شخص بشخص من جهة ما هما تحت نوع واحد قريب يعمهما، بل من جهة حالة يشتركان فيها هى فى أحدهما أبين اهـ.

وهو صريح فيما قلناه غير أنه قد يرد عليه أنه إذا امتنع تشبيه الشخص بالشخص في النوعية. امتنع تشبيه النوع بالنوع في الجنسية فكيف يقول: تشبيه نوع بنوع؟ وقد يجاب: بأن مراده أنه يشبه به بجامع غير النوعية، وأما تشبيه النوع بالجنس فقد يستشكل؛ لأن النوع مشتمل على الجنس، فكيف يشبه الكل بجزئه؟ وقد يجاب بأنه قد يشبه الكل بالجزء؛ لعدم الإعتداد بالجزء الزائد، فنقول: الحيوان الناهق كالحَيوان - أى قيد النهيق فيه كالعدم. لا يقال: فقد شبهته بحيوان غير ناهق، وهو تشبيه نوع بنوع؛ لأننا نقول: بل هو مشبه بالحيوان لا بقيد النهيق؛ ولا عده، وكذلك تشبيه الجنس بالنوع فتشبيه الحيوان المطلق بالإنسان باعتبار أن الحيوانية لشرفها كأنها مقيدة بالنطق.

وإما أن يكون خارجا عن حقيقتيهما وهو صفة فهي إما حقيقية، أو إضافية. فالحقيقية إما حسية وهي الكيفيات الجسمية المدركة بالبصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات ونحوها، ومما يتصل بها من حسن وقبح، أو بالسمع من الأصوات الضعيفة والقوية، والتي بين بين أى بين القوة والضعف، أو بالذوق من الطعوم، أو بالشم من الروائح، أو باللمس من الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، والخشونة، والنعاسة، واللين، والصلابة، والخفة، والثقيل، ومما يتصل بالمذكور من حسن وقبح وتوسط فيهما، وصفات تشبهها. والضمير في قوله: بها في الأول والثاني للأمتثلة لا للكيفيات، وإلا لزم التكرار أو يريد غير ذلك من الكيفيات الجسمية؛ لأنها لا تنحصر فيما ذكره، أو تكون عقلية كالكيفيات النفسية من الذكاء والعلم والغضب والحلم وسائر الغرائز، والإضافية كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فإنها إضافية لا تتعقل إلا بالإضافة إلى ما يزال بها، ومن الإضافى اعتبار الشيء في محل دون محل ككون الكلام مقبولا عند شخص متروكا عند آخر.

(تفنييه): نشير فيه إلى شيء من معانى هذه الألفاظ السابقة على اصطلاح القوم.

الجنس: كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو، والنوع: كلى مقول على واحد أو كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو، والصفة الحقيقية: ما لها تقرر في ذات الموصوف، والصفة الإضافية: ما ليس لها تقرر في ذات الموصوف، واعتبرها العقل في شيء بالنسبة لغيره، والحسية: ما كانت مدركة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، والأشكال: جمع شكل وهي هيئة تعرض للشيء بواسطة إحاطة حد

واحد كالكرة، أو حدود كالمثلث والمربع، والمقادير: جمع مقدار، وهو الكم المتصل كالخط والسطح والجسم التعليمي.

والحركة: هي عند المتكلمين حصول الجوهر في حيز بعد أن كان في حيز آخر. وعند الحكماء: الخروج من القوة إلى الفعل على التدرج.

والرطوبة: كيفية يكون الجسم بسببها سهل الاتصال والانقصال؛ واليبوسة: كيفية يكون الجسم بسببها غير متساوي الأجزاء في الوضع والملاسة استواء الأجزاء في الوضع. واللين: كيفية يكون الجسم بسببها ضعيف المعاوقة للماقيه.

والصلابة: كيفية يكون الجسم بها قوى المعاوقة للماقيه.

والخفة: هي المعاونة التي تحس في الجسم عند قصد حركته إلى فوق.

والثقل: المعاونة التي تحس في الجسم عند قصد حركته إلى أسفل.

والذكاء: كيفية نفسانية يتنبه الإنسان بها على الإدراك بسرعة.

والعلم: حصول صورة الشيء في الذهن وإن أردت التصديق فهو اعتقاد جازم مطابق لوجب.

والحلم: كيفية نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة.

والغضب: كيفية نفسانية تقتضي إرادة الانتقام. وقيل: تغير يحصل عند غليان دم القلب لقصد الانتقام.

والغرائز: جمع غريزة وهي صفة طبيعية خلقت النفس عليها بخلاف الأخلاق، فإنها: ملكة نفسانية حصلت بحسب العادة، والشرارزى قال: الذكاء حدة القلب، والغضب: تغير يحصل عند غليان دم القلب لإرادة الانتقام، وقيل: الخفة: قوة يحصل من محلها بواسطتها مدافعة صاعدة، والثقل: قوة يحصل من محلها بواسطة مدافعة هابطة، وفي هذه الحدود مناقشات ومباحث ليس هذا العلم محلها.

واعلم أن اللين والصلابة قال في شرح التجريد: إنهما من الكيفيات الاستعدادية فاللين يكون الجسم به مستعداً للانغماز، ويكون له به قوام غير سيال فينتقل من موضعه، ولا يمتد كثيراً ولا يتفرق بسهولة، وإنما قبول الغمز من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة، والصلابة كيفية تقتضي مقابل ذلك، ولما كان استعداد الجسم للانغماز من الرطوبة، وتماسكه إلى حد الصلابة من اليبوسة، والرطوبة واليبوسة من الملموسات عد اللين والصلابة منها.

وأيضاً^(١): إما واحد، أو بمنزلة الواحد؛ لكونه مركباً من متعدد، وكلُّ منهما حسى، أو عقلى، وإما متعدد كذلك، أو مختلف:

والحسى طرفاه حسيان لا غير؛ لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شيء. والعقلى أعم؛ لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شيء؛ ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلى أعم.

فإن قيل: "هو مشترك فيه؛ فهو كلي، والحسى ليس بكلي":

قلنا: المراد أن أفراد مدركة بالحس.....

ص: (وأيضاً إما واحد إلى قوله مدركة بالحس).

(ش): هذا تقسيم ثالث لوجه الشبه فهو إما أن يكون واحداً، أو بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد، وكل منهما أى من الواحد ومن المركب الذى هو بمنزلة الواحد حسى، أو عقلى، وإما متعدد كذلك، أى حسى، أو عقلى، أو مختلف بأن يكون مركباً من حسى وعقلى، واقتضى كلامه أن الاختلاف لا يأتى فى القسمين السابقين، وأورد عليه الخطيبى أنه قد يأتى فى الثانى باعتبار الأجزاء لا بطرفها. فالتنظر إلى المركب إنما هو للهيئة الاجتماعية، وهى إما حسية فقط، أو عقلية فقط، والحسى لا يكون طرفاه إلا حسيين لاستحالة أن يدرك بالحس شيء من غير الحسى، والعقلى طرفاه: إما عقليان، أو حسيان، أو مختلفان. فالعقلى أعم. فمتى كان واحد من الطرفين عقلياً، كان الوجه عقلياً، لجواز أن يدرك بالعقل شيء من الحسى. ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلى أعم منه بالوجه الحسى، وإنما قلنا لجواز ولم نقل لوجوب؛ لأن الحسى قد يدرك حيث لا عقل كإدراك الحيوان. معنى ذلك أن من شبه بوجه حسى، فقد شبه بوجه عقلى، لا لأن كل وجه حسى عقلى، بل لأن من ضرورة التشبيه أن يكون ذلك الحسى قد علم وتعلل، وإن كان الجامع فى نفسه قد يكون حسياً لا عقلياً كإدراك الحيوانات غير الإنسان فقول المصنف: (العقلى أعم) فيه نظر إلا باعتبار الصدق فى الواقع على ما ذكرناه (قوله: فإن قيل) إشارة إلى سؤال ذكره فى المفتاح، فقال: وهاتان نكتة لا بد من التنبيه عليهما، وهو أن التحقيق فى وجه الشبه يأتى أن يكون غير عقلى، وذكر ما أشرنا إليه فيما سبق، من أن المحسوس

(١) أى وجه التشبيه.

متشخص فلا بد أن يكون جزئيا، ووجه الشبه لا بد أن يكون أمرا يشترك الطرفان فيه، فلو كان حسيا والحسي موجود متعين، في محل لزم أن يكون لكل من الطرفين صفة يختص بها فلا اشتراك حينئذ؛ لاستحالة وجود شيء واحد في محليين فلا يوجد في الطرف الآخر إلا مثله، والمثلان ليسا شيئا واحدا، ووجه الشبه لا بد أن يكون واحدا، يحصل الاشتراك فيه كلياً مأخوذاً من المثلين بتجردهما عن التعيين.

ثم قال: يمتنع أن يقال: وجه الشبه حصول المثلين في الطرفين؛ لأن المثلين متشابهان، ولا بد للتشابه من وجه فإن كان عقليا صح ما قلناه، وإن كان حسيا لزم أن يكون منقسما فيهما، فيستدعى أن يكون من المثلين مثلان آخران، ويتسلسل وهو محال، وفيه نظر؛ لأن الكلي وإن وجد في الخارج فليس حسيا.

وقال المصنف في الإيضاح: المراد بكونه حسيا أن تكون أفراده مدركة بالحس، وهذا في الحقيقة تسليم لكلام السكاكي، واعتراف بأن وجه الشبه عقلي، غير أنه يسمى حسيا، ثم يرد عليه أن هذا في الاصطلاح لا يسمى حسيا، ألا ترى ما تقدم من المصنف في الخيالي، وأنه ملحق بالحسي لا حسي، وإن كانت أفراده مدركة بالحس فالسكاكي يقول: كما سلبتم اسم الحسي عن الخيالي، وإنما ألحقتموه به، فعليكم أن تسلبوا اسم الحسي عن الوجه أبداً وتصرحوا بإرادة ذلك منه، وقد أورد على قولهم أن وجه الشبه لا بد أن يكون واحدا كلياً موجوداً فيهما أنه يستلزم حصول العرض الواحد في وقت واحد بمحلين، وأجيب بأننا لا نعتبر مع وجه الشبه تعييناً وتشخصاً، بل نأخذ مجرداً، واعتراض بأنه إذا أخذ مجرداً امتنع أن يكون موجوداً فيهما؛ إذ الوجود فيهما، يلزمه تعيينه في كل منهما، فالوجود فيهما غير كلي، فليس وجه الشبه، ووجه الشبه غير موجود فيهما فليس وجهها. وأجيب بأن التعيين غير مانع من فرض العقل إياه مشتركا بين كثيرين، بمعنى أنه يتمكن من مطابقتها لما يشتمل عليه كل واحد منهما، وأورد على السكاكي أن هذا تسلسل اعتباري فلا إحالة فيه، وأنا أقول: أصل الاعتراض الذي أورده السكاكي على نفسه وأجاب عنه فاسد الوضع؛ لأن القول بأن وجه الشبه حصول المثلين، يقضي بأنه عقلي؛ لأن حصول المثلين أيضاً عقلي لا حسي فإن عني به أن الوجه لا يشترط أن يكون واحداً مشتركاً بينهما، فلا حاجة إلى العدول عن الحسي.

فالواحد الحسى: كالحمرة، والخفاء، وطيب الرائحة، ولذة الطعم، ولين الملمس فيما مر.
والعقلى: كالعراء عن الفائدة، والجراة، والهداية، واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعديه، والرجل الشجاع بالأسد، والعلم بالتور، والعطر بخلق كريم.

واعلم أن أقسام وجه الشبه على ما ذكره المصنف سبعة: واحد حسى، وواحد عقلى، ومركب حسى، ومركب عقلى، ومتعدد حسى، ومتعدد عقلى، ومتعدد مختلف - أى بعضه حسى وبعضه عقلى، ولك أن تقول: المتعدد وجهان لا وجه واحد مختلف، فهذا التقسيم ليس بصحيح، ولا يخفى أن الخيال أهمل فى هذا الباب؛ لدخوله فى الحسى، والوهى والوجدانى أهمل؛ لدخولهما فى العقلى على ما سبق، والسكاكى قسم المركب إلى ما هو حقيقة ملتزمة، وإلى ما هو أوصاف قصد من مجموعها هيئة واحدة وسيأتى مثالهما.

واعلم أن المراد بالتركيب تركيب الأجزاء غير المحمولة، وليس المراد به ما يحصل فى الأنواع من تركيب الفصول على الأجناس. فإن الحسى كالحمرة ونحوها مركبة ثم أخذ المصنف فى أمثلة ذلك فقال:

ص: (الواحد الحسى إلى قوله: والمركب).

(ش): مثال القسم الأول، وهو الوجه الواحد الحسى: الحمرة فى تشبيه الخد بالورد، والخفاء فى تشبيه الصوت الضعيف بالهمس، وطيب الرائحة فى تشبيه النكهة بالعنبر، وقد تقدم ما يرد عليه، ولذة الطعم فى تشبيه الريق بالخم، كذا قال المصنف تبعاً للسكاكى، وهو مخالف لما قاله المصنف فيما سبق من أن اللذة وجدانى عقلى لا حسى، وموافق لاعتراضنا عليه، وقد تقدم ما يرد عليه أيضاً، ولين الملمس فى تشبيه الخد الناعم بالحرير، وهذه أمثلة للواحد الحسى الذى طرفاه معقولان.

وأما الواحد العقلى الذى طرفاه معقولان، فالعراء عن الفائدة فى تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه، وجهة الإدراك فى تشبيه العلم بالحياة. فإن قلت: الإدراك هو العلم، فكيف يكون جهة مشتركة بين العلم والحياة؟ قلت: المقصود هنا بالعلم هو الصفة الموجبة للتمييز الذى لا يحتمل النقيض، وأما العقل الذى طرفاه محسوسان فكالجراءة فى تشبيه الرجل الشجاع بالأسد، ومطلق الاهتداء فى تشبيه أصحاب النبى ﷺ.

والركب الحسى فيما طرفاه مفردان:

بالنجوم^(١). هذه عبارة الإيضاح؛ والأحسن أن يقال فى الهداية، لأن الهداية وصف دائر بينهما يشتركان فيه، والاهتداء وصف قائم بالهتدى بهما؛ والعقلى الذى المشبه فيه معقول، والمشبه به محسوس كمطلق الهداية فى تشبيه العقل بالنور، وإنما قلنا مطلق الهداية فى الأول؛ لأن هداية النجوم وهداية الصحابة - رضوان الله عليهم - مختلفا النوع، لدلالة الأول على الحسيات، والثانى على العقليات، والعقلى الذى المشبه فيه معقول، والمشبه به محسوس ما يحصل من الزيادة والنقصان فى تشبيه العدل بالقسطاس، والعقلى الذى المشبه فيه محسوس والمشبه به معقول كاستطابة النفس فى تشبيهه العطر بخلق كريم، كذا قالوه. وهو مخالف لما سبق من المصنف من أن اللذة أمر وجدانى لا حسى، ومخالف للتفصيل الذى قدمناه فيها، فإنه يقتضى بأن اللذة بالخلق عقلى؛ فإن الاستطابة استلذاذ فهذا كلام مخالف لما تقدم قريبا، ولما سبق قبله، وكل من الثلاثة لا يجتمع مع الآخر، وعدم الخفاء فى تشبيه النجوم بالسنت؛ قال فى المفتاح: وفى أكثر هذه الأمثلة فى معنى وحدتها تسامح؛ يريد أن فى أكثرها نوع تركيب إضافى، كخفاء الصوت، ولذة الطعم، واستطابة النفس، واعتراض عليه فى قوله: (فى معنى وحدتها) بأن التسامح فى معنى وحدة وجه الشبه، لا فى الأمثلة. قلت: وجوابه أن هذه الأمثلة المذكورة هى وجوه الشبه، فوحدتها وحدته.

ص: (والركب الحسى).

(ش): لما فرغ من وجه الشبه إذا كان واحدا شرع فى القسم الثالث، وهو ما إذا كان مركبا فى حكم الواحد؛ وقد قسمه إلى أقسام، وكان ينبغي أن يقسم ما قبله أيضا إليها:

أحدهما: أن يكون طرفاه مفردين، وعند التحقيق الإدراك واحد ليس مركبا، وإنما هذه الأجزاء التى يظن أنه تركيب منها أطرافه التى نشأت عنها الهيئة المدركة، وهى شىء واحد، ومثله المصنف بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيضى الستديرة الصغار المقادير فى المرائى على كيفية مخصوصة إلى أى مع، أو بمعنى المنتهية إلى مقدار مخصوص فى قوله:

(١) يشير إلى الحديث الضعيف، الذى رواه عبد بن حميد فى مسنده من طريق حذرة النصيبى عن نافع عن ابن عمر، وحمزة ضعيف جداً، ونلفظه: "أصحابى كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم" انظر كلام الحافظ ابن حجر فى "التلخيص"، (٤/١٩٠).

كما في قوله ^(١) [من الطويل]:

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثَّرِيًّا كَمَا تَرَى كَعَنْقُودٍ مُلَاحِيَةٍ حِينَ نَوْرًا

من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصفار المقادير في الرأى، على الكيفية المخصوصة، إلى المقدار المخصوص.

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثَّرِيًّا كَمَا تَرَى كَعَنْقُودٍ مُلَاحِيَةٍ حِينَ نَوْرًا

وطرفا التشبيه هما الهيئة الحاصلة لكل منهما ووجهه هيئة ثالثة فهنا ثلاث هيئات، والتركيب هنا من سبعة أشياء، صور متقارنة بيض مستديرة صفار بكيفية مخصصة بمقدار مخصص.

وقول المصنف: كما في خبر قوله: والمركب الحسى، وقوله: من الهيئة الحاصلة، يتعلق بقوله كما على وجه التبيين، وقوله: من تقارن الصور من فيه ابتدائية، وقوله: في الرأى على الكيفية المخصوصة، يتعلق بالتقارن. وكذلك قوله: إلى المقدار المخصوص إلا أن يتعلق بمحذوف تقديره المنتهية، والصور البيض المستديرة الصفار المقادير هي الثريا، والحبات والكيفية المخصوصة تقارن أجزاء كل منها، والمقدار المخصوص هو قدر العنقود، وقدر الثريا، وهذا البيت أنشده الدينورى.

وَلَا حَ الثَّرِيًّا عِنْدَ آخِرِ لَيْلَةٍ.

ونسبه إلى أحيحة بن الجلاح، وأنشده المرزبانى لقيس بن الأسلت ويروى:

وَقَدْ لَاحَ فِي الْغُورِ الثَّرِيًّا لَمَّا يَرَى

وقوله: ملاحية الملاحية بالتخفيف عنب طويل أبيض، وشده وهو ضعيف، ومثل في الإيضاح للهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص بقول ذى الرمة:

وَسَقَطَ كَعَيْنِ الدَّيْكِ عَاوَرَتْ صَاحِبِي أَبَاهَا وَهَيَأًا لِمَوْعِمِهَا وَكِرًا

فالوجه هو الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص، وهذا مثال لأحد قسمي المركب، وهو ما كان حقيقة ملتزمة في الخارج، كما صرحوا به.

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٨٠. والملاحية: عنب أبيض. ونور: تتج.

وفيما طرفاه مركبان؛ كما في قول بشار [من الطويل]:
 كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رَعُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

من الهيئة الحاصلة من هُوَى أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة؛ في
 جوانب شيء مظلم.

(قلت): ولقائل أن يقول: ليس الوجه هنا هيئة حاصلة كما ذكر، بل هذه أوجه
 متعددة كل مستقل، والسقط ما سقط من النار عند الغدق، وعاورت - أى جاذبت،
 وأبوها زندها - أى عالجتا الزند حتى ورى، واستدل القراء بهذا البيت على أن سقط
 النار يذكر ويؤنث.

ص: (وفيما طرفاه مركبان كما في قول بشار).
 (ش): أى: والوجه المركب فيما طرفاه مركبان، والظاهر أنه يريد القسم الثاني من
 المركب، وهو ما كان أوصافا، يجتمع منها هيئة في الذهن، كما في قول بشار بن برد:
 كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رَعُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ^(١)
 قال عبد اللطيف البغدادي: قال بشار: مذ سمعت.

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَاهِسًا

لم يقر لي قرار، حتى قلت هذا البيت، وذكر ابن جني في مجموعه عنه نحوه.
 وأنشد ابن جني في مجموعه فوق رعوسهم وأسيفنا، وكذلك أنشده الخفاجي في
 سر الفصاحة، وابن رشيقي في العمدة، وهو أحسن من جهة المعنى، بل متعين؛ لأن
 السيوف ساقطة على رعوسهم فلا يد أن يكون النقع على رعوسهم، ليحصل التشبيه.
 وقوله: (من الهيئة) بيان لما - أى كالذى في قوله: من الهيئة الحاصلة من هوى
 أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم، مركب من سبعة:
 هوى، وأجرام، ومشرقة، ومستطيلة، ومتناسبة، ومتفرقة، وفي ظلمة، والنقع التراب
 فجعل هيئة التراب الأسود، والسيوف البيض فيه كالكوكب في الظلمة.

(١) البيت لبشار بن برد، في ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ص ١٠٦، ويرى (رعوسهم) بدل
 (رعوسنا)، تهوى: تتساقط، خفف: يحذف إحدى التامين.

وقوله: (تهاوى) أى تتهاوى فإن قلت: هلا قال: تهاوت، أو جمعت تهاوى ماضيا؛ ويصح إسقاط التاء حينئذ لا سيما والكواكب مضافة لذكر؟ (قلت): لأنه لا يؤذن بانقضاء هويها فيفسد مقصوده؛ بل العنى ليل كواكبه متهاوية، والليل الذى تهاوت كواكبه مظلم فقط ليس فيه شبه السيوف، وسيأتى الكلام على هذا البيت، وعلى تحقيق تشبيه المركب بالركب فى موضعه إن شاء الله.

ص: (وفيما طرّاه مختلفان كما مر في تشبيه الشقيق).

(ش): هذا القسم الثالث من أقسام الجامع المركب الحسى أن يكون طرفاه مختلفين، وهو قسمان:

أحدهما: أن يكون المشبه مفردا والمشبّه به مركبا، قال: كما مر في تشبيه الشقيق، يشير إلى قوله:

وكان محمّر الشَّقِيْقُ —————
ق إذا تصسّوَّبْ أو تُصْعَدْ

أعلام ياقوت نُشِرُ —————
ن على رماح من زبرجد

فإن الشقيق مفرد، والمشبّه به الهيئة الحاصلة المذكورة، ووجه الشبه مركب، وهو الهيئة الحاصلة من أجسام خضر مستطيلة، وعلى رؤوسها أجرام مبسوطة.

(قلت): وفيه نظر: فإن المشبه الشقيق، والمشبّه به أعلام ياقوت فقط، والجامع هو الحمرة المستعلية على الخضرة المستطيلة، ويكون قوله: (نشر إلخ) مقيدا للمشبّه به ومبيّنا؛ لأن مع المشبه قيدا لم ينطق به، وقد تقدم هذا، ولا أمتنع أن يسمى الأعلام هنا مركبا بالمعنى السابق، وهو تركيبها مع الصفة بعدها. ثم إنى أقول: أى فرق بين تشبيه محمّر الشقيق بأعلام الياقوت، وبين تشبيه أجرام النجوم بالدرر المنثورة، وقد جعلت الأول تشبيه مفرد بمركب، والثانى مركب بمركب كما سبق، ولوامع ليس قيدا حصل به تركيب فى التشبيه؛ بل هو إطناب مع أن زرقعة السماء ليس لها ذكر فى أجرام النجوم، وخضرة أغصان الشقيق ليس لها ذكر. ويمكن الجواب بأن الشقيق اسم للورق والسواعد معا، فهو مفرد بخلاف أجرام النجوم، فإنها لا تصدق على الليل، فاحتجنا إلى تقدير، وكان أجرام النجوم مع الليل.

(١) وتشبيهه نهار شمس قد شابه زهر الربا بنيل القمر.

وَمِنْ بَدِيعِ الْمَرْكَبِ الْحَسَى: مَا يَجِيءُ مِنَ الْهَيْئَاتِ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ، وَيَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقَرَّنَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرُهَا مِنْ أَوْصَافِ الْجِسْمِ، كَالشَّكْلِ وَاللَّوْنِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ ^(١) [مَنْ الرِّجُلُ]:

وَالشَّمْسُ كَالْمِرَاةِ فِي كَفِّ الْأَسَلِ.

مِنَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنَ الْاسْتِدَارَةِ مَعَ الْإِشْرَاقِ وَالْحَرَكَةِ السَّرِيعَةِ الْمُتَّصِلَةِ مَعَ تَمَوُّجِ الْإِشْرَاقِ، حَتَّى يَرَى الشَّعَاعُ كَأَنَّهُ يَهْمُ بِأَنْ يَنْبَسِطَ حَتَّى يَفِيضَ مِنْ جَوَانِبِ الدَّائِرَةِ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ، فَيَرْجِعُ إِلَى الْانْقِبَاضِ.

(تَنْبِيهِ): الْاِخْتِلَافُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَشَبِهُ هُوَ الْمَفْرُودُ كَمَا سَبَقَ، أَوْ يَكُونَ الْمَشَبِهُ هُوَ الْمَرْكَبُ، وَسَيَأْتِي تَمَثِيلُهُ بِقَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

يَا صَاحِبِي تَقْصِبًا نَظْرِيكُمَا ثَرِيًّا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تُصَوِّرُ
ثَرِيًّا نَهَارًا مُشْهُوسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرِّيَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمَرُ

ص: (وَمِنْ بَدِيعِ الْخ).

(ش): مَنْ بَدِيعِ الْمَرْكَبِ الْحَسَى مَا يَجِيءُ فِي الْهَيْئَاتِ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ، وَيَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقَرَّنَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرَهَا - أَيْ يَكُونُ الْجَامِعُ هِيَ وَغَيْرَهَا مِنْ أَوْصَافِ الْجِسْمِ، لِتَكُونَ مُحَسَّسَةً كَالشَّكْلِ وَاللَّوْنِ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي النِّجْمِ، أَوْ ابْنِ الْمَعْتَزِ:

وَالشَّمْسُ كَالْمِرَاةِ فِي كَفِّ الْأَسَلِ

فَإِنَّ الْجَامِعَ هُوَ الْهَيْئَةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الْاسْتِدَارَةِ فِي الْمِرَاةِ، وَالشَّمْسُ، وَإِشْرَاقُهَا، وَحَرَكَتُهَا السَّرِيعَةُ الْمُتَّصِلَةُ مَعَ تَمَوُّجِ إِشْرَاقِهَا، حَتَّى يَرَى الشَّعَاعُ كَأَنَّهُ يَهْمُ أَنْ يَنْبَسِطَ، حَتَّى يَفِيضَ مِنْ جَوَانِبِ الدَّائِرَةِ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ يَهْمُ بِذَلِكَ، يَبْدُو لَهُ فَيَرْجِعُ إِلَى الْانْقِبَاضِ، وَقَدْ أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَى اسْتِحْسَانِ هَذَا التَّشْبِيهِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الشَّلْلَ فُسَادُ الْيَدِ فَتَمْتَنِعُ عَنِ الْحَرَكَةِ، أَوْ تَتَحَرَّكُ بِحَرَكَةٍ غَيْرِ مُتَنَاسِبَةٍ، وَكِلَاهُمَا لَا يَحْصُلُ بِهِ التَّشْبِيهُ، إِنَّمَا كَانَ يَحْصُلُ بِالْإِرْتِعَاشِ بِأَنْ يَقُولَ:

(١) مِنْ أَرْجُوْةٍ لِحَبَّارِ بَنِ جَزْءٍ، بَنِ ضَرَّارِ بْنِ أَخِي الشَّامِخِ، وَبَعْدَهُ:

لَمَّا رَأَيْتَهَا بَدَتْ فَوْقَ الْجَبَلِ

أَوْرَدَهُ وَهُوَ فِي الْإِشَارَاتِ لِلْجَرَجَانِيِّ ص ١٨٠ وَالْأَسْرَارِ ص ٢٠٧.

والثاني: أن تُجرّد الحركة عن غيرها؛ فهذا -أيضاً- لا بد من اختلاط حركات إلى جهات مختلفة الحركة له؛ فحركة الرحي والسهم لا تركيب فيها، بخلاف حركة المصحف في قوله [من المديد]:
وكان البرق مصحف قار
فأنطباعاً مرةً وأنفتاحاً^(١)

والشمس مرةً بكف المرتسمش

ثم قد يعترض بأن يقال: هذا تشبيه بأوجه متعددة، لا بوجه مركب، فإن كل واحد من هذه الأمور مستقل بنفسه، يمكن أن يجعل وجهاً، وقد يرد على هذا ما ورد على الذي قبله من أن يقال: هذه أوجه متعددة، لا وجه مركب، ومن هذا قول الوزير المهلبى:

والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة، ليس لها حاجب
كأنها بوثقة أحييت يجول فيها ذهب ذائب

فإن الوثقة إذا أحييت وذاب فيها الذهب استدارت، وتحركت بتلك الحركة السريعة العجيبة، والوجه الثاني: أن تجرد الحركة عن غيرها فتكون هي الوجه، فلا بد من اختلاط حركات إلى جهات؛ لأن الكلام في الوجه المركب فاعلم أن حركة الرحي والسهم، لا تركيب فيهما فلا بد من شيء يمكن تحرك بعضه إلى جهة اليمين، وبعضه إلى جهة اليسار، مثلاً كحركة المصحف، في قول ابن المعتز:

وكان البرق مصحف قار فأنطباعاً مرةً، وأنفتاحاً

لأنه يتحرك في الحالتين إلى جهتين، في كل حالة إلى جهة، كذا قال المصنف. والأحسن أن يقال: في كل حالة إلى جهتين، ففي حالة الانفتاح يتحرك اليمين إلى اليمين، واليسار إلى اليسار، وفي حالة الانطباع يتحرك اليمين إلى اليسار وعكسه فشيء اختلاف^(٢) تعدد حركاته، باختلاف حركة البرق فتارة يظهر، وتارة يخفى بخلاف حركة الرحي مثلاً فإنها لا تتغير عن جهة واحدة.

(١) البيت لابن المعتز.

(٢) قوله: فشيء اختلاف إلخ كذا في الأصل ولعل في العبارة قلباً إذ المشبه في البيت البرق والمشبه به المصحف. كتبه بمصححه.

وقد يقع التركيبُ في هيئة السكون؛ كما في قوله^(١) في صفة كَلْبٍ [من الرجز]:
يُقْعَى جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلَى
من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه في إقعائه.

وقوله: قار أصله: قارئ بالهمزة، وإنما خففه ولم يصحح الياء؛ لأنه جعل الأصل نسيا منسيا بجمعه كقائض. وقوله: (انطباقا) منصوب يفعل - أى فينطبق انطباقا وكذا انفتاحا - أى وانفتاحا مرة، وقيل: المراد: انفتاح السحاب عن البرق، وانطباقه عليه، وهو حسن، إلا أنه يلزم أن يكون المشبه بالصحف هو السحاب، لا البرق.
(قلت): ولك أن تقول: الوجه هنا واحد، وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددات، ومن ذلك أيضا قوله:

فكأنها والريحُ جاء يميلها تَبْغِي التَّعَانِقُ ثُمَّ يَمْتَعُهَا الْخَجَلُ

قال المصنف: ومن السهل الممتنع قول امرئ القيس:

مَكْرٌ بِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُثْبِرٍ مَعَا كَجُلُودٍ صَخِرَ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عُلٍ

يريد أن هذا الفرس لسرعة انحرافه يرى كفه في الحال التي يرى فيها رأسه، فهو كصخر دفعه السيل من مكان عال، فهو يطلب جهة السفلى، فكيف إذا أعانته قوة دفع السيل من عل؟ فهو بسرعة قلبه، يرى أحد وجهيه حيث يرى الآخر. وقولنا: دفعه السيل، هي عبارة المصنف، والأحسن حطه كما في البيت؛ لأن الدفع قد ينقطع، فلا يحصل معه الحط.

ص: (وقد يقع التركيب في هيئة السكون إنخ).

(ش): بمعنى أن الوجه قد يكون حسيا مركبا في هيئة السكون؛ لا من الحركة ومنه قول أبي الطيب في صفة الكلب:

يُقْعَى جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلَى

ولطف ذلك؛ لأن لكل عضو من الكلب في إقعائه موقعا خاصا، ولمجموع ذلك صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقِع، وقوله: (جلوس) منصوب على المصدر من يقعى، وإن كان بغير فعله، أو لفعل محذوف تقديره: يجلس، وخص البدوي بالذكر؛ لغلبة ذلك منه.

(١) البيت للمتنبي، وبعده: بأريج مجدولة لم تُجَدَلْ.

والعقلى: كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمُّل التعب فى استصحابه، فى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا الثَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(١)...

بقي أن يقال: كون الإقعاء هيئة سكون فيه نظر؛ لأن الجلوس حركة، لأن الحركة السكون فى حيز بعد السكون فى غيره، والجلوس كذلك نعم دوامه سكون، ومنه قوله فى صفة مصلوب:

كَأَنَّهُ عَاشِقٌ قَدْ مَسَدَ صَفْحَتُهُ يَوْمَ الْوَدَاعِ إِلَى تَوْدِيعِ مُرْتَجِلِ
أَوْ قَائِمٌ مِنْ نُعَاسٍ فِيهِ لَوْثُهُ مُوَاصِلٌ لِقَمْطِيهِ مِنَ الْكَسَلِ

ص: (والعقلى كالمنظر المطمع إلخ).

(ش): هذا هو القسم الثانى من القسم الثانى، وهو الوجه المركب الذى بمنزلة الواحد، وهو عقلى. ومثله المصنف بقوله: كالمنظر المطمع مع المخبر المؤيس على خلاف القدر فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فُسُوفًا﴾^(٢) فإنه شبه عمل الكافر الذى يحسبه ينعمه فى الآخرة، ثم يخيب أمله، بشراب يراه الكافر، وقد غلبه العطش يوم القيامة، فيحسبه ماء فيأتيه فلا يجده، ويجد زيانية ربه يذهبون به إلى النار. فالوجه هنا منتزع من أمور مجموع بعضها لبعض؛ لأنه روعى من الكافر توهمه نفع العمل؛ وأن يكون للعمل صورة مخصوصة، وهى صورة الصلاح وأنه لا يفقد فى العاقبة شيئاً، ويلقون فيها عكس ما أملوه. وكذا فى المشبه فالجامع كون الشئ على صفة يتوهم نفعه، وهو فى الباطن غير نافع بل ضار، وهو وجه عقلى أحد طرفيه وهو السراب عقلى وهى، والآخر وهو الأعمال منقسمة إلى حسى كالصلاة والصدقة، وعقلى كالأعتقاد، وكل ما كان فى أطرافه حسى وعقلى كان وجهه عقلياً، كما سبق.

وقوله: (الجامع المنظر المطمع مع المخبر المؤيس) يريد الهيئة الحاصلة من المنظر والمخبر، لا نفس المخبر والمنظر، فإن المنظر إن أريد به المفعول، فهو حسى أو المصدر فقد يناعى فى كونه عقلياً؛ لأنه توجيه الحدقة نحو المنظور، وهو يشاهد بالحاسة وقد مثل هذا النوع بقوله ﷺ: " إياكم وخضراء الدمن" يريد: المرأة الحسناء فى المنبت

(٢) سورة النور: ٣٩.

(١) سورة الجمعة: ٥.

واعلم أنه قد ينتزع من متعدد، فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر؛ إذا انتزع من الشطر الأول من قوله [من الطويل]:
 كَمَا أُبْرِقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ^(١)

السوء^(٢) ومن يقول: إن هذا ليس تشبيها، بل استعارة يمثل به لما فيه من التشبيه المعنوي، لا اللفظي.

وقوله: (كالمُنظر إلخ) لا يوجد في كثير من نسخ التلخيص، ثم مثل المصنف أيضا بحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(٣) فإنه روعي به مجموع أمور: وهو الحمل للأسفار التي هي أوعية العلوم، مع جهل الحامل بها فيها.

واعلم أن ظاهر كلام المصنف أن الطرفين هنا حسيان، وهما الكفار والحمار، وفي كتاب البلاغة لعبد اللطيف البغدادي أنه من تشبيه العقول بالمحسوس؛ لأن حملهم التوراة ليس كالحمل على العاتق، إنما هو القيام بها فيها، ومثله بقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعُنكَبُوتِ﴾^(٤).

ص: (واعلم أنه ينتزع من متعدد، فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر).
 (ش): المقصود أنه قد يقع التشبيه بوجه مركب من أمور كثيرة فيظن أنه من بعضها، فيقع في الغلط، ومثله المصنف بقوله:

كَمَا أُبْرِقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ

فإنه قد يتوهم أن النصف الأول تشبيه تام، وليس كذلك، بل وجه الشبه وقوع ابتداء مطمع متصل بانتهاؤه مؤيس.

(قلت): وهذا يتوقف على الوقوف على ما قبل هذا البيت؛ ليعلم هذا المشبه به، أيلتقى في المعنى بهذا النصف أو لا؟ والآية السابقة أحسن في التمثيل بها، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ لا أن عبارة المصنف؛ قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ،

(١) أورده الترويني في الإيضاح ص ٣٥٤، والطببي في شرحه على مشكاة المصابيح بتحقيق ١/١٠٧.

(٢) "ضعيف جدا" أخرجه القضاعي في "مسند الشهاب"، من طريق الواقدي، وقد تفرد به وهو ضعيف كما قال البارقيطي في "الأفراد" وراجع الضعيفة (ج ١٤).

(٣) سورة الجمعة: ٥. (٤) سورة العنكبوت: ٤١.

لوجوب انتزاعه من الجميع؛ فإنَّ المراد التشبيهُ باتصال ابتداء مُطمع بانتهاؤه مؤيس.

لوجوب انتزاعه من أكثر، وهذه العبارة لا يصلح تمثيلها بالآية الكريمة؛ لأننا إذا قصرنا الشبه به على الحمار، لم ننتزع من متعدد.

وعبارة الإيضاح: قد تقع بعد أداة التشبيه أمور، يظن أن المقصود أمر منتزع من بعضها، فيقع الخطأ؛ لكونه منتزعا من جميعها، وهو أحسن من عبارة التلخيص؛ لأن البعض أعم من المتعدد، ويحسن تمثيله بالآية الكريمة.

(تنبيه): قال في الإيضاح: فإن قيل: هذا يقتضى أن يكون بعض التشبيهات

المجتمعة، كقولنا: زيد يصفو ويكدر، تشبيها واحدا؛ لأن الاختصار على أحد الخبرين،

يبطل الغرض من الكلام؛ لأن الغرض منه وصف بأنه يجمع بين الصفتين، ولا يدوم

على إحدهما. قلنا: الفرق أن الغرض في البيت إثبات ابتداء مطمع متصل بانتهاؤه

مؤيس، وكون الشيء ابتداء لآخر زائد على الجمع بينهما، وليس في قولنا: يصفو

ويكدر أكثر من الجمع بين الصفتين. ونظير البيت قولنا: يكدر ثم يصفو؛ لإفادة ثم

الترتيب المقتضى للربط، وقد ظهر أن التشبيهات المجتمعة تقارن التشبيه المركب في

مثل ما ذكرنا بأمرين:

أحدهما: أنه لا يجب فيها الترتيب، والثاني: أنه إذا حذف بعضها، لا يتغير

حال الباقي إفادة ما كان يفيد قبل الحذف.

قلت: فيما قاله نظر، أما قوله: أن يصفو ويكدر تشبيه، فلا نسلم، وقد تكلمنا

عليه، وقلنا: إن "زيد أسد" ليس ملازما للتشبيه، ولو سلمناه، فلا نسلم أن "زيد يصفو

ويكدر"، مثل: "زيد أسد". سلمنا أنه تشبيه، فمن أين لنا تشبيهات مجتمعة؟ بل هو

تشبيه مركب، ونحن نلتزم أن الاختصار على أحد الخبرين يبطل الغرض، ونقول: لا

ينبغي الاختصار عليه، وهل ذلك إلا كقولك: عن المرء هو حلوق؟ وتطوى قولك: حامض.

وأما قوله: الغرض في البيت إثبات ابتداء وانتهاء، وقولنا: يصفو ويكدر، ليس فيه غير

الجمع بين الصفتين فسلم، وغايته أن تركيب التشبيه في البيت بزيادة ليست في هذا

المثال. وقوله: (إن التشبيهات إذا حذف أحدها لا يتغير المعنى) صحيح، ولكن قولنا:

يصفو ويكدر، يتغير معناه بحذف أحدهما؛ لأن المراد الإخبار بأن صفاه ينتهى إلى

كدر، وبالعكس فليس من التشبيهات المجتمعة.

والمتعدد الحسى: كاللون، والطعم، والرائحة، فى تشبيهه فاكهة بأخرى.
والعقلى: كحدة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السفاد، فى تشبيهه طائر بالغراب.
والمختلف: كحسن الطلعة، ونباهة الشأن، فى تشبيهه إنسان بالشمس.
واعلم: أنه قد ينتزع الشبه من نفس التضاد؛ لاشتراك الضدين فيه^(١)، ثم
ينزل منزلة التناسب بواسطة تمليح، أو تهكم؛ فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد،
وللبخيل: هو حاتم.

ص: (والمتعدد الحسى إلى آخره).

(ش): هذا القسم الثالث، وهو ما كان وجه الشبه فيه متعددًا حسيًا، كتشبيه
فاكهة بأخرى فى اللون والطعم والرائحة، وقد تقدم الاعتراض بأن المتعدد ليس وجهها
مختلفًا، بل كل مستقل.

ص: (والعقلى).

(ش): أى: والمتعدد العقلى، كتشبيه طائر بالغراب فى حدة النظر، وكمال الحذر
وإخفاء السفاد، وفيه نظر، لأن حدة النظر قد يقال: إنه حسى لا عقلى، لأن النظر، وهو
تصويب الحدقة إلى المنظور يدرك بالنظر، وحدته متصل به، وكذلك إخفاء السفاد. قد
يقال: إنه حسى، وأما الحذر فعقلى؛ لأن محله القلب، ويستدل عليه بأثره الظاهر.

ص: (والمختلف).

(ش): أى والوجه المتعدد الذى بعضه حسى وبعضه عقلى، كتشبيه إنسان بالشمس
فى حسن الطلعة، وهو حسى، ونباهة الشأن، وهو عقلى.

ص: (واعلم أنه قد ينتزع الشبه من نفس التضاد؛ لاشتراك الضدين فيه، ثم
ينزل منزلة التناسب).

(ش): لأن الضدين متناسبان مشتركان فى الضدية، لأن كلا منهما مساو للآخر فى
مضادته له.

ص: (بواسطة تمليح، أو تهكم فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: هو حاتم).

(ش): وهذان يحتمل أن يكونا مثالين لكل من التلميح والتهكم، ويحتمل أن
يكونا لفا ونشرا، والأول للأول، والثانى للثانى، لأنه أكثر أسلوبى اللف والنشر، وعلى

(١) أى فى التضاد.

هذين فالتمليح بمعنى الإتيان بشيء مليح لا المصطلح عليه، وأن يكون لغا ونشرا، والأول للثاني والثاني للأول وهو التمليح، المصطلح عليه، وهو الإشارة في الكلام إلى قصة أو مثل، ونحو ذلك؛ وهذا هو المنتعين، وبه يظهر أن كل مثال لواحد. فإننا إذا أخذنا قوله: وللبيخيل هو حاتم إلى التمليح فالقصة المشار إليها ما اشتهر من كرم حاتم وأخياره، ونعيد التهكم إلى قولنا للجبان: هو كالأسد؛ لأن التهكم موجود فيه - أى: الاستهزاء - وقد اعتبر عبد اللطيف اليعقوبي - في كتابه في البلاغة - التضاد على وجه آخر، فقال: قد يشبه أحد الضدين بالآخر، إذا كان أحدهما أظهر، كما يقال: العسل في حلاوته، كالصبر في مرارته، وكقول الحكميم: الموت في قلة الأمل مثل ساعة الإنزال في شدة اللذة؛ إذ هذا بدء خلق، وهذا بدء هدم، وأنشد لابن المهدي مخاطب المأمون ويعتذر:

لئن جحدتُكَ معروفًا مَنَعْتَ بِهِ إِنِّي لَفِي اللُّؤْمِ أَحْصَى مِنْكَ فِي الْكَرَمِ

(قلت): إن وجه الشبه ليس هو التضاد، بل هو مطلق القوة، أو الشدة الموجودة في كل من الضدين، كما نقول: السواد كالبياض في أن كلا منهما لون، أو اللون كالشم في أن كلا محسوس.

(مقابلة): ما تقدم من الأمثلة لوجه الشبه كله من الوجه الحقيقي، وقد تقدم أن وجه الشبه قد يكون خياليا في الطرفين، أو في الأول، أو في الثاني. فإذا كان وجه الشبه واحدا حسيا مثلا، فتارة يكون تحقيقيا في الطرفين، كتشبيه خد بورد، وتارة يكون تخياليا في أحدهما، كتشبيه الإيمان بالشمس، والسنن بالنجوم، والجامع للنور الذي هو خيالي في أحدهما كما سبق، ويصدق حينئذ على هذا الوجه أنه مختلف؛ لأنه خيالي بحسب أحد الطرفين، حقيقي بالنسبة إلى الآخر. وهذا ما تقدم الوعد به من أن وجه الشبه سواء أكان واحدا، أم مركبا، أم متعدد، قد يكون حسيا، أو عقليا، أو مختلفا، إلا أن اختلافه في غير الأول على معنى أنه مجموع أمرين، أو أمور، وفي الأول على معنى أنه كلي صادق على أمرين بحسب نوعين، وإذا أردت تعداد وجوه الشبه على التفصيل، فقد علمت أن وجه الشبه، قد يكون واحدا، أو غير، وأن أقسامه سبعة

بإدخال الوهمي والوجداني في العقلي؛ والخيالي في الحسي، فإن لم يدخلها^(١)،
 فالأقسام خمسة وثلاثون: ١ - واحد حسي. ٢ - واحد خيالي. ٣ - واحد عقلي. ٤ -
 واحد وهمي. ٥ - واحد وجداني. ٦ - مركب حسي. ٧ - مركب خيالي. ٨ - مركب
 عقلي. ٩ - مركب وهمي. ١٠ - مركب وجداني. ١١ - متعدد حسي. ١٢ - متعدد
 خيالي. ١٣ - متعدد عقلي. ١٤ - متعدد وهمي. ١٥ - متعدد وجداني. ١٦ - متعدد بعضه
 حسي، وبعضه خيالي. ١٧ - متعدد بعضه حسي، وبعضه عقلي. ١٨ - متعدد بعضه
 حسي، وبعضه وجداني. ١٩ - متعدد بعضه حسي، وبعضه وهمي. ٢٠ - متعدد بعضه
 خيالي، وبعضه عقلي. ٢١ - متعدد بعضه خيالي، وبعضه وهمي. ٢٢ - متعدد بعضه
 خيالي، وبعضه وجداني. ٢٣ - متعدد بعضه عقلي، وبعضه وهمي. ٢٤ - متعدد بعضه
 عقلي، وبعضه وجداني. ٢٥ - متعدد بعضه وهمي، وبعضه وجداني. ٢٦ - متعدد بعضه
 حسي، وبعضه خيالي، وبعضه عقلي. ٢٧ - متعدد بعضه حسي، وبعضه خيالي، وبعضه
 وهمي. ٢٨ - متعدد بعضه حسي، وبعضه خيالي، وبعضه وجداني. ٢٩ - متعدد بعضه
 حسي، وبعضه عقلي، وبعضه وهمي. ٣٠ - متعدد بعضه حسي، وبعضه عقلي، وبعضه
 وجداني. ٣١ - متعدد بعضه حسي، وبعضه وهمي، وبعضه وجداني. ٣٢ - متعدد بعضه
 خيالي، وبعضه عقلي، وبعضه وهمي. ٣٣ - متعدد بعضه خيالي، وبعضه عقلي، وبعضه
 وجداني. ٣٤ - متعدد بعضه عقلي، وبعضه وهمي، وبعضه خيالي.

وهذه الأقسام كل منها قد يكون وجه الشبه فيه تحقيقاً في الطرفين، أو تخيلياً
 فيهما، أو تخيلياً في المشبه فقط، أو في المشبه به فقط. أربعة أقسام تضرب فيما
 سبق، تبلغ مائة وأربعين. وتضرب بحسب أقسام الطرفين مع ما سبق، وما سيأتي إلى
 شيء كثير، يعلم مما بعد عند استيفاء أقسام الطرفين إن شاء الله تعالى.

(١) قوله: فالأقسام خمسة وثلاثون إلخ استط من التفصيل صورة ولعلها عقلي ووهمي ووجداني وكرر صورة
 فلتراجع النسخ الصحيحة، كتبه مصححه.

وأداته: (الكاف)، و(كأن)، و(مثل) وما في معناها. والأصل في نحو (الكاف): أن يليه المشبه به؛ وقد يليه غيره؛ نحو: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(١)،

أداة التشبيه:

ص: (وأداته الكاف، وكأن، ومثل، وما في معناها إلى آخره).

(ش): هذا الركن الثالث، وهو أداة التشبيه، وعبر بالأداة لأنها تعم الاسم والفعل والحرف. فالكاف أداة تشبيه، كقولك: زيد كعمرو، وكأن كذلك، كقولك: كأن زيدا أسد، سواء أقلنا: إنها بسيطة أم مركبة، كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

ومن أدوات التشبيه لفظ: مثل كقولك: زيد مثل عمرو على تفصيل سنذكره - إن شاء الله تعالى - وما في معناه - أى: معنى "مثل" من شبه ونحو وغيرهما، وما اشتق من لفظة مثل وشبه ونحوهما، كما تقدم في قولهم في الجبان: ما أشبهه بالأسد، وكقولك: زيد يشبه أو يماثل عمرا، أو مشبه أو مماثل، ويرد عليهم التشابه، فإنه مشتق من هذه الأدوات، وليس تشبيها اصطلاحيا.

وقول المصنف: (وأداته الكاف وكأن إلى آخره) هو كقولهم: الكلمة: اسم، وفعل، وحرف. وقوله: (يشقق) لعله يريد الاشتقاق اللغوي لا النحوي، فإنه إنما يكون من المصادر.

وهذا الكلام من المصنف يقتضى أن قولك: زيد يشبه الأسد تشبيه، وفيه نظر. قال في شرح ضوء الصباح: إنه ليس تشبيها؛ فإنه كلام يتضمن الوصف بالمائلة بين زيد والأسد، لا بواسطة أداة تفيد ذلك الوصف، بل يوضع الجملة الخبرية دالة عليه. انتهى، وهو حسن، ويلزمه إجراؤه في مثل ونحو وغيرهما.

(قوله: والأصل في نحو الكاف أن يليها المشبه به) قيل: لأن ما دخلت عليه الكاف مثلا، كالضاف إليه، أى: ألتحق به والمشبه كالضاف. أى الملحق، فلو وليها غيره لالتبس، وفيه نظر. والأولى أن يقال: المشبه مخبر عنه بلحق غيره، محكوم عليه، فلو دخلت الكاف عليه لامتنع الإخبار عنه.

(قوله: وقد يليه غير المشبه به) وذلك فيما إذا كان المشبه به مركبا، كقوله تعالى: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ فإن السماء ليس مشبهها

(١) سورة الكهف: ٤٥.

وقد يذكر فعل ينبئ عنه؛ كما في: "عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا" "إِنْ قُرْبَ": "حَسِبْتُ... "إِنْ يَعد."

به، بل المشبه به الهيئة الحاصلة. قال بعضهم: فالكاف هنا دخلت على بعض المشبه به، لا على كله. وفيه نظر، فإن الماء ليس بعض المشبه به، بل المشبه به الهيئة الحاصلة، أو النبات الناشئ عن الماء، ولو كان الماء بعض المشبه به لما صدق أنه في هذه الآية الكريمة ولي الكاف غير المشبه به، فإن مجموع المشبه به وليها شيئاً فشيئاً، وهذا كما نقول: همزة الاستفهام يليها المستفهم عنه، وقد تليها الجملة، ومن المعلوم أنه يستحيل أن يليها الجملة، إنما يليها أحد طرفيها.

نعم لك أن تقول: المصنف قال في الإيضاح: شبهت حال الدنيا بحال ماء إلى آخره، فيمكن أن يكون مضاف محذوف، التقدير: كحال ماء، فلم يل الكاف إلا المشبه به، وهو الحال.

قال في الإيضاح: وليس منه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَتْقَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(١) لأن المعنى: كونوا أنصاراً، كما كان الحواريون أنصار عيسى حين قال لهم: من أنصاري إلى الله؟

(قوله: وقد يذكر فعل ينبئ عن التشبيه) علمت من قولك: علمت زيدا أسداً، ونحو هذا من صيغ القطع، وفيما قاله نظر، أما أولاً: فلا أنه يرى أن: "زيداً أسداً" تشبيه دون علمت، فالتشبيه إنما هو بالكاف إلا أنها لم تذكر، فلفظ علمت لم يقد تشبيهاً. وأما ثانياً: فلا أن لفظ علمت لا إشعار له بالتشبيه أصلاً، وإنما الذي يحصل بعلمت قرب التشبيه وتقويته، لا لكونه تشبيهاً، بل لكونه مضمون الجملة المذكورة بعد علمت.

وقوله: (إن قرب) أى إن قرب التشبيه، وقوله: (وحسبت إن بعد) أى: إذا كان التشبيه بعيداً نقول: حسبت زيدا أسداً، وكذلك خلته ونحوها. هذا في حسبت إذا استعملت في الظن الصحيح، والغالب استعمالها في الظن المخطئ.

(تنبيهات):

الأول: اعلم أن المصنف قال: الأصل في الكاف ونحوها أن يليها المشبه به، واحترز بقوله: الأصل عن أن يليها بعض المشبه به على ما قالوه، أو متعلق به على ما حققناه كما سبق.

(١) سورة الصف: ١٤.

قالوا: وأراد بقوله: ونحوها مثل وشبه ونحو فإن كلا منها يليه المشبه به، كقولك: زيد مثل عمرو، أو شبهه، أو نحوه قالوا: واحترز أيضا عن المشتقات من شبه ومثل من فعل، وغيره.

(قلت): وفيما قالوه نظراً؛ لأنك تقول: زيد مشابه الأسد فقد وليه المشبه به، والتحقيق أن يقال: أداة التشبيه إن كان لها معمولات، قدم ما تقتضي العربية تقديمه مشبهها كان أو مشبهها به فنقول: كأن زيدا أسد. فليها المشبه لأنه مخبر عنه، والمخبر عنه هو اسم كان لا خبرها، فليس تقديمه لكونه مشبهها، بل لكونه اسماً لها ومخبراً عنه، وإن قلت: كأن في الدار زيدا. كان على خلاف الأصل وجعلناه تشبيهاً لا تحقيقاً، وتقول: شابه زيد الأسد ومائله. فليها المشبه لأنه فاعل ووضعه المتقدم على المفعول، وتقول: زيد يشبه الأسد. فليها المشبه لأنه ضمير متصل وإن كان لها معمول واحد وليها في اللفظ المشبه به تقول: زيد كعمرو أو مثل عمرو أو شبه عمرو.

الثاني: جعل المصنف كان أداة غير الكاف فاحتمل أن تكون عنده بسيطة وليست الكاف أصلها وهو مذهب بعض البصريين واحتمل أن تكون عنده مركبة من كاف التشبيه وأن، وهو اختيار شيخنا أبي حيان ومذهب الخليل وسيبويه والجمهور، ولا بدع أن يقال: أداة التشبيه الكاف أي فقط، أو الكاف مع غيرها وهي كان.

الثالث: ما قدمناه من أن المشبه يلي كان هو جرى على كلامهم وفيه نظر يتوقف على تحقيق معناها ولفظها بعد القول بالتركيب، والذي يتلخص من كلامهم في ذلك أن فيها قولين:

(أحدهما): أن الأصل إن زيدا كالأسد، فلما قدمت الكاف فتحت الهمزة لفظاً، والمعنى على الكسر والفصل بينه وبين الأصل أنك هاجنا بأن كلامك على التشبيه من أول الأمر وثم بعده مضى صدره على الإثبات، هذه عبارة الزمخشري في الفصل، قيل: وتحريره أن قولك: إن زيدا كالأسد تحقيق لإثبات إلحاق الناقص بالكامل، وقولك: كان زيدا أسد. إعلام بأن تحقيق الأسدية على زيد إنما هو بطريق التشبيه لا غيرها.

وقال ابن جنى فى سر الصناعة: أصل كأن زيدا عمرو: إن زيدا كعمرو فالكاف تشبيه صريح كأنك قلت: إن زيدا كأن كعمرو. ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذى عليه عقدوا الجملة فأزالوا الكاف من وسطها وقدموها إلى أولها لقرط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوها على إن وجب فتح إن، لأن المكسورة لا يتقدمها حرف الجر ولا تقع إلا أولاً، وبقي معنى التشبيه الذى كان فيها وهى متوسطة بحالة فيها وهى متقدمة وذلك قولهم: كأن زيدا عمرو، إلا أن الكاف الآن لما تقدمت بطل أن تكون متعلقة بفعل ولا معنى الفعل، لأنها فارتقت الموضع الذى يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف وتقدمت إلى أول الجملة وزالت عن الموضع الذى كانت فيه متعلقة بخير إن المحذوف، وزال ما كان لها من التعلق بمعانى الأفعال وليست زائدة، لأن معنى التشبيه موجود فيها، بقى النظر فى أن التى دخلت عليها هل هى مجرورة أو لا؟ وأقوى الأمرين عندى أن تكون أن فى كأنك زيد مجرورة بالكاف، فإن قلت: الكاف الآن ليست متعلقة بفعل فليس ذلك مانعاً من الجر ألا ترى أن الكاف فى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) غير متعلقة بشئ، وهى مع ذلك جارة ويؤكد أنها جارة فتحهم الهمزة بعدها كما يفتحونها بعد العوامل الجارة نحو: عجبت من أنك قائم. فكذا فتحت أيضاً فى كأنك قائم لأن قبلها عاملاً قد جرهما، فاعرف ذلك، انتهى.

(قلت): إذا تأملت كلام الزمخشري وتدبرت عبارة ابن جنى علمت أن مقصودهما أن كأن مركبة من إن المكسورة والكاف، وأنها فتحت وصارت بعد الفتح على حالها من الدلالة على تأكيد الجملة غير منحلة مع ما بعدها إلى مصدر وأن هذه المفتوحة المتصلة بالكاف غير أن المفتوحة فى قولك: عجبت من أنك قائم، وقدمت ووضعت فى غير محلها مسارعة إلى تبادل ذهن السامع للتشبيه، ولعلها إنما فتحت لمشايتها فى الصورة لعجبت من أنك قائم بجامع ما بينهما من اتصال كل منهما بحرف كراهية أن يقع فى الصورة اتصال إن المكسورة بحرف جر أو اتباعاً لحركة الكاف، ألا ترى إلى قول الزمخشري: فتحت لهما الهمزة لفظاً

(١) سورة الشورى: ١١.

والمعنى على الكسر؟! وقول ابن جنى: إن الكاف ليست الآن متعلقة بشيء ولو كانت مصدرية لتعلقت بشيء سواء أكانت اسماً أم فعلاً، فإنها تكون مع ما بعدها فى تأويل المفرد، وهذا المفرد لا بد له أن يتعلق بشيء، ثم يلزم أن يكون فى الكلام محذوف كمل به الجملة، وابن جنى لا يقول: إن فى الكلام محذوفاً كما سيأتى نقله عنه، وقول ابن جنى: إن المكسورة لا يتقدمها حرف الجر ثم قوله: إن الكاف هذه جارة لعل الجمع بينهما أن المكسورة لفظاً ومعنى لا يتقدمها حرف الجر، أما المكسورة معنى فيتقدمها إذا كانت مفتوحة فى اللفظ، فإن قلت: الفتح اللفظى لا أثر له فى منع حرف الجر إذا كان المعنى على الكسر بل المانع معنى الكسر لما فيه من عدم الانحلال بمفرد.

قلت: معنى الكسر يمنع من أن يتصل بإن حرف حال فى موضعه، أما حرف على نية التأخير موضوع فى غير موضعه فلا مانع منه غير أنه باب سماع فلا يقاس عليه مثله.

وقول بعض البصريين: القول بالتركيب خطأ لأنه يلزم قائله أن يأتى بخبر الكاف ليس بصحيح، لأنه يوهم أن "أن" عنده مصدرية.

(القول الثانى): وإليه ذهب الزجاج، أن الكاف جارة فى موضع رفع فإذا قلت: كأنى أخوك ففيه حذف التقدير: كأخوتى إياك موجود لأن أن وما عملت فيه بتقدير مصدر ولا تكون الكاف على هذا مقدمة من تأخير.

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر لأن العرب لم تذكر "موجود" مع هذا الكلام قط.

وهذا الكلام من ابن عصفور يقتضى أنه فهم عن ابن جنى ما فهمناه عنه من كون أن فى كأن غير منحلة لمفرد فإنه لو قال بذلك لاتحد مذهبه ومذهب الزجاج.

(قلت): فإذا علمت ذلك اتجه أمران: أحدهما: النزاع فى أن كأن يليها المشبه به.

الثانى: لك أن تقول: أى تركيب فى كأن حينئذ غايته أن الكاف إن كانت مقدمة من تأخير فهى حرف وضع فى غير موضعه جاور حرفاً آخر، وكذلك إن كانت غير

مقدمة وما بعدها مصدر فلا يصدق في قولك: عجبت من أن زيدا قائم، أن يقال: من أن مركبة، وشأن التركيب أن يجعل للكلمتين عند التركيب معنى ثالثا لم يكن قبل التركيب أو يحدث لهما أمرا لفظيا.

الرابع: ما تقدم من أن كأن للتشبيه على الإطلاق هو المشهور، وذهب الكوفيون والزجاج وابن الطراوة وابن السيد إلى أنها إن كان خبرها أسما جامدا فهي للتشبيه، وإن كان مشتقا فهي للشك بمنزلة ظننت وتوهمت، قال ابن السيد: إذا كان خبرها فعلا أو جملة أو صفة فهي فيهن للظن والحسبان، ولا تكون للتشبيه إلا إذا كان الخبر مما يمثل به فإن قلت: كأن زيدا قائم، لا يكون تشبيها لأن الشيء لا يشبه نفسه، وأكثر الناس على الأول، فقل: إن معنى: كأن زيدا قائم تشبيه حالته غير قائم بحالته قائما، وقال ابن ولاد: معناه تشبيه هيئة حال عدم القيام بهيئة حال القيام.

الخامس: إذا ثبت أنها للتشبيه فقد تخرج عنه فتستعمل في غيره، قال ابن الأثير: في قولهم: كأنك بالشتاء مقبل. معناه: أظن، وجعل الكوفيون هذا، وقولهم: كأنك بالفرج آت. للتقريب، وكذا قول الحسن: كأنك يالدينا لم تكن وبالأخرة لم تزل. والجمهور يؤولون ذلك على تأويل يرجع إلى التشبيه لا نطيل بذكره، وزعم الكوفيون والزجاجي أن كأن للتحقيق في قوله:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَّعِرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ^(١)

وقال ابن أبي ربيعة:

كَأَنِّي حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي مُنِيمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا^(٢)

والجمهور يؤولون ذلك.

(١) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه ص: ٩٣، والاشتقاق ص: ١٠١، ولسان العرب ١٢ / ٤٦١ (قثم).

(٢) البيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص: ٣٢٠، والجنى الداني ص: ٥٧١، والخصائص ٣ / ١٧٠.

السادس: فى تعداد صيغ التشبيه على ما ذكره المصنف من أن كل ما كان بمعنى مثل وشبه أداة تشبيه، فمن أدوات التشبيه: الكاف، وكأن، وباء النسب، ومثل، ومثيل، وشبه، وشبيه، ونحو، ذكره جماعة منهم ابن النحاس النحوى الحلبى، وقيل من صرح به من أهل اللغة وإن كان مشهورا فى الاستعمال- ومثيل، وضريب، وشكل، ومضاه، ومساو، ومحاك، وأخ، ونظير، وعدل، وعديل، وكف، ومشاكل، وموازن، ومواز، ومضارع، وند، وصنو، وما كان بمعناها أو كان مشتقا منها من فعل أو اسم. وأشار الطيبى إلى أن من أدوات التشبيه أفعال التفضيل، مثل: زيد أفضل من عمرو، وفيه بعد وإن كان يشهد له ما سيأتى من كلام ابن الشجرى، ومن أدوات التشبيه: لعل، ففى البخارى فى قوله تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾^(١) عن ابن عباس: معناه كأنكم، وفى الكشف معناه: ترجون الخلود فى الدنيا، أو تشبه حالكم حال من يخلد، وفى مصحف أبى (كأنكم تخلدون) وقال الطيبى: لعل هذا وارد على الاستعارة التمثيلية، وجعل عبد اللطيف البغدادى من أدوات التشبيه كلمة سواء، كقولهم: رأيت رجلا سواء هو والعدم، ولا يخفى أن هذه الألفاظ بعضها يصلح للتشبيه وبعضها يصلح للمشابهة، لكن اسم التشبيه قد يطلق على الجميع.

السابع: لم يحجر النيبانيون معنى هذه الأدوات فظاهر كلامهم أن معناها واحد وليس كذلك، فإن الكاف وكأن وكذلك مثل للتشبيه فى أى شيء كان لا تختص بنوع دون آخر كما صرح به الراغب فى مادة الند، وحيث وقع فى كلامه أو كلام غيره أنها عامة فى كل شيء فهو على إرادة العموم البدل لا الاستغراقى، قال: والند المشارك فى الجوهرية فقط، وقال فى موضع آخر: فى الجنسية والشكل لما يشاركه فى القدر والمساحة، كذا ذكره فى مادة المثل، وقبل فى مادة شكل فى الهيئة والصورة وهو قريب من الأول، والضريب هو الشكل، والشبه المشارك فى الكيفية، كاللون والطعم والعدالة والظلم، كذا ذكره الراغب وفيه نظر لما سيأتى.

والمساواة: المشاركة فى الكمية بالذرع والوزن والكيل وقد تعتبر بالكيفية، نحو: هذا السواد، مساو لهذا السواد وإن كان تحقيقه راجعا إلى اعتبار مكانه دون ذاته، والمضاربة المشابهة، والنظير المثل مطلقا، والأخ حقيقته المشارك لغيره فى أب أو أم، ثم أطلق على المشارك فى القبيلة، أو فى الدين، ثم استعمل فى كل مساو، ومنه قول ابن الزبير: كان عمر -رضى الله عنه- إذا حدث النبى ﷺ بحديث حدثه كأخى السرار.

قال الزمخشري فى الفائق: أى كلاما كمثلا المساررة، والمحاكى المشابه مطلقا، وأما الصنو فتصاريقه تدل على أنه المشارك لغيره فى الأصل الذى خرجا منه فالإنسان صنو أخيه لاشتراكهما فى أب أو أم، وصنو عمه أو أبيه لاشتراكهما فى الجد، والعصنان الخارجان من شجرة صنوان، والكفو والنظير.

وقال عبد اللطيف البغدادى فى قوانين البلاغة: إن قولك: زيد كعمرو أو مثله أو شبيهه أو نظيره موضعه الأمور العلمية والمعارف النظرية، وقد تستعمله الخطباء والبلغاء لاشتراكهم فى معناه، كما يقال: هذا المربع مثل ذلك المربع، وهذا نظير هذا، والأرز كالحنطة فى تحريم التفاضل، وأما ياء النسب فقاله عبد اللطيف أيضا، وعد من الشبيه بها قولهم: لون أحمرى ووردى.

الثامن: فى ذكر ما بين هذه الصيغ من التفاوت لم يتعرض المصنف ولا غيره للفرق بين ما ذكره من هذه الصيغ، بل يقتضى كلامهم أن معناها واحد وأن رتبتهما متساوية، والتحقيق فى ذلك أن يقال: إن كان شيء من هذه الصيغ يدل على المشابهة من كل وجه فهو أبلغ الصيغ، والذى قد يتخيل فيه ذلك كلمات، إحداها كلمة المساواة، فإن الأصوليين اختلفوا فى أن فعل المساواة فى حال الإثبات للعموم أو الخصوص، والشافعية وأكثر الأصوليين على أنها للخصوص، ويشهد له كلام الراغب المنقول عن الحنفية أنها للعموم بالمادة بمعنى أنه لا تصدق حقيقة المساواة إلا من كل وجه غير ما يقع به الامتياز وعليه اصطلاح المنطقيين وعلى ذلك تنبئ حالة النفي، فنحو: لا يستوى تقتضى العموم عندنا، ولا تقتضيه عندهم، والثانية كلمة مثل، فإن هذا الخلاف فى عموم المساواة لا شك أنه يجرى فى المماثلة، بل هو أدل على ذلك من لفظ المساواة. وقال الشيخ تقي الدين

ابن دقيق العيد فى شرح العمدة عند الكلام على قوله: "رأيت النبى ﷺ يتوضأ نحو وضوئى هذا"، وفى شرح الإلام أيضا لفظ النحو والمثل ليسا مترادفين، فلفظ المثل دال على المساواة بين الشيئين، إلا فيما لا يقع التعدد إلا به هذا حقيقة، ويستعمل مجازا فيما دون ذلك، ولفظ النحو يدل على المقاربة فى الفعل لا على المائلة، وإن استعمل فى المثل فيملاحظة معنى آخر، هذه عبارته فى شرح الإلام، فإن كان -رحمه الله- أخذ ذلك نقلا عن اللغة فلا كلام، وإن كان أخذ كون المثل كذلك من كلام المنطقيين ففيه نظر، لأن الظاهر أن ذلك اصطلاح لهم ويؤيده كثرة ما ورد من التشبيه بمثل ذلك فى شيء واحد لا من كل وجه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِنْ أَنْتُمْ مُشْلُهُمْ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾^(٢) و﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾^(٣) و﴿ثَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(٤) و﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٥) و﴿لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾^(٦) و﴿إِنَّمَا يُبْنِى مِثْلَ الرِّبَا﴾^(٧) ففى كل من هذه الآيات الكريمة قصد نوع من المائلة لا كل نوع، قال ابن رشيق فى العمدة: التشبيه سواء كان بالكاف أو كان أو غيرهما لا يكون من جميع الجهات، بل من جهة أو جهات، ومما يدل على أن كلمة مثل لطلق المشابهة قول النحاة: إنها لا تتعرف بالإضافة لتوغلها فى الإبهام، لأنك إذا قلت: زيد مثل عمرو. احتمل أن يكون مثله فى جنسه أو صفته الظاهرة أو الباطنة فهى صادقة على كل مماثلة فى شيء ما فلا تكون معرفة.

نعم إذا أريد بكلمة مثل المشابهة من كل وجه ينبغى أن يقال: تتعرف بالإضافة الثالثة كلمة المشابهة، فإذا قلت: زيد شبيه عمرو. كان معناه أنه شابهه من كل وجه مبالغة، ولذلك تعرفت بالإضافة بخلاف مثل ذكره فى شرح التسهيل.

(٢) سورة البقرة: ٢٣.

(٤) سورة البقرة: ١٠٦.

(٦) سورة البقرة: ٢٢٨.

(١) سورة النساء: ١٤٠.

(٣) سورة هود: ١٣.

(٥) سورة البقرة: ١٩٤.

(٧) سورة البقرة: ٢٧٥.

ويتبعي أن يلحق بها مثيل إذا تقرر ذلك، فنقول: إما أن يثبت في شيء من هذه الأدوات أنه يعم جميع أنواع الشبه أو لا. فإن ثبت فيه ذلك فلا إشكال أنه أبلغ في التشبيه مما لم يثبت، وما لم يثبت فيه ذلك إن اختص شيء منه بنوع من أنواع الشبه - كما زعم الراغب - فلا فضل لصيغة على أخرى إلا أن ما دل على التشابه في الجوهرية من جنس أو نوع أو فصل أقوى في التشبيه مما دل على المشابهة في صفة، والشبه في الصفة الذاتية أقوى من الشبه في الخارجية وإن لم يثبت ذلك فالذي يظهر أن الأدوات الاسمية كلها سواء، وإن اختلفت باختلافها بشهرة استعمال البعض، وأنها مساوية للكاف الحرفية، وكان لا يقال: دلالة مثل ونحوها على المشابهة أصح فتكون أقوى؛ لأن قوة هذه الأسماء باعتبار الدلالة على التشبيه، لا أن التشبيه المستفاد بها أبلغ من التشبيه المستفاد من الحرف.

وأما الكاف وكان فالتبادر إلى الذهن أن كان أبلغ. وكذلك صرح به الإمام فخر الدين في نهاية الإيجاز، وكذلك حازم في منهج البلغاء، وقال: وهي إنما تستعمل حيث يقوى الشبه حتى يكاد الرائي يشك في أن الشبه هو المشبه به أو غيره، ولذلك قالت بلقيس: «كَأَنَّهُ هُوَ»^(١) وعنده في ذلك تحقيق، وهو بناء هذا على أن كأن بسيطة أو مركبة، فإن قلنا: إنها بسيطة استقام هذا فإن كثرة الحروف غالباً دليل على المبالغة في المعنى، كما سبق في أول هذا الشرح، وإن قلنا: إنها مركبة فلا؛ لأنك إن فرعت على رأى ابن جنى فأداة التشبيه بالحقيقة إنما هي الكاف، وأن تأكيد للجملة، وتأكيد الجملة المخبر فيها بالتشبيه لا يدل على المبالغة في التشبيه، والاعتناء بالتشبيه في تقديم الكاف المشعرة بالتشبيه من أول وهلة ليس فيه ما يدل على أن المشابهة أبلغ، بل فيه تأكيد الدلالة على مطلق التشبيه والاعتناء به سواء أكان هو أبلغ أو لم يكن، فيكون مساوياً فهو كقولك: إن زيدا كأسد وزيادة، كأن زيدا أسد، على زيد كالأسد لا باعتبار مقدار الشبه بل باعتبار تأكيد مضمون الجملة، وهو الإخبار أو الحكم على ما سبق، وفرق بين تأكيد الحكم بالتشبيه وبين الإخبار بتشبيهه مؤكداً، وإن فرعت على رأى

(الغرض من التشبيه)

والغرض من التشبيه -فى الأغلب- أن يعود إلى المشبه، وهو: بيان إمكانه؛ كما فى قوله^(١) [من الوافر]:

فَإِنْ تَفَقَّ الْأَنَامُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

الزجاج فأوضح لأنه منحل فى المعنى إلى قولك: كأخوتى لك موجود فلا مبالغة. التاسع: قيل يستثنى من كون مثل أداة تشبيه، نحو قولهم: مثلك لا يفعل كذا، فليست تشبيها، وفيه نظر؛ لأن المراد من هو على مثل صفتك لا يفعله، فليست مثل هنا زائدة مقحمة كما قيل، بل هو نفي للفعل عن المخاطب بطريق برهاني وفيه بحث سبق فى موضعه.

العاشر: ما ذكرناه من أن كأن للتشبيه لا فرق فيه بين أن تخفف نونها أو لا، ولا فرق فيه بين أن تتصل بما الكافة أو لا، فإن ما الداخلة عليها لا تغير معناها كما صرح به شيخنا أبو حيان وصاحب البسيط، فإذا قلت: كأنما زيد أسد. فزيد مشبه وأسد مشبه به، وإذا قلت: كأنما قام زيد. كان كقولك: كأن زيدا قام. وتستجد التشبيه بكأنما فى مواضع من كلام المصنف، الحقيقة على ذلك المعنى فالمدول عن ذلك إلى دعوى أن شيئا آخر يشبه ذلك الشيء فى هذا المعنى، أو أن هذا الشيء له شيء آخر يشبهه أمر على خلاف اليهود؛ فلذلك تكلموا عليه، وهو قسمان: أحدهما: أن يكون غرضا يعود إلى المشبه، وذلك لأحد أمور:

منها: أن يقصد بيان إمكان وجود المشبه، وذلك فى أمر غريب، يمكن أن يدعى استحالة، كما فى قول أبى الطيب:

فَإِنْ تَفَقَّ الْأَنَامُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فإنه إذا ادعى أن المدوح تنهى فى الصفات الفاضلة إلى حد يصير به كأنه ليس من الأنام؛ وتناهى بعض النوع الواحد فى القضية إلى حد يصير به كأنه نوع آخر، فيفتقر من يدعيه إلى إثبات إمكانه؛ فلذلك قال: إن المسك بعض دم الغزال، ومع ذلك قد تنهى فى الصفات الشريفة إلى حد يتوهم لأجله، أنه نوع غير الدم.

(١) البيت للمتنبى من قصيدة يرثى فيها والد سيف الدولة، ديوانه ١٥١/٣، والإشارات ص ١٨٧.

واعترض على المصنف بأن البيت لا تشبيه فيه، وأجيب بأن التقدير: فأنت كالملك، ثم ذكر حال الملك فقال: إن الملك بعض دم الغزال. والمشبه في قولنا: أنت كالملك، لا يقصد إثبات إمكانه، فالصواب في العبارة أن تقدر: فحالك حال الملك، لأن حاله من كونه بهذه الصفة، هو المستغرب، والظاهر أن جواب الشرط فلا بدع، فليس هذا من التشبيه اللفظي في شيء.

نعم هو تشبيه معنوي، ثم أقول: بيان إمكان المشبه لم يحصل من التشبيه؛ لأن الغرض من التشبيه بيان إمكان المشبه، كما زعم المصنف، ومثله السكاكي يقول ابن الرومي:

قَالُوا أَبُو الصَّقَرِ مِنْ شَيْبَانَ. قُلْتُ لَهُمْ: كَلَّا لَعَمْرِي! وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبَانٌ

كَمْ مِنْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِأَبْنٍ دُرَى شَرَفٍ كَمَسَا عَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانٌ

وكذا قول بعض المغاربة:

فَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَتَيْتَ بَعْضَ قَضَائِهِمْ فَإِنَّ اللَّيَالِي بَعْضُهَا لَيْلَةُ الْقَدَرِ

وقد ذكر جماعة أن هذا المعنى لم يسبق أحد المتنبي إليه، قال ابن وكيع: لا أعرفه منظوما، لكن وجدته في منشور، وهو أنه قيل: الناس يتفاضلون تفاضل الدماء، منها مسك يباع، ومنها علق يضاع. وقد اعترض بعض القضاة على المتنبي بأن التشبيه ليس صحيحا، فإن نوع الإنسان ليس بمثابة الدم الذي فيه زفرة ورداءة، وهو وهم، فإنه إنما أراد أن يعيب غير ممدوحه من أهل زمانه فإن قيل هذا البيت:

رَأَيْتَكَ فِي الَّذِينَ أَرَى مُلُوكًا كَأَنَّكَ مُسْتَقِيمٌ فِي مَحَالٍ

وقد اعترض بعض من حضر مجلس سيف الدولة على المتنبي قوله: مستقيم في محال، بأن المستقيم لا يضاد المحال، وإنما يضاد المعوج. فقال له سيف الدولة: هب أن القصيدة جيمية، فما تصنع بالبيت الثاني؟ فقال: يقول: فإن البيض بعض دم الدجاج. فقال سيف الدولة: ارتجاله حسن، إلا أنه يصلح أن يباع في سوق الطير، لا أن يمدح به الملوك.

أو حاله؛ كما في تشبيه ثوبٍ بآخر في السواد، أو مقدارها؛ كما في تشبيهه بالغراب في شدته، أو تقريرها؛

ومنها: أن يقصد بيان حال المشبه، كما في تشبيه ثوبٍ بآخر في السواد، كما إذا جهل الإنسان لون ثوب، فيقال: هو كهذا، ويدخل في الحال قصد بيان الجنس، أو النوع، أو الفصل، كما إذا قيل: ما عندك؟ فتقول: شيء كزيد حيوانية، أو إنسانية، أو نطقاً.

ومنها: قصد بيان مقدارها، أي مقدار حاله كما في تشبيهه -أي: تشبيه الثوب- بالغراب في شدته، أي شدة السواد، كقولك: هذا الأسود كالغراب، ولك أن تقول: تبين مقدار الحال، ينافي كون وجه الشبه في المشبه به أتم، كما سيأتي لأنه إذا كان أبداً أتم فالتشبيه لا يفيد غير نقصان وجه الشبه في المشبه عنه في المشبه به، وأنشد المصنف في الإيضاح قوله:

مِدادٌ مِثْلُ خَافِيَةِ الْغُرَابِ

وجعل منه أيضاً قوله:

فَأَصْبَحْتُ مِنْ لَيْلَى الْغَدَاةِ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ، خَائِثُهُ فُرُوجُ الْأَصَابِعِ

وفيه نظر، وينبغي أن يكون من القسم بعده.

ومنها: أن يقصد تقرير حال المشبه في ذهن السامع، وظاهر عبارة الإيضاح أن قوله: أو تقريره، مرفوع عطفًا على بيان، لا مجرور عطفًا على إمكانه، وهو الصواب كما في تشبيه من لا يحصل من سميه على طائل، بمن يرقم على الماء، ومنه قول الأخفش: الكسرة على الماء، والضمّة على الواو، كالكتابة على السواد. ومنه قول الشاعر:

إِذَا أَنَا عَائِثُهُ الْمُلُوكُ كَأَنَّمَا أَخْطُ بِأَقْلَامِي عَلَى الْمَاءِ أَرْقُمَا

قال المصنف: وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نُنَاقِشُ الْجِبِلَّ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظِلَّةٌ﴾^(١) فإنه بين ما لم تجر به العادة بما جرت به العادة، وفيه نظر. وينبغي أن يكون هذا من الوجه الأول؛ لأن المشبه حال الجبل في ارتفاعه عليهم، والمشبه به حال الظلة في ارتفاعها. فالغرض من التشبيه بيان إمكان المشبه، فهو كتوله:

(١) سورة الأعراف: ١٧١.

كما في تشبيه مَنْ لا يحصلُ من سعيه على طائل يَمَنَّ يَرْقُمَ على الماءِ.
وهذه الأربعة تقتضي أَنْ يكونَ وجهُ الشَّبهِ في المشبِّه به أتمَّ، وهو به أشهر.

كَمَا عَلَّا بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانُ

وهو الموافق لقول المصنف: بين ما لم تجر به العادة بما جرت به العادة، وقول المصنف: (كتشبيهه من لا يحصل على طائل) فيه نظر فينبغي أَنْ يقول: لا يحصل على شيء، فإن لا يحصل على طائل قد يحصل على شيء ماء، وذلك لا يشبهه الراقم على الماء، فإن ذلك لا يحصل على شيء البتة.

ثم قال المصنف: إن (هذه الأمور الأربعة تقتضي أَنْ يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو) أى المشبه (به) أى بوجه الشبه (أشهر)؛ لأن المشبه به كالبين المعروف للمشبه فليكن أوضح، لأن التعريف إنما يكون بالأوضح، وهذه العلة واضحة بالنسبة إلى اشتراط كونه أشهر، أما كونه فيه أتم، فهذه العلة لا تقتضيه، ثم كون وجه الشبه أتم ينافي ما إذا قصد بيان مقدار حاله، وهو أحد الأمور الأربعة، ثم كون وجه الشبه في المشبه به أتم، لا اختصاص له بهذه الأربعة، بل كل تشبيه كان الغرض به عائدا للمشبه كذلك، كما صرح به السكاكي. والنظر يقتضيه أيضا، ولهذه القاعدة قال المعري:

ظَلَمْتُكَ فِي تَشْبِيهِ صَدْعَيْكَ بِالْمِسْكِ وَقَاعِدَةُ التَّشْبِيهِ نُقْصَانُ مَا يَحْكِي^(١)

ثم سيأتي من كلام المصنف ما يقتضى ذلك، ويخالف ما ذكره هنا. وقد اعترض على هذه القاعدة بأن صلاة الله تعالى على نبيه محمد ﷺ شبّهت بالصلاة على إبراهيم ﷺ في قوله - عليه الصلاة والسلام - "قولوا اللهم صلى على محمد"^(٢) وأجيب عنه بأجوبة مشهورة، تقتضى تسليم هذه القاعدة، ولذلك عيب على اليجترى قوله:
عَلَى بَابِ قَنْسَرِينَ، وَاللَّيْلُ لَا طُخْ جَوَانِيَهُ مِنْ ظُلْمَةٍ يَمْدَادٍ^(٣)

فإن المداد قد يكون فاقد السواد الشديد، بخلاف الليل فإن سواده أبلغ، وهذا ليس تشبيها لفظيا بل هو استعارة.

(١) البيت لأبي العلاء المعري في عقود الجمان ٢/٢١.

(٢) أخرجه البخارى في "الدعوات"، (١٤٥/١١)، وفي غير موضع من صحيحه، وسلم (ح ٤٠٧).

(٣) البيت لليجترى في عقود الجمان ٢/٢١.

أو تزيينه؛ كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الطيب، أو تشويهه؛ كما في تشبيه وجه مجذور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة.
أو استطرافه؛ كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد، بهجر من المسك توجه الذهب، لإبرازه في صورة المتنوع عادة.
وللاستطراف وجه آخر، وهو: أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن؛ إما مطلقاً؛ كما مر.

وإما عند حضور المشبه؛ كما في قوله [من البسيط]^(١):
وَلَا زَوْرِيَّةَ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمْرِ الْيَوَاقِيتِ
كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَآ أَوَائِلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبْرِيتِ

ومنها: أن يقصد تزيين المشبه في نفس السامع؛ ترغيباً فيه؛ كتشبيه وجه أسود بمقلة الطيب.
ومنها: أن يقصد تشويهه، كتشبيه وجه المجذور - أي الذي عليه آثار الجدرى - بسلحة جامدة، قد نقرتها الديكة، وإلى الوجهين أشار ابن الرومي بقوله:
تَقُولُ هَذَا مَجَاجَ النَّحْلِ تَمْدَحُهُ وَإِنْ تَعْبُ، قُلْتُ: ذَائِقِي الزَّنَابِيرِ^(٢)
ومنها: أن يقصد استطراف المشبه، كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد، بهجر من المسك توجه الذهب لإبرازه - أي: إبراز المشبه - في صورة المتنوع عادة، وهذا من المصنف يقتضي أن كل تشبيه كان المشبه به فيه خيالاً، أو وهمياً من هذا القسم. ثم قال المصنف: (وللاستطراف وجه آخر، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن؛ إما مطلقاً كما مر) في التشبيه بهجر من مسك فإنه نادر مطلقاً لكونه لا وجود له في الخارج؛ لا يقال: هذا هو القسم الأول؛ لأننا نقول: هو سبب آخر بهجامع السبب السابق في مثاله، فحينئذ يكون القسم السابق مستطرفاً باعتبارين لإبراز المشبه في صورة المتنوع عادة ولندرة حضور المشبه به في الذهن (وإما) لندرة حضور المشبه به في الذهن (عند حضور المشبه) أي لندرة استحضار المشبه به حال استحضار المشبه بكونه في تشبيهه بنفسه؛

وَلَا زَوْرِيَّةَ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمْرِ الْيَوَاقِيتِ
كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَآ أَوَائِلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبْرِيتِ

(١) البيتان لابن المعتز، أوردهما الطيبي في التبيان ٢٧٣/١ بتحقيق، والعلوي في الطراز ٢٦٧/١.
واللازوردية: البنفسجية، نسبة إلى اللازورد، وهو حجر نفيس.

(٢) البيت لابن الرومي في عقود الجمان ٢١/٢.

وقد يعود إلى المشبه به، وهو ضريان:

أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه؛ وذلك في التشبيه المقلوب؛ كقوله [من الكامل]:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ

فإن اتصال النار بالكبريت لا يندر في ذهن إنسا يندر حضوره عند حضور صورة البنفسج، فإذا أحضر مع صحة التشبيه استطرف، ومنه قول ابن الرقاع:

تُرْجَى أَغْنَى كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِثْلًا^(١)

وكذلك كل تشبيه غريب.

ص: (وقد يعود إلى المشبه به إلى آخره).

(ش): أى: قد يكون الغرض من التشبيه عائدا إلى المشبه به، و(ذلك قسما):

(أحدهما): وهو الغالب (أن يقصد إيهام أنه)، أى أن المشبه به لفظا وهو الذى كان

فى الأصل مشبها (أتم) فى وجه الشبه (من المشبه وذلك فى التشبيه المقلوب) والمعنى

بكونه مقلوبا أن يجعل ما الوجه فيه أتم مشبها ليتوهم السامع أن المشبه به أتم فى

الوجه من المشبه، اعتمادا على القاعدة من كون الوجه فى المشبه به أتم، ويكون الأمر

بالعكس والتشبيه المقلوب سماه ابن الأثير فى كنز البلاغة غلبة الفروع على الأصول،

كقول محمد بن وهيب:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ^(٢)

فإنه قصد أن الخليفة أتم نورا من الصباح، وإنما كان هذا التشبيه مقلوبا؛ لأنه علم

أن مقصود الشاعر منه تشبيه الخليفة بالصباح لا العكس، فلا ينافى هذا ما قلناه من أن

تشبيه الليل بالبدعة ليس مقلوبا إذا كان المتكلم قاصدا لوصف الليل، دون ما إذا كان

قاصدا وصف البدعة فإنه يكون مقلوبا، فليس من التشبيه المقلوب قوله:

وَأَرْضٌ كَأَخْلَاقِ الْكِرَامِ قَطَعَتْهَا وَقَدْ كَحَلَ اللَّيْلُ السَّمَاءَ قَابَصْرًا

(١) البيت من الكامل، وهو لابن الرقاع فى ديوانه ص: ٣٥، ولسان العرب ٩٦١٣ (بند)، وأساس البلاغة

(أنه).

(٢) البيت لمحمد بن وهيب الحميرى فى مدح الخليفة المأمون، الإشارات ص: ١٩١، والطبى فى شرح

الشكاة ١٠٨/١ بتحقيقى، والإيضاح ص: ٢٢٣.

وليس منه قوله تعالى ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾^(١) وإن كان نوره أتم من المشكاة، لأن المقصود تشبيه ما لم يعلمه البشر بما علموه لكون المشكاة في الذهن أوضح، وقد تكون القوة في المشبه به باعتبار الوضوح، ويؤيده أنه ليس بين نوره تعالى وبين نور المشكاة اشتراك في القوة والضعف يقتضى أن أحدهما أتم في نفس الحقيقة، فإنما هو باعتبار الوضوح، ومن التشبيه المقلوب في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾^(٢) فإن المقصود في الأصل أنهم جعلوا الربا كالبيع، فقلب مبالغة فيه زعما أن الربا أولى بالحل من البيع.

وقال الإمام فخر الدين في تفسيره أنه لما تساوى عندهم البيع والربا كان البيع مثل الربا وعكسه سواء، ومعنى هذا أنه مما أصله التشابه واستعمل فيه صيغة التشبيه كما سيأتي فلا يكون مما نحن فيه، واختاره ابن المنير في الانتصاف، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾^(٣) المقصود الزجر عن تشبيه غير الخالق بالخالق وأتى بمن في قوله تعالى: ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ إما للمشاكلة وإن كان المراد الأصنام أو لإرادة نوى العلم بمن عبد ليعلم غيره من باب الأولى، أو لأنهم لما عبدوها نزلوها منزلة العاقل، قال المصنف: إنما قلب لأنهم غلوا في عبادتها إلى أن صارت عبادتهم أصلا وعبادة الله عندهم فرعا، وفيه نظر لقوله تعالى حكاية عنهم: ﴿مَا تُعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٤) والأحسن أن يقال: إنهم لما عبدوا غير الله كانت حالتهم في القبح حالة من يشبه غير الله بالله، وعبرة الزمخشري أنهم حين جعلوا غير الله مثل الله في تسميته باسمه والعبادة له، وسواوا بينه وبينه فقد جعلوا أنه من جنس المخلوق وشبيها به فأنكر عليهم ذلك بقوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ﴾^(٥)، انتهى.

وجوز الطيبي فيه في شرح الكشاف أنه يريد أنهما لما تساويا صَح تشبيه كل بالآخر، وأن يكون من قلب التشبيه.

قال المصنف: ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾^(٦) مكان قوله هوأه إلهه، فإن أراد أنه مثل في قلب التشبيه كما صرح به الشيرازي وجعل ظاهر كلام

(٢) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٤) سورة الزمر: ٣.

(٦) سورة الجاثية: ٢٣.

(١) سورة النور: ٣٥.

(٣) سورة النحل: ١٧.

(٥) سورة النحل: ١٧.

صاحب المفتاح لقوله: إن هذه الآية مصبوبة في هذا القلب ففيه نظر، فإن هذا ليس بتشبيه، لأن قولك: اتخذ هواه إلهه، ليس معناه مثل إلهه، بل معناه اتخذ هواه معبوده فهو كفولك: اتخذت زيدا مكرما. فليس تشبيها ولا استعارة، سواء أقلنا: إن قولك: اتخذت زيدا أسدا تشبيه، أم قلنا: استعارة، وجعل ذلك ظاهر كلام السكاكي فيه نظر، لأن الظاهر أن السكاكي أراد أنها مصبوبة في قالب مطلق القلب الصادق على جعل المفعول الأول ثانيا والثاني أولا، فإن أراد الشيرازي هذا وأنه مثله في كونه مقلوبا فليس هذا موضع الكلام على القلب، وذلك باب قد سبق في علم المعاني، وذكر الوالد في تفسيره أنه إنما قيل إلهه هواه إشارة إلى أنه جعل الإله المعلوم الثابت كهواه، وهذا غير معنى اتخذ هواه إلهه. انتهى.

فعلى هذا ليس ذلك مقلوبا، لكن يكون هواه استعارة أو تشبيها على الخلاف، هذا ما ذكره الوالد في تفسيره، ورأيت بخطه في بعض التعليقات أنه تأمل ما قيل بهذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا رَأَوْكَ﴾^(١) إلى قولهم: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾^(٢) فعلم أن المراد الإله المعبود الباطل الذي عكفوا عليه وصبروا وأشفقوا من الخروج عنه، فجعلوه هوام، ومن التشبيه المقلوب فيما زعم ابن الزمكاني في البرهان قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾^(٣) وليس كما قال، فإن المعنى ليس الذكر الذي طلبت كالأُنثى التي وضعت، لأن الأُنثى أفضل منه، وسواء أكان ذلك من كلام الله غير محكي، والتقدير: وليس الذكر الذي طلبت، أو من كلامها، والتقدير: ليس الذكر الذي طلبت وتكون علمت ذلك لما رأت من حسن أوصافها فتفرست فيها أنها خير من الذكر الذي طلبته.

ومن التشبيه المقلوب قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٤) ويمكن أن يجعل من قلب التشبيه قوله ﷺ: "ذكاة الجنين ذكاة أمه"^(٥) على رأى من قدره مثل ذكاة، واكتفى بذكاة الأم عن ذكاة الجنين، وكذلك قوله - عليه

(٢) سورة الفرقان: ٤٢.

(١) سورة الفرقان: ٤١.

(٤) سورة الأحزاب: ٣٢.

(٣) سورة آل عمران: ٣٦.

(٥) "صحيح" انظر صحيح الجامع (ج ٣٤٣١)، وراجع الإرواء (ج ٢٥٣٩).

والثاني: بيان الاهتمام به؛ كتشبيه الجائع وجهاً كالبدن في الإشراق، والاستدارة بالرغيف؛ ويسمى هذا إظهار المطلوب.

الصلاة والسلام:- "والبكر تستأمر وإذنها صماتها"^(١) إن قدرت فيه أداة التشبيه، ويمكن أن يجعل منه قوله:

لُعَابُ الْأَقَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ

بقي هنا سؤال وهو أن قلب التشبيه كيف يكون محصلاً للمبالغة في النفي والاستفهام في نحو: «أَفَمَنْ يَخْلُقُ» وفي نحو: «لَسْتُ كَأَحَدٍ» ونفي الأبلغ لا يستلزم نفي ما دونه، وقد يجاب بأننا نقدر النفي داخلاً قبل القلب، فأصله ليس زيد كالأسد ثم يولغ في نفي التشبيه.

(تنبيهه): قال حازم في المنهاج: شرط في جواز عكس التشبيه أن يجتمع في المتشابهين أوصاف ثلاثة أو اثنان، منها وهو المقدار واللون والهيئة، وهو قريب، ويرد عليه بعض المثل السابقة. وقال أيضاً: أنه إذا استويا في وجه الشبه، وأحدهما في نفسه عظيم، والآخر حقير شبه الحقير بالعظيم عند إرادة التعظيم، وشبه العظيم بالحقير عند إرادة التحقير.

الثاني: بيان الاهتمام بالشبه به لفظاً، ومعنى كالجائع إذا شبه وجهاً كالبدن في الإشراق، والاستدارة بالرغيف، ويسمى هذا الوجه إظهار المطلوب، قال السكاكي: ولا يحسن المصير إليه إلا في مقام الطمع في شيء، وفي حصر الاهتمام في الطمع وإظهار المطلوب نظر، وإنما جاز ذلك فيما نحن فيه لخصوص المادة. قال السكاكي والمصنف: وهذا كما يحكى في قول شخص حين سمع:

وَعَالِمٌ يَعْرِفُ بِالسَّجْزَى أَشْهَى إِلَيَّ النَّفْسِ مِنَ الْخُبْزِ

وذكر الحكاية، وقد يعترض عليه بأن هذا أفعل تفضيل، لا تشبيه، وقد يجاب بأمرين:

أحدهما: أنه ليس المراد أنه تشبيه بل تمثيل؛ لأن الإنسان يرى ذهنه لما فيه.

والثاني: أنه قد يجعل أفعل التفضيل كله تشبيهاً كما تقدم عن الطيبي.

(١) "صحيح" بذوه في صحيح الجامع (ج ٣٠٨٣)، والصحيحة (ج ١٨٠٧).

هذا إذا أريد إلحاق الناقص - حقيقة أو ادعاء - بالزائد، فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر: فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه؛ احترازًا من ترجيح أحد المتساويين؛

ص: (هذا إذا أريد إلى آخره).

(ش): يريد أن ما تقدم كله مفروض فيما إذا أريد إلحاق الناقص حقيقة في التشبيه المستقيم، أو ادعاء في التشبيه المقلوب بالزائد، وينبغي أن نقول فيه أيضًا حقيقة أو ادعاء، ولو آخر المصنف حقيقة أو ادعاء عن قوله بالزائد؛ ليكون عائدًا لأحدهما، ويقدر في الآخر لكان أحسن.

وفي هذا الكلام مخالفة لما سبق؛ لأنه يقتضى أن من شرط التشبيه أن يقصد إلحاق الناقص بالزائد، وقد تقدم أن المصنف إنما شرط ذلك في بعض ما سبق، لا في كله، ويرد عليه أيضًا أنه قدم أن وجه الشبه لا بد أن يكون في المشبه به أشهر، فينبغي أن يشترط في التشابه شرطًا آخر، وهو عدم شهرة أحدهما عن الآخر.

(قوله: فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر إلخ) عبارة قاصرة، فإن إرادة الجمع بينهما لا تنافي إرادة إلحاق الناقص بالزائد، والأحسن عبارته في الإيضاح حيث قال: فإن أريد مجرد الجمع فإنها تعطى ما يقصده من أنه لا يقصد إلحاق الناقص بالزائد، ومع ذلك هي قاصرة؛ لأن التشابه على ما يقتضيه كلامه لا يقصد فيه مجرد الجمع، بل يقصد به الجمع بقيد التساوى، وينبغي أن يقال: التساوى حقيقة؛ أو ادعاء. والتحقيق: أن ما سيأتي ينقسم إلى قسمين: تشابه يقصد به التساوى، وتشابه يقصد به مجرد الجمع.

قال: (فالأحسن ترك التشبيه) لأن الفرض أنه لم يقصد إلحاق الناقص بالزائد؛ فلا يؤتى بصيغة التشبيه المنتزعة لذلك احترازًا عن ترجيح أحد المتساويين على الآخر، فإن التشبيه ترجيح المشبه به على المشبه، وإنما قلنا: إن التشابه يقتضى التساوى؛ لأن تشابه زيد وعمرو قضية تنحل في المعنى إلى قولنا: زيد يشبه عمرا، وعمرو يشبه زيدا. وأنت لو صرحت بهاتين القضيتين لكائتا متنافيتين، إلا بأن تجعل التشبيه في أحدهما مقلوبا، والحكم على أحدهما بالقلب دون الآخر تحكم، وترجيح لأحد المتساويين على الآخر، فصارا كالدليلين المتعارضين في شيء، فيتساوقان في محل التعارض، وهو ترجيح أحدهما على الآخر، ويعمل بهما في مجرد المشابهة فيكونان متساويين، فيصير مضمون التشابه التساوى، هذا تحقيق هذا الموضع.

كقوله [من الطويل]:

تَشَابَهَ دُمْعَى إِذْ جَرَى وَمَدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكَبُ
فَوَاللهِ، مَا أَدْرَى أَيْلَ الْخَمْرِ أَهْلَيْتُ جُفُونِي أَمْ مِنْ عِبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ

لا يقال: لا نسلم دلالة التشابه على التساوى، بل إذا تعارضا فى الدلالة على التفاوت ارتفع دليل التفاوت، وصار الكلام لمجرد الجمع الذى هو أعم من التفاوت والتساوى، لأننا نقول: إذا حصل التعارض فى التفاوت، عدل لما وراءه وهو المساواة. فإن قلت: إذا كان التشابه يقتضى التساوى، لدلالة الفعل على وقوعه من الجانبين، فيلزم ذلك فى نحو: شابه زيد عمرا؛ لدلالة فاعل على المشاركة.

(قلت): فاعل وتفاعل، وإن اتفقا فى الدلالة على المشاركة فهما مختلفان بوجه آخر، وهو أن تفاعل فيه إسناد الفعل لاثنتين، وفاعل إخبار بوقوع الفعل من أحدهما على الآخر المستلزم لوقوعه من الآخر. ومثل المصنف التشابه بقول أبى إسحاق الصابى:

تَشَابَهَ دُمْعَى إِذْ جَرَى وَمَدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكَبُ
فَوَاللهِ مَا أَدْرَى أَيْلَ الْخَمْرِ أَهْلَيْتُ جُفُونِي أَمْ مِنْ عِبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ؟^(١)

ويروى: عيناى تسكب من قوله: بها العيتان تنهل، فكأنه أراد أن المدامة والدمع متساويان فى الخمرة، أو الجريان. فإن قلت: إذا كان التشابه يقتضى التساوى، والتشبيه يقتضى التفاوت، فكيف جمع بينهما فى قوله تعالى: ﴿كَلِمًا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِى رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾^(٢) قال الزمخشري: معناه مثل الذى رزقنا، ثم قال تعالى: ﴿وَأَنشَأُوا بِهِ مَثَابِهَا﴾ فقد جمع بين صيغتي التشبيه والتشابه.

(قلت): ليس عن ذلك جواب إلا أن يقال: التشابه هنا المراد به التساوى فى مقدار وجه الشبه والتشبيه، باعتبار أن وجه الشبه فى المشبه به معروف، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ بِثُلِّ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٣) فإن تشابه القلوب يلزم منه تشابه الأقوال النابعة لما فى القلب، فقد جمع بين التشبيه والتشابه، وجوابه كالأول.

(١) البهتان لأبى الصابى، فى الإشارات من ١٩٠، والأسرار ص ١٥٦.

(٢) سورة البقرة: ٢٥.

(٣) سورة البقرة: ١١٨.

ويجوز التشبيه -أيضاً- كتشبيه غرة الفرس بالصبح، وعكسه، متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه.

وقد يشكل على هذا قول الشاعر: (تشابه دمعى) مع قوله: (فمن مثل) فكيف جمع بينهما ولا سيما والفاء تشير إلى تسبب ذلك عن التشابه؟ ولولا قوله في البيت الثاني: فوالله ما أدري، لكنت أقول: التشابه لمجرد الجمع، والتشبيه بعده لإيضاح المشبه الناقص والمشبه به الزائد، ولو صح ما ادعاه بعضهم من أن (مثل) هنا من قولهم: مثلك لا يفعل كذا، لأمكن الجواب به، لكن الظاهر أن مثلك لا يفعل كذا، لا يستعمل في حشو الكلام؛ ولذلك قال الإمام فخر الدين في نهاية الإيجاز، وغيره: إن ذلك مما صار تقديمه كاللازم. ومن التشابه قول صاحب بن عباد:

رَقَّ الرُّجَاجُ وَرَاقَتْ الحَمَرُ وَتَشَابَهَا فَتَشَاكَلَ الأَمْرُ

فكَأَنَّمَا خَمَرٌ وَلَا قَدَحٌ وَكَأَنَّمَا قَدَحٌ وَلَا خَمَرٌ^(١)

وعلى هذا الشاهد من السؤال ما على الذى قبله من اجتماع التشبيه والتشابه، إلا أن يقال: إن (كان) فيه للشك، لا للتشبيه، ويشهد له قوله: (ولا قدح ولا خمر) أو يقال: التشبيهان المصرح بهما تعارضاً لفظاً كما تعارضاً معنى في لفظ التشابه، فتساقط وبقي أصل التشبيه، وقد يسلك هذا بأن يقدر من مثل ما جرى من دمعى في الكأس، وقد يسلك في الآيتين الكريمتين، بأن يقدر تشبيه محذوف يدل عليه مقابله. واعلم أن هذا هو القسم الذى قصد به التساوى بين أمرين.

(قوله: ويجوز التشبيه أيضاً) أى يجوز استعمال صيغة التشبيه عند إرادة التشابه، وذلك إذا أريد مجرد الجمع بين أمرين، وهذا هو القسم الذى قدمت أن المقصود فيه مجرد الجمع لا التساوى، وهذا القسم يستعمل كل من المشبه والمشبه به فيه موضع الآخر، كتشبيه غرة الفرس بالصبح، وتشبيه الصبح بغرة الفرس، إذا كان المراد وقوع منير في مظلم أكثر من المنير، بخلاف التشبيه الذى ليس بتشابه، فإنه لا يجوز أن يوضع المشبه موضع المشبه به من غير ادعاء؛ لأن وجه الشبه فيه أتم، وهذا المثال يبين ما قلناه، من أن المقصود فى هذا القسم مطلق الجمع؛ لأن غرة الفرس والصبح متفاوتان،

(١) البيهتان للصاحب إسماعيل بن عباد، وهما بلا نسبة في الإشارات والتنبهات ص ١٩١.

وهو باعتبار طرفيه:

إما تشبيه مفرد بمفرد، وهما غير مقيدين: كتشبيه الخد بالورد.....

إلا أن تفاوتهما لم يقصد، وكذلك تساويهما، بخلاف القسم قبله، فإنه يراد تساويهما. وقد تلخص أن وجه الشبه إن كان مستويا في المحلين، فالأحسن التشابه، وإن استعمل التشبيه فيه بخلاف الأصل، وإن لم يكن، بل كان متفاوتا، فإن لم يقصد التفاوت جاز التشابه والتشبيه، أما التشابه فلا إرادة مجرد الجمع، وأما التشبيه فرعاية لكون الوجه في المشبه به باعتبار الخارج أتم، وإن قصد التفاوت تعيين التشبيه. هذا هو التحقيق، وإن كان فيه مخالفة لظاهر كلام المصنف وغيره. وقد علم أن كل تشبيه يسوغ فيه التشابه من غير عكس؛ لأنه إذا حصل التفاوت بين الشئيين، قد يقصد المتكلم الإخبار بأصل الاشتراك، فيسوغ له حينئذ التشبيه بخلاف العكس.

(قلت): ينبغي أن يلحق بلفظ التشابه ما وازنه من التماثل، والتماثل، والتساوي، والتضارع، وكذلك هما سواء لا ما كان له فاعل ومفعول، مثل: شابه، وسأوى، وضارع فإن فيه إلحاق الناقص بالزائد. ص: (وهو باعتبار طرفيه إلى آخره).

(ش): لما انقضى الكلام في الطرفين، والوجه، والأداة، والغرض، شرع في الأقسام، فأولها: الكلام على أقسام التشبيه باعتبار الطرفين، ولك أن تقول: من أقسام التشبيه باعتبار الطرفين، كونهما حسيين، أو لا، وقد تكلم على ذلك. فإن قلت: إنما تكلم عليه استطرادا حين ذكر الطرفين في أركان التشبيه. قلت: فهلا استطراد لهذا أيضا؟ وأى فرق بين التقسيم إلى حسي وغيره، حتى يجعل في الكلام على الطرفين، وبين التقسيم إلى مركب وغيره، حتى يجعل من أقسام التشبيه؟ وقد قسم التشبيه، باعتبار الطرفين إلى: تشبيه مفرد بمفرد، أو مركب بمركب، أو مفرد بمركب، أو عكسه.

الأول: تشبيه مفرد بمفرد، وهو أربعة أقسام: أن يكونا غير مقيدين، كتشبيه الخد بالورد، والمراد بالقيد هنا ما كان قيда له مدخل في التشبيه. يحتز بذلك عن قولنا: خد زيد كهذا الورد، وكذلك كل تشبيه كان طرفاه حسيين، فإن المترد فيه غير مقيد بقيد تشخيصه الخاص، وكذلك قولنا: هذا الخد كهذا الورد، تشبيهه

أو مقيدان؛ كقولهم: هو كالراقم على الماء. أو مختلفان؛ كقولهم [من الرجن]:
وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِ

مفرد غير مقيد، بمفرد غير مقيد، وأن قول المصنف: تشبيه الخد بالورد، لا يعنى به ما إذا كانا كليين، بل أعم من ذلك، ومثله المصنف فى الإيضاح بقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾^(١) لا يقال: المشبه به مقيد، بقوله تعالى: (لكم) و(لهن)، لأننا نقول: هو قيد لفظي، لا أثر له فى وجه الشبه كما سبق. نعم قد يقال: المشبه هنا مقيد، والمعنى: هن فى وقت المضاجعة لا مطلقا، وإليه يشير ما نقله المصنف عن الزمخشري، أن ذلك تشبيه محسوس بمحسوس، وأن المراد: أن كلا يكون لصاحبه كاللباس.

الثانى: أن يكونا مفردين مقيدين، والفرق بين المفرد المقيد والمركب: أن المركب كل واحد من أجزائه جزء الطرف، والمفرد المقيد يكون الطرف فيه ذلك المقيد، والتقييد شرط لا جزء، ومثله المصنف بقولهم: هو كالراقم على الماء وعبارته فى الإيضاح: كقولهم لن لا يحصل من سعيه على شئ: هو كالقابض أو الراقم على الماء، فإن المشبه هو الساعى^(٢) بهذا الوجه.

والثانى: الساعى كالراقم على الماء، ويكون قيد كون سعيه كذلك فلا يكون السعى قيда، بل صفته هى القيد، ووجه الشبه بينهما هو عدم النفع به، والتسوية بين الفعل والترك، وكلام التلخيص قريب من الصورة الثانية، وعبارته فى الإيضاح تقتضى الأولى، لا سيما وقد قال: إن القيد فيهما هو الجار والمجرور، ولو أراد المثال الثانى لكان القيد فى المشبه هو الصفة بقيدها.

وقد أورد على المصنف أن عدم الحصول على شئ، هو وجه الشبه، فكيف يجعل قيда فى الطرفين؟ ولو صح لكان كل طرفين مقيدين، لأن وجه الشبه قيد فيهما.

الثالث: أن يكونا مختلفين، والمقيد هو المشبه به، كقول ابن المعتز أو أبى النجم:

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِ

(١) سورة البقرة: ١٨٧.

(٢) قوله فإن المشبه إلخ كذا فى الأصل ولا يخفى ما فيه فارجع إلى النسخ الصحيحة انتهى كتبه مصححه.

وعكسيتها^(١).

وأما تشبيه مركب بمركب؛ كما في بيت بشار^(٢)

فإن المشبه الشمس مطلقا، والمشبه به المرأة بقيد كونها في كف الأشل، وفيه نظر لما سيأتي في القسم بعده.

الرابع: مختلفان، والمقيد هو المشبه مثل أن تقول: والمرأة في كف الأشل كالشمس، وإليه أشار بقوله: وعكسه القسم الثاني تشبيه مركب بمركب، وهو ما طرأه كثرتان مجتمعتان، ومثاله بيت بشار السابق، وقد تقدم في تقسيمات وجه الشبه؛ فلو أخرج المصنف ذلك إلى هنا، لكان أولى، وهو قوله:

كَأَنَّ مِثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا، لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ^(٣)

فإنه لم يرد تشبيه مثار النقع بالليل، فإنه غير طائل، ولا تشبيه السيوف بالكواكب، فإنه غير طائل، بل قصد تشبيه الهيئة الحاصلة من اجتماعهما على هذه الصورة، بالهيئة الحاصلة من الليل والكواكب المتناهية، ألا ترى أن: تهاوى كواكبه، جملة هي صفة لليل، بخلاف قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَبَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي^(٤)

فإن ذلك مشبه ومشبه به متعددان، كما سيأتي.

(١) كتشبيه المرأة في كف الأشل بالشمس.

(٢) معنى قوله: كَانَ مِثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا * وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

(٣) البيت لبشار بن برد في ديوانه ٣١٨/١، والشعر والشعراء ص ٧٥٩، وأسرار البلاغة ٢٣/٢، ودلائل الإحجاز ٩٦، ونهاية الإيجاز ص ١٥٥، والمفتاح ص ٣٣٧، والإيضاح ص ٣٤٦، والتبيان ص ١٩٨، والإشارات ص ١٨٠، ومعاهد التنصيص ٢٨/٢، والطراز ٢٩١/١، وخزانة الأدب لابن حجة ص ١٨٩، ونهاية الأرب ٦٢/١، والوساطة ص ٣١٣، وسر الفصاحة ص ٢٣٩، وبتيمة الدهر ١٣٣/١، والعبدة ٢٩١/١، والمصباح ص ١٠٦، وأخبار أبي تمام ص ١٨٠، ويروى بلفظ: "... فوق رؤوسهم.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨، وشرح التصريح ٣٨٢/١، وشرح شواهد المغنى ٣٤٦/١، ٥٩٥/٢، ٨١٩، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٤، ولسان العرب ٢٠٦/١ (أدب)، والمقاصد النحوية ٢١٦/٣، والمتنصف ١١٧/٢، وتاج العروس (بال)، وبلا نسية في الأشباه والنظائر ٦٤/٧، وأوضح المسالك ٣٢٩/٢، وملغى اللبيب ٢١٨/١، ٣٩٢/٢، ٤٣٩.

واعلم أن المصنف قال فى الإيضاح: إن المقصود فى بيت بشار الهيئة الحاصلة؛ ولذلك وجب الحكم بأن أسيفنا فى حكم الصلة للمصدر، ونصب الأسيف لا يمنع من تقدير الاتصال؛ لأن الواو فيها بمعنى مع، فهو كقولهم: تركت الناقة وفصيلها؛ قال المصنف فى الإيضاح: وهذا القسم ضربان: الأول: ما لا يصح تشبيهه كل جزء من أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر، كقوله:

غدا والصبحُ تحت الليلِ يادٍ كطرفِ أَشْهَبَ مُلْقَى الْجَلَالِ^(١)

فإن الجلال فيه فى مقابلة الليل، فلو شبه به لم يكن شيئا، وقد أورد أن تشبيه الليل بالجلال صحيح بجامع مطلق السر، فلم يصح ما قاله. وأجيب بأن المصنف لم يمنع صحته، بل منع حسنه، وقول القاضى التنوخى:

كأنما المريحُ والمشتري قدامه فى شامخِ الرُقعة

منصرف بالليل عن دعوة قد أسرجت قدامه شمعه^(٢)

فإن المريح فى مقابلة المنصرف، ولو قيل: كأنما المريح منصرف عن الدعوة كان خلفا من القول، وعلى سياق ما سبق يتعين أن يكون المريح والمشتري قدامه، جملة حالية؛ ليكون التشبيه مركبا، والثانى: ما يصح تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الآخر، غير أن الحال تتغير؛ كقول أبى طالب الرقى:

وكسأن أجرامَ النُجومِ لَوَامِعًا دُررٌ تُثْرِنُ عَلَيَّ بِسَاطِ أَزْرَقِ

فلو قيل: كأن النجوم درر، وكأن السماء بساط أزرق، لصح؛ لكن أين يقع من التشبيه، الذى يريك الهيئة التى تملأ القلوب سرورا وعجبا، من طلوع النجوم، مؤتلفة متفرقة فى أديم السماء، وهى زرقاء زرقنتها صافية؟

(قلت): تشبيه المركب بالركب، والمفرد المقيد بالمفرد المقيد لا يكاد ينفصل أحدهما عن الآخر فى اللفظ، بل فى المعنى فحيث كان المقصود الهيئة الحاصلة من مجموع أمرين، أو أمور، فهو تشبيه مركب بمركب؛ لأن كل واحد من أجزاء الطرف

(١) البيت لأبى المعتز.

(٢) قائلها هو القاضى التنوخى على بن أبى فهم، الشاعر الكاتب الفاضل، صديق الوزير المهلبى.

الواحد ليس مقصودا، وإن صح تشبيهه بجزء الطرف الآخر، وحيث كان المقصود أحد أجزاء الطرف الآخر، ولكن بقيد فيه، وليس ذلك القيد مقصودا لنفسه، بل للطرف، فهو مقيد بمقيد، وإذا وجدت في أحد الطرفين قيда لفظيا، فانظر إلى المعنى، فإن وجدت المقيد هو المقصود، والقيد تبع، لم يؤثر فيه شيئا، فهو مفرد مقيد. وإن وجدت تشبيهما إلى الهيئة الحاصلة في الذهن على السواء، فهو تشبيه مركب، وإن أردت تشبيه أشياء متفاصلة بأشياء متفاصلة فهو تشبيه متعدد بمتعدد، وإذا أنثيت بالعطف، وقلت: زيد وثوبه، كبكر وثوبه، احتتمل ذلك تشبيه زيد ببكر، وثوب زيد بثوب بكر، فيكون لفا ونشرا، فهذان حينئذ تشبيهان متفاصلان متعددان، وليس الكلام فيه.

واحتتمل أن يريد: زيد كمرو، في حال كون كل منهما مع ثوبه، والثوبان شرطان في تشبيه أحدهما بالآخر، فيكون تشبيه مفرد مقيد بمفرد مقيد، وتكون الواو للمعية. وليس من شرط الواو التي لا تنصب أن لا يكون معنى المعية مرادا معها، واحتتمل أن يريد تشبيه الهيئة الحاصلة من مجموع ذلك بالهيئة الحاصلة من مجموع هذا، فيكون تشبيه مركب بمركب، والواو للمعية كما سبق. وكذلك إذا قلت: النجوم والدجا، كالسنة والابتداء، والتركيب في هذا الباب، هو جعل أشبه به أمرا حاصلا من مجموع أمرين، أو أمور، والتقييد أن تشبه شيئا بشرط انضمام شيء إليه، والتركيب في هذا أهم من التركيب النحوي، فإن التركيب عند النحوي، كتركيب الإسناد، كزيد قائم، أو المزج مثل: بعنكب، أو الإضافة، مثل: غلام زيد، والتركيب المقصود هنا أمر يرجع إلى المعنى، أعم من أن يكون القيد إضافة، أو صفة، أو حالا، أو ظرفا، أو غير ذلك، وأعم من أن يكون ملفوظا به، أو مقدرا، وهذا تحقيق لم يتعرضوا له فليتأمل.

إذا تقرر ذلك فبييت بشار مركب بمركب، لأن المقصود تشبيه الهيئة الحاصلة من أحدهما بالهيئة الحاصلة من الآخر، وإن كان قوله: تهاوى كواكب قيدا في اللفظ، ولم يدخل عليه حرف التشبيه، ولكنه مقصود على أنه جزء، لا شرط، فلذلك جعلناه مركبا، وأما جعل أسيافا مفعولا معه، فليس شرطا، كما سبق.

وأما قوله:

فدا والصبحُ تحتَ الليلِ بادٍ

وأما تشبيه مفردٍ بمركَّب؛ كما مرَّ في تشبيه الشقيق.....

فيظهر أنه تشبيه مقيد بمقيد، فإن المقصود تشبيه الصبح بقيد كونه بهذه الصفة، لا الهيئة الحاصلة، وكذلك قوله:

كأنمسا المريخ والمشتري

وأما قوله: وكأن أجرام النجوم، فيظهر فيه أنه مركب بمركب، لأن المقصود تشبيه الهيئة بالهيئة، كما قال المصنف، وإن كان يحتمل أن يكون تشبيه مقيد بمقيد، وإنما يصح ذلك بناء على أن قوله: وكأن أجرام النجوم، فيه تركيب من قيد مقدر المعنى أجرام النجوم في السماء الزرقاء.

ولقائل أن يقول: جعلت في الكلام قيда مطويا، وهو كون النجوم في سماء زرقاء، وهي حالة دائمة كدوام الارتعاش لحركة الشمس، وجعلت قوله: والشمس كالمرآة في كف الأثل، تشبيه مفرد غير مقيد بمفرد مقيد، ولم تعتبر الارتعاش الدائم للشمس؛ لكونها لا يختلف حالها فأجعل زرقة السماء قيда دائما للنجوم، ويكون تشبيه مفرد غير مقيد، بمفرد مقيد. لا يقال: كيف تعتبر حركة الشمس قيدا، وهي وجه الشبه؟ لأننا نقول: هو وارد على المصنف، حيث جعل وجه الشبه في قولنا: درر نثرن على بساط أزرق، من جملة وقوع أشياء بيض في جوانب شيء أزرق.

القسم الثالث: تشبيه مفرد بمركب، قال المصنف: كما مر في بيت الشقيق، يشير إلى قوله:

وكسانٌ محمَّر الشقيق إذا تصوَّب أو تصعَّد

أعلام ياقوت نُشِرَ ن على رماح من زبرجد

فإن قلت: قد سبق الاعتراض على هذا بأن وضع هذين البيتين كوضع قوله:

وكان أجرام النجوم لوامعا.

فإنه ليس مع واحد منهما من الشقيق، وأجرام النجوم قيد لفظي، ولوامعا لا تقيد فيه معنى، فإذا أن يقدر لهما قيد، ويجعلا تشبيه مركب بمركب، أو يجعلا تشبيه مفرد بمفرد، وكيف يمكن أن يشبه مفرد مشتمل على صفة واحدة بمركب مشتمل على صفتين ملحوظتين في الشبه؟ فإن قيل: المراد الشقيق وساعده، قلنا: فهو تشبيه مركب بمركب.

وإما تشبيه مركب بمفرد؛ كقوله [من الكامل]:
يَا صَاحِبِي تَقْصِيًا نَظَرِيكُمَا تَرَيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تُصَوِّرُ
تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرَّبَا فَكَأَنَّهَا هُوَ مُقْمَرُ

قلت: المراد بالمركب ما كان هيئة حاصلة من حقيقتين متفاصلتين يجتمعان، والشقيق مراد به هو وسواعده، فالمجموع منهما حقيقة واحدة، لا حقيقتان، ركبت إحداهما مع الأخرى، بخلاف أجرام النجوم فإنها لا يطلق على مجموع النجوم، والسماء أنهما نجوم لأنهما حقيقتان مختلفتان.

نعم قد يقال: هلا جعلت الأعلام برماتها حقيقة واحدة، لأن الجميع يسمى علما؟ وينبغي أن يعلم أنه إن صح تشبيه المفرد بالمركب، لا يكاد يتم إلا بأن يكون المفرد مقيدا في المعنى.

القسم الرابع: تشبيه مركب بمفردة، كقوله:

يَا صَاحِبِي تَقْصِيًا نَظَرِيكُمَا تَرَيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تُصَوِّرُ
تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرَّبَا فَكَأَنَّهَا هُوَ مُقْمَرُ^(١)

يريد أن النبات لشدة خضرته وكثرتة، صار لونه إلى السواد، فنقص من ضوء الشمس حتى صار كأنه ليل مقمر، وفيه نظر، فقد يقال: المشبه النهار بقيد كونه مشمساً، أى لم يستر الغيم شمس، وكونه كثر فيه الزهر، لا مجموع النهار والزهر، وكون المشبه به مفردا واضح، إلا أنه مفرد مقيد، ولا يكاد التشبيه يقع بين مركب ومفرد إلا والمفرد مقيد، كما سبق.

(تنبيه): القيد قد يكون الجار والمجرور، مثل: هو كالراقم على الماء، أو مفعولا صريحا، كقولهم: هو كمن يجمع سيفين في عُمد، وقد يكون حالا، كقول الطرمح:
يَا ظَلْبِي السَّهْلُ وَالْأَجْبَالُ مَوْعِدُكُمْ كَمِيتَعِي الصَّيْدِ فِي عَرِينَةِ الْأَسَدِ^(٢)

(١) البيتان لأبي تمام في شرح ديوانه ص ١٤٨، من قصيدة يمدح فيها المعتصم، والإشارات ص ١٨٣، مطلعها:

رَفَّتْ حَوَاشِي الدَّهْرِ فَهِيَ تَمْرَمُرُ وَفِدَا الثَّرَى فِي حَلِيهِ يَتَكَسَّرُ

(٢) البيت من البسيط، وهو للترمح في ديوانه ص ١٥٨، ولسان العرب ٣٥٣/١٤: (زبي)، وديوان الأدب ٣٤١/١،

والمستقصي ٢٣٢/٢، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٣٦/٦، (عرس)، ومقاييس اللغة ٢٦٣/٤، وجمهرة اللغة

ص ٧١٦، وجمهرة الأمثال ١٥١/٢، وتاج العروس (عرس). ويروى بلفظ: "يا ظلي...".

وأيضاً: إن تعدد طرفاه:

فإما ملفوف؛ كقوله^(١) [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

ص: (وأيضاً إن تعدد طرفاه إلى آخره).

(ش): هذا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين، فإما أن يكونا متعددين، أو المشبه

فقط متعدد، أو المشبه به فقط متعدد، أو لا يكون واحد منهما متعدداً.

واعلم أن كلا من هذه الأقسام، أعم من كل من الأقسام السابقة؛ لأن كل واحد من

المفرد المقيد، وغير المقيد، والمركب، قد يتعدد، وقد يتحد، وهذا غالب أقسام التشبيه،

فالقسم الأول: أن يتحد كل واحد منهما، تركه المصنف لوضوحه؛ ولأن ما سبق يكفي

في مثاله، والثاني: أن يتعدد طرفاه - أي المشبه، والمشبه به معا - فهو قسمان:

الأول: يسمى الملفوف، وهو ما ذكر فيه المشبهان، ثم ذكر المشبه بهما، كقول امرئ

القيس، يصف عقاباً يصطاد الطير:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

والضمير في قوله: وكرها يعود إلى العقاب؛ لأن المشبهين القلوب الرطبة والقلوب

اليابسة، والمشبه بهما هما العناب والحشف البالي، فشبّه القلب غير أن المشبه

ملفوف باعتبار ذكر المشبهين أولاً والمشبه به ملفوف؛ لأنه لف مع مشبه به آخر،

وإن كان لم يقصّل بين أجزاء المشبه به فيه مشبه.

واعلم أن ما ذكره المصنف، وغيره في بيت امرئ القيس فيه نظر؛ لأننا نقول: لا

نسلم أن المشبه متعدد، وهو القلب الرطب، والقلب اليابس، ويكون بعض القلوب

شبه بالعناب، وبعضها شبه بالحشف، بل كل واحد من القلوب، شبه بالعناب

في حالة رطوبته، والحشف في حالة ييبسه، كما اقتضاه كلام كثير. فالمشبه

القلوب بقيد الرطوبة أو اليبوسة، فهو كتشبيه مفرد تعدد قيده باعتبار حالتين، وهو

نظير قولنا: في الجمود والشجاعة كالأسد والبحر، وقوله: (رطباً ويابساً) يمكن

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨، والإشارات ص ١٨٢.

أو مفروق؛ كقوليه [من السريع]:
النَّشْرُ مِنْكَ وَالْوَجُوهُ نَنَا
وإن تعدد طرفه الأول: فتشبيه التسوية؛ كقوله [من المجتث]:
صُدْعُ الْحَبِيبِ وَحَالِي كَلَاهُمَا كَاللَّيَالِي

عوده إلى كل واحد من القلوب، فلا حاجة إلى توزيع الحائنين على القلوب، ومما يرجح ذلك إفراد الحالتين في قوله: (رطباً ويابساً) أى كان كل قلب رطباً ويابساً، لا يقال: هو متعدد باعتبار أنه جمع؛ لأن ذلك يقضى بأن يكون قولنا: أياد كالبحار تشبيه متعدد بمتعدد؛ فيلزم أن يكون: وكان أجرام النجوم... البيت، تشبيه متعدد بمتعدد، وليس كذلك، وسيأتى قريباً ما يدل على ما قلناه صريحاً. والثاني: يسمى المفروق، وهو ما ذكر فيه المشبه والمشبه به، ثم ذكر مشبه ثان ومشبه به، كقول المرقش الأكبر:

النَّشْرُ مِنْكَ، وَالْوَجُوهُ نَنَا نَيْرٌ، وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ^(١)

شبه النشر وهو عرف الراثة بالمسك، وكذلك ما بعده، والعنم شجر لين يشبه به أكف الجوارى، وقيل: هو ورق، وضبطه بالغين المعجمة تصحيف، وهو تشبيه محذوف الأداة.

واعلم أن في تسمية هذا القسم تشبيها تعدد طرفاه نظراً لأن هذه تشبيهات متعددة، لا تشبيه واحد متعدد الأطراف.

القسم الثالث: أن يتعدد طرف التشبيه الأول - أى المشبه دون المشبه به - فيسمى تشبيه التسوية؛ لأنك سويت بين أشياء متعددة في التشبيه بشيء واحد، وهو قوله:

صُدْعُ الْحَبِيبِ وَحَالِي كَلَاهُمَا كَاللَّيَالِي
وَتُسْفَرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأُذْمَعِي كَاللَّالِي^(٢)

(١) البيت من السريع، وهو للمرقش الأكبر في ديوانه ٥٨٦، وتاج العروس ٢١٤/١٤ (نشر)، وأساس البلاغة (نشر)، ولسان العرب ٢٠٦/٥ (نشر).

(٢) البيتان من المجتث، وهو بلا نسبة في تاج العروس ٥٢٤/٢٢ (صدغ).

وإن تعدد طرفه الثاني: فتشبيه الجمع؛ كقوله^(١) [من السريع]:
كَأَنَّمَا يَبْسُمُ عَنْ لَوْلُؤٍ مُنْضُودٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحٍ

فالمشبه متعدد، وهو الصدغ والحال، والمشبه به واحد وهو الليالي، وكذلك المشبه
الثغر والأدمع، والمشبه به اللآلي، ويعلم من هذا والذى قبله فى بيت المرقش ما يشهد
لأن الجمع ليس مقصودا فى تسمية أحد الطرفين متعددا، كما سبق، ألا ترى أنه جعل
الليالي والآلى مفردا، وكذلك ما قبله.

(قوله: وإن تعدد طرفه الثاني) أى المشبه به، إشارة إلى القسم الرابع (فتشبيه
الجمع) أى يسمى تشبيه جمع؛ لأنك شبهت واحدا بجمع، ولو عكست وسميت الأول
تشبيه جمع؛ لأنك شبهت جمعا بواحد، وسميت هذا التشبيه تسوية؛ لأنك سويت بين
المشبه بها، لكان صحيحا إلا أن التشبيه لما كان حكما على المشبه، وإلحاقا له اعتبر
حاله فى الجمع والتسوية، فكانت التسمية بحسبه، ومثله بقول البحرى:

كَأَنَّمَا يَبْسُمُ عَنْ لَوْلُؤٍ مُنْضُودٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحٍ

وقد أورد على الاستشهاد بهذا البيت أن هذا ليس فيه تشبيه، بل استعارة. وأجيب
عنه، بأنه مثل قولك: لقيت منه أسدا، وهو تشبيه، فكذلك هذا، والتقدير: كأنما يبسم
عن أسنان كائنة كلؤلؤ، وفيه نظر، لأن هذا تجريد، والمصنف يرى أنه لا يسمى
تشبيها، بل الجواب أن كأن صيغة تشبيه، سواء أدخلت عليها ما، أم لا، كما سبق
عند الكلام على أداة التشبيه، فحقيقة كأنما يبسم هذه متبصرة عن اللؤلؤ، فهو كقولك:
هذه مثل المتبسم عن اللؤلؤ، ويلزم من ذلك أن تكون الأسنان كاللؤلؤ.

بقى على المصنف اعتراض؛ وهو أن المشبه به هنا ليس جمعا، بل هو واحد؛ لأنه
شبهها بأحد هذه الأمور، لا بكلها؛ لأن "أو" تشرك فى اللفظ لا فى المعنى، إلا أن
يقال: إن "أو" فيه بمعنى الواو، أو يقال: إن "أو" للتنويع. ومثل المصنف أيضا بقوله –
أى امرئ القيس:

كَأَنَّ الْمُدَامَ، وَضُوبَ الْعَمَامِ وَرِيحَ الْخَرَامَى، وَنَشْرَ الْقَطْرِ

(١) البيت للبحرئى، وفى ديوانه: (كأنما يضحك) بدلًا من (كأنما يبسم)، والبيت من قصيدة يندج فيها
عيسى بن إبراهيم، ديوانه ٤٣٥/١، والإشارات ص ١٨٣.

وباعتبار وجهه:

إِمَّا تَمْثِيلٌ^(١)، وهو ما وجهه منتزَعٌ من متعَدِّدٍ كما مر^(٢)، وقبيده السكاكى بكونه غير حقيقى؛ كما فى تشبيهه مَثَلُ الْيَهُودِ بِمَثَلِ الْحَمَارِ.....

يُعْلَلُ بِهِ بَرْدُ أَنْيَابِهَا إِذَا طَرَبَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحْجِرُ^(٣)

وفيه نظر؛ لأن المدام وما عطف عليه مشبه به فى المعنى، لا فى اللفظ، وهو إنما يتكلم فى التشبيه اللفظى، وإنما قلنا: ليس مشبها به لفظاً؛ لأن المدام وما عطف عليه هو اسم كان، وهو المشبه لا المشبه به، والمعنى المدام، وما عطف عليه يشبه حال ما يعل به برد أنيابها، فهو كقولك: كان زيدا يقوم فى أن حال زيد يشبه حال من يقوم؛ وإن كانت كأن هنا للشك، فليس من التشبيه اللفظى فى شيء.
ص: (وباعتبار وجهه إلى آخره).

(ش): شرع فى تقسيمات التشبيه باعتبار وجهه، فذكر ثلاث تقسيمات:

الأول: أنه ينقسم إلى تمثيل وغيره، فالتمثيل ما كان وجه الشبه فيه وصفا منتزعا من متعدد أمرين، أو أمور، وقبيده السكاكى بكونه غير حقيقى، وكان المصنف لا يرى هذا القيد، بل يكون تمثيلا، سواء أكان حقيقيا، أم لا. قال: كما فى تشبيهه مثل اليهود بمثل الحمار، يشير إلى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(٤) كما تقدم فى الوجه المركب العقلى أن وجه الشبه حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع التعب فى استصحابه، وهو أمر غير حقيقى؛ لأنه ليس له تقرر فى ذات الموصوف، لأنه ليس فيه بالحقيقة إلا عدم العمل، بل هو أمر تصورى منتزَعٌ من أمور متعددة.

(١) السيد يعتبر التركيب فى صرفيه أيضا، والسعد لا يعتبر ذلك، وللمعشرى يجعل التمثيل مرادفاً للتشبيه، وعبد القاهر يقيد التشبيه بالعقلى.

(٢) من تشبيه الرجا، وتشبيه مثار الفتح مع الأساف، وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأمل.

(٣) البيت الأول لامرئ القيس فى ديوانه ١٥٧، ولسان العرب ٣٥١/٤، (سحرا) ١٠٧/٥ (قطر)، ٢٠٦.

(٤) (تشر)، ١٧٦/١٢ (خزم)، والتنبيه والإيضاح ١٩١/٢، ٢١٣/٢، وجمهرة اللغة ٥١١: ٧٥٨، وتاج

المروس ٥١٩/١١ (سحر)، ٤٤٥/١٣ (قطر)، ٢١٥/١٤ (تشر)، والأعشى فى تاج المروس (خزم)،

وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ٣٣٩/١١، ٢١٥/١٦.

(٤) سورة الجمعة: ٥.

وإما غير تمثيل، وهو بخلافه.

وأيضاً: إما مجمل، وهو ما لم يُذكر وجهه: فمنه: ما هو ظاهرٌ يفهمه كلُّ أحد؛ نَجْو: "زيد كالأسد"، ومنه: خفي لا يدركه إلا الخاصة؛ كقول بعضهم: "هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟" أى: هم متناسبون فى الشرف كما أنها متناسبة الأجزاء فى الصورة.

(قوله: وإما غير تمثيل، وهو ما لم يكن كذلك) وهو ما لم يكن وجهه منتزعا من متعدد على رأى الصنف، وعلى رأى السكاكى، ما لم يكن منتزعا أو كان وصفا حقيقيا.

التقسيم الثانى: باعتبار وجهه إلى: تشبيه مجمل، وتشبيه مفصل، فالمجمل ما لم يذكر وجهه بشئ، ويسمى مجملا لإجمال وجهه؛ وفيه نظريتان؛ لأن التشبيه حينئذ ليس مجملا، إنما المجمل وجهه؛ لكنه لا مانع من تسمية التشبيه أيضا مجملا؛ لأنه لخباء وجهه، لا تتضح دلالة على المقصود منه، وهو إما أن يكون وجهه ظاهرا يفهمه كل أحد، كقولك: زيد أسد - أى كالأسد، لأن كل أحد يعلم أن المراد فى الشجاعة، لكونه أشهر أوصاف الأسد، أو يكون خفيا لا يدركه إلا الخاصة، أى الذين لهم أذهان صحيحة، يرتفعون بها عن درجة العوام (كقول بعضهم: هم كالحلقة المفرغة، لا يدرى أين طرفاها) أى لتناسب أصولهم وقروغهم فى الشرف الذى يمتنع معه معرفة الطرف والوسط، كما أن الحلقة متناسبة الأجزاء فى الصورة، فوجه الشبه التناسب الذى يمتنع معه التفاوت؛ لكنه فى المشبه فى المعنى، وفى المشبه به فى الصورة، وإنما قيد الحلقة بالمفرغة؛ لأن الضرورية يعلم طرفاها بالابتداء والانتها، فكان ذكر الوصف حيث كان وجه الشبه مذكورا، وهو قوله: لا يدرى طرفاها، لأن وجه الشبه هو تناسب الأجزاء، وعدم دراية الطرفين لزم عن التناسب، ولأن عدم دراية طرفى الحلقة، ليس وجهها؛ لأن الوجه أمر صادق على الطرفين، وطرفا الحلقة أمر لا يصدق على المشبه إذ لا يصدق على المشبه أن يقال: لا يدرى طرفاها، ولولا ضمير الحلقة المؤنث، الذى لا يمكن عوده على قوله: (هم) لكنت أقول: هو عائد إليهما، فيمكن حينئذ أن يجعل وجه الشبه؛ لأنه لو قال: هم كالحلقة المفرغة، لا يدرى الطرفان، لصدق ذلك فى المشبه والمشبه به معا.

نعم قد يقال: هب أن وجه الشبه لم يذكر كيف يسمى هذا مجملا، وقد أشير فيه إلى وجه الشبه بذكر هذا الوصف الذى يصير به وجه الشبه ظاهرا، يفهمه أكثر الناس؟

وأيضًا: منه: ما لم يُذكر فيه وصف أحد الطرفين،

وقوله: (لا يدري طرفاها) قد يرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان، وجوابه أنها سالبة محصلة، لا تستلزم وجود موضوعها، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾^(١) وقول الشاعر:

عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارَةٍ^(٢)

فيصدق أن يقال: كل من هذين الطرفين لا يعلم طرفاه، أما في المشبه، فلأن له طرفين غير معلومين، وأما في المشبه به، فلأنه لا طرف له، ولينظر بعد ذلك في أن لفظ طرفاه في هذا المثال جمع فيه بين الحقيقة والمجاز أو لا.

وهذه العبارة ذكر الشيخ عبد القاهر أنها قيلت للحجاج، حين سأل عن بنى المهلب، أيهم أنجد؟ ونسبه الزمخشري في سورة الزخرف إلى الأنمارية، قيل: هي فاطمة بنت الحرشب، تصف أبناءها حين سئلت، أيهم أفضل؟ فقالت: عمارة، لا بل فلان، لا بل فلان، ثم قالت: تكثرتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها.

وذكر المبرد في الكامل نحوه وأولادها ربيع، وعمارة، وقيس، وأنس.

وبقى في هذا المثال اعتراض، سنذكره قريباً إن شاء الله تعالى.

(قوله: وأيضاً منه) أي من التشبيه المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين)

أي لم يذكر معه وصف المشبه، ولا وصف المشبه به، كقولنا: زيد كالأسد.

واعلم أن قول المصنف: ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين، قد ينازع في دلالة على ما يقصده من أنه لم يذكر فيه وصف المشبه، ولا المشبه به، فيقال: هذا يصدق بأن يذكر فيه وصف أحدهما، فإنك إذا قلت: لم أضرب أحد هذين، قد يصدق بضرب أحدهما، وتقريره أن أحد الرجلين ليس نكرة، فيعم كل واحد منهما عموم النكرة في

(١) سورة البقرة: ٢٧٣.

(٢) عجزه: إذا ساقه العود الديافي جرجرا. والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٦، ولسان

العرب ١٠٨/٩ (ديف)، ١٦٥/٩ (سوق)، ٣١٥/٩ (لحف)، وتهذيب اللغة ٧٠/٥، ٩٢/١٣،

١٩٨/١٤، وأساس البلاغة (سوق): وتاج العروس ٣١١/٢٣ (ديف)، ٣٥٨/٢٤ (لحف)، ٤٧٢/٢٣

(سوف)، بلا نسبة في لسان العرب ٣٢١/١٥ (نسا)، ومقاييس اللغة ٣١٨/٢، ومجمل اللغة ٣٠٤/٢.

ومنه: ما نُكِرَ فيه وصف المشبّه به وحده، ومنه: ما ذكر فيه وصفهما؛

النفي، كقوله: لم يَمُتْ واحد من الرجلين، فلم يبق له عموم، لكونه معرفة، ولا يمكن أن يدعى عموم، لأنه اسم جنس، أُضيف إلى الرجلين؛ لأن اسم الجنس إنما يعم بالإضافة إذا لم يدل بالمادة على الخصوص، أما إذا دل فلا، كقولك: أكلت بعض الرغيف أو ثلثه، لا يعم الأثلاث والأبعاض، وكذا أحد الشيئين لا يعمهما، ولو سلمنا أن أحدهما يعمهما، فوقوعه بعد النفي كوقوع سائر صيغ العموم، وهي بعد النفي للخصوص؛ لأنها سلب عموم، لا عموم سلب كما سبق، إلا أن يدعى أن أحدا لا يتعرف بالإضافة لمعرفة، ويؤيد ما قلناه، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا﴾^(١) المراد منه ما ذكرناه، بدليل قوله: ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾، والشرط كالتنفي. وأما قوله ﷺ: "إني لست كأحدكم"^(٢) فالقرينة قامت على إرادة العموم، وبعد أن كتبت هذه السطور، وقفت على كلام الزمخشري، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعُ مِنْهُمْ آتَمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٣): إن معناه لا تطع أحدا ثم قال: فإن قلت: ما معنى أو لا تطع أحدهما فهلا جيء بالواو ليكون نهيا عن طاعتها؟ قلت: لو قيل: ولا تطعهما، لجاز أن يطيع أحدهما وإذا قيل: لا تطع أحدهما، علم أن الناهي عن طاعة أحدهما عن طاعتها أنهى كما إذا نهى أن يقول لأبويه: أف، علم أنه منهى عن ضربهما انتهى.

وهذا يدل على أن لم أضرب أحدهما، معناه لم أضرب واحدا منهما، وفيه نظر؛ لما سبق. (قوله: ومنه ما ذكر فيه وصف المشبّه به وحده) أي: ولم يذكر وصف المشبّه، وسكت عن مثاله؛ لأن مثاله سبق عن قريب، وهو قولهم: هم كالحلقة المفرغة، لا يدرى أين طرفاها. ومثله في الإيضاح يقول النابغة:

فإنك شمسٌ، والملك كواكبُ
إذا طلعت، لم يَدَّ مِنْهُنَّ كوكبٌ^(٤)

(١) الإسراء: ٢٣.

(٢) أخرجه مسلم في الأشربة، باب: إباحة أكل الثوم، (ج ٢٠٥٣)، بلفظ: "كلوا فإني لست كأحد منكم....."، ومتفق عليه بلفظ: وإني لست مثلكم..".

(٣) سورة الإنسان: ٢٤.

(٤) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٨، والإشارات والتنبيهات ص ١٩٤.

كقوله [من البسيط]:

صَدَقْتُ عَنْهُ وَلَمْ تُصَدِّفْ مَوَاهِبُهُ عَنِّي وَعَاوَدُهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخْبِبْ
كَالْغَيْثِ إِنَّ جَيْتَهُ وَأَفَّاكَ رَيْقُهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ
وَأَمَّا مَقْصَلٌ، وَهُوَ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَجْهَهُ؛ كقوله [من المجتث]:
وَتَغْفِرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَاللَّالِي

ومنه ما ذكر فيه وصفهما معا، ومثله المصنف بقول أبي تمام:

صَدَقْتُ عَنْهُ، وَلَمْ تُصَدِّفْ مَوَاهِبُهُ عَنِّي وَعَسَاوَدُهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخْبِبْ
كَالْغَيْثِ إِنَّ جَيْتَهُ، وَأَفَّاكَ رَيْقُهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ، لَجَّ فِي الطَّلَبِ^(١)

التقدير: وهو كالغيث، فإن البيت الأول مشتمل على وصف المشبه، والثاني مشتمل على وصف المشبه به، وهو الغيث، كذا قال المصنف، وهو الظاهر. ويحتمل أن تكون الضمائر في البيت الثاني عائدة إلى المشبه، ويكون استعمال الريق، وما بعده استعارة، ويروى: يصدف بالياء، ومواهبه مفعول من صدفه صدفاً، فهو متعد، ويروى بالياء من فوق، ومواهبه فاعل من صدف صدوفاً وصدفاً أيضاً - أى: انصرف. وأعلم أن المصنف سكت عن القسم الرابع، وهو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط، وكان ينبغي ذكره، والقول بأن ذلك لا يمكن؛ لأن وصف المشبه يقتضي أن يكون وجه الشبه فيه أتم منه في المشبه به، والحال بالعكس ممنوع؛ لأننا نقول: ذكره في المشبه لا يستدعي أن يكون فيه أتم، فقد يكون طوى ذكره في المشبه به؛ لأنه فيه أشهر وأتم.

(قوله: والمفصل) هو قسم قوله فيما سبق: المجل (وهو ما ذكر وجهه كقوله:

وَتَغْفِرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَاللَّالِي)

فوجه التشبيه وهو الصفاء المذكور، وفيه نظر؛ لجواز أن يكون المراد ثغره في صفائه كأدمعي، ويكون فيه ذكر صفاء الثغر، وصفاء الثغر ليس هو وجه الشبه؛ إنما الصفاء الذي هو أعم من صفاء الثغر، وصفاء اللآل هو وجه الشبه. ويحتمل أن يكون ثغره مبتدأ، وفي صفاء خبره، ولا تشبيه فيه، لكنه بعيد.

(١) البيت لأبي تمام في قصيدة مطلعها: أبدت أسي أن رأنتي..... ديوانه ١١٣/١، والإشارات والتنبيهات ص ١٩٤.

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه؛ كقولهم للكلام الفصيح: "هو كالعسل في الحلاوة"؛ فإن الجامع فيه لازمها، وهو ميل الطبع.

(قوله: وقد يتسامح) أى يتسامح المتكلم (بذكر ما يستتبعه) أى ما يستتبع وجه الشبه، ويستلزمه، ومثله المصنف بقولهم للكلام الفصيح: هو كالعسل في الحلاوة، فإن الجامع فيه لازمها - أى لازم الحلاوة. (وهو ميل الطبع) إليها وليس الجامع الحلاوة؛ لأن الكلام ليس فيه حلاوة حقيقية، بل فيه ما يوجب ميل الطبع إليه، وكأن المصنف يشير إلى أن هذا معدود من قسم ما ذكر فيه الوجه، وإن لم يذكر؛ لأنه ذكر ملزومه فهذا وجه التسامح، لأن المتكلم اكتفى بالملزوم عن اللازم.

قال الخطيبى: المراد قد يتسامح علماء البيان، وبه صرح فى المفتاح، ولعل المراد: قد يتسامحون فى جعل هذا التشبيه مفعلاً مذكور الوجه، وإن كان وجهه ليس مذكوراً. بقى هنا أسئلة:

الأول: أن قولهم: إن الحلاوة ليست وجه الشبه، فيه نظر؛ فإن الحلاوة إن لم تكن موجودة بالحقيقة فى الكلام، فهى موجودة بالتخيل، فهو من الجامع الخيالى، كما تقدم فى السنن والابتداء.

الثانى: أنه أى فرق بين هذا، وبين قولهم: لا يدري أين طرفاها؟ فإنه ذكر فيه ما يستلزم وصف المشبه، إذ يلزم منه الاستواء الذى هو وجه الشبه فيهما، فلا شىء جعل ذلك مجعلاً، وهذا مفصلاً؟

الثالث: أن الحلاوة تستلزم الميل إليها، والميل إليها وصف خاص بها، فهو يستلزم وصف المشبه به لا الوجه نفسه، وهو مطلق الميل كما أن طرفى الحلقة إنما يستلزم استواءها، لا استواء المشبه.

(قلت): الظاهر أن المراد بالوصف هو الوصف المعنوى، لا الصناعى، وأن المراد ذكر وصف مع التشبيه، سواء أكان فى جملة أو له به تعلق لفظى، أم لم يكن. ألا ترى أن: لا يدري أين طرفاها، لا يصلح صفة نحوية؛ لأن الحلقة معرفة، ولا يدري نكرة، وأن البيت الأول فى قوله: صدفت عنه، ليس له تعلق لفظى بالمشبه، بل هو وصف معنوى له، وأن: إن جئته فى البيت الثانى، لا يصلح صفة للغيث؛ لتنكيره، وبهذا ظهر الجواب عما أورده على ذلك.

وأيضاً: إما قريبٌ مبتذلٌ، وهو ما ينتقل من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادئ الرأي؛ لكونه أمراً جملياً؛ فإن الجملة أسبق إلى النفس. أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن:

ولا يخفى أيضاً من فحوى كلامهم أن المراد بالوصف وصف وقع التشبيه به، أو بلازمه، لا وصف للمشبه، أو المشبه به لا تعلق له بالتشبيه؛ فلذلك ظهر الموجب لذكر هذا القسم في قسم المجمال الذي لم يذكر وجهه، ولم يذكر في قسم ما ذكر وجهه، وهو الفصل؛ لأنه مع ذكر الوجه لا حاجة إلى ذكر الوصف المنبئ عنه، والذي يظهر أن الوصف لأحد الطرفين هو حصته من وجه الشبه، وأن الوجه المذكور ذكر المعنى الكلى الثابت للطرفين.

ص: (وأيضاً إما قريب إلى آخره).

(ش): هذا تقسيم ثالث للتشبيه، وهو باعتبار وجه الشبه إما تشبيه قريب أي وهو الممتن المستعمل للعامة؛ أو بعيد - أي غريب - مستعمل للخاصة.

(فالقريب ما ينتقل فيه) أي: الذهن (من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادئ الرأي) وهو علة لقوله: ينتقل، وذلك الظهور إما أن يكون؛ لكون وجه الشبه أمراً جملياً، فإن الجملة أسبق إلى النفس والحس، وأظهر عندهما من التفصيل، فإن الشيء يدرك أولاً، ثم إذا أمعن النظر، أدرك تفصيله، كما أن إدراك الإنسان من حيث هو شيء ما أو جسم، أو حيوان أسبق إلى الفهم، وأظهر من إدراكه من حيث كل واحد من أجزائه؛ لأن الثاني يشتمل على الأول وزيادة، وكأن مراده بالجملي: إدراك الشيء مجعلاً، لا مفصلاً بمعنى إدراك جنسه، أو صفة صادقة عليه، وعلى غيره، وإما أن يكون ذلك لكون الوجه مفصلاً؛ لكونه قليل التفصيل.

(قوله: مع غلبة حضور المشبه به في الذهن) قال الخطيب: هو قيد في نوعي قرب الوجه، أي: إنما يكون قرب، لكونه جملياً مع حضور المشبه به، أو لكونه قليل التفصيل مع حضور المشبه به، ثم قسم حضور المشبه به إلى قسمين: تارة يكون حضوره عند حضور المشبه، لقرب المناسبة بينهما، كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار، والشكل في قليل التفصيل، وتارة يكون حضور المشبه به في الذهن غالباً مطلقاً أي سواء أكان مع حضور المشبه، أم لا، وحضور الشيء مطلقاً يكون لتكرره على الحس.

إما عند حضور المشبه؛ لقرب المناسبة؛ كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز، في القدار
والشكل. أو مطلقاً؛ لتكرره على الحس؛ كالشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة
والاستدارة؛ لمعارضة كل من القرب والتفصيل.

وإما بعيداً غريب، وهو بخلافه؛ لعدم الظهور؛ إما لكثرة التفصيل؛ كقوله:
والشمس كالمرآة،

وينبغي أن يقال: أو على الفكر، والتكرار سبب الإلف. وقال السكاكي: التوفيق بين
حكم الإلف، وحكم التكرار أحوج شيء إلى التأمل، يعنى فإن التكرار مكروه؛ لأنه يمل،
وجبلت القلوب على معادة العادات، والإلف يحتاج إلى التكرار، فلو كان التكرار يورث
الكراهة، لكان المألوف أكره شيء عند النفس.

وقد أجيب عنه بأن التكرار المكروه، ما لم يترتب على إعادته فائدة، أما إذا ترتب
فإنه غير مكروه، وهو مألوف كالطعام اللذيذ ورؤية المحبوب.

والذى لا فائدة فيه، كتكرار الإخبار بشيء واحد من شخص واحد.

وقال الشيرازي: التكرار الموجب للإلف ما لم يكن للإنسان منه بد، كالأشياء الستة
الضرورية المذكورة في الطب، والذى يوجب الكراهة التكرار فيما للإنسان منه بد. وأورد
عليه أن من الضروريات ما ليس مألوفاً، ولكن يفعل للضرورة، كالاستغراغات.

ومثل المصنف لما نحن فيه بتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة للاستدارة والاستدارة، فإن
كل واحد من قرب المناسبة يقتضى لحضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه ومن
التكرار يقتضى لحضوره في الذهن مطلقاً، يعارض التفصيل يقتضى لبعده. يعنى أن
التفصيل كان مقتضياً للبعد، فعارضة كل من هذين الأمرين، فيبقى الآخر مرجحاً فصار
التشبيه قريباً، وقوله: يعارض التفصيل يعنى التفصيل القليل، أما الكثير فلا يعارضه
هذان كما سيأتى، ويلوح لك من هذه العلة أن هذا القيد ليس في الوجه الجملى أيضاً،
كما زعم الخطيبى، بل في الوجه القليل التفصيل فقط.

(قوله: وإما بعيد) معطوف على قوله: إما قريب، أى: التشبيه قد يكون بعيداً غريباً،
وهو بخلاف ما سبق فيكون القريب، ما يحصل من غير تدقيق نظر، والبعيد ما كان كثير
التفصيل، أو قليله، إلا أن المشبه فيه غير غالب الحضور. وقوله: (غريب) مقابل لقوله:
في القريب ميتدل، والمراد بالغرابة: قلة الاستعمال، وقوله: (لعدم الظهور) علة للبعد،
والمراد عدم ظهور الوجه، وقوله: (لكثرة التفصيل) تعليل لعدم الظهور، وهو إشارة إلى
النوع الأول. (كقوله: والشمس كالمرآة) يشير إلى قول الشاعر:

أو ندور حضور المشبه به: إما عند حضور المشبه؛ لبعده المناسبة؛ كما مر. وإما مطلقاً؛ لكونه وهمياً، أو مركباً خيالياً، أو عقلياً؛ كما مر. أو لقلة تكرره^(١) على الحس؛ كقوله: والشمس كالمرآة؛ فالغربة فيه من وجهين^(٢).....

والشمس كالمرآة في كف الأشل^(٣)

فإن الوجه فيه كثير التفصيل؛ لما فيه من الإشراق، والاستدارة، والتموج وغير ذلك، بخلاف قولنا: الشمس كالمرآة، من غير أن تقول: في كف الأشل، فإن التفصيل فيه قليل، فهو مثال للقسم السابق كما تقدم.

(قوله: أو ندور حضور المشبه به) هذا هو النوع الثاني، أي: بأن يكون الوجه قليل التفصيل، إلا أن حضور المشبه به نادر؛ وفيه نظراً؛ ينبغي أن يقول: غير غالب؛ لأن القريب ما كان غالباً، والبعيد بخلافه؛ وخلاف الغالب أعم من النادر، والكثير الذي لا يغلب والمتوسط. وقوله: (إما عند حضور المشبه) أي إما أن تكون ندرة حضوره عند حضور الشبه (لبعده المناسبة) بين الطرفين (كما مر) في تشبيه البنفسج بأطراف الكبريت، وإما أن يكون ندور المشبه به مطلقاً؛ لكون الوجه وهمياً؛ أو مركباً خيالياً، أو مركباً عقلياً، وكان ينبغي أن يكتفى بذكر العقلي عن الوهمي، كما صنع حين قسم الوجه إلى عقلي وحسي، ولم يذكر الوهمي إدخالاً له في العقلي.

(قوله: كما مر) أي من الأمثلة؛ فالوهمي كتشبيه السهام بأنبياء أقوال، والخيالي تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت، والعقلي كالتشبيه في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(٤) أو تكون الندرة لقلة تكرره على الحس كقوله:

والشمس كالمرآة في كف الأشل

فربما يقضي الرجل دهره، ولا يرى مرآة في كف الأشل، فالغربة في قولنا: كالمرآة في كف الأشل من جهة ندرة المشبه به، لقلة تكرره على الحس، ومن جهة كثرة التفصيل.

(١) أي المشبه به.

(٢) أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه، والثاني قلة التكرار على الحس.

(٣) وعجز البيت: لما رأيتها بدت فوق الجبل.

البيت من أرجوزة لجبار بن جزء، بن ضرار ابن أنحى الشماخ، والبيت في الإشارات والتنبيهات ص ١٨٠.

(٤) سورة الجمعة: ٥.

والمراد بالتفصيل: أن ننظر في أكثر من وصف، ويقع على وجوه، أعرفها: أن تأخذ بعضاً، وتدع بعضاً؛ كما في قوله^(١) [من الطويل]:

حَمَلْتُ رُدينيًا كَأَنَّ سَنَاءَهُ سَنَاءَ لَهَبٍ لَمْ يَخْتَلِطْ بِدُخَانِ

وأن تعتبر الجميع؛ كما مر من تشبيه الثريا. وكلما كان التركيب من أمور أكثر، كان التشبيه أبعد.

ص: (والمراد بالتفصيل، أن ينظر في أكثر من وجه واحد إلى آخره).

(ش): المراد بالتفصيل أن يكون المنظور فيه للتشبيه أكثر من وصف، سواء أكان وصفين، أم ثلاثة، أم أكثر؛ وسواء أكان ذلك الأكثر لشيء واحد، أم أكثر.

قوله: (ويقع، أي: التفصيل على وجوه) ينبغي أن يقول: على أحد وجوه، أعرفها

وجهاً: أحدهما: أن يأخذ بعض الأوصاف، ويدع بعضها: كقول امرئ القيس:

حَمَلْتُ رُدينيًا كَأَنَّ سَنَاءَهُ سَنَاءَ لَهَبٍ لَمْ يَخْتَلِطْ بِدُخَانِ^(٢)

المراد رمح منسوب إلى امرأة تسمى ردينة، فحصل التفصيل باعتبار أنه لم يأخذ سنا اللهب، بل اعتبره بقيد كونه لم يتصل بدخان على خلاف المعهود، فإن اللهب لا ينفك في المعهود عن الدخان، فالشاعر فصل وأخذ اللهب منفصلاً عن الدخان، واستحضاره اللهب المنفصل عن الدخان، لا يقع في الخاطر إلا بتدقيق الفكر، وبهذا ظهر أن مراده بأخذ بعض الأوصاف وترك بعض: أن يأخذ الحقيقة، مريداً بعض أوصافها، مشروطاً تعريبها عن بعض الأوصاف، وهذا أخص من قولنا: ويدع بعضاً.

(قوله: وأن يعتبر الجميع) هو الوجه الثاني، أي: يعتبر جميع أوصاف ذلك الشيء كما سبق. وفيه نظر؛ لأن اعتبار جميع الأوصاف لا يمكن، فينبغي أن يقال: جملة منها، أو يقال: وجميع الأوصاف التي يجتمع منها تركيب في المعنى.

مثاله: تشبيه الثريا بعنقود ملاحية، فإنه اعتبر فيها سبعة أشياء كما تقدم، وأورد على المصنف أنه ذكر أولاً وجوها، ولم يذكر إلا اثنين، وهو غير وارد، كأنه لم

(١) البيت لامرئ القيس وليس في ديوانه، الإشارات ص ١٩٦، ويرى (يتصل) بدلاً من (يختلط).

الرديني: الرمح منسوب لامرأة تسمى ردينة اشتهرت بصناعة الرماح.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٧٠.

وله رواية: جمعت ردينيًا كأن سناؤه.....

والبليغ: ما كان من هذا الضرب لغرابته، ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألد.....

يتصور قسم ثالث؛ لأنه إما أن يراد ترك بعض الأوصاف، أو لا يراد، فهو اعتبار الجميع.

وجوابه: أن بين إرادة طرح البعض وإرادة الجميع واسطة وهو إرادة البعض، مع قطع النظر عن البعض فلا يكون بقيد تركه، ولا بقيد إثباته، وهو أقل تفصيلا من القسمين، فلذلك كانا أعرف منه.

نعم ما ذكره المصنف مخالف لكلام الشيخ عبد القاهر، فإنه عد الأعرف أكثر من ذلك، وكلما كان التركيب: أى: تركيب وجه الشبه من أمور أكثر من غيرها، كان التشبيه أبعد، أى: أبعد عن الذهن، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١) إلى قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْن بِالْأَمْسِ﴾ فإنها عشر جمل، وقع التركيب من مجموعها، بحيث لو سقط منها شيء، اختل المقصود من التشبيه، وكان المصنف أراد بالمرش: (١) أنزلناه. (٢) فاختلف. (٣) مما يأكل. (٤) حتى إذا أخذت. (٥) وازينت. (٦) وظن. (٧) أنهم قادرون. (٨) أتاها. (٩) فجعلناها. (١٠) كأن لم تغن.

وفيه نظر؛ لأنه إذا اعتبر صورة الجملة، وجعل: أنهم قادرون عليها جملة، مع كونها فى حكم المفرد، فليعد كأن لم تغن جملة، ولم تغن وحده جملة حادية عشرة، إلا أن يفرق بأن: ظن أهلها جملة وحدها، بخلاف: كأن لم تغن بالأمس فإن الجملة الصغرى فيه جزء من الكبرى، وإذا قلنا: إن الوقف على: فاختلف- كما جوزه الزمخشري- كانت اثنتى عشرة. (قوله: والبليغ) أى التشبيه البليغ، هو ما كان من هذا الضرب، أى: كثير التفصيل لا غيره.

(قوله: لغرابته) تعليل لكون الغريب بليغا، فإنه لا تدركه إلا الخاصة، ويعمل حسنه وبلاغته أيضا، بأن نيل الشيء بعد طلبه ألد، وكلما كثرت الأوصاف التى يقع بها التركيب كثر الطلب، ولذلك يقال: الحاصل بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب. لا يقال: إذا كثر التركيب حصل التعقيد المتافى للبلغة، كما سبق فى مقدمة الكتاب، لأن المراد بعدم ظهور التشبيه دقته ولطقه وترتيب بعض المعانى على بعض، التعقيد المذموم ما حصل بسبب تركيب الألفاظ، أو اختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثانى المراد.

(١) سورة يونس: ٢٤.

وقد يتصرف في القريب بما يجعله غريباً؛ كقوله [من الكامل]:
لَمْ تَلَقْ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بِوَجْهِ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءٌ

وقوله [من الكامل]:
عَرَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ تَوَاقِبًا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّاقِبَاتِ أَقُولُ

قيل: المراد بالبلغ هنا: ما بلغ القبول من القلوب؛ وإلا فالبلغ بالأصطلاح هو الكلام، أو المتكلم، والتشبيه: دلالة المتكلم، وليس منهما وفيه نظر؛ لجواز أن تكون الدلالة صفة للفظ، كما سبق، فيكون التشبيه صفة للكلام البليغ. وصح تسميته: بليغاً ببلاغة موصوفه، وهو الكلام. ثم أشار المصنف إلى أنه قد يحصل الخروج عن الأصل، فيتصرف في التشبيه القريب، بما يجعله غريباً فيصير بليغاً، كقول المتنبي:

لَمْ تَلَقْ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بِوَجْهِ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءٌ^(١)

يريد أن هذا الوجه الحسن الذي أشار إليه لم تبرز الشمس لمقابلته، إلا ولها وجه ليس فيه حياء؛ لأنها لو استحيت لما برزت في مقابلته، فتشبيه الوجه بالشمس مشهور مبتذل، وإنما قوله: ليس فيه حياء، جعل هذا التشبيه القريب المشهور غريباً، فصار بليغاً.

ولك أن تقول: أين التشبيه هنا، ولا أداة تشبيه ظاهرة، ولا مقدرة؟ وإن أراد التشبيه المعنوي فليس الكلام فيه، وحاصل ما قاله: أن الشمس لا تصل أن تشبه هذا الوجه، فهو تشبيه منفي المشبه فيه هو الشمس، والمشبّه به هو الوجه، وتشبيه الشمس بالوجه الحسن ليس مبتذلاً، إنما المبتذل عكسه، وهذا ينحل إلى أن يكون كقولنا: هذا الوجه أحسن من الشمس؛ وقد تقدم الكلام في كونه تشبيهاً أولاً. ثم ذكر المصنف قسماً آخر مما يصير التشبيه القريب به، بعيداً بليغاً وهو أن يشبه شيء بشيء بشرط شيء، إما لفظاً، أو معنى، وأشار إليه بقوله: وكقوله:

عَرَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ تَوَاقِبًا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّاقِبَاتِ أَقُولُ^(٢)

(١) البيت من الكامل لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١٧٤/١.

(٢) البيت لرشيد الدين الطوطاط في الإشارات والتنبيهات ص ١٩٨، والقواقب: السواطع، والأقوال: الغروب.

ويسمى هذا: التشبيه المشروط

فإن تشبيه العزمات بالفواقب مبتذل، إلا أن تشبيهها بشرط أن لا يكون لها أقول غريب. وحاصل هذا البيت نفى التشبيه بالنسبة إلى مجموع الأوجه، فإن نصفه الأول في المعنى جواب لو كأنه قال: لو لم يكن للثاقبات أقول لكانت عزماته كالثاقبات، وجواب لو ممتنع فكانه قال: ليست عزماته كالثاقبات. وفيه نظر؛ لأن المبتذل إثبات تشبيه الآراء بالشهب؛ أما نفى شبهها للشهب مبالغة فيها فليس مبتذلاً، ثم المعنى على أن المراد ليست الثاقبات كالآراء فهو عكس المبتذل، ولا يخفى أن مثل هنا للمائلة من كل وجه؛ لأنه لو لم تقصد المناسبة من كل وجه يناسب المدح، لكانت عزماته كالنجوم، وإن كان للنجوم أقول لاشتراكهما في غير ذلك من الأوجه، وتقدمت الإشارة لهذا عند الكلام على الأداة. (قوله: ويسمى هذا: التشبيه المشروط)؛ لأنه شبه شيء بشيء بشرط شيء آخر فيه؛ والظاهر أن الغرابة في هذا من أن المقصود فيه التشبيه بالنجوم من كل وجه ممكن، وقوله: هذا الوجه أنه إشارة للمثال الثاني لا الأول، وجعله بعض الشارحين إليهما نكلاً لا حاجة له، فإن كلام الإيضاح كالصريح في عدم عوده إلى الأول؛ ولأن بيت المتنبي ليس فيه شرط، لا لفظاً ولا معنى، ومن التشبيه المشروط فيه قوله:

مَهَا الْوَحْشِ إِلَّا أَنَّهُنَّ أَوَانِسُ قَنَا الْخَطِّ إِلَّا أَنْ تَلْكَ ذَوَابِلُ^(١)

وقوله:

يَكَادُ يَخْبِيكَ صَوْبُ الْغَيْثِ مُنْسَكِيًا لَوْ كَانَ ظَلَقَ الْحَيَا يُطِيرُ الدَّهَبَا^(٢)

قال في الإيضاح: وقد يخرج من الابتذال بالجمع بين عدة تشبيهات، كقوله:

كَأَنَّمَا يَبْسُمُ مَنْ نُؤْلُو مُنْضَبٍ، أَوْ بَرَبٍ، أَوْ أَقَاحٍ^(٣)

وقد تقدم الكلام على ما يرد عليه؛ ونزيد هنا أن هذه ليست تشبيهات، بل تشبيه بأشياء إن ثبت ذلك كما قالوه؛ وإلا فالحق أنه تشبيه بأحد أشياء، كما هو مدلسون "أو"

(١) البيت لأبي تمام من قصيدة يمدح فيها محمد بن عبد الله الزيات مطلعها:

مَتَى أَنْتَ عَنْ دَهِيْلَةِ الْحَيِّ ذَاهِلٌ وَقَلْبِكَ مِنْهَا مَدَّةُ الدَّهْرِ آهَلٌ

في ديوانه ١١٦/٣، والإشارات والتنبيهات ص ١٩٨.

(٢) البيت لبيد في الزمان الهمداني صاحب المقامات.

(٣) سبق تحريجه.

وباعتبار أداته: إما مؤكد، وهو ما حُذِفَتْ أداته؛ مثلُ قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تُمْرٌ مَرٌّ السَّحَابُ﴾^(١)، ومنه نحو [الكامل]:

وَالرَّيْحُ تَعْبَثُ بِالْفُصُونِ وَقَدْ جَرَى
نَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

أو مرسل، وهو بخلافه؛ كما مر.

وباعتبار الغرض:

إما مقبول، وهو الوافي بإفادته؛ كأن يكون المشبه به أعرفَ شيءَ بوجه الشبه في بيان الحال.

وهذا البيت مشهور على هذا الوجه، لكن قال ابن رشيق في العمدة: إن رواية أكثر أهل الأندلس والمغرب:

كَأَنَّمَا يَيْبِسُ عَنْ لَوْلُو
أَوْ فُضَّةٍ، أَوْ بَرْدٍ، أَوْ أَقَاحٍ

فيكون المشبه به أربعة.

ص: (وباعتبار أداته إلى آخره).

(ش): التشبيه باعتبار أداته، وهو التقسيم الثالث قسمان: مؤكد، ومرسل. فالمؤكد ما حذفت أداته، كقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تُمْرٌ مَرٌّ السَّحَابُ﴾ أى تمر كمر السحاب، ومنه قوله:

وَالرَّيْحُ تَعْبَثُ بِالْفُصُونِ، وَقَدْ جَرَى
نَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ^(٢)

وفى جعل هذا منه نظر؛ لأن هذا استعارة، لا تشبيه، ولا ينجى من ذلك قوله: (ومنه)؛ لأن الضمير عائد إلى التشبيه، وإنما هذا تشبيه معنوى ليس الكلام فيه، والمراد بالأصيل قريب الغروب، فإن الشمس فيه يكون شعاعها أصفر كالذهب، واللجين بضم اللام: الفضة، وقول الخطيبى: إن اللجين فى البيت بفتح اللام، وهو الورق المتناثر عند الخيط ليس صحيحا، ويسمى هذا القسم مؤكدا لتأكده بحذف الأداة كما سيأتى، والمرسل بخلافه، أى: ما ذكرت أداته كما مر.

ص: (وباعتبار الغرض إلى آخره).

(ش): هذا التقسيم الرابع، فالتشبيه باعتبار الغرض إما أن يكون مقبولا، أو مردودا.

(١) سورة النمل: ٨٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو لابن خفاجة فى ديوانه ١٨، وبلا نسبة فى تاج العروس ٥٩/١.

أو أتم شيء فيه في إلحاق الناقص بالكمال. أو مسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب في بيان الإمكان.
أو مردود؛ وهو بخلافه.

خاتمة

أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر أركانه أو بعضها: حذف وجهه وأداته فقط، أو مع حذف المشبه،

فالمقبول الوافي بإفادة الغرض، إما لكون المشبه به أعرف الأشياء بوجه الشبه في بيان الحال، أى: إذا كان المقصود بيان حال المشبه من جهة وجه الشبه، أو بيان مقداره. فلو شبهت شيئاً بالمسك في الرائحة كان مقبولاً؛ لأن المسك أعرف الأشياء في الرائحة؛ ولو شبهته به في السواد، كان مردوداً. قال عم الفارسي: ويجب في إرادة المقدار أن لا يكون المشبه به في وجه الشبه أزيد، ولا أنقص من المشبه بحسب الإمكان؛ لأنه كلما كان أدخل في السلامة من الزيادة والنقصان كان أبلغ.

(قوله: أو أتم شيء) معناه: أو يكون المشبه به أتم شيء في إلحاق الناقص بالكمال، أى: يقصد ذلك عند إرادة إلحاق الناقص بالزائد، ومقتضاه أنه إذا قصد إلحاق الناقص بالزائد كان المشبه به أتم مطلقاً، وهو خلاف ما في أول كلامه، من أنه إنما يكون أتم في أربع من تلك الأحوال، أو يكون المشبه به مسلم الحكم معروفة عند المخاطب، وذلك يستعمل عند إرادة إسكان المشبه كما سبق في قوله:
فإن المسك بعض دم الغزال

والتشبيه الردود بخلافه، أى: ما نقص عن إفادة الأغراض المذكورة، وقد جعل جماعة السلامة من الاهتدال من أسباب القبول، ولا شك أن قسمي القبول والرد مع قسمي القرب والبعد متفاوتان.

خاتمة

ص: (فصل أعلى مراتب التشبيه).

(ش): هذا الفصل يتضمن ما بين صيغ التشبيه من التفاوت في المبالغة، بحسب ذكر جميع الأركان، أو ذكر البعض. وقد علم أن للتشبيه أربعة أركان، المشبه والمشبه به، والأداة، ووجه الشبه؛ فالصيغ الممكنة في التعبير عن ذلك ثمان عشرة:

إحداها: أن تذكر الأربعة، كقولك: زيد كالأسد في الشجاعة.

الثانية: أن يحذف المشبه فقط، كقولك: كالأسد في الشجاعة، أى: زيد إذا حذفت
المبتدأ في جواب استفهام أو غيره، وليس لواحدة من هاتين الصورتين شيء من
القوة؛ لعدم الموجب لها.

الثالثة: أن تحذف الأداة فقط، كقولك: زيد أسد في الشجاعة، وفيه نوع قوة؛ لجعل
المشبه في ظاهر اللفظ هو المشبه به.

الرابعة: أن يحذف وجه المشبه فقط، كقولك: زيد كالأسد، وفيها نوع قوة ليس في
التي قبلها؛ لأن وجه المشبه عند حذفه، عام في الظاهر، يعنى به عموم بدل
وصلاحية، لا عموم استغراق؛ كما سبق تقريره عند الكلام على الأداة. لا يقال: هو
مجمل، والمجمل ليس أبليغ من المفصل، بل المفصل فيه زيادة؛ لأننا نقول: قد
يكون الإجمال أبليغ، لتذهب نفس السامع كل مذهب، كما سبق في باب الإيجاز
في نحو: (ولو ترى) وقد عرف بهذا أن لكل من هذا النوع والذي قبله قوة ليست
للآخر.

الخامسة: أن يحذف المشبه به، وهذا القسم لم يتعرضوا له توهمًا منهم أنه متعذر،
وليس كذلك، بل مثاله كقولك: زيد مثل في الشجاعة، أى: مثل الأسد، بقرينة
تدل على إرادة الأسد، والظاهر أنه لا قوة لهذا.

السادسة: أن يحذف اثنان، وهما المشبه، وكلمة التشبيه، كقولك: أسد في الشجاعة،
أى: زيد، فهي كقولك: زيد أسد في الشجاعة، ولها نوع قوة هي كالنوع الثالث؛
إذ لا فرق بين التصريح بذكر المشبه، وتركه.

السابعة: أن يحذف المشبه والمشبه به، كقولك: مثل في الشجاعة، أى: زيد، وهي
كالخامسة.

الثامنة: أن يحذف المشبه ووجه المشبه، كقولك: كالأسد، وهي كقولك: زيد كالأسد،
كما سبق.

التاسعة: أن تحذف الأداة والمشبه به، كقولك: زيد في الشجاعة، أى: زيد كالأسد
في الشجاعة، في جواب من سأل عن مثل الأسد، ولا قوة لهذا.

العاشرة: أن تحذف الأداة والوجه، كقولك: زيد أسد، وهو أقوى الجميع لإثبات المشبه به في الظاهر للمشبه، وحذف الوجه، فقد اجتمع فيه القوتان.

الحادية عشرة: أن يحذف المشبه به والوجه، كقولك: زيد مثل، وذلك يكون في الجواب عن الاستفهام عن معائل الأسد، أو عن حكم زيد مع الأسد، فتقول: مثل.

الثانية عشرة: أن يحذف ثلاثة، وهي المشبه، والأداة، والمشبه به، كقولك: في الشجاعة مريداً زيد كالأسد في الشجاعة، في جواب من قال: في أي شيء يشبه زيد الأسد؟

الثالثة عشرة: أن يحذف ثلاثة، وهي المشبه، والأداة، والوجه، كقولك: الأسد، في جواب ما الذي يشبهه زيد؟

الرابعة عشرة: أن يحذف المشبه، والمشبه به، والوجه، كقولك: مثل، في جواب من قال: ما حكم زيد مع الأسد؟

الخامسة عشرة: أن تحذف الأداة، والمشبه به، والوجه، كقولك: زيد، في جواب من يشبه الأسد؟

السادسة عشرة^(١): أن يحذف المشبه، والمشبه به، والوجه، ويقتصر على الأداة، كقولك: مثل، في جواب: ما شأن زيد مع عمرو؟ وكذلك: كأن في نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ نَمُ تَغْنُ بِالْأَمْسِ﴾^(٢) قال عبد اللطيف البغدادي في قوانين البلاغة: حذف المشبه، وليس في الكلام مشبه به أصلاً، وحقيقته أن الفعل المنفي المشبه به مسكوت عنه.

السابعة عشرة: أن يحذف الجميع، كالتشبيه المعلق على شرط، فإنه يحذف اكتفاءً بدليله في نحو قوله:

عَرَمَائِهِ مِثْلُ الدُّجُومِ تَوَاقِبًا لَوْ لَمْ يَكُنْ^(٣) لَلتَّاقِبَاتِ أَفُولُ^(٤)

(١) قوله: أن يحذف المشبه والمشبه به والوجه ويقتصر على الأداة كذا في الأصل وهو مكرر مع الصورة الرابعة عشرة فحذر المقام كتبه مصححه.

(٢) سورة يونس: ٢٤.

(٣) في الأصل "يكون" والصواب ما أثبتناه.

(٤) البيت لرشد الدين الوطواط المتوفى سنة ٥٧٣ هـ، وهو بلا نسبة في الإشارات ص ١٩٨، والتواقب: المصيئات اللوامع أو المرتفات. أفول: غروب وزوال.

فإن تقديره على مذهب البصريين: لو لم يكن للثاقبات أقول لكانت عزماته كالثاقبات، وكذلك قوله:

بَلَدٌ لَهَا شَرَفٌ سِوَاهَا وَمِثْلُهَا لَوْ كَانَ مِثْلَكَ فِي سِوَاهَا يُوجَدُ^(١)

وكذلك بحذف التشبيه في نحو قولك: زيد أبوه كالأسد، وعمرو، أي: وعمرو أبوه كالأسد.

الثامنة عشرة: أن يذكر المشبه ولازم المشبه به، كالاستعارة بالكناية والتخييل، في قوله:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا^(٢)

على رأى المصنف، ولكن هذا لا يرد عليه، فإنه القزم أنه لا يذكره في هذا الباب، بل يفرد بالذكر عند ذكر الاستعارة، ثم إذا تقرر ذلك فاعلم أن المصنف وغيره لم يذكروا من رتب التشبيه إلا ثمانية، وحصره فيها؛ لعدم اعتبارهم حذف المشبه به، والصواب ما ذكرناه.

ثم اعلم أن قوة التشبيه في هذه الصورة منحصرة في أمرين: أحدهما - أن تكون أداة التشبيه محذوفة، والثاني - أن يكون وجهه محذوفاً، فحيث حصل حذفهما، فهو أقوى الأقسام، وحيث حصل حذف أحدهما حصل نوع قوة، وحيث انتفيا فلا قوة. وظاهر كلامهم استواء بقية الصور في الضعف فلنرجع لعبارة المصنف، فقوله: أعلى مراتب التشبيه في قوة البالغة باعتبار ذكر أركانه تحرز به عن مراتبه بالنسبة إلى الأقسام السابقة، فإنه متفاوت بحسبها من كون الوجه مركباً، أو مفرداً، حسيّاً، أو عقليّاً بالنسبة إلى اختلاف أداته، وغير ذلك.

(١) البيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ٥٧/٢، والأخناه والتظاهر ١٧٢/٥، وخزانة الأدب ٤٣٦/٣، والبتيان للمكبري ٢٣١/١، وروايته: "أرض لها...".

(٢) هذا صدره وعجزه: ألفيت كل تميمة لا تنفع

والبيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار البهليليين ص ٨، وتهذيب اللغة ٣٨٠/١١، ١٤/٢٦٠، رسم الآتي ص ٨٨٨، وأمالى القالي ٢٥٥/٢، وكتاب الصناعتين ص ٢٨٤، وللهذلي في لسان العرب ٧٠/١٢ (تم)، وبلا نسبة في لسان العرب ٧٥٧/١ (نشب)، وتاج العروس ٢٦٨/٤ (نشب)، (تم)، والعقد الفريد ٢٤/٥.

ثم حَذَفُ أحدهما كذلك^(١)، ولا قُوَّةَ لغيرهما^(٢).....

وقوله: حذف وجهه وأداته فقط، أو مع حذف المشبه خبر المبتدأ، يعنى أو حذفهما مع حذف المشبه، يشير إلى استواء ذكر المشبه به، وحذفه فى مبالغة التشبيه، وإن كانا مختلفين باعتبار الإيجاز وغيره، لكن ذلك لا يرجع لقوة التشبيه وضعفه، فهاتان صورتان.

(قوله: ثم حذف أحدهما) أى ثم يليه فى القوة حذف أحدهما، أى: حذف الوجه دون الأداة، سواء أكان المشبه مذكورا نحو: زيد كالأسد، أم غير مذكور، نحو: كالأسد، أو حذف الأداة دون الوجه، سواء أكان المشبه مذكورا، نحو: زيد أسد؛ أم غير مذكور، نحو: أسد؛ فدخل فيه أربع صور.

وقوله: (ولا قوة لغيره) دخل فيه بقية الأقسام، وظاهر عبارته استواء: زيد أسد فى الشجاعة، وزيد كالأسد؛ لأن نوعى القوة فيه على السواء، وعلى المصنف مناقشة؛ فإنه جعل حذف كلمة التشبيه ووجهه أبلغ الصور الثمان، ثم جعل الثامنة وهى أفراد المشبه به بالذكر مساوية للسابعة، وهى حذف كلمة التشبيه والوجه، لا يقال: هما صورة واحدة؛ إذ لا فرق بين قولك: زيد أسد؛ وقولك: أسد؛ لأننا نقول: المصنف جعل الصور ثمانيا، وحكم على اثنتين منهما بأنهما أقوى، فلا يكون غيرهما كذلك. ولا يخفى أن هذه الأقسام بعد التفريع على أن زيدا أسد تشبيه لا استعارة، وقد تقدم الكلام عليه.

واعلم أن (قوله: أعلى مراتب التشبيه، حذف كذا وكذا، ثم حذف كذا) عبارة ظاهرها أن أعلى المراتب أن يقع فيه حذف أمرين، ثم حذف أمر، وهو غير المراد، ووجهه أن "ثم" قد تأتى لمجرد بيان الترتيب فى الدرجة، سواء أكان بين الصورتين ترتيب، أم لا، بل ربما كان الثانى فى الزمان قبل الأول، كقوله:

(١) أى فقط أو مع حذف المشبه به.

(٢) وهما الاثنان الباقيان، أعنى ذكر الأداة والوجه جميعا، إما مع ذكر المشبه أو بدون.

إِنَّ مَنْ سَادَ، ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ^(١)

ومع هذا لا يحصل بهذا الاعتذار عما تقتضيه ثم فليكن الجواب أن التقدير ثم أعلى المراتب، أى الباقية حيث لم يحذفها هو حذف أحدهما، والله أعلم.

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله الحقيقة والمجاز)



(١) البيت من الخفيف، وهو لأبى نواس ففى ديوانه ٣٥٥/١، وخزانة الأدب ٣٧/١١؛ ٤٠، ٤١،
والدرر ٩٣/٦، وبلا نسخة فى الجنى الدانى ص ٤٢٨، وجواهر الأدب ص ٣٦٤، ورصف
المسائى ص ١٧٤، ومغنى اللبيب ١١٧/١، ونتائج الفكر ص ٢٥٠، والقياس ص ١٣٠، وهصح
الهوامع ٢٣٦/٥، والمصباح ص ١٦٣، ويروى بلفظ:
”ثم قد ساد قبل ذلك جده“

بلفظ:

قبله ثم قبل ذلك جده

قل لمن ساد ثم ساد أبوه

والبيت فى مدح إبراهيم بن عبد الله الحنبل.

الحقيقة والمجاز

وقد يقيدان باللغويين:

الجزء الرابع

الحقيقة والمجاز

ص: (الحقيقة والمجاز وقد يقيدان باللغويين).

(ش): هذا هو القسم الثاني من علم البيان، والمقصود فيه^(١) بالذكر، إنما هو المجاز لكنه احتاج إلى ذكر الحقيقة؛ لأن المجاز فرع عن الوضع للحقيقة على قول، وعن الوضع والاستعمال المستلزمين لوجود الحقيقة على قول، ولأنه لا بد من انتقال الذهن في المجاز؛ فاحتاج إلى الحقيقة، وحاصله أن ذكر الحقيقة في هذا العلم تبع للمجاز، بخلاف غيره من العلوم، ولذلك يقال: المجاز في علم البيان أصل، وأيضا فالمجاز يشير تعريفه إلى تعريف الحقيقة؛ لاشتراك تعريفه على عدم، وهو قولنا: "قير ما وضع له"، واشتراك تعريف الحقيقة على الملكة، وهو قولنا: ما وضعت له، وتصور عدم يلزم منه تصور الملكة، وإنما قدم تعريفها على تعريفه؛ لأنها الأصل لغة، أو لتقدم تصور الملكة على تصور عدم. (قوله: الحقيقة والمجاز)؛ أي: هذا باب الحقيقة، والمجاز (قوله: وقد يقيدان باللغويين) يشير إلى أن منهم من تكلم في هذا الباب على الحقيقة والمجاز مطلقا، فدخل اللغويان والعقليان، ومنهم من تكلم على الحقيقة والمجاز للغويين؛ ولم يتكلم على العقليين بل جعلهما في علم المعاني، كما فعل المصنف، فالمقيد باللغويين يخرج العقليين؛ قال الخطيبى: لا حاجة إلى التقييد باللغوى؛ لأن العقلى وقع الكلام عليه فيما سبق، بل التقييد باللغوى يخرج الشرعى والعرفى، ولا يصح؛ لأن هذا الباب معقود للكلام عليهما أيضا، كما سيأتى، ولا يحسن أن يجاب عن ذلك بأن يقال: الشرعية والعرفية يدخلان في اللغوى؛ باعتبار أن لهما نسبة إلى اللغة، فيسميان حقيقتين لغويتين أيضا لأننا نقول: قولنا: الشرعية حقيقة لغوية من المغالطة المسماة في المنطق: اشتراك القسمة وتركيب المفصل، وهو ما يصدق من القول مفردا ولا يصدق مركبا، كقولك: "طبيب ماهر"، تريد: ماهر في الشعر، وكذلك: حقيقة لغوية، معناه إذا أريد الشرعية لغوى أصلها.

(١) أى في علم البيان.

الحقيقة: "الكلمة المستعملة فيما وضعت له، في اصطلاح التخاطب"؛

الحقيقة:

ص: (الحقيقة إلخ).

(ش): شرع في حد كل منهما، فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب فقله: "الكلمة: جنس"، وأورد أنه يخرج عنه المركب، فإنه ليس بكلمة، فينبغي أن يقول: "اللفظ"، ليشمل المركب، فإنه ينقسم أيضا إلى الحقيقة والمجاز، إلا أن يريد بالكلمة ما يقابل الكلام أو أعم، فإنها حينئذ تتناول المركب أيضا، أو يقال: المركب ليس بموضوع، "قلت": فيه نظر، فإن المركبات الإسنادية ولو قلنا: إنها موضوعة، فقد يقال: إنما تسمى حقائق ومجازات، باعتبار العقل، فهي عقلية لا لغوية، لأن العقل فيها تصرفا فإذا قلنا: إن العرب وضعت زيد قائم، لإفادة نسبة القيام لزيد، فكون ذلك حقيقة أو مجازا لا يعرف إلا بتصرف العقل في تحقيق الإسناد وعدمه، ثم قول الخطيبى: "إلا أن يريد بالكلمة ما يقابل الكلام" فيه نظر، لأنه إذا أراد ما يقابل الكلام دخلت المركبات الإضافية، وخرجت المركبات الإسنادية والقاتل: بأن المركبات موضوعة قائل به في المركبات الإسنادية قطعاً. وقوله: "المستعملة" فصل أخرج الكلمة قبل الاستعمال فإنها لفظ موضوع، وليس بحقيقة ولا مجاز، ومقتضى هذا الاحتراز أن يكون اللفظ قبل الاستعمال وبعد الوضع يسمى كلمة ويشهد له قولهم: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وفيه احتمال وفي كلام كثير ما يقتضى تقييدها بالمستعمل. وقوله: "فيما وضعت له" قال المصنف: "هو احتراز عن شيئين: أحدهما: ما استعمل في غير ما وضع له غلط، كما إذا أردت أن تقول لصاحبك: خذ هذا الكتاب. مشيراً إلى كتاب بين يديك، فغلطت فقلت: "خذ هذا الفرس" (قلت): فيه نظر، لأن اللفظ ليس بكلام لغوى، فلا يسمى كلمة، كما أن كلام النائم لا يسمى كلاماً. قال: والثاني أحد قسمي المجاز، وهو ما استعمله فيما لم يكن موضوعاً له، لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره. كلفظ: "أسد" في الرجل الشجاع. نعم قد خرج بقوله فيما وضعت له الأعلام، فإنها مستعملة في غير ما وضعت له، فليست حقيقة ولا مجازاً، وقد صرح بهذا الاحتراز، القشيري وغيره. وقال الشيرازي في شرح المختصر: "وخرج به ما استعمل فيما لم يوضع له، كالوضع الجديد، كما إذا قلت لمخاطبك: هات السكين، مشيراً إلى الكتاب، فإن السكين في الكتاب وضع جديد غير مندرج تحتها؛ لأن اللفظ في ابتداء الوضع ليس حقيقة ولا مجازاً"، وفيه نظر؛ لأن هذا القائل إن أراد وضعاً جديداً وهو ممن له أن يضع فقله ذلك وضع واستعمال، فيكون حقيقة، وإن

والوضع: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه؛ فخرج المجاز؛ لأن دلالة بقرينة،
دون المشترك^(١)،

كان هذا القول غلطاً، فقد تقدم الكلام عليه. وقولنا: "في اصطلاح التخاطب"، أخرج به القسم الثاني من المجاز: وهو ما استعمل فيما وضع له لكن لا في ذلك الاصطلاح الذي وقع به التخاطب عند الاستعمال، كاستعمال "الصلاة" يعرف الشرع في الدعاء، فإنه كلمة مستعملة فيما وضعت له، ولكن لا في هذا الاصطلاح الذي وقع به التخاطب، فهو مجاز شرعي وإن كان حقيقة لغوية. وقد يقال: إذا استعملت الصلاة يعرف الشرع في الدعاء، لم تستعمل فيما وضع له، لأنها وإن وضعت للدعاء فلم تستعمل فيه بالوضع الشرعي، فلا توصف حال استعمالها بعرف الشرع أنها استعملت فيما وضعت له بوجه ما، وإلا لزم أن يكون المجاز موضوعاً، وسيأتي أنه غير موضوع، وقد دخل في هذا الحد الحقائق الأربع: اللغوية، والشرعية، والعرفية العامة، والعرفية الخاصة، ويمكن أن يقال: "فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب" فصل يخرج المجازات كلها والكلام في اشتقاق الحقيقة والمجاز معروف في كتب اللغة والأصول، وقوله: "في اصطلاح التخاطب" يتعلق بقوله: "وضعت له"؛ أي: الكلمة المستعملة في شيء، وهي موضوعة في اصطلاح التخاطب لذلك الشيء الذي وقع به التخاطب؛ أي: الاستعمال. فإذا كان الخطاب بعرف الشرع، وأطلقت على الدعاء، فهي كلمة مستعملة في شيء، وهي موضوعة في هذا الاصطلاح لغيره، وقال بعض الشارحين: إن قوله: "في اصطلاح التخاطب" يتعلق بقوله: "المستعملة"، ثم قال: "ولو قال: على اصطلاح لسلم من أن يرد عليه أن جاردين متحدين لفظاً ومعنى لا يتعلقان بشيء واحد، وليس ما قاله مراد المصنف لما ذكره" ومن جهة المعنى أيضاً، فإنه يلزم أن يكون إطلاق الصلاة على الدعاء باصطلاح "الشرعي" حقيقة لأنها كلمة مستعملة في اصطلاح وقع به التخاطب، ومستعملة فيما وضعت له لغة، وهو عكس مقصوده.

الوضع

ص: (والوضع: "تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، فخرج المجاز؛ لأن دلالة بقرينة دون الكناية).

(ش): لما جعل الوضع قيداً في الحقيقة احتاج لتعريفه؛ فقال: "إنه تعيين اللفظ للدلالة على معنى، وهذا حسن، وقوله: "بنفسه" يخرج تعيين اللفظ للدلالة على معنى

(١) فإنه لم يخرج لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحدهما بالتميين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك به.

بقرينة فهو المجاز، فذلك التعيين لا يسمى وضعاً وأورد أن المراد بالتعيين: تعيين الواضع، والمجاز ليس فيه تعيين واضح، بل فيه استعمال، فلم يدخل في قوله: "تعيين" فلا حاجة لإخراجه؛ فذلك أتى بقاء السببية، فقال: "فخرج المجاز لأن دلالة بقرينة"، ولا يرد عليه ما يوهمه كلامه في حد الحقيقة من أن المجاز موضوع؛ لأن المعنى هناك أنه موضوع في اصطلاح آخر. والخطيبي ادعى: أن هذا الحد تدخل فيه الاستعارة، وأنها موضوعة، وأن تعيين اللفظ للدلالة بنفسه ينقسم إلى: وضع حقيقي، ومجازي؛ وفيما قاله نظر، وإنما ألجأه إلى ذلك، أنه قصد أن يجعل هذا مقدمة للجواب عن اعتراض المصنف على السكاكي الذي سيأتي في أواخر الباب؛ وللأصوليين خلاف في أن المجاز موضوع أولاً، ذكرناه في شرح المختصر (قوله: دون الكناية)، يريد أن الكناية لا تخرج عن الوضع، فإنها وضعت لأنها تدل على معنى بنفسها، لا بقرينة، وتقريره يظهر لمن راجع ما حققناه في الكناية من أنها أريد بها موضوعها استعمالاً، وأريد لازمه إفادة، فالكناية موضوعه؛ لأن اللفظ عين فيها للدلالة على معناه الذي هو موضوع اللفظ بنفسه، فكانت موضوعة، وكونها دالة على لازم ذلك المعنى بقرينة حالية، كدلالة طويل النجاد على طول القامة يحتاج إلى قرينة، لكن ذلك ليس المعنى الذي استعملت الكلمة فيه، وقد عُلِمَ من كلامه أن الكناية قسم من أقسام الحقيقة؛ لكونها قسماً من أقسام الموضوع، وهذا هو الحق، وسيأتي في كلامه ما يخالف هذا، وتعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه تارة يكون مع إفادة شيء آخر بقرينة، فيكون حقيقة كناية، وتارة لا يكون، فيكون حقيقة فقط. وبهذا التحقيق ظهر أن ما ذكره الخطيبي من الاعتراض على المصنف والجواب وقوله: إن الكناية لا حقيقة ولا مجاز بعيد عن الصواب لا حاصل له، وقد أورد على المصنف أن قوله "بنفسه" لا يصح أن يتعلق بالدلالة لخروج الحرف، فإنه عين ليدل بغيره على معنى، لا بنفسه، وأول على أنه تعلق باللفظ على أنه حال، التقدير: "تعيين اللفظ كائناً بنفسه" أي: مع نفسه أي لا يصاحب ذلك اللفظ غيره، وفيه تعسف، وقد يلتزم الأول، ويقال: الحرف وضع لعنى بعينه؛ ليدل بنفسه على معنى في غيره، فإن الحرف دل بنفسه على معنى لا يحفل إلا متعلقاً بغيره بخلاف المجاز، فإنه يدل بنفسه على معناه، إنما يدل على معناه بالقرينة، وإلى ما ذكره يشير كلام ابن الحاجب في أماليه.

(تفصيله): قد يورد على ما ذكرناه من حد الوضع أنه يخرج عنه المشترك، فإنه عُنِيَ فيه اللفظ للدلالة على المعنى، لا بنفسه، بل بقرينة. وهذا السؤال استشعره السكاكي

حين حدّ الوضع بأنه: تعيين اللفظ بإزاء معان بنفسها؛ فقال: "إن المشترك كالقرء معناه الحقيقي ما لا يتجاوز معنيه كالطهر، والحيض؛ غير مجموع بينهما، قال: فهذا ما يدل عليه بنفسه؛ ما دام منتسبا إلى الوضعين، أما إذا خصصته بواحد إما صريحا كقولك: "القرء بمعنى الطهر" وإما استلزاما، كقولك: "القرء لا بمعنى الحيض" فإنه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين؛ كما كان الواضع عينيه بإزائه بنفسه، ثم قال: وأما ما يظن بالمشترك من الاحتياج إلى القرينة في دلالة على ما هو معناه، فقد عرفت أن منشأ هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين الوضعين. واعترض المصنف عليه بأن لا نسلم أن معناه الحقيقي ذلك، وبأن قوله إذا قلنا: القرء بمعنى الطهر، أو لا بمعنى الحيض، فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر؛ فإن القرينة كما تكون معنوية تكون لفظية، وكل من قوله: "بمعنى الطهر"، وقوله: "لا بمعنى الحيض" قرينة. (قلت): أصل السؤال إنما يتوجه إذا وقع الاشتراك من واضع واحد، أما من واضعين لا يشعر أحدهما بالآخر فلا. وقول السكاكي: "معنى المشترك ما لا يتجاوز معنيه" معناه أنه عند الإطلاق صالح لكل منهما، فهو عند الإطلاق يدل بنفسه على معناه الذي هو أحدهما، وذلك ربما كان مقصودا لقصد الإبهام. وقد صرح بذلك ابن الحاجب في الأمالي، وإن كان كلامه في المختصر يوهم خلافا، حيث قال: أورد المشترك فإن أجيب بأنه يتبادر غير معين لزم أن يكون المعين مجازا. وقوله: أما إذا خصصته بواحد صريحا، كقولك: القرء بمعنى الطهر. فإنه دال بنفسه بالتعيين، كما كان الواضع عينه. فيه نظره؛ فإن القرء في هذا التركيب ليس مشتركا، فإنك ذكرت كلمة القرء، وشرحت معناها بقولك: "الطهر" إن أردت بالقرء الذي ذكرته الطهر، فليس فيه استعمال القرء بمعنى الطهر، بل هو إخبار عن المجهول بالعلوم، كما إذا قلت: "الإنسان ناطق" ليس مدلوله الناطق ناطق وإلا لاتحدا بل إن مدلول الإنسان هو الناطق. وأما اعتراض المصنف عليه بأن لا نسلم أن معناه الحقيقي ذلك، فإن أراد أنا لا نسلم أنه وُضع ليفيد الإبهام بين المعنيين عند الإطلاق، فهو موافق لكلام ابن الحاجب في المختصر. والحق خلافا؛ لأن المشترك يتبادر الذهن منه إلى أحد المعنيين، ولا يلزم ما ذكره من كونه للمعين مجازا؛ لأنه دائر بين معنيه بيقيد التعيين للمبهم كما حققناه في شرح المختصر، فالقرينة إنما يحتاج إليها لتعيين أحد المعنيين

والقولُ بدلالة اللفظ لذاته^(١) ظاهره فاسدٌ، وقد تأوله السكاكي^(٢).

عند السامع، وهو ليس معنى المشترك من حيث هو مشترك. واعتراض المصنف الثاني كان مستغنيا عنه لما ذكرناه من الاعتراض. نعم يصح أن يعترض به المصنف في نحو قولك: "اعتدلت فلانة بقره طهر" فله أن يقول: كلام السكاكي يقتضى أن هذا دل على الطهر بنفسه، وليس كذلك بل بقرينة وصفه بالطهر. وأجيب عنه بأن الطهر هنا ليس قرينة لدلالة اللفظ على المعنى، بل لتعيين دلالة على أحد معنويه، بخلاف قرينة المجاز فإنه يعينه للدلالة على معناه.

ص: (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد، وقد تأوله السكاكي).

(ش): لا شك أن دلالة كل لفظ على معناه مع استواء المعاني بالنسبة إليه لا يمكن؛ لأنه ترجيح من غير مرجح، فاختصاص بعضها ببعض لا بد له من مرجح، وذلك إما ذات اللفظ أو غيره، وذلك الغير إما أن يكون وضع الله - تعالى - أو وضع العباد، على أقوال حقتنا بأدلتها في شرح المختصر، ولما كانت متقاربة، وكان الواضح في الفساد هو القول بأن دلالتها لذاتها ذكره، فقال: والقول بدلالة اللفظ أى: على معناه لذاته أى لذات اللفظ ظاهره فاسد، إنما قال: ظاهره، لأن له عنده تأويلا. وهذا المذهب منسوب إلى عباد بن سليمان المعتزلى. وتأوله السكاكي على أن المراد أن للحروف خواص تناسب معناها من شدة وضعف وغيره، فإن الحروف تنقسم إلى مجهورة، ومهموسة، وغير ذلك، ووجه فساد هذا القول أنه يفضى

(١) وهو قول عباد بن سليمان الصيمرى، وأتباعه.

(٢) ذكر الخطيب فى "إيضاحه" تأويل السكاكى لهذا القول، حيث ذكر هناك تفسيراً له، قال الخطيب - بعد ردة لهذا القول من وجوه: - "وتأوله السكاكى - رحمه الله - على أنه تنبيه على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف، من أن للحروف فى أنفسها خواص بها تختلف، كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة والتوسط بينهما، وغير ذلك؛ مستدعية أن العالم بها إذا أخذ فى تعيين شئ منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما، فهاهنا بحق الحكمة، كـ "الفصم" - بالقاف الذى هو حرف رخو: لكسر الشئ، من غير أن يبين، و"الفصم" بالقاف الذى هو حرف شديد: لكسر الشئ حتى يبين" وأن للتركيبات - كـ "الفعلان" و"الفعلى" بالتحريك؛ كالتزوان والتهذى، و"فعل" مثل: شرف، وغير ذلك: - خواص أيضاً، فيلزم فيها ما يلزم فى الحروف، وفى ذلك نوع تأثير لأنفس الكلام فى اختصاصها بالمعنى" اهـ. انظر الإيضاح: (ص ٢٤٤ بتحقيقنا).

والمجاز: مفرد، ومركب:

أما المفرد: فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب،

إلى عدم نقله إلى المجاز، وإلى عدم وضع اللفظ للشيء وضده. وأما التقيضان فادعى الإمام فخر الدين أنه لا يجوز أن يكون اللفظ موضوعا لهما معاً؛ لأن ذلك لا يفيد غير تردد الذهن، وهو حاصل قبل استعمال اللفظ وفيما قاله نزاع ذكرناه في شرح المختصر.

المجاز مفرد ومركب:

ص: (والمجاز مفرد ومركب إلخ).

(ش): المراد بالمجاز هنا ما ليس عقلياً؛ فإنه سبق في المعاني فدخل فيه المجاز اللغوي والشرعي والعرفي، ولم يذكر المصنف حداً للمجاز الذي هو أعم من مفرد ومركب؛ إما لأنهما مختلفان بالحقبة، فلا يمكن حدهما يحد واحد، وكان يمكنه أن يحد الأعم منهما ثم يذكر لكل واحد حداً. وبدأ المصنف يحد المجاز المفرد، فقال: أما المفرد فهو الكلمة وهي جنس، فلم يدخل المجاز المركب، لا كما قال الخطيبى: إنه أخرج بها المركب فإن الجنس لا يخرج به. نعم يرد عليه الاستعارة بالتمثيل، نحو: "فلان يقدم رجلاً ويؤخر أخرى" فإن المجاز فيه مجموع الكلام لا الكلمة، وإطلاق الكلمة على أعم من الكلام مجاز لا دليل يجوز دخوله في هذا الحد، ولا يقال: هذا مركب، وكلامنا في المجاز المفرد، لأننا إنما نريد بالمجاز المفرد ما يقابل مجاز الإسناد، وليس في التمثيل مجاز إسنادي، وقوله: "المستعملة" مخرج للكلمة قبل الاستعمال وبعد الوضع، وهو مراد المصنف بقوله: "يخرج غير المستعمل" وقوله: في غير ما وضعت له يخرج الحقيقة، فإنها مستعملة فيما وضعت له، وقوله: "في اصطلاح التخاطب" يخرج استعمال الصلاة للأركان بعرف الشرع؛ فإنه لفظ مستعمل في غير ما وضع له لغة، لكنه ليس غير ما وضع له في عرف الشرع الذي وقع به التخاطب، ويحتمل أن يكون قوله: "في غير ما وضعت له" فصلاً، وقوله: "في اصطلاح التخاطب" قيداً في الفصل للإدخال لا للإخراج، كأنه يقول: ليس كل مستعمل في غير موضوعه مجازاً إنما يكون مجازاً بشرط أن يكون استعماله في غير موضوعه بالاعتبار الذي وقع به التخاطب، وتقريره على هذا الوجه مقتضى عبارة الإيضاح، لكن هلا صنع ذلك فسي حد الحقيقة فجعل قوله: في "اصطلاح التخاطب" يدخل ما أخرجه قوله: "فيما وضع له"

على وجه يَصَحُّ، مع قرينة عدم إرادته، ولا بدُّ من العلاقة؛ ليخرج الغلط والكنائية.

من إطلاق الصلاة لغة على الدعاء فإنه لفظ مستعمل في غير ما وضع له بحسب الشرع، ولكنه حقيقة بحسب ذلك الاصطلاح. وقولنا: "على وجه يَصَحُّ" يخرج الغلط كما تقدم، وعليه ما سبق، ومنه يعلم اعتبار العلاقة، فيخرج - أيضا - إطلاق الكلمة على غير معناها لا لعلاقة عمدا، فإن ذلك إن كان وضعاً جديداً فهو حقيقة، ولا يقال: إنه في غير موضوعه، وإن لم يكن وضعاً، والقرض أنه عمد، فهو من المخبر به عنه كذب، ويمكن أن يخرج بقوله: "على وجه يَصَحُّ" الأعلام فإنها ليست لعلاقة، والمراد بقوله: على وجه يَصَحُّ اعتبار العلاقة، ويمكن أن يخرج - أيضا - ما منعت العرب من استعماله له مع وجود العلاقة كخلة لطويل غير إنسان ونحوه إن ثبت ذلك، وقد تكلمنا عليه في شرح المختصر. بقي أن يقال: اعتبار العلاقة شرط للمجاز لا جزء من ذاتياته، وشرط الشيء لا يذكر في حده، وقوله: "مع قرينة عدم إرادته" أي: إرادة ما وضع له. قال في الإيضاح^(١): يخرج به الكناية، وقد تبع في ذلك السكاكي، وقد قدمنا ما يتضح به فساد قولهم، وقد صرح جماعة كثيرة بأن الكناية حقيقة، وأشار إليه السكاكي - أيضا - حيث قال بعد هذا الكلام: "ومن حق الكلمة في الحقيقة التي ليست بكنائية" فأفهم ذلك أن الكناية حقيقة، وعليه جرى قول السكاكي وكثير من شارحيه، وقد أشار إليه المصنف فيما سبق، فإنه صرح في حد الحقيقة بأن الكناية موضوعة، فكيف يقول هنا: إنها غير موضوعة؟ وهذا تهافت ظاهر، فأخرجها من القسمين لا تحقيق له، وسيأتي في حد المجاز تحرير الأقوال في هذه المسألة. اهـ. فإن قلت: هب أن الكناية مستعملة في غير موضوعها، فكيف يقال: إنها خرجت باشتراط القرينة، ولا شك أن الكناية تحتاج إلى القرينة، وإنك لو قلت: "زيد كثير الرماد" ولم يكن معه قرينة تصرف إلى الكرم لما فهمت الكناية، وكان الذهن يبتدر إلى أنه فحام أو طياخ أو فران. قلت: لا شك في احتياج الكناية للقرينة، إلا أن تشتهر الكلمة في الكناية فتستغني عن القرينة، كالحقائق العرفية، ولكنها ليست قرينة تصرف الاستعمال إلى غير الموضوع، كما تصرف المجاز بل تصرف قصد الإفادة.

(١) الإيضاح ص ٢٤٣.

وكلُّ منهما^(١): لغويٌّ، وشرعيٌّ، وعرفيٌّ خاصٌّ أو عامٌّ؛ كـ "أسدٌ" للسَّبعِ والرجلِ الشجاعِ؛ و"صلاةٌ" للعبادةِ المخصوصةِ والدُّعاءِ، و"فعلٌ" للفظِ والحدثِ، و"دابةٌ" لذي الأربعِ والإنسانِ.

(قوله: وكلُّ منهما)؛ أي: من الحقيقة والمجاز منقسم إلى لغوية، وشرعية، وعرفية خاصة. ومنهم من يسمي العرفية الخاصة اصطلاحية والمجاز: لغوي، وشرعي، وعرفي عام، وعرفي خاص (قوله: كأسد للسبع) مثال للحقيقة اللغوية، وقوله: "والرجل"، أي: وكأسد للرجل الشجاع مثال للمجاز اللغوي، وقوله: وصلاة للعبادة؛ أي: المعروفة مثال للحقيقة الشرعية، وقوله: والدعاء مثال للمجاز الشرعي، والأحسن أن يمثل بمجاز ليس حقيقة لغوية، وهو إطلاق الصلاة على الطواف في قوله ﷺ: "الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله قد أحل فيه الكلام"^(٢) يشهد لكونه مجازاً شرعياً صحة الاستثناء، وهو مثال حسن عزيز الوجود؛ لأن الاستثناء عينه لذلك (قوله: وفعل للفظ) هو مثال للحقيقة العرفية الخاصة، وقوله: والحدث مثال للمجاز بحسب العرفية الخاصة؛ لأن الحدث أحد مدلولي الفعل عند النحوي، ومنه قولهم: "اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به". قال في شرح الحاجبية: "أي: من مصدر" لأن سيبويه يسمي المصدر فعلاً وحيداً وحدثاً، ومثال العرفية العامة: لفظ دابة لذي الأربع، فهو حقيقة عرفية عامة والأحسن أن يقال: لذات الأربع ثم إن القول بأن الدابة ذات الأربع فيه نظر. فقد قال أصحابنا في الوصية: إن الدابة الخيل، واليغال، والحمير، وقد أورد على جعل الدابة حقيقة منقولة أن الحقيقة المنقولة مخالفة للمثقول عنه، فالحقيقة العرفية إن كانت إطلاق الدابة على ذات الأربع فذلك الإطلاق حقيقة لغوية وإن كان عدم تسمية غيرها والاقتصار عليها فذلك معنى لا لفظ، والحقيقة العرفية لفظ. والجواب أن موضوع الحقيقة العرفية ما دب بتقيد كونه ذا أربع، فهي مستعملة فيما وضع له بتقيد كونه ذا أربع، فهي من إطلاق الكل على الجزء، وقد بسطت القول عليه في شرح المختصر. والإنسان مثال لمجاز عرفي عام، والمراد باللغوية ما كان واضعها واضع اللغة، والشرعية ما كان واضعها الشارع والعرفية الخاصة ما اصطلاح عليها قوم دون قوم، والعامة ما اصطلاح عليها العرف العام، وللأصوليين في إثبات الحقائق

(١) أي من الحقيقة والمجاز.

(٢) "صحيح" أخرجه الطبراني وأبو نعيم في الحلية والحاكم والبيهقي، وانظر صحيح الجامع (ج ٣٩٥٤).

المجاز والمرسل

والمُرْسَلُ كـ"اليد": في النعمة والقدرة، و"الراوية": في الزادة.....

بالاستعارة الاستعمال، فلا بد لها من مستعار، ومستعار منه، ومستعار له، فالمستعار منه المشبه به، والمستعار له المشبه، والمستعار هو اللفظ ويشق المستعار له منه. أى من الاستعارة؛ لأنها معنى يصح الاشتقاق منه، أما إذا أطلقنا الاستعارة على اللفظ فلا يشتق منه مستعار له، ولا مستعار منه، ولا مستعار؛ لكونه اسماً للفظ لا للحدث، كذا قال المصنف، وأيضاً فإن المجاز لا يشتق منه، كما صرح به جماعة، وإن كان لنا فيه نظر، وأيضاً فإن اللفظ سميناه استعارة، فكيف نسميه مستعاراً؟

المجاز المرسل:

ص: (والمرسل كاليد إلخ).

(ش): شرع في تقسيم المرسل، وهو: ما بينه وبين موضوعه علاقة غير المشابهة، وينبغي أن يقال: غير المبالغة في المشابهة كما سبق، ومثله المصنف بإطلاق اليد على النعمة والقدرة؛ أى: على النعمة تارة، وعلى القدرة أخرى، ولم يبين المصنف العلاقة في هذا الإطلاق، ويظهر أنها إذا أطلقت على القدرة من إطلاق السبب على المسبب، وإذا أطلقت على النعمة كذلك، لأن اليد سبب النعمة أو من إطلاق المحل على الحال؛ لأن اليد محل النعمة، ومنها تحصل، وهى سبب القدرة على البطش، ونحوه. قال في الإيضاح: ويشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولى لها فلا يقال: اتسعت البلد في البلد، أو اقتنيت يداً، كما يقال: اتسعت النعمة واقتنيت نعمة، وإنما يقال: جلست يده عندي، وكثرت أيادي له، وفيما ذكره نظر؛ لأن كل مجاز فلا بد له من قرينة كما سبق، فلا حاجة إلى تقييد هذا النوع، ثم الإشارة إلى المولى لها لا يتعين بل بذكر قرينة ما، فقد تحصل القرينة من غير إشارة إلى المولى، كقولك: رأيت يداً عمت الوجود، وقد تحصل الإشارة إلى المولى، ولا قرينة تصرف إلى المجاز، كقولك: يعجبني يد زيد، وتمثيل المصنف بقوله: جلست يده عندي، فيه نظر؛ لأن ذلك ليس فيه ما يعين المجاز إذ لا مانع أن تقول: جلست يده عندي، مريداً الجارحة، وأما "كثرت أيادي عندي" ففيه قرينة تصرفه إلى المجاز، ولكن ليست الإشارة إلى المولى، بل لفظ "كثرت" بالثناء المثلثة، لأن الجارحة لا تكثر، وكذلك لفظ الأيادي، إذا قلنا: إن اليد بمعنى النعمة يجمع على أياد وبمعنى الجارحة على أيد، قال المصنف: وأما قوله: "المؤمنون تتكافأ دسائهم

ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم^(١) فهو استعارة، أى: هم مثل اليد؛ وما قاله هو الصواب على ما نختاره، إلا أنه لا يحسن منه؛ لأنه يرى أن مثل ذلك تشبيه لا استعارة إلا أن يريد بقوله استعارة، أنه ليس بمجاز مرسل، ونظير إطلاق اليد على القدرة إطلاق اليمين، وقد ادعى ذلك فى قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(٢) وليس كذلك، بل هو استعارة بالتخييل وإليه أشار الزمخشري بجعله ذلك خارجاً عن الحقيقة وعن المجاز، أى المجاز المرسل، والغرض من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ إذا أخذ بجملته، ومجموعه تصوير عظمته - تعالى - والتوقيف على كنهه جلالة لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقية أو جهة مجازية، فإن السامع لذلك إذا كان له فهم يقع على الزبدة والخلصة^(٣) التى هى الدلالة على القدرة الباهرة، وأن الأفعال العظيمة التى تتحير فيها الأذهان هينة عليه هواناً لا يوصل السامع إلى الوقوف عليه، إلا بما تؤديه هذه العبارة من التخيل، ولا ترى باباً فى علم البيان أدق ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات، وما أتى من ذلك إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتشقيب، حتى يعلموا أن فى عداد العلوم الدقيقة علماً لو قدره حق قدره لما خفى عنهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه، لا يحل عقدة من عقدها المؤرمة^(٤)، ولا يفك قيودها المكرمة

(١) "حسن" أخرجه أبو داود وابن ماجه، وانظر صحيح الجامع (ج ٦٧١٢).

(٢) سورة الزمر : ٦٧.

(٣) ومن هنا استنبط الطيبي فى التبيان (٢٣٩/١ بتحقيقى) نوعاً من الكناية فهمه من الكلام السابق لصاحب الكشف (٤٠٨/٣-٤٠٩) سماه بالكناية الزيدية، ولما أن نقول: إن إثبات ما ذهبتم إليه من دلالة الآية التى اختلف فيها: هل هى من باب الاستعارة أو الكناية أو الحقيقة؟- لا نمانع فيما ذهبتم إليه هنا من دلالة هذه الآية على القدرة الباهرة: ولكننا نقول: إن إثبات هذه الدلالة وهى القدرة لا ينافي إثبات ما وصف الله تعالى به نفسه من صفة (اليمين) بل إن إثبات هذه الدلالة بإثبات تلك الصفة يكون أكمل وأتم، وليس ثمة مانع من إثبات تلك الصفة إلا إثباتها على جهة المشابهة بينه وبين الحوادث، أما إثباته على جهة التنزيه لا على جهة التمثيل وأن له يميناً ويدا لا كسائر الأيدي فليس ثمة مانع منه؛ بل إن هذا هو الأصل؛ لأن الأصل هو الحمل على الحقيقة.

(٤) المؤرمة: المحكمة وفى اللسان: "الأرية ياتلم العقدة التى لا تنحل حتى تحل حلاً يقال: أرب عقدتك

... وتأريبيها إحكامها" اللسان: أرب.

إلا هو، وكم من آية أو حديث قد ضيى وسيم الخسف بالتأويلات البعيدة؛ لأن من تأول ليس من هذا العلم في غير ولا نفير، ولا يعرف قبيلاً منه من دبير، هذه نبذة من كلام الرزمخشري ذكرتها لحسنها غير أنه وقع في أثنائها وهم، فإنه ذكر أن سبب نزولها: "أن جبريل جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد إذا كان يوم القيامة جعل الله السموات على إصبع والأرضين على إصبع والماء والشجر على إصبع وجميع الخلائق على إصبع ثم يقول: أنا الملك فضحك ﷺ تصديقاً له ثم قال: قرأ هذه الآية وهذا وهم من الرزمخشري وتصحيح، وإنما القائل ذلك حبر من أبحار اليهود قصد بذلك التجسيم ولهذا رد عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾^(١) وأما قوله في الحديث: "تصديقاً له"، فهو مؤول، إما على معنى التصديق بحسب اللفظ الذي له محل صحيح، وإن لم يرد حقيقته التي أرادوها هم، أو غير ذلك. ومن إطلاق اليد بمعنى النعمة إخبار النبي ﷺ أن أسرع أزواجه لحوقاً به أطولهن يداً فأخذوا قصبة ينزعونها، وفي البخاري: "كانت سودة أطولهن^(٢) يداً"، وفي مسلم: "فكانت أطولنا يداً زينب"^(٣)، وجمع بينهما بأنهما مجلسان، فالمجلس الذي حضرته زينب غير المجلس الذي حضرته سودة وكانت سودة، على الإطلاق أسرعهن لحوقاً به، على أن في جعله مجازاً نظراً لجواز أن يكون كناية، كذا قاله بعضهم، وفيه نظر، لأن طول اليد الجارحة لا مناسبة فيه؛ لكثرة الصدقة كالتناسب في طول النجاد لطول القامة، وتطلق أيضاً اليد على الانقياد كما يقال: "نزع يده من الطاعة" وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٤) يحتمل النعمة والقدرة والانقياد أى يعطوها صادرة عن نعمة حاصلة منكم عليهم وهي إبقاء أرواحهم أو صادرة عن قوة واستعلاء لكم، أو عن قوة لهم؛ لأنهم إذا أعطوا الجزية فقد تجاوزوا قوتهم إلى الضعف، وهو حسن، أو عن انقياد وطاعة منهم، ثم مثل - المصنف - أيضاً للمجاز المرسل بإطلاق الراوية على الزادة، فإنها حقيقة في الحامل لها، فأطلق عليها وهو من مجاز المجاورة، وظاهر كلام السكاكي، أنها من إطلاق السبب على السبب لأن الراوية سبب لحمل الزادة.

(١) الحديث أخرجه البخاري ٤١٢/٨.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في "الزكاة"، (ج ١٤٢٠).

(٣) الحديث أخرجه مسلم في "القضائل"، (ج ٢٤٥٢).

(٤) سورة التوبة ٢٩.

ومنه: تسمية الشيء باسم جزئه؛ كالعين في الربيثة^(١)، وعكسه؛ كالأصابع في الأنامل.

ثم أخذ المصنف في تعداد العلاقات، وكان ينبغي أن يذكر هذه الأمثلة في مواضعها. فأشار إلى النوع الأول بقوله: "ومنه" أي: ومن المرسل تسمية الشيء باسم جزئه؛ أي: إطلاق اسم جزء الحقيقة على الحقيقة كلها. وقوله: "تسمية" فيه نظر، فإن المجاز الاسم، لا التسمية ومثاله إطلاق العين على الربيثة، فإن الربيثة اسم للشخص الجاسوس سمي عينا وهو اسم جزئه فأطلق الجزء على الكل. وفيه "نظران". أحدهما: أن العين اسم لجزء الإنسان مطلقا لا بقيد كونه ربيثة، فلم يطلق اسم جزء الربيثة عليه بل أطلق اسم جزء الإنسان المطلق على الربيثة، إذ ليس في قولنا للربيثة: عين ما يميزها عن عين غيره.

الثاني: أن العين لم تطلق على ما هو كل لها وهو الإنسان مطلقا، بل على إنسان خاص، فهو من إطلاق جزء الشيء على أخص من كله (ثم أقول): إن أراد المصنف أن العلاقة هي الجزئية ففيه نظر؛ لأنه لم يطلق العين على الربيثة؛ لأنها جزء مطلقا؛ بل لأنها جزء مخصوص هو المقصود في كون الرجل ربيثة، وما عداها لا يغني شيئا مع فقدها، كما صرح به في الإيضاح، وإن أراد أن هذا فيه إطلاق الجزء على الكل، والعلاقة ليست مطلق الجزئية استقام، لكنه بعيد من عبارته وعبارة غيره. ونظير إطلاق العين على الربيثة إطلاق الرقبة على الإنسان في نحو قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٢) ثم قد يقال: ما الذي صرف ذلك عن أن تكون علاقته المشابهة فيكون شبه الجزء بالكل، ألا ترى إلى قول المصنف في الإيضاح: صارت العين كأنها الشخص كله، ولفظ كان للتشبيه، ولك أن تنقل هذا السؤال إلى غالب المجاز المرسل وترده إلى الاستعارة فاعتبره فيها، ثم الذي يظهر أن الربيثة لم يطلق عليه عين؛ لأنها جزؤه، بل سمي عينا باسم مرسله لأنه يشبه عين مرسله في الإطلاع على الحال، كما يقال: أرسلوا عينهم، وبذلك تتضح الاستعارة فيه، وأن يقال: سمي الربيثة عينا؛ لأنه يشبه العين، أي: عين من أرسله وإن أبيت إلا أن تقول: إنه من إطلاق الجزء على الكل، فقل: سمي عينا من

(٢) سورة النساء: ٩٠.

(١) وهي الشخص الرقيب.

وتسميته^(١) باسم سببه؛ نحو: رعيينا الغيث،

إطلاق اسم جزء المرسل على كله، ويكون جعله عين من أرسله بمعنى: هو الذى أرسله، ومثل فى الإيضاح بقوله تعالى: ﴿قُمْ اللَّيْلُ﴾^(٢) فأطلق القيام، وهو جزء الصلاة عليها لكونه أظهر أركانها، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾^(٣) وكذلك قوله ﷺ: "من قام رمضان"،^(٤) "من قام ليلة القدر"^(٥) ومنه تسمية النافذة سبحة. وقوله: "وعكسه" إشارة إلى القسم الثانى: وهو إطلاق الكل على الجزء: كاستعمال الأصابع فى الأنامل فى قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾^(٦) أى: أناملهم، دل عليه أن العادة أن الإنسان لا يضع جميع أصابعه فى أذنه، ومنه: "قطعت السارق"، وإنما قطعت يده ومثله الأصوليون بقوله عز وجل: "قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين"^(٧) أى: الفاتحة (قوله: وتسميته باسم سببه) إشارة إلى القسم الثالث وهو تسمية الشيء باسم سببه، نحو: "رعيينا الغيث"، أى: النبات فسمى النبات غيثا، لأن الغيث سبب النبات، ومنه تسمية اليد قدرة، فإن اليد سبب القدرة، وجعل منه فى الإيضاح قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾^(٨) سمي جزء الاعتداء اعتداء، من إطلاق اسم السبب على المسبب ومنه قوله تعالى: ﴿وَنُبَلِّغُكُمْ﴾^(٩) البلاء مجاز عن العرقان ومنه قول عمرو بن كلثوم:

أَلَا لَا يَجْهَلَنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا
فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ^(١٠)

(١) أى: تسمية الشيء.

(٢) سورة المزمل : ٢.

(٣) أخرجه البخارى فى "الإيمان"، (ح ٣٧)، ومسلم (ح ٧٥٩).

(٤) أخرجه البخارى فى "التراويح"، (ح ٢٠١٤)، ومسلم (ح ٧٦٠).

(٥) سورة البقرة : ١٩.

(٦) سورة البقرة : ٩٤ ، يمكن أن تعد الآية كذلك من قبيل المشاكلة، نحو قوله تعالى: "و جزء سبحة سيئة

مثليها"، انظر التبيين للطهيبى بتحقيقى ٣٩٩/٢.

(٧) سورة محمد : ٣١.

(٨) عمرو بن كلثوم من أصحاب المعلقات، وإن كان مقلداً.

فالجهل الأول حقيقة، والثاني مجاز. وفي الآية لطيفة ليست في البيت، وهي ذكر لفظ التشبيه، ولفظ الاعتداء فإنهما منفردان عن القصاص، ومرغبان في العفو الذي هو مقصود الشارع، بخلاف فنجهل في البيت، فإنه يخالف مقصوده من طلب الجهل والانتقام. وما يوضح التجوز في هذا كله قوله تعالى: «وَلَمَنْ اِنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ اِنَّمَّا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلُمُونَ النَّاسَ»^(١) فإنه يشير إلى أن المجازي ليس ظالماً، ثم أكد ذلك بقوله تعالى: «اِنَّمَّا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلُمُونَ» فحصل من مجموع الجملة أن المجازي غير ظالم وجعل من ذلك قوله تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا»^(٢) فإنه أطلق السيئة التي هي سبب القصاص عليه، وقيل: ليس مجازاً، فإن السيئة كل ما يسوء الشخص من حق وباطل، فتكون حقيقة (كذا قال المصنف) وهذا الذي قاله هنا من كونه حقيقة، جاز بعينه في فاعثوا عليه، وفي فنجهل، فلا وجه لتخصيصه بالسيئة، ثم نقول: فنجهل فوق جهل الجاهلين حقيقة قطعاً؛ لأن الجهل فوق جهل الجاهلين ليس مكافأة، لأنه ليس مثله بل زائد عليه، والزيادة على مقدار القصاص جهل، بخلاف مثل: ما اعتدى عليكم، وبعد أن خطر لي هذا السؤال رأيت في الانتصار في إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني ما يشير إليه، وقد يجاب عنه بأن مقابلة التأديب بأكثر منه عند الجاهلية كان محموداً يمتدحون به، فليس جهلاً حقيقة، فصح أن تسميته جهلاً مجازاً.

ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا مخالف لما سيأتي في البديع، لأنه عد قوله تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا» من المشاكلة وفسرها بما يقتضي أنها سميت سيئة من مجاز المقابلة لذكرها مع السيئة قبلها، لا للتشبيه، ولو كانت للتشبيه لجاز تسمية الجزاء سيئة، وإن لم يذكر قبلها لفظ السيئة. ثم بعد تسليم أن ذلك كله مجاز، قيل: إن علاقته المضادة؛ لأن الأول محرم، والثاني مشروع، وقوله تعالى: «وَمَكْرُؤٌ وَّمَكْرُؤٌ»^(٣) قيل: مجاز كذلك من إطلاق المسبب على السبب، وقيل: من مجاز المقابلة، ويقسده قوله تعالى: «أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ»^(٤) فإنه لم يذكر قبله ولا بعده مكر آدمي، فلا مقابلة. قال في الإيضاح: وقيل: يحتمل أن يكون مكر الله حقيقة، فإن المكر هو

(١) سورة الشورى: ٤١.

(٢) سورة الأعراف: ٩٩.

(٣) سورة الشورى: ٤٠.

(٤) سورة آل عمران: ٥٤.

أو مسببه؛ نحو: أمطرت السماء نباتاً،

التدبير فيما يضر الخصم، وهذا محقق من الله باستدراجه إياهم بنعمه مع ما أعد لهم من نقمه. (قلت): لا يصح ذلك؛ لأن التدبير أيضا يستحيل نسبة حقيقته إلى الله - تعالى - قال الجوهري: التدبير في الأمر أن ينظر إلى ما تؤول إليه عاقبته. وقال الراغب: هو التفكير في دبر الأمور. وقال الغزالي: جودة الروية في استنباط الأصلح، وهو على الله تعالى محال، ولذلك فسر قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾^(١) بأنه أقام بذلك من يدبره. وقيل: معناه: يقضى. وقيل: يريد ولو أن المصنف ترك التعبير بالتدبير وقال: المكر حقيقة في فعل ما يسوء الشخص في عقبه لما ورد عليه هذا، لكنه لا يوافق اللغة. قال الجوهري: المكر الاحتيال والخديعة، وذكر الراغب نحوه، فثبت أنه في الآية مجاز. ومن لطيف مجاز التشبيه أو المقابلة قوله تعالى: ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(٢) فإن الجزء سمي عدوانا لمقابلته للعدوان، أو لتسببه عنه ولذلك أخرج من عمومه بالاستثناء، فوجه لطفه أن المقابلة لم تقع بين كلمتين بل بين مدلولات كلمة واحدة، ويمكن أن يقال في مثل ذلك: إنه جمع بين الحقيقة والمجاز، وهذا كله - أيضا - يحتمل أن يكون استعارة كما سبق (قوله: أو مسببه) إشارة إلى القسم الرابع وهو تسمية السبب باسم المسبب، نحو: "أمطرت السماء نباتا" فنذكر النبات، وأريد الغيث؛ لأن الغيث سبب النبات، وهو عكس ما قبله، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾^(٣) وجعل المصنف منه ((كما تدين تدان))^(٤) أي: كما تفعل تجازي، وكذا قوله تعالى: ﴿وَيُعْزِلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾^(٥)، أي: مطرا هو سبب الرزق، وقد يقال: إن المطر نفسه رزق؛ لأن الرزق بمعنى الرزوق، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(٦) وقال الشاعر:

أَكَلْتُ نَمًا إِنْ لَمْ أَرُعْكَ بَضْرَةً بعيدة مهوى القُورِ طَيِّبَةَ النَّشْرِ^(٧)

(١) سورة السجدة : ٥.

(٢) سورة الزمر : ٦.

(٣) الحديث ضعيف أخرجه ابن عدى عن ابن عمر، انظر ضعيف الجامع ص ١٥٩.

(٤) سورة طه : ١٣.

(٥) سورة النساء : ١٠.

(٦) البيت من مختارات أبي تمام في ديوان الحماسة لبعض الأعراب من غير تعيين، والإيضاح بتحقيقى

كذا في الإيضاح والمراد: أكلت الدية؛ والذي يظهر أنه معكوس وأنه من إطلاق السبب على السبب نظرا إلى دية موروثه المقتول وكان المصنف أراد دية القاتل. كأن من أكل الدية أكل دم القاتل، لكن نقول: الدية ليست سببا للدم بل سببا لعصمته؛ ومنه ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(١) أى: أردت هذا المشهور، وعليه سؤال وهو أن الإرادة إن أخذت مطلقا لزم استحباب الاستعاذة لمجرد إرادة القراءة حتى لو أراد ثم عن له أن لا يقرأ يستحب له الاستعاذة وليس كذلك وإن أخذت الإرادة بشرط اتصالها بالقراءة استحبال تحقق استحباب الاستعاذة قبل القراءة، وفي البخارى أن معنى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾؛ أى: إذا استعذت فاقرا، وجعل المصنف منه: ﴿وَتَذَكَّرُ نُوحٌ رَبَّهُ﴾^(٢) أى: أراد بقرينة، فقال: رب، وكذلك: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٣)، أى: أردنا بقرينة، ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْئَةٍ﴾. وفيه نظر؛ لأن الأخص من الفعلين قد يعطف بالفاء على الأعم. نقول: أكرمنى زيد فجاد على.

(تفنيه): اعلم أنه دخل فى قولنا: إطلاق السبب على السبب أو عكسه الأسباب الأربعة: المادى ويسمى القابلي كإطلاق الخشب على السرير، ومثله الإمام بقولهم: سال الوادى. وفيه نظر؛ لأن الوادى ليس مادة للسبيل ولا للسائل، وهذا القسم أعنى السبب المادى، يدخل فى علاقة السببية ويدخل فى علاقة إطلاق الشئ، على ما يؤول إليه فإن المادة تؤول إلى مسببها ودخل السبب الصورى وهو أيضا يدخل فى إطلاق الشئ على ما يؤول إليه؛ لأن المادة تؤول إلى الصورة، ومثل الإمام فخر الدين هذا بتسمية اليد بالقدرة. واعترض عليه الأصبهاني بأن القدرة ليست صورة اليد؛ بل لازمة لصورة اليد. وجوابه أنها صورة معنوية قال القرافى: انعكس الأمر على الإمام، وصوابه كتسمية القدرة باليد؛ فإن اليد سبب القدرة. وفيما قاله نظر؛ لأن القدرة هى سبب اليد؛ إذ لا يوضع إلا بها؛ لأن من الواضح أن المعنى باليد هنا إنما هو المعنى المسمى بالتصرف، لا الجارحة، ودخل السبب القاعلى، سواء أكان فاعلا حقيقة أم لا، كتسمية المطر سماء، وقد ذكرنا أمثله فى شرح كلام المصنف ودخل السبب الغائى مثل: تسمية العصير خمرًا وهى من تسمية الشئ بما يؤول إليه (قوله: أو ما كان عليه)

(٢) سورة هود : ٤٥.

(١) سورة النحل : ٩٨.

(٣) سورة الأعراف : ٤.

أو ما كان عليه؛ نحو: ﴿وَأَتُوا النَّيَاسَى أَمْوَالَهُمْ﴾^(١)، أو ما يؤول إليه؛ نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْراً﴾^(٢)، أو محله؛ نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾^(٣)، أو حاله؛ نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾^(٤) أى: فى الجنة.

إشارة إلى القسم الخامس وهى تسمية الشئ باسم ما كان عليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النَّيَاسَى أَمْوَالَهُمْ﴾، أى: الذين كانوا يتامى؛ لأن الرشيد لا يسمى يتيما حقيقة. ومنه ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾^(٥)

واعلم أن قولنا: تسمية الشئ باسم ما كان عليه، عبارة قالها من لا أحصيه عددا وهى عند التحقيق فاسدة؛ فإن اسم ما كان عليه اليتيم والمجرم اليتيم والإجرام لا اليتيم والمجرم، وإصلاح العبارة أن نقول: "باسم" بالتثوين وما صفة له.

واعلم أن فى جعل هذا مجازا فى المشتقات التفاتا على أن إطلاق اسم الفاعل باعتبار الماضى مجازا أولا وفيه خلاف، محله كتب الأصول (قوله: أو ما يؤول إليه) إشارة إلى السبب السادس وهو تسمية الشئ باسم ما يؤول إليه كتسمية العنب خمرا فى قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْراً﴾ أى عنبا، ومنه: ﴿هَذَى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٦) ومنه: "من قتل قتيلا"^(٧) كذا قالوه، وفى ذلك نظر؛ لأن القتل اسم مفعول، واسم المفعول لا يصدق حقيقة إلا حاك تلبس الفعل به، كالمقول قتل، وهو قتل لا وهو صحيح، كما أن القنديل ينكسر مكسورا لا صحيحا لأن الكسر والقتل سبب كونه قتيلا ومكسورا والسبب مع المسبب فى الزمان لا يتقدم عليه فليتأمل، فإنه حق وإن كان مخالفا لكلام كثيرين، وأشار إلى السابع بقوله: أو محله أى أقسام المجاز تسمية الشئ باسم محله نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ وفيه نظر، فقد قيل: إنه من مجاز الحذف كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٨) وقد ذكره المصنف فى باب الإيجاز فيلزمه أن يقول بمثله فى ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ وإلا فما الفرق؟ (قوله أو حاله) هو القسم الثامن وهو إطلاق اسم الحال على المحل نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾

(١) سورة النسا: ٤.

(٢) سورة يوسف: ٣٦.

(٣) سورة العلق: ١٧.

(٤) سورة آل عمران: ١٠٧.

(٥) سورة طه: ٧٤.

(٦) سورة البقرة: ٢٤.

(٧) أخرجه البخارى فى "المغازى"، (٢٩/٨)، وفى غير موضع.

(٨) سورة يوسف: ٨٢.

أَوْ آتَتْهُ نَحْوُ: «وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ»^(١) أَيْ: ذَكَرًا حَسَنًا.....

أطلقت الرحمة وهي حالة على محلها وهي الجنة. وأشار إلى التاسع بقوله: أَوْ آتَتْهُ أَيْ تسمية الشيء باسم آتته نحو قوله تعالى: «وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ» أَيْ ذَكَرًا حَسَنًا فأطلق اسم الآلة وهو اللسان على الذكر ولك أن تقول: هَذَا مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ حَالٌ فِي اللِّسَانِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ».

(تنبه): قد ذكر المصنف تسع علاقات، وذكر قبلها الرواية للمزادة وهو من مجاز المجاورة، وكأنه استغنى بمثاله عن ذكره فحاصل ما ذكره عشرة إلا أن الأخرى منها هي السابعة كما سبق، وقد زاد غيره علاقات كثيرة تقارب هي وما ذكرناه أكثر من ثلاثين وبعضهم يعمدها علاقات، وبعضهم يعدد أقسام المجاز بحسبها، وربما جمعوا بين العبارتين فأخطأوا؛ بأن يقولوا: من العلاقات إطلاق الجزء على الكل وهذه ليست علاقة بل العلاقة الجزئية، منها العشر المذكورة، ومنها مجاز إطلاق اسم الملزوم على اللازم كقوله تعالى: «أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ»^(٢) أطلق الكلام على الدلالة؛ لأنها لازمة له. وفيه نظر؛ لأنه دخل في إطلاق السبب على المسبب ومنها مجاز إطلاق اللازم على الملزوم، كقول الشاعر:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النَّسَاءِ وَلَوْ بَاقَتْ بِأُطْهَارِ^(٣)

أطلق شد المئزر على الاعتزال؛ لأن الاعتزال يلزمه شد الإزار وفيه نظر؛ لأنه من إطلاق المسبب على السبب ومنها مجاز إطلاق المطلق على المقيد، كقوله تعالى: «فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ»^(٤) والمراد مؤمنة وهو يرجع إلى التعبير بالجزء، عن الكل؛ لأن المطلق جزء المقيد إلا أنه أخص منه؛ لأن الجزء أعم من أن يكون جملياً كالمطلق، أو غير جملي كسقف الدار، ومنها عكسه، وهو أيضاً يرجع إلى التعبير بالكل عن الجزء، ومنها الخالي عن الفائدة، ومنفرده بالذكر ومنها مجاز إطلاق العام وإرادة الخاص، ومثله بقوله تعالى: «وَحَسِّنْ أُولَئِكَ رَفِيقًا»^(٥) ولا يتعين لأن لفظ: "رفيق" يستعمل للواحد والجمع. ثم هذا القسم هو من التعبير بالجزء، عن الكل، ومنها عكسه وهو أيضاً من

(٢) سورة الروم: ٣٥.

(١) سورة الشعراء: ٨٤.

(٣) البيت من قصيدة في ديوان الأخطل: ص ١٤٤ وعدد أبياتها ٤٩ بيتاً والكمال ٢٠٨/١.

(٥) سورة النساء: ٦٩.

(٤) سورة النساء: ٩٢.

مجاز إطلاق الكل على الجزء، ومنها مجاز تسمية المتعلق باسم المتعلق، كتسمية المعلوم علما ومنها عكسه، وهما يدخلان فيما سبق، ومنها مجاز إطلاق أحد الضدين على الآخر، وإن شئت قلت: تسمية أحد المتقابلين باسم الآخر وهو أعم من الأول، كتسمية اللديغ سليما، والبرية المهلكة: مقاراة، ومثله الأصوليون وكذلك المصنف فيما سيأتي من البديع بقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾^(١) ونحوه، وقد تقدم التمثيل بذلك لعلاقة السببية، وتقدم أنه لا يصح تمثيله بقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُؤٌ مِّثْلُ لُؤٍ﴾^(٢).

واعلم أنه لا يشترط في مجاز المقابلة أن تتقدم الكلمة الحقيقة بل قد تتقدم مثل ﴿وَمَكْرُؤٌ مِّثْلُ لُؤٍ﴾^(٣) وقد تتأخر كقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^(٤) وقوله ﷺ: "إن الصدقة تقع في يد الله تعالى قبل وقوعها في يد المسكين". وليس منه: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٥)؛ لأن يد الله مغلولة محكى عنهم لم يؤت به للمقابلة. بل قد أغرب الخفاجي فقال في سر الفصاحة: إن قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٦) من مجاز المقابلة؛ لأنه لما ذكرت البشارة في المؤمنين في آية أخرى ذكرت في الكافرين وهذا يقتضى: أن مجاز مقابله لا يشترط فيه ذكر الطرف الحقيقي لفظا؛ بل يسمى كل اسم ثبت لأحد المتقابلين حقيقة أطلق على مقابلة مجازا وفي هذه التسمية نظرا؛ لأنها مخالفة لاصطلاح الناس، ومنها مجاز تسمية المستعد لأمر باسمه كتسمية الخمر في الدن مسكرا، كذا قالوه، وليس بشيء لأن هذا من تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه وقد سبق، ومنها مجاز تسمية الشيء باسم مبدله ومثله يقولهم: "أكل الدم" أى الدية وقد تقدم التمثيل بذلك للسببية ومثله أيضا يقولهم:

إِنْ لَنَا أَحْمَرَةٌ عَجَافًا يَأْكُلْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ إِكَاْفًا^(٧)

(١) سورة الشورى : ٤٠.

(٢) سورة آل عمران : ٥٤.

(٣) سورة الفتح : ١٠.

(٤) سورة المائدة : ٦٤.

(٥) سورة التوبة : ٣٤.

(٦) فى الإيضاح بتحقيقى: والإكاف. البرذعة، والضمير للأحمره التى يصفها أبو حزابة الوليد بن حنيفة فى قوله قبله: إن لنا أحمره عجافا ص ٢٤٨.

ولا يصح إلا بأن نقول: أطلق الإكاف على بدل بدله لأن ثمن الإكاف: بدله، والعلف المأكول بدل للثمن وإلا فبدل الإكاف، وهو الثمن ليس مأكولاً؛ لأن بيع الإكاف بالعلف يندر، ويحتمل أن يقال: تجوز بالإكاف عن الثمن لعلاقة البدلية، وتجوز تقديرًا بالثمن عن العلف من علاقة السببية، وبه يحسن أن يقال: إن هذا مثال لعلاقة البدلية، وأن يقال: هو مثال لعلاقة السببية.

ومنها مجاز إطلاق المعرفة وإرادة المنكر، كقوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(١)؛ لأن المراد "باباً من الأبواب" كذا قيل، وهو كلام سخيّف لأن الألف واللام تأتي للعهد الذهني، ويؤيده أنّ مصحوب هذه نكرة معنيّة، وإن كان معرفة لفظاً، ومنها مجاز إطلاق النكرة وإرادة العموم كقوله تعالى: ﴿عَلِمْتُ نَفْسٌ مَا قَدَّمْتُ وَأَخَّرْتُ﴾^(٢) وقولهم: "امراً وما اختار" أى: كل نفس، ودع كل امرئ. وفيه نظير؛ لجواز أن تكون كل هنا مضافاً محذوفاً، ويحتمل أن يقال: أريد حقيقة النفس التي هي أعم منها يقيد الوحدة والتعدد، ومنها مجاز إطلاق المعرفة بالألف واللام وإرادة الجنس. نحو: الرجل خير من المرأة، وهو كلام ضعيف أيضاً، لأن الألف واللام للجنس حقيقة، إلا أن يخرج ذلك على أنها حقيقة في العموم، فاستعمالها في غيره مجاز، ويلزم على هذا أن تكون الأداة العهدية مطلقاً مجازاً، ويقسده قول صاحب المحصول وغيره: الألف واللام للعموم عند عدم المعهود، ومنها مجاز النقص والزيادة، وسيأتيان في كلام المصنف، ويتبين أنهما ليسا مجازين في الحقيقة ومنها مجاز المشابهة، وهو الاستعارة، وسيأتي مفرداً بالذكر.

(تنبيه): قسم السكاكي المجاز المرسل إلى: مفيد، وخال عن الفائدة، وجعل الخالي عن الفائدة ما استعمل في أهم من موضوعه، كالمرسّن فإنه مستعمل في الأنف لا بقيد كونه لمرسون وهو في الأصل موضوع له بقيد كونه مرسوناً، وكالمشقر في قولنا: "غليظ المظافر" إذا قامت قرينة على أن المراد الشفة لا غير. قال المصنف: والشيخ عبد القاهر جعل الخالي عن الفائدة ما استعمل في شيء بقيد مع كونه موضوعاً لذلك الشيء بقيد آخر من غير قصد التشبيه، ومثله ببعض ما مثل به السكاكي،

(٢) سورة الانفطار: ٥.

(١) سورة البقرة: ٥٨.

الاستعارة

والاستعارة قد تقيّد بالتحقيقية؛ لتحقق معناها^(١) حساً أو عقلاً؛

ونحوه مصرحاً بأن الشفة والأنف موضوعان للعضو من الإنسان، وإن قصد التشبيه صار اللفظ استعارة كقولهم فى موضع الذم: غليظ المشفر، فإنه بمنزلة أن يقال: كان شفتيه فى الغلظ مشفر البعير.

(تنبيه): إذا كان للمجاز علاقتان أو أكثر واحتمل التجوز من كل، فمقتضى كلام الأصوليين أن أقوى العلاقات اعتبار الجزئية بأن يطلق الكل ويراد البعض. ألا ترى أنهم جعلوا التخصيص خيراً من المجاز، والتخصيص من إطلاق الكل وإرادة البعض، على ما ذكره الإمام فخر الدين وإن كان فيه خدش فإن دلالة العموم كلية لا كل، ومرادنا بالتخصيص إطلاق العام وإرادة الخاص، ولا إشكال فى أن إطلاق الكل على الجزء أولى من عكسه لاشتغال الكل على الجزء؛ فإن إطلاق السبب على المسبب أولى من عكسه؛ لاقتضاء السبب مسبباً معيناً بخلاف العكس، وأن أقوى الأسباب السبب الغائى لاجتماع السببية والمسببية فيه، وأن إطلاق اللزوم على اللازم أولى من العكس؛ لعدم اقتضاء الثانى الأول، إلا أن يكون لازماً مساوياً، وأن إطلاق الحال على المحل أولى من عكسه؛ لاستحالة وجود الحال دون محل.

واعلم أن للحقيقة والمجاز مباحث شريفة وتحقيقات لطيفة، ذكرتها فى شرح المختصر فعليك بمراجعتها.

الاستعارة:

ص: (والاستعارة قد تقيّد بالتحقيقية إلخ).

(ش): هذا هو القسم الثانى من قسمى المجاز وهو ما كانت علاقته تشبيه معناه بموضوعه كما قال المصنف؛ وعلى ما حققناه ما كانت علاقته التشبيه بشرط قصد المبالغة، ومن الناس من يطلق الكلام على الاستعارة ومنهم من يقيدها بالتحقيقية وإنما كان كذلك لأن الاستعارة تنقسم إلى: استعارة بالكناية وغيرها، والاستعارة بالكناية تنقسم إلى: مصرح بها وغيره، فالمصرح بها تنقسم إلى تحقيقية وتخيلية، فالاستعارة ثلاثة أقسام: مصرح بها تحقيقية وهى أن يذكر المشبه به مراداً به المشبه ويكون المشبه

(١) أى المشبه.

كقوله [من الطويل]:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدَّفٍ

أى: رجل شجاع،

أمرا تحقيقيا إما حسا أو عقلا، ومصرح بها خيالية وهي أن يكون المشبه المتروك أمرا وهميا لا تحقق له فى الخارج، واستعارة غير مصرح بها وهى الاستعارة بالكناية وهو ذكر المشبه مرادا به المشبه به مثل:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا^(١)

هذه طريق السكاكى، فالاستعارة عنده حينئذ ثلاثة أقسام كلها مجاز، والمصنف يرى أن الاستعارة على التحقيق مع التحقيقية. أما الاستعارة بالكناية: فليست عنده استعارة فى الحقيقة؛ لأن المنية عنده مستعملة فى موضوعها كما سيأتى. وأما التخيلية: وهو ما إذا كان المشبه وهميا؛ فلأنها عنده لا تستعمل إلا تبعا للاستعارة بالكناية وسيأتى أفرادها بالذكر فلذلك أطلق هذا الفصل، ثم قال: "وقد تقيد بالتحقيقية" أى بناء على انقسامها إلى النوعين فيقيد حينئذ التخصيص؛ لإفراد تلك بفصل، أو بقيد للإيضاح، إن مشينا على رأيه وعلى القولين فنجعل هذا الباب مقصورا على الاستعارة التحقيقية، وإنما تقيد بالتحقيقية لتحقق معنى الاستعارة فيها؛ لأن المشبه فى غيرها ليس محققا؛ وما ليس محققا ليس جديرا بأن يستعار له لفظ موضوع لغيره، ويحتمل أن يكون التقدير سميت تحقيقية لتحقق معناها، أى معنى الاستعارة وهو المشبه، وتحقق ذلك المعنى نارة يكون حسا وتارة يكون عقلا، فالحس كإطلاق الأسد على الرجل الشجاع فى نحو قول زهير:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدَّفٍ لَهُ لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمْ^(٢)

(١) فى الإيضاح بتحقيقى ص: ٢٧٧؛ والبيت من الكامل، وهو لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين/٨، وتهذيب اللغة ٣٨٠/١١، ٢٦٠/١٤ وفى سبط اللآلى ص ٨٨٨، وأمانى القالى ٢٥٥/٢، وكتاب الصناعتين ص ٢٨٤، وللذهلى فى لسان العرب ٧٠/١٢ (تم)، وبلا نسبة فى لسان العرب ٧٥٧/١ (منشوب)، وتاج العروس ٢٦٨/٤ (تشب)، (تم).

(٢) البيت لزهير فى ديوانه ص ٢٣، من معلقته المشهورة التى يمتدح فيها الحارث بن عوف، وهرم بن سنان. انظر الإيضاح بتحقيقى ص ٢٥٤، والطراز ج ١ ص ٢٣٢.

وقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١) أى: الدِّينَ الْحَقَّ.....

فإن أسدا هنا استعارة تحقيقية؛ لأن معناه وهو الرجل الشجاع أمر محقق حسي، وتارة يكون عقليا كقولك: "أبديت نورا" تريد حجة فإن الحجة عقلية لا حسية، فإنها تدرك بالعقل، وليست الألفاظ هي الحجة، فتكون حسية، بل الألفاظ دالة على الحجة، وكذلك قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ أى الدين الحق، فإن الصراط حقيقة في الطريق الجادة، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾^(٢) فظاهر كلام الزمخشري أنها عقلية؛ لأنه قال: شبه ما غشى الإنسان من بعض الحوادث باللباس؛ لاشتيماله على اللباس. وظاهر كلام السكاكي أنها حسية؛ لأنه جعل اللباس استعارة لما يلبس الإنسان عند جوعه وخوفه من انتقاع اللون وراثثة الهيئته. قلت: وليس كلام الزمخشري واضح؛ في أن المشبه عقلي؛ لأنه جعل المشبه ما غشى الإنسان من بعض الحوادث، فقد يريد به ما يحصل من الجوع والخوف من انتقاع اللون كما قال السكاكي.

واعلم أن قولنا: إن المشبه هنا عقلي أو حسي إنما نريد بالحسي فيه الحس الحقيقي لا الخيالي، فإن الخيالي داخل هنا في حكم الوهمي فيكون من قسم الاستعارة التخيلية، ونريد بالعقلي أعم من الوجداني، ألا ترى أن الجوع والخوف وجدانيان وقد سموهما عقليين، ونريد بالوهمي أعم من الخيالي، وهذا كله على خلاف الاصطلاح السابق في أركان التشبيه، فإننا ألحقنا الخيالي بالحسي، والوهمي بالعقلي، ثم اعلم أن هذه الآية سيأتي ذكرها عند الكلام على تحقيق معنى الاستعارة التخيلية، وسيأتي على كون المشبه هنا عقليا إشكال، وعلى جعل هذا استعارة إشكال، وكلاهما يناقض هذا قليطلب من موضعه.

واعلم أن ما جزم به المصنف من كون الاستعارة في اللباس تحقيقية إما عقلية أو حسية، مخالف لما قاله السكاكي من أنها تخيلية، والحق أنها عقلية، لأن الضرر الحاصل بالجوع والخوف محقق. قال في الإيضاح: ومن لطيف هذا الضرب ما يقع التشبيه فيه في الحركات كقول أبي دلالة يصف بغلته

أرى الشهباء تعجن إن غنونا برجلَيْها وتخبِرُ باليدين^(٣)

(١) سورة التخل: ١١٢.

(٢) سورة الفاتحة: ٥.

(٣) أبو دلالة هو زيد بن الجوات، شاعر من رجال السفاح، والمنصور، والمهدى. الإيضاح بتحقيقى من

٢٥٤. ب (إذ غنونا) بدلًا من (إن غنونا).

ودليل أنها مجاز لغوي؛ كونها موضوعةً للمشبه به، لا للمشبه، ولا للأعم منهما.

ص: (ودليل أنها مجاز لغوي إلخ).

(ش): قد علمت أن هذا الباب معقود للاستعارة الحقيقية، والاستعارة لفظ تضمن تشبيه معناه بما وضع له، والمراد بمعناه ما عني به، أي ما استعمل فيه، وبهذا علم أن الاستعارة لا بد لها من الاستعمال في غير موضوع اللفظ، فخرج بهذا نحو: "زيد أسد" فإنه تشبيه على رأي المصنف، ونحوه: "رأيت أسدا" فكل منهما تشبيه كما سبق، وخرج به نحو: "رأيت به أسدا" فليس استعارة ولا تشبيها، بل هو تجريد، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله - تعالى - وحاصله أن الكلام إذا اشتمل على المشبه به، فالمشبه إما أن يكون - أيضا - مذكورا لفظاً أو تقديراً أو لا، فإن لم يكن الكلام استعارة - وليس تشبيها بلا خلاف - مثل: "لقيت أسدا" تريد شجاعا، كذا قال المصنف، وليس كما قال، فالخلاف فيه موجود. قال أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم في كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء: التشبيه يغير حرف شبيه بالاستعارة في بعض المواضع، والفرق بينهما أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه فتقدير حرف التشبيه لا يسوغ فيها، والتشبيه يغير حرف على خلاف ذلك لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه ألا تری إلى قول الواواء الدمشقي:

فَظَنَرْتُ لَوْلَا مِنْ تُرْجِسُ وَسَقَتْ
وَرَبًّا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرِّ^(١)

يسوغ لك أن تقدره: "وعضت على مثل العناب بمثل البرد"، وكذلك سائر ما في البيت، ولا يسوغ ذلك في الاستعارة نحو قول ابن نباتة

حتى إذا بهر الأياطح والربا نظرت إليك بأعين النوار

لأنه لا يصح أن تقدر: "نظرت إليك بمثل أعين النوار" اهـ والتحقيق أنه إن لم يصح تقدير أداة التشبيه فهو استعارة، وإن صح فيحتمل أن يكون استعارة وأن يكون تشبيها، فإذا قلت: "رأيت أسدا" جاز أن يكون تشبيها، والمشبه به باق على حقيقته على تقدير الحذف، وأن يكون استعارة ولا تقدير، وعليه أنشد الأدباء بيت الواواء لأنه مقصود الشاعر، وذلك يفهم من كل مكان على حسبه، والغالب عند قصد

(١) ديوان الواواء الدمشقي ص ٧٤، دلائل الإعجاز، وصدر البيت فيه: "فأسنبت" ص ٤٤٩، والمصباح ص

المبالغة إرادة الاستعارة، كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُنْذِرَكُمْ صَاعِقَةً﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿فَأَذِاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾^(٢) وإن كان المشبه مذكوراً، فالمشبه به إن كان خبر مبتدأ أو نحوه مثل: "كان"، "وإن" أو المفعول الثاني من باب علمت، فقد تقدم الكلام عليه، وإن رأى المصنف أنه تشبيه، والمختار جواز الأمرين فيه، فنحن ننازعه في تعيين "زيد أسد" للتشبيه، كما ذكرناه فيما سبق، وننازعه في تعيين "رأيت أسداً" للاستعارة، كما ذكرناه الآن، وإن لم يكن المشبه به كذلك فهو تجريد، وسيأتى الكلام عليه إذا تقرر هذا، فالاستعارة تختلف فيها، هل هي مجاز لغوي أو عقلي؟ والشيخ عبد القاهر يردد القول بينهما، فالجمهور على أنها مجاز لغوي، وإليه ذهب المصنف، والحاتمي شيخ السكاكي، بمعنى أن "أسداً" من قولك: "رأيت أسداً" مستعمل في غير موضوعه، واستدل عليه بأن القرينة منصوبة معه، ولو كان حقيقة لما احتاج إلى القرينة، وهو ضعيف، فإن القرينة قد تكون لإرادة الأسد الذي هو إنسان بالدعاء، واستدل المصنف عليه بأنها، أى: بأن لفظها أى اللفظ المستعمل فيها موضوع للمشبه به فإن لفظ "الأسد" موضوع للحيوان المفترس لا للمشبه، وهو الرجل الشجاع، ولا شيء له الشجاعة أعم من أن يكون الرجل الشجاع، أو الحيوان المفترس، وإذا لم يكن موضوعاً للرجل الشجاع ولا لأعم منه ومن غيره كان مستعملاً في غير ما وضع له وهو شأن المجاز، وإنما قال: ولا لأعم منه، لأن اللفظ لو كان موضوعاً لأعم منهما لكان متواطئاً، أو مشككاً، فيكون حقيقة بالنسبة إليهما. وقد يعترض على هذا بأن يقال: إطلاق المتواطئ على أحد نوعيه مجاز على قول مشهور، لكن ليس هذا موضع تحقيق هذا البحث، وقد حققناه في شرح مختصر ابن الحاجب، وأيضاً فالمصنف قال في الإيضاح: لو كان موضوعاً لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، وهذا المعنى، وهو لزوم عدم التشبيه لازم للتواطؤ سواء أكان استعماله في أحدهما حقيقة أم مجازاً؛ لأن التجوز في إطلاق الأعم على الأخص باعتبار زيادة قيد الشخص لا باعتبار تشبيه معناه بأصله، فهو للتحقيق، أى ليس للتشبيه سواء أكان حقيقة أم مجازاً، وبهذا ظهر الجواب عن قول الخطيبى: لا نسلم أنه

(١) سورة فصلت : ١٣.

(٢) سورة النحل : ١١٢.

وقيل: إنها مجازٌ عقلي بمعنى: أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنها لما لم تطلق على المشبه، إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به. كان استعمالها فيهما وضعت له؛ ولهذا صح التعجب في قوله [من الكامل]:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي
قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

للتحقيق إذ الوضع لأعم منهما. واستدل المصنف في الإيضاح بأنه لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسم جنس وفيه نظر؛ لأن الخصم يقول: اسم الجنس موضوعه حيوان شجاع، ولعمري لقد كان المصنف مستغنيا عن الاستدلال على هذا فإنه لا ينازع أحد أن الاستعارة موضوعة في الأصل لعناها الأصلي، وأنها ليست موضوعة للأعم، إنما النزاع في شيء وراء ذلك، كما سنبينه، وإن كان المصنف قصد أن يستوعب الأقسام الممكنة فيبقى عليه أن يكون اللفظ موضوعا لكل منهما بالاشتراك وقيل: الاستعارة مجاز عقلي، بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لغوي، لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به، فلما لم تطلق الاستعارة على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به، كان استعمالها فيهما وضعت له فيكون حقيقة لغوية ليس فيها غير نقل الاسم وحده، وليس نقل الاسم المجرد استعارة؛ لأنه لا بلاغة في مجرد نقل الاسم؛ لأن الأعلام المنقولة نحو: "يزيد، ويشكر" ليست استعارة، فلم يبق إلا أن يكون مجازا عقليا، بمعنى أن العقل جعل حقيقة الأسد أعم من الرجل الشجاع، وأطلقه عليه، فنقل الاسم تبع لنقل المعنى، قالوا: ولذلك صح التعجب في قول ابن العميد: ^(١)

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي
قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

وصح انتهى عنه أي عن التعجب في قوله:

(١) الإيضاح بتحقيقي ص ٢٥٩، المفتاح ص ٢٧١، أسرار البلاغة ج ٢/١٦٥، نهاية الإيجاز ص ٢٥٣.

والنهي عنه قوله [من المنسرح]:
 لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غَلَاتِهِ قَدْ زُرَّ أَزْوَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ
 ورد: بأن الادعاء لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له، وأما التعجب، والنهي
 عنه: فللبناء على تناسي التشبيه، قضاء لحق المبالغة.

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غَلَاتِهِ قَدْ زُرَّ أَزْوَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ^(١)
 ومنه قوله:

تَرَى الثِّيَابَ مِنَ الْكَتَّانِ يَلْمَحُهَا نُورٌ مِنَ الْبَدْرِ أَحْيَانًا فَيُبْلِيهَا
 فَكَيْفَ تَنْكَرُ أَنْ تَبْلَى مَعَاجِرُهَا وَالبدرُ في كُلِّ وَقْتٍ طَالِعٌ فِيهَا^(٢)

وتسميتهم هذا تعجبا نظرا إلى اللغة، فإن قوله: "من عجب" ليس تعجبا
 اصطلاحيا، وهذان البيتان أحسن مما قبلهما، فإن الذي يقال: إنه يبلى بنور القمر: هو
 الكتان، لا مطلق الغلالة. ووجه التعجب أن الشمس الحقيقية لا تظلم من الشمس؛
 لأنها تحتاج إلى ما يظلم منها لنورها، والبدر الحقيقي يتعجب من عدم تأثيره في بلى
 الكتان، فلو لم يكن حقيقة لما تعجب، ورد على هذا القائل فيما احتج به، أما قوله:
 إنها لم تطلق على الشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به، فذلك لا يخرج
 اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له، فإن قلت: كيف لا يخرج^(٣) وادعاء أنه
 أسد حقيقي كقوله: هذا أسد حقيقي وذلك يصيره حقيقة. قلت: لأن ادعاء ذلك ليس
 حقيقيا، بل ادعاء مجازيا. وفيه نظر، فإن الادعاء المجازي مضمون الجملة لا مضمون
 الاستعارة فقط، وأما التعجب والنهي للبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة؛
 وفيهما أيضا نوع تجوز، ويحتمل أن يقال: الاستعارة هنا أصلها التشبيه من كل وجه
 مبالغة، فهو كالتشبيه المشروط في نحو قوله:

- (١) البيت لابن طباطبا العلوي، وهو الحسن محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣٢٢ هـ، الطراز ٢/٢٠٣، نهاية
 الإيجاز ص ٢٥٣ والمصباح ص ١٦٩، انظر الإيضاح بتحقيقي ص ٢٥٩.
 (٢) البيتان لأبي الطاع ناصر الدولة بن حمدان، أسرار البلاغة ج ٢ ص ١٦٨، الفتاح ص ٣٧١، الإشارات
 ص ٢١٠، الطراز ج ١ ص ٢١٣، والمصباح ص ١٣٠، والإيضاح بتحقيقي ص ٢٥٩.
 (٣) قوله: وادعاء أنه أسد إلخ هكذا في الأصل وفي الكلام سقم ظاهر فحرره كتبه مصححه.

آرَؤُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِبًا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أَقْوَالٌ^(١)

فإن المراد أنها مثل النجوم من كل وجه، فلذلك شرط عدم الأقول فتقدير الكلام هنا في التعجب: كيف لا تبلى غلالته، وهو كالبدر من كل وجه، وحينئذ فالتعجب لا يناقى المجاز، وإذا كان قولنا: "كالبدر من كل وجه" لا ينكر التعجب بما ذكر: فالاستعارة التي هي أبلغ منه أولى، إلا أن يقال: بلى الغلالة ليس من الأوجه التي يقصد أن يشبه بها المستعار له، لأنه ليس وصفا مقصودا، ومعنى قولنا: "هو كالبدر من كل وجه" أى كل وجه حسن مقصود. ثم أورد السكاكي أن الإصرار على ادعاء الأسدية للرجل الشجاع يناقى نصب القرينة المانعة من إرادة السبع المخصوص، كقولك: جاء أسد يرمى بالانشاب، وأجاب بمنع المنافاة، لأن مبنى دعوى الأسدية لزيد على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان: قسم متعارف، وهو الحيوان المعروف، وغير متعارف، وهو الذى له تلك القوة والجراءة، لا مع تلك الصورة، بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب المتنبي في عد نفسه وجماعته من جنس الجن، وعد جماله من جنس الطير حيث قال:

نَحْنُ قَوْمٌ وَلَجْنُ فِي زَيْ تَائِسٍ فَوْقَ طَنْبِيرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجَمَالِ^(٢)

ومنه قولهم:

تحية بينهم ضرب وجيع

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾^(٣)، وقول

الشاعر:

وَيَلْسَدَةُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيَسُ^(٤)

(١) البيت لرشيد الدين الطواط محمد بن محمد بن عبد الجليل بن عبد الملك التوفى سنة ٥٧٣ هـ

الإشارات ص ١٩٨، والإيضاح ص ٢٣٩، لكن صدر البيت يلفظ "عزمائه".

(٢) الإيضاح بتحقيقى ص ٢٦٠.

(٣) سورة الشعراء: الآيتان (٨٨، ٨٩).

(٤) لجران العود النميرى، ديوانه ص ٩٧ ويروى: بماسا ليس بها أنيس إلا اليعافير ولا العيس. المصباح

ص ١٢٧، المفتاح ص ٣٧٢، الإشارات ص ٢١١ والإيضاح بتحقيقى ص ٢٦٠.

والاستعارة: تَفَارُقُ الكَذِبِ: بالبناء على التأويل، ونصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر.

ولا تكون علماً؛ لمناطاته الجنسية، إلا إذا تضمن نوعاً وصفية؛ كحاتم.

كذا قال السكاكي، وفيه نظر؛ لأن البيت والآية على أحد القولين الاستثناء فيهما منقطع، وإذا كان منقطعاً فلا نقدر أن المستثنى فرد من أفراد المستثنى منه؛ إذ لو قدرناه وأطلقنا المستثنى منه على أعم من المستثنى لكان الاستثناء متصلاً؛ ولذلك كان الاستثناء المنقطع بثقدير لكن؛ وما بعده جملة؛ كما صرح به الأكثرون فلو قدرنا المستثنى داخلاً في المستثنى منه مجازاً لكان متصلاً. وقول النحاة: إن الاستثناء المنقطع لا بد فيه من المناسبة؛ لا يعنون به أنا نطلق المستثنى منه على أعم منه مجازاً قبل الاستثناء، بل يعنون أن المناسبة شرط لصحة استعمال "إلا" بمعنى "لكن"، فالتجاوز في المنقطع إنما هو في استعمال إلا بمعنى لكن لا في المستثنى منه، وإن كان قد وقع في كلام بعض النحاة ما يوافق كلام السكاكي، والتحقيق ما قلناه، ويدل لصحة ما قلناه أن الرّمحشري ذكر هذا الوجه ثم قال: "ولك أن تجعل الاستثناء منقطعاً، فدل على تغيرهما.

الاستعارة تفارق الكذب:

ص: (والاستعارة تفارق الكذب إلخ).

(ش): شرع في أحكام الاستعارة فالأول منها أنها ليست بكذب لأمرين: أحدهما خفي معنوي، وهو البناء على التأويل؛ لأن الكاذب غير متأول، والمستعير متأول ناظر إلى العلاقة الجامعة وقد التبس ذلك على الظاهرية، فادعوا أن المجاز كذب، ونفوا وقوعه في كلام المعصوم، وهو وهم منهم، الثاني: أمر ظاهر لفظي، أو غير لفظي، وهو كالفرع عن الأول أن المجاز ينصب قائله قرينة تصرف اللفظ عن حقيقته، وتبين أنه أراد ظاهره الموضوع له.

ص: (ولا تكون علماً إلخ).

(ش): لما قرر المصنف أن الاستعارة لا بد لها من ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، علم أن المشبه به لا بد أن يكون جنساً، فاستحال أن يكون اللفظ المستعار علماً، لأنه ليس موضوعاً لجنس يمكن أن يدعى دخول المشبه فيه ويرد على المصنف أمران:

أحدهما: أن هذه علة تستلزم أحد نوعي المدعى، وهو علم الشخص أما علم الجنس، فما ذكره لا يقتضي أن يفتنع التجوز به إلى غيره فيقال: "رأيت أسامة" يعنى "زيدا الشجاع" والظاهر أن ذلك جائز، وقد قررت في شرح المختصر أن علم الجنس كلي، وأن ما أطلقوه من أن الأعلام جزئية محمول على أعلام الأشخاص.

القائي: أنه لو كانت العلة في امتناع أن تكون الاستعارة علما ما ذكره لجاز التجوز في الأعلام بالمجاز المرسل، لأنه ليس فيه شبهة ولا مشبه به، ولا ادعاء، والظاهر أن ذلك لا يجوز فلا نقول: "جاء زيد" تعنى "رأسه"، وقد صرح بذلك الإمام فخر الدين في المحصول، حيث قال: إن نحو: رأيت زيدا، وضربت زيدا مجاز عقلي، لأن الأعلام لا يتجوز عنها، ويشهد لذلك أيضا أن المجاز فرع الحقيقة، والعلم ليس حقيقة ولا مجازا، فكيف يتجوز عنه. واستدل المصنف في الإيضاح على أن الاستعارة لا تدخل في الأعلام بأن العلم لا يدل إلا على تعيين شيء من غير إشعار بأنه إنسان أو غيره فلا اشتراك بين معناه وغيره إلا في مجرد التعيين. ونحوه من العوارض العامة التي لا يكفي شيء منها جامعا في الاستعارة (قوله: إلا إذا تضمن نوع وصفية كحاتم) يشير إلى أن العلم إذا تضمن وصفاً كما أن اسم حاتم تضمن وصف الجود لشهرته به ومادر تضمن وصف البخل وما أشبههما، فيجوز أن يقال: "جاء حاتم" تعنى "زيد" (قلت): ولا حاجة لهذا الاستثناء بل هو منقطع، لأن ذلك إنما يفعل بعد تنكير العلم وتنكير العلم قد يكون تقديرا، وهذا منه، ومنه قول أبي سفيان: لا قریش بعد اليوم. فالاستعارة حينئذ لم تلاق العلم، بل لاقت النكرة، ويسمى هذا حينئذ استعارة تبعية، كما سيأتى. وقد قيل: إنها تتحمل الضمير وأما قوله: إن نحو: "حاتم" تضمن وصفاً، فليس كذلك، فإن لفظ "حاتم" لم يتضمن الجود، ولم يدل عليه لا قبل العلمية، ولا معها، ولا بعدها، وإنما مسمى العلم موصوف يوصف اشتهر عنه وعبارته توهم أن المراد الأعلام المنقولة من الصفات، كالفضل مثلا، فإنه لو اشتهر شخص سمي بالفضل بفضل، جاز أن تقول: مررت بالفضل، مريدا شخصا يشبهه فى الفضل، فذلك واضح، ويمكن ادعاء دخول الاستعارة فيه، كما قيل: إنه يتحمل ضميرا، لكن ليس هذا المراد يدلل التمثيل بحاتم ومادر: وقوله: تضمن الوصفية يوهم هذا. وحاتم الطائي

وقرينتها: إما أمرٌ واحد؛ كما في قولك: "رأيت أسداً يرمى"، أو أكثر؛ كقوله^(١)
[من الرجز]:

فَإِنْ تَعَاَفَوْا الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَ فَإِنْ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانًا

خبره في الجود مشهور، ومادر رجل من هلال بن عامر بن صعصعة، يضرب به المثل في البخل، تقول العرب: "أبخل من مادر" لأنه سقى إبله فبقي في أسفل الحوض ماء قليل، فسبح فيه ومدر به حوضه بخلا أن يشرب من فضله.

القرينة قد تكون أمراً واحداً:

ص: (وقرينتها إما أمر واحد إلخ).

(ش): لما قدم أن الاستعارة تفارق الكذب بنصب القرينة علم أنها لازمة لها، فثلك القرينة قد تكون أمراً واحداً، وقد تكون أكثر، والمراد بالقرينة ما يمتنع معه صرف الكلام إلى حقيقته. فالأمر الواحد مثل: "رأيت أسداً يرمى" فإن وصفه بالرمي بالشاب قرينة أنه ليس الحيوان المفترس، والأكثر مثله المصنف يقول بعض العرب:

فَإِنْ تَعَاَفَوْا الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَ فَإِنْ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانًا^(٢)

أي سيوفاً تلمع كأنها نيران، فقوله: تعافوا باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل وتعلقه بالإيمان قرينة لذلك؛ لدلالته على أن جوابه تحاربون وتقهرون بالسيف، كذا قال المصنف. وفيه نظر؛ لأن تعافوا العدل والإيمان إذا كان قرينة في حصول القهر، فالقهر لا يستلزم السيف، بل يستلزم مطلق العقوبة، فقد تكون بالنيران؛ لأن النار أحد أنواع القتال، فإن قيل: الغالب القتال بالسلاح قلنا: فالقرينة حينئذ ليست ما ذكر فقط، بل هي منضمة إلى هذا. وقول الطيبي: لأن العذاب بالنار لا يكون إلا للواحد القهار، كلام صحيح، إلا أنه استدلال عجيب؛ لأن قاتل هذا البيت إن لزم كونه مؤمناً لذكره الإيمان فمن أين لنا أنه لم يتوعد بالنار، وقد يقع من المؤمن عصياناً أو تخويفاً سلمناه أليس التوصل إلى الكفار بالتحريق جائزاً عند الحاجة إليه بلا إشكال؟ ولو لم يكن جاز أن يراد نار الآخرة ولفظ الإيمان لا ينفي ذلك، على معنى أن أيدي المؤمنين كان فيها نار الآخرة مرسلة على الكفار - سلمنا أنه قرينة تصرفه إلى

(١) تعافوا: تكمهوا. نيراناً: أي سيوفنا تلمع كأنها النيران.

(٢) الإيضاح بتحقيقه ص: ٢٦٠، والتلخيص في علوم البلاغة ص: ٧٥.

أو معان ملتئمة، كقوله [من الطويل]:
وصاعقة من نصله تنكفي بها

على أرؤس الأقران خمس سحائب

السلاح، فمن أين له أن المراد السيوف جاز أن يراد أسنة الرماح؟ بل أسنة الرماح هي المشبهة في الغالب بالنار، لأنها أشبه بالشمعة من النار لارتفاعها وسرعة حركتها ولعائنها، وليس مجموع ذلك في السيف. ثم قد يقال: القرينة هنا أمر واحد له متعلقان لا أمور متعددة، ولو كانت القرينة أمورا متعددة لكانت قرائن لا قرينة هي أكثر من واحد فإن ذلك إنما يتأتى في الشيء الملتئم من عدة أمور، وذلك قسم سيأتي، والذي يظهر في البيت أن القرينة مجموع: "فإن تعافوا" مع قوله: "أيماننا" جمع يمين لأن الأول دل على العقوبة، والثاني دل على عدم إرادة النار الحقيقية، فإن الذي هو في الإيمان السلاح لا النار، فإن الغالب أنه تأجج ولا يطول مكثها في الأيدي، وقول المصنف: أو أكثر ينبغي أن يكون معطوفا على أمر؛ ليكون تقديره: "إما أكثر من أمر واحد"، فيكون أمور متعددة، ولا يكون معطوفا على قوله: "واحد" فإنه يلزم أن يكون التقدير: أو أمر أكثر من واحد؛ فإن ذلك لا يصح إلا بأن يكون الأكثر من أمر واحد يصدق عليه أمر. وفيه بعد، فإن الأمر ظاهره الوحدة، وإنما يقال: "أمر واحد" لزيادة إيضاح، أو للاحتراز عن الهيئة الاجتماعية (قوله: أو معان ملتئمة) أي معان مرتبط بعضها ببعض، يريد أن تكون القرينة أمرا مركبا، ومثله بقول البحرى:

وصاعقة من نصله تنكفي بها على أرؤس الأقران خمس سحائب^(١)

أراد أنامل الممدوح فذكر أن هناك صاعقة، ثم قال: من نصله فبين أنها من نصل سيفه ثم قال: على أرؤس الأقران، ثم قال: "خمس" فذكر عدد أصابع اليد فبان من مجموع ذلك غرضه كذا قال المصنف، وفيه نظر، أما قوله: أراد أنامل الممدوح، فالأحسن أن يقال: الأصابع كما ذكره هو آخرًا والسكاكي ذكر الأنامل أولا، وآخرًا، وكان مقصوده أن تشبيه الأنامل بالسحائب أبلى من تشبيه الأصابع، لكن قد يعكس؛ لأن الأنامل على الإطلاق أكثر من خمس، وإرادة الأنملة العليا من كل

(١) البيت للبحرئ ديواته ١٧٩/١، الطراز ٢٣١/١/١٣، والإيضاح بتحقيقى ص: ٢٦١، ورواية الديوان:

وصاعقة من كفه ينكفي بها على أرؤس الأعداء خمس كتائب

والتلخيص في علوم البلاغة بتحقيق ص: ٧٥.

وهي ^(١) باعتبار الطرفين قسمان؛ لأن اجتماعهما في شيء: إما ممكن؛ نحو: «أَحْيَيْنَاهُ» في قوله: «أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ» ^(٢) أى: ضالا فهديناه، ولتسم وفاقية.

أصبح تكلف لا حاجة له، وأما القرائن، فإن كان المراد استعارة الصاعقة للسيف، فالقرينة لذلك هي قوله: "من نصله" وذكر "السحائب" فإن السحائب ليس من شأنها أن تأتي بالصاعقة، ويكونان قرينتين متفاصلتين لا حقيقة ملتزمة منهما، وأما على أروس الأقران فليس قرينة لأن الصاعقة الحقيقية تنكفي على الرؤوس إلا أن يقال: معناه على رؤوسهم دون غيرهم، والصاعقة من شأنها أنها تقصم من واجهته، فإن سلمنا هذا فهي قرينة ثالثة منفصلة، وأما قوله: "ثم قال خمس" فظاهره أن ذكر هذا العدد قرينة، وليس كذلك؛ لأن هذا العدد ليس مصروفاً أن ينسب إلى السحائب والخمس، وإن لم يكن لها خصوصية بالسحائب، وليس لها خصوصية فالمصروف معناها، بل القرينة ذكر السحائب، فيتبغى أن يقال: ثم قال: "خمس سحائب" وحاصله أن القرينة هنا ليست حقيقة ملتزمة، وإن كان المراد استعارة السحائب للأصابع كما ذكره الطيبي، فالقرينة له ذكر الصاعقة، لأن السحائب الحقيقية لا تنكفي بها الصاعقة، وكذلك قوله: "من سيفه" فإن السحائب لا تنكفي بها السيوف، فهما قرينتان متفاصلتان.

الاستعارة باعتبار طرفيها قسمان:

ص: (وهي باعتبار الطرفين قسمان إلخ).

(ش): الاستعارة تنقسم إلى أقسام، وانقسامها تارة يكون: بحسب اعتبار الطرفين أى طرفي التشبيه الضمر في النفس، وهما المشبه والمشبه به وتارة باعتبار الجامع، وتارة باعتبار الثلاثة جميعاً أى الطرفين، والجامع، وتارة باعتبار اللفظ، وتارة باعتبار أمر خارج عن جميع ذلك.

التقسيم الأول باعتبار الطرفين، فهي تنقسم باعتبارهما قسمين: أحدهما أن يكون اجتماعهما أى الطرفين في شيء ممكن كقوله تعالى: «أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ» أى ضالا فهديناه فالإحياء والهداية يمكن أن يجتمعا في شيء (ولتسم وفاقية) أى تسمى الاستعارة إذا كان طرفاها يمكن اجتماعهما وفاقية؛ لتوافق طرفيها.

وإما ممتنع؛ كاستعارة اسم المعلوم للموجود؛ لعدم غنائه، وتُسَمَّ عُنَادِيَّةٌ، ومنها^(١) التهكمية والتمليلية، وهما ما استعمل في ضده أو نقيضه؛ لما مر؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

الثاني أن يكون اجتماعهما في شيء ممتنع، والمراد به ما كان وضع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة، وإن كانت موجودة؛ لخلوها مما هو ثمرتها، كاستعارة اسم المعلوم للموجود بواسطة عدم غنائه، أي نفعه فإن الموجود والمعلوم لا يجتمعان، وتسمى هذه الاستعارة عنادية؛ لتعاند طريقيها في الاجتماع، وكان المصنف مستغنيا عن هذا المثال بأن يجعل: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ مثالا للوفاقية والعنادية، فإن "ميتا" الاستعارة فيه عنادية؛ لأنه شبه فيه الموجود الضال بالميت، والضلال والموت لا يجتمعان؛ لأن الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة؛ ولهذا مثل في الإيضاح للعنادية بإطلاق الميت على الحي الجاهل (قوله: "ومنها") أي من العنادية التهكمية والتمليلية، وهما لفظ مستعمل في ضده، أي ضد موضوعه، أو نقيضه كما مر في التشبيه أن التشبيه قد ينتزع من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه، ثم ينزل منزلة تناسب بواسطة تمليح أو تهكم، فيقال للجبان: "ما أشبهه بالأسد" وللخييل: "هو كحاتم" ونحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فالبشارة والإنذار لا يجتمعان فالاستعارة عنادية، ولك أن تقول: استعارة أحد النقيضين للآخر، لم يمثل له المصنف، وقد عطفه على استعارة اسم المعلوم للموجود، واستعارة المعلوم للموجود هو استعارة الوجود والعدم؛ لأن الاستعارة فيهما تبعية وهما تقيضان، إلا أن يقال: التقيضان هما الوجود وأن لا وجود، لا الوجود والعدم، فنقول حينئذ: إن ثبت ذلك، فليكن الوجود والعدم ضدين، وحاصله أن التهكمية والتمليلية إذا فسرنا بما ذكره لزم أن يكون كل استعارة عنادية كذلك، فينبغي أن يفسر التهكمية والتمليلية بما لا يجتمع طرفاه، ولم يقصد فيه تهكم ولا تمليح، وليعم أن إطلاق البشارة لا يكون إلا في الخير عند الإطلاق، وإن كانت في أصل اللغة لكل خير تتغير له البشارة من خير وشر، فتكون حقيقة لغوية، ثم غلب استعمالها في الخبر السار الصادق بالأول حتى صار استعمالها في غيره مجازا، وما ذكره المصنف هو المشهور. وقد أغرب الخفاجي، فقال في سر الفصاحة: إن فبشرهم بعذاب أليم من مجاز المقابلة، لأنه لما ذكرت بالبشارة في أهل الجنة ذكرت في أهل النار، وقد تقدم النزاع معه في ذلك عند الكلام في مجاز المقابلة.

وباعتبار الجامع قسمان؛ لأنه: إما داخل في مفهوم الطرفين؛ نحو: (كَلِمَا سَمِعَ هَيْعَةً، طَارَ إِلَيْهِنَّ^(١))؛ فإن الجامع بين العدو والطيران: هو قَطْعُ المسافة بسرعة، وهو داخل فيهما؛ وإما غير داخل، كما مر^(٢).

الاستعارة باعتبار الجامع قسمان:

ص: (وباعتبار الجامع إلخ).

(ش): هذا هو التقسيم الثاني، وهو باعتبار الجامع بين المشبه، والمشبّه به فقط، وذكر له بذلك الاعتبار تقسيمين وإليهما أشار بقوله: وهما قسمان وأشار إلى الأول بقوله: لأنه أي لأن الجامع بين الشبهين لما داخل في مفهوم الطرفين، يريد أن يكون الجامع أمراً أعم مما في كل من الطرفين، فهو داخل في مفهومهما، كتشبيه ثوب بآخر في نوعهما، أو في جنسهما، كما سبق قال: نحو: "كَلِمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا"، والذي في صحيح مسلم من قوله ﷺ في الغزاة: "كَلِمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ قَرَعَةً طَارَ عَلَيْهِ"^(٣) هذا لفظه، وعليه أي على الفرس فإن الجامع بين طار وعدا هو قطع المسافة بسرعة، وهو أمر موجود في الطرفين اللذين هما العدو والطيران، لأنه أعم منهما. قال الجوهري: "والهَيْعَةُ كُلُّ مَا أَفْرَعَكَ مِنْ صَوْتٍ أَوْ فَاحِشَةٍ تَشَاعُ" قال الشاعر:

إِنْ يَسْمَعُوا هَيْعَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا بَنَى وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ نَفَثُوا^(٤)

كذا في الصحاح، والبيت لمعتب ورأيت في شعره: إن يسموا ريبة.

(قوله: "أو غير داخل") عطفه على قوله: "داخل" يعني أو لا يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين، بأن يكون وجه الشبه صفة على ما سبق، كتشبيه "زيد بالأسد" في الشجاعة، والنوجه المنير والوجه المتهلل بالشمس، في قولك: "رأيت أسداً وشمساً" وقوله: "وأيضاً" إشارة إلى التقسيم الثاني من نوعي تقسيم الاستعارة بحسب الجامع؛ وإنما لم يجعله من الأصل أربعة أقسام؛ لأن كلا من القسمين السابقين ينقسم

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب الإمارة باب: فضل الجهاد والرباط (٥٥٣/٤)، ط الشعب، وأوله: "من خير معاش الناس لهم رجل....".

(٢) من استعارة الأسد للرجل الشجاع.

(٣) أخرجه مسلم في "الإمارة" (٥٥٣/٤) ط الشعب.

(٤) اللسان مادة هيج ص: ٤٧٣٧.

وأيضاً: إما عامية، وهي المبتذلة؛ لظهور الجامع فيها؛ نحو: رأيت أسدا يرمى.
أو خاصية، وهي الغريبة، والغربة قد تكون في نفس المشبه؛ كقوله [من الكامل]:
وَإِذَا احْتَبَى قَرْبُوسُهُ بَعْنَانَهُ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

وقد تحصل بتصرف في العامية؛ كما في قوله [من الطويل]:

وَسَأَلْتُ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحِ^(١)

إِذْ أَسْنَدَ الْفَعْلَ إِلَى الْأَبَاطِحِ بَوْنِ الْمَطِيِّ أَوْ أَعْنَاقِهَا، وَأَنْخَلَ الْأَعْنَاقَ فِي السَّيْرِ.

لكل من القسمين اللاحقين وعكسه (قوله: "إما عامية") أي الاستعارة تارة تكون عامية، أي منسوبة إلى العوام وهي المبتذلة، لكون الجامع فيها ظاهراً، نحو: "رأيت أسدا يرمى وبحراً يتكلم" وقد تقدم ذكر هذا في التشبيه، ولعمري لقد كان المصنف مستغنياً بذكر كثير مما هنالك عن كثير مما هننا، وعكسه، فإن الاستعارة تشبيه في المعنى وتارة تكون خاصة، أي لا تستعملها إلا جماعة خواص الناس، وهم أصحاب الأذهان السليمة، وهي الغريبة؛ لأنها لا يدركها إلا من ارتفع عن درجة العوام. ثم الغربة قد تكون من نفس الشيء، أي يكون التشبيه قريباً كما في تشبيه هيئة العنان في موقعة من قربوس بهيئة الثوب في موقعة من ركبة المحتبى، كقول زيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فارساً بأنه مؤدب:

وَإِذَا احْتَبَى قَرْبُوسُهُ بَعْنَانَهُ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ^(٢)

والقربوس: يفتح القاف والراء، ولا يجوز تسكين الراء إلا ضرورة؛ لأن فعلاً ليس موجوداً (وقد تحصل) أي الغربة (بتصرف في العامية) بأن يكون التشبيه مشهوراً، ولكنه يذكر على وجه غير مشهور، كما في قوله:

وَلَمَّا قَضَيْتُكَ مِمَّنْ بِنِي كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَابِيثِ بَيْنَنَا وَسَأَلْتُ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحِ

فإنه استعمل: "سألت" بمعنى سأرت بسرعة وسلاسة ولين، حتى كأنها سيل، وأصل تشبيه السير السريع بالسيل معروف، وإنما حسن التصرف فيه أفاد الغربة، فإنه

(١) البيت لكثير عزة الإشارات ص ٢١٧، وصدره: أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَابِيثِ بَيْنَنَا، الإيضاح ص: ١٧٥، ١٧٦.

(٢) الإيضاح بتحقيق، والبيت لمحمد بن يزيد بن مسلمة. في الإشارات ص: ٢١٦. القربوس: مقدم النرج. علك: مضغ. الشكيم: الحديد العترة في فم القرس.

وباعتبار الثلاثة^(١) ستة أقسام؛ لأن الطرفين إن كانا حسيين، فالجامع إما حسي؛ نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا﴾^(٢)؛ فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلى القبط، والجامع لها الشكل؛ والجميع حسي.

أسند الفعل إلى الأباطح دون المطى وأعناقها والأنصار؛ أو وجوههم، حتى أفاد أن الأباطح امتلأت من الإبل. كذا قاله المصنف، وقد يقال: الكلام في استعارة "سالت" "لسارت" وأما إسناد السيل إلى الأباطح فذلك مجاز آخر إسنادي، لا يتصل بتلك الاستعارة السابقة، وقول المصنف: "وأدخل الأعناق في السير" يشير إلى أن الباء في قوله: "بأعناق المطى" للتعدية، نعم قد تحصل الغرابة لإدخال الأعناق في السير، لأن سرعة سير الإبل أكثر ما تظهر في أعناقها. وقال في الإيضاح: قد تحصل الغرابة بالجميع بين عدة استعارات؛ لإلحاق الشكل، بالشكل كقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأُرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَسَاءً بِكُلْكُلٍ^(٣)

أراد وصف الليل بالطول، فاستعار له صلباً يتمطى به، إذ كان كل صلب يطول عند التمدط، وبالغ بأن جعل له أعجازاً يردف بعضها بعضاً، ثم أراد أن يصفه بالثقل على كل قلب ساهر لمكابدته، فاستعار له كلكلاً يتوء به أي يثقل. قال عبد اللطيف البغدادي: ينبغي أن لا تبعده الاستعارة جداً، فتعزب عن الفهم، ولا تقرب جداً فتستبرد، وخير الأمور أوسطها. ص: (وباعتبار الثلاثة إلخ) (ش): أي الاستعارة باعتبار الثلاثة، وهي الطرفان والجامع ستة أقسام، وإنما كان باعتبارها، وإن كان التقسيم بالحقيقة للجامع، لأن اختلاف الجامع كان باعتبار ما للطرفين من حسي وغيره: والستة تشبيه محس شيء بمحس شيء بوجه حسي، أو عقلي، أو مختلف: أو عقلي بعقلي، أو مختلفان؛ والحسي المستعار منه أو عكسه، والثلاثة لا تكون إلا بوجه عقلي، لما سبق في التشبيه، وعمل كونها ستة بما يتضمن ذكر التشبيه، فقال: لأن الطرفين إن كانا حسيين، فالجامع على أقسام.

الأول يكون حسياً مثاله قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوارٌ﴾ فإن المستعار منه حقيقة العجل، وهو ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله - تعالى - من حلى القبط، والجامع الشكل، والجميع حسي. كذا قالوه، وفيه نظر؛ لأن

(١) أي المستعار منه والمستعار والجامع.

(٢) سورة طه: ٨٨.

(٣) الإيضاح، ص ٢٦٥.

وإما عقلي، نحو: «وَأَيَّةُ لَهِمُ اللَّيْلِ نَسْلُجُ مِنْهُ النَّهَارَ»^(١)؛ فإنَّ المستعار منه كَشَفُ الْجَلَدِ عَنْ نَحْوِ الشَّاةِ، والمستعار له كَشَفُ الضَّوءِ عَنْ مَكَانِ اللَّيْلِ، وهما حَسِيَّانِ، والجامعُ ما يَعْقِلُ مَنْ تَرْتَّبَ أَمْرٌ عَلَى آخَرٍ.

الجامع ليس مجرد الشكل بل الشكل والخوار إما كل منهما على انفراد أو مجموع الأمرين، ومثله قوله تعالى: «وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ»^(٢) فإن المستعار منه حركة الماء على الوجه المسمى موجًا، والمستعار له حركة الإنسان والجن أو يأجوج ومأجوج وهما حسيان والجامع ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب قال السكاكي: ومنه قوله عز اسمه: «وَأَشْتَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا» فالمستعار منه النار، والمستعار له الشيب، والجامع بينهما هو الانبساط، والثلاثة حسية (قلت): مراد السكاكي: أن الشيب هنا استعارة بالكناية، استعير لفظ الشيب، والمراد النار؛ بعد ادعاء أن الشيب فرد من أفراد النار، ثم ذكر اشتعل استعارة تخيلية؛ لأن الاستعارة التخيلية، تقتزن بالاستعارة بالكناية، وقد اعترض عليه المصنف بأن قال: "ليس ذلك مما نحن فيه؛ لأن فيه تشبيهين: تشبيه الشيب بشواظ النار في بياضه وإنارته، وتشبيه انتشاره في الشعر باشتعاله في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه، والأول استعارة بالكناية، والجامع في الثاني عقلي، وكلامنا في غيرهما:

قلت: فيما قاله نظير، أما قوله: "ليس كلامنا في الاستعارة بالكناية" فصحيح بالنسبة إلى المصنف، فإنه لم يتكلم في الاستعارة بالكناية في هذا الباب. أما السكاكي، فإنه ذكر جميع أقسام الاستعارة، ثم عقبها بتقسيم الاستعارة على الإطلاق إلى هذا التقسيم، فكلامه أعم من ذلك؛ نعم المصنف لا يصح منه هذا المثال؛ لأن الاستعارة بالكناية عنده مستعملة في موضوعها حقيقة، فلا مدخل له في هذا القسم، إذ الحقيقة ليس فيها مستعار ومستعار منه، وجامع، وأما قوله: "الجامع في الثاني عقلي" فليس كذلك لأن الجامع في الثاني مركب من عقلي وحسي، لأن الانبساط حسي، وتعذر التلافي عقلي، لا يقال: هذا لا ينحى السكاكي من الاعتراض، لأنه جعل الجامع حسيًا، لأننا نقول: السكاكي لم يجعل تعذر التلافي جزءًا من الجامع، بل قال: الجامع هو الانبساط. ورأى الطيبي^(٣) في الجواب عن هذا السؤال أن التشبيه

(٢) سورة الكهف: ٩٩.

(١) سورة يس: ٣٧.

(٣) انظر كلام الطيبي في التبيان بتحقيق ٣١١/١ - ٣١٢ ط المكتبة التجارية - مكة.

هنا على سبيل التمثيل، وليس من شرط التمثيل رعاية جميع الألفاظ، بل أن يكون التشبيه منتزعا من عدة أمور متوهمة، سواء حصل ذلك من كلمة واحدة أم من كلمات، وقال: إنه على رأى الزمخشري لا يكون فيه تشبيهان كما فى الإيضاح، بل ثلاثة: تشبيه الشيب بالكناية؛ واشتعل بالتحجيل والرأس -أيضا- فإنها كالحطب بالنسبة إلى النار وأشار إلى القسم الثانى بقوله: (وإما عقلى) أى تشبيه محسوس بوجه عقلى نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَيْلٍ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾^(١) فالمستعار منه كشط الجلد عن لحم الشاة، والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل، وهما حسيان، والجامع بينهما ما يعقل من ترتيب أمر على آخر، أى على آخر يضاده ويعقبه، وقد يقال: الجامع خروج شىء من شىء. قال المصنف: وقيل: المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل، وليس بسديد، لأنه لو كان كذلك لقال: فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ، ولما قال: ﴿فَإِذَا هُمْ مَظْلُمُونَ﴾^(٢) أى داخلون فى الظلام.

قلت: عبارة السكاكى هى عبارة الإمام فخر الدين والزنجاني، وليس ما ذكره مراد السكاكى، بل مراده بظهور النهار من ظلمة الليل زوال النهار وبقاء الظلمة، غير أنه تجوز فى إطلاق ظهور النهار على زواله، وهذا يستعمل كثيرا، كما تقول: ظهر فلان من هذا المكان أى خرج منه وكتب عمر إلى أبى عبيدة رضى الله عنهما: أظهر من معك من المسلمين إلى الأرض أى اخرج بهم إلى ظاهرها والتحقيق أن ما أراده المصنف وما أراده السكاكى متعاكسان إلا أنهما راجعان لمعنى واحد فإن المصنف بنى على أن النهار والجلد طرفان للظلمة ولحم الشاة فتقول: سلخت النهار عن الليل كما تقول: سلخت الجلد عن الشاة والسكاكى نبه على أن الظلمة طرف للنور ألا ترى أنه قال: المستعار له ظهور النهار وظلمة الليل والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلده فلا بد أن تعتقد أنه أراد الظلمة طرف للنور ليكون المسلوخ منه مشبها بالمسلوخ منه والمسلوخ مشبها بالمسلوخ ولكسل من القولين مرجح أما كلام المصنف فيشهد له أمر أن أحدهما لفظى وهو أن كلام اللغويين يشهد أن المسلوخ هو الجلد والمسلوخ عنه الشاة ونحوها والشاة وإن سميت مسلوخة فلاعتبار أنها مسلوخ عنها الجلد كذا

(٢) سورة يس : ٣٧.

(١) سورة يس : ٣٧.

يقترضه كلام جماعة من اللغويين فلا يشك أن النهار هو المسلوخ لأنه مفعول نسلخ فليكن هو الظرف والثاني معنوى وهو أن الظلمة سابقة على النور لسبق الليل على النهار والطارئ على الشيء المستولى عليه هو الجدير بالظرف وأيضا فإن النور هو المنكشف قال الفراء: الأصل الظلمة والنهار طار عليها وهو الذى يشهد له أصول علم الهيئة من أن مخروط النور الحاصل من وقوع شعاع الشمس على وجه الأرض وانعكاسه محيط بمخروط ظل الأرض إحاطة الجلد الأسود بالمسلوخ، فإذا زال ضوء الشمس عن وجه الأفق بواسطة^(١) مخروط الظل إليه فهو زمان الليل، وأما كلام السكاكى فيرجحه قوله تعالى: "منه" فإن الجلد وإن كان مسلوخا، والشاة مسلوخ عنها إلا أن الشاة مسلوخة من الجلد فحينئذ إن حملناه على الأول لزم تأويل "من" فيه بمعنى عن وتكون للمجاوزة كما قيل فى قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِّلَّذَايِقَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٢) أى "عن" تأويل "نسلخ" "ينخرج" ويشهد له قول الواحدى فى الآية: "نسلخ" نخرج منه النهار إخراجا، وكذلك قال الرماني، وبالجمله ما ذكره المصنف أقرب، والقولان مجتمعان على أن المراد زوال النور ووجود الظلمة بغروب الشمس. قال السكاكى: إنما أراد بظهور النور خروجه وزواله بالكلية بالغروب، فلا يبقى سوى الظلمة قال الشيرازى: "السلخ" يستعمل بمعنى النزع، تقول: سلخت الإهاب عن الشاة، أى نزعته عنها، ويستعمل بمعنى الإخراج تقول: سلخت الشاة من الإهاب، فهما صحيحان، وتقدير الآية على الأول نزعنا النهار، وكان كاللباس فصار ليلا، فإذا هم داخلون فى الظلام على الفور، كما هو موضوع الفاء، وتقديرها على الثانى أخرجنا النهار من الليل فلم يبق شيء من الليل، وذلك بطلوع الشمس، ثم أورد على نفسه أنه لو كان كذلك لما قال -تعالى-: فإذا هم مظلومون، والفاء للتعقيب، وأجاب بأن الفاء قد تستعمل لمجرد الترتيب، فالمراد فإذا هم مظلومون بعد انقضاء النهار، ولما كان النهار المتوسط بينهما يزول قطعا جعل كالزائل واستعملت "الفاء" و"إذا" الفجائية. قال: ولا تستقيم إذا الفجائية إلا إذا كان السلخ بمعنى الإخراج، إذ لا

(١) قوله: بواسطة مخروط كذا فى الأصل ولعل فى الكلام سقطا والأصل بواسطة ميل مخروط إلخ كتبه مصححه.

(٢) سورة الزمر: ٢٢.

يستقيم أن تقول: "نزعَت ضوء الشمس ففاجأ الظلام" كما لا يقال: "كسرت الكوز ففاجأ الانكسار" بخلاف قولك: "أخرجت النهار من الليل ففاجأ الليل" قلت: ما ذكره من أنه لا يقال: "فابت الشمس فإذا الظلام ممنوع" وقد قال - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا﴾^(١) بعد قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾^(٢) وإن كان مجيئهم عقب سوقها إليها، والذي ألجأ الشيرازي إلى هذا التكلف أنه ظن أن ظهور النور من الظلمة لا يكون إلا ببقاء النور ظاهراً وظلوع الشمس. وليس كذلك فإنما يريد السكاكي بخروج النور وظهوره خروجه عن الأفق، فلا يبقى منه شيء عند غروب الشمس وزوال الشعاع والله أعلم.

بقى على الجميع اعتراض، وهو أن قولهم: إن الطرفين حسيان والجامع عقلي ممنوع، يحتمل أن يقال: إن ترتيب أمر من هذين على الآخر حسي، فإن خروج الجلد وانصراف النهار وظهور الظلمة والشاة كله محسوس مشاهد فهو حسي، ويمكن أن يقال: كشف الضوء وهو إزالته غير محسوس بل متعقل وإنما المحسوس الضوء نفسه. وقد يجاب عنه بأن إزالة النور هو إغابة الشمس وهو مشاهد وبروز الظلمة مشاهد، وذلك ترتيب لا ترتيب؛ والجامع ليس ذلك بل هو الترتيب، فالترتيب حسي والترتب الذي هو أثره عقلي، وكذلك كشف النور عن الظلمة حسي، وانكشافه المرتب على الكشف عقلي، لكن هذا التحقيق يجر إلى فساد أن يكون الترتيب وهو الجامع، ويتنصى أن يكون الجامع هو ترتيب شيء على آخر فحينئذ يصح الاعتراض، ويرجع حاصله إلى أن الجامع ليس الترتيب بل الترتيب والترتب حسي، ومثل السكاكي استعارة ما طرفاه حسيان ووجه عقلي بقوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾^(٣) فالمستعار له الريح، والمستعار منه المرأة؛ والجامع المنع عن ظهور النتيجة والأثر، فالطرفان حسيان والجامع عقلي. قال المصنف: فيه نظر، لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها، ولذلك جعله صفة للريح لا اسماً، كأنه يريد أن العقيم هو المستعار منه، وهو صفة فهو عقلي، وقد تقدم لنا في باب التشبيه الكلام على المستعار من اسم الفاعل ونحوه وأنهم عدوها عقلية، وإن كانت واقعة على ذات كقوله:

(١) سورة الزمر: ٧١.

(٢) سورة الزمر: ٧١.

(٣) سورة الفاريات: ٤١.

أَخُو الْعِلْمِ حَىَّ خَالِدٌ بَعْدَ مَوْتِهِ^(١)

وكلام المصنف واعتراضه ماش على هذا لأن العقيم صفة لا ذات وقد تقدم منا الاعتراض على ذلك بأن قولنا: "أخو العلم حى" معناه رجل حى فى صفة جارية على ذات محسوسة وتلك الذات هى المشبه به، فيكون المشبه به محسوساً، وهذا السؤال جار بعينه هنا، وفيه تأييد لما يقوله السكاكى، بل عقيم أقرب إلى أن يكون محسوساً من نحو الحى والعالم، لأن الحى مدلوله شيء له الحياة لا يدل على خصوص جسم أو غيره، وعقيم ليس مدلوله على ما ذكره شيئاً له العقم بل هو خاص بالعقيم عن الولادة، فمدلوله إنسان له العقم، فقد يقال: إنه من هذه الحيثية أقرب للدلالة على الذات، فيصح ما زعمه السكاكى ويصح بذلك قوله: المستعار له المرء، إما لأن العقيم يفيد ذلك، وإما لأنه ليس المشبه به على التحقيق، بل المشبه به المرء العقيم، والمعنى: إذ أرسلنا عليهم الريح المشبه للمرء العقيم.

واعلم أن هذا المكان أشكل على الشيوازي فمن بعده حتى قالوا: إن هذا عند السكاكى استعارة له بالكناية، فإنه ذكر المشبه وهو الريح، ولم يذكر المشبه به وهو المرء، بل ذكرت صفته وهو العقيم، وهو غلط، فإن الاستعارة بالكناية أن يراد بالمشبه المشبه به لادعاء أنه فرد من أفراد المشبه به كما تريد بالنفية السبع لادعاء أن اثنية فرد من أفراد السباع، تثبت بذلك اغتيالها الذى هو صفة جنس السباع، وهذا المعنى لا يتأتى هنا لأنه ليس الغرض إثبات أن الريح فرد من جنس النساء فإن ثبوت ذلك للريح لا يفيد أنها عقيم لأن العقيم ليست صفة ثابتة للنساء مطلقاً، ولا غالباً والذى أوقعهم فى ذلك قول السكاكى: إن المشبه به المرء، وهو لا يريد أن المشبه غير مذكور، بل يريد أن المشبه به المرء المستعار من لفظ العقيم على ما سبق فليتأمل، ثم قال المصنف: الحق أن المستعار منه ما فى المرأة من الصفة التى تمنع الحمل، المستعار له ما فى الريح من الصفة المانعة من إنشاء المطر والقاح الشجر والجامع لهما ما ذكر وهو المنع من ظهور الشجر اهـ. وفيه نظر، لأن المستعار منه وهو اللفظ المجازى المسمى بالاستعارة وهو هنا لفظ عقيم فكيف يجعل المستعار له الصفة وهى لم تذكر، والاستعارة عبارة

(١) شطر النبىء بلا نسبة فى عقود النجمان ٨/٢ وتعام البيت:

أخو العلم حى خالد بعد موته وأوصاله تحت القراب رميم

عن ذكر أحد طرفي التشبيه، وقال بعضهم: المشبه والمشبه به ههنا الريح، والمرأة وهما حسيان، والاستعارة هنا ممكنة لكون المذكور هو المشبه، وهو الريح دون المشبه به، وهو المرأة، والعقيم استعارة تخيلية.

واعلم أن جميع ما تقدم هو مبنى على أن استعمال عقيم في الريح مجاز، وقد قال الجوهري: يقال: "رجل عقيم وريح عقيم لا تلحق سحابا ولا شجرا فيحتمل أن يكون العقم للريح حقيقة وقال الراغب: أصل العقم اليبس المانع من قبول الأثر، يقال: "ريح عقيم" يصح أن يكون بمعنى فاعل، وهي التي لا تلحق سحابا ولا شجرا، ويصح أن تكون بمعنى المفعول، كالعجوز العقيم وهي التي لا تقبل أثر الخير، وإذا لم تقبل ولم تتأثر لم تعط ولم تؤثر، ومثل السكاكي أيضا لما نحن فيه بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ﴾^(١) قال: فالمستعار له الأرض المزخرفة والمستعار منه النبات وهما حسيان، والجامع الهلاك وهو أمر عقلي قال الشيرازي: وغيره يريد أن الاستعارة هنا بالكناية لكون المشبه مذكورا دون المشبه به بقرينة، وهو الحصد. وفيه نظر، لجواز أن يكون استعارة حقيقية مصرحا بها بأن يراد بالأرض حقيقتها، وقوله: "حصيدا" أي نباتا حصيدا فالمشبه به في الحكم المذكور لأن حصيدا صفة التقدير: فجعلناها نباتا وقوله: حصيدا ولا شك أنك إذا قلت: زيد كالراقم على الماء وطرفا التشبيه مذكوران لأن تقديره: كالشخص الراقم: لا يرتاب في ذلك، ثم إن الزمخشري قال: التقدير: فجعلنا زرعها حصيدا، مشبه بما يحصد من الزرع، وكأن لم يغن زرعها، على حذف المضاف في هذه المواضع لا بد منه، وإلا لم يستقم المعنى اهـ. وهذا يقتضي أنه لا يرى أن هذا استعارة بالكلية، ثم قول السكاكي: إن الهلاك عقلي. فيه نظر، لأن المراد به في جانب النبات الحصد هو حسي وفي جانب الأرض زوالها وهو حسي، وإلا فأى فرق بين ذاك وبين كشف الضوء عن الظلمة، وكشف الجلد عن الشاة، وكل منهما زوال شيء، وقد جعلهما حسيين، وإن قال: إن الحسى إنما هو الإهلاك لا الهلاك، كما أن الكشف والانكشاف عقلي. قلنا: مسلم، ولكن لا تسلم أن الجامع الهلاك بل هو الإهلاك، لأنه مدلول فجعلناها حصيدا.

(١) سورة يونس : ٢٤.

وإما مختلف؛ كقولك: "رأيتُ شمساً" وأنت تريد إنساناً كالشمس في حسن الطلعة، ونهاية الشأن.

والأ^(١) فهما إما عقليان؛ نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقِيًّا﴾^(٢)؛ فإنَّ المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل؛ والجميع عقلي.....

(مجىء الجامع مختلفاً):

ص: (وإما مختلف إلخ).

(ش): هذا هو القسم الثالث، وهو أن يكون الطرفان حسيين والجامع مختلف فبعضه حسي وبعضه عقلي، كقولك: "رأيتُ شمساً" نريد إنساناً كالشمس في حسن الطلعة ونهاية الشأن، والإنسان والشمس وحسن الطلعة حسيات، ونهاية الشأن عقلي. قال المصنف: وأهل السكاكي هذا القسم؛ وأجاب عنه بعض الشارحين: بأنه لم يهمله لأن التقسيم إلى حسي وعقلي منفصلة مانعة الخلو فهي تصدق بكل منهما ويمجموعهما فإنها ليست مانعة الجمع. (قلت): والتحقيق أنه إن أريد بالجامع المختلف، أنهما جامعان مستقلان، فهذا القسم داخل في كلام السكاكي، وأدل دليل على المصنف أنه صنع ما صنع السكاكي فيما سيأتي، فإنه قسم الاستعارة إلى ثلاثة أقسام: مطلقة، ومرشحة، ومجردة، ولم يجعل منها رابعاً، وهو مجردة مرشحة، لكن قال: بعد الثلاثة قد يجتمع الترشيح والتجريد فهذا نظير ما صنعه السكاكي في كونه لم يجعل القسمة رباعية، فإما أن يفسد المصنف الآتي، أو يكون السكاكي لا حاجة به إلى ذكر هذا القسم وإن أريد أنه جامع واحد مركب من أمرين حسي وعقلي فلم يدخل؛ إذ لا يصدق عليه أنه حسي، ولا أنه عقلي، والظاهر أن المراد الأول؛ لأن حسن الطلعة، ونهاية الشأن جامعان لم يقصد منهما التثام حقيقة واحدة (قوله: "وإلا") إشارة إلى القسم الرابع، أي وإن لم يكن الطرفان حسيين فهما عقليان نحو قوله تعالى: ﴿يَا وَلِيًّا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقِيًّا﴾ فإن المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل، والثلاثة عقلية، وقد يقال: المرقد اسم مكان الرقاد كالضجع فيكون مستعاراً للممات موضع الموت إن كان يطلق عليه، أو للمصدر، فعلى الأول يكون استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي، ومثل السكاكي لهذا القسم بقوله تعالى:

(٢) سورة يس: ٥٢.

(١) أي: وإن لم يكن الطرفان حسيين.

وإِذَا مُخْتَلِفَانِ، والحسي هو المستعارُ منه، نحو: «فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ»^(١)؛ فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ كَسْرُ الزَّجَاجَةِ، وهو حسيٌّ، والمستعارُ لَهُ التَّبْلِيغُ، والجامعُ للتَّأثيرِ، وهما عَقْلِيَّانِ،

﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾^(٢) فالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ الْقُدُومُ، وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ الْأَخْذُ فِي الْجُزْءِ بَعْدَ الْإِمْهَالِ، وَالْجَامِعُ وَقُوعُ الْمُدَّةِ فِي الْبَيِّنِ. وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ قُدُومَ الْمَسَافِرِ حَسِيٍّ، وَكَوْنُ قُدُومِهِ بَعْدَ مُدَّةٍ لَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ حَسِيًّا بِقَيْدِ عَقْلِيٍّ، وَكَذَلِكَ مِثْلُ يَقُولِهِ تَعَالَى: «سَكَّرْنَا لَكُمْ أَيْهَا الثَّقَلَانِ»^(٣) اسْتَعْيِرَ نَفْرَغَ لِنَجَازِيٍّ، وَهُمَا عَقْلِيَّانِ، وَقَدْ يُقَالُ: الْفَرَاغُ مِنْ شُغْلِ الْبَدَنِ حَسِيٌّ (قَوْلُهُ: وَإِذَا مُخْتَلِفَانِ) إِنْشَاءً إِلَى الْقِسْمِ الْخَامِسِ، وَهُوَ اسْتِعَارَةُ مُحْسُوسٍ لِمَقُولٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ» فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ كَسْرُ الزَّجَاجَةِ وَهُوَ حَسِيٌّ. كَذَا قَالَ الْمَصْنِفُ، وَفِي قَوْلِهِ: إِنْ الصَّدْعُ كَسْرُ الزَّجَاجَةِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الصَّدْعَ فِي اللُّغَةِ هُوَ الشَّقُّ، سَوَاءً أَكَانَ لِلزَّجَاجَةِ أَمْ غَيْرَهَا، وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ التَّبْلِيغُ، وَالْجَامِعُ التَّأثيرُ وَهُمَا عَقْلِيَّانِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَيْنَ الْأَمْرُ إِبَاهَنَةً لَا تَتَمَحَّى، كَمَا لَا يَلْتَمِصُ صَدْعُ الزَّجَاجَةِ، كَذَا قَالُوهُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ التَّبْلِيغَ حَسِيٌّ يَدْرِكُ بِحَاسَةِ السَّمْعِ فَهُمَا عَلَى هَذِهِ حَسِيَّانِ، وَلَوْ أَنَّ الْمَصْنِفَ قَالَ: الْمُسْتَعَارُ لَهُ إِظْهَارُ الدِّينِ لَكَانَ أَقْرَبَ، فَإِنَّ الْإِظْهَارَ قَدْ يَكُونُ بِطَرِيقِ حَسِيٍّ، أَوْ بِطَرِيقِ عَقْلِيٍّ. قَالَ الْقَرَاءُ: أَرَادَ فَاصْذَعْ بِالْأَمْرِ أَيْ أَظْهَرَ دِينَكَ، ثُمَّ إِنَّ آيَةَ لَمْ يَرِدْ بِهَا مَطْلُوقُ التَّبْلِيغِ، بَلِ التَّبْلِيغُ جَهَارًا، وَمَطْلُوقُ التَّبْلِيغِ كَانَ وَاقِعًا قَبْلَ نَزُولِ آيَةِ، وَالتَّأثيرُ فِي الزَّجَاجَةِ حَسِيٌّ، وَفِي التَّبْلِيغِ عَقْلِيٌّ، فَالْجَامِعُ بَعْضُهُ حَسِيٌّ، وَبَعْضُهُ عَقْلِيٌّ. وَالسَّكَائِي أَخَذَ فِي التَّبْلِيغِ قَيْدَ بِذَلِكَ الْإِمْكَانِ وَهُوَ قَيْدُ عَقْلِيٍّ، فَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنِفِ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ»^(٤) أَيْ جَعَلْتُ كَالْقُبَّةِ الْمَضْرُوبَةِ عَلَيْهِمْ، أَوْ مَلَصَقَةِ بِهِمْ، حَتَّى أَنَهَا صَارَتْ مِنْهُمْ ضَرْبَةً لَا زَبَّ كَمَا يَضْرِبُ الطِّينَ عَلَى الْحَاسِطِ فَيَلْزِمُهُ، فَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ: إِمَّا ضَرْبُ الْقُبَّةِ عَلَى الشَّخْصِ، أَوْ ضَرْبُ الطِّينِ عَلَى الْحَاسِطِ، وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ حَالُهُمْ مَعَ الدَّلَّةِ، وَالْجَامِعُ الْإِحَاطَةُ أَوْ الزُّرُومُ، وَهُمَا عَقْلِيَّانِ، وَقَدْ يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا بَأَنَ بَعْضَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَهُوَ صَاحِبُ إِيرَادِ الْمُقَابِيصِ ذَكَرَ أَنَّ الصَّدْعَ الْإِظْهَارَ فَعَلِيٌّ هَذَا يَكُونُ "اصْذَعْ" فِي آيَةِ الْكُرْئَةِ حَقِيقَةً.

(٢) سورة الفرقان: ٢٣.

(١) سورة الحجر: ٩٤.

(٤) سورة البقرة: ٦١.

(٣) سورة الرحمن: ٣١.

وإِذَا عَكْسُ ذَلِكَ؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّا لَمَّا طَفَى الْمَاءَ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾^(١)؛ فَإِنِ اسْتَعَارَ لَهُ كَثْرَةُ الْمَاءِ؛ وَهُوَ حَسَى، وَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ التَّكْبِيرُ، وَالْجَامِعُ الِاسْتِعْلَاءُ الْمَرْطُ؛ وَهُمَا عَقْلِيَانِ. وَبِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ قِسْمَانِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ فَأَصْلِيَّةٌ؛ كَأَسَدٍ وَقَتْلٍ، وَالْاِفْتِيعِيَّةُ^(٢)؛ كَالْفَعْلِ، وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ، وَالْحَرْفِ:

(قوله: وإِذَا عَكْسُ ذَلِكَ) إشارة إلى القسم السادس، وهو أن يكونا مختلفين، والحسى مستعار له، والعقلي مستعار منه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَفَا الْمَاءَ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ فالْمُسْتَعَارُ لَهُ كَثْرَةُ الْمَاءِ، وَهُوَ حَسَى، وَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ التَّكْبِيرُ، فَإِنَّ الطَّغْيَانَ حَقِيقَةً فِي التَّكْبِيرِ، وَالْجَامِعُ الِاسْتِعْلَاءُ الْمَرْطُ، وَهُمَا عَقْلِيَانِ، وَفِي إِطْلَاقِ أَنَّ الْجَامِعَ عَقْلِي نَظَرًا، لِأَنَّ اسْتِعْلَاءَ الْمَاءِ حَسَى، وَاسْتِعْلَاءَ التَّكْبِيرِ عَقْلِي، وَقَدْ مَثَلَ السَّكَائِي وَابْنُ مَالِكٍ فِي الْمَصْبَاحِ لِهَذَا الْقِسْمِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَبَيَّنُوا وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾^(٣) وَهُوَ وَهْمٌ، لِأَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ مُحْسُوسٌ لِمَقُولٍ عَلَى الْعَكْسِ مِمَّا ذَكَرَهُ، فَإِنَّ النَّبْذَ حَسَى وَالتَّعَرُّضَ لِلْفُتْلَةِ عَقْلِي.

الاستعارة باعتبار اللفظ قسمان:

ص: (وباعتبار اللفظ قسمان إلخ).

(ش): الاستعارة تنقسم باعتبار اللفظ قسمين: أصلية، وتيعية. فالأصلية ما كان التجوز به بطريق الأصلية، والتيعية ما كان التجوز به تبعاً. وضابطه أن لفظ الاستعارة إن كان اسم جنس فهي أصلية وإلا فتيعية، والمراد باسم الجنس ما وضع للذات إما للأعيان "كأسد، ورجل" أو للمعاني "كالقيام والقيود" وإنما كانت الاستعارة أصلية لأسماء الأجناس لأنها تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً بمشاركته للمشبه به في وجهه، فلا بد أن يكون المشبه به أيضاً موصوفاً، لأن المشاركة تستدعي شيئاً من الطرفين. قال المصنف: وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، كقولك: "جسم أبيض" و"بياض صاف" دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف، فإن قلت: فقد قيل في نحو: "شجاع بأسل"، و"جواد فياض"، و"عالم تحرير" أن بأسلا وصف لشجاع، وفياضاً وصف لجواد، وتحريراً وصف لعالم. قلت: ذلك متأول بأن

(١) سورة الحاقة: ١١.

(٢) أي: وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تيعية.

(٣) سورة آل عمران: ١٨٧.

الثواني لا تقع صفات إلا لما يكون موصوفاً بالأول انتهى كلام المصنف وهو معنى كلام المفتاح، إلا أنه لم يقل: إنما يصلح للموصوفية الحقائق، بل قال: الأصل في الموصوفية هي الحقائق، وإنما قلنا: الأصل ولم نقل: لا يعقل الوصف إلا للحقيقة قصراً للمسافة حيث يقولون في نحو: شجاع باسل، وذكر السؤال والجواب، ووافقهما الخطيبى وزاد أن قال: لأن معنى الموصوفية كون الشيء قائماً به غيره، ومعنى الوصفية كون الشيء قائماً بغيره، فالأصل في الموصوف أن يكون جوهرًا، وفي الصفة أن تكون عرضاً (قلت): قولهم: إن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً، مسلم، لكن ليس من شرط التشبيه أن يكون المشبه موصوفاً بوصف قائم به، بل أن يصح وصفه. بأمر داخل فيه أو خارج عنه حقيقى أو إضافى. وقوله: إنما يصلح للوصفية الحقائق إن أراد قيام الصفة بالموصوف، فمسلم، بل لا يكون ذلك إلا للجواهر، فيلزم أن لا يتجاوز بأسماء الأجناس الموضوعات للمعاني، كالعلم والجهل، لأنها لا تقوم بها الصفات، فإن العرض لا يقوم بالعرض عند الجمهور، وإن أراد الصفة المحتاج لها في التشبيه فتلك لا يشترط فيها ما ذكره. ثم قوله: "إن الوصف إنما يكون للحقائق" يقال عليه: مسلم ذلك، ولكن ما الذى صرف الصفات المشتقة عن أن تكون حقائق، ومدلولها ليس هو الصفة، بل الذات باعتبار الصفة؟ قال ابن الحاجب فى النحو: الصفة ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، وقال فى مختصره فى الأصول: الأسود ونحوه من المشتق يدل على ذات متصفة بسواد. وقال الإمام فى المحصول فى باب الاشتقاق: مدلول المشتق مركب، والمشتق منه مفرد. وقال البيضاوى: المشتق ما دل على صفة، فلا شك أن مدلول الضارب ذات متصفة بضرب، واعتبار الوصف فى مدلوله أو اعتبار الزمان لا ينفى كون مدلوله الذات، كما أن اعتبار الناطق فى مدلول الإنسان قيده فى كونه حيواناً لا ينفى كونه اسماً لذات، لا يقال: المراد بالحقائق الذات المقررة فيها غير ثابتة، لأننا نقول: الذات بقيد الضرب المسماة بالضارب حقيقة متقررة فى الذهن لا يقال فيها: غير ثابتة، إنما الضرب إذا أخذ صفة للإنسان هو الذى يقال فيه: صفة غير ثابتة فلقاتل أن يقول: كل كلى يدخله المجاز، وأطبق الأصوليون على قولهم: اسم الجنس إذا دخلته الألف واللام هل يعم؟ واسم الجنس كلى وغير ذلك لا يربطون به اسم الجنس المصطلح عليه فى العربية بل

الكلى مشتقا كان أم غيره، وليت شعري إذا كان الرجل اسم جنس يصح أن يوصف،
والضرب القائم به اسم جنس يصح أن يوصف، فالتركيب منهما وهو ضارب ما منعه من
أن يوصف، فيستعار منه بحسب المعنى التركيب منهما، أو بحسب أحدهما.

واعلم أن الصفة في المعنى غير الصفة في اللفظ فأنت إذا قلت: مررت بزيد القائم،
فصفة زيد التي تضمنها كلامك في المعنى هي القيام، وصفته في اللفظ هي لفظ قائم،
وإنما أتينا باسم الفاعل؛ لعدم إمكان وصف الذات بالمصدر، إذ لا يصح أن تقول: مررت
بزيد القيام، فاحتجنا إلى الإتيان بالاسم الدال على الذات باعتبار الصفة، وكما أن
الصفة لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بموصوفها، كذلك الصفة في اللفظ لا يمكن إجراؤها
على موصوفها إلا بذكر ما يدل على ذاتها، وإذا تقرر هذا فالحقيقة والمجاز قد علمت
أنهما لفظان، فالمحكوم يكونه مجازا إنما هو اللفظ، وكون المقصود إنما هو الصفة لا
يقضى بأن اللفظ لم يستعمل مدلوله أصالة لغيره، فقد وضع بذلك استشكال ما ذكره من
أن المشتق ليس مجازا بالأصالة؛ ولم يبق إلا أن يقال: "الناطق" مثلا إذا كان مشتقا من
الناطق فلا بد أن يكون قرعا له؛ لأن المشتق فرع المشتق منه. ولا بد أن يكون مشتقا من
الناطق الحقيقي، لأن المشتق شرطه أن يوافق أصله بالمعنى والحروف، فتعين أن يكون
مشتقا من نطق مجازي؛ لتكون استعارته تبعية بهذا الاعتبار، وقد يعترض على هذا
بمنع اشتغال المشتق على جميع معاني المشتق منه، بل يكون فيه شيء من معناه، وقد
يكون بين الضارب المجازي والضارب الحقيقي اشتقاق في جزء المعنى بقی أن يقال:
إذا كان مدلول المشتق مركبا فالتجاوز فيه يكون باعتبار الصفة فقط، كما إذا أردت أن
تكون الصفة التي اشتق الاسم منها هي الجامع وهذا هو الذي يبتدر إليه الذهن،
لأنك إذا شبهت "زيدا" "بالقائم" فالظاهر أن تشبيهه به في القيام، لأن ترتب
الحكم على الوصف يشعر بالعلية، فإن كان المصنف يعني بكون الاستعارة فيه
تبعية أن المقصود إنما هو الصفة في الغالب، فنحن نسلم ذلك، وقد يكون التشبيه
باعتبار الذات والصفة معا فيكونان مقصودين بأن يجعل الجامع تلك الصفة، وأما
آخر يشتركان فيه من جنس، أو نوع، أو غير ذلك على ما سبق في التشبيه،
ويحتمل أن يكون الجامع هو أمر ذاتي فقط، ولا ينظر إلى الصفة وجواز هذا بعيد،
ولا يكاد يقع وقد يكون التشبيه في المشتقات، والاستعارة فيها بحسب الزمان،

كإطلاق الضارب على من وقع منه ضرب ماض، لا باعتبار إطلاقه عليه لأنه كان عليه، فإن ذلك مجاز مرسل، بل باعتبار تشبيه حالته بعد الضرب بحالته ضاربا، فهو استعارة باعتبار الصفة. وأما قولهم في: "جواد فياض" أن فياضا صفة لجواد، فالجواب عنه صحيح. إنما القول بأن فياضا صفة جواد، هو أحد القولين. وقيل: إنهما صفتان للجادم قبلهما. وعلى القولين فليس مما نحن فيه، لأن ذلك في الصفة النحوية، وكلامنا في الصفة المعنوية. وأما تقرير الخطيب لما قاله المصنف وأتباعه بقوله: لأن الموصوفة للجوهر لا للعرض فكلام عجيب، لأنه يقتضي أن لا يتجاوز بأسماء الأجناس الموصوعة للمعاني، وقد مثل هو بها قبل ذلك في هذا الكلام، والمصنف والسكاكي لم يقولوا: إنما تكون للجوهر، وإنما قالوا: إنما تكون للحقائق، والحقائق أعم من الجواهر والأعراض. وقول المصنف: "نحرير" و"باسل" لا يصح أن يكون مثالا للمشتق من الاستعارة؛ لأن باسلا معناه شجاع ليس حقيقة في "الأسد" حتى يستعار لغيره، والظاهر أن نحريرا حقيقة قال الجوهرى: النحرير، العالم، ثم يرد على الجميع علم الجنس؛ فإنه يتجاوز به قطعاً، وكذلك يرد عليهم الأسماء التي أصلها صفات، واستعملت استعمال الأسماء، فإنها لا إشكال أن الاستعارة فيها أصلية حتى إن منها ما لا يحتاج إلى تقدير موصوف قبله، بل يباشر العوامل بنفسه، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾^(١) فإن الجوارى هنا لا تحتاج لموصوف قبلها، كما صرحوا به، فإذا سلمت ما ذكرناه فانتقل منه إلى الأفعال والحروف ما يمكن نقله، وبالجمله نحن ماشون على ما ذكره الأئمة (قوله: وإلا) أي وإن لم يكن اسم جنس، يعني والفرض أنها استعارة حتى لا يرد عليه الأعلام، فإنها ليست مجازات.

الاستعارات الواقعة ضمائر أو أسماء إشارات:

وأعلم أن الاستعارات الواقعة ضمائر، أو أسماء إشارات لها حكم ما يطابقه من مفسر إن كانت ضمائر ومشار إليه إن كانت أسماء إشارة، والظاهر أنها كلها داخلة في التبعية؛ فإن الاستعارة فيها باعتبار الاستعارة فيما ترجع إليه، أو يقال: إنها لا يتجاوز بها، فإن وضعها أن تعود على ما يراد بها من حقيقة ومجاز، فإذا قلت: "رأيت

أبدأ يرمى فأكرمته" فضمير المفعول حقيقة لعوده على مفسره، وذلك وضعه. وإذا قلت: "يأيهما الأسد الرامي بالنبل" مشيراً إلى الإنسان، فالضمير في قولك: الرامي حقيقة (قوله: كالفاعل) يشير إلى أن الأفعال استعارتها تبيعية، فإنها إنما تستعار باعتبار استعارة المصدر، فإذا قلت: "نطق الحال" فقد استعرت أولاً النطق للدلالة، ثم أطلقت نطقاً، فالشبه الدلالة، والمشبه به النطق، والجامع حصول الفائدة. ويرد عليه ما سبق من أن المجاز لفظ المصدر الذي هو النطق، ولم يلفظ به حتى يكون هو المستعار أولاً، ثم اشتق منه النطق، وجوابه أنه المستعار أولاً تقديراً لا تحقيقاً، ثم يلزم أن يكون نطق الفعل الملقب به مستعاراً من النطق المجازي. والغزالي في طائفة من الأصوليين يقولون: إن المجاز لا يشتق منه، ومراد المصنف استعارة الفعل بحسب مصدره، ولا شك أن الفعل يدل على حدث وزمان، ودلالته على كل منهما بالتضمن، وعلى مجموعهما بالمطابقة وقيل: يدل على الحدث بالمطابقة، وعلى الزمان بالالتزام وقيل: يدل على كل منهما بالمطابقة كالشترك. وفيه مباحث ذكرناها في شرح المختصر. فالفعل إذا تجاوز به تارة يتغير حدثه فقط مثل: "نطقت الحال" بمعنى دلت، وهو الذي ذكره المصنف، وليس اللفظ فيه مستعملاً في غير موضوع الكليية (٩) في بعض مدلوله وهو الزمان، وغير مدلوله وهو الحدث، وتارة يتغير زمانه فقط، كقولك: "أتى زيد" بمعنى أنه يأتي، فالصدر لم يتجاوز به، بل تجاوز بالتعبير بالماضي عن المستقبل، وهذا أشبه بالمجاز المرسل، وقوله تعالى: ﴿آتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾^(١) يحتمل أن يكون المراد قارب الإتيان، أو أتت مقدماته، فيكون من تحويل المصدر. ويحتمل أن يكون المراد يأتي، فيكون من تحويل الزمان، وتارة يقصد تحويل مدلولي الفعل، فتقول: "نطقت الحال" بمعنى أنها ستدل، فهو دائر بين الاستعارة والمرسل بحسب مدلوليه. (قوله: ما يشتق منه) يشير إلى الصفات "كالناطق" فهو مستعار للدال، وكقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾^(٣) فالاستعار في الأصل هو المصدر. وما قاله ضعيف، فإن الصحيح أن الصفات مشتقة من المصدر لا من الفعل وقد تقدم الكلام على كون استعارة المشتقات تبيعية وقوله: و"الحروف" يشير إلى أن

(٢) سورة الدخان : ٤٩.

(١) سورة النحل : ١.

(٣) سورة هود : ٨٧.

فالتشبيه في الأولين^(١) لمعنى المصدر، وفي الثالث^(٢) لمتعلق معناه^(٣)، كالمجرور في: (زيد في نعمة)؛ فيقدر في: (نطقت الحال) و: (الحال ناطقة بكذا)؛ للدلالة بالنطق، وفي لام التعليل؛ نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٤)؛ للعداوة والحزن بعد الالتقاط، بعلمته الغائية.

استعارة الحروف تبعية. قال السكاكي: الاستعارة تقع في متعلقات معانيها ثم يسرى فيها؛ وأعني بمتعلقات معانيها ما يعبر عنها عند تفسيرها، كقولنا: "من" لابتداء الغاية، فليس الابتداء معناها، إذ لو كان معناها لكانت اسماً، وإنما هي متعلقات معانيها، فإذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام، فإذا أردت استعمال "لعل" لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي، ثم استعملت هناك "لعل" وهذا معنى قول المصنف: (فالتشبيه في الأولين) يعني الفعل والصفات (لمعنى المصدر وفي الثالث) أي الحرف (لمتعلق معناه)؛ (قوله: كالمجرور في: زيد في نعمة) مثال للاستعارة في الحرف. قال الخطيب: وفيه نظر، لأن المجرور هو قولنا: نعمة، وليست متعلق معناه، وهو مطلق الظرفية، ومعناه هو ظرفية النعمة للاستقرار فيها. وقرره غير الخطيب بأن المعنى أن "في" معناها الظرفية، وللظرفية متعلق "بالفتح" قام ذلك المعنى به، وهو "الدار" مثلاً في الطرف الحقيقي؛ فهذا وقع تشبيه النعمة المشتملة على زيد بالدار المشتملة عليه، واستعمل في النعمة كلمة "في" التي من حقها أن تستعمل في "الدار" فالاستعارة في الحرف استعماله فيما لا يكون متعلق معناه، بل هو شبيه بمتعلق معناه. (قوله: فيقدر) أي التشبيه في قولنا: "نطقت الحال بكذا" وهو مثال للفعل وفي قولنا: "الحال ناطقة بكذا" وهو مثال للمصفة للدلالة بالنطق بجامع ما بينهما من الإيضاح، ثم يعبر عن ذلك بالفعل، أو الوصف، فنقول: نطقت الحال وهي ناطقة بكذا. قلت: وقولنا: الحال ناطقة بكذا، كيف يصح عده من الاستعارة وهو عند المصنف تشبيه؟ فهذا مخالف لكلامه الماضي، وموافق لما حققناه: (قوله: وفي لام التعليل) أي ويقدر التشبيه في لام التعليل في نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط على إرادة العلة الغائية للالتقاط لترتب وجودهما على وجود الالتقاط، وليست السلام هنا للغرض؛ لأن حقيقة الغرض ترتب أمر على أمر،

(٢) أي: الحرف.

(١) أي: الفعل وما يشتق منه.

(٤) سورة القصص: ٨.

(٣) وهو مثلاً الابتداء في "من".

ومدارُ قرينتها في الأولين على الفاعل؛ نحو: "نَطَقَتِ الحالُ بكذا"، أو المفعول؛ نحو: [من الرمل]:

قَتَلَ الْبُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاخَا

وهما مطلوبان، ولا شك أن العداوة والحزن لم يكونا مطلوبين بالالتقاط. وقول المصنف: للدلالة: أي التشبيه للدلالة يعني أن الدلالة هي المشبه، وكذلك قوله: "للعداوة" أي العداوة هي المفعولة كالعلة الغائية، فالتجوز وقع في اللام هنا باعتبار أن ما استقرت عليه عاقبة الالتقاط من العداوة صير الالتقاط كأنه علتة الغائية بجامع ما بين العلة الغائية والعداوة التي صار إليها الالتقاط من شيء مترتب على فعل كان غايته في الواقع، وإن لم يكن غايته في الذهن عند وجدان الالتقاط، والعداوة والحزن مشبهان، والعلة الغائية وهي الانتفاع مشبه به. وقال بعضهم: إن الاستعارة في الآية ليست في اللام، وأسند ذلك بأن ما تعلق به هو الكون المستفاد من أن، ويكون، لا العداوة والحزن. قال: بل الاستعارة في "عدوا وحزننا" وهي تهكمية أي ليكون لهم حبيبا وفرحا، وكذلك حالهم قرينة لهذا المعنى ولو أريد حقيقة العداوة لقل عليهم.

ولما كانت التبعية لا يد لها من القرينة كسائر الاستعارات أخذ في بيان قرينتها فقال: (ومدارُ قرينتها في الأولين) أي في الفعل والصفة المشتقة منه (على الفاعل) أي بأن لا يكون صالحا لأن ينسب الفعل، أو الوصف إليه على سبيل الحقيقة نحو: "نطقت الحال بكذا" فإن الحال ليست مما ينطق حقيقة وهذا مثال للفعل، ومثال الوصف: "رأيت رجلا ناطقا حاله بكذا" وكذلك قولك: "الحال ناطق بكذا" فإن الفاعل وهو الضمير، وهو قرينة على الاستعارة (أو) على (المفعول) بأن لا يكون الفعل، أو الوصف قابلا لأن ينسب إليه حقيقة كقول ابن المعتز:

جُوعَ الْحَقُّ لَنَا فِي إِمَامٍ قَتَلَ الْبُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاخَا^(١)

أي أزال البخل، وأظهر السماح، فالقرينة في هاتين الاستعارتين جعل البخل والسماح مفعولين؛ وقد تكون القرينة كلا من الفاعل والمفعول، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾^(٢) كذا قيل. وفيه نظر، لأن وقوع الخطف على الإبصار ليس

(١) ديوان ابن المعتز ١/ ٤٦٨، والمصباح ص: ١٣٥، والإيضاح بتحقيق ص: ٢٦٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٠.

ونحو [من البسيط]:

تَقْرِيبُهُمْ لِهَذِمِيَّاتٍ تَقْدُّ بِهَا

أو المجرور؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١).

هو متعذرا على سبيل الحقيقة، هذا في المفعول الأول وتارة تكون القرينة المفعول الثاني نحو قوله:

تَقْرِيبُهُمْ لِهَذِمِيَّاتٍ تَقْدُّ بِهَا مَا كَانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زُرَادٍ^(٢)

قال في الإيضاح: أو إلى المفعولين الأول والثاني كقول الحريري^(٣):

وَأَقْرَى الْمَسَامِعِ إِسْمًا نَطَقَتْ بَيَّائُنًا يَقْوُدُ الْحَرُونَ الشَّمُوسَا

(قوله "أو المجرور") أي قد يكون المجرور قرينة في صرف الفعل للاستعارة، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٤) فذكر العذاب قرينة في صرف "فبشرهم بعذاب أليم" إلى الاستعارة التكمية^(٥)، وكان المصنف مستغنيا عن ذكر هذا، فإن المجرور هنا مفعول في المعنى. قال السكاكي: أو تكون القرينة الجميع. قال الشيرازي: يعني الفاعل، والمفعول الأول والثاني، والمجرور كقوله:

تَقْرِى الرِّيَّاحُ رِيَّاحَ الْحَزَنِ مُزْهَرَةً إِذَا سَرَى النَّوْمُ فِي الْأَجْفَانِ إِيْقَاطًا^(٦)

قال المصنف: وفيه نظر، قيل: وجه النظر أن مجموع ذلك ليس قرينة، بل كل واحد منهن قرينة مستقلة. ورد عليه بأن السكاكي: ما قصد إلا ذلك، ويحتمل أن يكون مراد المصنف بالنظر أنا لا نسلم أن "في الأجفان" هو قرينة، لأنه ليس مجرورا معلوما للاستعارة التي هي تقري، بل هو معمول لقوله: "تقري" واعترض على المصنف

(١) سورة التوبة: ٣٤.

(٢) البيت للقطامي. اللهمز: السنان القاطع. القد: القطع. سرد المروع وزودها: نسجها. انظر الإيضاح بتحقيقى ص: ٢٦٩.

(٣) الحريري: صاحب المقامات أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الكاتب الشاعر المتوفي سنة ٥١٦، الإيضاح بتحقيقى ص: ٢٦٩.

(٤) سورة الانشقاق: ٢٤.

(٥) في ط: التكمية.

(٦) الإيضاح بتحقيقى ص: ٢٦٩، والمصباح ص: ١٣٦.

وباعتبار آخر ثلاثة أقسام:
مطلقة: وهي ما لم تَقترن بصفة ولا تفرع، والمراد^(١): المعنوية، لا النعت النحوي...

في قوله: "مدار قرينتها على الفاعل إلخ" بأن ما دار على الشيء غيره فيقتضى أن مدار القرينة غير الفاعل، والغرض أنه هو، وأجيب عنه بأنه تجريد، كأنه جرد من الفاعل حقيقة جعلت مداراً، وإن كان الفاعل نفسه هو "المدار" والأحسن في الجواب أن "مدار" القرينة نفسها غير الفاعل، إنما الفاعل شيء تكون القرينة حوله والقرينة مسبب عن الفاعل ونحوه، وقد استحسن الطيبي ذلك.

الاستعارة ثلاثة أقسام باعتبار آخر:

ص: (وباعتبار آخر ثلاثة أقسام إلخ).

(ش): هذا هو التقسيم الخامس، والمراد ما كان باعتبار غير الطرفين، والجامع، واللفظ، أي باعتبار أمر خارج عن ذلك، وفيه نظر؛ لأن انقسام الاستعارة للثلاثة هو باعتبار الطرفين، لأن المرشحة اعتير فيها المستعار منه، والمجردة اعتير فيها المستعار، والمطلقة لم يعتبر واحد منهما، وحاصله أن الاستعارة ثلاثة أقسام، لأن الاستعارة إما أن تقترن بشيء أو لا وإذا اقترنت فإما بما يلائم المستعار، أو المستعار منه، وسيأتي نظر في أن هذا التقسيم حاصر.

الأول: تسمى مطلقة، وهي ما لم تقترن بصفة، ولا تفرع كلام، والمراد بالصفة هنا المعنوية لا النعت، كقولك: "رأيت أسداً" ومثل له الطيبي بقولك: "رأيت أسداً يرمى بالنشاب" قال: وإن كان يرمى صفة ملائمة للمستعار له، فلا يخرجها ذلك عن كونها مطلقة، لأن يرمى قرينة صارفة عن الحقيقة لولاها لما حصلت الاستعارة، والتفريع والتعقيب إنما يكونان بعد تمام الاستعارة. (قلت): وفيما قاله نظر، فإن القرينة لا مانع أن يحصل بها التجريد. وقوله: إنما يحصل التفريع بعد تمام الاستعارة صحيح، ولكن تمام الاستعارة ليس بالقرينة، فإن القرينة كاشفة عن الاستعارة لا جزء منها، لا يقال: فيلزم أن تكون كل استعارة مجردة، فإن كل استعارة لا بد لها من قرينة لأننا نقول: ليس من شرط القرينة أن تكون لفظية، فقد تكون حالية فتكون الاستعارة مطلقة، فمتى كانت القرينة ليست من أوصاف المستعار، ولا المستعار منه؟

(١) أي: المراد بالصفة.

ومجرّدة: وهي ما قرّن بما يلائم المستعار له؛ كقوله [من الكامل]:
غَمَرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلِقَتْ لِضَحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ

الثاني: تسمى مجردة وذلك ما قرّن بما يلائم المستعار له كقول كثير:
غَمَرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلِقَتْ لِضَحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ^(١)

المستعار هنا هو الرداء استعير للمعروف بجامع الصون والستر، فإن المعروف يستر عرض صاحبه ستر الرداء لما يلقى عليه، والصفة هي قوله: "غمر" لأنها صفة تلائم المعروف لا الرداء، ثم فرغ على ذلك قوله: "إذا تبسم ضاحكاً" فإنه صفة صاحب الرداء، وليس صفة للرداء.

قال المصنف: وعليه قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾^(٢) حيث قال: أذاقها، ولم يقل: كساها، فإن المراد بالإذاقة إصابتهم بما استعير له اللباس، كأنه قال: فأصابها الله بلباس الجوع والخوف. قال الزمخشري: الإذاقة جرت، عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في اليلايا وما يمس منها، يقولون: ذاق فلان الموت، وأذاقه العذاب، شبه ما يدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طعم المر، فإن قيل: الترشيح أبلغ من التجريد. فهلا قيل: كساها الله لباس الجوع. قلنا: لأن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس، فكان في الإذاقة إشعار بشدة الإصابة، فإن قيل: ما الحكمة في أن لم يقل: فأذاقها الله طعم الجوع. قلنا: لأن الطعم وإن لاءم الإذاقة فهو مفوت، لما يفيد لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف عم أثرهما جميع البدن عموم الملابس اهـ. وحاصله أن تجريد الاستعارة ههنا احتاج إلى إيضاح؛ لأن الإذاقة لا تلائم المستعار له، وهو إنزال العذاب إذ الذوق حقيقة في الطعم، فلذلك احتاج إلى أن يجعل الذوق استعارة عن إصابة العذاب؛ ثم أوقع على اللباس، فصار اللباس استعارة تجريدية؛ لأنها وإن كان ما قرنت به لا يلائم المستعار له على سبيل الحقيقة، فإنه يلائمه على سبيل الاستعارة، فعلم بذلك أن قولنا في الاستعارة التجريدية والترشيحية: الاقتران بما يناسب المستعار أو المستعار منه، إنما نريد ما يلائمه، سواء أكانت ملاءمته

(١) في الإيضاح بتحقيق ص: ٢٦٩، ديوان كثير ص ٢٨٨، لسان العرب مادة: غمر، وضحك، وردى وتاج العروس قاعدة غمر، وضحك.

(٢) التحل بعض آية: ١١٢.

ومبرشة: وهي ما قُرِنَ بما يلائم المستعار منه؛ نحو: «أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ»^(١)

وقد يجتمعان في قوله [من الطويل]:

لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مَقْدَفٍ
لَهُ لَيْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ

له حقيقة أم مجازاً ونظير الآية الكريمة في أن تجريد الاستعارة وقع بما يلائمها مجازاً بيت كثير السابق، فإن الغمر حقيقة في الماء الكثير، فإطلاقه على الكثير من المعروف، وتجريده لاستعارة الرداء للمعروف تجريد بما يلائم المستعار له مجازاً لا حقيقة.

والقسم الثالث: المرشحة، وهى القرونة بما يلائم المستعار منه كقوله تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ» فإنه استعير الشراء للاختيار، فرشح بالريح، والتجارة اللذين هما من متعلقات الشراء. وقال الطيبي: إنه اجتمع في هذه الآية الكريمة الترشيح، والتجريد، فالترشيح في قوله تعالى: «اشْتَرَوُا» والتجريد في قوله تعالى: «وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ»^(٢) وفيه نظر، ومنه قوله الشاعر^(٣):

يَنَازِعُنِي رِئَاسَىٰ عَبْدٍ عَمْرٍو رُوَيْسَكَ يَا أَخَا عَمْرٍو بَنَ بَكْرٍ
لِي الشُّطْرُ السَّدَىٰ مَلَكْتُ يَمِينِي وَدُونَكَ فَاعْتَجِرْ مِنْهُ بِشَطْرٍ

فقد استعار الرداء للسيف، ووصفه بالاعتجار الذي هو وصف الرداء رعاية للمستعار. وقوله: و"قد يجتمعان" أى يجتمع التجريد، والترشيح كما في قول زهير:

لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مَقْدَفٍ
لِسُهُ لَيْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ^(٤)

(تنبيهات):

أحدها: أعلم أن المراد بقولنا: "الوصف الملائم" في هذا الباب ما كان مناسباً سواء أكان بالحقيقة أم المجاز، ممكناً أم مستحيلاً، فإن المستحيل قد يوصف به باعتبار التخيل وغير الملائم ما لم يكن مناسباً سواء أكان ممكناً أو مستحيلاً، وأعني بالمناسب ما يذكر معه غالباً ويختص به، إذا تقرر ذلك، فاعلم أن الوصف المذكور مع الاستعارة على أقسام: الأول: ما لا يلائم واحداً من الطرفين لا حقيقة ولا مجازاً، مثل: "رأيت أسداً يحرأ" فإن يحرأ استعارة ثانية لا يحصل بها ترشيح، لقولك: "أسداً" لأن البحر ليس مناسباً للشجاع، ولا مناسباً للحيوان المفترس.

(٢) سورة البقرة: ١٦.

(٤) سبق تخريجه.

(١) سورة البقرة: ١٦.

(٣) الإيضاح بتحقيقى ص: ٢٧٠.

الثاني: ما لا يلائم واحدا منهما باعتبار الحقيقة ويلائهما باعتبار المجاز، كقوله: "غمر الرداء" فإن لفظ "غمر" لا يلائم باعتبار الحقيقة: "الرداء" الحقيقي، ولا المعروف، وباعتبار المجاز يناسب كلا منهما، فتقول: "ثوب غمر" و"معروف غمر" على سبيل المجاز، وبهذا يتبين لك أن ما ادعاه المصنف، وغيره من أن قول كثير: "غمر الرداء" متعين لأن يكون مقرونا بما يلائم المستعار له، فيه نظر، نعم قد تكون ملائمة ذلك الوصف المجازي للمستعار له، أو للمستعار منه أوضح من ملائمة الآخر، فحيثئذ يترجح ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَهَّ اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾^(١) فإن استعارة الإذاقة للحوادث والدواهي أوضح من استعارتها للباس.

الثالث: أن يكون الوصف يلائم كل واحد منهما حقيقة، كقولك: "رأيت أسدا قويا" أو "ياسلا" فهذا وصف يلائم كلا منهما فيصدق عليه أنها استعارة مجردة مرشحة، ولنظ "القوى" و"الباسل" حقيقة، والمراد بهما الرجل الشجاع.

الرابع: أن يكون الوصف ملائما للمستعار له حقيقة، ولا يلائم المستعار منه كقولك: "رأيت أسدا يرمى بالنشاب" تريد حقيقة الرمي، فهذه استعارة مجردة لا مرشحة، خلافا للطبيعي، فإنه زعم أنها مطلقة، وقد ردنا عليه فيما سبق.

الخامس: أن يكون الوصف ملائما للمستعار له حقيقة، ولكنه تجوز فيه، فذكر على وجه يلائمهما معاً، كقولك: "رأيت أسدا ترمى هيبته القلب بالنبل" فهذا وصف يلائمهما -أيضاً، لكن على سبيل المجاز فيهما، فقد يقال: إن هذه تسمى مرشحة ومجردة -أيضاً-.

السادس: أن يكون الوصف ملائما للمستعار منه، بأن يكون وصفاً حقيقياً له، ولا يلائم المستعار له، لا حقيقة ولا مجازاً، فهذا القسم متعذر؛ لأن ذلك الوصف ما لم يلائم المستعار له لا مدخل له في الكلام، لأن المراد بالاستعارة إنما هو المستعار له، فالأوصاف لا بد أن تكون له معنى إذ لا يصح أن تقول: "رأيت أسداً يمشي على أربع" مريداً حقيقة المشي على أربع، ومريداً بالأسد الرجل الشجاع.

السابع: أن يكون الوصف ملائماً للمستعار منه حقيقة، ويلائم المستعار له مجازاً، وهذه هي المرشحة، فلا يمكن أن يراد بقوله تعالى: ﴿رَبِّحْتَ تِجَارَتَهُمْ﴾^{١٦} حقيقة الربح والتجارة الموجودين في حقيقة الشراء، بل المراد بهما الربح والتجارة الواقعان في الاختيار على سبيل المجاز فليتنبه لذلك، ولا يمكن أن يراد في قوله:

وَدُوَّكَ فَأَعْتَجِرْ مِنْهُ بِشْطَر

حقيقة الاعتجار، وقد اتضح بهذا أن الأوصاف في قوله: لدى أسد، البيت، كلها يلائم المستعار له، فبعضها يلائم المستعار له حقيقة، ويلائم المستعار منه مجازاً، كقوله: شاكي السلاح، غير أنا نقول: استعماله حقيقة، لأن شاكي السلاح لا يمكن أن يراد به الحيوان المفترس، حتى يكون مجازاً، بل هو صفة واقعة على المستعار له فكان حقيقة، وإنما أردنا بملامتها للمستعار منه جواز استعمالها في الحيوان المفترس مجازاً، وبعضها يلائم المستعار منه حقيقة، ويلائم المستعار له مجازاً، كقوله: "أظفاره لم تقلم" فإن المراد به المستعار له، ولم يقصد حقيقة أظفاره ولا حقيقة القلم، وإنما قصد شجاعته، فهو وصف يلائم الشجاع مجازاً، لا يقال: وهو وصف يلائمه أيضاً باعتبار الحقيقة، لأن للشجاع أظفاراً، لأننا نقول: حقيقة تقليم الأظفار لا تقصد في الشجاعة أصلاً، وبهذا صح قولهم: إن "لدى أسد" مرشحة ومجردة، لأنها قرنت بما يلائم المستعار منه حقيقة، ويلائم المستعار له مجازاً، وبما يلائم المستعار له حقيقة. وإذا تأملت ما ذكرناه، ظهر لك أن كلام المصنف، وغيره - في هذا الباب - غير محرر، وأن غالب ما أطلقوه يحتاج إلى تقييد، وفي كثير منه منع، وأما قول الخطيبى: إن "لدى أسد" يلائم المستعار منه فغيره؛ لأن أسداً نفس الاستعارة لا ملائم لها.

التنبيه الثاني: وهو كالفرع عما قبل، قد علم بما ذكرناه: أن التحقيق خلاف ما ذكره المصنف وغيره، من وجوه منها: قوله: إن الاستعارة بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام وإنما هي أربعة: مطلقة، ومجردة، ومرشحة، ومرشحة مجردة معاً فإن قيل: إذا ثبت أنها تكون مرشحة، وتكون مجردة، ثبت جواز كونها مرشحة مجردة، لأن مانعة الخلو لا تمنع الجمع مطلقاً، قلت: الأمر كذلك، ولكن هلا فعل ذلك في أقسام الاستعارة بحسب

والترشيحُ أبلغُ؛ لاشتغالِهِ على تحقيقِ المبالغة، ومبناه على تناسي التشبيه، حتى إنه يبني على علو القدر ما يبني على علو المكان؛

الطرفين، ولم يفعل، بل ذكر أن الجامع حسي، وعقلي، وبعضه حسي، وبعضه عقلي، مريدًا بما بعضه حسي، وبعضه عقلي، ما كان له جامعان: أحدهما حسي، والآخر عقلي، أورد على السكاكي كونه أسقط هذا القسم، فما أورده على السكاكي وارد على نفسه، والحق أنه لا يرد عليهما إلا على الطريق السابقة، ثم ومنها قوله: إن المطلقة ما لم تقتزن بوصف، وليس كذلك مطلقا، بل لم تقتزن بوصف ملائم للمعنى الذي به الاستعارة بالنسبة إلى أحد الطرفين، احترازا من قولك: "رأيت أسدا يحرًا" فإن الاستعارة الأولى اقترنت بوصف، ولم تخرج بذلك عن كونها مطلقة مقرونة باستعارة أخرى، ومنها أن قوله في بيت كثير وهو: "غمر الرداء" البيت، أنها مجردة قد يمنع على ما سبق، ومنها أن اجتماع الترشيح والتجريد ليس من شرطه أن تذكر أوصاف بعضها يلائم المستعار له، وبعضها يلائم المستعار منه، بل قد يكون بوصف واحد يلائمهما.

التنبيه الثالث: قول المصنف في هذا الباب: الاقتران بما يلائم المستعار له، أو المستعار منه، أحسن من قول السكاكي. فإنه جعل المرشحة والمجردة ما عقيبت بما يلائم، وهو يقتضي أن الوصف الملائم لا بد أن يكون متأخرا، وهو فاسد، فإنه لا فرق بين أن يتأخر أو يتقدم، كقوله: "غمر الرداء"، ولما رأى الشيرازي هذا الكلام ظاهر الفساد أوله على أن المراد بالتعقيب الزيادة، على معنى الاستعارة، سواء أكان المعقب قبل المستعار أم بعده، أم كان بعضه بعده وبعضه قبله، قال: كالأمثلة التي ذكرها المصنف، فإنها كلها من هذا القبيل. قلت: وجميع الأمثلة التي ذكرها السكاكي كلها ليس فيها ترشيح إلا بعد الاستعارة. بخلاف ما قاله الشيرازي.

الترشيح أبلغ من التجريد:
ص: (والترشيح إلخ).

(ش): الترشيح أبلغ من التجريد فتكون الاستعارة المقرونة بما يلائم المستعار منه أبلغ من المقرونة بما يلائم المستعار له، وإنما كان الترشيح أبلغ من التجريد؛ لاشتغاله على تحقيق المبالغة، ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه. قال المصنف: حتى إنه يبني على علو القدر ما يبني على علو المكان، كقوله وهو أبو تمام:

كقوله [من المتقارب]:
وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهْوُ
وَنُحُوهُ: ما مرَّ من التعجب والنهي عنه؛ وإذا جاز البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل -

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهْوُ بَأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ^(١)
فإنه قصد تناسي التشبيه والتصميم على إنكاره فجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية ومنه قول ابن الرومي:

شَأْفَهُتُمُ الْبَدْرَ بِالسَّوَالِ مِنَ السَّمَاءِ
أَمَرَ إِلَى أَنْ بَلَغْتُمُ زُحْلًا^(٢)

وكقول بشار:

أَتَتْنِي الشَّمْسُ زَائِرَةً
وَلَمْ تَكُ تَبْرَحُ الْفَلَكَ^(٣)

وقول غيره:

وَلَمْ أَرْ قَبْلِي مِنَ مَشَى الْبَدْرِ نُحُوهُ
وَلَا رَجُلًا قَامَتْ تُعَانِقُهُ الْأُسْدُ^(٤)

(وقوله: "ونحوه") أى في البناء على تناسي التشبيه (ما مرَّ من التعجب والنهي عنه) في قوله:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ
شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

وقوله:

لَا تَعْجَبُوا مِنِّي بَلَى غَلَّاقَهُ
قَدْ زُرَّ أَزْرَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ

(قوله: وإذا جاز) يريد أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه، فإن مذهب إثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه، ومذهب النهي عنه إثبات خاصة من خواص المستعار منه، (وإذا جاز البناء على الفرع) أى بناء الكلام على الفرع، وهو المشبه به سماه فرعاً، لأنه مجاز في الاستعارة، والمجاز فرع الحقيقة، ولأن الغرض من التشبيه في الاستعارة في الغالب عائد إلى المشبه لا المشبه به (مع الاعتراف بالأصل)

(١) ديوان أبي تمام ص: ٣٢٠، الإشارات والتنبيهات ص: ٢٢٥، أسرار البلاغة ج ٢ ص: ١٦٤.

(٢) الإيضاح ص ٢٧١.

(٣) الإيضاح بتحقيق ص: ٢٧١، وقائمه المتنبى.

كما في قوله [من المتقارب]:

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكُنُهَا فِي السَّمَاءِ
فَعَزَّ الْفُؤَادَ عَزَاءً جَبِيلًا
فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَا
وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ النُّزُولَا
فمع جَحْدِهِ^(١) أولى.

المجاز المركب

وأما المركب: فهو اللفظ المستعمل فيما شبهه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل؛ للمبالغة؛ كما يقال للمتردد في أمر: "إني أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى"، وهذا التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقاً، ومنى فشا استعماله كذلك، سمي مثلاً؛ ولهذا لا يغير الأمثال.

أى مع ذكر المشبه ليكون الكلام تشبيهاً لا استعارة كقوله وهو العباس بن الأحنف:
هِيَ الشَّمْسُ مَسْكُنُهَا فِي السَّمَاءِ
فَعَزَّ الْفُؤَادَ عَزَاءً جَبِيلًا^(٢)
فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَا
وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ النُّزُولَا

(فمع جحده أولى) أى إذا جاز البناء على تقاسى التشبيه بذكر التفريع على المشبه به فى التشبيه، ففى الاستعارة التى فيها جحده جوازه أولى، وقد يعترض على هذا بأن يقال: البناء على المشبه به فى الاستعارة أولى من البناء على المشبه به فى التشبيه، أما البناء على المشبه فى التشبيه، فلا يدل على جواز البناء عليه فى الاستعارة، وما ذكره من الدليل هو شامل لصورتى البناء على كل منهما، فلا يصح ذلك، بل إنما يدل على جواز البناء على المشبه به فى الاستعارة بما يلائم المستعار منه.

المجاز المركب:

ص: (وأما المركب إلخ).

(نح): لما فرغ من المجاز المفرد شرع فى المجاز المركب، وهو المسمى بالتمثيل، وحقيقة التمثيل، أن تريد العبارة عن معنى فتعدل عن المعنى والعبارة الدالة عليه إلى

(١) أى المشبه.

(٢) ديوان العباس بن الأحنف ص: ٢٢١، الفتح ص: ٣٨٧، الإشارات ص: ٢٢٤، المصباح ص: ١٣٩ والإيضاح بتحقيقى ص: ٢٧١، وأسرار البلاغة ٢/ ١٦٨.

معنى آخر يكون مثالا للمعدول عنه، وورسمه المصنف بأنه: اللفظ المركب المستعمل، فأخرج المهمل، واللفظ قبل الاستعمال، وقبل الوضع وخرج المجاز المفرد، بقوله: "المركب" وقوله: "فيما شبه بمعناه الأصلي" يحتز عن الحقيقة، فإنها مستعملة، لا فيما شبه بمعناها، وقوله: "تشبيه التمثيل" للمبالغة، أى تشبيهها على أسلوب التمثيل بالشئ، لغيره، أى تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين، أو أمور بالأخرى، ثم تدخل المشبهة فى جنس المشبه بها مبالغة من غير تغيير بوجه من الوجوه، كما كتب به الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان بن محمد، وقد بلغه أنه متوقف فى البيعة له: أما بعد، فإنى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابى هذا، فاعتمد على أيهما شئت والسلام. شبه صورة تردده بصورة تردد من قام ليذهب، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، ومنه قولهم لمن يعمل فى غير محل: أراك تنفخ فى غير فحم، وتخط على الماء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(١) وذكر فى الإيضاح كثيراً من أمثله وتحقيق ذلك أن الكلام فى نفسه حقيقة باعتبار مفرداته، ولكنه مثل لغيره، فالاستعارة تقع فى مجموعه، فهو يخالف مجاز الأفراد، لأن التجوز فيه يقع فى الكلمة المفردة، ويخالف المجاز العقلى، المسمى بالمجاز المركب -أيضاً- فإن التجوز يقع فيه فى الإسناد، وأما التمثيل فالمفردات فيه حقائق، وكذلك ما فيها من إسناد بعضها لبعض، والتجوز يقع فى مجموعها، فإن قلت: إذا كان التمثيل حقيقة فقد قصدت مفرداته، فكيف يكون مجموعه مجازاً؟ قلت: قد عرفت فى الكلام على الكناية فيما سبق، وستعرف فيما سيأتى أن الإرادة على قسمين: إرادة استعمال، وإرادة إفادة، والتمثيل قريب منه، فإن قولك: "زيد يقدم رجلاً ويؤخر أخرى" حقيقة، لأنه قصد مدلوله استعمالاً، ولم يقصد إفادة، بل المقصود بالإفادة ما يماثل معناه التركيبى من التردد، إلا أن الفرق بينهما أن الكناية يكون مدلول لفظها واقعاً، فإذا قلت: "زيد كثير الرماد" فأنت تقصد الإخبار بكثرة رماده ليفهم لازمه، وكثرة رماده واقع، والتمثيل لا يشترط فيه وقوع ذلك المخبر به، وفى كلام الطيبى فى شرح التبيان ما يقتضى أنك إذا قلت: "زيد كثير الرماد" لا يلزم أن يكون ذلك بنفسه واقعاً، وفيه

[فصل^(١)]

قد يَضمَرُ التشبيهُ في النفس؛ فلا يصرِّحُ بشيءٍ من أركانه سوى المشبه، ويدلُّ عليه:
بأن يثبتَ للمشيء أمرٌ يختصُّ بالمشبه به،

نظر ويحتاج إلى شاهد (قوله: ولهذا^(٢)) أى ولكون المقصود بالإفادة ليس من معنى التمثيل، بل صورة تشابهه (يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقاً) أى ولا يسمى استعارة وكان ذلك اجتناباً للفظ الاستعارة، فإنه يوهم التجوز في المفردات، (وإذا فشا) أى كثر (استعماله كذلك) أى على سبيل الاستعارة (فإنه يسمى مثلاً) فاعلم أن المثل تشبيه تمثيلي، ولكون الأمثال واردة على سبيل الاستعارة لا تغيير، لأنها مستعملة في معناها الأصلية، وإنما يستعملها الإنسان استعارة على سبيل المثال، فتستعمل في المفرد والجمع، وإن كانت جمعاً أو ثنية، وفي المذكر وإن كانت مؤنثة، وعكسهما.

إخماد التشبيه في النفس:

ص: (فصل قد يضمَرُ التشبيه في النفس إلخ).

(ش): لما أن فرغ من الاستعارة التحقيقية شرع في الاستعارة بالكناية، وتحقيق معنى الاستعارة بالكناية يأتي في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى، وحاصله أن المصنف يرى أن الاستعارة بالكناية حقيقة لغوية، وأعني بكونها حقيقة لغوية أنها لم تستعمل في المشبه به، لا أنها يلزم أن تكون حقيقة، بل يجوز أن يتجاوز بها عن معنى بينه وبين معناها علاقة، كما سيأتي ذكره في بيت زهير، وقد قدمنا الاعتراض على المصنف عند ذكر صور التشبيه الثماني، لهذا الكلام فليراجع. قال: وإنما تسمى الاستعارة بالكناية استعارة، مجازاً اصطلاحياً، فلذلك قال: "قد يضمَرُ التشبيه في النفس" فسماه تشبيهاً باعتبار حقيقة الاصطلاحية، فلا يصرِّحُ بشيءٍ من أركانه سوى المشبه، أى ويطوى بقية الأركان، وهي المشبه به، والأداة، والوجه، وقد قدمنا الاعتراض على المصنف عند ذكر صور التشبيه الثماني بهذا الكلام، فليراجع. قال: ويدل عليه بأن يثبتَ للمشيء المذكور أمرٌ يختصُّ بالمشبه به، أى يثبت له لازماً مساوياً

(١) في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية.

(٢) قوله: "ولهذا" كذا في الأصل وهو مخالف لمبارة التلخيص كما ترى كتبه مصححه، قلت: وفي المتن التلخيص بتحقيق طدار الكتب العلمية: "وهذا التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقاً".

فيسمى التشبيه استعارة بالكناية، أو مكنياً عنها، وإثبات ذلك الأمر للتشبيه استعارة تخيلية؛

إنما شرطنا أن يكون مساوياً - وإن أطلق الجمهور اللازم - لأن اللازم غير المساوي لا يدل به على المشبه به، إذ لا يفهم منه. وقولهم: أمر يختص بالمشبه به معكوس، وصوابه أن يقال: أمر يختص به المشبه به يظهر بالتأمل. (قوله: فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنياً عنها) وإنما سميت استعارة بالكناية إن فسرنا الاستعارة بالكناية بما فسر به المصنف؛ لأن فيها حقيقة الكناية المصطلح عليها، لأنه أطلق فيها اللفظ على شيء لإفادة لازمه، فأطلقت المنية على حقيقتها اللغوية لإفادة لازمها، وهو أن لها اغتيال السبع الدلول عليه بقوله: "أنشبت أظفارها" وكان الواجب على هذا عدما من قسم الكنايات وتسميتها كناية، لكنه لما كان هذا اللازم الذي دل عليه لفظ المنية من السبعية لازماً بطريق الادعاء لا بطريق الحقيقة، فإن حقيقة اغتيال السبع لا يوجد في المنية، فسميت استعارة، فأشير إلى المعنيين، بقولنا: استعارة بالكناية، وأما على رأى السكاكي، فيحتمل أن يقال: إنما سميت بذلك مراعاة - أيضاً - للكناية، والاستعارة المصطلح عليها على العكس مما سبق، فإن المنية استعملت في السبع فكان تسميتها استعارة حقيقة اصطلاحية، ولما كان كونها استعارة غير مقصودة بالإفادة، بل المقصود إفادة أن لها اغتيال السبع ذكر فيها لفظ الكناية؛ لأن اللفظ استعمل في شيء، والمراد إفادة لازمه، وفيه نظر؛ لأن ذلك يستلزم أن الاستعارة التحقيقية - أيضاً - تسمى استعارة بالكناية؛ لأنك إذا قلت: "رأيت أسداً" لا تريد الإخبار بكون زيد من جنس الأسد، بل تريد استعماله في ذلك لإفادة لازمه، وهو الشجاعة، ويحتمل أن يريد بالكناية الكناية اللغوية؛ وأما تسميتها مكنياً عنها، فعلى رأى المصنف واضح؛ لأن اللفظ ليس استعارة حقيقية؛ بل هو حقيقة، ولكن كنى بها عن الاستعارة، أي لم يصرح بها؛ لأن جملة الكلام معناه استعارة فالاستعارة غير مصرح بها، وعلى رأى السكاكي، فلأن الأصل إنما هو استعارة السبع للمنية لا استعارة المنية للسبع، فلما عكس في الصورة كانت استعارة مكنياً عنها؛ فإن الاستعارة بالحقيقة الاصطلاحية هي استعارة السبع للمنية وهي غير مصرح بها، بل كنى عنها، وما ذكرناه أحسن من قول من قال: سميت استعارة بالكناية ومكنياً عنها؛ لأن التشبه به غير مذكور، بل كنى عنه بذكر لازمه. (قوله: وإثبات ذلك الأمر للتشبيه) أي يسمى إثبات ذلك الأمر الذي هو اللازم المساوي للمشبه: (استعارة تخيلية)؛ لأنها ليست ثابتة للمكسب بالتحقيق بل بالتخييل، وعلم منه أن الاستعارة

كما في قول الهذلي [من الكامل]:

وَإِذَا الْمَيِّتَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا
أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

بالكنية لا توجد دون الاستعارة التخيلية، وأما عكسه فظاهر كلام المصنف أنه كذلك، فلا توجد التخيلية دون المكنية، وكلام السكاكي على خلافه، وأشار إلى أن الاستعارة التخيلية معنى، لا لفظ بقوله: "ويسمى إثبات ذلك تخيلية" ولم يقل ويسمى ذلك، اللازم استعارة وسيأتي تحقيق ذلك وتحقيق المراد بالاستعارة التخيلية في الفصل بعده - إن شاء الله تعالى - وقد مثل المصنف في الإيضاح للاستعارة المكنية والتخيلية بقول لبيد:

وَعُدَاةَ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقَرَّةً
إِذْ أَصْبَحَتْ بَيْدَ الشَّمَالِ زِمَامَهَا^(١)

فإنه شبه الشمال بالإنسان في تصريفها به، فجعل لها يدا بالتخييل، وكذلك الزمام مع القرّة التي هي مرادة بالضمير في قوله: "زمامها" فالقرّة استعارة بالكنية، والزمام للتخييل، وسيأتي على التمثيل بهذا البيت بالنسبة إلى يد الشمال سؤالان، ومثل المصنف هنا، وهو مثال لأحد قسميها على ما سيأتي بقول الهذلي وهو أبو ذؤيب الهذلي يرثي بنين له خمسة ماتوا في عام واحد مطعونين، وكانوا ممن هاجر إلى مصر، ومات أبو ذؤيب في زمن عثمان - رضي الله عنه - ومستهل القصيدة:

أَمِنْ الْمُتَوْنِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ	وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَنْ يَجْزَعُ
أَوْدَى بَذَى وَأَعْقَبُونِى حَسْرَةً	عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً مَا تَقْلَعُ
فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حَدَاقَهَا	سُمْتُ بِشَوْكِ قَهْنَى عَوْرٍ تَدْمَعُ
سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لَهَا وَاهُمُ	فَتَحْرَمُوا وَلَكُلِّ جَنْسٍ قَضَرُ
وَلَقَدْ حَرَضْتُ بَأَنَّ أَدَاقَ عَنَّهُمْ	وَإِذَا الْمَيِّتَةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ
وَإِذَا الْمَيِّتَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا	أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(١) ديوان لبيد ص: ٢٣٠، وفي رواية الديوان:

وَعُدَاةَ رِيحٍ قَدْ وَزَعَتْ وَقَرَّةً

والصباح ص: ١٣٣، ١٣٤، والإيضاح بتحقيقى ص: ٢٧٧، ودلائل الإعجاز ص: ٦٧ بتحقيق محمود محمد شاكر.

والقرّة والقر: البرد.

شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفع وضرار، فأثبت لها الأظفار التي لا يحمل ذلك فيه بدونها، وكما في قول الآخر:
وَلَيْنَ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفْصِحًا فَلِسَانُ حَالِي بِالشَّكَايَةِ أَنْطَقُ
شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود؛ فأثبت لها اللسان الذي به قوامها فيه.

وَتَجَلَّدِي لِلشَّامِتِينَ أَرْبَهُمْ أَلَيْ لِرَيْبِ الدَّهْرِ لَا أَنْضَعَضُغُ
حَتَّى كَأَنِّي لِلْحَوَاثِمِ مَرْوَةٌ بَصًا الْمَشْرِقِ كُلَّ يَوْمٍ تَقْرَعُ
وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ^(١)

فشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفع وضرار، فإن المنية لا توقر أحدا، ويستوى فيها مستحق النفع والضرر، كما أن السبع لا يعرف حقيرا ولا عظيما، بل يغتال من وجده، فأثبت للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك أي، الاغتيال في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه، وليس للمنية شيء موجود حسا أو عقلا، يكون مشبها بالأظفار، بل هو أمر موجود في المنية على سبيل التوهم؛ فلذلك سميت تخيلية، وقد قسم المصنف في الإيضاح الاستعارة بالكناية إلى قسمين: أحدهما: ما كان الأمر المذكور معها المختص به "المشبه به" أمرا لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه، وهذا البيت مثال لهذا القسم على ما قال المصنف هنا، وسيأتي منه ما يقتضى خلافه، والقسم الثاني: ما يكون اللازم المذكور معه به قوام وجه الشبه في المشبه به، ولما كان الوجهان متقاربين، لم يصرح بهذا القسم في التلخيص، بل اقتصر على المثالين، وأشار إلى الثاني بقوله: وكما في قول الآخر:

وَلَيْنَ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفْصِحًا فَلِسَانُ حَالِي بِالشَّكَايَةِ أَنْطَقُ^(٢)

فإنه شبه الحالة الدالة على المقصود بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود، فأثبت لها اللسان الذي به قوام الدلالة في الإنسان، وقد أورد على المصنف أنه وقع فيما رمى به السكاكي في أول الكتاب، حيث قال: هناك أنه لو صح ما ذكره السكاكي من أن

(١) القصيدة من الكامل، في شرح أشعار الهذليين/ ٨.

(٢) التلخيص بتحقيقى ص: ٧٩، والبيت لمحمد بن عبد الله العتي، وقيل: لأبي التمر بن عبد الجبار، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص: ٢٢٨، والتبيان بتحقيقى ص: ٣٠٣.

وكذا قول زهير [مسن الطويل]:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بِاطْلُهُ
وَعَرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته، فشبه الصبا بجهة من جهات السير، كالبحر والتجارة، قضى منها الوطر فأهملت آلاتها، فاثبت لها الأفراس والرواحل، فالصبا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والقوى والفتوة، ويحتمل أنه أراد بالأفراس والرواحل: دواعي النفوس، وشهواتها، والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات، أو الأسباب التي كلما تتأخذ في اتباع الغنى، إلا أولان الصبا فتكون الاستعارة حقيقية.

نحو: "أنبت الربيع البقل" استعارة بالكناية لما صحت الإضافة في قولنا: "نهاره صائم"، لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه، لأنه يصير المراد بالنهار "الصائم" فهذا لازم له هنا، لأنه جعل الحال استعارة بالكناية، والإنسان استعارة تخيلية، لأنه شبه الحال بإنسان متكلم، وذكر اللسان لأنه لازم للإنسان المتكلم، وقد أضاف الإنسان إلى الحال الذي هو مضاف الإنسان، فقد أضاف الشيء إلى نفسه (قوله: وكذا قول زهير: صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بِاطْلُهُ وَعَرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ^(١))

قد جعله في المفتاح قسما ثالثا، وهو ما احتمل أن تكون حقيقية أو تخيلية، فلذلك جوز فيه في الإيضاح وجهين: أحدهما: وهو الذي بدأ به في كلامه في التلخيص أن تكون استعارة تخيلية، أي تكون لفظ "الصبا" بأن يريد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل والغنى، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته، فشبه الصبا بجهة من جهات السير، كالبحر والتجارة، وقد قضى منها الوطر فأهملت آلاتها فاثبت لها الأفراس والرواحل على سبيل الاستعارة بالكناية، فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل، فالاستعارة بالكناية: هو لفظ الصبا وهو المشبه، والمشبه به جهة الأسفار كالبحر، والتجارة، بجامع ما بهنهما من الجهد والمشقة والاهتمام، ولزام المشبه به وهو السفر "الأفراس" و"الرواحل" فذكرها استعارة تخيلية، وأشار إلى الاحتمال الثاني بقوله: ويحتمل أنه أراد دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها

(١) ديوان زهير ص: ٥٥، والصناعتين ص: ٣١١، والإيضاح بتحقيقى ص: ٢٧٨ والمصباح ص: ١٣٢، والضرا ٢٣٣/١، ولسان العرب مادة صحا، وتاج العروس مادة صحا، والبيت من الطويل.

فصل

عَرَّفَ السكاكي الحقيقةَ اللغويةَ بالكلمةِ المستعملةِ فيما وُضِعَتْ له، من غير تأويل في الوضع؛ واحتَرَزَ بالقيد الأخير عن الاستعارة، على أصح القولين؛ فإنها مستعملة فيما وُضِعَتْ له بتأويل.

في استيفاء الذات أو الأسباب التي قلما تتأخذ في اتباع القى إلا أوان الصبا، كالمال والإخوان، فتكون استعارة الأفراس حينئذ تحقيقية على التقديرين، لكون المشبه المتروك محققاً عقلياً على الأول، وحسياً على الثاني، ويكون لفظ الصبا حقيقةً وعلى التقديرين في البيت استعارة تبعية، ونظير البيت في تجويز الوجهين قوله تعالى: ﴿وَخَفِضْنَا لَهَا جَنَاحَ الذِّئْلِ مِنَ الرُّحْمَةِ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾^(٢) على ما ذكره السكاكي، وإن كان المصنف قد جزم بأنها تحقيقية، فإن قلت: المصنف يرى أن الاستعارة بالكناية حقيقة لغوية، وقد جعل هنا لفظ "الصبا" على الاحتمال الأول استعارة بالكناية، وجعله مجازاً على الميل والجهل، فقد جعل الاستعارة بالكناية مجازاً. قلت: عنه جوابان: أحدهما: أن الصبا ليس مجازاً عن الصبوة، بل حقيقة فيها -أيضاً- كما يقتضيه كلام الجوهري. الثاني: أنه إنما أراد بكون الاستعارة بالكناية حقيقة أنها غير مستعملة في ملزوم واللازم المذكور، الذي هو من خواص المشبه به؛ والأمر هنا كذلك، فإن الصبا لم يستعمل في السفر الذي يلزمه الأفراس أما كون لفظ الاستعارة بالكناية تجوز به عن معنى من المعاني، فالمصنف لا يمنع ذلك.

تعريف السكاكي للحقيقة اللغوية:

ص: (فصل: عرف السكاكي الحقيقة اللغوية إلخ).

(ش): هذا فصل يتضمن امتراضات على السكاكي في تعريف الحقيقة والمجاز والاستعارة، وفي أقسام الاستعارة، فنقل عن السكاكي أنه حد الحقيقة اللغوية بأنها الكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، واحتَرَزَ بالقيد الأخير، وهو قوله: "من غير تأويل في الوضع" عن الاستعارة فإنها على أصح القولين الذاهب إلى أنها مجاز لغوي مستعملة فيما وضعت له وضماً بالتأويل، وهو ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان: متعارف، وغيره. والمستعار له داخل في جنس المستعار منه بهذا التأويل، ثم ذكر عنه أنه عرف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له

(٢) سورة النحل : ١١٢.

(١) سورة الإسراء : ٢٤.

وعرّف المجازَ اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما وُضعت له بالتحقيق، في اصطلاح به التخاطب، مع قرينة مانعة عن إرادته، وأتى بقيد "التحقيق"؛ لتدخل الاستعارة؛ على ما مرَّ.

ورُدَّ: بأن الوضع إذا أُطلق لا يتناول الوضع بتأويل، وبأن التقييد باصطلاح التخاطب لا بُدَّ منه في تعريف الحقيقة.

بالتحقيق في اصطلاح التخاطب، مع قرينة مانعة من إرادته وأتى بقيد التحقيق المتعلق بالوضع، لتدخل الاستعارة في قسم المجاز، على ما مر تقريره من أنها مجاز لغوي فإنها مستعملة فيما وضعت له لكن بالتأويل، لا بالتحقيق ثم أورد المصنف عليه أمرين: أحدهما: أن الوضع إذا أُطلق لا يتناول الوضع بتأويل، فلا حاجة إلى قوله: في حد الحقيقة فيما وضعت له بتأويل. ولا حاجة إلى قوله: في حد المجاز بالتحقيق؛ لأن لفظ الوضع والفعل المشتق منه إنما ينصرف عند الإطلاق إلى الحقيقة، وحقيقة الوضع بالتحقيق من غير تأويل، وأورد على السكاكي في هذا القيد أنه إذا صدق أنها مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق، صدق أنها مستعملة في غير ما وضعت له مطلقاً؛ لأن صدق الأخص يستلزم الأعم. قاله: بعض شراح المفتاح. قلت: ليس من الأخص والأعم، بل من العام والخاص؛ لأن قوله: "في غير وضع في معنى النفي" فهو صيغة عموم. وقوله: "بالتحقيق" تخصيص أدخل ما استعمل في وضع بتأويل. الثاني: أن التقييد باصطلاح التخاطب المذكور في حد المجاز لا يد من ذكره في حد الحقيقة أيضاً لتدخل الحقائق الثلاث، كما أن ذكره في حد المجاز أدخل الحقائق الثلاث: الشرعية، والعرفية، واللغوية. قال المصنف: لا يقال: قوله: "من غير تأويل في الوضع" يغني عن التقييد باصطلاح التخاطب، فإن الحقيقة الشرعية إذا استعملت في معناها اللغوي، كإطلاق الصلاة بعرف الشرع على الدعاء، لا يصدق عليه أنه مستعمل فيما وضع له من غير تأويل، بل هو مستعمل فيما وضع له بالتأويل؛ لأن وقوع هذا الاستعمال الشرعي يؤذن بأن إطلاقها على الصلاة بتأويل، لأننا نقول: التأويل بالوضع لا يعم المجازات كلها بل إنما يكون في الاستعارة على أحد القولين، ولذلك قال: إنما ذكرت هذا لإخراج الاستعارة، يعني فهب أنه أخرج الاستعارة، فما الذي يخرج بقية أنواع المجازات. وأورد عليه في الإيضاح -أيضاً- أن حد المجاز يدخل فيه الغلط قلت: أما اعتراضه بأن الوضع إذا أُطلق لا يتناول الوضع بتأويل فصحيح، وقد سبق حد الوضع بما يخرج المجاز بجميع أنواعه، فتسمية المجاز موضوعاً إن أُطلق فهو مجاز، فلا حاجة إلى

الاحتراز عنه. وقول الخطيبي: "إن ذلك موضوع عند من يقول: الاستعارة موضوعة". فيه نظر؛ لأن القائل: إنها موضوعة، إنما يريد وضعاً تأويلياً. وقوله: "إذ لو كان كذلك لما صح استقصار" يقال عليه: لا نسلم صحة الاستقصار، بل إذا أطلق الوضع تبادر الذهن إلى الحقيقي، وهذا الكلام منه، هو الذى ألجأه إلى أن يقول فيما سبق: أن المجاز موضوع، ثم قال: وأيضاً ذكر قوله: "بتأويل" لدفع من يفهم أن الاستعارة موضوعة بالتحقيق، وهذا الجواب قد أشار إليه المصنف فى الإيضاح، ولا يصح؛ لأنه لو كان قوله: "بغير تأويل" للإيضاح، لا للاحتراز. والسكاكى قد صرح بأنه احتراز بها عن الاستعارة على أصح القولين، فهذا التأويل مصادم لصريح كلام السكاكى، ثم إنى أقول على كلام السكاكى والمعتضدين عليه معاً: إن هذا القيد لا يحتاج له سواء أكان الوضع أعم من الحقيقي، أم لا، فإن المجاز ليس فيه وضع، لا بالتحقيق ولا بالتأويل، أما بالتحقيق فظاهر، وأما بالتأويل، فلأن الاستعارة لفظ مستعمل بالتأويل فى غير ما وضع له مطلقاً، فالاستعمال فى غير الموضوع وقع مصاحباً للتأويل، أو بسبب التأويل، وليس الاستعمال فى "وضع" لا بالتحقيق ولا بالتأويل، وغاية ما فى الاستعارة ادعاء أن الستار له داخل فى جنس المستعار منه، وهذا هو التأويل والاستعمال ينشأ عنه فإن سميت هذا التأويل وضعاً فلا مشاحة^(١) فى الاصطلاح، وأما السؤال الثانى من أن التقييد باصطلاح الخطاب لا بد منه فى حد الحقيقة فأجاب الخطيبي عنه: بأنه اكتفى عن ذكره فيها بذكره فى المجاز، لكون البحث عن الحقيقة فى هذا العلم غير مقصود بالذات، وليس بطائل، والذى يظهر فى جوابه ما ذكره المصنف، ولم يرضه، وهو أن قوله: "من غير تأويل فى الوضع" يعنى عن قوله: "فى اصطلاح الخطاب"؛ لأن إطلاق الصلاة بعرف الشرع على الدعاء، وإن كان استعمالاً فى الموضوع، لكنه بتأويل فى الوضع، وهو استعمال الصلاة فى الدعاء، لعلاقة بينه وبين ذات الأركان لا يقال: فكان يستغنى عن ذكرها فى حد المجاز، أيضاً؛ لأننا نقول: لعله ذكرها لإخراج المستعمل فى غير موضوعها بالتحقيق، لا لعلاقة، فإنه صدق عليه أنه مستعمل فى غير موضوع بالتحقيق، لأن ما استعمل لا فى وضع بالتحقيق ولا بالتأويل، يصدق عليه أنه استعمل فى غير وضع بالتحقيق؛ فأما اعتراض المصنف على هذا الجواب:

(١) أى: فلا اختلاط، راجع مادة "شحح" القاموس المحيط.

بأن التأويل في الاستعارة دون سائر أنواع المجاز، ففيه نظر، فإن الذي ليس في سائر أنواع المجاز، هو هذا التأويل الخاص، وهو كون المشبه فرداً من جنس المشبه به أما مطلق التأويل وهو باعتبار المناسبة بين الموضوع وغيره بالعلاقة، فلا بد منه، ولذلك ذهب جماعة من الأصوليين إلى أن المجاز بجميع أنواعه موضوع، وقوله: إنه ذكر هذا القيد لإخراج الاستعارة يجوز أن يريد لإخراجها وغيرها من المجازات، وذكره الاستعارة لأنها المقصود بالكلام، وأجيب عن السكاكي بأنه ترك ذكر هذا القيد في حد الحقيقة اكتفاءً بتعداد أفرادها، وتقسيمها، إلى الحقائق اللغوية والشرعية، والعرفية، وأما المجاز فلما لم يقسمه احتاج إلى زيادة تدخل أقسامه، وأما الاعتراض بأنه يرد عليه الغلط، فأجاب الخطيبي عنه بأن الغلط خرج بقوله: "مع قرينة عدم إرادته" فإن الغالب لا ينصب قرينة على عدم إرادة الوضع، وفيه نظر، لجواز أن يكون نصب القرينة أيضاً غلطاً بأن تكون قرينة تصرف عن الحقيقة، ولا تصرف إلى ذلك المجاز، كقولك مشيراً إلى كتاب: يا أيها الأسد الرامي بالنبل. نعم قد يجاب بأمرين: أحدهما: أن السكاكي صرح في أثناء هذا البحث بأننا لا نقول في عرفنا: استعملت الكلمة فيما تدل عليه، أو في غيره، حتى يقول: الغرض الأصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه فيخر^(١) الغلط. الثاني: أنه خرج بقوله: "كلمة" فإنه ليس من كلمات العرب كما سبق، بقي على المصنف، والسكاكي معاً اعتراض هو أقوى من جميع ما سبق، وهو أن قوليهما: إن قول السكاكي: "في حد الحقيقة من غير تأويل" احتراز عن الاستعارة، فإنها مستعملة في موضوعها على أصح القولين يقتضى أنا إذا قلنا: إن الاستعارة حقيقة، لا يكون محترراً عنها بهذا القيد، بل تكون داخلية في حد الحقيقة، وفيه نظر، لأنها حينئذ تكون خارجة عن حد الحقيقة فيكون الحد غير جامع، فإن القائل: إنها حقيقة لا ينقطع النظر عن التأويل، وأيضاً، فإن مفهوم قوله: "إنها مستعملة في موضوعها" على أحد القولين يقتضى أنها على الآخر مستعملة في موضوعها، وليس كذلك بل هي على القولين مستعملة في موضوعها، وإنما استعمالها في موضوعها على القول بأنها حقيقة أوضح.

(١) خَرُّ اللَّامِ يَخْرُ، بالكسر خراً إذا اشتد جريه. انظر اللسان مادة: خور والمعنى هنا أي، فيعظم الغلط.

وقسم المجاز اللغوي إلى الاستعارة وغيرها. وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه، وتريد به الآخر، مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به. وقسمها إلى المصريح بها، والمكنى عنها.

وعنى بالمصريح بها: أن يكون المذکور هو المشبه به، وجعل منها تحقيقية، وتخيلية: وفسر التحقيقية بما مر، وعد التمثيل منها: ورد: بأنه "مستلزم للتركيب الذاتي للإفراد.

تقسيم السكاكي المجاز إلى الاستعارة وغيرها:

ص: (وقسم المجاز إلى الاستعارة وغيرها إلخ).

(ش): هذا اعتراض آخر على السكاكي، وهو أنه قسم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، فلزم أن يكون كل استعارة مجازًا، وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به. (وقسمها) أي الاستعارة إلى: المصريح بها، والمكنى عنها، وعنى بالمصريح بها أن يكون المذکور هو المشبه به وفي العبارة توسع؛ لأن كون المذکور هو المشبه به ليس الاستعارة، بل ذلك ليكون متعلق الاستعارة، وكذلك قوله: "أن تذكر" ليست الاستعارة الاصطلاحية أن تذكر، بل المذکور، وجعل منها أن من المصريح بها تحقيقية وتخيلية؛ وفيه توسع؛ لأن المصريح بها كلها حقيقية وتخيلية، وتحرير العبارة أن يقال: قسم المجاز إلى: الاستعارة، وغيرها، وعرف الاستعارة بذكر أحد طرفي التشبيه مرادًا به الآخر، وقسمها إلى مصريح بها، ومكنى عنها، وعنى بالمصريح بها أن يذكر المشبه به مرادًا به المشبه؛ وقسمها إلى: حقيقية، وتخيلية، وفسر التحقيقية بما مر، أي ما كان المشبه فيه حسيا أو عقليا، وعد التمثيل منها أي من الاستعارة الحقيقية؛ فلزم أن يكون التمثيل قسما من الحقيقية، التي هي قسم من المصريح بها، التي هي قسم من الاستعارة، التي هي قسم من المجاز، الذي هو كلمة، والكلمة مفرد؛ فيلزم أن يكون التمثيل مفردًا؛ ورد ذلك بأن التمثيل مستلزم للتركيب؛ لأنه مركب والتركيب مناف للإفراد؛ فيلزم أن يكون التمثيل مفردًا ومركبًا، وذلك جمع بين الضدين وهو محال. وأجاب الخطيب: بأن المركب قد يطلق عليه كلمة، فيكون مراده بالكلمة في حد المجاز ما هو أعم من المفرد والمركب، وفيه نظر؛ لأن إطلاق الكلمة على الكلام مجاز؛ وأيضًا فإنه يستلزم أن يكون

(١) أي التمثيل.

وفسر التخيلية بما لا تحقق لعناه حساً ولا عقلاً، بل هو صورة وهمية محضة؛ كلفظ "الأظفار" في قول الهذلي؛ فإنه لما شبه النية بالسبع في الإغتيال، أخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها، فاخترع لها صورة مثل الأظفار، ثم أطلق عليها لفظ الأظفار:

الركب موضوعاً؛ لأنه وصف المجاز بأن له موضوعاً استعمل في غيره، والأكثر على خلافه، وأجاب أيضاً: بأن لا تسلم أنه عد التمثيل من المصريح بها التحقيقية، فجاز أن يكون ذكره في فصلها لمشابهة لها من جهة تحقيق معنى التشبيه المتروك عقلاً، وذكر المشبه به فقط. وأجيب أيضاً بأن السكاكي لم يلتزم في التمثيل، أن يكون مركباً، بدليل أنه جعل منه قوله: "وصاعقة من نصله" وعد منه: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ﴾^(١) وأجيب أيضاً بأنه عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية، لا في كونه مركباً بل في جهات آخر تظهر بالتأمل، بقى هنا بحث، وهو أن الاستعارة المصريح بها قسمت إلى تحقيقية وتخيلية، ولم تقسم الكنية إلى ذلك فما المنع من تقسيم الكنية -أيضاً- إلى تحقيقية، وهو ما كان المشبه به فيها ثابتاً في الحس أو العقل، وتخيلية، وهو ما لم يكن ثابتاً في الحس ولا العقل، بل في الوهم، كما ذكره بعض شراح المفتاح، وقد يجاب بأن الكنية لا يكون المشبه به فيها إلا تخيلياً؛ لأن المشبه به هو الفرد المدعى دخوله في حقيقة المشبه به، كما أن النية مشبهة بالسبع الذي هو مجازي، فالشبه "النية"، والمشبه به الذي هو مجازي "السبع" الذي هو موت، هذا على رأي السكاكي في معنى الاستعارة بالكناية، وأما على رأي المصنف فلا يأتي ذلك.

تفسير السكاكي للاستعارة التخيلية:

ص: (وفسر التخيلية إلخ).

(ش): هذا اعتراض ثالث، وهو أن السكاكي فسر الاستعارة التخيلية بما لا تحقق لعناه، أي للمراد منه، وهو للمشبه إذ لا يكون للمشبه تحقيق في الحس ولا في العقل، وعبرة المصنف حساً وعقلاً، ويتبغى أن يقول حساً ولا عقلاً؛ ليكون نعتاً لكل منهما، لا لمجموعهما، بل هو أي المشبه به صورة وهمية محضة كلفظ "الأظفار" في قول الهذلي:

وَإِذَا الْمَدِيَّةُ انْتَشَبَتْ أَظْفَارَهَا^(٢)

(١) سورة الزمر: ٦٧.

(٢) فطر البيت، وهو من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين/ ٨، وتهذيب اللغة ٣٨/ ١١، ١٤.

فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورته؛ واختراع لوازمه للمنية من الهيئات والجوارح، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله للنفوس به، فاخترع لها مثل صورة الأظفار ثم أطلق عليها لفظ "الأظفار". قلت: وهذه العبارة تقتضي أن "الأظفار" يكون بها قيام وجه الشبه، لا أنها من القسم الآخر، وهو ما يكمل به وجه الشبه، وقد تقدم عند الكلام في الاستعارة بالكناية عكسه، فهذا مخالف لما سبق من كلامه في التلخيص تلويحا، وفي الإيضاح تصريحاً والمذكور هنا أقرب إلى الصحة، فإن بالأظفار يكمل وجه الشبه، لا يكون به قوامه، فإن الاغتتيال يكون بالأنياب أيضا، وبقي هنا سؤال آخر على المصنف، وهو أن يقال: لا نسلم أن المنية ليس لها أمر عقلي من المقدمات، ولا شك أن له تحققا في العقل يكون مشبها بالأظفار كما جعلتم للخوف والجوع لباساً متحققا في العقل، فكانت استعارته تحقيقية في قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾^(١) فإنكم قلتم: إن الاستعارة فيه تحقيقية، إما لأن المشبه فيه حسي ولا تفريع عليه، أو عقلي بأن يكون أريد باللباس الشدائد والدواهي، فكما جعلتم اللباس أريد به الشدائد الخاصلة من الجوع، وقلتم تحقيقية؛ لأن المشبه فيه متحقق في العقل، فاجعلوا مقدمات الموت المتحققة في العقل أظفارا، ولا يرد هذا على السكاكي؛ لأنه جعل الاستعارة في الآية خيالية، فاعترض المصنف عليه بأمور:

أحدها: أن فيما ذكره تعسفا لكثرة الأعمال المذكورة.

الثاني: أنه مخالف لتفسير غيره، فإن غيره فسرها بأنها جعل الشيء للشيء، أي على سبيل المبالغة، ومثله يقول لبيد:

إِنْ أَصْبَحْتُ بَيْنَ الشَّمَالِ زَمَامُهَا^(٢)

فإن تفسيره يقتضي أن يجعل للشمال صورة متوهمة كصورة اليد، لا أن يجعل لها يدا، فإطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة، وعلى تفسير غيره حقيقة، وإنما الاستعارة في إثباتها للشمال، كما قلنا في المجاز العقلي الذي المشبه فيه حقيقة. قلت: هذا من المصنف يقتضي أن المجاز العقلي استعارة بالكناية، وهو لا يرى ذلك، بل رد على السكاكي القول به، فهو مناقض لما قاله أوائل الكتاب، فليتنامل.

= ٢٦٠، وسط الآكل ص: ٨٨٨، وأمال القال ٢/٢٥٥، والمتاعنين ص: ٣١٤، والإيضاح ص: ٢٧٧.

(٢) سبق البيت ص: ٨٤.

(١) سورة النحل: ١١٢.

وفيه تعسف، ويخالف تفسير غيره لها بجعل الشيء للشيء، ويقتضى أن يكون
الترشيح تخييلية؛ للزوم مثل ما ذكره فيه.

الثالث: أنه يلزم أن يكون ترشيح الاستعارة استعارة تخييلية للزوم ما ذكر فيه، لأن
الترشيح فيه إثبات بعض لوازم التشبه به المختصة به للتشبه، إلا أن التعبير عن التشبه
في "التخييلية" بلفظه الموضوع له، وفي "الترشيح" بغير لفظه، وهذا لا يقيّد فرقاً،
والقول بذلك يقتضى أن يكون الترشيح ضرباً من التخييلية، وليس كذلك.

الرابع: ذكره المصنف في الإيضاح أن إطلاقه أن التخييلية ما استعمل في صورة متوهمة
مشابهة لمحققة^(١)، يقتضى أنه لا يشترط في "التخييلية" اقترانها بالاستعارة بالكنية
لأنه أطلق.

ويدل أيضاً على إرادته ذلك، أنه قال: حسن التخييلية بحسب حسن المكنى عنها
مضى كانت تابعة لها كما في قولك: "فلان بين أنياب المنية ومخالبها" وقلما تحسن
الحسن البليغ غير تابعة لها، ولذلك استهجنت في قول الطائي:

لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي ضَبُّ قَسِدٍ اسْتَعْذِبْتُ مَاءَ بُكَائِي^(٢)

وهذا منه يقتضى أن التخييلية قد تكون غير تابعة للمكنية، فإن قيل: لم لا يجوز
أن يريد بغير التابعة للمكنية التابعة لغير المكنية قلنا: غير المكنية هي المصرح بها،
فتكون التابعة لها ترشيحاً للاستعارة، وهي من أحسن البلاغة، فكيف يصح استهجانها؟
ورأى المصنف أن "التخييلية" لا بد أن تكون تابعة للمكنية، وأجاب عن بيت أبي تمام
بجواز أن يكون شبه الملام بظرف الشراب، لاشتراكه على ما يكره الملووم، كما أن
الظرف قد يشتمل على ما يكره الشارب لهشاعته أو مرارته، فتكون التخييلية تابعة
للمكنى عنها، أو بالماء نفسه، لأن اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل
الأوام، فيكون تشبيهاً على حد قوله:

وَالرَّيْحُ تَلْعَبُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى نُجَيْنِ الْمَاءِ^(٣)

(١) الإيضاح بتحقيقى ص: ٢٨٠.

(٢) الطائي هو أبو تمام. وشطر الشعر في ديوانه ص ١٤، والمصباح ص: ١٤٢، والإيضاح بتحقيقى ص: ٢٨١.

(٣) البيت لأبي خفاجة الأندلسي في ديوانه ص ١٨، التلخيص ص ٧١ وفيه (والريح تلعب بالغصون)،

والإيضاح ص ٢٦٣.

وعنى بالكنى عنها: أن يكون المذكور هو المشبه، على أن المراد "بالنية" السمع؛
بإدعاء السبعية لها؛ بقرينة إضافة الأظفار إليها.

فيكون تشبيها، كما صرح به المصنف في التشبيه كما سبق، ولا يكون استعارة،
والاستهجان حاصل على التقديرين؛ لأنه كان ينبغي أن يشبهه بظرف شراب مكروه،
أو بشراب مكروه؛ ولهذا لم يستهجن "أغلظت لفلان القول" و"جرعته منه كأسا مرة" أو
"سقيته أمر من العلقم"، هذا ما أورده المصنف على السكاكي، واعلم أن جعله "لجبن
الماء" و"ماء الملام" تشبيها، يقتضى جعل لباس الجوع والخوف تشبيها، وقد عده فى
أول الكلام على الاستعارة "استعارة" وإنما ردد القول فى أنها تحقيقية أو تخيلية،
فهذا الكلام مخالف لما سبق، وأجاب الخطيبى عن الأول، والثانى بأن ما ذكره
السكاكى هو الموافق لإجماع الناس على أن الاستعارة التخيلية مجاز لا حقيقة، وما
ذكره المصنف يقتضى أنها ليست مجازا، فلا تكون استعارة، وعن الثالث بأنه لا يلزم
أن يكون الترشيح تخيلية، لأن الترشيح للمبالغة فى الاستعارة، والتخيل لحصول
الاستعارة، وبينهما فرق، وهذا هو الفرق الذى ذكره المصنف، وقال: لا يحصل به فرق،
والظاهر مع الخطيبى، لأن ما يقوى الشئ الحاصل هو الجدير باسم الترشيح، وما لا
تعلم الاستعارة إلا به هو الجدير باسم الاستعارة؛ وعن الرابع بأن عدم وجدان استعارة
تخيلية دون استعارة بالكنية لا يقتضى أن يكون اقترانها بالكنية شرطا، ويشهد لما
قاله أن السكاكى قال: الاستعارة بالكنية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية، وستقف فى
آخر الفصل على تفصيل هنا، ثم ذكر فى آخر الفصل أن الكنية توجد دون التخيلية
فقد حصل انفكاك إحداها عن الأخرى، وإذا صح انفكاك المكنية فكذلك يصح انفكاك
التخيلية، ومن جهة المعنى أن الأصل عدم توقف إحدى الاستعارتين على الأخرى،
فمدعى الاشتراط هو المحتاج إلى دليل.

الاستعارة المكنية:

ص: (وعنى بالكنى عنها الخ).

(ش): هذا اعتراض آخر على صاحب المفتاح، حاصله أن المصنف يرى أن
الاستعارة بالكنية أن يذكر لفظ المشبه مرادا به حقيقته، ويدل على أن القصد تشبيهه
بغيره بذكر شئ من لوازم ذلك التغير والسكاكى يرى أن المكنية عبارة عن ذكر المشبه
مرادا به المشبه به، بعد ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به، فإن قلت: يلزم أن

ورَدَّ: بأن لفظ المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقاً، والاستعارة ليست كذلك، وإضافة نحو (الأظفار) قرينة التشبيه.

تكون المنية مثلاً في بيت الهذلي أريد بها "السبع"؛ لأنه المشبه به، فيكون استعارة تحقيقية، ولا يكون معنى المنية مقصوداً، والقطع حاصل بخلافه، قلت: بل المنية يعبر بها عن "السبع" الذي هو الموت بعد ادعاء أن الموت فرد من أفراد السباع، فالمراد بالمنية السبع لكن ليس السبع الحقيقي، بل السبع المجازي، فالاستعارة في الأصل للسبع كأننا عبرنا بالسبع عن المنية، ثم عبرنا بالمنية عن ذلك السبع، فيصح أن يقال حينئذ: المراد بالمنية "السبع"، وأن يقال: المراد بها "الموت" وعلى التقديرين المراد المشبه به، ووضح بذلك أن المنية في البيت مشبه أريد به المشبه به، فالمشبه المنية التي هي موت مطلق، والمشبه به المنية التي هي موت مقيد بكونه له صورة السبع، ولما كان المصنف مخالفاً للسكاكي في ذلك، ويرى أن المراد بالمشبه "الحقيقة المشبهة" اعترض عليه، فقال: وعنى بالسكاكي عنها أن يكون المذكور هو المشبه على أن المراد بالمنية "السبع" أي السبع المجازي الذي ادعى دخوله في أفراد السبع الحقيقي بادعاء السبعية، أي صفة السبع لها بقرينة إضافة الأظفار إليها، أي إضافتها لضميرها، أي بمعنى نسبتها لها، ورد المصنف هذا بأن لفظ المشبه فيها، أي في "المنية" مثلاً مستعمل فيما وضع له تحقيقاً، وعبر المصنف هنا بلفظ المشبه، لأنه يرى أن ذلك تشبيه لا استعارة، وهذا استدلال بنفس الدعوى، قال في الإيضاح: للقطع بأن المراد "بالمنية" في البيت "الموت" لا الحيوان المغترس. قلت: وهذا لا يدل؛ لأن السكاكي لا ينكر أن يكون المراد "بالمنية" "الموت"، ولك أن تقول: المراد بها الموت بقيد كونه على صورة السبع، كما حققناه آنفاً، وهذا القدر هو الذي أوقع المصنف في هذا الاعتراض، ولم يتأمل أن قول السكاكي: إن المراد "بالمنية" "السبع" لا ينفي ما هو مقطوع به من إرادة الموت، وقول المصنف: إن إدخال المنية في جنس السبع للمبالغة، لا يقتضي كون اسم المنية مستعمل فيما لم يوضع له على التحقيق ليس صحيحاً؛ لأن المنية التي وضع اللفظ لها "موت" هو معنى، والمنية المرادة في المكنية موت له صورة السبع، وما ذكره السكاكي من كون الاستعارة بالكناية مجازاً، عليه أكثر، وصرح به الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾^(١).

واختار ردَّ التبعية إلى المكنى عنها، يجعل قرينتها مكنياً عنها، والتبعية قرينتها، على نحو قوله في النية وأظفارها.
ورد: بأنه إن قدر التبعية حقيقة، لم تكن تخيلية؛ لأنها مجاز عنده، فلم تكن المكنى عنها مستلزمة للتخيلية؛ وذلك باطل بالاتفاق؛ وإلا فتكون استعارة، فلم يكن ما ذهب إليه مغنياً عما ذكره غيره.....

رد الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكنية:

ص: (واختار رد التبعية إلخ).

(ش): هذا اعتراض على السكاكي، وهو أنه اختار رد الاستعارة التبعية، أي الواقعة في الحروف والمشتقات من المصادر إلى المكنى عنها، أي أن التبعية قسم من المكنية، أي بأن تجعل قرينتها، أي ما أسند إليه مثلاً تلك التبعية مكنياً عنها، وتجعل التبعية قرينتها أي تخيلية على نحو ما قال في "النية" و"أظفارها" في بيت الهذلي، فيكون معنى قولنا: "نطقت الحال" أن الحال غير بها عن المتكلم بادعاء دخوله في جنس المتكلمين، وقولنا: "نطقت" تخيلية، وقد رد المصنف عليه بأنه إن قدر التبعية حقيقة يلزم أن لا تكون تخيلية، لأن التخيلية عند السكاكي مجاز، وإذا كانت حقيقة لا تكون تخيلية، فيلزم أن لا تكون المكنى عنها مستلزمة للتخيلية، وذلك باطل بالاتفاق، يعني أن وجود المكنية دون التخيلية باطل بالاتفاق، بخلاف وجود التخيلية دون المكنية فإنه جائز عند السكاكي ممتنع عند المصنف، كما سبق، وقد رد عليه الخطيبى: بأننا لا نسلم الاتفاق على أن المكنية تستلزم الخيالية؛ لأن المصنف يرى أن المجاز العقلي استعارة بالكناية، وليس مستلزماً للخيالية. قلت: والجواب صحيح، وبرهانه أن السكاكي ذكره في آخر الكلام على المجاز العقلي أنه عنده استعارة بالكناية، وأن المكنى عنها تنقسم إلى: ما قرينتها أمر وهمي "كالأنياب" في قولنا: "أنياب النية" أو أمر محقق "كالإنبيات" في قولنا: "أنبت الربيع البقل" لا يقال: فقد قال السكاكي: إن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخيلية؛ لأنه قال على تفصيل سنذكره في آخر الفصل، وهذا هو التفصيل الموعود به، وقال الخطيبى في شرح المفتاح: إنه يمكن أن تكون "التخيلية" موجودة في "أنبت الربيع" فيكون تشبيه الإنبيات على سبيل التخيل، وهو فاسد، فإن ذلك مجاز إسنادي، ونحن إنما نتكلم في الاستعارة التخيلية التي هي قسم من مجاز الأفراد. قوله: (والا) أي وإن لم يقدر التبعية

فصل

حسن كل من التحقيقية والتمثيل: برعاية جهات حسن التشبيه، وألاً يُشَمَّ رائحةً لفظاً، ولذلك يوصى أن يكون الشبه بين الطرفين جلياً؛ لئلا يصير إغازاً؛ كما لو قيل: "رأيتُ أسداً" وأريد إنساناً أبخر، و"رأيتُ إبلاً مائةً لا تجدُ فيها راحلةً"^(١)، وأريد الناس.

حقيقة؛ بل جعلها "تخييلية" مجازاً، فلم يكن ما ذهب إليه مغنيا عما ذكره غيره، أي لم يكن تقسيم الاستعارة إلى: مصرح بها، ومكنى عنها مغنياً عن تقسيمها إلى: تبعية، وغيرها لأن نحو: "نطقت" استعارة تخيلية مقرونة بالكنية فهي مجاز، وإذا كان كذلك فهي تخيلية تبعية، بخلاف "الأظفار" في قوله: "أنشبت أظفارها" فإنها تخيلية أصلية، فثبت أن تقسيم الاستعارة إلى: أصلية، وتبعية لا بد منه، سواء أكانت التبعية داخلية في الكنية أم لا. قال بعضهم: لا يلزم ذلك، لأن التبعية والأصلية قسمان للتحقيقية، وإذا كانت هذه خيالية لا تسمى تبعية، وأعلم أن في عبارة السكاكي، وقوله: "التبعية من جنس الكنية" نظراً، ينبغي أن يقول: "من جنس الخيالية" كما هو مقصود غايته أن التبعية إذا كانت خيالية، والفرض أنها لا تحسن إلا مع الكنية أطلق عليها مكنية، لاقتنائها بها، وفي نقل المصنف أنه اختار رد التبعية إلى المكنية نظر، لأنه لم يصرح باختيار ذلك، بل قال: لو جعل التبعية من الكنية لكان أقرب إلى الضابط، وليس ذلك صريحاً في اختيار هذا، قال في الإيضاح: لكن يستفاد مما ذكره رد التركيب في التبعية إلى تركيب الاستعارة بالكنية على ما فسرناها، وتصير التبعية حقيقة واستعارة تخيلية لما سبق، لأن التخييلية على ما فسرناها حقيقة لا مجاز.

حسن كل من التحقيقية والتمثيل:

ص: (فصل حسن كل من التحقيقية إلخ).

(ش): لما استوفى أقسام الاستعارة والمجاز المركب شرع في ضابط حسن كل منهما فقال: حسن كل من التحقيقية والتمثيل، وهو المجاز المركب وعطفه على الاستعارة وإن كان منها؛ لأنه لا يريد الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد بأمور إن وجد فيها حسنة، وإلا عريت عن الحسن؛ بل ربما اكتسبت قبحاً برعاية جهات

(١) قال رحمته: "إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة". أخرجه البخاري عن ابن عمر، كتاب الرقاق باب رفع الأمانة، ومسلم ك فضائل الصحابة وابن ماجه وأحمد.

وبهذا ظهر: أن التشبيه أعم محلاً،

حسن التشبيه، أى الجهات المقضية لحسن التشبيه المذكور فى يابه، فإن الاستعارة تشبيه معنوى مثل كون وجه الشبه كثير التفصيل، وكون حصول المشبه نادراً ونحوه، وجعل منه الخطيبي كون وجه الشبه فى المشبه به أتم وفيه نظر؛ لأنه إذا كان كذلك، يأتى بالتشبيه لا بالاستعارة، بل ينبغى أن يعكس فيقول: ويأتى بتساوى الطرفين حتى يأتى بالتشبيه، وأن لا، أى وحسنها أيضاً بأن لا يشم رائحته، أى التشبيه لفظاً، ولذلك أى ولأجل أن من شرط حسنها أن لا يشم رائحة التشبيه -يوصى، أى يوصى العلماء أن يكون التشبيه بين الطرفين جلياً، وذلك إما بنفسه، أو بكونه مشهوراً نسبتاً إلى المشبه به، كالشجاعة للأسد، حتى إذا كان مشهوراً لا يحتاج إلى ذكر شيء يدل على التشبيه، فحينئذ يضعف التشبيه ويبطل حسنه، لئلا أى إن لم يكن وجه الشبه جلياً، فإن الاستعارة تصير ألغازاً، كذا قالوه. ولقائل أن يقول: وماذا يصير إذ صار ألغازاً؟ ولا شك أن الألغاز من أنواع البديع المستحسنة، وله مواقع لا يصلح فيها غيره، إنما هو له مواضع لا يستعمل فيها، والمجاز كيف^(١) وقع لا بد له من قرينة فربما كان الألغاز بالمجاز مع قرينة ضعيفة، أما دون القرينة فلا يقع استعارة ولا مجازاً، وقولهم ذلك -وإن كان من مقاصد الأدباء- فالمقصود من الاستعارة خلافاً ممنوع؛ بل كل من الألغاز وغيره يكون تارة بالحقيقة وتارة بالاستعارة، فليحمل ذلك على ما إذا لم يقصد التعميم، ومثال غير الجلي أن تقول: "رأيت أسداً" تريد إنساناً أخطر أو تقول: "رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة" تريد "الناس"، بل حق مثل ذلك أن تأتى بالتشبيه كما قال ﷺ "الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة"^(٢) وكذلك تشبيهه ﷺ "المؤمن بالنخلة"^(٣) والخامة، فإن قلت: "رأيت نخلة" أو "خامة" كنت كما قال سيهويه ملغزاً تاركاً لكلام الناس، نقله الإمام فخر الدين والزنجاني وزاد الزنجاني "وكان تكليفاً بعلم الغيب" بل حق مثل ذلك أن يؤتى بالتشبيه كما قال ﷺ: "الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة" (وبهذا) أى بكون التشبيه قد يكون بالجلي وغيره والاستعارة لا تكون إلا بالجلي (ظهر أن التشبيه أعم محلاً من الاستعارة والتمثيل) فمتى وجد محل الاستعارة وجد محل التشبيه من غير عكس، كذا قالوه، وفيه نظر، فإن الذى ظهر مما سبق

(١) قوله: والمجاز كيف وقع، المعنى أى أين وقع.

(٢) أخرجه البخارى فى "الرقائق"، (١١/٣٤١)؛ (٦٤٩٨)؛ ومسلم (ح٢٥٤٧).

(٣) أخرجه البخارى فى "العلم"، و"الأدب" (١٠/٥٤٠)؛ (٦١٢٢)؛ ومسلم (ح٢٨١١).

ويتصل به أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا - كالعلم والنور، والشبهة والظلمة - لم يحسن التشبيه، وتعينت الاستعارة.

والمكنى عنها - كالحقيقية، والتخييلية - حسنٌها بحسب حسن المكنى عنها.

أن محل حسن التشبيه أهم من محل الاستعارة؛ لأن محل التشبيه على الإطلاق أهم، ومن أسباب حسن الاستعارة أن لا تكون مطلقة بل تكون مرشحة، وإلا فمجردة.

ص: (ويتصل به إلى آخره).

(ش): أى، ويتصل بهذا البحث، أنه إذا قوى الشبه، أى وجه الشبه بين الطرفين حتى اتحدا، يريد "حتى صارا كأنهما شيء واحد"، هذا صواب العبارة، وإن كانت عبارة الإيضاح "حتى صار الفرع كأنه الأصل" وليست بجيدة لأنه يفر من شيء، وهو التشبيه، فيقع في التعبير به؛ لأنه لا يحسن التشبيه وتعين الاستعارة، وذلك كتشبيه "العلم" بالنور و"الشبهة" بالظلمة؛ فيحسن أن تقول: "فى قلبى نور، وليس فيه ظلمة" ولا يحسن أن تأتى بالتشبيه فنقول: "كان نورا فى قلبى، وكأنك أوقعتنى فى ظلمة" قيل: إن هذين المثالين غير مطابقين لمقصوده؛ لأن لفظ النور والظلمة فيهما استعارة، والمعنى: كأن مثل النور مستقر فى قلبى، وقد يجاب عنه بالمنع، فإن قولك: "كان نورا فى قلبى" تشبيه قطعاً لذكر الطرفين، وإنما جاء الالتباس فيه من جهة أنه تشبيه مقلوب، فإن أصله "كان المستقر فى قلبى نور" فقلب، وقيل: كان نورا فى قلبى؛ لأن الذى يلى كأن هو المشبه فهذا اعتراض، والنقول: بأنه استعارة لا يصح، نعم كان ينبغي أن يمثل بتشبيه لا قلب فيه، لأننا لا نوافق على أن التشبيه المقلوب دون الاستعارة فى المبالغة، وأما دعوى الاستعارة فى "كانك أوقعتنى فى ظلمة" ففاد - أيضاً - بل هو تشبيه المعنى "أنت مثل موقع فى ظلمة" والظلمة حقيقة بلا شك، فتشليل المصنف بها لا غبار عليه قوله: (لا يحسن التشبيه) قريب وقوله: (تتعين الاستعارة) قد يرد عليه أنه تقدم أنه إذا وصل الأمر إلى ذلك يأتى بلفظ التشابه لا التشبيه، وهو مخالف لقوله هنا: "تعينت الاستعارة" وقد يجاب بأن قوله: "تعينت الاستعارة" إنما قصد به نفي التشبيه لا انحصار التعبير فى الاستعارة، ولذلك قد تحصل المبالغة التى فى الاستعارة، وأكثر منها بقلب التشبيه، كقولك: "الأسد كزبد" ثم لما بين شروط حسن الحقيقية، والتمثيل قال: (والمكنى عنها) أى حسن الاستعارة المكنى عنها بحسب حسن الحقيقية والتمثيل، وحسن الاستعارة التخييلية بحسب حسن المكنى عنها، أما عند المصنف فلائها لا تكون إلا تبعاً لها وأما عند السكاكى فلائها إن لم تتابعها لم يحسن حسننها تابعة بالاستقرار.

فصل

وقد يطلق المجاز على كلمة تغيّر حكم إعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(١)، ﴿وَأَسْأَلَ الْقُرْيَةَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) أى: أمرُ ربِّك، وأهل القرية، وليس مثله شيء.

فصل: قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها:

ص: (فصل قد يطلق المجاز إلخ).

(ش): هذا النوع الآخر من أنواع المجاز وقوله: قد يطلق إشارة إلى أن تسمية هذا النوع مجازا ليس على التحقيق، لأن المجاز لفظ مستعمل في غير موضوعه، وليس في النقص لفظ استعمل في غير موضوعه، والزيادة -أيضا- لم يستعمل الزائد في غير موضوعه، وفي الثاني نظرا؛ لأن استعماله للتأكيد استعمال في غير موضوعه لا يقال: شرط المجاز العلاقة بين الموضوع وما استعمل فيه، ولا علاقة، لأننا نقول: العلاقة بين تأكيد المعنى وتأسيسه جلية. وقد بالغ الجرجاني عبد القاهر في الرد على من سمي هذا مجازا، وقال السكاكي: رأيي أن يقال: هو مشبه للمجاز وملحق به؛ لاشتراكهما في التعدى عن الأصل: قوله (على كلمة) دخل فيه الاسم، والفعل، والحرف. (تغير حكم إعرابها) أى نقل عن الإعراب الذى كان لها قبل الحذف، والزيادة. (بحذف لفظ) حرفا كان، أم فعلا، أم اسما. (أو زيادة لفظ) كذلك؛ لأن الفعل قد يزداد كما تزداد "كان"، وأعلم أن عبارة المصنف تقتضى أن المجاز فى مجاز الزيادة، وهو الكلمة التى تغير بزيادة غيرها إعرابها، وليس كما قال، بل التجوز هو فى نفس الكلمة الزائدة، فالحذف (كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾) والأصل وجاء أمر ربك، فكان إعراب "رب" الجر فتغير بالحذف وصار إلى الرفع، لأنه أعطى إعراب المضاف المحذوف (وكقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلَ الْقُرْيَةَ﴾) أى أهلها على أحد الأقوال المتقدمة فى باب الإيجاز، ويرد على المصنف أنه ليس من شرط مجاز الحذف أن يتغير الإعراب، فقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرده، كما هو إحدى اللغتين ومنه قراءة بعضهم: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٤) الجر، ويكون من مجاز الحذف، والزيادة كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٥) فإن الإمام فخر الدين اختار أن "مثل" زائدة، وهو أحد القولين، والمشهور تمثيله بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

(٢) سورة يوسف: ٨٢.

(٤) سورة الأنفال: ٦٧.

(١) سورة الفجر: ٢٢.

(٣) سورة الشورى: ١١.

(٥) سورة البقرة: ١٣٧.

أى ليس مثله شيء، "فالكاف" زائدة وكان "مثله" منصوبا فتغير حكم إعرابه وصار جرا.

قلت: وقد ذكر الوالد فى تفسيره كلاما حسنا فى هذه الآية ها أنا أذكره بنصه لما فيه من الفوائد: "كثر كلام الناس فى الجمع بين "الكاف" و"مثل" وواحد منهما يكفى فى هذا المعنى: وتحصل من ذلك على خمسة أجوبة، أذكرها بعد تقرير الإشكال، وهو أن الجمع بينهما يوهم بظاهرة أن المنفى مثل المثل؛ لأن التنفى إنما يتسلط على الخير، و"الكاف" بمعنى "مثل" وهى خير ليس، وقد دخلت على "مثله" فيكون المنفى مثل مثله، وهو باطل من وجهين: أحدهما، أن مقصود الآية نفى مثله نفسه لا نفى مثل مثله، والآخر أن نفى مثل المثل يقتضى إثبات المثل - تعالى الله عن ذلك - فاقول: أحد الأجوبة أن الكاف زائدة كقول رؤبة:

لَوَاجِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ^(١)

المقق الطول، ولا يقال فيها كالطول، إنما يقال: "فيها طول" الثانى: أنها للتأكيد، وهو قريب من الأول إلا أنهم شرحوه بمعنى زائد، وهو أن الكاف للتشبيه، ومثل للتشبيه فإذا أردت المبالغة جمعت بينهما فقلت: زيد كمثل عمرو، ومنه قول أوس بن حجر:

وَقَتَّلَنِي كَمَثَلِ جُدُوعِ النَّخِيلِ^(٢)

وقول الآخر:

مَا إِنْ كَوَّثْلِهِمْ فِي النَّاسِ مِنْ أَحَدٍ^(٣)

وإذا كانت الكاف مؤكدة للتشبيه فى الإثبات انسحب عليها هذا الحكم فى النفى، وقصد بها تأكيد نفى الشبه لا نفى الشبه المؤكد، وأنشد سيبويه:

(١) البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج التميمى فى ديوانه (مجموع أشعار العرب) ص ١١٦، وتاج العروس (مثل).

(٢) شطر البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص ٣٠ والجنى الدانى ص ٨٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو للتأنيف الذبياني فى ديوانه برواية:

عَيَّتْ جَوَاهِرًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

ص: ١٤، واللسان (أصل).

وصاليات ككَمَسَا يُؤْتَقِنُ^(١)

فأدخل الكاف على الكاف الثالث زيادة مثل، وأنشدوا عليه:

مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنِّي مِثْلُكَ^(٢)

الرابع، وهو قريب من الثالث، وينبغي تنزيل الثالث عليه أن لفظة "مثل" يكنى بها عن الشخص نفسه إذا قصدوا المبالغة قالوا: "مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ"، لأنهم إذا نفوه عن مسده، وعن هو على أخص صفاته فقد نفوه عنه، وتظيره قولك للعربي: "العرب لا تخفر الذمم" فيكون أبلغ من قولك: "أنت لا تخفر" ولك أن ترد الأربعة إلى وجهين: التأكيد، والكناية.

الخامس لبعض المتكلمين، أن نفى المثل له طريقان: نفيه، ونفى مثله، لأن من لازم المثل أن له مثلاً ونفى اللازم يدل على نفى اللزوم، فتحمل الآية على نفى المثل بهذا الطريق من غير زيادة ولا مجاز، وهذا معنى صحيح غير أن العربي الطبع يمجسه من غير تأمل، ويصان القرآن والكلام الفصيح عنه، فإن قلت: كيف تحكم بصحته، وقد أورد بعض المتكلمين عليه أنه يلزم منه نفى الذات؟ قلت: بناء على ظاهر الكلام أن المنفى "مثل المثل" ولم يتأمل تمام المعنى، وهو أن المنفى مثل المثل عن شيء فإن شيئاً في الآية اسم "ليس"، والكاف خبرها، والدلول نفى الخبر عن الاسم، والذات يصح أن ينفى عنها أنها مثل لثلها؛ لأنه لا مثل لها، ولا يمكن هنا غير هذه الطريق، أعني إذا نفينا عنها أنها مثل مثلها انتفى مثلها ولا يمكن ثبوت المثل ونفى مماثلها، لأن ضرورة العقل تشهد بمماثلة كل من المثلين للآخر اهـ.

(تنبيه): قال المصنف في الإيضاح: فإن كان الحذف والزيادة لا توجب تغيير الإعراب كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٣) إذ أصله كممثل ذوى صيب لدلالة ما قبله عليه وكذلك قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَمُنْتَ لَهُمْ﴾^(٤) وقوله تعالى:

(١) الرجز لحطام المجاشعي في لسان العرب (ثقا)، وتاج العروس (ثقا)، وتام البيت:

فغير خطام ورماد كنفيين وصاليات ككَمَسَا يُؤْتَقِنُ

(٢) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في الإتيان ٣١/١، وتام البيت:

يا عاذلي دشني من عدلكا مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنِّي مِثْلُكَ

(٣) سورة البقرة: ١٩.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(الكناية)

الكناية: لفظ أُريدَ به لازمٌ معناه، مع جواز إرادته معه؛ فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي للفظ مع إرادة لازمه. وُفرّق: بأن الانتقال فيها من اللازم، وفيه من الملزوم: ورد: بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً لم يُنتقل منه؛ وحينئذ: يكون الانتقال من الملزوم [إلى اللازم]^(١).

﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٢) فلا توصف الكلمة بالمجاز قلت: إذا كان المعنى بالمجاز تغيير الكلام عما كان عليه إلى نقص أو زيادة، فأى فرق بين تغيير حكم الإعراب وبقائه، ثم لا نسلم أن حكم الإعراب لم يتغير في "كصيب" فإن صيباً لولا الحذف لكان مجروراً بالمحذوف فصار مجروراً فى اللفظ بالكاف، ومن الناس من جعل مجاز الزيادة والنقص من مجاز التركيب، لا من مجاز الإفراد، والجمهور على خلافه، والحق معهم ومحل التجوز هو الكلمة التى قامت مقام المحذوف فى الإعراب؛ والكلمة التى باشرت الزيادة، لا ما اقتضاه كلام المصنف من أن المجاز هو الكلمة المزيد عليها، وشرط السكاكى فى مجاز الزيادة أن يكون الكلام مستغنياً عن تلك الكلمة استغناء واضحاً، كالباء فى بحسبك ونحو: "كفى بالله" دون "ليس زيد بمنطلق" أو "ما زيد يقاوم".

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

ص: (الكناية).

(ش): تقدم أن مقاصد هذا العلم التشبيه والاستعارة والكناية وقد تقدم الأول والثاني وهذا القسم الثالث قال: (الكناية لفظ أُريدَ به لازمٌ معناه مع جواز إرادته معه) اعلم أن تحقيق معنى الكناية قدمناه فى أول هذا العلم بما يغنى عن إعادته، وحاصله أن الكناية لفظ استعمل فى لازم معناه مراداً باستعماله فيه إفادة ملزومه، وبذلك تعلم أن قول المصنف: الكناية لفظ أُريدَ به لازمٌ معناه، أى أُريدَ إفادة لازم اللفظ؛ وقد تقدم الاعتراض عليه فى ذلك، وأن الكناية فى الغالب أُريدَ بها إفادة ملزوم معناها لا لازمه؛ وقد يكون الأمر بالعكس، وقوله: "مع جواز إرادته معه" أى مع جواز أن يريد معناه مع إرادة اللازم، فإذا قلت: "زيد كثير الرماح" فالمراد كرمه، ولا يمنع مع ذلك أن تريد إفادة كثرة الرماح حقيقة؛ لتكون أردت بالإفادة اللازم والملزوم معاً، وقد تقدم أنه

(١) من شروح التلخيص.

(٢) سورة الحديد : ٢٩.

لا يتخيل أن ذلك جمع بين حقيقة ومجاز ولا بين حقيقتين؛ لأن التعدد هنا ليس في إرادة الاستعمال بل في إرادة الإفادة، واللفظ لم يستعمل إلا في موضوعه، وقد يستعمل اللفظ في معنى ويقصد به إفادة، معان كثيرة قال: (فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى) أى من جهة جواز إرادة إفادة المعنى الذى هو موضوع اللفظ مع إرادة لازمه. قلت: هذا يقتضى أن الكناية أريد بها اللازم والملزوم معاً، وهو مخالف لقوله قبيله: "إن الكناية أريد فيها اللازم مع جواز إرادة الموضوع"، وما ذكره فيما سبق هو الصواب، والذى ذكره هنا ليس بشيء، وسيأتى ما يوافقه فى آخر الباب، قال: (بخلاف إرادة المجاز) فإن إرادته تنافى إرادة الحقيقة لأن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء، كذا قال المصنف. قلت: لا يمتنع استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه. وإلى ذلك ذهب كثير منهم الشافعي، والقاضيان: أبو بكر وعبد الجبار، وأبو علي الجبائي، والغزالي، وأبو الحسين، وسائر المعتزلة فمنهم من قال: "يصح مجازاً" ومنهم من قال: "يصح حقيقة" وما ذكره من أن القرينة معاندة لإرادة الحقيقة إن أراد من إرادتها فقط فمسلّم، ولا ينتج مقصوده، وإن أراد أن القرينة مانعة من أن تُراد الحقيقة مطلقاً، فممنوع بـ القرينة تدل على إرادة المجاز ولا تمنع إرادة الحقيقة معه، وليس من شرط القرينة أن تكون ذكر وصف لا يصلح معه إرادة الحقيقة، فقد تكون قرينة حالية لإرادة المجاز لا لنفى الحقيقة. ثم إذا جوزنا الجمع بين الحقيقة والمجاز فقلنا: إنه مجاز فلا بد له من قرينة تصرف إلى الجمع بينهما، وبذلك يتضح عدم المنافاة، ثم نقول: الكناية -أيضاً- وإن كانت حقيقة - لا بد لها من قرينة تصرف إليها كما أن المجاز لا بد له من قرينة، فلم جعلت القرينة الصارفة إلى المجاز مانعة من إرادة الحقيقة، ولم تجعل القرينة الصارفة إلى الكناية مانعة من إرادة معنى الكلمة؟ ومما يدل على أن الكناية لا بد لها من قرينة كلام المصنف في آخر هذا الفصل، يدل عليه أيضاً قول الجرجاني في دلائل الإعجاز: "المكنى عنه لا يعلم من اللفظ بل من غيره ألا ترى أن كثير الرماد لم يعلم منه الكرم من اللفظ، بل لأنه كلام جاء عندهم في المدح، ولا معنى للمدح بكثرة الرماد، وكذلك ولا أبتاع إلا قريبة للأجل^(١)" لا معنى كثير رماده فهذا الكلام صريح في أن

(١) في دلائل الإعجاز ص: ٤٣١: ولا أبتاع إلا قريبة للأجل وهو الصواب.

الصارف إلى الكناية القرينة، وكيف لا والكناية على خلاف الأصل؛ لأن الأصل في الكلام أن يراد به ما استعمل فيه وكل خلاف الأصل محتاج إلى القرينة، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾^(١) في سورة آل عمران وهو مجاز عن الاستهانة بهم، تقول: "فلان لا ينظر إلى فلان" تريد نفى الاعتداد به، فإن قلت: أي فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه؟ قلت: أصله فيمن يجوز عليه النظر الكناية، فإن من اعتد بإنسان أعاره نظره ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد، والإحسان وإن لم يكن ثم نظر، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجردا لمعنى الإحسان مجازا عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر انتهى. فجعله الزمخشري في حق من لا يجوز عليه النظر مجازا وفي غيره أصله كناية، ثم كثر فصار مجازا، فدل على أنه حيث تمكن الحقيقة تصح الكناية، والمجاز جميعا بحسب الإرادة، فإن أردت نفى النظر ليدل على نفى الاعتداد فكناية، وإن استعملته في نفى الإحسان كان مجازا، وأشار الزمخشري في كلامه السابق إلى أن الكناية، والمجاز قد يجتمعان؛ لأنه جعله في حق من يجوز عليه النظر أصله الكناية، ثم صار مجازا، وأعلم أن هذا الكلام من الزمخشري يوم أن الكناية قد تكون مجازا، وقد صرح بذلك، قال في قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ الْمَسَاءِ﴾^(٢) الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع، والتعريض أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره، وهذا مخالف لما يقتضيه كلام غيره، وقد يقال: إن الكناية قسما تارة يراد بها المعنى الحقيقي ليدل بها على المعنى المجازي فيكون حقيقة، وتارة يراد بها المعنى المجازي لدلالة المعنى الحقيقي الذي هو موضوع اللفظ عليه فيكون من أقسام المجاز، وقول من قال: "الكناية لا تنافي المجاز" يريد أنها قد تأتي كذلك لمجيء بعض أقسامها عليه فهي إما مجاز خاص، أو حقيقة خاصة، وتريد بقولنا: "خاص" أن الحقيقة والمجاز يراد بهما معناهما من حيث هما هما، والكناية يراد بها المعنى الحقيقي من حيث كونه دالا، والمعنى المجازي من حيث كونه مدلولًا، وتعلم المراد من إطلاق الفقهاء الكناية على المعنى المجازي، وستتكلم عليه - إن شاء الله تعالى - ومما يشهد أن الكناية قد تكون نوعا من المجاز قول عبد اللطيف في قوانين البلاغة: "وقيل: المجاز اسم جنس تحته أنواع: الاستعارة، والتمثيل،

(١) سورة آل عمران: ٧٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٥.

والكنائية" وتقرير مذهب الشافعي رحمه الله في هذه المسألة قررناه في شرح مختصر ابن الحاجب، وكان المصنف مستغنيا عن التكلف لهذا الفرق بأن يفرق بأن المجاز يستعمل في غير موضوعه، بخلاف الحقيقة فقد قررنا فيما سبق أن الكناية حقيقة خلافا للمصنف في زعمه أنها خارجة عن الحقيقة والمجاز. قوله: (وفرق) إشارة إلى فرق بينهما ذكره السكاكي، وغيره، وهو أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم. قال: وفيه نظر؛ لأن اللازم ما لم يكن ملزوماً يمتنع أن ينتقل منه إلى الملزوم، لأن اللازم إذا لم يكن ملزوماً للملزوم كان أهم منه ولا بد أن يكون أخص في اللزوم الكلي، وإلا للزم وجود الملزوم من حيث هو ملزوم بدون اللازم، وإذا كان أهم منه فالأعم لا يستلزم الأخص، وإذا لم يستلزمه امتنع فهمه منه فيمتنع انتقال ذهن إليه. قال في الإيضاح: "ولو قيل: اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه اندفع هذا الاعتراض، لكن اتجه منع الاختصاص والاشتراط"^(١) وأجاب الخطيب بأن الأعم وإن لم يستلزم الأخص، لكن لا يمتنع انتقال ذهن إليه بقرينة. قلت: لا شك أن المصنف يريد بقوله: "اللازم ما لم يكن ملزوماً ما لم يكن لازماً مساوياً"، وحيث لا يتجه السؤال من أصله، لأننا نقول: إنما كلامنا في اللازم والمساوي، وقد أوضحنا هذا فيما سبق، ولا يلزم من كونه لازماً مساوياً أن يكون ملزوماً؛ لأننا نريد باللازم في هذا الباب ما كان معروفاً لغيره، فقد ثبت أن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم، والمجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم، وقد قدمنا في أول هذا العلم تفصيلاً في هذا الانتقال، أنه يصح في كل من الكناية والمجاز أن يقال: حصل الانتقال من اللازم إلى الملزوم وعكسه باعتبارين مختلفين. فليراجع ذلك منه؛ وحاصله أن المصنف والسكاكي لا خلاف بينهما إلا في التسمية، فإنهما متفقان على أن ذهن السامع لقولنا: "كثير الرماد" ينتقل ذهنه من كثرة الرماد إلى الكرم، غير أن السكاكي يسمى كثرة الرماد لازماً، وهو الحق؛ لأن اللازم إن كان مشاركاً فهو الغرض القائم، والملزوم عكسه، ويكفي إطباق أهل العلم على قولهم: "لازم مساو"، ولا يقولون: "ملزوم الكناية" والمصنف لما تقرر عنده أن اللازم لا ينتقل ذهن فيه إلى الملزوم سماه ملزوماً، وجعل ذهن ينتقل منه.

(١) الإيضاح بتحقيق ص: ٢٨٦.

وهي ثلاثة أقسام:

الأولى: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة:

فمنها: ما هي معنى واحد، كقوله [من الكامل]:

وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ

(تنبيهه): قيل في الفرق بين المجاز والكناية: إن المجاز لا بد له من تناسب بين المحلين، وفي الكناية لا حاجة لذلك فإن العرب تكني عن الحيس بأبي البيضاء، وعن القرب بأبي العيلاء، ولا اتصال بينهما، بل تضاد، وفيه نظر، فإن التناسب قد يكون بالتضاد كما تقدم أن التضاد علاقة معتبرة.

الكناية ثلاثة أقسام:

ص: (وهي ثلاثة أقسام إلخ).

(ش): الكناية إما أن يكون المقصود بها أى المكنى عنه "صفة" أو "نسبة" أو غيرهما، وقد يقال: "إما أن يكون المكنى عنه الصفة أو الموصوف أو اختصاص الصفة بالموصوف الأول المطلوب بها أمر غير صفة" وليس المراد النعت بل الوصف المعنوي. قال الشيرازي: "والمراد بالوصف هنا ما هو أعم من الوصف النحوي كالجود والكرم" وفيه نظر، فإن المراد بالوصف هنا المعنى: والمراد بالوصف النحوي اللفظ التابع بشروط، فليس بينهما عموم وخصوص، وذلك نوعان: الأول أن يكون معنى واحدا، كقولك: "المضياف"، كناية عن زيد كذا أطلقه المصنف، والصواب تقييده كما فعل في المفتاح بأن يكون ذلك لعارض اقتضى الاختصاص به، ثم عبارة المفتاح لعارض اقتضى اختصاص "المضياف" بزيد أى لشهرته بذلك حتى صار كاللازم وهو مطلوب، والصواب أن يقال: لعارض اختصاص زيد "بالمضياف" فإن المراد اختصاص زيد بالمضياف ليفهم زيد من لفظ "المضياف" لا اختصاص "المضياف" بزيد وإلا لكانت الكناية ذكر الملزوم، والغرض أنها عنده ذكر اللازم والملزوم يختص باللازم، ولا يقال: يختص اللازم بالملزوم سواء أكان مساويا أم لا، وكذلك قوله كناية عن القلب:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضٍ مُحْذَمٍ وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ^(١)

(١) البيت في معجم القاموس (٢٦٠ بولاق)، الموازنة ص ٢٧٩، وفيها ينسب لمرو بن سعد يركب الزبيدي، وروى:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضٍ مُحْزَمٍ وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ

ومنها: ما هو مجموع معانٍ؛ كقولنا كنايةً عن الإنسان: "حَىٰ مَسْتَوَى الْقَامَةِ، عَرِيضُ الْأُظْفَارِ".
وشرطيهما الاختصاصُ بالكنى عنه.

كنى بمجامع الأصغان عن القلوب، والأصغان جمع ضغن وهو الحقد، ونحوه قوله يذكر قتله للذئب:

فَأَتَيْتُهَا أُخْرَى فَأَضَلَّتْ نَصْلَهَا بِحَيْثُ يَكُونُ اللَّبُّ وَالرُّعْبُ وَالْحَقْدُ^(١)

فهذه ثلاث كنايات كل منها مستقل، والنوع الثاني أشار إليه بقوله: (ومنها ما هو) أى من الكناية ما فيه (مجموع معانٍ) مطلوب بها غير صفة ولا نسبة (كقولنا فى الكناية عن الإنسان: "حَىٰ مَسْتَوَى الْقَامَةِ عَرِيضُ الْأُظْفَارِ") فإن كل واحد من هذه الأوصاف الثلاثة ليس كناية عن الإنسان، ومجموعها كناية عنه؛ لأنه لا يوجد فى غيره، فهى خاصة مركبة كقولنا فى رسم الخفاش: "طائر مركب" وبه يعلم أن قوله: "عدة معانٍ" لا يريد أن تكون ثلاثة بل أكثر من واحد. قال الخطيبى: "ويظهر من هذا أن الرسوم إذا ذكرت مجردة عن الرسوم كانت كناية". وقال الخطيبى -أيضاً- فى شرح المفتاح: "إن الحدود والرسوم كناية" قال: "وقد بينا أن دلالة المعارف كلها على المعارف دلالة التزام لا غير" وفيما قاله نظر لا تطيل بذكره، ثم قال: (وشرطها) أى شرط الكناية سواء أكانت معنى واحداً أم أكثر (الاختصاص بالكنى عنه) أى لا يكون موجوداً لغير المكنى عنه، وإلا لما انتقل الذهن فى الكناية إلى المكنى عنه لأن الأعم لا يشعر بالأخص، ولك أن تقول: كل كناية لا بد فيها من هذا الاختصاص، فكيف يشترطون ذلك فى هذا النوع فقط؟ وحينئذ فهذه العبارة مقلوبة، والصواب أن يقال: "شرطها اختصاص الكنى عنه بالمعنى أو بالمعانى". قال المصنف: وجعل السكاكى الأولى قريبة، والثانية بعيدة، وفيه نظر، كأنه يريد أن دلالة الوصف الواحد على الشئ، ليست أبعد من دلالة الأوصاف بل ربما كان الحال بالعكس، فإن الرسم التام يفصح عن الحقيقة بما لا يفصح به الرسم ناقص، والتفصيل أوضح من الإجمال، وقد يجاب بأن مراد السكاكى أن الأولى قريبة من حيث التناول والاستعمال؛ لأن الأعم لا يشعر بالأخص. قلت: هذا القسم بجملة فى عدّه من الكناية نظر؛ لأن

(١) البيت للبحرئى فى ديوانه (١٨٦/١)، الموازنة ص ٢٧٩.

والثانية: المطلوب بها صفة:

فإن لم يكن الانتقال بواسطة:

فقرينة واضحة؛ كقولهم -كناية عن طول القامة: "طويل نجادة"، و"طويل النجاد"،
والأولى ساذجة، وفي الثانية تصريح ما، لتضمن الصفة الضمير، أو خفية؛ كقولهم
- كناية عن الأبله -: "عريض القفا".

الكناية ما تقابل الصريح: والحد والرسم صريحان في المعنى، وكذلك الكنى التي هي
أحد أنواع الأعلام صرحوا بأنها كناية، وفيه نظر؛ لأن الكنية علم، والعلم صريح في
سماءه، فلا فرق بين دلالة أبى عبد الله ودلالة زيد العلمين عليه.

الكناية (الثانية المطلوب بها) أى المكنى عنه (صفة) وهى قسمان: قريبة، وبعيدة،
لأنها إن لم يكن انتقال الذهن من الكناية إلى المكنى عنه بواسطة فهى قريبة، وإلا
فبعيدة، والقريبة إما واضحة، أو خفية فالواضحة كقولهم فى الكناية عن طويل القامة:
"طويل نجاده" وذلك كناية ساذجة، وكقولهم: "طويل النجاد" وذلك كناية مشتملة على
تصريح ما لتضمن الصفة فيه وهى "طويل" ضمير الموصوف بخلاف المثال قبله، فإن
قولك: "طويل نجاده" ليس فى لفظ الطويل منه ضمير؛ لأنه مسند إلى الظاهر، ومنها
قول الحماسى:

أبنت الروايف والثدى لقمصها مس البطون وأن تمس ظُوراً^(١)

والحصة التى لا ينتقل الذهن فيها بواسطة، كقولهم فى الكناية عن الأبله: عريض
القفا، قال الشاعر:

عريض القفا ميزأته فى جماله^(٢)

فإن عرض القفا، وعظم الرأس إذا أفرط دليل العبادة، ولذلك قال طرفة:

أنا الرَجْسُ الضَّرْبُ الذى تعرفونهُ خَشَّاشُ كَراسِ الحَيَّةِ المَتَوَقِّ^(٣)

(١) البيت بديوان الحماسة غير منصوب ج ٣ ص ١٣٩، وفى الفراء ج ١ ص ٤٢٤، شرح شواهد الكشف
ص ٤١١، المصباح ص ١٤٩، والإيضاح ص: ٢٨٧.

(٢) لم أعثر عليه، إلا أن صاحب الإيضاح ذكره مكتفياً بقوله: "عريض القفا" انظر الإيضاح بتحقيقى ص:
٢٨٧.

(٣) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه ص ٣٧، والإيضاح ص ٢٨٧، وبغية الإيضاح ص ١٦٠.

وإن كان بواسطة: فبعيدة؛ كقولهم: "كثير الرماد" كنايةً عن المضياف؛ فإنه يُنْتَقَلُ من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبايح، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود.....

أما عظم الرأس ما لم يغوط، فإنه دليل على علو الهمة، وقد جاء في وصف هند بن أبي هالة رسول الله ﷺ "أنه كان عظيم الهامة" (١) وأما البعيدة فهي ما كان انتقال الذهن منها إلى المكنى عنه بواسطة، كقولهم: "كثير الرماد" كناية عن المضياف، فإنه ينتقل الذهن من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ثم ينتقل منها إلى كثرة الطبايح، ثم ينتقل منها إلى كثرة الأكلة، ثم من كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان، ثم من كثرة الضيفان إلى المقصود، كذا قال المصنف. والسكاكي قال: ينتقل من كثرة الرماد لكثرة الجمر، ومن كثرة الجمر لكثرة إحراق الحطب، ويتبعني أن يجعل المكنى عنه هنا كونه كريما لا كونه مضيافا، وإلا فقوله: "من كثرة الضيفان إلى المقصود" إذا جعلنا المقصود فيه كونه مضيافا، فذلك يحصل بكثرة الضيفان، فهو صريح فيه لا مكنى به عنه، ومثل -أيضا- البعيدة بقوله عن الأبله: "مريض الوسادة" فإنه ينتقل من عرض الوسادة إلى عرض القفا، ومنه إلى المقصود من البله، وجعله السكاكي من التربة على أنه كناية عن عرض القفا، ومنه قوله ﷺ لعدي بن أبي جاتم "إن كان وسادك لعريضا" (٢) وذلك حين نزلت: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ (٣) فعمد إلى خيطين: أبيض، وأسود فصار ينظر إليهما. قال المصنف: وفيه نظر، ووجه النظر أنه لو كان كناية عن عرض القفا لكان هو المقصود فلا يكون كناية عن البله، والغرض خلافه، والحق أنه يصح أن يكون مثالا لهما، فإن قصد الكناية عن البله فهو مثال للبعيدة، أو الكناية عن عرض القفا فهو كناية قريبة، ومن البعيدة قوله:

وَمَا يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّي جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ (٤)

- (١) "صحيح" أخرجه أحمد في "السند"، (١١٦/١)، وتكن من حديث علي بن أبي طالب، وقال العلامة أحمد شاكر (ج ٩٤٤): "إسناده صحيح".
(٢) أخرجه البخاري في "التفسير" (٣١/٨)، (ج ٩-٤٥)، وسلم (١٠٩٠).
(٣) سورة البقرة: ١٨٧.

(٤) لم يرد البيت منسوباً للصناعتين ص ٣٦١، مفتاح العلوم ص ٤٠٥، الطراز ج ١ ص ٤٢٢، الإيضاح ص ٢٨٨، الحماسة شرح التبريزي ج ٤ ص ٩٣، الحيوان ج ١ ص ٣٨٤، نهاية الإيجاز ص ٢٧١، دلائل الإعجاز ٣٠٧، الإشارات ص ٢٤١، الصباح ص ١٥٠.

الثالثة: المطلوبُ بها نسبةٌ؛ كقولهم [من الكامل]:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ وَالنَّدَى
فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ

فإنَّ الذَّهْنَ يَنْتَقِلُ فِيهِ فِي الْأَوَّلِ مِنْ جِبْنِ الْكَلْبِ عَنِ الْمُهْرِيرِ فِي وَجْهِهِ مَنْ يَدْنُو، وَخُرُوجِ الْكَلْبِ عَنْ طَبْعِهِ الْمَخَالِفِ لِذَلِكَ، ثُمَّ إِلَى اسْتِمْرَارِ مُوجِبِ نَبَاحِهِ، وَهُوَ اتِّصَالُ مَشَاهِدَتِهِ وَجْهِهِ الْقَادِمِينَ، ثُمَّ إِلَى كَوْنِهِ مُقْصِداً لِلدَّانِي وَالْقَاصِي، ثُمَّ إِلَى كَوْنِهِ مَشْهُوراً بِحَسَنِ الثَّرَى، وَفِي الثَّانِي يَنْتَقِلُ الذَّهْنَ مِنْ هَذَا الْفَصِيلِ إِلَى فَقْدِ الْأُمِّ، وَمِنْهُ إِلَى قُوَّةِ الدَّاهِي لِتَحْرِهَا مَعَ بَقَاءِ وَلَدِهَا مَعَ عَنَاءِ الْعَرَبِ بِالنُّوْقِ، وَمِنْهَا إِلَى صَرْفِهَا إِلَى الطَّبَاحِ، وَمِنْهَا إِلَى أَنَّهُ مُضَيَّافٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا سَطَّ فِي أَيْيِهِمْ﴾^(١)، (الثالثة: الكناية المطلوبُ بها نسبةٌ) أَيْ أَنَّ يَنْسَبُ شَيْءٌ لَشَيْءٍ وَالْمَقْصُودُ نِسْبَةُ غَيْرِهِ، وَجَعَلَهُ الْجَرَجَانِيُّ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ الْإِسْنَادِي، وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ قَوْلَ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ يَمْدَحُ يَزِيدَ بْنِ الْمُهَلَّبِ فِي سَجْنِ الْحِجَابِ:

أَصْبَحَ فِي قَيْدِكَ السَّمَاحَةُ وَالْـ
حَمَّجْدُ وَفَضْلُ الصَّلَاحِ وَالْحَسَبِ^(٢)

وَجَعَلَ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ فِي النَّفْيِ

يَبِيَّتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيْتُهَا^(٣)

وَسَنَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنْشَدَ الْمَصْنُفُ عَلَى كِنَايَةِ الْإِسْنَادِ قَوْلَ زِيَادِ الْأَصْجَمِ:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ وَالنَّدَى
فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ^(٤)

(١) سورة الأعراف: ١٤٩.

(٢) الشطر الأول من بيت للشعري ينقل المفضليات ص ١٠٩، دلائل الإعجاز ص ٣١٠، الإيضاح ص ٢٨٨، الإشارات ص ٤٦، نهاية الإعجاز ص ٢٧١.

(٣) المفضليات ١٠٩، دلائل الإعجاز ٣١٠، الإيضاح بتحقيقي ص: ٢٩٢، المصباح ص: ١٥٢، وتام البيت:

يبيت بمنجاة من اللوم بيتها إذا ما بيوت باللامة حلت

(٤) المصباح ص ١٥٢، الطراز ج ١ ص ٤٢٢، الإيضاح ص ٣٢٤، الدلائل ص ٣٠٦، الإشارات ص ٢٤٥، التبيان ص ٣٨، شواهد الكشاف ص ٤٥١/٣٩٧.

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات؛ فترك التصريح بأن يقول: "إنه مختص بها، أو نحوه"، إلى الكناية، بأن جعلها في قبة مضروبة عليه. ونحو قولهم: "المجد بين ثوبيه، والكرم بين برديه".

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات فترك التصريح بذلك، والتصريح به أن يقول: "هو مختص بها" أى ثابتة له دون غيره إلى أن جعلها في قبة مضروبة عليه، فأخبر باختصاص القبة المضروبة عليه بالسماحة ليفهم منه اختصاصه بالسماحة، لأنه إذا اختص بالسماحة لزم أن تختص قبته، وهو قريب من المجاز الإنشادي، ولك أن تقول: كل كناية عن وصف كناية عن نسبة، لأنك إذا قلت: "طويل التجاد" فمعناه: طال تجاده فأثبت الطول لتجاده، وإنما تريد إثباته لنفسه، واعلم أن قول المصنف: "اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات" هو الصواب وهو عكس عبارة السكاكي، حيث سماه اختصاص الصفة بالموصوف وتبعه الطيبي والصواب الأول، فإن المقصود أن السماحة ليست لغير ابن الحشر، لا أنه ليس لغيرها. قال الطيبي: وبقي قسم عكس هذا لم يذكره السكاكي، وهو اختصاص الموصوف بالصفة أى لم يتجاوز الموصوف حقيقة هذا النوع إلى وصف آخر كقوله:

أَضَحَّتْ بِمِثْلِكَ مِنْ جَوْهِ مُصَوَّرَةٍ لَا بَلْ يَمِينُكَ عَنْهَا صُورَةُ الْجَوِّ (١)

كذا قال، وهو على العكس، وإنما انعكس عليه في الأول فانعكس في الثاني، والصواب أن يسمى كلا من القسمين باسم الآخر، ونحو قول الشاعر المذكور قولهم: "المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه" أى لا يتجاوزهما. قيل: وفي المثال نظر؛ لأنه لا يقال: "كرم برده" كما يقال: "طال تجاده"، ليفهم منه كرم نفسه كما يفهم طول قامته، إذ لا تحقق لكرم البرد ولا مناسبة بينه وبين كرم النفس، كما أن لطول التجاد تحققاً وله مناسبة، ولزوم لطول القامة، والمصنف أطلق هذا القسم، والسكاكي قسمه إلى قسمين. كما فعل فيما سبق، إلا أنه سماهما فيما سبق قريباً، وبعيداً، وهذا سماهما لطيفاً وألفظاً. قيل: "وبقيت كناية استنبطها الزمخشري، وهى أن يعتمد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر، فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز" (٢)، وهذا في الحقيقة من نوع الإيماء. قلت: وينبغي أن يكون من الاستعارة بالتمثيل: كما

(١) عقود الجمان ج٢ ص ٦٢.

(٢) قلت: هذه الكناية قد سماها الطيبي بالكناية الرُبْدِيَّة. انظر التبيان بتحقيقى ٣٣٩/١.

والموصوفُ فى هذين القسمين قد يكون غير مذكور؛ كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"^(١).

أما القسم الأول - وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة، وتكون النسبة مصرحا بها-: فلا يخفى أن الموصوف بها^(٢) يكون مذكورا لا محالة، لفظا أو تقديرا.

تقدم قسى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(٣) قيل: وقد يظن أن من الكناية قسما رابعا، وهو أن يكون المقصود بالكناية الوصف والنسبة معا، كما قال: "يكثر الرماد فى ساحة عمرو" قيل: وليس ذاك كناية واحدة بل كنياتان: إحداهما: عن المضايقة، والثانية: عن إثباتها لعمرو، ثم قال المصنف: الموصوف فى هذين أى الكناية الثانية والثالثة قد يكون مذكورا كما سبق، وقد يكون غير مذكور كما تقول فى عرض من يؤذى المسلمين: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"^(٤) فإنه كناية عن كون المؤذى ليس مسلما، وليس المراد إثبات وصف للموصوف المذكور، وهو المؤمن، بل المراد نقي وصف عن مقابله وهو المؤذى، وقد يقال: هذا ذكر الملزوم لإفادة اللازم، لا ذكر اللازم لإفادة الملزوم، وقد قدمنا أن الكناية تنقسم إلى النوعين، فإن قيل: بل هو ذكر اللازم لأنه يلزم من المقصود، وهو أن المؤذى ليس مسلما أن يكون المسلم من سلم الناس منه. قلنا: إنما يلزم من كون المؤذى ليس مسلما أن من سلم الناس منه مسلم، وفرق بين قولنا: من سلم الناس منه مسلم، وقولنا: كل المسلم من سلم الناس منه، واعلم أن المصنف لم يصرح بأن هذه الكناية من القسم الثانى، أو من الثالث لكن ظاهر كلام السكاكى أنها من الثالث، والمطلوب بها نسبة سلبية كما ذكرناه.

(١) حديث صحيح أخرجه الشيخان فى الإيمان وغيرهما.

(٢) من (شروح التلخيص) وفى (مئته): (فيها).

(٣) سورة الزمر: ٦٧.

(٤) لفظ الحديث أخرجه البخارى فى "الإيمان"، وفى "الرقائق"، (١١/ ٣٢٣) (ح ٦٤٨٤)، مسلم (ح ٤٠).

قال السكاكي: "الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء وإشارة، والمناسب للعرضية: التعريض، ولغيرها -إن كثرت الوسائط-: التلويح، وإن قلت-

تفاوت الكناية عند السكاكي:

ص: (السكاكي الكناية تتفاوت إلخ).

(ش): قسم السكاكي الكناية إلى خمسة أقسام: تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة. قال الشيرازي: إنما قال: تتفاوت ولم يقل: تنقسم؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط، بل هو أعم، وفيه نظر؛ لأن أقسام الشيء إلى أقسام بعضها أعم من المقسم لا يمتنع بتقدير أن يكون المراد تقسيم ذلك الشيء بقيد كونه أخص من حقيقته إلى أخص من تلك الأقسام، كما تقسم الحيوان إلى أبيض، وأسود أي أبيض، وأسود بقيد الحيوانية، ولعله إنما عدل عن تنقسم إلى تتفاوت إشارة إلى أن رتب هذه الأقسام في الكناية متفاوتة في القوة والضعف وقد أشار الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾^(١) إلى الفرق بين الكناية، والتعريض بأن الكناية أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتعريض بأن يذكر شيئاً يدل على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج إليه حينئذ لا نسلم عليك، ولذلك قالوا:

وَحَسْبُكَ بِالتَّسْلِيمِ مَنَى تَقَاضِيًا^(٢)

قال الوالد: التعريض قسمان: قسم يراد به معناه الحقيقي، ويشار به إلى المعنى الآخر المقصود وقسم لا يراد به معناه الحقيقي، بل ضرب مثلاً للمعنى الذي هو مقصود التعريض، فيكون من مجاز التمثيل، ومنه قول إبراهيم عليه السلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(٣) ولا يحتاج مع هذا إلى تكلف جواب، ثم قال: (والمناسب للعرضية) أي الكناية المسوقة لموصوف غير مذكور (التعريض ولغيرها) أي والمناسب للكناية غير العرضية (إن كثرت الوسائط) بينها وبين المكنى عنه إطلاق اسم (التلويح)، لأن التلويح الإشارة للشيء عن بعد (وإن قلت) أي الوسائط بين الكناية والمكنى عنه

(١) سورة البقرة: ٢٣٥.

(٢) البيت في عقود الجمان ٢/ ٦٤، وشام البيت:

أروح لتسليم عليك وأغتدى فحسبك بالتسليم منى تقاضياً

(٣) سورة الأنبياء: ٦٣.

مع خفاء:- الرمز، وبلا خفاء: الإيماء والإشارة.

ثم قال: "والتعريضُ قد يكونُ مجازاً؛ كقولك: "أذيتني فستعرف" وأنت تريد إنساناً مع مخاطب دونه، وإن أردتهما جميعاً كان كنايةً، ولا بدَّ فيهما من قرينة".

(مع خفاء) أى نوع من الخفاء فالمناسب لها اسم (الرمز)، وذلك نحو: "عريض القفا" كناية عن الأبله ووجه مناسبتها أن الرمز الإشارة إلى قريب منك خفية بالشفيتين، أو الحاجب، أو العين. (قوله: والا) أى وإن قلت: الوسائط ولم يكن نوع من الخفاء (فالمناسب أن يسمى بالإيماء أو الإشارة، ثم قال) أى السكاكى: (والتعريض) كما يكون كناية قد يكون مجازاً، كقولك: "أذيتني فستعرف" وأنت لا تريد مخاطب بل (تريد إنساناً) يسمع دونه، (وإن أردتهما جميعاً كان كناية) قوله: (ولا بدَّ فيهما من قرينة) ظاهر عبارته أنه لا بدَّ في هذا المجاز وهذه الكناية من قرينة، وبه شرح الخطيبى كلامه، وفيه نظر؛ لأن كلا من المجاز والكناية بجميع أنواعهما لا بدَّ له من قرينة كما قدمناه. قال الشيرازى وتبعم الخطيبى: التعريض على سبيل الكناية أن تكون العبارة مشابهة للكناية مشتركة فى بعض صفاتها كما فى المثال المذكور، فإنه ليس فيه تصور لازم، ولا ملزوم، ولا انتقال من لازم للزوم إلا أن فيه سمة من الكناية، وهى أن تاء الخطاب مستعملة فيها هى موضوعة له، مراداً منه ما ليس بموضوع، وهو الإنسان الآخر. قلت: فيه نظر، بل هو حقيقة الكناية وفيه الانتقال، ولو لم يحصل الانتقال لما حصل التعريض، بل الانتقال موجود، لأن اللازم قد يكون لزومه بالقرائن الخالية، وأيضاً؛ فإن قوله: "أذيتني فستعرف" ناطق بالوعيد المترتب على الأذى مخاطباً به المخاطب، وترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية، وذلك يقتضى بأن الأذى ملزوم للمعرفة، فكان وعيد المخاطب لازماً لوعيد المؤدى لاشتراكهما فى الأذى، ثم قال الشيرازى: أما إذا أردت غير المخاطب وحده فيكون المثال مثل المجاز، لاستعمال التاء فيما هو غير موضوعة له، لا أنه مجاز حقيقة لتوقفه على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ولا انتقال هنا من ملزوم إلى لازم، قلت: وفيه نظر لما سبق من أن اللازم والملزوم موجود ولولاه لما حصل انتقال، ولكن ذلك استعمالاً للفظ فى غير موضوعة لا لعلاقة، وهو خارج عن لغة العرب، لكن قول المصنف: "إن أرادها جميعاً" كان كناية يقتضى أمرين: أحدهما: أن الكناية والمجاز فى القسمين لأشبهتهما، كما شرح به الشيرازى كلام السكاكى، والثانى: أن الكناية أريد فيها المعنيان معاً، وقد تقدم فى كلامه

فصل

أُطْبِقَ الْبَلْغَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ وَالْكِنَايَةَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالتَّصْرِيحِ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ فِيهِمَا مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى الْإِذَا، فَهُوَ كَدَعْوَى الشَّيْءِ بَيِّنَةٌ، وَأَنَّ الْإِسْتِعَارَةَ أَبْلَغُ مِنَ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْمَجَازِ.

نظيره، وليس بصحيح -وأيضاً- مخالف لكلامه في أول الباب، حيث جعل الكناية أريد بها اللازم مع جواز إرادة الموضوع. فدل على أنهما ليسا مرادين معاً، ولا يصح الجمع بينهما إلا بأن تحمل إرادتهما معاً على إرادة أحدهما بالاستعمال، وهو المخاطب، وإرادة الآخر بالإفادة، وهو جلسة المؤذى (تنبيه): قال الإمام فخر الدين: "قد تكون الكناية في الإثبات وقد تكون في النفي" ومثل الثاني بقوله يصف امرأة بالعفة، والبيت للشنفرى كما أنشده الجرجاني:

بَيِّتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ النَّوْمِ بَيْتُهَا إِذَا مَا بَيوتُ بِالْمَلَامَةِ حَلَّتِ^(١)

فتوصل إلى نفي النوم عنها بنفيه عن بيتها، وقد قدمنا الكناية في جانب النفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾^(٢).

(تنبيه): ما ذكرناه من الكناية، وهو باصطلاح البيهقيين، أما الفقهاء فقد ذكروا الكنايات، والظاهر أنها عندهم مجاز، فإذا قال الزوج: "أنت خلية" مریدا الطلاق فهو مجاز، ويسميه الفقيه كناية، فلو أراد حقيقة اللفظ لكونه لازماً للطلاق، ففي وقوع الطلاق نظر، ولا أعلم فيه نقلاً، ولم يتعرضوا للفرق بين الكناية والتعريض إلا في باب اللعان، فإنهم ذكروا التصريح، والكناية، والتعريض، أقساماً، وذكروا في الخطبة على الخطبة التصريح والتعريض، ولم يذكروا الكناية، وذكر الوالد في شرح المنهاج الثلاثة، واختار أن الكناية في الخطبة على الخطبة حرام؛ لأنها أبْلَغُ مِنَ التَّصْرِيحِ.

المجاز والكناية أبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالتَّصْرِيحِ:

ص: (فصل أطبق البلغاء إلخ).

(ش): لما فرغ من مقاصد هذا العلم شرع في ذكر ما بين أقسامه من الرتب في البلاغة، فقال: "أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية" أي كلا منهما أبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالتَّصْرِيحِ، وهو لف ونشر، أي المجاز أبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ، والكناية أبْلَغُ مِنَ التَّصْرِيحِ، والسبب في ذلك أن الانتقال في الكناية والمجاز من الملزوم إلى اللازم، أي انتقال ذهن السامع، وهذا

(٢) سورة آل عمران : ٧٧.

(١) سبق تخريجه ص: ٨٠.

بناء على رأى المصنف، أما السكاكى فإنه جعل الكناية انتقالا من اللازم إلى الملزوم، وعلى التقديرين يصح الدليل؛ لأن اللازم المساوى له حكم الملزوم، فكان أبلغ لأنه كدعوى الشيء ببيئة، وفيه نظر سيأتى؛ وأن الاستعارة أبلغ من التشبيه، وذلك لأن الاستعارة نوع من المجاز، والمجاز أبلغ من الحقيقة لما سبق، والتشبيه حقيقة سواء أكان مذكور الأداة أم محذوفها، فإذا حذف منه شيء لا يمكن فيه إلا مجاز الحذف، وفي إطلاق أن المجاز أبلغ من الحقيقة نظر، لأن الكناية حقيقة، وهى أبلغ من كل مجاز مرسل، ويحتمل أن يقال: إنها أبلغ من الاستعارة -أيضا- وهو تفريع على أن الكناية ليست حقيقة ولا مجازا، وينبغى أن يراد بالتشبيه ما ليس بتشابه. أما التشابه فسيأتى، واختار الوالد فى تفسيره أن الاستعارة إنما تحسن حيث يكون المستعار أعلى من المستعار له، وأن شرط التشبيه بكان، أن تتوى الشبه حتى يتخيل، أو يكاد يتخيل أن المشبه عين المشبه به، فعلى هذا يكون التشبيه بكان أبلغ. وزاد المصنف فى الإيضاح أن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة.

(تنبيه): نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن التفاوت بين هذه الرتب ليس لأن الواحد منهما يفيد زيادة فى المعنى نفسه لا يفيد خلافا، فليست فضيلة: "رأيت أسدا" على قولنا: "هو والأسد سواء فى الشجاعة" أن الأول أفاد زيادة فى مساواته للأسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى، بل الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواة لم يفدها الثانى، وليس فضيلة: "كثير الرماد" على قولنا: "كثير القرى" أن الأول أفاد زيادة لم يفدها الثانى، بل لأن الأول أفاد تأكيدا لإثبات كثرة القرى لم يفده الثانى، والسبب فى ذلك أن الانتقال فى الجميع من الملزوم إلى اللازم، فيكون إثبات المعنى به كدعوى الشيء ببيئة، ولا شك أن دعوى الشيء ببيئة أبلغ فى إثباته من دعواه بلا بيئة، قال المصنف: "لقاتل أن يقول: الاستعارة أصلها التشبيه، والأصل فى وجه الشبه أن يكون فى المشبه به أتم فقولنا: "رأيت أسدا" يفيد للمرئى شجاعة أتم مما يفيدها: "رأيت رجلا كالأسد"، لأن الأول يثبت له شجاعة الأسد، والثانى شجاعة دون شجاعة الأسد، ويمكن الجواب عنه بحمل كلام الشيخ على أن السبب فى كل صورة ليس هو ذلك، لا أن ذلك ليس بسبب فى كل شيء من الصور أصلا. قلت: ما ذكره الشيخ مخالف لاتفاقهم على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة ولو كان كما قال لما كانت الكناية والمجاز أبلغ، بل كان الأبلغ هو إثبات التشبيه، وأما قوله فى التأكيد: إنما هو لتأكيد التشبيه، ففيه نظر، لأن تأكيد التشبيه إنما يكون بما يرد على الجملة من إن واللام مثلا، والتأكيد فى الاستعارة إنما وقع فى لفظ مفرد، والتأكيد يكون لمعناه، كما أن المبالغة فى قولك: "رحيم" لتحويل صيغته من فاعل إنما كان

لزيادة الرحمة لا لتأكيد إثباتها، وأما قوله: "إن الكناية ليست أبلغ من التصريح في المعنى" فيمكن الذهاب إليه وأن يقال: ليس "كثير الرماد" يدل على كرم لا يدل عليه "كثير القرى" ثم كثرة القرى ليست المكنى عنه، بل المكنى عنه "الكرم"، وكثرة القرى من جملة الوسائط بين المكنى عنه والمكنى به، وأما قوله: "إن التأكيد فيه للتشبيه" فممنوع على نحو منع ما قبله، وأما قوله: "تأكيد الإثبات في رأيت الأسد" فكأن مراده إثبات وقوع الرؤية على الأسد، وإلا فتأكيد الإثبات يكون في إثبات السند للمسند إليه، فكان حقه أن يمثّل: "بجاءني أسد" وأما تمثيله بقولك: "زيد والأسد سواء" فقد يقال: هذا المثال أخص من المدعى، فإن زيدا والأسد سواء من قبيل التشابه المستدعى لاستواء الطرفين، لا من قبيل التشبيه المستدعى لرجحان المشبه به، فلا يلزم من ثبوت التساوى بين التشابه والاستعارة إن سلمناه ثبوت التساوى بين التشبيه والاستعارة مطلقا كما ادعاه، بل الذى يظهر أن التشابه به أبلغ من الاستعارة؛ لأن فى الاستعارة أصلا وفرعا، وليس ذلك فى التشابه، وأما قوله: إنه إثبات الشيء ببيئته" فقد يقال: إن هذا لا تحقيق له، وينبغى أن يقال: ادعاء الشيء ببيئته، وحينئذ يتضح، أما قولنا: "إثبات الشيء ببيئته مع جعلنا التأكيد إنما هو للإثبات، فليس فى إخباره بكثرة الرماد إثبات كثرة الرماد المستلزم للكرم، وبعد أن كتبت هذا الإشكال رأيت الإمام فخر الدين وقع عليه، فحمدت الله -تعالى- ثم عقبه الإمام فخر الدين باعتراض ثان وهو أن الاستدلال بوجود اللازم على الملزوم باطل؛ لأن الحياة لازمة للعلم، ولا يمكن الاستدلال بوجود الحياة على وجود العلم وفيما قاله نظر، وجوابه أن المراد اللازم المساوى، ولا مانع من الاستدلال به بمعنى العرف، ولهذا الشبهة قال المصنف: إن الانتقال فى الكناية من الملزوم إلى اللازم، وأما موافقة المصنف له على هذه العلة، ومخالفته له فى أن التأكيد للإثبات، بل للمستعار له، ففيه نظر؛ لأن البيئته لا تليد زيادة فى الحق، إنما تؤكد المدعى به، وإنما تختلف حاله بالبيئته وعدمها فى إثباته، كما قال عبد القاهر، لا فى كثرتة وقلته، فكان من حق المصنف كما منع كلام عبد القاهر أن يمنع دليله وينتقل لدليل منعه، وأما قول المصنف فى الرد على عبد القاهر، فقد رد عليه بنفس دعوى مخالفته، فكان من حقه أن يرد عليه يدليلاً صحيحاً، وأما قوله: "الأصل فى التشبيه أن يكون المشبه به أتم فهذا التعميم مخالف لقوله فيما سبق أنه يكون أتم فى بعض الصور دون بعض، ثم هذا القدر لا يحصل به مقصوده؛ لأن لعبد القاهر أن يقول: "والتشبيه المعنوى موجود فى الاستعارة" وبالجملته الذى قاله المصنف هو الحق، ولكنه لم يتوصل إليه بطريقة.

(تنبيه): قولنا في هذا الفصل كله: "الكناية والمجاز أبلغ" هو بالمعنى اللغوى كقولنا: "فعل أبلغ من فاعل" وليس من البلاغة المصطلح عليها في هذا العلم لأمرين: أحدهما: أن تلك لا تكون في المفرد، ولا شك أن المجاز، والكناية يكونان مفردين غالبا، نعم ما ذهب إليه عبد القاهر من أن الأبلغية في الإثبات يمتشى معه في تسمية ذلك بلاغة بالاصطلاح.

الثاني: أن أبلغ "أفعل تفضيل" فإذا حملت على المعنى اللغوى كان على بابه من التفضيل، لأن الحقيقة بالغة للمقصود بكل حال، فالمجاز أبلغ منها، فإذا حملناه على الاصطلاحى كان من بلغ بالضم وهو دليل على حصول البلاغة في الحقيقة، وليس كذلك؛ لأن الحقيقة المجردة لا بلاغة فيها، فلا يكون من بلغ بالضم بل من بلغ بالفتح.

(تنبيه): لم يتعرض المصنف للتفاوت بين أنواع الاستعارة، والذي يظهر أن الاستعارة بالكناية أبلغ من التصريحية، وبه صرح الطيبي، ولا إشكال فيه على رأى السكاكى، فإنها كالجامعة بين الاستعارة والكناية، وأما على رأى المصنف، فإن وافق على ذلك كان هذا وارداً عليه في قوله: "إن المجاز أبلغ من الحقيقة، وإن الاستعارة أبلغ من التشبيه" لأن الاستعارة بالكناية عند المصنف تشبيه، وحقيقة لا مجاز، إلا أن يقول: الاستعارة بالكناية إنما كانت أبلغ لأشمالها على المجاز العقلى: كما اقتضاه كلام المصنف في هذا الباب، لا كما يقتضاه كلامه في علم المعانى حين تكلم على المجاز العقلى، وأما الاستعارة بالتمثيل فالظاهر أنها أبلغ منهما كما يقتضيه كلام الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(١) ثم تفاوت كل واحدة من هذه الاستعارات الثلاث إلى درجات تظهر مما سبق بالتأمل، وأما الكناية والاستعارة، فالظاهر أن الاستعارة أبلغ، لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة، والظاهر أن أبلغ أنواعها ما كان المكنى عنه فيه تشبيه، ثم ما كان صفة، ثم ما لم يكن واحدا منهما.

(تنبيه): الكناية والاستعارة قد يكون كل منهما إنشاء وقد يكون خيرا، وهذا واضح، وأما التشبيه فالذى يظهر أنه خير، لأن قولك: "زيد كعمر" له خارجى وهو المشابهة لكن فيه خلاف حكاة الوالد في تفسيره المسمى بالدر النظيم، واختار أنه خير عما في نفس المتكلم من التشبيه كما أن حسبت خبر عن حسابه، قال: "ولا يختلف الحال في ذلك بين كأن والكاف، غير أن كأن صريحة في ذلك من جهة أن موقعها أن تقوى الشبه حتى يتخيل أو يكاد يتخيل أن المشبه هو المشبه به، والكاف محتملة له، وللإخبار عن المماثلة الخارجية كقولك: "مثل". هذا آخر علم البيان بحمد الله ومنه: فله النعمة وله الفضل وله الفناء الحسن.

(١) سورة الزمر: ٦٧.

الفنُّ الثالث


عِلْمُ الْبَدِيعِ

الفن الثالث: علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة:

الفن الثالث : علم البديع

ص: (يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة).

(ش): البديع فى اللغة "الغريب" والبديع فى أسماء الله -تعالى- الخالق لا عن مثال سبق، فهو "فمیل" بمعنى "مفعل" وقد تقدم الاعتراض عليهم فى تسميته بهذا الاسم، وأن الإبداع لا ينسب لغيره -تعالى- لا حقيقة، ولا مجازاً، على ما قيل: هذا العلم منزل من العلمين السابقين منزلة الجزء من الكل، أو النتيجة من المقدمات. فقوله: (علم) جنس. قال الخطيبى: أى علم بالقواعد، وفيه نظر، فقد يكون المراد بالعلم المعلوم، وهو مجاز سائغ مشهور فى الحدود: وقد تقدم مثله فى حد علم البيان، ويشهد له قوله: (يعرف به إلخ) وقوله: (بعد رعاية المطابقة) إشارة إلى رعاية ما يجب اعتباره من علم المعانى من مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فاللام فيه للعهد. وقوله: (ووضوح الدلالة) إشارة لما يجب اعتباره من علم البيان، والمراد وضوح الدلالة المتقدم ذكره، وقوله: (بعد رعاية تطبيقه) يحتتمل أن يراد بعد معرفة رعاية تطبيقه ووضوح الدلالة، ويكون المراد "هو قواعد يعرف بها وجوه التحسين، ووجوه التطبيق، والوضوح، ومعرفة التطبيق، والوضوح سابقان على معرفة التحسين، فيكون المعانى والبيان جزأين للبديع"، ويحتتمل أن يراد "قواعد يعرف بها بعد معرفة التطبيق والوضوح، وجوه التحسين" فلا يكون المعانى والبيان جزأين للبديع، بل مقدمتين له، وقد صرحوا بأن المراد هو الأول، وفى استخراجيه من منطوق عبارة المصنف عسر، لأنك إذا قلت: "عرفت زيدا بعد معرفتى لعمره" فالخبر به معرفة زيد مقسدة بسبق معرفة عمرو، لا معرفة زيد وعمرو، وقوله: "بعد" يحتتمل أن يكون منصوباً بـ"يعرف" وأن يكون منصوباً بـ"التحسين" والحق الذى لا ينازع فيه منصف أن البديع لا يشترط فيه التطبيق، ولا وضوح الدلالة، وأن كل واحد من تطبيق الكلام على مقتضى

وهي ضربان: معنوي، ولفظي:

المحسنات المعنوية

أما المعنوي: فمنه: المطابقة: وتسمى الطباق، والتضاد أيضاً، وهي الجمع بين متضادين، أى: معنيين متقابلين في الجملة،

الحال، ومن الإيراد بطرق مختلفة، ومن وجوه التحسين قد يوجد دون الآخرين، وأدل برهان على ذلك أنك لا تجدهم في شيء من أمثلة البيان يتعرضون إلى بيان اشتغال شيء منها على التطبيق، ولا تجدهم في شيء من أمثلة البديع يتعرضون لاشتغاله على التطبيق والإيراد، بل تجد كثيراً منها خالياً عن التشبيه والاستعارة والكناية التي هي طرق علم البيان، هذا هو الإنصاف، وإن كان مخالفاً لكلام الأكثرين، ولا يخفى أن هذا التعريف من الرسوم غير الحقيقية لما فيه من التعدية التي هي أمر إضافي .

وجوه تحسين الكلام البليغ:

ص: (وهي ضربان الخ).

(ش): وجوه تحسين الكلام البليغ ضربان: ضرب يرجع إلى المعنى، أشار إليه بقوله: "معنوي" وضرب يرجع إلى اللفظ، أشار إليه بقوله: "لفظي"، وقدم ما يرجع إلى المعنى لأنه أهم، وأورد أن الأقسام ثلاثة فإن منها: ما يرجع إليهما، وقد يجاب عنه بأن ما يرجع إليهما يدخل في القسمين لانقسامه إلى كل منهما: أما المعنوي، فهو عبارة عما يزيد المعنى حسناً، وقسموه قسمين: أحدهما: ما يزيد المعنى حسناً لزيادة تنبيهه، والثاني: ما يزيده تناسبا، والمصنف أطلق المعنوي ليدخل فيه النوعان منه من غير تمييز بعضها عن بعض، فذكر أقساماً فقال: فمنه المطابقة، وتسمى الطباق، لأنه من طابق الفرس إذا وقع رجله مكان يده، ومصدر فاعل المفاعلة، والفعال، وهو تحسين ما لم يكثر فيسمع، قاله التنوخي، وتسمى التضاد وفيه تجوز كما سيأتي. قال الشيرازي: "وتسمى أيضاً التطبيق والتكافؤ" قوله: (وهي) أى المطابقة (الجمع) أى في الذكر (بين متضادين) أى معنيين متضادين، والمراد بالمتضادين: المتقابلان في الجملة، أى سواء أكان التقابل من وجه ما أم من

ويكون بلفظين:

كل وجه، وسواء أكان التقابل حقيقيا أم اعتباريا، وسواء أكان بين وجوديين كما هي حقيقة التضاد أم بين وجودي وعدمي، أو عديمين، فإن قوله تعالى: «وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»^(١) ليس فيه تقابل حقيقة بين العلم المنفي، والعلم المثبت في الآية ولكن بينهما تقابل في الجملة إذا أخذنا على الإطلاق، كذا قالوه، وفيه نظر لأنهما إذا أخذنا على الإطلاق كان بينهما تناقض لا تضاد، ويمكن الجواب بأنه إذا كان المراد بالتضاد التقابل فهو بين النقيضين أوضح، وقد جمع بين الحقيقي وغيره في قوله:

يَجْزُونَ مَن ظَلَمَ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِنَ إِسَاءَةِ أَهْلِ الشَّرِّ إِحْسَانًا^(٢)

فمقابلة الإحسان بالإساءة حقيقية ومقابلة الظلم بالمغفرة غير حقيقية، واعلم أن إطلاق المطابقة والطباق على الجمع بين المتقابلين واضح، بمعنى أن الجامع في الذكر بين المتقابلين طابق بينهما، أي قابل كأنه جعل أحدهما منطقيا على الآخر بمقابلته له، أو لأنهما تطابقا، أي توافقا في التضاد، فإن التماسك فيه موافق، كما أن التضاد يجعل علاقة كما سبق، أو من باب تسمية الشيء باسم ضده، وهو الشيء بمطابقة الفرس إذا وضعت رجلها مكان يدها، وإطلاق التضاد على الجمع فيه بعد، لأن التضاد في نفس الأمرين المجموع أحدهما مع الآخر لا نفس الجمع، وهذا اصطلاح لا مُشَاخَظَة فيه، والمجاز فيه سائغ، ثم أخذ المصنف في تقسيم الطباق فهو إنما يكون بلفظين كما اقتضاه كلام المصنف، ولا يرد عليه الاسم المشترك بين ضدين، كالجون إذا ذكر مرتين بمعنييه فإنه لفظان بالشخص، نعم يرد عليه إذا قلنا: إنه يجوز استعمال المشترك في معنييه، فأطلقنا الجون -مثلا- مردين معنييه فإنه يصدق عليه حد الطباق، وليس فيه لفظان، لكن الجمهور لا يجيزون استعمال المشترك في

(١) سورة الروم: ٦، ٧.

(٢) البيت لقريظ بن أنيف أحد بني العنبر، ديوان الحماسة ٤/١. وهو بلا نسبة في "المصنفين" ص:

٣٤٧، والمثل السائر ١/٣٥٢.

من نوع: اسمين؛ نحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ آيَاتًا وَهُمْ رُفُودٌ﴾^(١)، أو فعلين؛ نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(٢)، أو حرفين؛ نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٣) أو من نوعين؛ نحو: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾^(٤)

معنييه، فهما إما من نوع واحد باعتبار الاسمية، أو الفعلية، أو الحرفية، أو من نوعين. هذا رأى الجمهور، ونقل المطرزي وصاحب المعيار أنه لا بد في الطبايق من مراعاة التقابل، فلا يجيء باسم مع فعل ولا بفعل مع اسم، وشرط قدامة في الطبايق اتحاد اللفظ، أى اشتراك المعنيين المتقابلين فى لفظ واحد، قال: وأما ذكر الشئ وضده من غير اتحاد اللفظ فيسمى التكافؤ، كذا نقله عنه جماعة منهم حازم وابن الأثير وعبد اللطيف وغيرهم، وإليه مال ابن الحاجب فى المختصر فى مسألة المشترك، وشرط غير قدامة فى التكافؤ أن يكون الضدين حقيقة والآخر مجازاً، فهو أخص من الطبايق، وشرط فيه بعضهم اتحاد السند إليه، وشرط فيه صاحب بديع القرآن أن يكونا ضدين لا أكثر، وشرط فيه أن يكون الضدان حقيقيين، وإلا فهو تكافؤ كما سبق، فإن كان اللفظان من نوع واحد فإما أن يكون النوع الواحد هو الاسم بأن يكون اللفظان اسمين كقوله تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ آيَاتًا وَهُمْ رُفُودٌ﴾ أو فعلين كقوله تعالى: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ وحرفين كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ لأن "لها" يدل على الثواب و"عليها" يدل على العقاب وفى هذا الكلام توسع فإن التقابل بين معنى متعلقى الحرفين لا بين الحرفين ومنه قوله:

عَلَى أَثْنَى رَاضٍ بِأَنْ أُخْبِلَ الْهَوَى وَأُخْلَصَ مِنْهُ لَا عَلَى وَلَا لِيَا^(٥)

وان كانا من نوعين فهو كقوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ فإن أحدهما اسم والآخر فعل، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ وَوَجَدَكَ عَائِلًا

(٢) سورة آل عمران: ١٥٦.

(١) سورة الكهف: ١٨.

(٤) سورة الأنعام: ١٢٢.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٥) البيت لمجتون ليلى، الإيضاح ٣٣٥، عقود الجمان ص ٧٠.

وهو ضربان: طباق الإيجاب؛ كما مر.
وطباق السلب: نحو: «وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ» ^(١)، «وَتَحَوُّ: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاحْشَوْا﴾» ^(٢).

فَأَعْنَى ^(٣) وهذا مثال للنوعين أحدهما اسم، والآخر فعل، وهو أحد الأقسام الممكنة.
الثاني: أن يكون أحدهما اسما، والآخر حرفا كقولك: "ثواب زيد حاصل وعليه وزره."
الثالث: أن يكون أحدهما حرفا، والآخر فعلا، مثل: "أثيب زيد وعليه ما اكتسب".
الطباق ضربان:

ص: (وهو ضربان إلخ).

(ش): الطباق ينقسم باعتبار آخر، وهو أنه طباق الإيجاب، وطباق السلب. طباق الإيجاب مثل الأمثلة السابقة، وطباق السلب هو الجمع بين فعلی مصدر واحد أحدهما مثبت، والآخر منفي، أو في حكمهما، كالأمر والنهي، وقسمه صاحب بديع القرآن ثلاثة أقسام: طباق إيجاب، وطباق سلب، وفرق بينهما بما لا حاصل له، ومثل المصنف لطباق السلب بقوله تعالى: «وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» وقول الشاعر:

وَتُكْرَرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلُهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ ^(٤)

وفي جعل الآية من باب الطباق نظرا؛ لأن الطباق إن أخذ بين الفعلين فهما في الآية غير متضادين لأن مفعول لا يعلمون غير مفعول يعلمون، وإن أخذ بين مطلق التنفي والإثبات فيلزم أن يكون "ما جاء زيد وتكلم" طباقا، وليس كذلك وسيأتى ما يوضح هذا، ومثال الأمر والنهي: «فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاحْشَوْا﴾ قالوا: ومنه: «لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» ^(٥) أى لا يعصون الله فى الحال: «وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» فى المستقبل قال المصنف: وفيه نظرا؛ لأن العصيان يضاد فعل الأمور به، فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضادا؟ قلت: لا يعنون

(١) سورة الروم: ٦-٧، وتام الآية السابقة «يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ» وبين "لا يعلمون" و"يعلمون" طباق سلب بالنفي وعدمه.

(٢) سورة المائدة: ٤٤. (٣) سورة الضحى: الآيةان ٧-٨.

(٤) الإيضاح ص ٢١١، وبلا نسية ص ٣٣٧. (٥) سورة التحريم: ٦.

ومن الطبايق نحو قوله [من الطويل]:
تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى

لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهَى مِنْ سُنْدُسٍ خُضِرِ

بالطبايق أن يكون مضمون الكلامين متضادا بل يعنون أن يكون المذكوران لو جُرِّدا من النفي والإثبات كانا في أنفسهما متضادين، فالتضاد هنا بين العصيان، وفعل المأمور به، ألا ترى أن المصنف وغيره جعلوا من الطبايق: «وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ»^(١) وإن كان تحسبهم أيقاظا يفهم أنهم رقود، فيوافق وهم رقود ولا تضاد وكذلك قوله تعالى: «أَوْ مَنْ كَانَ مُيْتًا فَآحْيَيْنَاهُ» وأخذنا الموت والحياة باعتبار الإسناد لما كان بينهما تضاد، فإن كان ميّتا يفهم أنه حي، لدلالة كان -غالبا- على الانتقطاع، فهو يوافق أحييناه، وكذلك: «فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُون» ليس الطبايق بين عدم خشية الناس، وخشية الله، فإن الذي بينهما تلازم لا تقابل، بل الطبايق بين مطلق خشية الناس، وخشية الله، ولا يرد على هذا إلا جعلهم: «وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ»^(٢) طباقا، وقيل: الطبايق في الآية بين الحال والاستقبال في «لَا يَعْمَلُونَ»، «وَيَفْعَلُونَ» قوله: (ومن الطبايق إلخ) يشير إلى نوع من الطبايق يسمى "التدبيج" وهو أن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية، فالأول كقول أبي تمام:
تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهَى مِنْ سُنْدُسٍ خُضِرِ^(٣)

فإنه كنى بقوله "سندس خضر" عن دخول الجنة، وقد توهم بعض الشارحين أن قوله: "خضر" مجرور، واعتذر عن وصف السندس المقرد بالجمع، وليس كذلك، فإن القافية مرفوعة و"خضر" خبر وهي، ولو كانت مجرورة كان الأحسن الاعتذار بأن "سندسا" جمع سندسة، كما قيل. وأما التورية فللقول الحريري:

قَمَدُ أَزْوَرِّ الْمَحْبُوبِ الْأَصْفَرُ وَاعْبَرِ الْعَيْشُ الْأَخْضَرُ
اسْوَدَّ يَوْمِي الْأَبْيَضُ وَأَبْيَضَ فَوْدِي الْأَسْوَدُ
حتى رثي^(٤) لى العدو الْأَزْرَقُ فبها حَبَّذَا الْمَوْتُ الْأَحْمَرُ^(٥)

(٢) سورة الروم: ٦، ٧.

(١) سورة التكويف: ١٨.

(٣) البيت لأبي تمام في ديوانه ص ٣٢٩، الطراز جـ ص ٧٨، شرح عقود الجمان ج ٢ ص ٧٢، التلخيص ص ٨٦، التصباح ص ١٩٥.

(٤) هكذا في الأصل، وفي الإيضاح حتى "رثا" ص: ٣٠٣.

(٥) عقود الجمان ٧٢/٢، والإيضاح بتحقيقى ص: ٣٠٣.

ويلحق به نحو: «أَشْدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ»^(١)؛ فإن الرحمة مسببة عن اللين،

فقول: المحبوب الأصفر تورية عن الذهب، وإنما كان تورية لأن المحبوب الأصفر معناه القريب "الإنسان" والبعيد "الذهب" ولا شك في كون الأصفر هنا مراداً به الذهب، ومن عادة الحريري استعمال ذلك فيه كقوله:

أَكْرَمَ بِهِ أَصْفَرَ رَأَقَتْ صُفْرَتُهُ

وقوله:

أَصْفَرَ ذِي وَجْهَيْنِ كَالْمُنَافِقِ

ولنازع أن ينازع في أن ذلك تورية، ويمنح تبادر الذهن من المحبوب الأصفر إلى الإنسان، وقد يعترض على المصنف في قوله: "ألوان"، وليس في البيت السابق إلا لونان، وليست التورية في كلام الحريري إلا في واحد منها، وجوابه عن الثاني أن المراد أن يذكر ألوان تقع التورية في بعضها وعنه وعن الأول أنه أراد جنس الألوان لا حقيقة الجمع قوله: "ويلحق به إلخ" يشير إلى أمرين يلحقان بالطباق: أحدهما: نحو قوله تعالى: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ» فإن الرحمة مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة فلما ذكر المسبب عن أحد الضدين كان مع ذكر الآخر كالطباق كذا قاله المصنف، وفيه نظر؛ لأن الرحمة من الإنسان ليست مسببة عن اللين، بل هي نفس اللين، لأنها رقة القلب وانعطافه وكذلك قوله تعالى: «لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَلَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ»^(٢) لأن ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون. قال المصنف: ومن فاسد هذا الضرب قول المتنبي:

لِمَنْ تَطْلُبُ الدُّنْيَا إِذَا لَمْ تَرُدْ بِهَا سُرُورٌ مُجِيبٌ أَوْ إِسَاءَةٌ مُجْرِمٌ^(٣)

فإن ضد المحب البغض والمجرم قد لا يكون مبغضاً، وله وجه بعيد. يريد المصنف أن بين الإجرام والبغض تلازماً بالادعاء، كأنه يشير إلى أن المجرم لا يكون إلا مبغضاً له لمنافة حاله حال المجرم، وكذلك السرور والإساءة لا تقابل بينهما إلا بهذا الاعتبار. والقسم الثاني الملحق بالطباق، ويسمى إيهام التضاد، كقول دعبل:

(٢) سورة القصص: ٧٣.

(١) سورة الفتح: ٢٩.

(٣) الإيضاح ص ٣٣٩.

ونحو قوله [من الكامل]:
لَا تَعْجَبْنِي يَا سَلَمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحَكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى

ويسمى الثانى إيهام التضاد.

المقابلة

ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة؛ وهى أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، بما يقابل ذلك على الترتيب،

لَا تَعْجَبْنِي يَا سَلَمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحَكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى^(١)

فإنه لا تضاد بين الشيب الذى هو ضحك المشيب وبين البكاء، بل هما متناسبان، إلا أنه لما كان الضحك الحقيقى معناه السرور، أوهم باستعارته للمشيب أنه ضحك حقيقة فقابل به ضد الضحك الحقيقى وهو البكاء؛ ومن الناس من زعم أن الضمير فى "فبكى" يعود إلى المشيب بتأويل ودعاه إلى ذلك توهم أن المقابلة تستدعى اتحاد المسند إليه، وليس كذلك؛ وسيأتى مع عدم الاتحاد فى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾^(٢) الآية وقد جعل من هذا قوله:

لَوْ دُفِّعَ بَرْدُ رِضَابٍ تَحْتَ مَبْسُومِهَا يَا حَارَ مَا لُمْتَ أَعْضَائِي الَّتِي تَهَلَّتْ

فإن من سمع يا حار توهم أنه ضد، برد، وكذلك لو قال: يا صاح لطايقه قوله: "تهللت" وقد يعترض عليهما بأن حار لا يوهم المطابقة إلا لو شددت رآؤه، وكذلك "صاح" إنما أن لو كان صاحبي، لأن الموهوم إنما هو صاحبي بالياء.

المقابلة:

ص: (ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة إلخ).

(ش): أى: دخل فى الطباق ما يسمى مقابلة، وهى -أى: المقابلة- أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، بأن يكون معان متوافقة، ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب بأن يكون الأول للأول، والثانى للثانى، وقال المطرزي فى شرح المقامات: المقابلة أعم من الطباق، فإن المقابلة يدخل فيها نحو: "أنت ابن الدنيا وغيث الجود" فلم

(١) البيت لدعبل، الإيضاح ص ٢٤٠، عقود الجمان ج ٢ ص ٧٠.

(٢) سورة الليل: ٥.

والمراد بالتوافق خلاف التقابل؛ نحو: ﴿فَلْيُضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾^(١)، ونحو قوله [من البسيط]:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالْدُنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ
ونحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ
وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾^(٢)، المراد باستغنى: أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه؛ فلم يبق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة؛ فلم يبق.

يعتبر القنافي، وصاحب بديع القرآن شرط في المقابلة أن تكون بأكثر من اثنين من الأربعة إلى العشرة، وعلى هذا المراد "بالتوافق" ليس "لتناسب"، بل خلاف التقابل مطلقا سواء كانا متناسبين أم لا، ولا شك أن الطباقي كله تقابل كما سبق في حده، فاسم التقابل صادق عليه إلا أنهم اصطلاحوا على تسمية هذا النوع فقط تقابلا، وهو ما كان الطباقي فيه مكررا، فإن قلت: إذا كان التقابل المراد أخص من الطباقي فكيف يدخل في الطباقي، والأخص لا يدخل في الأعم بل الأعم يدخل في الأخص؟ قلت: كثيرا ما يقال عن الفرد: إنه داخل في الجنس، والمراد إعلام أنه فرد من أفراد الجنس غير خارج عنه، لم يريدوا دخول النوع بجميع أجزائه بل دخول ما فيه من حصة الجنس، وذلك إما أن يكون تقابل اثنين باتنين كقوله تعالى: ﴿فَلْيُضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ وتوافق الضحك، والقلة لكونهما لا يتقابلان، وكذلك البكاء مع الكثرة، وإما تقابل ثلاثة بثلاثة كقوله:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالْدُنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ^(٣)

فقد قابل أحسن الدين والكفر بالدنيا والإفلاس، والمراد بالدنيا اليسار والواو في قوله: "والإفلاس" إما أن تجعل بمعنى المعية، وإما أن يكون الإفلاس مفعولا معه، ويدل على إرادة المعية قوله فيما قبله: إذا اجتمعوا، وإما تقابل أربعة كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ فقد قابل أربعة بأربعة، فإن "أعطى" يقابل "بخل" و"اتقى" يقابل "استغنى" و"صدق" يقابل كذب واليسرى يقابل العسرى والمراد

(١) سورة التوبة: ٨٢. (٢) سورة الليل: ٥-١٠.

(٣) البيت لأبي دلالة، الإيفاح ص ٣٤١، المدة ج٢ ص ١٧، معاهد التنصيص ج٢ ص ٢٠٧، الإشارات ص ٦٣، شرح عقود الجمان ج٢ ص ٧٣، نهاية الأرب ج٢ ص ١٠٢، شرح السعد ج٢ ص ٨٤، المصباح ص ١٩٤.

وزاد السكاكي: وإذا شُرْطَ هنا أمرٌ، شُرْطَ ثَمَّةٌ ضِدُّهُ؛ كهاتين الآيتين؛ فإنه لا جُعِلَ التيسيرُ مشتركا بين الإعطاء والإقتضاء والتصديق، جُعِلَ ضِدُّهُ مشتركا بين أعضادهما.

باستغنى لم يثق، أى: زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه فلم يثق أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة واعلم أن هذا ليس من الطبايق كما زعم المصنف بل من الملحق به فإن "استغنى" ليس بمضاد لاتقى بل الغنى سبب لعدم الالتقاء المضاد لاتقى كما تقدم فى قوله: ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١) هذا ما ذكر المصنف هنا، وزاد فى الإيضاح أنه قد يكون مقابلة خمسة بخمسة، كقول المتنبي:

أزورهم وسواؤا الليل يشفع لى
وأنتننى وبياض الصبح يغرى بى^(٢)

قال المصنف: وفيه نظر؛ لأن الباء واللام فيهما صلتا الفعلين فهما من تمامهما، وهذا بخلاف اللام وعلى فى قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٣) وزاد السكاكى فى التقابيل شرطا، وهو أنه إذا شرط هنا أمر شرط، ثم ضده، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ﴾^(٤) الآيتين^(٥) فإنه تعالى لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والالتقاء، والتصديق جعل ضده مشتركا بين أعضادهما، وفى هذا الكلام نظر؛ لأن التيسير ليس شرطا جعل فى أحدهما، فجعل فى الآخر ضده، بل هو مشروط للأمر الأولية فجعل مشروطا للأمر الثانية، ثم قوله: "لما جعل التيسير مشتركا بين هذه الأمور جعل ضده مشتركا بين أعضادهما" يقتضى أنه جعل ضد التيسير فى الآية الثانية، وليس كذلك بل التيسير فيهما مذكور مطلوب جعل كلياً صادقا على الطرفين، ليس فى أحدهما هذا الأخير غير أن متعلق التيسير الأول وهو اليسر له ضد متعلق الثانى.

(١) سورة القصص: ٧٣.

(٢) البيت للمتنبي فى ديوانه، الإيضاح ص ٣٤٢، سر الصحاح ص ١٩٣، الإشارات ص ٢٦٣، تحرير

التحبير ص ١٨١، شرح عقود الجمان ج ٢ ص ٧٤، تجريد البنانى ص ٢١٨، الإبانة ص ٩١،

البيدع لابن منقذ ١٣، نهاية الأرب ج ٧ ص ١٠٣، الوساطة ص ١٦٣، المصباح ص ١٩٤.

(٤) سورة الليل: ٥.

(٣) سورة البقرة ٢٨٦.

(٥) ٥، ٦ نفس السورة.

مراعاة النظير

ومنه: مراعاة النظير، ويسمى التناسب والتوفيق، وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد؛ نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾^(١)، وقوله [من الخفيف]:
كَالْقَيْسِ الْمُعْطَفَاتِ بِلِ الْأَسْ هُمْ مَبْرِيَّةٌ بِلِ الْأَوْتَارِ

ومنها^(٢): ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف؛ وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى؛ نحو: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٣)، ويُلْحَقُ بِهَا نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالْجَمُّ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾^(٤)، ويسمى إيهام التناسب.

مراعاة النظير:

ص: (ومنه مراعاة النظير).

(ش): أى هو من التحسين المعنوي قال: (ويسمى التناسب والتوفيق أيضا) ويسمى الائتلاف، وكان الأحسن تسميته "التأليف" لموافقة التوفيق، وهو جمع التكلم أمرا مع ما يناسبه لا بالتضاد، أى تكون المناسبة بغير المضادة كقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ فإنهما متناسيان، غير متضادين ومنه قوله -وهو البحرى- يصف الإبل الأنشاء المهزِيل، وقيل: الرماح:

كَالْقَيْسِ الْمُعْطَفَاتِ بِلِ الْأَسْ هُمْ مَبْرِيَّةٌ بِلِ الْأَوْتَارِ^(٥)

وكقول ابن رشيقي:

أَصَحُّ وَأَقْوَى مَا سَمِعْتَاهُ فِي النَّدَى مِنَ الْخَبَرِ الْمَأْثُورِ مِنْذُ قَدِيمٍ
أَحَادِيثُ تَرْوِيهَا السَّيُولُ عَنْ الْحَيَا عَنْ الْخَبَرِ عَنْ كَفِّ الْأَمِيرِ تَمِيمٍ^(٦)

قوله: (ومنها) أى: من مراعاة النظير (ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف، وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه، كقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ

(١) سورة الرحمن: ٥

(٢) سورة الرحمن: ٥-٦

(٣) سورة الأنعام: ١٠٣

(٤) البيت للبحرئى، الإيضاح ص ٣٤٤، عقود الجمان ج ٢ ص ٧٥، التلخيص ص ٨٨، المصباح ص ٢٥٠

(٥) المصباح ص ٢٥٢، الإيضاح (ص ٣٤٤)، شرح عقود الجمان ج ٢ ص ٧٦

الإرصاد

ومنه: الإرصاد، ويسميه بعضهم: التَّسْهِيم؛ وهو أن يُجَمَلَ قبل العَجْزِ من الفقرة أو من البيت ما يدل عليه إذا عُرِفَ الروي،

وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) فإن اللطيف يناسب لا تدركه الأبصار، والخير يناسب وهو يدرك الأبصار، هكذا قالوه، وقد يقال: اللطيف المناسب لعدم الإدراك، هو من اللطافة بمعنى صغر الحجم، وليس المراد هنا، إنما المراد اللطيف من اللطف الذي هو الرحمة، فينبغي أن يسمى هذا من باب إيهام التناسب الذي سيأتي، لا من التناسب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(١) فنيه بالغنى على أن ما له ليس لحاجة، وبالحميد على أنه وجود فيحمد، وقد يقال: الختم في الآيتين وقع بما يناسب وسط الكلام، لا ابتداءه، إلا أن المصنف جعل الختم بمجموع الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَبِمَا أَنْتَ عَزِيزٌ الْحَكِيمُ﴾^(٢)؛ لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب، إلا من ليس فوقه أحد يرد حكمه، فهو الغالب، والعزیز هو الغالب الحكيم من يضع الشيء في محله (ويلاحظ بها) أى: بمراعاة النظر في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ وسمى إيهام التناسب؛ لأنه لما ذكر لفظ الشمس والقمر ذكر النجم، والمراد به على أحد القولين "النبات"، فذكر النجم بعد ذكر الشمس والقمر يوم التناسب؛ لأن النجم أكثر ما يطلق على نجم السماء المناسب للشمس والقمر، بكونه في السماء، فهو كما تقدم في إيهام التضاد؛ لكونه مراعاة النظر في اللفظ لا المعنى.

الإرصاد:

ص: (ومنه الإرصاد إلخ).

(ش): من أنواع البديع ما يسمى: الإرصاد لأن السامع يرصد ذهنه للقافية، بما يدل عليها فيما قبلها، ويسمى التسهيم، من البرد المسهم، أى: المخطط الذى لا يختلف ولا يتفاوت، فإن الكلام يكون به كالبرد المسهم المستوى الخطوط كذا قال الخطيبى، والذى فى الصحاح أن المسهم المخطط، ولم يشترط استواء خطوطه، وقيل: يسمى تسهيمًا؛ لأن المتكلم يصوب ما قيل عجز الكلام إلى عجزه، والتسهيم تصويب السهم إلى الغرض. (وهو أن يؤتى قبل العجز من الفقرة أو البيت بما يدل عليه إذا عرف الروي) قال صاحب

(١) سورة الحج : ٦٤ .

(٢) سورة المائدة : ١١٨ .

نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(١)، وقوله [الوافر]:
إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

يديد القرآن: "هو أن يكون ما تقدم من الكلام دليلاً على ما تأخر أو بالعكس" ومثل
المصنف للتسليم بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾
فإنه لو وقف القارئ على أنفسهم؛ لفهم أن بعده يظلمون، وكذلك قول الشاعر:
إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ^(٢)

وفي اشتراط العلم بحرف الروى نظر، فإن ذلك قد يعلم من حشو البيت الواحد، أو
صدره؛ وإن لم يعلم الروى، ألا ترى أنك لو وقفت في هذا البيت على قوله: "وجاوزه
إلى ما" لعلم أن تكميله (تستطيع) وكذلك ذكره ابن منقذ، وغيره، ولم يشترطوا فيه
ذلك، ولذلك جعل منه الطيبي: ﴿وَإِنْ أَوْهَنَ الْبُيُوتُ بُيُوتَ الْعَنْكَبُوتِ﴾^(٣) وقال: إنه
يدل على العنكبوت، ومن شرف الإرساد، قول ابن نباتة الخطيب:

حُدِّثَ إِذَا تُشِدَّتْ فِي الْقَوْمِ مِنْ طَرَبٍ صُنُورُهَا عُرِفَتْ فِيهَا قَوَافِيهَا^(٤)

وروى أنه لما بلغت قراءة النبي ﷺ ﴿تُمْ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾^(٥) قال عبد الله بن
أبي سرح: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾^(٦) فقال النبي ﷺ "كذلك أنزلت"^(٧)
فكان ذلك سبب رَدِّه المذكور.

(١) سورة العنكبوت: ٤٠.

(٢) البيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي، انظر الإيضاح ص ٣٤٧، شرح عقود الجمان ج ٢ ص ٧٨،
التلخيص ص ٨٨.

(٣) سورة العنكبوت: ٤١.

(٤) عقود الجمان ج ٢ ص: ٧٧، قاله يصف قصيدته.

(٥) سورة المؤمنون: ١٤.

(٦) سورة المؤمنون: ١٤.

(٧) ورد هذا عن عمر -رضي الله عنه- وأصله في الصحيحين، وعن معاذ، وقال الحافظ ابن كثير في
التفسير (٢/٢٤٣): "وفي إسناد جابر بن زيد الجمعي ضعيف جدا وفي خبره هذا نكارة شديدة..."

المشاكلة

ومنه: المشاكلة، وهي ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته، تحقيقاً أو تقديرًا؛

فالأول: نحو قوله [من الكامل]:

قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصًا

ونحو: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾^(١) .

المشاكلة:

ص: (ومنه المشاكلة إلخ).

(ش): المشاكلة ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير تحقيقاً، أو

تقديرًا، فالتحقيق، كقوله:

قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قُلْتُ اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصًا^(٢)

كأنه قال: خيطوا لي، فذكر الخياطة بلفظ ليس لها، بل بلفظ الطبخ، لوقوعه في قوله: (نجد لك طبخه) واستعمال اطبخوا هنا للمقابلة، وقوله: "نجد" الظاهر أنها بضم النون من أنجاد، لكن قال بعض شراح هذا الكتاب: إنها بالفتح من الوجدان، والذي يظهر في قوله: "اطبخوا" أنه ليس من مجاز المقابلة، بل من الاستعارة؛ لمشابهة الطبخ للخياطة، والإطعام للكسوة في النفع، وأن هذا القسم من الضرب الثاني من أحد قسمي القول بالموجب، كما سيجيء - إن شاء الله تعالى - وهو بعينه الأسلوب الحكيم المذكور في علم المعاني، ثم نقول: مجاز المقابلة بالاستعارة يكون اللفظ المقابل والمقابل كلاهما في متكلم، وهنا "اطبخوا" في كلام شخص و"طبخه" في كلام آخر، قلت: وهذا يقتضي أن هذا من مجاز المقابلة، وقد قدم المصنف في المجاز المرسل أن هذه الآية من مجاز إطلاق السبب على المسبب، وكذلك أن مجاز المقابلة، ربما يقدم على مقابله مثل "فإن الله لا يملأ حتى تملوا"^(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ فذكر "نفسك"، والمراد "الذات" ولكنها ذكرت

(١) سورة المائدة: ١١٦.

(٢) البيت لأبي الرقعة أحمد بن محمد الأنطاكي، انظر الإيضاح ص ٣٤٨، الصباح ص ١٩٦، شرح عقود

الجدان ج ٢ ص ٧٧.

(٣) أخرجه البخاري في "المصوم" (٢٥١/٤)، (ج ١٩٧)، وفي غير موضع، ومسلم (ج ٧٨٢).

والثاني: نحو: «صِبْغَةُ اللَّهِ»^(١)، وهو مصدر مؤكّد لـ «أَمَّنَّا بِاللَّهِ»^(٢) أى: تطهير الله؛ لأنّ الإيمان يطهر النفوس، والأصل فيه: أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه: (المعمودية)، ويقولون: إنّه تطهير لهم؛ فعبر عن الإيمان بالله بـ «صِبْغَةُ اللَّهِ» للمشكلة بهذه القرينة.

بلفظ النفس؛ لتقدم "تعلم ما فى نفسى" واعترض بجواز أن يكون المراد بنفسك "الذات" فتكون حقيقة من غير ملاحظة المشكلة. قلت: وعبرة الزمخشري: "المعنى تعلم معلومى، ولا أعلم معلومك" ولكنه سلك بالكلام طريق المشكلة، والذى فهمته من هذا الكلام: أنه لا يريد أن النفس هنا غير الذات، بل ذكر الجملة التى لأجلها عبر عن المعلوم بما فى النفس، فلا يكون إرادة الذات والحقيقة منافيا للمشكلة، ويمكن أن يقال: النفس وإن أطلقت على الذات فى حق غير الله - تعالى - فلا تطلق فى حقه، لما فيه من إيهام معناها الذى لا يليق بغير المخلوق، فلذلك احتجج إلى المشكلة. وقيل: لا بد من الإقرار بالمشكلة؛ لأن ما فى النفس إن أريد به المضمرات، فلا مطابقة من جهة الله - تعالى - فوجب المشكلة، وإن أريد ما فى الحقيقة والذات فالمشكلة من حيث إدخاله فى الظرفية، ومنه قوله تعالى: «وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا»^(٣) على أحد القولين السابقين، وجعل منه فى الإيضاح قول أبى تمام:

مَنْ مَبْلُغٌ أَفْنَاءَ يَغْرُبُ كُلُّهَا أَنْتَى بَثْنِثُ الْجَارِ قَبْلَ الْمَنْزِلِ^(٤)

وفيه نظر؛ لأن البناء المذكور لم يذكر نظيره فى المنزل تحقيقاً، بل تقديراً؛ فإن تقديره قبل بناء المنزل، فهو من القسم الثانى، لا الأول، بل هو أجدر باسم البعدية من الثانى؛ لأن هذا التقدير لفظى، والتقدير فى القسم الثانى معنوى، قسولس: (والثانى) أشار إلى ما إذا كان وقوع ذلك الاسم فى صحبة غيره تقديراً (نحو قوله تعالى «صِبْغَةُ اللَّهِ») فإنه مصدر مؤكّد انتصب بقوله تعالى: «أَمَّنَّا بِاللَّهِ» ومقابل الصيغة مقدر تقديره صِبْغَةُ اللَّهِ لا صِبْغَتكم، والمعنى تطهير الله (لأن الإيمان يطهر النفوس، وأصله أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر، يسمونه المعمودية) قال المطرزي: وهى لغة غريبة لم تسمع إلا فى التفسير (ويقولون: هو تطهير لهم، فعبر عن الإيمان بالله

(٢) سورة البقرة: ١٣٦.

(١) سورة البقرة: ١٣٨.

(٣) سورة الشورى: ٤٠.

(٤) الإيضاح ص ٣٤٨، شرح عقود الجمان ٨٠/٢.

صبغة الله للمشاكلة) وإن لم يتقدم لفظ الصبغ لدلالة القرينة، وغس النصارى أولادهم عليه، كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغرس كما يغرس فلان، تريد رجلاً يصطنع الكرام، وهذا الكلام كله من الكشف، ونقل عن الزجاج أن (صبغة الله) يجوز أن يراد به خلقة الله الخلق، أى ابتداء الله الخلق على الإسلام كقوله تعالى: ﴿فَطَرَهُ اللَّهُ التِّبْيَ فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾^(١) وقول الناس: صبغ الناس: صبغ الثوب إنما هو تغيير لونه وخلقه، وقال القاضي: صبغنا الله صبغة، وهى فطرته كأنها حلية صبغ الثوب إنما هو تغيير لونه وخلقه وقال القاضي: صبغنا الله صبغة وهى فطرته كأنها حلية الإنسان إذ هدانا بهديته، وطهر قلوبنا بطهره، وسماه صبغة؛ لأنه ظهر أثره عليه ظهور الصبغ. قال الطبيعى: فعلى هذا القول، لا تكون مشاكلة بل استعارة مصرحة بتحقيقية (قلت): وفيما قاله نظر؛ لأن كل مشاكلة فهى استعارة، فكونها استعارة لا ينافى المشاكلة، وقولهم: إن (صبغة الله) مصدر مؤكد، هو أحد الأقوال، وقيل: منصوب على الإغراء أى الزموا ويبيعه **﴿ذَحْنُ لَهُ عَائِنُونَ﴾** إلا أن يقدر هناك قول، وفيه تكلف، والزمخشري ذكر هذا، إلا أنه قدر الإغراء بالمجورور، أى عليكم، ورد عليه: بأن الإغراء إذا كان بظرف، أو مجرور لم يجز حذفه، ويحتمل أن يكون تقديره عليكم تفسير معنى، وقيل: يدل من قوله: **﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾**، ونقل عن الأخفش، وهو بعيد، لطول الفصل. وقال أبو البقاء: انتصابه بفعل محذوف، أى اتبعوا، ولعله يريد الإغراء قال فى الإيضاح بعد هذا النوع: ومنه الاستطراد، وهو الانتقال من معنى لمعنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الأول التوصل لذكر الثانى، وقال بدر الدين بن مالك: إن الاستطراد قليل فى القرآن الكريم، وأكثر ما يكون فى الشعر، وأكثره فى الهجاء، ولم أظفر به إلا فى قوله تعالى: **﴿أَلَا بَعْدَ لِمَدَيْنَ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾**^(٢) وقول الحماسى:

وإِنَّا لَنَقُومُ مَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُّوْ^(٣)

أراد مدح نفسه، فاستطرد لزم قبيلتين، وعليه قوله تعالى: **﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ**

(٢) سورة هود: ٩٥.

(١) سورة الروم: ٣٠.

(٣) البيت للسموأل، انظر الإيضاح ص ٣٤٩، الصباح ص ٢٣٤.

المزاوجة

ومنه: المزاوجة؛ وهى أن يُزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء؛ كقوله [من الطويل]:

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِي الْهَوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ

العكس

ومنه: العكس؛ وهو أن يقدم جزء فى الكلام على جزء، ثم يؤخر، ويقع على وجوه: منها: أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه؛

لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ^(١) قال الزمخشري: وأورده على سبيل الاستطراد، عقيب ذكر مخفف الأوراق، وما معه إظهارا للمنة فيما خلق الله من اللباس، وقد يكون الثانى هو المقصود، فيذكر الأول قبله ليتوصل به إليه، كقول أبيبى إسحق الصابى:
إِنْ كُنْسَتْ خَنْثُكَ فِى الْوُدَّةِ سَاعَةً فَذَمَّتْ سَيْفَ الدُّوَلَةِ الْمَحْمُودَا
وَزَعَمْتُ أَنَّ لَهُ شَرِيكَاً فِى الْعُلَى وَجَدْتُهُ فِى فَضْلِ التَّوْحِيدَا
قَسَمًا نَوَائِي حَالَفٌ بِغَمُوسِهَا لَغَرِيمُ دِينَ مَا أُرَادَ مَزِيدَا^(٢)

المزاوجة:

ص: (ومنه المزاوجة إلخ).

(ش): وهو أن يزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء؛ كقول البحتري:

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِي الْهَوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ^(٣)

ويروى "أصاخ" إلى الواشى فلج به الهجر، فقد زاوج بين معنيين هما لجاج الهوى، ولجاج الهجر فى الشرط والجزاء، فإن أحدهما معطوف على الشرط، والآخر على الجزاء، وقد جعل الخطيبى جميع ما تقدم إلى اللفظ معا قوله.

(ومنه) أى من المعنوي (العكس) وسماه فى الإيضاح العكس والتبديل (وهو أن يقدم أول الكلام جزء ثم يؤخر أى يؤخر الجزء المقدم ويقدم الجزء المؤخر لنكتة، أى يكون مقصودا لعنى بديع، لا غلطا، ويقع على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفي جملة، وما أضيف إليه)

(١) سورة الأعراف: ٢٦.

(٢) الإيضاح ص ٣٥٠.

(٣) الإيضاح ص ٣٥٠، التلخيص ص ٨٩، المصباح ص ١٦٤، والبحتري فى ديوانه ٨٤٤، والتبيان ٤٠٠/٢.

بتحقيقى.

نحو: عاداتُ الساداتُ ساداتُ العادات.
ومنها: أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين؛ نحو: «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ»^(١).
ومنها: أن يقع بين لفظين في طرفي جملة نحو: «لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ»^(٢).

هذه عبارة المصنف، ولا يخفى أن قوله: "يقع" على وجوه منها: أن يقع فاسد الوضع، فإنه جعل الوقوع وجها يقع عليه الشيء، (ووقوع الشيء لا يكون وجها يقع عليه الشيء)، كقول بعضهم: عادات السادات سادات العادات) وإنما قال: "بين أحد طرفي الجملة" لأنه وقع بين المبتدأ، وما أضيف إليه، وصح أن يقال: بين طرفي جملة وما أضيف إليهما، ومثله قولهم: كلام الإمام أمام الكلام. (ومنها أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين كقوله تعالى: «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ»^(٣). قوله: "متعلقي فعلين"، فيه نظر؛ لأنه يخرج مخرج الحي من الميت، ومخرج الميت من الحي، ولا معنى لإخراجه، فالصواب أن يقال: متعلقي عاملين، ومنه قول الحماسي وهو عبد الله بن الزبير الأسدي:

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا^(٤)

(ومنها أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين، كقوله تعالى: «لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ»^(٥)) لا يقال: فيه نظر؛ لأنه ليس عكسا تاما لأن في إحداهما حل بالاسم وفي الأخرى يحلون بالفعل، لأننا نقول: المراد العكس بين هن وهن فقط، فاللفظان هما "هن وهن" وطرفا الجملتين هما المبتدأ ومنه قوله تعالى: «مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ»^(٦) ولقائل أن يقول: هذا القسم كله من رد المعجز على الصدر وسيأتي.

(١) سورة يونس: ٣١. (٢) سورة المتحفة: ١٠.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٣ - ١٤٤، وتخليص انشواهد ص ٤٤٣؛ وشرح ديوان الحنباسة للمرزوقي ص ٩٤١، والمقاصد النحوية ٤١٧/٢؛ ولأمين بن خزيمة في ديوانه ص ١٢٦، وللفصالة بن شريك في عيون الأخبار ٧٦/٣، ومعجم الشعراء ص ٣٠٩، وللكنيت ابن معروف في ديوانه ص ١٩١، وتذيل الأمال ص ٢١٥، وشرح بلا نسيبة في شرح الأشموني ص ١٥٩/١، البيت الثاني فقط، وشرح ابن عقيل ص ٢١٧، ولسان العرب ٢١٩/٣ (سند).

(٤) سورة الأنعام: ٥٢.

الرجوع

ومنه: الرجوع؛ وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة؛ كقوله [من البسيط]:

قَفَّ بِالذِّيَارِ التِّي لَمْ يُعْفَها الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْواحُ وَالذَّيَمُ^(١)

(ومنه) أى من المعنوى (الرجوع وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة كقول زهير:

قَفَّ بِالذِّيَارِ التِّي لَمْ يُعْفَها الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْواحُ وَالذَّيَمُ^(٢))

قيل: لما وقف بالديار حصلت له كآبة أذهلتها، فأخبر بما لم يتحقق، فقال: لم يعفها، ثم رجع إليه عقله فتدارك كلامه، فقال: بلى وغيرها الأرواح والديم، كذا قالوه، وليس مرادهم ما هو ظاهر العبارة من أنه غلط، ثم استدرك؛ لأن ذلك يكون غلطا لا بديع فيه؛ بل المراد أنه توهم الغلط: وإن كان قاله عن عمد، إشارة إلى تأكيد الإخبار بالثاني، لأن الشيء المرجوع إليه يكون تحققه أشد، ونحوه:

فَأَفْ لِهَذَا الدَّهْرِ لَا بَلْ لَأَهْلِهِ^(٣)

وقول الحماسي:

أَلَيْسَ قَلِيلاً نَظْرَةً إِنْ نَظَرْتُهَا إِلَيْكَ؟! وَكَسِلا لَيْسَ مِنْكَ قَلِيلُ^(٤)

كذا ذكره في الإيضاح، وفيه نظر؛ لأن القليل الأول المثبت، هو باعتبار القلة الحقيقية، والقليل الثاني المنفى باعتبار الغنى والسرف، فلم يتوارد على معنى واحد، فلا رجوع.

(١) البيت لزهير ديوانه ص ١٤٥، الجرجاني في الإشارات ص ٢٧١.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٤٥، ولسان العرب ٤٨٨/٥ "وا"، وتهذيب اللغة ٦٧٢/١٥، وتاج العروس "وا"، والإيضاح بتحقيقي ص: ٣١١.

(٣) الإيضاح بتحقيقي ص: ٣١٢.

(٤) البيت من الطويل وهو ليزيد بن الطثيرة في ديوانه ص ٩٧، وشرح ديوان الحماسة للعرزوقي ص ١٣٤١، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٠٢/١، والإيضاح بتحقيقي ص: ٣١١.

التورية

ومنه: التورية، وتسمى الإيهام أيضاً؛ وهى أن يطلق لفظ له معنيان، قريبٌ وبعيدٌ، ويراد البعيد؛ وهى ضربان:
مجرئة: وهى التى لا تُجامع شيئاً مما يلائم القريب؛ نحو: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»^(١)

ومرشحة؛ نحو: «وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ»^(٢).....

التورية:

ص: (ومنه التورية إلخ).

(ش): أى من المعنوى التورية، وهى مصدر وريت الخبر، إذا سترته وأظهرت غيره، كأنه مأخوذ من وراء الإنسان كأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر، ويسمى أيضاً الإيهام، وهو أن يطلق لفظ له معنيان: قريب، وبعيد، ويراد البعيد، والمراد بقولنا: قريب، وبعيد، قريب الفهم وبعيده، فإن المعنى نفسه لا يوصف ببعد ولا قرب والمراد بالمعنيين أكثر من معنى، وأعلم أن قولهم: لفظ له معنيان يراد البعيد، يتأتى بأن يكون اللفظ له حقيقة ومجاز، فيراد مجازة، وإن كان غير راجح، أو حقيقته الرجوحة إن كان مجازة راجحاً، أو يكون مشتركاً، ويغلب استعماله فى أحدهما، بحيث يصير الذهن يتبادر إليه دون الآخر؛ ثم قسم المصنف التورية إلى قسمين: مجردة، ومرشحة، فالمجردة هى التى لا تجامع شيئاً مما يلائم القريب المورى به، ومثله بقوله تعالى: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» فإن معناه القريب المورى به ما يقتضيه ظاهر لفظ "استوى" ومعناه البعيد المراد المورى عنه القدرة والملك. كذا قالوه، وفيه نظر؛ لأن لفظ "على" يلائم المعنى القريب المورى به عن المراد، فإن على حقيقتها الاستعلاء الحسى الذى ليس بمراد، والمرشحة هى التى قرنت بما يلائم المورى به، إما قبله أو بعده، ومثله بقوله تعالى: «وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ» أى بقوة. كذا قال المصنف، وشرحوه على أن المراد أن بأيدٍ تورية مرشحة بما يلائمها، وهو البناء، والظاهر أن المراد أن بأيدٍ جمع يد بمعنى القوة، فيكون أريد بالأيدى "القوى"، وهو معناها المراد البعيد، ومعناها القريب غير المراد "الجارحة" قلت: وفيه نظر، لأن قوله تعالى: «بأيدٍ» له معنيان: "القوة" فيكون مفرداً وجمع "يد" وهما معنيان مستويان، ليس أحدهما قريباً والآخر بعيداً، وكل

(٢) سورة الذاريات: ٤٧.

(١) سورة طه: ٥.

منهما صالح لأن يراد، فإن البناء يكون بالأيد الذى هو "القوة" وبالأيدى التى هى جمع "يد" ثم لو كان أحدهما قريباً، فهذه ليست كلمة واحدة لها معنيان، بل كلمتان، فإن الأيد كلمة غير الأيدى، فتقرر أن التورية ليست باعتبار الأيد والأيدى بل باعتبار إطلاق الأيدى وإرادة القوى، فإن أراد المصنف بذكره "القوة" أن "الأيد" فى الآية مفردة فلا مجاز فيه، لأن القوة مرادة الحقيقة فى الآية، ولا تورية لعدم قرب أحد المعنيين من جهة وضع اللفظ، وإن أراد جمع "يد" بمعنى القوة، كما فهموه عنه، صح أنها تورية مرشحة واستعارة مرشحة، لكن لا نسلم أن المراد بقوله تعالى: ﴿بِأَيْدٍ﴾ ذلك، بل المراد "القوة" وإذا كان الأيد القوة، فما الضرورة إلى تأويل بأيدي على الأيدى المتجاوز بها عن القوة، وقد جزم الزمخشري، وغيره: بأن المراد فى الآية "الأيد المفرد" وهو "القوة"؟ وأعلم أن التورية المرشحة، هى نوع من الاستعارة المرشحة فى الأصل، والتورية المجردة يدخل فيها الاستعارتان: المجردة والمطلقة، والفرق بين الاستعارة المرشحة والتورية المرشحة، هو أن مع الاستعارة قرينة تصرف اللفظ لها وتجعل المعنى البعيد قريباً، والتورية ليست كذلك، والغالب عليها الترشيح بما يبعد إرادة المجاز، ولذلك سميت تورية وإيهاماً. قال المصنف: وقد يكون الترشيح بعد التورية، كقول القاضى عياض:

كَأَنَّ كَأَنَّهُمْ أَهْدَى مِنْ مَلَابِيهِ لِشَهْرٍ تَمُوزُ أَنْوَاعًا مِنَ الْحُلَلِ
أَوْ الْغَزَالَةِ مِنْ طُوبَى الْمَسْدَى خُرِفَتْ فَمَا تَفَرَّقَ بَيْنَ الْجَدَى وَالْحَمَلِ^(١)

وكانه نظر إلى لفظ الغزالة، وجعل ترشيحه الجدى، وهو بعده. وابن مالك نظر إلى لفظ الجدى والحمل، وجعله تورية مرشحة بما قبلها وهو الغزالة، وقال: إن لفظ الغزالة تورية مجردة وأنه ليس قبله ولا بعده شيء من لوازم المورى به، وقال ابن النحوية: هما تورتيتان مجردتان ليست إحداهما ترشيحاً للأخرى، لأن شرط الترشيح به بأن يكون صريحاً، وكل من الغزالة والجدى والحمل مشتركان، ثم قال المصنف: التوهم ضربان ضرب يستحكم حتى يصير اعتقاداً كقوله:

حَمَلْنَا هُمَا طَرًّا عَلَسَى الدَّهْمُ بَعْدَنَا جَعَلْنَا عَلَيْهِمُ بِالطُّغْيَانِ مَلَابِسًا^(٢)

(١) الأبيات لأبى الفضل عياض فى صيفية باردة فى كتاب المصباح ص ٢٦٠، وكتاب الإيضاح ص ٣١٢.

(٢) البيت بلا نسبة فى المصباح ص ٢٦١.

الاستخدام

ومنه: الاستخدام؛ وهو أن يراد بلفظه معنيان أحدهما، ثم بالآخر الآخر، أو يراد بأحد ضميرين أحدهما، ثم بالآخر الآخر:

فالأول: كقوله [من الوافر]:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعِيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابَا

والثاني: كقوله [من الكامل]:

فَسَقَى الْغُضَا وَالسَّكِينِيَّةَ وَإِنْ هُمْ شَبُوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

وضرب لا يبلغ ذلك، كقول ابن الربيع:

لَوْلَا النَّطِيرُ بِالْخِلَافِ وَأَتُهُمْ لَقَضَيْتُ نَحْيِي فِي فِتَائِكَ خِدْمَةً
قَالُوا مَرِيضٌ لَا يَمُودُ مَرِيضًا لَأَكُونَ مَذْنُوبًا قَضَى مَفْرُوضًا^(١)

وقال السكاكي: أكثر متشابهات القرآن تورية.

قوله: (منه) أى ومن المعنوى (الاستخدام) قال: سمي استخداماً؛ لأن الكلمة خدمت لمعنيين، وقال الخطيبى: يسمى الاستخدام بالحاء المهملة، وهو قسمان: الأول أن يراد بلفظه معنيان أحدهما سواء أكانا متساويين أم لا، ثم يؤتى بعده بضمير يعود فى اللفظ عليه، وفى المعنى على معناه الآخر، مثاله قول معاوية بن مالك:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعِيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابَا^(٢)

فإنه أراد بالسماء المطر، وأراد بالضمير فى "رعيناه" النبات والنبات أحد معنئى السماء؛ لأنه مجاز عنه باعتبار أن المطر سببه، وسوغ عود الضمير على النبات - وإن لم يتقدم له ذكر - ذكر سببه، وهو السماء التى أريد بها المطر. الثانى: أن يراد بأحد ضميرى اللفظ معنى، وبضميره الآخر آخر كقول البحتري:

فَسَقَى الْغُضَا وَالسَّكِينِيَّةَ وَإِنْ هُمْ شَبُوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي^(٣)

(١) البيت لابن الربيع عبد الله بن العباس فى الإيضاح ص ٥٠١، الإشارات ص ٢٧٢، الصياح ص ٢٦١.
(٢) البيت من الوافر، وهو لعود الحكماء (معاوية بن مالك) فى لسان العرب ٣٩٩/١٤، (سما)، وللفرزدق فى تاج العروس (سما)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة ٢٩٨/٣، والمخصص ١٩٥/٧، ٣٠/١٦، وديوان الأدب ٤٧/٤، ورواية صدره: إذا سقط.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة فى تاج العروس (غفر).

اللف والنشر

ومنه: اللف والنشر؛ وهو ذكر متعدي على التفصيل أو الإجمال، ثم ما لكل واحد من غير تعيين؛ ثقة بأن السامع يردّه إليه.

فالأول: ضربان؛ لأن النشر إما على ترتيب اللف؛ نحو: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١).....

فإنه أراد بضمير الغضا في قوله: "والساكنيه" المكان، وفي قوله: "شبهه" الشجر، والشجر هو أحد معني الغضا؛ لأنه معناه الأصلي، أي: أوقدوه، ولك أن تقول: الاستخدام هنا إنما كان يعود ضمير "شبهه" على غير المراد بالغضا، وتوسط ذكر الساكنيه لا أثر له، فالضربان بالحقيقة ضرب واحد لا يختلفان فيما يتعلق بالاستخدام، ولك أن تقول -أيضا-: الضمير الثاني لا يعود على الشجر الذي ادعيت أنه أحد معني الغضا، مرادا به الحقيقة، بل يعود على الغضا مرادا به معناه المجازي، وهو نار الشوق، لأنه لا يقال: إن الشوق أحد معني الغضا، فليتأمل. وقيل: الاستخدام أن تقع الكلمة المحتملة لمعنيين متوسطة بين لفظين: أحدهما، لمعناها الواحد، والآخر لمعناها الآخر كقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِبُ﴾^(٢) فإن "كتاب" يحتمل الأمد المحتوم ويحتمل المكتوب، و"أجل" استخدام للمعنى الأول، ويمحو استخدام للثاني.

اللف والنشر:

ص: (ومنه اللف والنشر إلخ).

(ش): اللف والنشر، عبارة عن ذكر متعدد، سواء كان اثنين أو أكثر، إما مفصلا أو مجملا بأن يشمل ذلك التعدد لفظ عام بالاستغراق، أو الصلاحية، وهذا هو اللف، ثم يذكر ما لكل، أي: ما يختص به كل واحد من ذلك المتعدد، من غير تعيين واحد منها لآخر، وثوقا بأن السامع يردّه إليه بقرينة حالية، واشتراط عدم التعيين يشكل عليه ما سيأتي، واشتراط تأخر النشر عن اللف يشكل عليه ما سيأتي -أيضا- فالأول، أي ما كان المتعدد فيه مفصلا قسمان: لأن النشر إما أن يذكر على ترتيب اللف، بأن يجعل الأول للأول، والثاني للثاني على هذا الترتيب، أو لا، مثال الأول، ويسمى اللف والنشر على السنن، وهو أحسن القسمين، كما صرح به التنوخي وغيره قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ فإن

(٢) سورة الرعد: ٣٨، ٣٩.

(١) سورة القصص: ٧٣.

﴿لَسْكُنُوا فِيهِ﴾ يعود على الليل ﴿وَلَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ يعود على النهار، وقد يقال: إن كلا منهما يعود إلى الليل والنهار، كما ذكره الزمخشري احتمالا في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١) سنذكره في آخر الكلام، واعلم أن المصنف مثل لهذا القسم بقول ابن الرومي:

أَرَأَيْتُمْ وَوُجُوهَكُمْ وَسُيُوفَكُمْ فِي الْحَادِثَاتِ إِذَا دَجَوْنَ نَجُومَ
فِيهَا مَعَالِمُ لِلْهُدَى وَمَصَابِيحُ تَجْلُو الدُّجَى وَالْأَخْرِيَاتُ رُجُومَ^(٢)

وفيه نظر من وجوه، منها أنه اشترط - فيما سبق - أن لا يكون في النشر تعيين فرد منها الفرد من أفراد اللف، وهذا فيه تعيين الأخير للأخير بقوله: "والأخريات رجوم" فيكون من التقسيم الذي سيأتي، لا من اللف والنشر فإن الظاهر أن قوله: "والأخريات" جمع "أخرى" تأنيث آخر بالكسر لا تأنيث آخر بالفتح، ومنها: أنا لا نسلم أن هذا من اللف والنشر، لأن المظروف إذا كان في أحد أشياء فيها مناسبة ما يصدق أن يقال: هو فيها، كما جعل الحج واقعا في أشهر معلومات، وإنما يقع في بعضها، وإذا ثبت هذا، فلا يتعين أن لكل واحد من المعالم والمصاييح، والرجوم طرفا من الآراء، والوجوه، والسيوف، لأنه إذا كانت المعالم - مثلا - في الآراء صدق أن المعالم في الآراء والوجوه والسيوف؛ لأن بين الثلاثة تناسبا يصوغ جمل الواقع في أحدها واقعا في الجميع، وهو أنها موصلة إلى المقصود، ألا ترى إلى الشاعر، كيف جعلها كلها نجوما فـ في البيت الأول؟ ومنها أنا وإن قلنا: إنه لا يصح ذلك، فما المانع من أن يراد تحقيق المعنى ويدعى أن في الآراء وحدها معالم للهدى ومصاييح للدجى ورجوما للعدى؟ وكذلك في الوجوه والسيوف، فلا يكون من اللف والنشر في شيء، ومنها سلمنا أن هذا لف ونشر، فليس هذا من القسم الأول، الذي ذكر فيه اللف مقصلا، كما زعم المصنف، بل من القسم الثاني الذي وقع اللف فيه مجعلا، لأن الضمير فيها هو اللف، فهو كقولك: الزيدان قائم وقاعد، وكقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ

(١) سورة الروم: ٢٣.

(٢) البيهتان لابن الرومي في المصباح ص ٢٠٩، والبيان ص ١٨٧، والطراز ج٣ ص ٨٨، والإيضاح ص

واما على غير ترتيبه؛ كقوله^(١) [من الخفيف]:
كَيْفَ أَسْلَوُا أَنْتَ حَقُّهُ وَغَضُّهُ وَغَزَالُ لَحْظًا وَقَدْ وَرَدَفَا

يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوَذَا أَوْ نَصَارَى^(٢) وإنما التيسر ذلك عليه؛ لأنه نظر إلى التفصيل في البيت الأول؛ وليس كذلك، فإن النشر إنما وقع للضمير في قوله: "فيها" لا يقال: قوله: "نجوم" يعود إلى الآراء، وقوله: "فيها معالم" صفة نجوم، وقوله: و"مصباح" معطوف عليه؛ لأن قوله: "والأخريات رجوم" لا يمكن أن يكون بقية الخبر؛ لأنه يصير تقديره: وسيوفكم الأخريات رجوم؛ لأن الأخريات رجوم، لا يصح أن يكون خبر و"سيوفكم" ومثال الثاني، وهو النشر الملفوف بالتفصيل على غير ترتيب، بأن يكون أول النشر لآخر اللف، وعلى هذا الترتيب قوله: أي ابن حيوس: كيف أَسْلَوُا وَأَنْتَ حَقُّهُ وَغَضُّهُ وَغَزَالُ لَحْظًا وَقَدْ وَرَدَفَا؟

لحظا يعود إلى غزال، وقد يعود إلى غصن، وردفا يعود إلى حقف، وقول المصنف: على غير ترتيبه، يقتضي بظاهره أن من اللف عود بعض إلى بعض مطلقا، فيدخل فيه أن يكون أول النشر لأوسط اللف، أو للأول، ثم الثاني للثالث، ونحو ذلك، وتقدم الكلام على ذلك في شرح خطبة هذا الكتاب، وظاهر كلام غير المصنف تقييد غير الترتيب بأن يكون على عكس اللف وبه صرح في المصباح، وعُدَّ في البرهان من اللف والنشر: ﴿وَزَلْزَلُوا حَقِّي يَقُولُ الرُّسُلُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^(٣) قال: معناه: يقول الذين آمنوا: متى نصر الله؟ فيقول الرسول: ألا إن نصر الله قريب.

(تنبيه): ربما يحذف أحد أجزاء اللف لدلالة النشر عليه، كقولك في جواب من قال: مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ نَاطِقٌ وَصَاهِلٌ، وقد يحذف أحدهما دون الآخر ومثل بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾^(٤) على أحد التخريج فيه.

(١) البيت لابن حيوس ديوانه ٤٧/٢، والإيضاح ص ٥١٤، والمصباح ص ٢٤٧. والحقف: الجملة من الرمل.

(٢) سورة البقرة: ٢١٦.

(٣) سورة البقرة: ٢١٦.

(٤) سورة الأنعام: ١٥٨.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(١) أى: قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا. وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى؛ فلف لعدم الالتباس؛ للعلم بتضليل كل فريق صاحبه....

قوله: (والثاني) يشير إلى ما كان اللف فيه بذكر متعدد على جهة الإجمال، ويسمى المشوش كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ فالضمير في قالوا لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، فتقديره: وقالت اليهود والنصارى: لن يدخل الجنة، إلا من كان هودًا أو نصارى، أى قالت اليهود: لن يدخل إلا من كان هودًا، والنصارى: لن يدخل إلا من كان نصارى. قال الزمخشري: فلف بين القولين لعدم الالتباس. قوله: (للعلم) بدل من قوله: "لعدم الالتباس" فإن العلم حاصل بتضليل كل فريق لصاحبه، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٢) واعلم أن ما ذكره في هذه الآية الكريمة: لا يخلو عن إشكال فإن أو فى قوله تعالى: ﴿أَوْ نَصَارَى﴾ إما أن يقدر بعدها قول أو لا، فإن قدر بأن يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، لم يصح، لأن ذلك حينئذ موضع "الواو"، لا "أو"، ثم إما ولو جعلنا "أو" بمعنى الواو، وقدرنا قولًا محذوفًا، يخرج عن اللف، فإنه يصير الضمير الأول لليهود فقط، وهذا ليس مرادهم قطعًا، ألا ترى لقول الزمخشري: فلف بين القولين، وإن لم نقدر قولًا بعد، أو فكيف ينسب إلى أهل الكتاب على الإطلاق هذا القول، وهو بجملته غير صادر من أحد منهم؛ بل مخالف لقول كل من الفريقين؟ والذي يظهر لى فى الآية الكريمة أنها ليست من اللف والنشر فى شيء، وإنما المراد نسبة هذا القول بجملته إلى كل من اليهود والنصارى، غير أنه إجمال وتفصيل، بأن يكون جرد من قول الفريقين قول كلى تضمنه مآلتهما؛ فإن قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا، يتضمن أن غير اليهود لا يدخل الجنة، وكذلك قول النصارى، فنسب إلى كل من الفريقين قوله: لا يدخل الجنة أحد ليس يهوديًا ولا نصرانيًا، ثم إن قلنا: الاستثناء من النفي ليس إثباتًا، فلا حاجة بنا إلى الزيادة على ذلك، وإن قلنا: إنه إثبات، فوجهه أنهم لما كان مقصودهم الأعظم نفي دخول المسلمين الجنة، وكان كل من فريقى النصارى، واليهود أحقر عند الآخر من الانتصاب لمعارضته، كان قول اليهود مثلاً لن يدخل الجنة إلا يهودى يتضمن نفيه عن غير اليهودى والنصرانى؛ كما أشير إليه بالنفى ويتضمن إثبات دخولها لأحد فريقى اليهود والنصارى لأن إثبات دخولها لأحد الفريقين

عيناً وهم اليهود إثبات لدخول أحد الفريقين مطلقاً، لأن الأخص يستلزم الأعم، فقولهم: لن يدخل الجنة إلا يهودى، يصدق أنه ينسب به إليهم أنهم قالوا: لن يدخل الجنة إلا اليهود أو النصرى، لأن من أثبت قيام زيد دون عمرو، يصدق عليه أنه أثبت قيام أحد الرجلين، لا يقال: فيلزم أن يحكى عنهم أنهم قالوا: لن يدخل إلا يهودى أو نصرانى أو مسلم، لأننا نقول: لما كان مقصودهم الأصلي هو نفى دخول المسلمين صرح بنفيه ولم يذكر الأعم الشامل له، ولما لم يكن قول كل منهم: لن يدخل الجنة إلا يهودى أكثر قبحاً من قوله: لن يدخل الجنة إلا يهودى، أو نصرانى حكى من كلامهم الثانى الذى هو موجود فى ضمن قولهم الأول، بل هو أبلغ فى الشناعة عليهم؛ لأنه يبين به انصياب قرضهم فى اختصاص المسلمين بالإبعاد عن الجنة، فليتأمل ما ذكرناه فإنه حسن دقيق. قيل: ويجوز أن يكون فى الآية حذف، والتقدير: وقالت اليهود والنصارى لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصرانى، فيكون لقا ونشراً بالتفصيل لا الإجمال، وفيه نظر؛ لأن المذكور هو الضمير الشامل للفريقين، فكيف يكون الحذف؟

(تفسيه): بقى من اللف والنشر قسم ثالث لم يذكره، أشار إليه الزمخشري فى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١) قال: وهذا من باب اللف، وترتيبه ومن آياته منامكم وابتغاءكم من فضله بالليل والنهار، إلا أنه فصل بين الفريقين الأولين بالفريقين الآخرين، لأنهما زمانان، والزمان والواقع فيه كشيء واحد مع إعانة اللف على الاتحاد. ويجوز أن يراد: منامكم فى الزمانين وابتغاءكم فيهما، والظاهر الأول؛ لتكرره فى القرآن. قلت: نعم بقى الكلام فى صحة ما قاله الزمخشري من جهة الصناعة، وهو فى غاية الإشكال؛ لأنه إذا كان المعنى ما ذكره، يكون النهار معمول "ابتغاءكم"، وقد تقدم عليه وهو مصدر، وذلك لا يجوز، ثم يلزم إما عطف على معمول عاملين، أو تركيب لا يسوغ، ثم هذه الواو فى "وابتغاءكم" كيف موقعها؟ فليتأمل. وهذا يعكر على ما تقدم من حد اللف والنشر، فإنه يشعر أنه لا بد من تقدم اللف بجملته، ثم يأتى النشر بعده، وهذا الموضع وقع فيه بعض النشر؛ قبل تكميل اللف، والمعجب أن الطيبي عثر بهذا الموضع، ومع ذلك حد اللف والنشر كما ذكره غيره، ولم ينتبه لإصلاحه بما يدخل هذا النوع، وكان يمكن أن يجعل من اللف والنشر قسم رابع، وهو عكس الثانى، بأن تقول: قالت اليهود والنصارى: لا يدخلون الجنة، كما فى أحد نوعى الجمع، والتقسيم الذى سيأتى.

الجمع

ومنه: **الجمع**؛ وهو أن يُجَمَّعَ بين متعدِّ في حكم واحد؛ كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١)، ونحو [من الرجز]:
إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَّةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَوْ مَفْسَدَةٌ

التفريق

ومنه: **التفريق**؛ وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع، في المدح أو غيره، كقوله [من الخفيف]:

مَا نَسَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَبِيعٍ كَنَسَوَالِ الْأَمِيرِ وَقْتَ سَخَاءِ
فَنَسَوَالُ الْأَمِيرِ بِدْرَةَ عَيْنٍ وَنَسَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةَ مَاءِ

الجمع:

ص: (ومنه الجمع إلخ).

(ش): **الجمع اصطلاحاً**: عبارة عن جمع متعدد في حكم، إما اثنين كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، أو أكثر كقول الشاعر:

إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَّةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَوْ مَفْسَدَةٌ^(٢)

ولو أن المصنف أُنشد عليه في الإيضاح قول محمد بن وهيب:

ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِجَهَنَّمَا شَمْسُ الضُّكَّى وَأَبُو إِسْحَقَ وَالْقَمَرُ^(٣)

لكنني أقول: إن بداعة هذا يشترط فيها الإخبار عن التعدد بمفرد يصدق على الجميع لكونه مصدراً، أو نحوه، فإن زينة ومفسدة، كذلك، وإلا فمجرد الجمع بين متعدد يعطف، أو تثنية، أو جمع من غير أن يكونا من نوعين متباعدين، غير متناسيين، أي يذيع فيه؟ قوله في البيت: (أي مفسده) على تأويل المفسدة بالفسد، ولولا ذلك لأنت، وقال: أية مفسدة (ومنه التفريق)، وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد، إما في المدح أو غيره) والمراد بالنوع الواحد، ما اتحد فيه، إما بالحقيقة، أو الادعاء، كقوله، وينسب للوطواط الشاعر:

مَا نَسَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَبِيعٍ كَنَسَوَالِ الْأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءِ
فَنَسَوَالُ الْأَمِيرِ بِدْرَةَ عَيْنٍ وَنَسَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةَ مَاءِ^(٤)

(١) سورة الكيف: ٤٩.

(٢) الرجز لأبي المتاهية، ديوانه ص ٤٤٨ والطراز ٣/ ١٤٢ والصياح ص ٢٤٩ والإيضاح ص ٣١٤.

(٣) البيت لمحمد بن وهيب في مدح المعتمد، في الإشارات ص ٧٩ والإيضاح ص ١٠٧.

(٤) البيت للوطواط في الإشارات ص ٢٧٤ وفي الطراز ٣/ ١٤١، والصياح ٢٤٧، بلا نسبة، وعقود الجمان ٩٢/٢.

التقسيم

ومنه: التقسيم؛ وهو ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكلٍ إليه على التعيين؛ كقوله [من البسيط]:

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضِيمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتْدُ
هَذَا عَلَى الْخُسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمْتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْتِي لَهُ أَحَدٌ

كان ينبغي أن يشرها هذا بإيقاع عدم التشابه بين المتشابهين، لا بإيقاع التباين، وعليه قوله:

مَنْ قَاسَ جَذْوَاكَ بِالْغَمَامِ قَمَا أَنْصَفَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ شَكْلَيْنِ
أَنْتَ إِذَا جُدْتَ ضَاحِكٌ أَبَدًا وَهَسُو إِذَا جَاءَ دَابِعُ الْعَيْنِ^(١)

ويمكن أن يكون منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾^(٢) الآية (ومنه التقسيم وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل) من أفرادهِ (إليه على التعيين) والمراد بالإضافة: نسبته إليه، ويحترز بقوله على التعيين من اللف والنشر، ومثاله:

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضِيمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتْدُ
هَذَا عَلَى الْخُسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمْتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْتِي لَهُ أَحَدٌ^(٣)

وقال السكاكي وهو أن تذكر شيئاً ذا جزأين أو أكثر، ثم تضيف لكل من أجزائه ما هو له عندك كقوله:

أَدِيْبَانِ فِي بُلُخٍ لَا يَسْأَكِلَانِ إِذَا صَحِبَا الرِّءَا غَيْرَ الْكَبَدِ
فَهَذَا طَوِيلٌ كَثَلُ الْفَنَاءِ وَهَذَا قَصِيرٌ كَثَلُ الْوَتْدِ^(٤)

(١) عقود الجمان ج ٢/ ٩٢ والبيتان لأبي الفرجي، والإيضاح بتحقيق ٣١٤، ونسباً للوطاط، والوواء الدمشقي محمد بن أحمد.

(٢) سورة فاطر: ١٢.

(٣) البيتان من الطويل، وهما للمثلث في ديوانه ص ٢٠٨، والبيت الأول بلا نسبة في تاج العروس ٩/ ٢٤٩ (وتد)، وجمهرة الأمثال ٩٠/ ١، والدرة الفاخرة ٢٠٣/ ١، وجميع الأمثال ٢٨٣/ ١، والمستقصى ١/ ١٣٣، ويروى باللفظ.

ولا يقيم بذار الذل يعرفها إلا الأذلان: عير الأهل والوَتْد

(٤) البيتان في نهاية الإيجاز بلا نسبة ص ٢٩٥، وعقود الجمان، ونسباً لبعض المعجم ٩٣/ ٢.

الجمع مع التفريق

ومنه: الجمع مع التفريق؛ وهو أن يدخل شيان في معنى، ويُفَرَّق بين جهتي الإدخال؛ كقوله [من المتقارب]:

فَوَجَّهْتُكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا

الجمع مع التقسيم

ومنه: الجمع مع التقسيم؛ وهو جمع بين متعلِّدٍ تحت حكم، ثم تقسيمه، أو العكس؛ فالأول: كقوله [من البسيط]:

حَتَّى أَقَامَ عَلَيَّ أَرْبَاضَ خُرْشَنَةٍ تَشَقَّى بِهِ الرُّومُ وَالصُّبَّانُ وَالْبَيْعُ
لِلسَّيِّ مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلَ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبَ مَا جَمَعُوا وَالنَّارَ مَا زَرَعُوا

وهذا يقتضى أن يكون التقسيم أعم من اللف والنشر، كذا قال المصنف. قلت: لم يظهر فرق بين ما أنشده السكاكى، وما أنشده المصنف، ولم يظهر لى فى شيء من المثالين إضافة ما لكل إليه على التعيين، لأنه إن كان المراد التعيين من خارج فكل لف ونشر كذلك، وإن كان من اللفظ، فليس فى اللفظ غير اسم الإشارة فى كل منهما، وهو صالح لكل منهما، وهذا وذا سواء فى قرب المشار إليه (ومنه الجمع مع التفريق، وهو أن يدخل شيان فى معنى واحد، ويُفَرَّق بين جهتي الإدخال كقوله:

فَوَجَّهْتُكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا^(١)

شبه وجه الحبيب وقلبه بالنار، وفرق بين وجهي التشبيه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾^(٢) وهذا فى الحقيقة ليس نوعاً زائداً؛ بَلْ نَوْعاً جَمْعٌ وَتَفْرِيقٌ، إلا أن يخص اسم الجمع بأن يذكر المتعدد أولاً، ثم يحكم عليه (ومنه الجمع مع التقسيم، وهو جمع متعدد تحت حكم، ثم تقسيمه، أو تقسيمه ثم جمعه) فالأول، كقوله أى المتنبي:

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضِ خُرْشَنَةٍ تَشَقَّى بِهِ الرُّومُ وَالصُّبَّانُ وَالْبَيْعُ
لِلسَّيِّ مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلَ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبَ مَا جَمَعُوا وَالنَّارَ مَا زَرَعُوا^(٣)

(١) البيت لرشيد الدين الطواط ديوانه ١٧٩، وأورده الجرجاني فى الإشارات ٣٧٤، ونهاية الإيجاز ٢٩٥، وسأهد التنصيص (٢٤٩/١)، وعقود الجمان ٩٣/٢.

(٢) سورة الإسراء: ١٢٠.

(٣) البيتان للمتنبي فى ديوانه ٣٧٧/١، وحقائق السحر ١٨٠، ونهاية الإيجاز ص ٢٩٦، ويروى البيت الأول بلفظ: الدهر معتذر والسيف منتظر وأرضهم لك مصطاف وتُرْتَعَبُ

والثاني: كقوله [من البسيط]:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ
أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا
سَجِيَّةُ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ
إِنَّ الْخَلَائِقَ فَاعَلَمَ شَرَّهَا الْبَدْعُ

الجمع مع التفريق والتقسيم

ومنه: الجمع مع التفريق والتقسيم؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتُ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِيهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِيهِ الْجَنَّةُ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُوذٍ^(١)﴾

فأتى بالجمع في الأول في قوله: تشقى به الروم؛ ثم قسم ذلك بالبيت الثاني، والثاني كقوله: أي حسان:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ
أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِى أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا^(٢)
سَجِيَّةُ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ
إِنَّ الْخَلَائِقَ فَاعَلَمَ شَرَّهَا الْبَدْعُ

قسم أولا صفة الممدوحين، ثم جمعها في الثاني. وقد يقال -أيضا-: ليس هذا نوعا زائدا، بل نوعان مجتمعان، لا يقال: هلا جعل هذا النوع من اللف والنشر؟ بأن يبدأ بالنشر، ثم يأتي باللف كما بدأ بالتقسيم، ثم أتى بالجمع، إذ لا مانع أن تقول: اسكنوا وابتغوا من فضل الله بالليل والنهار، لأننا نقول: لم يتقدم هنا أيضا إلا اللف نعم يمكن أن يقال: هلا جعل القسم الثاني من اللف كذلك؟ كقولنا: دخول اليهود الجنة، ودخول النصارى الجنة قاله الكفار، وقد يقال هذا.

(ومنه الجمع مع التقسيم والتفريق كقوله تعالى: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِيهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِيهِ الْجَنَّةُ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُوذٍ﴾) فالجمع في قوله تعالى: لا تكلم نفس، لأن النفس عامة، لأنها نكرة في سياق النفي

(١) سورة هود: ١٠٥-١٠٨.

(٢) البيهقي لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١١٢ - ١١٣، والطراز ١٤٤/٣، والمصباح ٢٤٩، ودلائل الإعجاز ص ٩٤، ومعاهد التلميح ص ٢٥٠/١، ونهاية الإيجاز ص ٢٩٦، ويزري: "تلك فيهم.....".

وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين:

أحدهما: أن تذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل ما يليق به؛ كقوله [من الطويل]:

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَّا وَمَشَايِخِ
كَأَنَّهُمْ مِنْ طُولِ مَا التَّتَمُّوا مُرَدُّ

يَقَالُ إِذَا لَاقَوْا خِفَافٌ إِذَا دُعُوا
كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٌ إِذَا عُتُوا

والثاني: استيفاء أقسام الشيء؛ كقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاطًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يَزُوجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاطًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾^(١).....

والتمييز في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ والتقسيم في قوله تعالى: ﴿قَالُوا الَّذِينَ شَقُّوا﴾ الآية ثم قال المنصف: (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أن تذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل ما يليق به، كقوله) أي أبي الطيب:

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَّا وَمَشَايِخِ
كَأَنَّهُمْ مِنْ طُولِ مَا التَّتَمُّوا مُرَدُّ

يَقَالُ إِذَا لَاقَوْا خِفَافٌ إِذَا دُعُوا
كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٌ إِذَا عُتُوا^(٢)

والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاطًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يَزُوجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاطًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ وقد احتج بهذه الآية على انتفاء الخنثى الشكل، والحق وجوده، وقد اختلف فيه أصحابنا أحو قسم ثالث غير الذكر، والأنثى أو لا؟ والصحيح أنه لا يخرج عنهما، وهذه الآية لا تدل عليه، إذا كان المراد استيعاب الأقسام، إلا أن يقال: ترك الخنثى، لأنه نادر، والآية سيقت في معرض الامتنان، فاقصر فيها على الغالب، وقد جعل الطبيعى من التقسيم الحاصر قوله تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾^(٣) وأنكره شارح البرزوى نظراً إلى أنه ليس معه حصر، وادعى الطبيعى التقسيم الحاصر قى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾^(٤) الآية وفيه نظر، لما سبق بخلاف: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاطًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾^(٥) الآية فإنها اقتضت وقوع أحد هذه الأمور، فلو كان^(٦)، ثم قسم آخر لوقع فثبت الحصر، وأنشد البغدادى للتقسيم الحاصر قول الثقفى:

(١) سورة الشورى: ٤٩-٥٠.

(٢) البيهتان لأبى الطيب المتنبى فى التبيين ٢٥٧/١، والإيضاح بتحقيقى ٣١٧، وعقود الجمان ٩٦/٢.

(٣) سورة فاطر: ٣٢.

(٤) سورة آل عمران: ٧.

(٥) سورة الشورى: ٤٩.

التجريد

ومنه: التجريد؛ وهو أن يُنتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها؛ مبالغةً لكمالها فيه، وهو أقسام:

منها: نحو قولهم: لي من فلان صديق حميم، أي: بلغ فلان من الصداقة حداً صحَّ معه أن يستخلص منه آخر مثله فيها.

ومنها: نحو قولهم: لئن سألت فلاناً، لتسألن به البحر.

ومنها: نحو قوله [من الطويل]:

وشوّهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمسئلهم مثل الفنيق المرحل

إِنْ يَعْلَمُوا الْخَيْرَ يُخْفَوْهُ وَإِنْ عَلِمُوا شَرًّا أَذَاعُوا وَإِنْ نَمَّ يَعْلَمُوا كَذَبُوا^(١)
التجريد:

ص: (ومنه التجريد إلخ).

(ش): من أنواع البدیع التجريد، وهو عبارة عن أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة في كمال الصفة فيه، حتى إنه ليتجرد منه مثله فيها، وهو أقسام منها: أن لا يقصد تشبيه الشيء بغيره، ويكون التجريد "بمن" نحو قولهم: "لي من فلان صديق حميم" أي: بلغ في الصداقة حداً يصح معه أن يستخلص منه آخر مثله في الصداقة، وتسمى "من" هذه تجريدية، ومنها: أن يقصد تشبيه الشيء بغيره، ويكون بالباء كقولهم: "لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر" وسنذكر كيفية التجريد، ومنها: أن لا يقصد تشبيه الشيء بغيره، ويكون بالباء نحو قوله:

وشوّهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمسئلهم مثل الفنيق المرحل^(٢)

الشوّهاء: صفة محمودة في الفرس، ويقال: يراد بها سعة أشتاقها. والفنيق: الفحل الذي لا يؤذى ولا يركب لكرامته على أهله. والمرحل: المرسل السائر، فقوله: تعدو

(١) البيت لطريح بن إسماعيل الثقفي، وهو البيت السادس له من قصيدة في الأغاني ٣٠٦/٤، ولفظه: إن يسمعوا..... " وهذا البيت معناه قريب من البيت الذي قاله قنبر ابن أم صاحب، وهو:

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً مني وما سمعوا من صالح دفنوا

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤٩٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٩، ولسان العرب ٢٣٦/١١ (رحل)، وبلا نسبة في المقامد النحوية ١٩٥/٤ أو يروي بلفظ: " للرجل ".

ومنها: نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾^(١) أى: فى جهنم، وهى دار الخلد.
ومنها: نحو قوله [من الكامل]:

وَلَيْنَ بَقِيَّتْ لَأَرْحَلَنَّ بِغَرْوَةٍ تَحْشَوِى الْفَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمٌ

وقيل: تقديره: أو يموت منى كريم. وفيه نظر.

بى، أى تسير بى بمستلثم، أى لابس لامة فجرد من نفسه لابس لامة مثله. وفيه نظر، لجواز أن يكون "بمستلثم" بدلا من قوله: "بى" فلا يكون فيه تجريد، فإن ذلك جائز عند الكوفيين والأخفش قياسا، وعند غيرهم لا يجوز إلا قليلا، فيجوز أن يكون هذا من ذلك القليل، ومنها أن يكون "بفى" ولا يقصد تشبيه الشئ، بغيره نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾^(٢) فإن جهنم أعادنا الله منها هى دار الخلد لكنه انتزع منها مثلها وجعل دار الخلد معدة للكفار تهويلاً. ومنها أن يكون بغير حرف، ولا يقصد تشبيه شئ، بغيره، نحو قول الحماسي:

فَلَيْنَ بَقِيَّتْ لَأَرْحَلَنَّ بِغَرْوَةٍ تَحْشَوِى الْفَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمٌ^(٣)

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾^(٤) على قراءة الرفع، أى فحصلت وردة، وقيل: تقديره: أى البيت: "أو يموت منى كريم" أى يموت من قبلى رجل غيرى كريم، وقيل: "أو يموت منى كريم" يريد نفسه، والفرق بينه وبين الأول، أن الأول تجريد بغير حرف وهذا تجريد بحرف محذوف. قال المصنف: وفيه نظر، يريد فى كون هذا البيت من التجريد نظر. قال الخطيبى: إن مراده بالنظر أنه من باب الالتفات من التكلم إلى الغيبة، لأن مراد الشاعر من قوله: كريم نفسه، ورد بأن الالتفات لا ينافى التجريد، بل هو واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته، فيجعلها شخصا آخر ثم يخاطبه، أو يفرضه غائبا إما لتوبيخ^(٥)، أو نصح، أو غير ذلك. قلت: قد سبق لنا عند الكلام على الالتفات من المعانى، كيفية اجتماع التجريد والالتفات بما يغنى عن إعادته، فيطلب من موضعه، غير أن قول المصنف: وقيل:

(١) سورة فصلت: ٢٦.

(٢) سورة فصلت: ٢٨.

(٣) البيت لقائده بن مسلمة الحنفى، أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ٢٧٨.

(٤) سورة الرحمن: ٣٧.

(٥) فى الأصل "التوبيخ" والصواب ما أفتناه.

ومنها: نحو قوله [من المشرح]:

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكُسِبُ الْمَطْيَى وَلَا يَشْرَبُ كَأْسًا يَكْفُ مَنْ بِخَلَا

ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه؛ كقوله [من البسيط]:

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ قَلِيْسَعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

تقديره: "أو يموت مني كريم" يقتضى أن التقدير الذى ذكره إنما يكون على القول الثانى، وليس كذلك، لأنه سواء كان تجريدا أو لا، فتقدير "منى" لا بد منه، وبهذا تعلم أن قوله: فيه نظر، لا يعود على القول الثانى، وقيل: إن وجه النظر هو أن الأصل عدم التقدير اللفظى، لأننا إذا قدرنا: "يموت مني كريم" وجعلناه تجريدا بحرف، كان فيه حذف لفظى، الأصل عدمه ومنها نحو قوله:

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكُسِبُ الْمَطْيَى وَلَا يَشْرَبُ كَأْسًا يَكْفُ مَنْ بِخَلَا^(١)

فإنه جرد من كفه كف غير بخيل، والإشارة بهذا النوع إلى تجريد ما لم يقصد به التشبيه، وهو بغير حرف، وهو كالذى قبله، إلا أن "أو يموت كريم" تجريد بمنطوق، وهذا تجريد بمفهوم، لأن قوله: "يكف من بخلا" ليس فيه تجريد، بل مفهومه أنه يشربها بكف من لم يبخل، فكانه جرد من نفسه غير بخيل، وأثبت بالمفهوم أنه يشربها بكفه. وقد أنكر الطيبى أن يكون هذا تجريدا، لأن التجريد يكون من منطوق، لا من مفهوم. وقيل: إن قوله: "يكف من بخلا" كناية، وفيه نظر: لأن الكناية لا تنافى التجريد، ومنها أن يكون بغير حرف، ولا يقصد التشبيه، وهذا هو الذى قبله، إلا أن هذا اختص بنوع: وهو مخاطبة الإنسان نفسه، كقوله أى المتنبي:

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ قَلِيْسَعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ^(٢)

قلت: وقد يكون ذلك بغير المخاطبة، فإن قيل: أين المبالغة فى التجريد بخطاب الإنسان لنفسه؟ قلت: كأنه يجعل نفسه لكمال الإدراك: كأن فيها نفسا أخرى، ومن

(١) انظر الإيضاح الفقرة ٢٤٣: ص ٣١٦.

البيت للأعشى الأكبر أعشى قبس.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبى الطيب المتنبي فى ديوانه ٢٢٠/٢، وهو ضمن قصيدة قالها يمدح بها أبا شجاع فانك المعروف بالنجشون عندما قدم من القيوم إلى مصر فوصل أبا الطيب وحمل إليه هدية قيمتها ألف دينار فقال يمدحه.

أحسنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾^(١) صيرها لشدة جدالها كأنها تجادل عن غيرها. وبقي من أنواع التجريد أن يقصد التشبيه ويكون "بمن" أو "في" نحو: رأيت من فلان أو فيه البحر" أو لا يقصد التشبيه ويكون "بالباء" أو "في" نحو: "لى به أو فيه صديق حميم" فكون المصنف جعل القسم الأول يكون "بالباء" فقط، والثاني "بمن" لا يظهر لى وجهه، وأعلم أن فى انطباع بعض هذه الأقسام (على حد التجريد السابق) نظرا لأنك فى نحو: "لا خيل عندك" لم تجرد شيئا مثل نفسك فى صفة، بل جردت ذاتا من ذات "لا" باعتبار صفة "إلا" بأن نؤول على الصفة، وأعلم أيضا أن حد التجريد يقتضى أن يكون المذكور هو المجرد، والذى يظهر فى نحو: رأيت منك صديقا ذلك، فيكون الصديق مجردا، والمخاطب مجردا منه، وفى نحو: رأيت بفلان البحر، أنك جردت من البحر حقيقة أخرى، وجعلتها الإنسان، إن كانت الباء للسببية، أى بسبب رؤية فلان، وإن كانت ظرفية فتكون جردت من البحر بحراً آخر جعلته فى الإنسان، ويحتمل أنك جردت الأوصاف الجسمية عن الإنسان، فإذا قلت: "سألت بفلان البحر" كأنك جردت عنه أوصافا جسمية وغيرها، فيكون البحر مجردا عنه لا مجردا، كأن البحر كان فى ضمنه، فلما أزيلت أوصاف الإنسان غير كونه بحراً لم يبق إلا البحر، فكان هو المسئول.

(تنبيه): يؤخذ من كلامهم أن فى "الباء" التجريدية قولين: أحدهما، أنها سببية، وأشار إليه فى الكشف حيث قال فى قوله تعالى: ﴿فَأَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا﴾^(٢) أى: فأسأله بسؤاله خبيراً، كقولك: رأيت به أسداً، أى: برؤيته انتهى، ونقل مثله عن أبى البقاء. والثانى: أنها ظرفية، واقتضى كلام الطيىبى على الكشف نقله، وأن قوله تعالى: ﴿فَأَسْأَلُ بِهِ﴾ لا حاجة فيه إلى تقدير سؤاله، بل هى تجريدية من غير هذا التقدير، وأما "من" التجريدية، فكلام الزمخشرى يقتضى أنها بيانية حيث قال فى قوله تعالى: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾^(٣) يحتمل أن تكون بيانية، كأنه قيل: "هب لنا قرة أعين" ثم بين القرة بقوله: ﴿مِنْ أَزْوَاجِنَا﴾ وهو من قولهم: رأيت منك أسداً أى أنت أسداً انتهى، وفيه نظر، لأن "من" البيانية عند المثبت لها شرطها، أن يتقدم عليها الملبين، والظاهر أن "من" التجريدية ابتدائية، أو ظرفية.

(٢) سورة الفرقان: ٥٩.

(١) سورة النحل: ١١١.

(٣) سورة الفرقان: ٧٤.

المبالغة

ومنه: المبالغة المقبولة، والمبالغة: أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حداً مستحيلاً أو مستبعداً؛ لئلا يظن أنه غير متناهٍ فيه^(١).
وتنحصر في: التبليغ، والإغراق، والغلو؛ لأن المدعى: إن كان ممكناً عقلاً وعادةً: فتبليغ؛ كقوله [من الطويل]:
فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ
بِرَاكَا فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيَغْسَلْ

المبالغة:

ص: (ومنه المبالغة المقبولة إلخ).

(ش): اختلفوا في المبالغة، فمنهم من لا يرى لها فضلاً محتجاً^(٢) بأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق، وكان على نهج الصدق، ولأنها لا تكون إلا من ضعيف عجز عن الاختراع، والتوكيد يعمد إليها لسد خلله، ومنهم من يقصر الفضل عليها وينسب المحاسن كلها إليها، محتجاً بأن أحسن الشعر أكذبه. حكاهما في المصباح، ومقتضى تعليقه أن المبالغة كذب. وليس كذلك، ولو كانت كذباً لما وردت في القرآن، ولا السنة، وقسم في المصباح المبالغة إلى ما كان باستعمال في غير موضوع كالاستعارة، وما كان بتكسار مثل: ﴿أَوْ كَظَلَمَاتٍ فِي تَبَحُّرٍ لُّجِّيٍّ﴾^(٣) أو تقسيم سئل: "ونكرم جارنا البيت الآتي، وأما المصنف فقد جعل من البديع المعنوي المبالغة المقبولة وقدم المصنف عليها المبالغة مطلقاً، وهو أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حداً مستحيلاً أو مستبعداً، لئلا يظن أنه غير متناه في ذلك الوصف، والضمير في قوله: "فيه" مفرد، لأنه عائد لأحد المتعاطفين "ياو" وتنحصر المبالغة في التبليغ والإغراق والغلو، ووجه الحصر أن المدعى للوصف من الشدة أو الضعف، إما أن يكون ممكناً عقلاً وعادةً، أو لا، فإن كان فيسعى تبليغاً كقوله أي: امرئ القيس:

فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ
بِرَاكَا وَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيَغْسَلْ^(٤)

(١) أي في الشدة أو الضعف.

(٢) هكذا في الأصل: "محتجاً" والسياق يقتضي "محتجاً" أو محتجاً.

(٣) سورة النور: ٤٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٢، والإشارات ص ٢٧٨، والمصباح ص ٢٢٤،

ولسان العرب ٤٩٦/١١ (غسل). ٤٠/١٥ (عدا)، وتاج العروس (غسل)، (عدا).

وإن كان ممكناً عقلاً لا عادة؛ فأغراق؛ كقوله [من الوافر]:
وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا نَامَ فِيْنَا وَتُثْبِعُهُ الْكَرَامَةُ حَيْثُ مَا لَا

وهما مقبولان؛ وإلا^(١) فَعَلُوا؛ كقوله [من الكامل]:
وَأَخْفَتِ أَهْلَ الشَّرِكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النُّطْفُ التِّي لَمْ تُخْلَقِ

والمقبول منه أصناف؛ منها: ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة؛ نحو: ﴿يَكَادُ
زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾^(٢)

وصف الغرس بأنه أدرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق والعداء
(بالكس) الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما في أثر الآخر وفيه نظر، لأن هذا إخبار
بالواقع بغير مبالغة، وإن كان ممكناً عقلاً لا عادة سمي إغراقاً كقوله:

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا نَامَ فِيْنَا وَتُثْبِعُهُ الْكَرَامَةُ حَيْثُ مَا لَا^(٣)

فإن كون جاره لا يميل إلى جهة إلا تبعته كرامته مستحيل عادة ممكن عقلاً، كذا قيل.
وفيه نظر لإمكان حمل ذلك على تزويده بما يصاحبه في كل جهة يميل إليها، كما هي
عادة الكرام، وهذا البيت أنشده عبد اللطيف البغدادى: ونكرم ضيفنا، وعزاه إلى عمرو بن
الأيهم، وهما أى التبليغ والإغراق، مقبولان قوله (والا) أى وإن لم يكن القدر المدعى من
شدة الوصف أو وضعفه ممكناً عقلاً، فالمبالغة تسمى غلوا كقول أبي نواس:
وَأَخْفَتِ أَهْلَ الشَّرِكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النُّطْفُ التِّي لَمْ تُخْلَقِ^(٤)

ثم أخذ المصنف فى بيان المقبول من هذه الأقسام، فالقسمان الأولان وهما: التبليغ،
والإغراق؛ مقبولان لأنهما من البديع (و) الثالث وهو الغلو المقبول منه أصناف؛
منها ما أدخل عليه ما يقرب إلى الصحة نحو لفظ: "يكاد" فى قوله تعالى: ﴿يَكَادُ
زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾^(٥) ولك أن تقول المستحيل كيف يقرب من الصحة بكاد
أو غيرها، وكقول الشاعر، وقيل: هو ابن حميد الصقلى:
وَيَكَادُ يَخْرُجُ سُرْعَةً عَنْ ظِلِّهِ لَوْ كَانَ يَرِغَبُ فِي فِرَاقِ رَفِيقِ^(٥)

(١) بأن كان غير ممكن عقلاً ولا عادة.

(٢) سورة التور: ٣٥.

(٣) البيت لعمرو بن الأيهم التغلبى؛ فى الإشارات ص ٢٧٩، والمصباح ص ٢٢٤.

(٤) البيت لأبى نواس فى ديوانه ص ٤٥٢، والطراز ٣١٤/٢؛ والمصباح ص ٢٢٩.

(٥) البيت لابن حنبل الصقلى، وأبى محمد عبد الجبار بن أبى بكر.

ومنها: ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل؛ كقوله [من الكامل]:
عَقَدْتُ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عَثِيرًا
لَوْ تَبَتَّغَى عَنْقًا عَلَيْهِ لَأَمْكُنَا

وقد اجتمعا في قوله [من الطويل]:
يُخَيَّلُ لِي أَنْ سَمَرَ الشَّهْبِ فِي الدَّجَى
وَشَدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي

ومنها: ما حُرِّجَ مَخْرَجَ الهزل والخلاعة؛ كقوله [من المنسرح]:
أَسْكُرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشَّ
شُرْبِ عَدَا إِنْ ذَا مِنَ الْعَجَبِ

ومنها ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل، كقوله يعني: أبا الطيب:
عَقَدْتُ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عَثِيرًا
لَوْ تَبَتَّغَى عَنْقًا عَلَيْهِ لَأَمْكُنَا^(١)

وفي جميع هذ الأمثلة وكونها من المستحيل عقلاً، نظر، إذ العقل لا يمتنع أن يضيء الزيت، وأن يخرج الفرس عن ظله، وأن تعقد حوافر الخيل غباراً ويتكاثف حتى يمكن السير عليه، ولا استحالة في انعقاد الغبار، وقد اجتمعا في قوله، أى قول الأرجاني يصف الليل بالطول:

يُخَيَّلُ لِي أَنْ سَمَرَ الشَّهْبِ فِي الدَّجَى
وَشَدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي^(٢)

فإن لفظة "يخيل لي" تقربه إلى الصحة، وفيه نظر، لأنها تجعله صحيحاً لأن قوله: "يخيل لي" ممكن بأن يكون خيالاً فاسداً، وفيه تخييل بليغ، وهو تسمير الشهب في الدجى، ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة، كقوله:

أَسْكُرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشَّ
شُرْبِ عَدَا إِنْ ذَا مِنَ الْعَجَبِ^(٣)

عنه إنه كثير الرحمة لم يتبالغ، وكما أنك إذا قلت: عندي ألف ليس فيه مبالغة بالنسبة إلى من قال: عندي واحد، ولا بد في المبالغة من تجاوز، نعم تحسن المبالغة إذا قلت: "زيد رحيم"، ولم يكن كثير الرحمة، بل أردت أن تتبالغ في الرحمة اليسيرة الواقعة منه لغرض من الأغراض، فهذه حينئذ مبالغة، وكذلك إذا قلت: "عندي ألف رجل" وأردت مائة تعظيماً لهم فقد تبين بذلك أن هذه الألفاظ ليست موضوعة للمبالغة البديعية، وأن من يطلق عليه المبالغة، فذلك بحسب اصطلاح النحاة واللغويين،

(١) البيت المقتضب في شرح التبيان للعكبري ٤٥٦/٢، والإشارات ص ٢٧٩.

(٢) البيت للقاضي الأرجاني كما في الإشارات ص ٢٨٠، والإيضاح ص ٣٢٠ بتحقيقي.

(٣) البيت أورده بلا عزو محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٧٩.

نظرا إلى ما دل عليه بالنسبة إلى ما دل عليه مطلق اسم الفاعل، فليتأمل. ثم قال الرماني: من المبالغة التعبير بالصفة العامة في موضع الخاصة، كقوله عز وجل: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(١) قال: وكقول القائل: "أتاني الناس" ولعله لا يكون أتاه إلا خمسة، فاستكثرهم وبالع في العبارة عنهم. قلت: هذا صحيح: إلا أن التقييد بالخمسة لا أدرى مستنده فيه، وقد أطلق الناس على واحد، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾^(٢) وأريد نعيم بن مسعود على ما ذكره جماعة على أن الشافعي رضى الله عنه نص على أن اسم الناس يقع على ثلاثة فما فوقها، وأن المراد بالناس في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾^(٣) أربعة ثم جعل الرماني من المبالغة إخراج الكلام مخرج الإخبار عن الأعظم للمبالغة كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(٤)، ﴿فَأَنَّى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾^(٥) وإن كان المراد جاء أمره، وجعل من المبالغة إخراج الممكن إلى المستنع مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٦) وجعل من المبالغة إخراج الكلام مخرج النك، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ بِأَكْمَ لَعَلِّي هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٧) ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾^(٨) وجعل منه حذف الأجوبة للمبالغة نحو: ﴿وَلَوْ قَرَى﴾^(٩) وهذا كله عرف مما سبق من علم المعاني والبيان. قال عبد اللطيف البغدادي: ومتى وقعت المبالغة في قافية سميت إبالغاً وهو أن يأتي البيت تاماً من دون القافية، ثم تأتي القافية لحاجة البيت إلى الوزن فيزداد المعنى جودة وأشد:

كَأَنَّ عَيْوْنَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَانِنَا وَأَرْحَلِنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يُتَقَبَّ^(١٠)

وقد تقدم هذا في باب الإيجاز والإطناب.

(تقريبه): سمعت بعض المشايخ يقول: إن صفات الله -تعالى- التي هي على صيغة المبالغة كغفار، ورحيم، وغفور، ومنان، كلها مجازات، وهي موضوعة للمبالغة ولا مبالغة

(١) سورة الزمر: ٦٢.

(٢) سورة آل عمران: ١٧٣.

(٣) سورة الفجر: ٢٢.

(٤) سورة الأعراف: ٤٠.

(٥) سورة الزخرف: ٨١.

(٦) سورة النحل: ٢٦.

(٧) سورة سبأ: ٢٤.

(٨) سورة السجدة: ١٢.

(٩) سورة الفرقان: ٢١، وكتاب العين ٢١٦/١، وتاج العروس ٤٣٤/٢٠ (جزع).

(١٠) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٥٣، ولسان العرب ٤٨/٨ (جزع)، وأساس البلاغة ص ٥٨ (جزع)، وكتاب العين ٢١٦/١، وتاج العروس ٤٣٤/٢٠ (جزع).

المذهب الكلامي

ومنه: المذهب الكلامي؛ وهو إيراد حجة للمطلوب على طريق أهل الكلام؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١).....

فيها؛ لأن المبالغة أن يثبت للشيء أكثر مما له، وصفات الله -تعالى- متناهية في الكمال لا تمكن المبالغة فيها، والمبالغة -أيضا- تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص، وصفات الله -تعالى- منزهة عن ذلك، وعرض^(٢) هذا الكلام على الوالد فاستحسنه، ولا شك أن هذا إنما يأتي تفريعا على أن هذه الأسماء صفات، فإن قلنا: علام؟ فلا يراد السؤال لأن العلم لا يقصد مدلوله الأصلي من مبالغة ولا غيرها، وسمعت بعض أهل العلم يقول: إنما لم يوجد لكثير من الشعراء المسلمين كثير من الشعر يمدحون به رسول الله ﷺ لأن الشعر إنما يحسن بالمبالغة، وهي متعذرة في حقه ﷺ لأن المادحين -وإن بذلوا جهدهم- لا يصلون إلى قطرة من بحر، عليه أفضل الصلاة والسلام.

المذهب الكلامي:

ص: (ومنه المذهب الكلامي الخ).

(ش): من البدیع ما يسمى المذهب الكلامي، والجاحظ أول من ذكره، وأنكر وجوده في القرآن (وهو أن يورد المتكلم حجة للمطلوب لما يدعيه على طريقة أهل الكلام) وينقسم إلى: قياس اقتراني، واستثنائي، واستقراء، وتمثيل وهو القياس المذكور في الأصول وإنما لم يسموه المنطقي؛ لأن هذا المذهب أصله، كما ذكره ابن مالك عبارة عن نصب حجة صحيحة ما قطعية الاستلزام، فهو منطقي. أو ظنية فهي جدلية، غير أنه قد يقال -أيضا- أهل الكلام مطالبهم قطعية فكيف تسمى الحجة الظنية كلامية؟ وجوابه أنهم ربما يذكرون الحجة الظنية ليحصل من مجموعها القطع كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فإن هذه مقدمة استثنائية ذكر فيها المقدمة الشرطية، وتقديره: لكنهما لم يفسدا، فلم يكن فيهما آلهة فالمقدمة الثانية استثناء نقيض التالي، فلأزمه نقيض المقدم، (ومنه قوله) أي قول النابغة يعتذر إلى النعمان:

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٢) هكذا في الأصل. ولعلها وعرض بهذا.

وقوله [من الطويل]:

وَلَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ لِقَرءٌ مَطْلَبٌ

خَلَقْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِبَّةً

لَمُبْلَغِكَ الْوَاسِي أَغَشُّ وَأَكْذِبُ

لَيْزِنُ كُنْتُ قَدْ بُلَّغْتُ عَنِّي جِنَايَةَ

مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَأٌ وَمَذْهَبٌ

وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لِي جَانِبٌ

أَحْكَمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَقْرَبُ

مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا مَدَحْتُهُمْ

فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مَدْحِهِمْ لَكَ أَتَنَّبُوا

كَفَعْلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ

وَلَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ لِقَرءٌ مَطْلَبٌ

خَلَقْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِبَّةً

لَمُبْلَغِكَ الْوَاسِي أَغَشُّ وَأَكْذِبُ

لَيْزِنُ كُنْتُ قَدْ بُلَّغْتُ عَنِّي خِيَانَةَ

مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَأٌ وَمَذْهَبٌ

وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لِي جَانِبٌ

أَحْكَمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَقْرَبُ

مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا مَدَحْتُهُمْ

فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مَدْحِهِمْ لَكَ أَتَنَّبُوا^(١)

كَفَعْلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ

يقول: أنت أحسنت لقوم فمدحوك، وأنا أحسن إلى قوم فمدحتهم، فكما أن مدح أولئك لك لا يعد ذنباً، فكذلك مدحي لمن أحسن إلى لا يعد ذنباً فقله: كفعلك، هو الإلزام وهذه الحجة تسمى تمثيلاً، وهو القياس المذكور في الأصول، وهو غاية إلزام في القياس بوصف جامع وهو ظني، وهو يرجع إلى الافتراضي، أو الاستثنائي إلا أن بعض مقدماته ظنية، وإن كان الاستلزام قطعياً، وفي هذه الأبيات إشكال على التابغة الناطم من وجهين: الأول، أنه ادعى أنه مدح أقواماً فأحسنوا إليه، كما أن أقواماً أحسن إليهم فمدحوه، وهذا عكس ما فعله هو وإنما يحصل الإلزام أن لو قال: ملوك حكمتوني في أموالهم فمدحتهم، وإلا فهو قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقاً على إحسانهم، فلا يحصل الإلزام إذ لم يكن له داع إلى الابتداء بمدحهم. الثاني، في قوله:

(١) الأبيات من الطويل، وهي للتأنيب الذباني في ديوانه ص ٧٢ - ٧٣، والمصباح ص ٢٠٧، والبيت الأول في تهذيب اللغة ٣٠٤/١٥، ورواية عجزه: "للقمر مذهب"، والبيت الثالث في أساس البلاغة ص ١٨٤ (رويد).

ملوك: يقصد بهم غسانة الشام. يشير به إلى حسن معاملتهم له، وعدم ترفهم عليه. ويرد شطر البيت الأخير: "..... أراك اصطفتيتهم."

حسن التعليل

ومنه: حسن التعليل؛ وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي، وهو أربعة أضرب؛ لأن الصفة إما ثابتة قصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها:

“فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا” وهل أحد يرى أن مادحه مذنب، وإنما كان ينبغي أن يقول: “فلم يرهم غيرك مذنبين بمدحهم لك فلا شيء تراني أنت مذنباً بمدحي لغيرك؟” وقد يكون المذهب الكلامي بقياس اقتراني، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾^(١) أى الإعادة أهون من الابتداء، والأهون أدخل في الإمكان وهو المطلوب: قوله: “أغش وأكذب” معناه: غاش وكاذب، إذ ليس فيه تفضيل، ولك أن تقول: هذا النوع كله ليس من البديع، لأنه ليس في هذا تحسين لمعنى الكلام والمقصود، بل المعنى المقصود هو منطوق اللفظ، فالإتيان بهذا الدليل هو المقصود، فهو تطبيق على مقتضى الحال، فيكون من المعاني لا من البديع، وأنشد ابن رشيح في المذهب الكلامي:

فيك خلاف لخلاف السدى فيه خلاف لخلاف الجميل

وقال عبد اللطيف البغدادى: إن المذهب الكلامي كل ما فيه محيى العلوم العقلية كقوله:

محاسنه هيولى كل حسن ومغناطيس أفئسدة الرجال

حسن التعليل:

ص: (ومنه حسن التعليل، وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي).

(ش): إنما قال: “مناسبة له” - وإن كان كل علة مناسبة - ليعين أنها ليست علة بل فيها مناسبة ما باعتبار لطيف معناه بأمر لطيف عند البلغاء، وغير حقيقي أى خيالى، وليس حقيقياً؛ بل بالادعاء، ولذلك بدأ بقوله: “أن يدعى” وهو أربعة أضرب؛ لأن الصفة التى تريد أن تثبت لها علة، إما ثابتة أى لها تحقق وقصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها بإثبات علتها، والأولى أى الصفة الثابتة، إما أن لا يظهر لها فى العادة

(١) سورة الروم: ٢٧.

والأولى: إما ألا يظهر لها في العادة علة؛ كقوله [من الكامل]:
لَمْ يَحْكُ نَائِلُكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمِتْ بِهِ فَصَبَّيْهَا الرُّحْضَاءُ
أو يظهر لها علة غير المذكورة؛ كقوله [من الرمل]:
مَا بِهِ قَتْلُ أَغَايِبِهِ وَلَكِنْ يَبْقَى إِخْلَافَ مَا تُرْجُو الذَّنَابُ
فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرّتهم، لا لما ذكره.
والثانية: إما ممكنة؛ كقوله [من البسيط]:
يَا وَاشْيَاءَ حَسُنَتْ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَى حِذَارُكَ إِنْسَانِي مِنَ الْغَرَقِ

علة أو يظهر الأول أن تكون صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة كقوله يعني:
أيا الطيب:

لَمْ يَحْكُ نَائِلُكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمِتْ بِهِ فَصَبَّيْهَا الرُّحْضَاءُ^(١)

فالوصف الثابت العلل هو نزول المطر ولا يظهر له في العادة علة فأثبت له علة، وهي أن السحاب حمت بنائله حسداً له، وغيره منه فصبيها أى مطرها الرحضاء وهو العرق عقيب الحمى، وفيه نظر، لأن المطر في العادة يكون لمصالح العباد ومنافعهم. والثاني، وهو أن تكون الصفة ثابتة ويظهر أن لها علة غير المذكورة، كقول أبي الطيب:

مَا بِهِ قَتْلُ أَغَايِبِهِ وَلَكِنْ يَبْقَى إِخْلَافَ مَا تُرْجُو الذَّنَابُ^(٢)

فإن قتل الملوك أعداءهم في العادة للانتقام منهم ودفع مضرّتهم، لا لما ذكره، وفيه مبالغة في الشجاعة والجدود وتحقيق الرجا، وإنجاز الوعد وأنه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيط والحنق على الأعداء، وأعلم أن هذه القصيدة للمتنبى جميعها خارجة عن قواعد العروض؛ لأنها من بحر الرمل وهو استعمال عروضه كاملاً على "قاعلاتن" وهو لا يجوز إلا شاذاً، بل يجب في مثلها الحذف، قوله: (والثانية) إشارة إلى الصفة المعللة غير الثابتة، إما ممكنة، وهي الضرب الثالث كقوله أى: قول مسلم بن الوليد:
يَا وَاشْيَاءَ حَسُنَتْ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَى حِذَارُكَ إِنْسَانِي مِنَ الْغَرَقِ^(٣)

(١) البيت لأبي الطيب المتنبى في شرح الثيان للعكبري ٣٣٠/١، والإيضاح بتحقيقى ص: ٣٢٢.

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبى شرح ديوانه ١٤٤/١، والأسرار ص: ٣٣٧، والإشارات ص: ٢٨١، وشرح الثيان للعكبري ٩٨/١، والإيضاح بتحقيقى ص: ٣٢٢.

(٣) البيت لمسلم بن الوليد في ديوانه ص: ٣٢٨، والطراز ١٤٠/٣، والمصباح ص: ٢٤١، وفي الشعر والشعراء ٨١٥/٢، وطبقات الشعراء ص: ١١١، والإيضاح ص: ٣٢٤ بتحقيقى.

فإن استحسان إساءة الواشى ممكن؛ لكن لما خالف الناس فيه، عقبه بأن حذاره منه نجى
إنسانه من الفرق في الدموع.

أو غير ممكن؛ كقوله [من البسيط]:
لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْرَاءِ خِدْمَتُهُ
وَأَلْحَقَ بِهِ مَا يُنْتَبَى عَلَى الشُّكِّ؛ كقوله [من الطويل]:
كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّبَنَ تَحْتَهَا
حَبِيبًا فَمَا تَرَفُّأَ لَهُنَّ مَدَامِعُ

التفريع

ومنه: التفريع؛ وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر؛

فإن استحسان إساءة الواشى ممكن، لكنه لما خالف الناس، أى ادعى وقوع هذا
الاستحسان عقبه بعلته ليكون مقرباً لتصديقه، فعلمه بأن حذاره منه نجى إنسانه من
الفرق في الدموع قوله: (أو غير ممكن) إشارة إلى الضرب الرابع، وهو ما كانت الصفة
المعللة فيه غير ممكنة، كقوله: أى كمعنى بيت فارسي ترجمته:

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْرَاءِ خِدْمَتُهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عَقْدَ مُنْتَطِقٍ^(١)

فإن "نية الجوراء خدمته" صفة غير ثابتة، وهي ممتنعة فلذلك علمه بقوله: "لما
رأيت عليها عقد منتطق" قوله: (وألحق به) أى ألحق بحسن التعليل ما بنى على
الشك، وليس منه لبنائه على الشك، كقوله أى قول أبى تمام:

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّبَنَ تَحْتَهَا
حَبِيبًا فَمَا تَرَفُّأَ لَهُنَّ مَدَامِعُ^(٢)

أى تحت الربي، والسحاب هنا جمع، لأنه يستعمل مفرداً أو جمعاً، وفى بعض
النسخ "حمياً" بالياء وفى بعضها "حنيناً" بالنون، وأعلم أن قول المصنف: "وليس به
لبناء الأمر فيه على الشك" فيه نظر، أما أولاً، فإنه ليس فى الكلام شك، وأما ثانياً
فلأن كان ليست للشك على الصحيح، بل ترد حيث وقعت إلى التشبيه.

التفريع:

ص: (ومنه التفريع إلخ).

(ش): التفريع أن يثبت لمتعلق أمر، أى لمتعلق لأمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر،

كقوله أى الكعبيت:

(١) البيت من البسيط وهو مترجم من بيت فارسي فى الإيضاح ص ٣٢٤، وفى عقود النجاشى ص ١٠٧، ٣٨٢.

(٢) البيت لأبى تمام فى ديوانه ص ٤٢٥، والإيضاح ص ٣٢٤ بتحقيقى.

كقوله [من البسيط]:
أَحْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفَى مِنَ الْكَلْبِ

تأكيد المدح بما يشبه الذم

ومنه: تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان:

أَحْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفَى مِنَ الْكَلْبِ^(١)
فإنه أثبت لدمائهم أنها تشفى من الكلب بعد أن أثبت لأحلامهم أنها تشفى من سقام الجهل، وقد يقال: ليس هذا بمثال مطابق؛ لأن الحكم المثبت ثانياً ليس هو المثبت أولاً فإن الشفاء من الكلب غير الشفاء من الجهل، وإنما المصنف نظر إلى أن مطلق الشفاء شيء واحد، وإنما قال: تشفى من الكلب، لأنه يقال: من عضه كلب كلب فلا دواء له أنجع من دم شريف، يشرط الإصبع اليسرى من رجله اليسرى، ويؤخذ من دمه قطرة على تمرّة وتطعم المعروض منه فيبرأ، وسمى هذا تفریعاً لتقريب المتكلم الثاني فيه على الأول، هذا ما ذكره المصنف، وقال في الصباح: التفریع ضربان: الأول أن يأتي بالاسم متفياً "بما" ويتبعه بتعظيم أوصافه ثم يخبر بأفعل التفضيل، كقول أبي تمام:

مَا رَبَّعَ مَيَّةَ مَعْمُورًا يُطِيفُ بِهِ غِيلَانُ أَبْوَى رَبًّا مِنْ رَبِّهَا الْخَرِبِ^(٢)
الثاني أن يأتي بصفة يقرن بها أبلغ منها في معناها، كقوله:

أَحْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ^(٣)

البيت انتهى، ولم ينظر ابن مالك في البيت، لاتحاد الوصف بالشفاء، بل أسند مع البيت السابق قول ابن المعتز:

كَلَامُهُ أَخْدَعُ مِنْ لَحْظِهِ وَوَعْدُهُ أَكْذَبُ مِنْ طَبِيعِهِ^(٤)
تأكيد المدح بما يشبه الذم:
ص: (ومنه تأكيد المدح إلخ).

(ش): من البديع العنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم؛ بأن يبالح في المدح إلى أن يأتي بعجاء يتوهم السامع في بادئ الأمر أنه ذم وهو ضربان: أفضلهما، أي أبغهما

(١) البيت للكثير الإيضاح بتحقيق ٣٢٥، العبد ج ٢ ص: ٤٢، شرح عقود الجمان ١١٩/٢، والمصاح ص: ٢٣٩.
(٢) البيت من البسيط وهو للكثير بن زيد في الدرر ٢٥٢/١. ومعاهد التنصيص ٨٨/٣، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في تذكرة النخلة ص ٥١، ومع انبهاص ٨١/١.

(٣) البيت السابق "للكثير".

(٤) البيت لابن المعتز في الصباح ص ٢٣٩، بطبعة المطبعة النموذجية.

أفضلهما: أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها؛
كقوله [من الطويل]:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوقَهُمْ
بِهِنَّ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَائِبِ^(١)

أى: إن كان قلوب السيوف عيباً، فأثبت شيئاً منه على تقدير كونه منه، وهو محال،
فهو فى المعنى تعليق بالمحال، فالتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشيء ببيّنة، وأنَّ
الأصل فى الاستثناء هو الاتصال؛ فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يؤهم إخراج شيء مما
قبلها، فإذا وليها صفة مدح، جاء التأكيد.

أن ينفى عن الممدوح صفة ذم، ويستثنى من صفة الذم المنفية صفة مدح مقدر دخول تلك
الصفة الحميدة فى صفة الذم، ولا بد فى تلك الصفة الحميدة أن يكون بينها وبين الصفة
الذميمة علاقة مصححة دخولها فى الصفة المذمومة المنفية، ومنه قول النابغة الذبياني:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوقَهُمْ
بِهِنَّ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَائِبِ

ونظيره:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوقَهُمْ
تُعَابُ بِنَسِيَانِ الْأَحْبَةِ وَالْوَطَنِ^(٢)

فتخيل فى البيت السابق أولاً أن قلوب السيوف عيب، فدخل فى عموم العيب
المنفى، ثم أخرجه بالاستثناء، فثبت بالإخراج شيء من العيب على تقدير كون قلوب
السيوف من العيب، وهو محال فهو فى المعنى تعليق وجدان شيء من العيب فيهم على
المحال، والملحق على المحال محال، فالتأكيد فى المدح فيه من وجهين: الأول، أنه
كدعوى الشيء ببيّنة، كأنه استدل على أنه لا عيب فيهم بأن ثبوت عيب فيهم معلق
بكون قلوب السيوف عيباً، وهو محال والثانى: أن الأصل فى الاستثناء الاتصال؛
فذكر أداة الاستثناء قبل ذكر ما بعدها يؤهم إخراج شيء مما قبلها، وأنه إثبات عيب،
فإذا جاء المدح بعدها تأكد المدح، لإثبات مدح بعد مدح، وقول المصنف: "يؤهم
إخراج شيء مما قبلها" فيه نظراء لأنه قرر أن الاستثناء متصل، وإذا كان متصلاً
فذكره لا يوجب للسامع أن يعتقد ويجزم بإخراج شيء مما قبلها، لا أنه يتوهم

(١) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه ص ٤٤، والإشارات ص ١١١، والبيان للطيبى، والمصباح ص ٢٣٩.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى حقوق الجمان ص ١٠٨.

والثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويُعقَّب بِأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له؛ نحو: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش» وأصل الاستثناء فيه - أيضًا - أن يكون متصلاً كالضرب الأول؛ لكنه لم يقدر متصلاً؛ فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني؛ ولهذا كان الأول أفضل.

ومنه ضرب آخر؛ وهو نحو: «وَمَا تَنْقُمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتُنَا»^(١) والاستدراك في هذا الباب كالاستثناء؛

(الثاني، أن يثبت لشيء صفة مدح وتعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له، كقوله ﷺ: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش»^(٢) وأصل الاستثناء فيه أي في هذا الضرب (أن يكون منقطعاً) لكنه لا يقدر متصلاً كما قرناه في الضرب قبله، فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني، وهو أن سامعه يتوهم أولاً ثبوت صفة ذم ثم يزول ذلك، ويتأكد المدح بتكرره بخلاف الأول فإنه يفيد بالوجهين السابقين؛ فلذلك قلنا: الأول أفضل قال في الإيضاح: وأما قوله تعالى: «لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيًا إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا»^(٣) فيحتمل الوجهين وأما قوله تعالى: «لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا»^(٤) فيحتملها، ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون الاستثناء من أصله متصلاً؛ لأن معنى السلام هو الدعاء بالسلامة، وأهل الجنة عن الدعاء بالسلامة أغنياء؛ فكان ظاهره من قبيل اللغو، لولا ما فيه من فائدة الإكرام، ثم قال المصنف: (ومنه) أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) أي ثالث وهو نحو قوله تعالى: «وَمَا تَنْقُمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا» أي ما تعيب منا إلا أصل المفاخر وهو الإيمان، وإنما جعل هذا ضرباً ثالثاً؛ لأن الاستثناء فيه مفرغ وفي الأولين تام، والاستثناء فيه متصل حقيقة، وفي الأولين منقطع، واتصاله في أحدهما بالفرض لا حقيقة. قلت: لم يظهر لي أن هذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم؛ لأنهم لم يستثنوا الإيمان من العيب، وإنما استثنوه مما لا يعيب، ولا يلزم من كونه يعيب الإيمان بكفره وأن يكون عيباً معناه

(١) سورة الأعراف: ١٢٦.

(٢) «لا أصل له، ومعناه صحيح»؛ أورده العلامة الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٤١٣/٢)، والمجلوني في «كشف الخفاء» (٢٠١/١)، وقال: «قال في اللآلئ: معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب، ولا يعرف له إسناد...»

(٣) سورة مريم: ٦٢.

(٤) سورة الواقعة: ٢٥، ٢٦.

كما في قوله [من الطويل]:
هُوَ الْبَدْرُ إِلَّا أَنَّهُ الْبَحْرُ زَاخِرًا سَوَى أَنَّهُ الضَّرْعَامُ لَكِنَّهُ الْوَيْلُ

تأكيد الذم بما يشبه المدح

ومنه: تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان:
أحدهما: أن يُسْتثنَى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له، بتقدير دخولها فيها، كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسىء إلى من أحسن إليه.....

ليس فينا ما تجعله أثبت عيبا إلا الإيمان، ثم قال المصنف: إن الاستدراك في هذا الباب كالاستثناء، كما في قوله أى قول الديدع الهمداني:
هو البدر إلا أنه البحر زاخراً سوى أنه الضرعام لكنه الويل^(١)

وسبب ذلك أن الاستثناء في اللغة أعم منه في الاصطلاح، وقد وقع الاستثناء في القرآن، والمراد به الشرط في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ وَلَا يَسْتَثْنُونَ﴾^(٢) أى لا يقولون: إن شاء الله، وكيف لا يكون الاستدراك في هذا الباب كالاستثناء، والاستثناء في ضربه في الأصل منقطع والمنقطع مقدر بلكن؟ بل قد يعترض على المصنف، فيقال: ليس هنا غير استدراك. ويجاب بأن القسم الأول فرضناه متصلا، والثالث متصل حقيقة، والثاني صورته استثناء.

تأكيد الذم بما يشبه المدح:

ص: (ومنه تأكيد الذم إلخ).

(ش): هذا القسم على العكس مما قبله، وهو تأكيد الذم بما يشبه المدح (وهو ضربان: أحدهما، أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها) ومثله المصنف بقوله: فلان لا خير فيه إلا أنه يسىء إلى من أحسن إليه، وفي المثال نظر، لأن هذا الاستثناء يقدر فيه الاتصال ولا بد أن يكون فيه مناسبة بين الخصلة المستثناة، والخصال المحبودة، كما تقدم في عكسه والإساءة لمن أحسن إليه ليس فيها شيء يشبه الخير، وعلاقة المضادة هنا بعيدة الاعتبار، فينبغي أن يمثل بما صورته صورة الإحسان، كقولك: "فلان لا خير فيه إلا أنه يتصدق بما يسرقه"، وهذا كالأول في

(١) البيت بلا نسبة في مفتاح العلوم ص ٢٢٦، ومفرد الجمان ص ١٠٩.

(٢) سورة القلم: ١٧، ١٨.

وثانيهما: أن يثبت لشيء صفة ذم، ويعقّب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له؛ كقوله: فلان فاسق إلا أنه جاهل. وتحققهما على قياس ما مر.

الاستتباع

ومنه: الاستتباع؛ وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر؛ كقوله [من الطويل]:

نَهَبْتُ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهَيْئَتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ^(١)

مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها، وفيه أنه نهب الأعمار بون الأموال، وأنه لم يكن ظالما في قتلهم.....

إفادة تأكيد الذم بوجهين، وفي تقدير اتصاله وغير ذلك (وثانيهما: أن يثبت للشيء صفة ذم، وتعقّب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى، كقولك: فلان فاسق إلا أنه جاهل) قوله: (وتحققهما على قياس ما مر) أي في جميع الأحكام من أن حكم الاستدراك حكم الاستثناء وغيره.

الاستتباع:

ص: (ومنه الاستتباع إلخ).

(ش): من اليدع المعنوى الاستتباع؛ وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح لذلك الشيء بشيء آخر أي بصفة أخرى، وقيل: الاستتباع الوصف بشيء على وجه يستتبع وصفا آخر؛ ليعم المدح والذم وفيه نظر، لأنه يتحد حينئذ بالقسم بعده، ومثله النصف بقول أبي الطيب:

نَهَبْتُ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهَيْئَتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ

فإنه مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه وهو نهب أعمار هذا الجم الغفير، فاستتبع ذلك مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها، فإن ذلك مفهوم من تهنة الدنيا بخلوده. قوله: (وفيه) إشارة إلى وجهين من المدح في البيت ذكرهما على بن عيسى الرعي: أحدهما: (أنه نهب الأعمار بون الأموال) والثاني، (أنه لم يكن ظالما في قتل أحد من المقتولين). قلت: لا أدري من أين له دلالة هذا البيت على أنه لم ينهب الأموال، وعلى أنه

(١) البيت للمتنبي من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة، ديوانه ٢٧٧/١، والإشارات ص ٢٨٤.

الإدماج

ومنه: الإدماج؛ وهو أن يُضمَّن كلامٌ سيق لمعنى معنى آخر؛ فهو أعمُّ من الاستتباع؛ كقوله [من الوافر]:

أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعْدُ بِهِمَا عَلَى الدَّهْرِ الدُّنْيَا

فإنه ضمَّن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر.

التوجيه

ومنه: التوجيه؛ وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين؛ كقول من قال لأعور [من مجزوء الرمل]:

لَيْسَتْ عَيْنِيهِ سَوَاءٌ

لم يكن ظالماً، ولا يخفى أن قوله: "لَهْنَتْ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ فِيهِ مَبَالِغَةٌ، فَإِنْ أَعْمَارُ الْمَقْتُولِينَ -وإن تكاثرت- متناهية. والتناهي لا يجامع الخلود الذي لا نهاية له، إلا أن يريد بالخلود المكث الطويل، على حد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾^(١) وكان المصنف في غنية عن ذكر هذا القسم بذكر الذي يليه.

الإدماج

وهو في الأصل لف الشيء في ثوب، والمراد هنا أن يضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر، فهو أعم من الاستتباع؛ لأن ذلك في المدح، وهذا مطلق، وعلى التفسير الآخر يكونان واحداً ومثاله قول أبي الطيب يصف طول الليل عليه:

أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعْدُ بِهِمَا عَلَى الدَّهْرِ الدُّنْيَا^(٢)

فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر، وكثرة ذنوبه.

التوجيه

وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، كقول من قال لأعور:

خِطَاطُ لِي عَمْرُو قَبَاءٌ لَيْسَتْ عَيْنِيهِ سَوَاءٌ^(٣)

(١) سورة النساء: ٩٣.

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي في شرح التبيان ١٠٢/١.

(٣) البيت من الرمل وهو لبشار بن برد في خياط أعور وهو في الإيضاح ج ٣٢٨ بتحقيقى.

السكاكى: ومنه متشابهات القرآن باعتبار.

الهزل يراد به الجدد

ومنه: الهزل الذى يراد به الجدد؛ كقوله [من الطويل]:

إِذَا مَا تَوَيْمِي أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ عَدَّ عَنْ ذَا، كَيْسَفَ أَكْلِكَ لِلضَّبِّ؟!

تجاهل العارف

ومنه: تجاهل العارف؛ وهو -كما سماه السكاكى-: سَوَقُ المعلومِ مَسَاقٍ غَيْرِهِ

لنكتة: كالتوبيخ في قول الخارجية [من الطويل]:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ

كذا أطلقه المصنف، ويجب تقييده بالاحتمالين المتساويين، فإنه إن كان أحدهما ظاهرا، والثانى خفيا، والمراد هو الخفى، كان تورية قال السكاكى: ومنه متشابهات القرآن باعتبار. ونقله المصنف عنه ولم يعترض، وفيه نظر؛ لأن متشابهات القرآن تقدم أنها من التورية؛ لأن أحد احتماليها -وهو ظاهر اللفظ- غير مراد وقوله: "باعتبار" يريد باعتبار مطلق الاحتمالين، لا باعتبار استواء الاحتمالين، فإنه لا استواء فى احتمال التشابهات. قلنا: فهذا القدر ينفى أن يكون مما نحن فيه.

ومنه الهزل الذى يراد به الجدد كقوله:

إِذَا مَا تَوَيْمِي أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ عَدَّ عَنْ ذَا كَيْسَفَ أَكْلِكَ لِلضَّبِّ؟^(١)

فإنه أورده على سبيل الهزل، والمراد به الجدد. قيل: لأن تميما تكثر أكل الضب، وفى هذا نظر لا يخفى، والذى يظهر أن قوله: كيف أكلك للضب؟ هزل لأن ظاهره السؤال عن أكل الضب، وهو أمر لا معنى لإرادة معناه عند طالب المفاخرة إلا الهزل، لكن المراد به الجدد، وهو الإشارة إلى أن التميمي حقير عن أن يفخر، وإنما شأنه الاشتغال بأكل الضب ونحوه من الهمم الفاذلة.

تجاهل العارف:

ومنه تجاهل العارف، وسماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره، وسماه ابن المعتز الإعانت لنكتة أى لا يفعل ذلك إلا لاعتبار مقصود، كالتوبيخ فى قول: الخارجية.

قيل: هى ليلى بنت طريف ترثى أخاها حين قتله يزيد بن مزيد الشيباني:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا؟ كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ

(١) البيت لأبى نواس فى الإيضاح ص ٥٠٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليلى بنت طريف فى الأغاني ٨٥/١٢ - ٨٦، والحامسة الشجرية ٢٣٢/١.

والدور ١٦٣/٢، وشرح ضواهد المغنى ص ١٤٨، ولليلى أو لمحمد بن بكرة فى سبط السكلى ص ٩١٣.

والمبالغة في المدح؛ كقوله [من البسيط]:
 أَلَمْعُ بِسَرَقٍ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحٍ
 أَوْ فِي الدَّمِ؛ كقوله [من الوافر]:
 وَمَا أَدْرَى وَلَبَسْتُ إِخَالُ أَدْرَى
 أَمْ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي
 أَقْسَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟!

فلاستفهام في قولها: "ما لك" للتوبيخ؛ وهو تجاهل مع معرفتها أن الشجر لا يتأثر بموت من مات، ولقاتل أن يقول: ليست النكتة هنا إرادة توبيخ الشجر؛ بل النكتة إرادة إيهام أن الحزن على المذكور من الأمور العامة، حتى لا يختص بها إنسان عن شجر فهو تجاهل، فأتى في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكتة المبالغة في المدح على جهة الغلو بالوجه المستحيل، كقوله:

وَأَخْفَتِ أَهْلَ الشَّرِّكَ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النَّطْفُ النَّتَى لَمْ تُخْلَقِ^(١)

وإنما أفردت ضمير الشجر رعاية للقطعة، لا لمعناه، وإلا لأنتت، وإما أن يكون ذلك لإرادة المبالغة في المدح في قول البحتري:

أَلَمْعُ بِرَقٍ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحٍ
 أَمْ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي^(٢)

فإنه تجاهل ادعى أنه لشدة مشابهة ابتسامتها لهذه الأمور، صار يشك في أنها الواقع، وإن كان غير شاك، وهو -أيضا- من تناسي التشبيه، أو لقصد المبالغة في المدح، كقول زهير:

وَمَا أَدْرَى وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرَى
 أَقْسَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟^(٣)

= وللخارجية في الأضواء والنظائر ٣١٠/٥، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٢٩/٤ (خير)، ومعنى الليبيب ٤٧/٤٧، وجمع الهوامع ١٣٣/١.

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه ٢٥٨، من قصيدة يمدح بها الرشيد مطلقا:

خلق الشباب وشرتي لم تخلق
 رميت في عرض الزمان بأقواق

وانظر الإشارات لمحمد بن علي الجرجاني ص ٢٧٩، والطراز ٣١٤/٢، والمصباح ص ٢٢٩.

(٢) البيت للبحتري في ديوانه ٤٤٢/١، وهو مطلق قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان وهو في الإشارات للجرجاني ص ٢٨٦.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلى في ديوانه ص ٧٣، والأشتقاق ص ٤٦، وجمهرة اللغة ص ٩٧٨، والدرر ٢٩١/٢، ٢٨٨/٤، ١٢٦/٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٩، وشرح شواهد المغنى ص ١٣٠ - ٤١٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٩.

والتدله في الحب في قوله [من البسيط]:
 بالله يسا ظبيات القاع قلن لنا
 ليلاي منكن أم ليلى من البشر

فإنه ادعى أنهم لشدة شبههم بالنساء في الأوصاف الرذيلة، يشك الناظر فيهم أهم قوم، أي رجال، أم نساء، وفيه أن القوم يختص به الرجال على حد قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾^(١) وقال الزمخشري: واختصاص القوم بالرجال صريح في الآية وفي البيت المذكور وفي قوله: اختصاص القوم بالرجال نظر، وصواب العبارة أن يقال: اختصاص الرجال بالقوم؛ لما يظهر بادني تأمل، وأما قوم عاد وثمود ونحو ذلك فقول: يشمل الإناث -أيضا- تغليباً، وقال الزمخشري: ليس بمتناول للفريقين، بل قصد ذكر الذكور وترك ذكر الإناث؛ لأنهن تواع لرجالهن. قال: وهو في الأصل جمع "قائم" كصوم وزور، ويجوز أن يكون تسمية بالصدر، قال بعض العرب: "إذا أكلت أحببت قوماً وأبغضت قوماً" أي قِياماً. انتهى. ومراده أنه نقل بعد المصدرية إلى اسم الجمع، لكن قوله: "إنه في الأصل جمع" فيه نظر، لأن فعل "ليس" من أبنية الجموع، إلا على مذهب أبي الحسن (أو التدله في الحب) أي يتجاهل العارف للتدله في الحب (في قوله) وهو الحسين بن عبد الله الغريبي، ونسبه ابن منقذ إلى ذى الرمة:

بإله يا ظبيات القاع قلن لنا
 ليلاي منكن أم ليلى من البشر^(٢)

كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح ليلى وأنه من القسم السابق وزاد في الإيضاح قسماً لا أستحسن ذكر مثاله^(٣)، وقد عدوا من تجاهل العارف ما ينبغي أن يسمى: تجهيل العارف، كقول الكفار لإخواتهم الكفار: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ﴾^(٤) فقد جهلهم مع كونهم عارفين بالنبي ﷺ لغرض فاسد لهم لعنهم الله.

(١) سورة الحجرات: ١١.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣٠، وللرجي في شرح التصريح ٢٩٨/٢، والمقاصد النحوية ٤١٦/١، ٥١٨/٤، والكامل الثقفى أو للرجي في شرح شواهد الغنى ٩١٢/٢، وذكر مؤلف خزائن الأدب ٩٧/١، ومؤلف معاهد التنقيص ١٦٧/٣، أن البيت اختلف في نسبه، فنسب للمجنون، ولذى الرمة وللرجي، وللحسين بن عبد الله، ولبيدوى اسمه كامل الثقفى. وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٨٢/٢، وأوضح المسالك ٣٠٣/٤، وتذكرة النحاة ص ٣١٨، وشرح الأشموني ٨٧/١.

(٣) لعله أراد ما ذكر في الإيضاح قوله: "والتحقير في قوله -تعالى- في حق النبي ﷺ حكاية عن الكفار: (هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد) انظر الإيضاح بتحقيقى ص: ٣٣٠.

(٤) سورة سبأ: ٧.

القول بالموجب

ومنه: القول بالموجب؛ وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فتثبتها لغيره من غير تعرض لثبوته له أو انتفائه عنه؛ نحو: «يَقُولُونَ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ»^(١).....

القول بالموجب:

ص: (ومنه القول بالموجب إلخ).

(ش): من البديع المعنوي ما يسمى القول بالموجب وهو قريب من القول بالموجب المذكور في الأصول والجدل، وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع، ومن أحسنه قوله تعالى: «وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُنُ قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ»^(٢) ويمكن أن يجعل منه «قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا»^(٣) وقد جعل المصنف القول بالموجب ضربين: أحدهما، أن تقع صفة في كلام الغير، ولا يحسن دخول الألف واللام على غير، وتكون تلك الصفة كناية عن شيء أثبت له حكم، فتثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء، من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم له، أو انتفائه عنه، نحو قوله تعالى: «يَقُولُونَ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ» فإنهم ذكروا صفة، وهي العزة والأذلة، باعتبار أن ذكر الأعز والأذل ذكر للعزة والأذلة، لأنهما يتضمنانها وكنوا بالصفة عن شيء؛ لأنهم عتوا بالأعز، فريقهم، وبالأذل فريق المؤمنين، وأثبتوا لذلك الشيء حكما، فإنهم أثبتوا لفريقهم أن يخرجوا، وللفريق المؤمنين أن يخرجوا، فأثبت الله تعالى تلك الصفة، وهي العزة للمؤمنين، وينبئ أن يقال: وأثبت الصفة الأخرى، وهي الأذلة للكفار، المدلول عليها بتقديم الخبر في قوله تعالى: «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ» فإنه يدل على أن لا عزة لغيره، ومن لا عزة له دليل من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم، وهو صفة الإخراج أو انتفائه عنه، أي من الفريق الموصوف بتلك الصفة، ولا شك أن عدم ذكر الحكم أبلغ؛ لأنه إذا ثبت للمؤمنين أنهم الأعز كان الإخبار بإخراجهم للكفار مستغنى عنه باعتراف الكفار به، واعتراضهم أن من هذه صفة يخرج وهو معنى بديع، وبه يتضح أن هذا نسوع من

(٢) سورة التوبة: ٦١.

(١) سورة المنافقون: ٨.

(٣) سورة البقرة: ٩٣.

والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده، مما يَحْتَمِلُهُ بذكر متعلقه؛
كقوله [من الخفيف]:

قُلْتُ: ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا قَالَ: ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي

الذهب الكلامي السابق، لأنه إلزام بالحجة، فإنهم قالوا: الأعز يخرج الأذل، وفريق المؤمنين هو الأعز، فيلزم من ذلك أن المؤمنين يخرجون الكفار بقياس اقتراني. والثاني من القول بالموجب حمل لفظ وقع في كلام غير الشخص على خلاف مراده، مما يَحْتَمِلُهُ بذكر متعلقه، وينبغي أن يشترط في الاحتمال الذي حمل عليه الكلام أن يكون موجودا، كقوله:

قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا قَالَ: ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي
قُلْتُ: طَوَّلْتُ قَالَ لَا بَلْ تَطُولُ تَ، وَأَبْرَمْتُ قَالَ: حَبَلٌ وَدَادِي^(١)

فإنه قال: بموجب قوله: في "ثقلت" وفي "أبرمت" ولكنه صرفه إلى غير مقصود المتكلم، وحمله على غير مراده، ولا شك أنه -أيضا- نوع من تجاهل العارف، وفيه لطف باعتبار الرد على المتكلم على وجه يبلغ الغاية في التأدب وعدم المواجهة بالرد وليس في قوله: قلت: طولت: قال: "لا بل تطولت" قول بالموجب، فإنه رد عليه بقوله: لا، وأثبت شيئا آخر، فإن التطويل غير التطول وأعلم أن هذا الضرب الثاني من القول بالموجب، هو الأسلوب الحكيم المذكور في علم المعاني، والذي يظهر أن من القول بالموجب، قوله:

قالوا: اقترح شيئا نُجِدْ لك طيخه قلت: اطلبخوا لي جبةً وقميصاً^(٢)

لأنه قال بموجب قولهم، فأجاب بتعيين المطبوخ، كما سأله وحمل اللفظ الواقع منهم على غير مرادهم، فإنهم أرادوا حقيقة الطيخ، فحملة على مطلق الصنع الذي هو أعم من الطيخ والخياطة، فطلب فردا من أفراد ذلك النوع، وهو الخياطة وسماها طيخا مجازا، كما سبق. قال في الإيضاح: وقريب من هذا قول الآخر:

(١) البيهقي في الإشارات لمحمد بن علي الجرجاني ص ٢٨٧، وغزاهما المحقق للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج الشاعر الهازل. ويتسبان لمحمد بن إبراهيم الأسدي، وذكر المؤلف أن صواب البيت الثاني:

قال: طولت، قلت: أوليت طولا قال: أبرمت، قلت: حبل ودادي

(٢) البيت لأحمد بن محمد الأنطاكي المعروف بابي الرقعة، وهو بلا نسبة في الإشارات للجرجاني ص ٢٦٧.

الاطراد

ومنه: الاطراد؛ وهو أن تأتي بأسماء المدوح أو غيره وأسماء آبائه، على ترتيب الولادة، من غير تكلف؛ كقوله [من الكامل]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّثْتَ عُرُوشَهُمْ بَعْتَبِيَّةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ

وَإِخْوَانَ حَسْبَتِهِمْ سُرُوعًا فَكَأَنَّهُمْ وَلَكِنْ لِلْأَعْدَى

وَخِلَتُهُمْ سِهَامًا صَائِبَاتٍ فَكَأَنَّهُمْ وَلَكِنْ فِي فُسَاوِي

وَقَالُوا: قَدْ صَفَتْ مِنَّا قُلُوبُ لَقَدْ صَدَّقُوا وَلَكِنْ مِنْ وَدَايِ^(١)

قال: والمراد البيتان الأولان ولك أن تجعل نحوهما ضربا ثالثا. قلت: لم يظهر لي ما يتميز به هذا عن الضرب السابق، حتى يجعل ثالثا ولم يظهر الفرق بين البيت الثالث والأولين.

الاطراد:

ومنه الاطراد: وهو أن تأتي بأسماء المذكور وآبائه ومدوحا كان أو غيره على ترتيب الولادة الابن، ثم الأب، ثم الجد، كقول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّثْتَ عُرُوشَهُمْ بَعْتَبِيَّةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ^(٢)

وبهذا المثال تعلم أن إطلاق الآباء فيه تجوز، لأنه ليس في البيت إلا أبوان، وكقول
دريد بن الصمة:

فَتَلَّنَا بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ إِدَاتِهِ نَوَّابَ بْنِ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبٍ^(٣)

(١) الأبيات منسوبة لأكثر من شاعر، فقد نسب لابن الرومي، وأبي العلاء، ولطفي بن فضالة القيرواني، وهي بلا نسبة في الإشارات ص ٢٨٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو لربيعة الأسدي في لسان العرب ٤٦٤/١٣، (يمن)، وتاج العروس ٤٦٦/٢، (أدب)، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٣٦، ورواية صدره فيه: "كثير الضجاج وما سمعت بقات"، والدرة الفاخرة ٣٢٥/١، والمستقصى ٢٥٩/١، ومجمع الأمثال ٦٦/٢، وتاج العروس ٣١٣/٣، (غتب)، ورواية صدره:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكَتْ بِيوتَهُمْ

(٣) البيت من الطويل، وهو لخفاف بن ندية في ملحق ديوانه ص ١٣٠، ولدريد بن الصمة في ديوانه ص ٣٦، ولخفاف أو لدريد في لسان العرب ٩٢/١٣ (جثن). وراجع المزيد من مصادر البيت في ديوان خفاف بن ندية، وديوان دريد بن الصمة، ويروى البيت بلفظ:

فَتَلَّنَا بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ إِدَاتِهِ نَوَّابَ بْنِ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبٍ

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "الكریم ابن الکریم ابن الکریم ابن الکریم یوسف ابن یعقوب بن إسحق بن إبراهيم" (١) صلى الله عليهم أجمعين ولك أن تقول: قد عد المصنف مثل هذا في أول الكتاب مستهجنا، ومثله بقوله:

يَا عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَمَارَةَ أَنْتَ وَاللَّهِ ثَلَاثَةٌ فِي خِيَارَةِ (٢)

وما ذكره المصنف من حد الاطراد هو المشهور، ومنهم من يسمي الاطراد ذكر الأسماء مطلقا وكذلك صنع ابن رشيقي في العمدة، فإنه جعل الاطراد في قول المتنبي:

وَحَمْدَانُ حَمْدُونَ وَحَمْدُونَ حَارِثُ وَحَارِثُ لَقَمَانُ وَلَقَمَانُ رَاشِدُ (٣)

واعلم أن ابن رشيقي قال عن المتنبي: إنه جاء بالتعسف كله في قوله لسيف الدولة:

فَأَنْتَ أَبُو الْهَيْجَا ابْنُ حَمْدَانَ يَا بَنَّهُ تَشَابَهَ مَوْلُودُ كَرِيمٍ وَوَالِدُ

وَحَمْدَانُ حَمْدُونَ وَحَمْدُونَ حَارِثُ وَحَارِثُ لَقَمَانُ وَلَقَمَانُ رَاشِدُ (٤)

قال: وجعله أنياب الخلافة بقوله:

أُولَئِكَ أَنْيَابُ الْخِلَافَةِ كُلُّهَا وَسَائِرُ أَمْلَاحِ الْبِلَادِ الزَّوَانِدُ (٥)

قالوا: هم سبعة بالممدوح والأنياب في المعارف أربعة، إلا أن تكون الخلافة تسامحا، أو كلب بحر، فإن أنياب كل واحد منهما ثمانية، اللهم إلا أن يريد أن كل واحد نائب للخلافة في زمانه فقط، فيصح (وفيه من الزيادة على ما قبله) أنه زاد في العدد واحدا وأنه جعل كل ابن هو أبوه في الخلافة، وكرر كل اسم مرتين في بيت واحد، فهم أربعة أسماء انتهى.

(١) أخرجه البخاري في "أحاديث الأنبياء"، باب قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ...﴾ (٦/٤٨٢)، (ح ٣٣٩٠)، وفي غير موضع من صحيحه.

(٢) البيت بلا نسبة في دلائل الإعجاز للجرجاني ص ١٠٤، والإشارات ص ١٢، وذكر الإمام عبد القاهر هذا البيت وقال: إن تنابع الإضافات يستعمل في البهاء، ولا شبهة في ثقل ذلك في الأكثر، ولكنه إذا سلم من الاستكراه لطف وملح. (نهاية الإيجاز ص ١٠٤).

(٣) البيت لأبي الطيب المتنبي في شرح التبيان للمكبري ١/١٩٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) البيت لأبي الطيب المتنبي في شرح التبيان للمكبري ١/١٩٤.

المحسنات اللفظية

وأما اللفظي:

فمنه:

الجناس بين اللفظين، وهو تشابهُهُمَا في اللفظ:

ورد عليه الصقلي في العدة: أن هذا ليس من الاطراد وأن هذا ليس تعسفاً، لأن مقصوده لا يصح إلا بهذا التكرير، قال: وقوله: "إنهم سبعة" ليس بصحيح، بل ستة؛ والحيوان - وإن كان له أربعة أنياب- فإنما المعول عليه منهن اثنان، فللخلافة في كل عصر نابان الأب والابن انتهى. قلت: قوله: "ليس هذا المراد" بناء على رأى المتأخرين وابن رشيق لعله لا يخصه بذلك، وقوله: "إنهم ستة" غلط بل سبعة، كما قال ابن رشيق، فإن منهم ابن سيف الدولة المذكور في البيت الأول.

المحسنات اللفظية:

ص: (وأما اللفظي فمنه الجناس إلخ).

(ش): لما انقضى ما ذكره من أنواع البديع المعنوية شرع في أنواعه اللفظية أى التي يحصل بها تحسين اللفظ فقط، فقال: فمنه الجناس بين اللفظين، ويسمى التجنيس، وهو حسن ما لم يكرر كما سيأتى، قال فى كنز البلاغة: ولم أر من ذكر فائده. وخطر لى أنها الميل إلى الإصغاء إليه، فإن مناسبة الأنفاظ تحدث ميلا وإصغاء إليها، ولأن اللفظ المشترك إذا حمل على معنى ثم جاء، والمراد به معنى آخر كان للنفس تشوف إليه اهـ. والعبارة الثانية قاصرة على بعض أنواع الجناس، وكفى التجنيس فخرا قوله ﷺ: "غفار غفر الله لها وأسلم سألها الله وعصية عصت الله"^(١) وهو مشتق من حروف الجنس، لأن كلا من اللفظين المتجانسين من جنس الآخر، وهو استعمال اصطلاحى يدل عليه أن ابن سيدة قال فى المحكم: الجنس الضرب من كل شيء، وجمعه أجناس، وجنوس، وكان الأصمعي يدفع قول العامة: هذا مجانس لهذا، إذا كان من شكله، ويقول: ليس عربيا صحيحا، وقول التكميلين: تجانس الشيئان ليس يعربى - أيضا- إنما هو توسع، ثم فسر المصنف جناس اللفظين بأنه تشابههما فى اللفظ، والمراد

(١) أخرجه البخارى فى "المناقب" باب: ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأنجع: (٦/٦٢٦)، (ح٣٥١٣)، وفى غير موضع، ومسلم فى "المساجد" (ح٦٧٩)، وفى "الفضائل" (ح٢٥١٤ و٢٥١٨).

والتام منه: أن يتفقا في أنواع الحروف، وفي أعدادها، وفي هيئاتها، وفي ترتيبها:

باللفظين ما لفظ به أعم من أن يكون كل منهما كلمة واحدة أو أكثر: ليدخل الجنس المركب، كما سيأتى، وقد يقال: إن هذا الرسم يدخل نحو: "قام زيد قام زيد وغيره" من التأكيد اللفظي، فإن ادعى أن هذا فى الحقيقة لفظ واحد لاتحاد معناه، فيرد نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾^(١) لأن الخشية الثانية غير الأولى، فإن قال: هما متحدان فى جنس الخشية، فيرد عليه نحو: "زيد بن عمرو وزيد بن بكر" فإن معناه مختلف، فليكن جناسا، وليس كذلك، ثم يرد عليه أنه غير جامع لخروج نحو: "يحيى يحيى" أحدهما الاسم، والآخر فعل فإنهما فى اللفظ متحدان لا متشابهان، بل شيء واحد فإن ادعى أنهما متشابهان، فإن حقيقتهما مختلفة فى المعنى، وإنما يتشابهان فى النطق، فيدخل فى الجنس نحو: "زيد بن عمرو وزيد بن بكر" كما سبق، ويرد عليه -أيضا- نحو: "قام زيد وقام عمرو" وليس بجناس، ثم إن مطلق المشابهة فى اللفظ تصدق بما ليس بجناس، كما إذا كانا متفقين فى لام الكلمة فقط، أو عيتها، أو فائها. وقوله: "تشابه اللفظين" أى اللفظيين، وقوله: "فى اللفظ" أى النطق، فالأول للمفعول، والثانى للمصدر قوله: (والتام منه) إشارة إلى أن الجنس أنواع: منها التام وهو (أن يتفقا) اللفظان (فى أنواع الحروف) بأن يكون كل حرف فى أحدهما هو فى الآخر، وأما الاتفاق بأشخاص الحروف فمستحيل، إذ يلزم أن يكون لفظا واحدا، لا لفظين (وأعدادها) أن يكون عدد حروفهما واحدا فخرج نحو: سلا، وسلاسل، فإن أنواع حروفهما واحدة، وليس تاما، ولو قال: عددها لكان أدل وأخصر، والمراد بالعدد: ما عدا الحرف المشدد، فإنه -وإن كان حرفين- فإنما يعد فى هذا الباب حرفا واحدا كما سيأتى (وهيئاتها) أى فى الحركات والسكنات، فخرج نحو: "بل وبلى" والمراد غير هيئة الحرف الأخير، وأما الحركة الإعرابية، فاختلافها لا يدفع تمام الجنس، لما سيأتى. والمراد -أيضا- غير الساكن من أول حرفى المشدد فلا نظر إليه، بل وجوده كعدمه كما سيأتى (وترتيبها) خرج به نحو: "حفر وفرح" ووجه حسن هذا القسم أن فيه صورة الإعادة وحسن الإفادة (فإن كانا) أى اللفظان المتفقان فى ذلك كله

(١) سورة الأحزاب : ٣٧.

فَإِنْ كَانَا مِنْ نَوْعٍ كَاسْمِينَ، سَمِيَ مِمَّاثِلًا؛ نَحْوُ: «وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ»^(١)

وَأِنْ كَانَا مِنْ نَوْعَيْنِ، سَمِيَ مُسْتَوْفَى؛ كَقَوْلِهِ [مَنْ الْكَامِلُ]:

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

(مَنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ كَاسْمِينَ سَمِيَ مِمَّاثِلًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ») وَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ أَنَّ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ لَا يَكُونُ اخْتِلَافُهَا مَانِعًا مِنْ كَوْنِ الْجِنَاسِ تَامًا، لِأَنَّ سَاعَةَ وَالسَّاعَةَ مُخْتَلِفَا حَرَكَةِ الْآخَرِ، وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ التَّعْرِيفِيَّةُ، لَا تَخْلُ بِالْتِمَامِ لِأَنِّهَا زَائِدَةٌ عَنِ الْكَلِمَةِ، وَيُقَالُ: لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ جِنَاسٌ تَامٌ غَيْرُهَا. قِيلَ: وَمِنْهُ مَا رَوَى عَنْهُ عليه السلام خَلَا بَيْنَ جَرِيرٍ وَالْجَرِيرِ أَيْ دَعَا لَهُ زَمَانَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: حَذَقُ الْأَجْصَالِ آجَالُ وَالْهَسْوَى لِلْمَرْءِ قَتْلُ^(٢)

الْأَوَّلُ جَمْعُ أَجَلٍ (بِالْكَسْرِ)، وَهُوَ الْقَطِيعُ مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ. وَالثَّانِي، جَمْعُ أَجَلٍ وَهُوَ مُنْتَهَى الْعُمُرِ، وَلَمْ يُمَثِّلُوا لِلْفُظَيْنِ مِنْ نَوْعِي فَعْلٍ، وَهُوَ كَثِيرٌ مِثْلُ: تَرَبَّتْ يَمِينُ الْمُسْلِمِ وَتَرَبَّتْ يَمِينُ الْكَافِرِ، أَيْ اسْتَنْغَتِ الْأُولَى وَافْتَقَرَتِ الثَّانِيَّةُ، وَكَذَلِكَ مِنْ نَوْعِي حَرْفٍ، كَقَوْلِكَ: مَا مِنْهُمْ مَنْ قَائِمٌ (وَأِنْ كَانَا) أَيْ اللَّفْظَانِ اللَّذَانِ بَيْنَهُمَا جِنَاسٌ تَامٌ (مِنْ نَوْعَيْنِ سَمِيَ) الْجِنَاسُ (مُسْتَوْفَى كَقَوْلِهِ) أَيْ أَبَى تِمَامٌ:

مَا مَسَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٣)

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَوَّلِ مِمَّاثِلًا: وَالثَّانِي مُسْتَوْفَى قَدْ يُقَالُ: عَكْسُهُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ وَقَعَ فِيهِ اسْتِيفَاءُ التَّشَابُهِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، بِخِلَافِ الثَّانِي، وَلَعَلَّ جَوَابَهُ أَنَّهُمْ لَاحِظُوا فِي التَّمَاثِيلِ حَصُولَ الْإِسْتِوَاءِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، لِأَنَّ التَّمَثِيلَ كَالْتَّشَابِهِ، لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ التَّسَاوِي مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، إِلَّا مَا بِهِ الْإِخْتِلَافُ - كَمَا سَبَقَ - وَهَذَا مِثَالٌ لِأَحَدِ الْأَقْسَامِ، وَلَمْ يُمَثِّلُوا لِغَيْرِهِ، فَهِنَّ أَنْ يَخْتَلِفَا اسْمًا وَحَرْفًا، كَقَوْلِكَ: "مَا مَا فَعَلْتُ قَبِيحٌ"، وَمِنْهُ أَنْ يَخْتَلِفَا فِعْلًا وَحَرْفًا، كَقَوْلِهِ: إِنَّ أَنْ الْأَيْنِ يَسْلَى الْكُتُبِيَا.

(١) سورة الروم: ٥٥.

(٢) البيت لأبي سعد عيسى بن خالد الحزمي، وهو في التبيين ص ١٦٨، وبلا نسبة في الإشارات ص ٢٨٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي تمام في ديوانه (ص ٣٢٤ / التنبؤ العلمية) ورواية الديوان: مَنْ مَاتَ مِنْ حَدَثِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَسْرَارُ الْبِلَاقَةِ (ص ١٧ / شَاكِر)، وَالتَّبْيَانُ (ص ١٦٦)، وَالْإِشَارَاتُ (ص ٢٩١)، وَالْمَصْبَاحُ (ص ١٨٤)، وَالطَّرَافُ (ص ٣٥٧/٢) بِلا نسبة.

وأيضاً: إِنْ كَانَ أَحَدُ لَفْظَيْهِ مُرَكَّبًا، سُمِيَ جِنَاسَ التَّرَكِيبِ، فَإِنْ اتَّفَقَا فِي الْخَطِّ، خُصَّ بِاسْمِ التَّشَابُهِ؛ كَقَوْلِهِ [مِنِ الْمُتَقَارِبِ]:

إِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ ذَا هَيْبَةٍ فَدَعَا فَدَوَّلَتْهُ ذَاهِبَةً
وَالْأَخَصُّ بِاسْمِ الْمَفْرُوقِ؛ كَقَوْلِهِ [مِنِ الْمَدِيدِ]:

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ وَلَا جَسَامَ لَنَا
مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْ- جَسَامَ لَوْ جَامَلْنَا

ثم للتمام تقسيم آخر أشار إليه بقوله: (وأيضاً إِنْ كَانَ أَحَدُ لَفْظَيْهِ مُرَكَّبًا) أى سواء كان الآخر مركباً فيكونان مركبين، أم لا، ويسمى جناس التركيب. قال فى الإيضاح: ثم إِنْ كَانَ المركب منهما مركباً من كلمة وبعض كلمة، سُمِيَ مَرْفُوعًا كَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ:

وَلَا تَلَّةَ عَنْ تَذْكَارِ ذُنُوبِكَ وَأَبْجِهِ يَذْمَعُ يُحَاكِي الْوَيْلَ حَالَ مَصَابِهِ
وَمَثَلُ لِعَيْنَيْكَ الْجِسَامَ وَوَقْعَةً وَرَوْعَةً مَلَقَاءَ وَمَطْعَمَ صَابِهِ^(١)

يعنى أن المصاب فى الأول مفرد، والثانى مركب من "صاب"، و"ميم" مطعم، ولا نظر إلى الضمير المضاف إليه فيهما، فالأول مفرد، والثانى مركب من كلمة وبعض أخرى. قال: (وإلا) أى وإن لم يكن المركب منهما مركباً من كلمة وبعض أخرى، وهذا القسم هو الذى اقتصر عليه فى التلخيص، وقسمه إلى قسمين، فقال: (فإن اتفقا فى الخط خص باسم التشابه كقوله) أى قول أبى الفتح البستي:

إِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ ذَا هَيْبَةٍ فَدَعَا فَدَوَّلَتْهُ ذَاهِبَةً^(٢)

ذا هبة الأول مضاف ومضاف إليه، والثانى اسم فاعل (وإلا) أى وإن اختلفا فى الخط (خص باسم المفروق كقوله) أى قول أبى الفتح البستي:

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ وَلَا جَسَامَ لَنَا^(٣)
مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْ- جَسَامَ لَوْ جَامَلْنَا^(٤)

(١) البيهتان من الطويل، وهما للحريري فى المصباح (ص ١٨٥)، والإشارات (ص ٢٩٠).

(٢) البيهتان من المتقارب، وهو لأبى الفتح البستي فى الطراز (٣٦٠/٢)، والإشارات (ص ٢٩٠)، وبلا نسبة فى الإيضاح (١٨٥)، ونهاية الإيجاز (١٣٢).

(٣) فى عقود الجمان ص: ١٤١ "ولا جام لنا" وهو الصحيح.

(٤) البيهتان من الرمل، لأبى الفتح فى الإشارات (ص ٢٩١)، وشرح عقود الجمان (١٤١/٢)، وبلا نسبة فى نهاية الإيجاز (١٣٢).

وإن اختلفا في هَيْئَاتِ الحُرُوفِ فقط، يسمَّى محرِّفاً، كقولهم: (جَبَّةُ الْبُرْدِ جُنَّةُ الْبُرْدِ)، ونحوه: (الْجَاهِلُ إمَّا مُفْرَطٌ أَوْ مُفْرَطٌ)، والحرفُ المُشَدَّدُ في حكم المَخْفَفِ؛ كقولهم: (الْبِدْعَةُ شَرُّكَ الشَّرِّكَ).....

فَقوله: "جام لنا" الأول اسم "لا" وخبرها وقوله: "جاملنا" ثانية فعل، أى عاملنا بالجميل، وقد علم بما ذكرناه انقسام الجنس التام والمركب إلى ستة أقسام: متماثل، ومستوفى، وكل منهما إما مركب مرفوع، أو متشابه، أو مفرق. واعلم أن قول المصنف: "المركب منهما" يدخل فيه ما إذا كانا مركبين من كلمتين مثل: "جام لنا وجاملنا" وبعضهم فهم أن المراد أن يكون أحدهما مركباً والآخر مفرداً، وجعل الذى كلمته المتجانستان مركبتان نوعاً آخر، سماه جناس التلقيق، ومثله بقول البستي:

إِلَى حَتْفَى سَعَى قَدْوَى أَرَى قَدْوَى أَرَأَى نَمَى^(١)

ثم القسم الثانى من الأصل، أن يختلف اللفظان في هيات الحروف فقط، أى مع الاستواء في نوعها وعددها وترتيبها، فسمى الجنس محرِّفاً، كقولهم: "جَبَّةُ الْبُرْدِ جُنَّةُ الْبُرْدِ" فالبرد والبرد متفقان فيما عدا الهيئته بضم أول أولهما، وفتح أول ثانيهما، ومثله أيضاً بقولهم: "منع البرد البرد" والظاهر أنه تصحيف، - وإن كان صحيحاً في المعنى -، فإن المنقول البرد البرد -يفتح الهمزة-، والمراد بالبرد الثانى النوم، كقوله تعالى: ﴿لَا يَذُقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾^(٢) ومنه قول الشاعر:

وإن شئت لم أطمع نفاقاً ولا هرداً^(٣)

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذِرِينَ﴾^(٤) ونحوه الجاهل إما مفرد، أو مفرد، نقله في الإيضاح عن السكاكي ثم استشعر المصنف سؤالاً، وهو أن مفرد فيه حرف مشدد فحروفه أربعة، فلا يكون الاختلاف بينه وبين مفرد بالهيات فقط، بل بالحروف -أيضاً- فأجاب بأن المشدد في هذا الباب في حكم المَخْفَفِ نظرًا إلى الصورة، وهذا اصطلاح لا مشاحة فيه، وإلا فأى معنى للنظر إلى الصورة والجناس أمر للفظي؟ ثم إن الاختلاف في الحركة

(١) البيت من مجزوه الكامل وهو للبستي في شرح عقود الجمان (١٤١/٢).

(٢) سورة النبأ: ٢٤.

(٣) اللسان مادة "نقح" والمطر الأول منه: فإن شئت أحرم النساء سواكم والبيت للمرجي واسمه عبد الله ابن عمرو بن عفان بن عفان، ونسب إلى العرج، وهو موضع ولد به.

(٤) سورة الصافات: ٧٢، ٧٣.

وإن اختلفا في أعدادها، يسمى ناقصاً؛ وذلك إما بحرف في الأول؛ مثل: ﴿وَالْتَفَتِ﴾^(١) المساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق^(٢)، أو في الوسط؛ نحو: "جدي جهدي"،

والسكون لا وجود له في الصورة كما أن الاختلاف بالتشديد والتخفيف لا وجود له في الصورة، وبما قلنا صرح المطرزي فقال: في أول شرح المقامات: وربما وقع الاختلاف بالحركة والسكون أو بالتشديد والتخفيف، كقولهم: البدعة شرك الشرك وقولهم: الجاهل مفرط أو مفرط^(٣) ينبغي أن ينظر فيه إلى اللفظ، وهو مختلف بالضرورة، وإعلم أن المصنف قسم في الإيضاح السحرف إلى: ما كان الاختلاف فيه في الحركة فقط، ومثله "بمفرط، ومفرط" نقلاً عن السكاكي، ولا يصح ذلك، فإنهما مختلفان بالسكون لا بالحركة، فإن "الفاء" في "مفرط" ساكنة، وفي "مفرط" متحركة، كما سيأتي في الشرك والشرك، وهذا لا يرد على المصنف في التلخيص؛ لأنه أطلق أن مفرط ومفرط نحو: البرد والبرد، وهو صحيح؛ لأنه مثله في مطلق اختلاف الهيئة، ثم نقله عن السكاكي ليس بصحيح، فإن السكاكي مثل به لمطلق اختلاف الهيئة، ولم يمثل به لاختلاف الهيئة بالحركة. قوله: (وكقولهم) أي قول الناس: "البدعة شرك الشرك" هو مثال للقسم الثاني، وهو ما كان اختلافه ببيئة الحركة والسكون؛ أي بأن يكون الحرف الواحد في إحداها متحركاً وفي الأخرى ساكناً، "كالراء" في شرك وشرك، والاختلاف بالسكون فقط لا يمكن، إذ هو لا يختلف كالحركة. قوله: (وإن اختلفا في أعدادها) إشارة إلى القسم الثاني من أقسام الاختلاف، وهو القسم الثالث من الأصل، أي فإن اختلف اللفظان المتجانسان في عدد الحروف (سمى الجناس ناقصاً) لأن اختلافهما في عدد الحروف يلزم منه نقصان أحدهما لا محالة (وذلك) النقصان إما بحرف واحد أو لا، والذي بحرف واحد، إما أن يكون الحرف الناقص هو الأول، وإليه أشار بقوله: (إما بحرف في الأول) ولو قال: أول صفة لحرف لكان أحسن كقوله تعالى: ﴿وَالْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ فهو جناس ناقص عن التمام الحرف الأول وهو الميم (أو بحرف في الوسط نحو: جدي جهدي) أي حظي، ولم ينظروا هنا إلى كون الحرف المشدد بحرفين،

(١) سورة القيامة: ٢٩-٣٠.

(٢) أو مفرط، وهي في الأصل "أمر مفرط" لعلها خطأ مطبعي.

أَوْ فِي الْآخِرِ؛ كَقَوْلِهِ [مَنْ الطَّوِيلُ]:
يَمْدُونُ مِنْ أَيْدِ عَوَاصِمِ

وَرَبِّمَا سَمِيَ هَذَا مَطْرَقًا.

وَأَمَّا بِأَكْثَرِ؛ كَقَوْلِهَا [مَنْ الْكَامِلُ]:
إِنَّ الْبِكَاءَ هُسُو الشَّفَا

وَرَبِّمَا سَمِيَ هَذَا مَذْيَلًا.

وإن اختلفا في أنواعها، فيشتراط ألا يقع بأكثر من حرف:

فيكون في كل من الكلمتين حرف ليس في الآخر؛ بل جعلوا المشدد كالمخفف كما تقدم في المحرف (أو) بنقص حرف (في الآخر كقوله) أي أبى تمام:
يَمْدُونُ مِنْ أَيْدِ عَوَاصِمِ

تصوّل بأسياف قواضٍ قواضب^(١)

(وربما سمي هذا) أي القسم الأخير الناقص (مطرقا) ووجه حسنه أنك تتوهم قيل ورود آخر كلمة أنها هي التي مضت وأتى بها للتأكيد، وفي ذلك تحصيل فائدة جديدة بعد اليأس منها (وإما) أن يكون النقص (بأكثر) من حرف واحد (كقولها) أي الخنساء:
إِنَّ الْبِكَاءَ هُسُو الشَّفَا

مِنْ الْجَسْوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ^(٢)

فقد نقص في الأول عن الثاني حرفان، وربما سمي ما نقص عن مجانسه بأكثر من حرف مذيلا، وتسمية هذا مذيلا أظهر في المثال المذكور، وهو ما إذا كان في الأول نقص عن الثاني بحرفين، فإنه وقع تذييل الثاني منه، بخلاف ما إذا قيل في الجوانح الجوا فإن الكلمة الأخيرة فيه غير مذيلة، والتذييل إنما يكون في الأخير. قوله: (وإن اختلفا في أنواعها) إشارة إلى القسم الثالث من أقسام الاختلاف، وهو أن تختلف أنواع الحروف، فمن شرطه أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف، فإن كان بأكثر خرج عن كونه جناسا. وقوله: (فيشتراط) لم يكن به حاجة إلى هذه الفاء الداخلة على

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام في شرح ديوانه (ص ٤٦ / الكشك العلمية)، وأسرار البلاغة

(ص ١٧ / شاكر)، والإشارات (ص ٢٩٢)، والطراز (٣٦٢/٢)، وبلا نسبة في الإيضاح (ص ١٨٧).

(٢) البيت من الكامل، وهو للخنساء في الإشارات (ص ٢٩٢)، وعقود الجمال (١٤٤/٢).

ثم الحرفان: إن كانا متقاربين سُمي مضارعًا، وهو إما في الأول؛ نحو: "بيني وبين كنى" (١) ليل دابس وطريق طامس" ، أو في الوسط؛ نحو: "وهم يتهون عنه ويتأون عنه" (٢) ، أو في الآخر؛ نحو: "الخيّل معقود بنواصيها الخير" (٣) .
والأسمى لاحقًا، وهو - أيضًا - إما في الأول؛ نحو: "ويل لكل همزة لمزة" (٤) ، أو في الوسط؛ نحو: "ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون" (٥) ، أو في الآخر؛ نحو: "وإذا جاءهم أمر من الأمن" (٦)

المضارع في جواب الشرط، ثم الحرفان اللذان وقع الاختلاف بهما، إن كانا متقاربين سمي الجناس مضارعًا، وهو أى اختلاف الحرفين بالنوع إما في الأول؛ كقول الحريري: "بيني وبين كنى ليل دابس وطريق طامس" فالاختلاف بالطاء والدال، وهما حرفان متقاربان، كلاهما من الحروف الشديدة أو في الوسط، كقوله تعالى: "وهم يتهون عنه ويتأون عنه" فوقع الاختلاف بالهمزة والهاء، وهما حرفان حلقيان. أو في الحرف الأخير نحو قوله ﷺ: "الخيّل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة" (٧) فإن الاختلاف بالراء واللام، وهما من حروف الذلاقة قوله: (والا) أى إن لم يكن الحرفان اللذان وقع الاختلاف بينهما متقاربين، (سمى) الجناس (لاحقًا) واللاحق أيضًا إما باختلاف الحرفين في الأول؛ كقوله تعالى: "ويل لكل همزة لمزة" أو يقع الاختلاف في الوسط نحو: "ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون" فوقع الاختلاف في الوسط بالفاء والميم، وهذا فيه إشكال؛ لأن الفاء والميم متقاربان؛ لكنهما من حروف الذلاقة، ومن حروف الشفة، فكيف يكونان متباعدين؟ أو في الأخير نحو قوله تعالى: "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به" فوقع الاختلاف بالنون والراء، وفيه نظر - أيضًا - لأنهما من

(١) الكنى: النزل. وهذا من كلام الحريري، والدامس: الشديد النظمة.

(٢) سورة الأنعام: ٢٦.

(٣) الحديث متفق عليه رواه البخارى في "الجهاد"، وسلم في "الإمارة".

(٤) سورة الهمزة: ١.

(٥) سورة النساء: ٨٣.

(٦) أخرجه البخارى في "الجهاد"، باب: الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، (٦/٦٤).

(٧) سورة الأنعام: ٢٨٤، وسلم في "الإمارة"، (ج ١٨٧١).

وإن اختلفا في ترتيبها، سمي تجنيس القلب؛ نحو: "حسامه فتح لأوليائه
حتف لأعدائه"، ويسمى قلب كل، ونحو: "اللهم استر عورتنا، وآمن
روعاتنا"^(١)، ويسمى قلب بعض.

وإذا وقع أحدهما^(٢) في أول البيت،

حروف الدلالة. قوله: (وإن اختلفا في ترتيبها) إشارة إلى النوع الرابع من الاختلاف، وهو
أن يختلفا في ترتيب الحروف فيسمى تجنيس القلب، وهو قسمان: أحدهما، نحو قولهم:
حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه. قال: (ويسمى هذا قلب كل) وهذا أحسن من قوله في
الإيضاح: يسمى قلب الكل؛ لأن كل لا يدخل عليها الألف واللام في القياس، والثاني
نحو ما روى في بعض الأخبار: "اللهم استر عورتنا وآمن روعاتنا"^(٣) وكذلك قول
بعضهم: رحم الله امراً أمك ما بين فكاه وأطلق ما بين فكاه. وكذلك قول أبي الطيب:
ممنعة ممنعة رداح يكلف لفظها الطير الوقوعا^(٤)

ويسمى هذا قلب بعض؛ لأن عورة وروعة اتفقا في الحرف الأخير وهو "التاء" فلا
قلب فيها وانقلب ما سواها، كاتقلاب فتح وحتف، وفي فكاه وفكاه، كذلك لم يقع
القلب في الحرف الأخير. وفي ممنعة وممنعة كذلك، فإن القلب لم يقع في الحرف
الأول والأخير، بل فيما بينهما، ولم يقع فيما بينهما على الترتيب، كما يظهر
بالتأمل، ولك أن تقول: ينبغي أن يسمى القسم الأول -أيضا- قلب بعض، فإن
الحرف المتوسط وهو "التاء" في حتف وفتح، لم ينقلب كما لم ينقلب الأخير في
عورة وروعة وإلا فما الذي أوجب تسمية أحدهما بقلب بعض والآخر بقلب كل؟ إنما
يكون بجعل الأول في أحدهما ثانياً مثلاً، والثاني ثالثاً، والثالث أولاً، ثم أشار
المصنف إلى فرع من ذلك، وهو أنه (إذا وقع أحد المتجانسين جناس القلب في أول البيت)

(١) صحيح، أخرجه أحمد في "المسند"، وأورده الشيخ الألباني في صحيح أبي داود، وصحيح ابن ماجه.

(٢) أي أحد اللفظين المتجانسين جناس القلب.

(٣) جاء ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ وسلم ولكن بلفظ الأفراد: "اللهم استر عورتى، وآمن روعتى، واقصر
دينى". وهو حديث "حسن" أخرجه الطبراني في الكبير عن خباب، وانظر صحيح الجامع
(ج ١٢٦٦).

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبي الطيب المتنبى في شرح ديوانه (١٣٢/١) وفي رواية الديوان: ممنعة ممنعة
رداح، والمصباح (ص ١٩٠)، والإشارات (ص ٢٩٤).

وَالْآخَرُ فِي آخِرِهِ، سَمِيَ مَقْلُوبًا مَجْنَحًا، وَإِذَا وَلِيَ أَحَدُ الْمُتَجَانِسِينَ^(١) الْآخَرَ، سَمِيَ
مَزْدُوجًا وَمَكْرَرًا وَمَرْتَدًّا، نَحْوُ: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَتِيمًا﴾^(٢).
وَيُلْحَقُ بِالْجِنَاسِ شَيْئَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَجْمَعَ اللَّفْظَيْنِ الْاِشْتِقَاقُ، نَحْوُ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾^(٣).....

وَيَتَبَعِي أَنْ يَقُولَ: أَوَّلُ الْفَقْرَةِ لِيَعْمَ النِّظْمُ وَالنَّثَرُ، إِلَّا أَنْ مَثَلَهُ فِي النَّثَرِ سَيَاتِي فِي رَدِّ
الْعَجَزِ عَلَى الصَّدْرِ. (وَالْآخَرُ فِي آخِرِهِ سَمِيَ مَقْلُوبًا مَجْنَحًا) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
لَا حَ أَنْوَارُ الْهَيْدَى مِنْ كَفِّهِ فَيُكْسَلُ حَالٌ^(٤)
وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا سَمِيَ هَذَا مَقْلُوبًا مَجْنَحًا، فَتَسْمِيَتُهُ مَقْلُوبًا لِكَوْنِهِ جِنَاسًا قَلْبًا،
وَتَسْمِيَتُهُ مَجْنَحًا لِكَوْنِ كَلِمَتِي الْجِنَاسِ فِيهِ وَاقْعَتَيْنِ فِي جِنَاحِي الْبَيْتِ، فَلَا يَدْعُ أَنْ
يُسَمَّى الْجِنَاسَ التَّامَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَقْسَامِ السَّابِقَةِ تَامًا مَجْنَحًا، وَكَذَلِكَ الْجَمِيعُ، إِلَّا أَنْ
يَكُونُوا لَاحِظُوا مَنَاسِبَةَ بَيْنِ الْجِنَاحِ وَالْقَلْبِ لِسُرْعَةِ ثَقَلِ الْجِنَاحِ، ثُمَّ قَالَ: (وَإِذَا وَلِيَ أَحَدُ
الْمُتَجَانِسِينَ الْآخَرَ) أَيْ سَوَاءٌ كَانَا مِنْ جِنَاسِ الْقَلْبِ أَمْ لَا (سَمِيَ مَزْدُوجًا وَمَكْرَرًا
وَمَرْتَدًّا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَتِيمًا﴾) وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْنَفَ أَهْمَلُ أَنْ يَتَّعِ
الْاِخْتِلَافَ فِي أَمْرَيْنِ مِنَ الْأُمُورِ السَّابِقَةِ. قَوْلُهُ: (وَيُلْحَقُ بِالْجِنَاسِ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا يَلْحَقُ
بِالْجِنَاسِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَهُوَ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا، أَنْ يَجْمَعَ اللَّفْظَيْنِ
الْاِشْتِقَاقُ - أَيْ الصَّغِيرُ - بِأَنْ يَتَّفَقَا فِي تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ وَالْهَيْئَاتِ، مَثَلُ: "فَرَحٌ زَيْدٌ مِنْ
الْمَرْحِ" فَقَدْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ بِتَرْتِيبِ الْحُرُوفِ وَبِالْهَيْئَاتِ مَعًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ
لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾^(٥) وَقَوْلُهُ ﷺ: "الظُّلُمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ
الْقِيَامَةِ"^(٦) وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي النَّبِيذِ: أَجْمَعَ أَهْلَ الْحَرَمَيْنِ عَلَى تَحْرِيمِهِ،
وَقَوْلُ أَبِي تَمَامٍ:

فِيَا دُبْعَ أَنْجَدْتِي عَلَى سَاكِنِي نَجْدٍ

(١) أَيْ تَجَانِسَ كَانِ.

(٢) سُورَةُ الرُّومِ: ٣٠.

(٣) سُورَةُ النَّمْلِ: ٢٢.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الرَّمْلِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَصْبَاحِ (ص ٢٠٢)، وَالطَّرَازُ (٩٥/٣)، وَالتَّبَيَّانُ (ص ٥١٣) بِرَوَايَةِ
لَا حَ أَنْوَارُ الدُّدَى مِنْ كَفِّهِ فِي كُلِّ حَالٍ، وَشَرَحَ عَقُودُ الْجِنَانِ (٢/١٤٥).

(٥) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ: ٨٩.

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "الْمَظَالِمِ"، بَابِ: الظُّلُمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، (١٢٠/٥)، (ح ٢٤٤٧)، وَاسْمُ فِي

الْبَرِّ وَالصَّلَةِ، (ح ٢٥٧٩).

والثاني: أن يجمعهما المشابهة؛ وهي ما يشبه الاشتقاق؛ نحو: «قَالَ إِنِّي لَعَمْرُكَ مِنَ الْقَالِينَ»^(١)

وفى جمل بعض هذه الأمثلة من الاشتقاق الأصغر نظر (والثاني: أن يجمعهما المشابهة) يشير إلى ما إذا لم يكن بينهما اشتقاق أصغر بل كان بينهما ما يشبهه، وهو اشتقاق أكبر أى اتفاق فى الحروف فقط من غير اشتراط الترتيب، نحو قوله تعالى: «إِنِّي لَعَمْرُكَ مِنَ الْقَالِينَ» وقوله تعالى: «وَجَنَّتِ الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ»^(٢) فإن قال: والقالين يشبهان المشتقين بالاشتقاق الأصغر، وليس منه لأن القالين من ألقى، وقال: من القول ومعناها أيضا مختلف.

(تنبيه): ذكر غير المصنف أنواعا من التجنيس، منها: التجنيس المعتل، وهو ما تقايل فى لفظيه حرفا مد ولين متغايران أصليا أو زائدا، مثل: نار ونور، وشمال وشمول، ومنها التجنيس المقصور، نحو: سنا وسناء، ومثل: جفا وجفاح، ومنها تجنيس التنوين إما مقصور، نحو: شجى وشجن، أو منقوص، نحو: مطاعن ومطاع، فى قافية نونية ذكر ذلك كله حازم. ومنها تجنيس الإشارة، وسماه حازم تجنيس الرسالة، وهو أن يكنى عن إحدى الكلمتين، كقوله:

إِنِّي أَحْبَبْتُكَ حَبِبا لَوْ تَضَمَّنْتُهُ سَلْمَى سَمِيكَ زَلِ الشَّاهِقِ الرَّاسَى^(٣)

أراد بسميها سلمى أحد جبلى طيى، وجعل منه الزنجاني وعبد اللطيف البغدادي قوله:

حَلَّةٌ لَحِيَّةٌ مُؤَسَّى بِاسْمِهِ ' وَبَهْرُسُونَ إِذَا مَا قُلِيَا^(٤)
وكذلك قول الشماخ:

وَمَا أَرَوَى وَإِنْ كَرِهْتَ عَلَيْنَا بِأَدْنَى مِنْ مَوْقِفَةِ حَرُونَ^(٥)

(١) سورة الشعراء: ٦٨.

(٢) سورة الرحمن: ٥٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لدعبل فى امرأته سلمى فى شرح عقود الجمان (١٤٨/٢)، وفيه (نق) بدلا من (زل)، والعمدة لابن رشيقي (٢٨٨/١) وفيه (ذلك) بدلا من (ذل).

(٤) البيت بلا نسبة فى نهاية الإيجاز (ص ١٣١)، الطراز (٣٧٢/٢)، والتهيان (ص ٥١١)، وعقود الجمان (١٤٧/٢).

(٥) البيت من الوافر، وهو للشماخ فى ديوانه (ص ٣١٩)، ولسان العرب (وقف)، (حرون)، ومجمل اللغة (٢/ ٢٥١)، وتاج العروس (وقف)، (حررت)، ومقاييس اللغة (٤٧/٢)، والمخصص (٣٠/٨)، (٢١٠/١٥)، والطراز (٣٧٢/٢).

رد العجز على الصدر

ومنه: رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ:
وهو في النَّثَرِ: أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمَكْرَرَيْنِ أَوْ التَّجَانِسَيْنِ أَوْ الْمُلْحَقَيْنِ بِهِمَا فِي
أَوَّلِ الْفَقْرَةِ، وَالْآخَرُ فِي آخِرِهَا؛

يشير إلى الأروى التي في الجبال. قال حازم: ومنها تجنيس الإضافة مثل: بدر
تمام وليل تمام وكقول البيهقي:

أَيَا قَمَرِ التَّمَامِ أَغْنَيْتَ ظِلْمَا عِلْيَى تَطَاوُلِ اللَّيْلِ التَّمَامِ

(تنبية): قال في كنز البلاغة: جناس التصحيف أن يتغير الشكل والنقطة، مثل:
يحسنون ويحبسون وجناس التحريف أن يتغير الشكل فقط، مثل: مسلم ومسلم واللها
واللهي، وجناس التصريف أن تنفرد إحدى الكلمتين عن الأخرى بحرف واحد، مثل:
تفرحون وتمرحون، وجناس الترجيع أن يرجع الكلمة بذاتها غير أنها تزيد حرفا واحدا
أو حرفين، مثل: ربهم بهم.

(تنبيه): الصنف الواحد من التجنيس في الصفة الواحدة، لا ينبغي أن يقع بين أكثر
من لفظين وأن لا يميزا بآلث إلا حيث يكون المعنى يقتضي اقتران أشياء يصدق عليها لفظ
متفق باشتراك وتواطؤ، فيكون في اقتران تلك الأشياء على وجوه من التعلق، تحسين
للمعنى، فيعبر عن تلك الأشياء على جهة تجنيس أو تصدير أو ترديد ونحوه، فأما ما فوق
ذلك فمكرهه عندهم نقله حازم، قال: وأما مقدار ما يستعمل في القصيدة من أصناف
التجنيس، فيجب أن لا يعني بكثرته كل العناية؛ فإن ذلك شاغل عن النظر في المعاني
قال: وأحق التجنيس أن يحتمل تكراره المشتق والملاحق به، وأحقها بالإقلال المركب،
والمصحف، وقال التنوخي: كل ما يستحسن من البديع إذا كثر سمج كالتجنيس
والمطابقة

رد العجز على الصدر:

ص: (ومنه رد العجز على الصدر إلخ).

(ش): أي من أنواع التحسين اللفظية، لا من الجناس، كما توهمه الخطيبي
لتصريح السكاكي، وكل من تكلم في هذا العلم بعده بما قلناه رد العجز على الصدر،
ويسمى التصدير، وهو تارة يكون في النظم، وتارة يكون في النثر ففي النثر هو عبارة
عن جعلك أحد اللفظين المتكررين، أو المتجانسين، أو الملحقين بهما، أي بالتجانسين
في أول الفقرة والآخر في آخرها، فخرج العكس، نحو: عادات السادات سادات

نحو: ﴿وَتَخَشَّى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾^(١)، ونحو: (سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل)، ونحو: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾^(٢)، ونحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾^(٣)

وفي النظم: أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول، أو حشو، أو آخره، أو صدر المصراع الثاني؛

العواديات. فإنه إنما وقع فيه أحد اللفظين في أول سجمة، والآخر في آخر الأخرى، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخَشَّى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ فأحد اللفظين المكررين في أول الآية، ولا يחדش في ذلك تقدم الواو، لأنه يصدق على الفعل بعدها أنه في أول الفقرة، وإن لم يكن أولها- والآخر وهو تخشاه في آخرها، وهذا مثال المتكررين، وبه يعلم أن من شرط التجانس اختلاف المعنى، ومثال المتجانسين، قولهم: "سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل" لأن الأول من السؤال، والثاني من السيلان، ومثال ما ألحق بالتجانسين من المشتقين اشتقاقاً أصغر قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ فإن غفارا واستغفروا يرجعان لمادة واحدة، وإنما جعل استغفروا أول الفقرة، وإن كان أولها "فقلت" لأن المراد بالفقرة في كلام نوح عليه السلام المحكي، لا في الحكاية، ومثال الملحق بالتجانسين من الضرب الثاني الراجع إلى الاشتقاق الأكبر نحو ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ وهذا على العكس مما قبله، لأنه اعتبر رد العجز على الصدر في الحكاية، لأنه وقع بين قال والقالين، وفي الذي قبله اعتبره في المحكي. هذا ما يتعلق برد العجز على الصدر في النثر، وأما في النظم فهو أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول أي في أول البيت، أو في حشو أي حشو المصراع الأول، أو آخره أو صدر المصراع الثاني، فالأقسام حينئذ أربعة كل منها: إما أن يكون بالمتكررين، أو بالتجانسين أو بالملحقين بالوجه الأول، أو بالوجه الثاني، فتكون الأقسام بالضرب ستة عشر، ولم يبق إلا أن يكون أحد الطرفين في حشو الثاني، والآخر في آخره، ولم يذكره المصنف، وهو جدير بالطرح، لأنه إن عدم الفاصل بينهما ففى إطلاق الرد عليه بعد -وإن وجد-، فالسافة بينهما حينئذ قصيرة، وقد يتعذر ذلك كما في المنهوك، أو المشطور، أو المجزوء، ويوجد في بعض نسخ التلخيص،

(٢) سورة نوح: ١٠.

(١) سورة الأحزاب: ٢٧.

(٣) سورة الشعراء: ١٦٨.

كقوله [من الطويل]:
سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ
وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ الْفَتَى بِسَرِيعٍ

وقوله [من الوافر]:
تَمْتَلِعُ مِنْ شَمِيمِ عَرَارٍ نَجْدٍ
فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارٍ

وقوله [من الطويل]:
مَنْ كَانَ بِالْبَيْضِ الْكَوَاعِبِ مُغْرَمًا
فَمَا زِلْتُ بِالْبَيْضِ الْقَوَاضِبِ مُغْرَمًا^(١)

أو حشو الثاني، وهو بعيد لأنه لو أراد ذلك لاستغنى عن التعداد، وقال: أحدهما في آخره، والآخر في شيء من البيت، لكن السكاكي ذكر هذا القسم، وجعل الأقسام الخمسة ثم أخذ المصنف في الأمثلة، فمثال ما كان الصدر فيه في أول المصراع الأول، وهما متكرران قوله:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ
وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ الْفَتَى بِسَرِيعٍ^(٢)

ومثال ما كان الصدر منه في حشو المصراع الأول وهما متكرران قول الحفاسي:

تَمْتَلِعُ مِنْ شَمِيمِ عَرَارٍ نَجْدٍ
فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارٍ^(٣)

ومثال ما الصدر منه في آخر المصراع الأول، وهما متكرران، قول أبي تمام:

مَنْ كَانَ بِالْبَيْضِ الْكَوَاعِبِ مُغْرَمًا
فَمَا زِلْتُ بِالْبَيْضِ الْقَوَاضِبِ مُغْرَمًا^(٤)

(١) القواضب: السيوف القاطعة. البيض: السيوف والنساء الجذيلات، والبيت من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف.

(٢) البيت للمغيرة بن عبد الله الملقب بالأبيض الأسدي، لحمرة وجهه، شاعر ناجح وصاف للخمر. انظر البيت في لطائف البيان ٤٥، والإشارات والتنبيهات ٣٤، والمفتاح ٩٤ والخزانة ٢٨١/٢، ومعاهد التنصيص ٤٢/٣، ودلائل الإعجاز ١٥٠ والشاهد في قوله: (سريع إلى ابن العم، لأن التقدير: هو سريع.

(٣) البيت من الوافر، وهو للصمة بن عبد الله القشيري، في لسان العرب (عرر)، والتنبيه والإيضاح (١٦٧/٢)، ومجمل اللغة (٣٧٨/٣)، وتاج العروس (عرر).

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام في شرح ديوانه (ص ٢٧٨)، وشرح عقود الجمان (١٥٢/٢)، والإشارات (ص ٢٩٦)، والطراز (٣٩٥/٢). وبلا نسبة في نهاية الإيجاز (ص ١٣٧).

وقوله [من الطويل]:

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَعْرَجٌ سَاعَةٍ قَلِيلًا فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلَهَا

وقوله [من الوافر]:

دَعَانِي مِنْ مَلَأَكُمْ بِهَا فَنَدَعَى الشُّوقَ قَبْلَكُمْ دَعَانِي^(١)

وقوله [من الكامل]:

وَإِذَا الْبَلَابِلُ أَفْصَحَتْ بَلَاغَتَهَا فَانْفِ الْبَلَابِلَ بِاحْتِسَاءِ بَلَابِلِ^(٢)

ومثال ما كان الصدر منه في أول المصراع الثاني، وهما متكرران قول الحماسي:

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَعْرَجٌ سَاعَةٍ قَلِيلًا فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلَهَا^(٣)

ومثال الخامس، وهو ما كان الرد فيه بالجناس، والصدر في أول المصراع الأول، قول الأرجاني:

دَعَانِي مِنْ مَلَأَكُمْ سَفَاهَا فَنَدَعَى الشُّوقَ قَبْلَكُمْ دَعَانِي

فإن "دعاني" الأول من الوداع بمعنى الترك، ودعاني الثاني من الدماء بمعنى الطلب، ومثال السادس، وهو ما كان الصدر فيه في حشو المصراع الأول، وهما متجانسان، قوله الشاعر:

وَإِذَا الْبَلَابِلُ أَفْصَحَتْ بَلَاغَتَهَا فَانْفِ الْبَلَابِلَ بِاحْتِسَاءِ بَلَابِلِ^(٤)

فإن البلايل في المصراع الأول جمع "بليل" وهو الطائر، وفي آخر البيت جمع "بليلة" وهي ظرف الخمر، والمراد بها هنا الخمر منجازا، كذا قاله بعض شارحين، ولا أدري من أين له ذلك، ويمكن أن يقال: إنه جمع بليلة الإبريق، فسمى إبريق الخمر بليلة من إطلاق اسم الجزء على الكل، ومثال السابع، وهو ما كان الصدر منه في آخر المصراع الأول، وهما متجانسان قول الحريري:

(١) البيت للمعاني الأرجاني.

(٢) هو للشمس. البلايل الأولى: الطيور المعروفة. والثانية: الهموم. والثالثة: أبريق الخمر.

(٣) البيت من الطويل، وهو لدى الرمة في الأغاني (٤٧/١٨) وفيه (إلا معرس)، وللعماسي في الإشارات (٢٩٦)، وبلا نسبة في نهاية الإيجاز (١٣٧) والطراز (٣٩٦/٢) وشرح عقود الجمان (١٥٢/٢).

(٤) البيت من الكامل، وهو للشمس في شرح عقود الجمان (١٥٢/٢)، وبلا نسبة في نهاية الإيجاز (ص ١٣٧)، والإشارات (ص ٢٩٦).

فَمَشَقُّوْهُ بِآيَاتِ الْمُنَانِي	وَمَفْتُوْنَ بِرُّنَاتِ الْمُنَانِي ^(١)
وَقَوْلِهِ [من السريع]: أَمَلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ	فَلَاخَ لِيْ أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاخَ ^(٢)
وَقَوْلِهِ [من المتقارب]: ضَرَائِبُ أَبْدَعْتَهَا فِي السَّمَاحِ	فَلَسْنَا نَرَى لَكَ فِيْهَا ضَرْبِيًّا ^(٣)
وَقَوْلِهِ [من الطويل]: إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزَنْ عَلَيْهِ لِسَانُهُ	فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بَخْرَانُ

- فمَشَقُّوْهُ بِآيَاتِ الْمُنَانِي ومَفْتُوْنَ بِرُّنَاتِ الْمُنَانِي^(٤)
- المثنائي الأول القرآن والآخر جمع مثنى وهو آلة من آلات اللهو، ومثال الثامن وهو ما كان الصدر منه في أول المصراع الثاني قول الأرجاني :
- أَمَلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ فَلَاخَ لِيْ أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاخَ
- ومثال التاسع وهو ما إذا كانا ملحقين بالجناس بالاشتقاق الأصغر والصدر في أول المصراع الأول قوله أي البحتري:
- ضرائب أبدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضربيا
- فإن الضرائب الأشكال، والضريب الشكل والشبيه ومثال العاشر، وهو ما كان كذلك والصدر في حشو المصراع الأول، قوله أي امرئ القيس:
- إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزَنْ عَلَيْهِ لِسَانُهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بَخْرَانُ^(٥)

- (١) آيات الثاني: القرآن، ورنات مثنائي: الزمير.
- (٢) البيت للأرجاني من قصيدة يمدح فيها شمس الملك بن نظام الملك، أورده الجرجاني في الإشارات ص ٢٩٧.
- (٣) البيت للسري الرفاء أخذه من قول البحتري: بلونا ضرائب من قد نرى هـ فما أن رأينا لفتح ضربيا.
- ديوانه ١٥٩/١، والقبان ١٧٩.
- (٤) البيت من الوافر، وهو للحريزي في الإشارات (ص ٢٩٧). وشرح عقود الجمان (١٥٣/٢)، والبيان (ص ٥١٨) بتحقيقنا، والطراز (٣٩٦/٢)، وبلا نسية في نهاية الإيجاز (ص ١٢٨).
- (٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٦٣ / ط الكتب العلمية)، وجمهرة اللغة (ص ٥٩٦)، وأساس البلاغة (خزن)، وبلا نسية في مقاييس اللغة (١٧٨/٢)، والإشارات (ص ٢٩٧)، وشرح عقود الجمان (١٥٢/٢).

وقوله [من البسيط]:

لو اختصرتُم من الإحسان زُرْتُكُمْ

وقوله [من الكامل]:

فَدَعَ الوَعِيدَ فَمَا وَعَيْدُكَ ضَائِرِي

وقوله [من الطويل]:

وَقَدْ كَانَتْ الْبَيْضُ الْقَوَاضِبُ فِي الْوَعَى

بَوَاتِرَ فَهِيَ الْآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرٌ

ونظيره قوله، أى قول المعرى:

لو اختصرتُم من الإحسان زُرْتُكُمْ

والمعذبُ يهجرُ للإفراطِ فى الخصر^(١)

ولعله إنما ذكر هذا المثال مع الأول، وإن كان الأول كافياً؛ ليبين أن "لو" - وإن كانت حرفاً - فتقديمها على اختصرتُم ينفى أن يكون اختصرتُم واقعا فى أول البيت، بخلاف "الواو" فيما سبق، فإن الواو إنما جىء بها للوصل، وليست من حروف المعانى المستقلة، غير أنه قد يمنع كون الخصر اسما مشتقا من الاختصار؛ لأن معناه فيه غير ملاحظ، ولولا أن المصنف أدخله فى أقسام الاشتقاق، لكان يحسن التمثيل به للقسم الثانى، وهو الملحق بالجناس؛ لإيهام الاشتقاق لكن المصنف طرح أمثلة ذلك النوع كلها، ومثال الحادى عشر، وهو ما كان كذلك والصدر فى آخر المصراع الأول قوله:

فَدَعَ الوَعِيدَ فَمَا وَعَيْدُكَ ضَائِرِي

أَطْنَيْنُ أَجْنَحَةَ الذَّبَابِ يَخِيرُ^(٢)

ومثال الثانى عشر، وهو ما كان ملحقا بالجناس بحسب الاشتقاق الأصغر، والصدر فى أول المصراع الثانى، قول أبى تمام:

وَقَدْ كَانَتْ الْبَيْضُ الْقَوَاضِبُ فِي الْوَعَى

بَوَاتِرَ وَهِيَ الْآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرٌ^(٣)

فإنهما مشتقان من البتر، وهو القطع، وقد سكنت المصنف عن مثل الأقسام الأربعة الملحقة بالجناس بحسب الاشتقاق الأكبر؛ لقلة استعمالها.

(١) البيت من البسيط، وهو لأبى العلا، فى المصباح (ص ١١٤)، وهو بلا نسبة فى تاج العروس (خمس).
(٢) البيت من الكامل، وهو لأبى عبد الله بن محمد بن أبى عبيدة فى الكامل (٣١٨/٢ / المكتبة المصرية) ودلائل الإعجاز (ص ١٢١)، وبلا نسبة فى الإشارات (ص ٢٩٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبى تمام فى شرح ديوانه (ص ٣٥٦) وفيه (المأثور) بدلا من (القواضب)؛ (فهى) بدلا من: (وهى)، والإشارات (ص ٢٩٨)، ونهاية الإعجاز (ص ١٣٩).

السجع

ومنه: السجع؛ قيل: وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وهو معنى قول السكاكي: هو في النثر كالتافية في الشعر.
وهو ثلاثة أضرب: مطرف إن اختلفا في الوزن،

(تنبيه): زاد بعضهم من أنواع الجناس: جناس الإضمار، وهو أن يضمم ركنا الإسناد ويذكر ألفاظ مرادفة لأحدهما، فيدل المظهر على المضمّر، كقول الحلي:
وكل سيف أتى باسم ابن ذي يزن في فتكسه بالمعنى أو أبى هرم^(١)

فإن ابن ذي يزن اسمه سيف، واسم أبى هرم سنان، وذكر الإمام فخر الدين، وغيره جناس الإشارة، وهو أن يطوى أحد ركني الإسناد.....^(٢)

(تنبيه): قسم صاحب بديع القرآن رد العجز على الصدر إلى: لفظي، وهو ما سبق. وإلى معنوي، وهو ما رابطته معنوي كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾^(٣) فإن معنى صدر الكلام مناقض مع عجزه، والفرق بين هذا الضرب وبين التسهيم، أن تقاضي هذا معنوي، وتقاضي التسهيم لفظي.
السجع:

ص: (ومنه السجع إلخ).

(ش): من البديع اللفظي السجع مأخوذ من سجع الحمام، وهو تغريده، وهو محمود، وقال الرماني: "السجع عذب" وكأنه يريد ما يقصد لفظه غير تابع للمعاني، ويسمى غير ذلك فواصل - كما سيأتي - عن غيره. قال الخفاجي: "السجع محمود إنما الاستمرار عليه في الدوام لا يحمد" ولذلك لم تجئ فواصل القرآن كلها على سبيل السجع، بل فيه ذلك تارة وغيره أخرى، (قيل: وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) يعني الكلمتين اللتين هما آخر القرينتين (وهو معنى قول السكاكي: هو في النثر كالتافية في الشعر وهو) ثلاثة أضرب: (مطرف إن اختلفتا) أي الفاصلتان

(١) البيت من البسيط، وهو للمصنف الحلي في شرح عقود الجمان (١٤٧/٢).

(٢) مكان النقط بياض بالأصل. (٣) سورة المائدة: ١٠٥.

نحو: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾^(١).

والأ، فإن كان ما في إحدى القرينتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية: قرصيع؛ نحو: ﴿فَهُوَ يَطْبِعُ الْأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرٍ لَفْظِهِ، وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرٍ وَعَظْلِهِ﴾.

والأ فمتواز؛ نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾^(٢).

وقيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائته؛ نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾^(٣)، ثم ما طالت قرينته الثانية؛ نحو: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾^(٤)،

في الوزن، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ قلت: وينبغي أن يكون المعتبر هو الوزن الشعري لا التصريفي وحينئذ "فوقارا وأطوارا" يصلحان في بيتين من قصيدة واحدة من بحر واحد كالرجز والكامل (والأ) أي وإن لم تكن الفاصلتان على وزن واحد (فإن كان ما في إحدى القرينتين أو أكثره) أي ما في إحداهما (مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية فهو قرصيع) وينبغي أن يقول: "مرصع" ليوافق قوله: "فمطرف" وقوله: "فمتواز" (نحو) قول الحريري: (فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه) وهذا يصلح أن يكون مثالا لما حصل الترصيع فيه في جميع القرينتين إن قدرنا أولهما "يطبع"، وإن جعلنا أولهما "فهو" كان مثالا لما حصل في أكثرهما. قوله: (والأ) أي وإن لم يكن بين ألفاظ القرينتين تقابل، وكانت الفاصلة موازية لأختها (فالسجع يسمى متوازيا، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾) وشرط حسن السجع اختلاف قرينتيه في المعنى. قوله: (قيل) أي قال جماعة من الأدباء: (وأحسن السجع ما تساوت قرائته)؛ ليكون شبيها بالشعر، فإن أبياته متساوية، كقوله تعالى: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ وعلته أن السجع ألف الانتهاء إلى غاية في السجعة الأولى، فإذا زيد عليها ثقل عليه الزائد، لأنه يكون عند وصولها إلى مقدار الأولى كمن توقع الظفر بمقصوده من فهم المراد له، ولم يجده أمامه، كذا يظهر. قوله: (ثم) أي ثم إن كانتا مختلفتين، فالأحسن من المختلفتين (ما طالت قرينته الثانية) ولا اختصاص للثانية بذلك، بل يستحسن حيث لا تتسوى القرائن أن تكون كل واحدة أطول مما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ قوله :

(١) سورة نوح: ١٣، ١٤.

(٢) سورة الغاشية: ١٣-١٤.

(٣) سورة الواقعة: ٢٨-٣٠.

(٤) سورة النجم: ١-٢.

أو الثالثة؛ نحو: ﴿خُدُّوهُ فَعَلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾^(١). ولا يحسن أن يؤتى بقرينة أقصر منها كثيراً.

والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز، كقولهم: ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت.

قيل: ولا يقال: في القرآن أسجاع، بل يقال: فواصل.....

(أو الثالثة) أي أو طالت قرينته الثالثة على ما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿خُدُّوهُ فَعَلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ وكلام المصنف يقتضي أن تطويل الثانية على الثالثة حيث لا بد من طول إحداهما، وعكسه سواء، وفيه نظر، لأن إيقاع طويلة بعد قصيرتين متساويتين أولى من الفصل بين المتساويتين بطويلة: ويدخل في قوله: أو الثالثة استحسان طول الثالثة عن غيرها، فيدخل في هذا الإطلاق ما ذكرناه من أن الثالثة يستحسن أن تكون أطول من الثانية، وأن تكون الثانية أطول من الأولى، وعلى هذا (ولا يحسن أن يولى قرينة) قرينة (أقصر منها كثيراً) أي لا يحسن أن تأتي قرينة قصيرة بعد قرينة طويلة، لأن السجع إذا استوفى أمده من السابقة لطولها وكانت اللاحقة أقصر بكثير، كان كالشيء المبتور ويصير السامع كمن يريد الانتهاء إلى غاية، فيعثر دونها. هذا الذي ذكرناه هو المشهور، وصرح الخفاجي: بأنه لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى، لكن رأيت في مختصر الصناعتين للعسكري أن الأحسن أن تكون الثانية أقصر من الأولى، فلا أدري أهو غلط من الناسخ أم لا. قوله: (والأسجاع) يشير إلى أن الأسجاع (٢) وينبغي أن يقول: "القرائن المسجعات" فإن السجع، وهو التواطؤ - كما سبق - لا التواطئ (مبنية على سكون الأعجاز) أي أصلها أن تكون ساكنة الأعجاز، أي الأواخر، أي موقوفة عليها، لأن الغرض المزوجة بين كل واحدة وأخرى، وذلك لا يطرد إلا بالوقف، كقولهم: (ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت) لأنك لو وصلته لاقتضى حكم الإعراب مخالفة حركة إحداهما للأخرى، فيفوت المقصود من السجع، وإذا كانوا يخرجون الكلم عن أوضاعها للاندواج، كالغدايا والعشايا، فما ظنك بما نحن فيه. قوله: (قيل) هذا هو المشهور أنه (لا يقال: في قرائن القرآن الكريم أسجاع بل) إنما (يقال: فواصل) أما مناسبة فواصل، فلقوله تعالى:

(١) سورة الحاقة: ٣٠-٣١.

وقيل: السَّجْعُ غيرُ مختصٍّ بالنثر، ومثاله في النظم قوله [من الطويل]:
تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي وَأَثَرَتْ بِهِ يَدِي وَفَاضَ بِهِ ثَمْدِي وَأَوْرَى بِهِ زُنْدِي

﴿كِتَابُ فَصَلَتِ آيَاتِهِ﴾^(١) وأما اجتذاب أسجاع، فلأن أصله من سجع الطير فيشرف القرآن الكريم عن أن يستعار لشيء فيه لفظ هو في أصل وضعه للطائر، ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في اسم السجع الذي يقع في كلام آحاد الناس، ولأن القرآن صفة الله - تعالى - ولم يجر وصفها بصفة لم يرد الإذن بها، كما لا يجوز ذلك في حقه - عز وجل - وإن صح المعنى على أن الخفاجي قال في سر الفصاحة: إنه لا مانع في الشرع أن يسمى ما في القرآن سجعا. ونحن لا نوافق على ذلك، وليس الخفاجي ممن يرجع إليه في الشرعيات. قال الخفاجي - أيضا -: السجع الذي يقصد في نفسه، ثم يحمل المعنى عليه، والفواصل هي التي تتبع المعاني غير مقصودة في نفسها. قال: ولهذا سميت رؤوس الآيات فواصل ولم تسم أسجعا، ونقل عن الرماني: أن الفواصل بلاغة والأسجاع عيب. قال: وليس بصحيح، ثم قال: الفواصل ضربان: ضرب يكون سجعا، وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع، مثل: ﴿وَالطُّورُ وَكِتَابٌ مَسْطُورٌ﴾^(٢) وضرب لا يكون سجعا، وهو ما تقاربت حروفه في المقاطع ولم تتماثل. وحكى القاضي أبو بكر في كتاب الانتصار، خلافا في تسمية الفواصل سجعا، ورجح أنها تسمى بذلك، وقوله: (وقيل: السجع إلخ) يريد أن ما سبق من تعريف السجع يقتضى أن السجع لا يكون إلا نثرا، وقال بعضهم: السجع قد يكون في النظم وإليه الإشارة بقوله: (وقيل: السجع غير مختص بالنثر) وهي عبارة مقلوبة، والصواب أن يقول: (النثر غير مختص بالسجع) لأن اختصاص السجع بالنثر أن لا يكون شيء من النثر إلا مسجعا، وهذا لا يقوله أحد، واختصاص النثر بالسجع أن لا يكون السجع إلا نثرا، وهو المقصود، وقد مثل للسجع الواقع في النظم بقوله، أى قول أبي تمام:
تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي وَأَثَرَتْ بِهِ يَدِي وَفَاضَ بِهِ ثَمْدِي وَأَوْرَى بِهِ زُنْدِي^(٣)

(١) سورة فصلت: ٣.

(٢) سورة الطور: ١، ٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام في شرح ديوانه (ص ١١١)، والمصباح (ص ١٦٩)، والإشارات (ص ٣٠١)، وشرح عقود الجمان (١٦١/٢)، والعمدة لابن رشيق (٢٣/٢).

ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير؛ وهو جعل كل من شطري البيت سجة مخالفة لأختها؛ كقوله [من البسيط]:

تَدْبِيرُ مُعْتَصِمٍ بِاللَّهِ مُنْتَقِمٌ لِلَّهِ مُرْتَقِبٌ فِي اللَّهِ مُرْتَقِبٌ

الموازنة

ومنه: الموازنة؛ وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية؛ نحو: ﴿وَتَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِي مَبْثُوثَةٌ﴾^(١).

والذي يظهر أن المعنى بالسجع في النظم، ما لم تكن كل قرينة منه بيتا كاملا، فإن القرينتين في البيت الواحد لا يصدق عليهما بمجردهما النظم؛ فإنهما لو تجردا عن بقية البيت لم يكونا نظاما، فلا خلاف في المعنى. قال: (ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير، وهو أن يجعل كل من شطري البيت سجة مخالفة لأختها) أي يجعل في كل من شطريه سجتان، على روى مخالف لروى سجعتي الشطر الآخر (كقوله) يعني أبا تمام:

تَدْبِيرُ مُعْتَصِمٍ بِاللَّهِ مُنْتَقِمٌ لِلَّهِ مُرْتَقِبٌ فِي اللَّهِ مُرْتَقِبٌ^(٢)

قال في الإيضاح: ثم السجع ينقسم إلى قصير، وطويل، ومتوسط، ثم قال: ومنه ما يسمى التصريح، وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب، ومن أحسنه قول أبي فراس:

بِأَطْرَافِ الْمُثَقَّةِ الْعَوَالِي تَقَرَّدْنَا بِأَوْسَاطِ الْعَالِي

الموازنة:

ص: (ومنه الموازنة إلخ).

(ش): الموازنة منهم من عدها من ضروب السجع وجعله أربعة أضرب، ومنهم من لم يعدها منه، وهو الصحيح، فقوله: "منه" يريد من التحسين اللفظي (وهي تساوي الفاصلتين) لا يريد في القرآن فقط، بل القريبتين (في الوزن دون التقفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِي مَبْثُوثَةٌ﴾) ثم إن كان ما في إحدى القرينتين أو

(١) سورة الفاشية: ١٥-١٦.

(٢) البيت من البسيط وهو لأبي تمام يلفظه في الصباح (ص ١٩٨)، والبيت في شرح ديوانه (ص ٢٠) وفي الإشارات (ص ٣٠٢) وشرح عقود الجمان (١١٦/٢)، والعدة لابن رشيق (٢٣/٢) برواية أخرى للعجز وهي: لله مرتقب في الله مرتقب.

وإذا تساوى الفاصلتان: فإن كان ما في إحدى القرينتين أو أكثره مثل ما يقابله من
القرينة الأخرى في الوزن، خصص باسم المائلة؛ نحو: «وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ»^(١)، وقوله [من الطويل]:
مَهَا الْوَحْشِ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسُ قَنَا الْخَطَّ إِلَّا أَنْ تَلَكْ نَوَابِلُ

القلب

ومنه: القلب؛ كقوله [من الوافر]:
وَهَلْ كُلُّ مَوَدَّةٍ تَدُومُ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوَلٍ

أكثر، مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن خصص باسم المائلة نحو: «وَأَتَيْنَاهُمَا
الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ»، «وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» وفيه نظر لجواز أن يكون:
«وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» جزء الفاصلة، ويكون آخرها (وتركنا عليهما في
الآخرين) هذا هو الظاهر، فلا تكون تلك فاصلة غير مقفأة، نعم يصح التمثيل، بالبيت
المذكور، وهو لأبي تمام:
مَهَا الْوَحْشِ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسُ قَنَا الْخَطَّ إِلَّا أَنْ تَلَكْ نَوَابِلُ^(٢)
القلب:

ص: (ومنه القلب إلخ).

(ش): من وجوه التحسين القلب؛ وهو أن يكون الكلام إذا قلبت حروفه، لم تتغير
قراءته، وهو غير القلب السابق في التجنيس، وغير القلب السابق في علم المعاني،
ومثله المصنف بقوله، أي الأرجاني:

أَحِبُّ السَّمْرِ ظَاهِرُهُ جَمِيسٌ لَصَاحِبُهُ وَبَاطِنُهُ سَلِيسٌ
مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوَلٍ وَهَلْ كُلُّ مَوَدَّةٍ تَدُومُ^(٣)

فإنه يمكن أن يقرأ من آخره لأوله، كما يقرأ من أوله لآخره، ويرد عليه أمور:
أحدها، أن تشديد دال مودته، وتخفيف دال تدوم ينعز عن معهما القلب، لكنه ما ش

(١) سورة الصافات: ١٧-١٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام في شرح ديوانه (ص ٢٤١)؛ والإشارات (ص ٣٠٣)؛ والطراز (٤/٢)؛
والصباح (ص ١٧٢).

(٣) البيتان من الوافر، ولم أجد إلا الثاني في شرح عقود الجمان (١٦٣/٢).

وفي التنزيل: ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ﴾^(١)، ﴿وَرَبُّكَ فَكْبَرُ﴾^(٢).....

على اصطلاحهم من أن المشدد كاللخفف، وقد تقدم الاعتراض عليه. الثاني أن الواو الضمير في مودته تمنع من القلب، لأنها تكون عند القلب فاصلة بين التاء والهاء من مودته. الثالث، أن الحركات واختلافها يمنع القلب، وانقلاب المحرك ساكنا وعكسه، ومثله المصنف بقوله تعالى: ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ﴾ والتمثيل به سالم من السؤال الثاني دون الأول، وقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ فَكْبَرُ﴾ أى من غير مراعاة الواو، وهو أصح الأمثلة، لا غبار عليه، ومثله في الإيضاح بقول العماد الكاتب للقاضي: "الفاضل سر فلا كيا بك الفرس" وجواب الفاضل له بقوله: "دام علا العماد" فأما كلام العماد فلا يصح القلب فيه، لأن ألف "فلا" تسقط في القلب للوصل، وألف الفرس الساقطة للوصل تعود في القلب، فلا ينقلب بحاله أبدا، وفيه تغيير الحركات كما سبق، وأما جواب الفاضل، فعليه السؤالان -أيضا- لأن ألف العماد في أحد التركيبين دون عكسه، والحركات تتغير، وأنشدوا أيضا:

عج تنم قريبك دعد آمنا إنما دعد كبرق منتجع^(٣)
وهو فاسد، فإن آمنا لا ينقلب، إنما أبدا لما لا يخفى، فإن آمنا ألف بعد الهمزة، ونون واحدة، وليس في آخرها ألف، وليس كذلك، إنما هذا الذي ذكره المصنف هو قلب الحروف، وبقي عليه نوع آخر يقال له: قلب الكلمات كقوله:

عدلوا فما ظلمت لهم دول سعدوا فما زالت لهم نعم
بذلوا فما شحت لهم شيم رفعوا فما زلت لهم قدم^(٤)
فهو دعاء لهم، فإذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم، وهو:

نعم لهم زالت فما سعدوا دول لهم ظلمت فما عدلوا
قدم لهم زلت فما رفعوا شيم لهم شحت فما بذلوا^(٥)

(١) سورة يس: ٤٠. (٢) سورة المدثر: ٣.

(٣) البيت من الزمل، وهو بلا نسبة في شرح عقود الجمان (١٦٣/٢).

(٤) البيت من الكامل، وهما بلا نسبة في شرح عقود الجمان (١٦٣/٢).

(٥) البيتان من الكامل، وهما بلا نسبة في شرح عقود الجمان (١٦٣/٢).

التشريع
ومنه: التشريع؛ وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما، كقوله [من الكامل]:
يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدُّنْيَةُ أَتَمَّا شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الْأَكْذَارِ

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدُّنْيَا الدُّنْيَا إِنَّهَا شَرُّكَ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الْأَكْدَارِ

قوله: (ومنه التشريع) وهى عبارة لا يناسب ذكرها، فإن التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشريع المطهر، وكان اللائق اجتنابها، وحاصله أن المراد بناء البيت على قافيتين، يصح المعنى على الوقوف عند كل منهما، والمراد أن يكون على وزنين يصح أن يكون كل منهما بيتا مستقلا، كقول الحريرى:

يا خاطب الدنيا الدنية إنها شرك الردى وقبرارة الأكداد^(١)

يا خايط الدنيا الدنية إنها

الأبيات المشهورة. قال ابن النحوية: وفي عبارة صاحب المثل هو أن يبنى الشاعر شعره على بحرین، والصواب أن يقال: على ضربين، فإن ذلك لا يتأتى في بحرین، وإنما الصواب أن يقال: على ضربين من بحر واحد. قلت: فيه نظر، فقد يكون ذلك من بحرین، إذا كان البيت من المديد على فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن أمكن الشاعر أن يجعل بعض البيت على فاعلاتن أربع موات، فيكون من الرمل المجزوء، مثاله أن يقول:

لیتھم سموہ باسم سوی ذا فائہ فاتن

فإنه يمكن أن يسقط منه ، فيقول :

ليقتسموه بينهم

إنهما التشريع ديمن^(١)

فيقلب من المديد إلى الرمل، ثم اعلم أن التقيد بقافيتين لا معنى له، فقد يكون أكثر، ومن أغرب ما رأيت فيه أبيات الحريري من أول الكامل، فإنه بناها على سبع قواف وهو:

(١٦) البيت من الكامل، وهو لثبي القاسم الحيدري في النجاة الثالثة والعشرين من مقاماته كما في شرح عقود الجمان (١٦٧/٢)، والثل السائر (٢١٧/٣)، والمصباح (ص ١٧٦)، والطراز (٧٢/٢).

(٢) البيت من الكامل، ولعله من إنشاء السبكي نفسه كما توضحه عبارة الرشدي في شرحه على عقود الجمعان (١٦٧/٢)، وفيه (قيم) بدلًا من: (قويم).

(۳) بیلیق قشریجه.

لزوم ما لا يلزم

ومنه: لزوم ما لا يلزم؛ وهو أن يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة - ما ليس بلازم في السجع؛ نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(١) وقوله^(٢) [من الطويل]:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاحَتْ مَنِيَّتِي	أَيَادِي لَمْ تَمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
فَتَسَى غَيْرُ مَحْجُوبٍ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ	وَلَا مُظْهَرُ الشُّكْوَى إِذَا النُّعْلُ زَلَّتْ
رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا	فَكَانَتْ قَذَى عَيْنِيهِ حَتَّى تَجَلَّتْ

جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطفى بوصاله وترحمى
ذا البتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفسى عن حاله لا تظلمى^(٣)

ص: لزوم ما لا يلزم:

(ومنه) أى من التحسين اللفظي (لزوم ما لا يلزم، وهو أن يجيء قبل حرف الروي، أو ما في معناه من الفاصلة) أو النجعة (ما ليس لازما في السجع) والأولى أن يقال في التقية: ليعم السجع والنظم، كانهاء في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ ثم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُفْصِرُونَ﴾^(٤) وكقول الشاعر:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاحَتْ مَنِيَّتِي	أَيَادِي لَمْ تَمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ ^(٥)
فَتَسَى غَيْرُ مَحْجُوبٍ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ	وَلَا مُظْهَرُ الشُّكْوَى إِذَا النُّعْلُ زَلَّتْ
رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا	فَكَانَتْ قَذَى عَيْنِيهِ حَتَّى تَجَلَّتْ

(١) سورة الفصحى: ٩-١٠.

(٢) الأبيات أوردها محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣٠٣، وهي لعبد الله بن الزبير الأسدي في مدح عثمان بن عفان، وبشبان لأبي الأسود الدؤلي في مدح عمرو بن سعيد بن العاص.

(٣) البيتان من الكامل، وهما للحريري في شرح عقود الجمان (١٦٧/٢) وفيه (على المهتور) بدلا من: (على المستهتر).

(٤) سورة الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢.

(٥) الأبيات من الطويل؛ انظر تخريجه في الإيضاح الفقرة ٢٨.

والبيت الثالث لم أجده إلا في شرح عقود الجمان (١٦٥/٢).

وأصلُ الحسنِ في ذلك كله: أن تكونَ الألفاظُ تابعةً للمعاني، دون العكس....

قوله: (وأصل الحسن في ذلك كله) أي في النوع اللغوي (أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس).

(تذنيه): اعلم أن أنواع البديع كثيرة، وقد صنف فيها، وأول من اخترع ذلك عبد الله بن المعتز، وجمع منها سبعة عشر نوعاً، وقال في أول كتابه: "ما جمع قبلي فنون البديع أحد، ولا سبقني إلى تأليفه مؤلف، وألفت سنة أربع وسبعين ومائتين، فمن أحب أن يقتدى بنا ويقتصر على هذه قليفل، ومن أضاف من هذه المحاسن، أو غيرها شيئاً إلى البديع، ورأى فيه غير رأينا فله اختياره" وعاصره قدامة الكاتب، فجمع منها عشرين نوعاً توارداً منها على سبعة، فكان جملة ما زاده ثلاثة عشر، فتكامل بها ثلاثون نوعاً، ثم تتبعها الناس، فجمع أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين، ثم جمع ابن رشيق القيرواني مثلها، وأضاف إليها خمسة وستين باباً من الشعر، وتلاهما شرف الدين الشافعي، فبلغ بها السبعين، ثم تكلم فيها ابن أبي الإصبع، وكتاب المحرر أصح كتب هذا الفن، لاشتماله على النقل والنقد، ذكر أنه لم يؤلفه، حتى وقف على أربعين كتاباً في هذا العلم أو بعضه، وعددها فأوصلها تسعين، وادعى أنه استخرج هو ثلاثين، سلم له منها عشرون، وباقية متداخل أو مسبوق به، وصنف ابن منقذ كتاب التفریع في البديع، جمع فيه خمسة وتسعين نوعاً، ثم إن السكاكي اقتصر على سبعة وعشرين، ثم قال: "ولك أن تستخرج من هذا القبيل ما شئت، وتلقب كل من ذلك بما أحببت" ثم إن صفى الدين بن سرايا الحلبي عشريناً، جمع مائة وأربعين نوعاً في قصيدة نبوية في مدحه ﷺ ثم إن المصنف ذكر من البديع المعنوي ثلاثين نوعاً، ومن البديع اللغوي سبعة أنواع، وذكر بينهما أموراً ملحقة بها، يصلح أن تعد أنواعاً أخرى، وهما أنا أذكر شيئاً مما ذكره الناس؛ ليكون مضافاً لما سبق، فليكن باعتبار ما هو داخل منها في كلام المصنف وما ليس بداخل، وباعتبار ما بينها من التداخل، وربما أنبه في اثنتائها على شيء من ذلك.

التوقيف:

الثامن والثلاثون "التوقيف" وهو إثبات المتكلم معاني من المدح والوصف والتشبيه، وغيرها من الفنون التي يفتح بها الكلام في جملة منفصلة عن أختها بالسجع -غالباً- مع تساوي الجمل في الزنة، أو بالجمل الطويلة، كقوله تعالى:

﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾^(١) الآيات: ﴿وَيُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾^(٢)
التسميط:

التاسع والثلاثون "التسميط" وهو تسجييع مقاطع الكلام، من نثر أو نظم على روى مخالف روى ذلك البيت، أو تلك السجعة، كقول ابن أبي حفصة:
هم القوم إن قالوا أفادوا وإن دعوا أجابوا وإن أعطوا أطابوا وأجزلوا^(٣)

ومثاله في النثر: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾^(٤) وهذا القسم ذكر المصنف منه ما يتعلق بالنظم، حتى تكلم على السجع، هل يدخل في النظم أو لا؟
التغاير:

الأربعون "التغاير" وهو مدح الشيء ثم ذمه، أو ذمه ثم مدحه، ونحو ذلك إما من كلام شخصين، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾^(٥) وإما أن يتغاير كلام الشخص الواحد في وقتين، كقول قريش عن القرآن الكريم: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأُولِينَ﴾^(٦) فإنه اعتراف بالمعجز، ثم قالوا في وقت آخر: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾^(٧) وكان الأصل أن لا يعد هذا حسنا بل عيبا لكنه لوقوعه في وقتين مختلفين - في غير هذا المثال - عد من المحاسن.
القسم:

الحادى والأربعون "القسم" وهو الحلف على المراد بما يكون فيه تعظيم المقسم، أو غير ذلك بما يناسبه، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَتَّبِعُونَ﴾^(٨) أقسم الله - تعالى - بما يتضمن عظمته.

(١) سورة الحج: ٦١.

(٢) سورة الشعراء: ٧٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمروان بن أبي حفصة في الأغاني (١١٢/١٠) وشرح عقود الجمان (١٦١/٢) وبلا نسبة في المصباح (ص ١٧١). وفيها جميعا (أصابوا) بدلا من (أفادوا).

(٤) سورة الإسراء: ٥٥.

(٥) سورة القصص: ٣٦.

(٦) سورة الأنفال: ٣١.

(٨) سورة الذاريات: ٢٣.

السلب والإيجاب:

الثاني والأربعون "السلب والإيجاب" وهو بناء الكلام على نفي الشيء من وجه، وإثباته من وجه آخر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾^(١) وهو يرجع إلى الطبايق.

الاستدراك:

الثالث والأربعون "الاستدراك" إما بعد تقدم تقرير، كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَمَّاكٍ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفُشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾^(٢) أو بعد تقدم نفي، كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(٣) وهذا القسم يرجع إلى الطبايق، أو إلى الرجوع، وقد سبق.

التلفيق:

الرابع والأربعون "التلفيق" وهو إخراج الكلام مخرج التعليم، وهو أن يقع السؤال عن نوع من الأنواع تدعو الحاجة لبيان جميعها، فيجيب بجواب عام عن المسؤل عنه، وعن غيره، ليبنى على عمومته ما بعده من الصفات المقصودة، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٤) فإنه وقع جواباً عن قولهم أنه ﷺ أبو زيد بن حارثة، فلم ينص على زيد بل عمم، ليبنى عليه خاتم النبيين، لأن كونه خاتم النبيين يناسب أنه ليس أباً لأحد، لأنه لو كان له ولد بالغ، لكان نبياً، وقد يقال: إن هذا يرجع إلى الاستطراد، وقد سبق.

جمع المختلفة والمؤتلفة:

الخامس والأربعون "جمع المختلفة والمؤتلفة" وهو أن يجمع بين ممدوحين بمعان مؤتلفة في مدحهما، ثم يريد ترجيح أحدهما على الآخر، فيأتي بمعان تخالف معاني التسوية، بحيث لا يتقص الممدوح الآخر، كقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾^(٥) إلى آخر الآية الكريمة.

(١) سورة الإسراء: ٢٣.

(٢) سورة الأنفال: ١٧.

(٣) سورة الأنفال: ١٧.

(٤) سورة الأنبياء: ٧٨.

التوهّم:

السادس والأربعون "التوهّم" وهو إما أن يؤتى بكلمة، يوهّم ما بعدها أن المتكلم أراد تصحيحها، أو يوهّم أن فيه لحنًا، أو أنه قلب عن وجهه، أو أن ظاهره فاسد المعنى، أو أراد غير معناها، ويكون الأمر بخلاف ذلك في الجميع، ولهذه الأقسام أمثلة، ذكرها صاحب بديع القرآن، لم أر التطويل بذكرها.

الاتساع:

السابع والأربعون "الاتساع" وهو كل كلام تتسع تأويلاته، فتتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته لنكتة ما، كقواطع السور.

سلامة الاختراع من الابتداع:

الثامن والأربعون "سلامة الاختراع من الابتداع" وهو أن يخترع الأول معنى لم يسبق إليه، ولم يتبع عليه، وأمثله كثيرة.

التوليد:

التاسع والأربعون "التوليد" وهو أن المتكلم يدرج ضربا من البديع بنوع آخر، فيتولد منهما نوع ثالث، ومثله بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾^(١).

النوادر:

تمام الخمسين "النوادر" ويسمى "الإغراب والطرفة" وهو أن يذكر الشيء المشهور على وجه غريب بزيادة، أو تغيير يصيره غريبا، وقد تقدم هذا في أنواع التشبيه، وهو أن يكون وجه الشبه مشهورا مبتذلا، ولن يلحق به ما يصيره غريبا خاصا.

الإلجاء:

الحادي والخمسون "الإلجاء" وهو ذكر اعتراض وجواب، ومثله بما لا طائل تحته.

التخيير:

الثاني والخمسون "التخيير" وهو إثبات البيت أو الفقرة على روى يصلح لأشياء غيره، فيتخير له كلمة كقوله:

إِنَّ الْغَرِيبَ الطَّوِيلَ الذَّيْلَ مَمْتَهِنٌ فكيف حال غريب ما له قوت^(٢)

(١) سورة الأنبياء: ١١٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عقود الجمان (١٦٨/٢).

فإنه يصلح موضع قوت "مال" كسب نسب، كذا قيل، وكثير من الناس ينشده: "ما له طول" فحينئذ يكون ترجيح طول لرد العجز على الصدر.

التنظير:

الثالث والخمسون "التنظير" وهو النظر بين كلامين متفقين في المعنى أو مختلفين أيهما أفضل؟

الاستقصاء:

الرابع والخمسون "الاستقصاء"، وهو ذكر جميع عوارض الشيء ولوازمه وذاتياته، وهو قريب من مراعاة النظر، ومن استيقاء الأقسام السابقين، إلا أن هذا نوع برأسه.

التشكيك:

الخامس والخمسون "التشكيك" وهو أن يأتي في الكلام بكلمة يشك السامع هل هي أصلية أو لا؟ كقوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَانِيْتُمْ بِدِينٍ﴾^(١) فإن بدین يشك السامع هل هي أصلية أو لا؟ حتى يحقق النظر، فيجدها أصلية، لأن الدين له محامل، منها الجزاء مثل "كما تدین تدان"^(٢).

البراءة:

السادس والخمسون "البراءة" ومحلها الهجاء، وهو كما قال أبو عمرو بن العلاء وقد سئل عن أحسن الهجاء، فقال: هو الذي إذا أنشدته العذراء في خدرها، لا يفتح عليها.

التسليم:

السابع والخمسون "التسليم" وهو أن يفرض محالا إما منفيا، أو مشروطا بشرط يحرف الانتفاع؛ ليكون ما ذكره ممتنع الوقوع، لامتناع شرطه، كقوله تعالى: ﴿مَا آتَخَذُ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ﴾ الآية^(٣) وهذا يدخل في المذهب الكلامي.

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٢) "ضعيف" أخرجه أبو نعيم وابن عدى والديلمي عن ابن عمر، ورواه عبد الرزاق في الزهد عن أبي قلابة مرسلًا، وأحمد عن أبي الدرداء موقوفًا بلفظ "البر لا يبلى والذنب لا ينسى، والديان لا يموت" عمل ما شئت كما تدین تدان". وانظر ضعيف الجامع (ج ٤٢٧٩).

(٣) سورة المومنون: ٩١.

الأفتنان:

الثامن والخمسون "الأفتنان" وهو أن يؤتى في الكلام الواحد بفتنين متضادين، أو مختلفين، كالجمع بين الغزل والحماسة، أو مثقفين وهو كثير.

إثبات الشيء للشيء بنفيه عن غيره:

التاسع والخمسون "إثبات الشيء للشيء بنفيه عن غيره" كقول الخنساء:
وَمَا بَلَغْتَ كَفْ أَمْرٍ مُثْنًا وَلَا مِنْ الْمَجْدِ إِلَّا وَالَّذِي نَلْتُ أَطُولُ^(١)

الترديد:

الستون "الترديد" وهو تعليق الكلمة الواحدة في المصراع الواحد، أو الفقرة الواحدة مرتين، متعلقة بشئئين، كقوله:

وهويَتْنِي وهويَتُ الغانياتِ إلى أن شَبْتُ فأنصرفت عنهن آمالي^(٢)

فعلق "هويَتْنِي" و"هويَتُ" بالغانيات في مصراع واحد، وقد يحصل التردد في كل من المصارعين، كقوله:

يريك في الروع بدراً لاح في غسق في ليث عريسة في صورة الرجل^(٣)
فرد في كل من المصارعين مرتين.

التعطف:

الحادي والستون "التعطف" وهو كالترديد، إلا أن الكلمة مذكورة في مصارعين، وهو أعم من المزاوجة من وجه، فإن تلك يشترط فيها الشرط والجزاء، ولا يشترط فيه التكرار في مصارعين أو فقرتين، وهذا يشترط فيه التكرار في مصارعين، ولا يشترط أن يكون في الكلام شرط وجزاء، ويتفصل هذا والذي قبله عن رد العجز على الصدر، بأن ذلك يكون العجز فيه آخر الضرب أو آخر الفقرة، وهذان يكون إعادة الكلمة فيهما فيما وراء القافية.

(١) البيت من الطويل، وهو للخنساء في ديوانها (ص ٧٦ / الكتب العلمية). ولسان العرب (كفف)، (طول)، وتاج العروس (كفف). ومطلع البيت فيها: (فما بلغت)، وفيها (حيث ما) بدلا من (والذي).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٨٣/٥)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٥). وشرح الأشموني (٢٠٤/١)، والمقاصد النحوية (٣١/٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المصباح (ص ١٦٢).

التوسيع:

الثاني والستون "التوسيع" وقد فسروه بأن يأتي في آخر الكلام بشيء مفسر بمعطوف ومعطوف عليه، مثل قوله:

إذا أبو قاسم جادت لنا يدهُ لم يحمِدِ الأجودان: البحرُ والمطرُ^(١)

وهذا في الحقيقة أحد نوعي اللف والنشر.

التطريز:

الثالث والستون "التطريز" وهو اشتغال الصدر على مخبر عنه، يتعلق به شيان، والعجز على خبر مقيد بمثله كقوله:

كان الكأس في يسدها وفيها عقيقٌ في عقيقٍ في عقيقٍ^(٢)

المؤاخاة:

الرابع والستون "المؤاخاة" وهو أخص من الائتلاف، وهو أن تكون معاني الألفاظ متناسبة، كقول ذي الرمة:

ليساء فلى شفتيهما حُوءٌ لغسُ وفي الثنايا وفي أنيابها شَنَبٌ^(٣)

احترازاً عن مثل قول الكميت:

وقد رأينا بها خوداً منعمة بيضاً تكامل فيها الدُّ والشَّنَبُ^(٤)

فذكر الشنب مع الدل غير مناسب وهذا في الحقيقة نوع من اختلاف اللفظ والمعنى.

(١) البيت من البسيط، وهو لابن الرومي في الطراز (٤/٢)، (٩٠/٣)، والمصباح (ص ١٧٣)، ولأحمد بن أبي الطاهر في الصناعتين (ص ٤٨٠ / الكتب المعلقة).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الطراز (٩٢/٣)، وشرح عقود الجمان (١٥٤/٢)، والمصباح (ص ١٧٤).

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٣٢)، والخصائص (٢٩١/٣)، والدرر (٥٩/٦)، ولسان العرب (شنب)، (لغن)، (حواء)، والمقاصد النحوية (٢٠٣/٤)، وجمع الهوامع (١٢٦/٢)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٣٨/٢).

(٤) البيت من البسيط وهو للكميت في الخصائص (٢٩٠/٣)، والتيبان (ص ٤٠٢) بتحقيقنا لكن صدره فيها: أم هل طمانن بالعلواء نافعة.

وهو بلقط المصنف في شرح عقود الجمان (٧٣/٢) ولكن فيه: (رأين) بدلا من (رأينا) و(فيشكل) بدلا من (تكامل).

الاستطراد:

الخامس والستون "الاستطراد" وقد قدمناه عند ذكر المزوجة أو قريباً منها.

الإشارة:

السادس والستون "الإشارة" ذكرها قدامة، وقال: دلالة اللفظ القليل على المعنى الكثير فهو حينئذ من الإيجاز، وقد سبق.

الإقحام:

السابع والستون "الإقحام" وهو يعلم مما سبق.

الانفصال:

الثامن والستون "الانفصال" وقد فسر بما هو في معنى الاحتراس المتقدم في الإيجاز والإطناب.

البسط:

التاسع والستون "البسط" وفسره بما هو في معنى الإطناب، وكذلك الإيضاح.

التتميم:

السبعون "التتميم" وقد تقدم في الإطناب، وكذلك التكميل، والتذييل.

التوشيح:

الحادي والسبعون "التوشيح" وهو أن يكون في صدر الكلام ما يدل على القافية، كذا ساه العسكرى، وهذا هو الإرصاء إلا أن فيه قيد الدلالة يصدر الكلام، والإرصاء أعم من ذلك.

التكرار:

الثاني والسبعون "التكرار" وقد تقدم في الإطناب.

المراجعة:

الثالث والسبعون "المراجعة" وهي حكاية محاورة بين المتكلم وغيره، وهو أعم من الإلجاء السابق، كقول وضاح اليمن:

قالت: ألا لا تلجن دارنا إن أبانا رجلاً غائراً
أما رأيت الباب من دوننا قلت: فإني واثب ظافراً
قالت: فإني الليث عادية قلت: وسيفي مرهف باتراً
قالت: أليس البحر من دوننا؟ قلت: فإني سابع ماهراً
قالت: أليس الله من فوقنا؟ قلت: بلى وهو لنا غافراً
قالت: فإما كنت أعيتنا فأت إذا ما هجع السامراً
واسقط علينا كسقوط الندى ليلة لا ناه ولا آمر^(١)

التذييل:

الرابع والسبعون "التذييل" وقد تقدم في الإطناب.

الاعتراض:

الخامس والسبعون "الاعتراض" وقد سبق في المعاني.

المتابعة:

السادس والسبعون "المتابعة" وهي إثبات الأوصاف في اللفظ على ترتيب وقوعها، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾^(٢) وقول زهير: يوم الحساب أو يعجل فينقم^(٣)

التعريض:

السابع والسبعون "التعريض" وهو الدلالة بالمفهوم بقصد المتكلم.

(١) الأبيات من السريع، وهي لوضاح النمن في الأغاني (٢٢٩/٦)، مع اختلاف في اللفظ، وزيادة في الأبيات، والمصباح (ص ٢٦٥) باختلاف في اللفظ وزيادة في الأبيات، والطرز (١٥٢/٣) وهي بلفظ المصنف مع إبدال (وسيفي) من البيت الثالث ب (فسيفي).

(٢) سورة غافر: ٦٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في معلقته كما في شرح العلاقات المشر (ص ٨٣/الكتب العلمية)، وشرح العلاقات السبع (ص ٦٥).

التهكم:

الثامن والسبعون "التهكم" وقد سبق في الاستعارة التهكمية.

الائتلاف:

التاسع والسبعون "الائتلاف" وهو أنواع منها ائتلاف اللفظ والمعنى، وهو أن تكون الألفاظ تليق بمقصود الكلام، قللمعنى الرقيق اللفظ الرقيق، وللمعنى المفخم اللفظ الجزل، ومنها "ائتلاف اللفظ مع اللفظ"، وهو أن يختار من الألفاظ التي يعبر بها عن معنى ما بينه وبين بعض الألفاظ المذكورة ائتلاف، كقول اليجترى:

كالتقسى المعطفات^(١)

البيت السابق في مراعاة النظير، ومنها "ائتلاف المعنى" بالمعنى وهو اشتغال الكلام على معنى معه أمر ملائم له وأمر مخالف، فتقريبه بالملائم، أو يكون الأمران ملائمين، فيقرب به منهما ما هو أكثر ملائمة له، كما في تشابه الأطراف، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾^(٢) فإنه لم يراع مناسبة الرى للشبع، والاستغلال لليس في نوع المنفعة، بل روعى مناسبة اللبس للشبع، والاستغلال للرى في كونهما تابعين لليس والشبع ومكملين لمنافعهما، إذ رعاية ذلك أدخل في حسن الوعد، والامتنان بذكر أصول النعم، ثم توابعها، ومنها "ائتلاف اللفظ والمعنى مع الوزن" وهو نوعان: الأول: أن يأتي باللفظ من غير حاجة إلى تقديم وتأخير يمتنع مثله في الشعر، ولا إلى زيادة ونقصان والثاني: أن يؤتى به مع الوزن من غير حاجة إلى إخراج المعنى عن وجه الصحة، ومنها "ائتلاف الناقية أو الفاصلة بسائر الآية أو البيت"، كما في تشابه الإرساد، وقد يقال: إن هذا من الإرساد. ومنها "الائتلاف مع الاختلاف" وهو ضربان: الأول أن تكون المؤتلفة بمعزل عن المختلفة، كما في قول الشاعر:

أبى القلب أن يأتى السدير وأهله وإن قيل عيش بالسدير غزير
به البق والحمى وأسد تحفه وعمرو بسن هند يعتدى ويجور^(٣)

(١) سبق كما أشار المصنف في مراعاة النظير.

(٢) سورة طه: ١١٨، ١١٩.

(٣) البيهقان من الطويل، وهما نسويد بن حنّاق في شرح عقود الجمان (١٧٠/٢)، والمصباح (ص ٢٥٩)، وبلا نسبة في الطراز (١٥١/٣).

والثاني ما كانا متداخلين، كقوله:

وصالكم هجر وحكم قلبي وعطفكم صد وسلمكم حرب^(١)

الخطاب العام:

الثمانون "الخطاب العام" وقد تقدم ذكره في علم المعاني، والمقصود منه أن يخاطب به غير معين، إيدانا بأن الأمر لعظمته حقيق بأن لا يخاطب به أحد، دون أحد كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٢) وقوله ﷺ: "بشر المشائين في الظلم"^(٣) وربما يخاطب واحد، بالتثنية كقوله:

خَلِيلِي مُرَا بِي عَلَى أُم جُنْدَبٍ^(٤)

قال الطيبي: والمراد به عموم استعراق الجنس في المفرد، فهو كالألل واللام الداخلة على اسم الجنس. قال: وتسميته خطابا عاما مأخوذ من قول صاحب الكشف: "ما أصابك يا إنسان" خطاب عام.

التغليب:

الحادي والثمانون "التغليب" ويسمى ترجيح أحد المعلومين على الآخر، وقد تقدم شيء من التغليب في المعاني، وتقدم أن ابن الحاجب قال: من شرطه تغليب الأدنى على الأعلى، كالقمرين، لأن القمر أضعف نورا من الشمس، وجعل الشمس قمرا لا بدع فيه، بخلاف العكس، وكذلك "العرمان" لأن جميع فضل عمر في أبي بكر، وأبو بكر أفضل رضى الله عنهما وقد عكس الطيبي هذا فقال: هو أن تضع أدنى الشيئين موضع أعلاهما، وما قاله ابن الحاجب أسد وأسلم، وقد جعل من ترجيح أحد

(١) البيت من الطويل، وهو للمعاني بن الأحنف في العمدة لابن رشيح (٢٢/٢)، والطرارز (١٥٩/٣)، وعقود الجمال (١٧٠/٢)، والمصباح (ص ٢٥٩)، والمثل السائر (١٧٠/٣).

(٢) سورة الأنعام: ٢٧.

(٣) "صحيح" أخرجه أبو داود والترمذي عن بريدة، وابن ماجه والحاكم عن أنس وعن سهل بن سعد وانظر صحيح الجامع (ج ٢٨٢٣).

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: تنفضى لبيانات الفؤاد المعذب وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢٩ / الكتب العلمية)، والأشبه والنظائر (٨٥/٨)، والمصباح (ص ٢٦٩) ومجزه فيه:

تنفض لبيانات الفؤاد المعذب

الأميرين على الآخر: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُجَاهِلُونَ﴾^(١) تغليبا للمخاطبين على الغائبين، وقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٢) وإن كانا إنما يخرجان من الملح. **اللغز:**

الثاني والثمانون "اللغز" ويسمى "الأحجية" و"المعنى" وهو قريب من التورية، وأمثله لا تكاد تنحصر، وفيه مصنفات للناس. **الإبداع:**

الثالث والثمانون "الإبداع" وهو ما يبتدع عند الحوادث المتجددة، كالأمثال التي تختنع وتضرب عند الوقائع.

الكلام الجامع:

الرابع والثمانون "الكلام الجامع" وهو أن يجيء التكلم مثلا في كلامه بشيء من الحكمة والموعظة، أو شكاية الزمان أو الأحوال، وأمثله كثيرة. **إرسال المثل:**

الخامس والثمانون "إرسال المثل" وهو أن يورد التكلم -مثلا- في كلامه وقد عرف ذلك في علم البيان في مجاز التمثيل. **الترقى:**

السادس والثمانون "الترقى" وهو أن يذكر معنى، ثم يردف بأبلغ منه، كقولك: "عالم تحرير وشجاع باسل" وهذا قد يدخل في بعض أقسام الإطناب. **اللاقتباس:**

السابع والثمانون "اللاقتباس" وسيأتى في كلام المصنف. **المواربة:**

الثامن والثمانون "المواربة" بالراء المهملة من الأرب، وهو الحاجة والعقل، وقيل: من ورب العرق إذا فسد، وهو أن يقول الإنسان كلاما يتوجه عليه فيه المؤاخظة، فإذا أنكر عليه شخص، استنحضر بعقله ما يتخلص به، بتحريف كلمة أو تصحيفها أو زيادة أو نقص، أو غير ذلك، كقول أبي نواس في خالصة جارية الرشيد:

لقد ضاع شعري على بابكم كما ضاع عقد على خالصة^(١)

فلما بلغ الرشيد وأنكر عليه قال: إنما قلت: ضاء فقال بعض الحاضرين: هذا بيت ذهبت عيناه فأبصر.

الهجاء في المدح:

التاسع والثمانون "الهجاء في معرض المدح" وهو أن يهجو بألفاظ ظاهرها المدح وباطنها القدح وهذا يدخل في قسم التوجيه، كقوله:

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة ومن إساءة أهل السوء إحسانا

كان ربك لم يخلق لخشيته سواهم من جميع الناس إنسانا^(٢)

التخيير:

التسعون "التخيير" وهو البيت يأتي على قافية مع كونه يسوغ أن يقفى بقواف كثيرة، كقول ديك الجن:

قولسى لطيفك يفتننى عسن مضجعى عند المنام

فعسى أنام فتنة فى نار تأجج فى العظام

جسد تقسليه الأكف على فراش من سقام

أما أنا فكما علمت فهل لوصلك مسن دوام^(٣)

فإنه يصلح مكان "منام" "رقاد" هجوع هجود وسن، ومكان "عظام" "فؤاد" ضلوع كبود بدن، ومكان "سقام" "فتاد" دموع وقود حزن، ومكان "دوام" "معاد" رجوع وجود ثمن.

حصر الجزئى في الكلى:

الحادى والتسعون "حصر الجزئى في الكلى، وغير ذلك" المراد منه، ما يتعلق بكيفية الابتداء والتخلص والانتهاء.

(١) البيت من للتقارب، وهو لأبي نواس في عقود الجمان (١١٦/٢)، وما أجده في ديوانه طدار الرب.

(٢) البيتان من البسيط، هما للحماسة فى شرح عقود الجمان (١١٨/٢).

(٣) الأبيات من مجزوء الكامل، وهى لديك الجن الحمصى فى عقود الجمان (١٦٨/٢) وفيه (وتنطفئ) بدلا: (فتنطفئ)، (فى عظام) بدلا من: (فى العظام).

خاتمة: في السرقات الشعرية، وما يتصل بها، وغير ذلك: اتفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة، والسخاء، ونحو ذلك— فلا يعد سرقة؛ لتقرره في العقول والعادات. وإن كان في وجه الدلالة؛ كالتشبيه، والمجاز، والكناية، وذكر هيئات تدل على الصفة؛ لاختصاصها بمن هي له— كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة، والبخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد— فإن اشترك الناس في معرفته لاستقراره فيهما^(١)؛ كتشبيه الشجاع بالأسد، والجواد بالبحر، فهو كالأول؛ وإلا جاز أن يدعى فيه سبق وزيادة. وهو^(٢) ضربان؛ خاص في نفسه غريب، وعامى تُصرف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة؛ كما مر.

خاتمة

في السرقات الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك

أما ما يتعلق بالسرقات الشعرية وأنواعها، فلا شك أن القائلين إذا اتفقا، فلما أن يكون اتفاقهما فيما يشترك الناس فيه، وهو المراد بقوله: "في الغرض على العموم" كالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة والذكاء، فذلك لا يسمى سرقة. قوله: (فلا يعد) فيه نظر، لإدخال "الفاء" على "لا" يعد سرقة، وهو جواب شرط لا يدخل على مثله "الفاء". ثم يصير معناه اتفاق القائلين لا يعد سرقة، وهو فاسد، فإن الاتفاق لا يمكن أن يكون سرقة، بل السرقة أخذ أحدهما من الآخر (لتقرره) أي مثل ذلك (في العقول والعادات) يشترك فيها الفصيح والأعجم (وإن كان) أي الاتفاق (في وجه الدلالة) فذلك أقسام: منها التشبيه بما توجد الصفة فيه، على الوجه البليغ، على ما سبق في البيان، ومنها ذكر هيئات تدل على الصفة، لاختصاصها بمن هي له، هذه عبارة المصنف، وصوابه العكس، وهو أن يقال: لاختصاص من هي له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) عليه (والبخيل بالعبوس، مع سعة ذات اليد، فإن اشترك الناس في معرفته لاستقراره فيهما) أي في العقول (كتشبيه الشجاع بالأسد، والجواد بالبحر) والبليد بالحمار (فهو كالأول) وإن كان مما لا ينال إلا بفكر، ولا يصل إليه كل أحد، فهذا هو الذي يجوز أن يدعى فيه سبق المتقدم المتأخر، وزيادة المتأخر على المتقدم، وهو ضربان: أحدهما— ما كان خاصيا غريبا في أصله— والثاني— عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتداء والظهور والسجاجة؛ إلى خلاف ذلك من الغرابة، كما مرت أمثلة القسمين في التشبيه والاستعارة، إذا عرف ذلك.

(١) أي في العقول والعادات، وقد تصحفت إلى (فيها).

(٢) يعنى النوع الذي لم يشترك الناس في معرفته.

فالسرقَةُ والأخذُ نوعان: ظاهرٌ، وغيرُ ظاهر.

أما الظاهر: فهو أن يؤخذَ المعنى كله، إما مع اللفظ كله، أو بعضه، أو وحده:

فإن أخذَ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه: فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى نسخًا وانتحالًا؛ كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول مَعْن بن أَوْس^(١) [من الطويل]:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَحَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرَفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ

وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضَيِّمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ

فالأخذُ والسرقَةُ نوعان: ظاهر، وغير ظاهر الأخذ الظاهر.

الأخذُ الظاهر:

أما الظاهر، فأن يؤخذَ المعنى كله إما مع اللفظ كله أو بعضه، أو وحده. (فإن أخذَ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه، فهو مذموم، لأنه سرقة محضة، ويسمى نسخًا وانتحالًا) ومغالبية، كما حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية، فأنشد قول أبي نواس:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَحَاكَ وَجَدْتَهُ عُلِسَى طَرَفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ^(٢)

ويركب حدَّ السيف من أن تضيمه إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل

فقال له معاوية: لقد شعرت بعدى، ولم يفارق عبد الله المجلس، حتى دخل معن ابن أوس، فأنشده كلمته التي أولها:

لِعَمْرِكَ مَا أَدْرَى وَإِنِّي لِأُوجِلُ عَلَى أَيْمَانَا تَسْعُدُو الْمُنِيَّةَ أَوَّلُ^(٣)

(١) حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين، فقال له معاوية: لقد شعرت بعدى يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني، فأنشد قصيدته التي أولها:

لِعَمْرِكَ مَا أَدْرَى وَإِنِّي لِأُوجِلُ عَلَى أَيْمَانَا تَعْدُو الْمُنِيَّةَ أَوَّلُ

حتى أنهما، وفيهما هذان البيتان، فأقبل معاوية على ابن الزبير وقال: ألم تخبرني أنهما لك فقال: اللفظ له والمعنى لى، وبعد فهو أخى من الرضاغة، وأنا أحق بشعره.

(٢) البيتان من الطويل، وهما من إنشاد عبد الله بن الزبير وإنشاد ابن أوس فى شرح عقود الجمان (١٧٨/٢)، والإشارة (ص ٣٠٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمن بن أوس فى شرحه (ص ٣٩)، وخزانة الأدب (٢٤٤/٨)، ٢٤٥: ٢٨٩، ٢٩٤،

وشرح التصريح (٥١/٢)، وشرح ديوان الحماسة للعرزوقي (ص ١١٢٦)، ولسان العرب (كبر)، (وجل)،

والمقاصد النحوية (١٩٣/٣)، وتاج العروس (وجل)، وشرح عقود الجمان (١٧٨/٢) وفيه (لا) بدلًا من (ما).

وفي معناه: أن يُبدَلَ بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها.
 وإن كان مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ، سُمي: إغارةً ومسحاً.
 فإن كان الثاني أبلغ؛ لاختصاصه بفضيلة: فممدوح؛ كقول بشر [من البسيط]:
 مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهْجُ

حتى أنشد ما أنشده عبد الله، فأقبل معاوية على عبد الله، وقال: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: المعنى لي واللفظ له، وبعد فهو أخي من الرضاة وأنا أحق بشعره. قلت: والذي يتفق له ذلك إن ادعى أن هذا النظم له كان كاذباً، وإن لم يدع، فهذا ليس بسرقة بالكلية (وفي معناه) أي معنى ما أخذ اللفظ كله مع المعنى وكان مذموماً (أن يبدل بالكلمات، أو بعضها ما يرادفها) لأن المترادفين كاللفظ الواحد، كقول امرئ القيس:
 وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطْيِهِمْ يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَلِّ^(١)
 وقول طرفة:

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطْيِهِمْ يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَلِّ^(٢)
 قلت: وفي تسميته سرقة نظر، فإن الظاهر أن هذا من تطابق الخواطر والقوادر، إلا أن ابن السكيت عده في السرقات. قوله: (وإن كان) أي ذلك الأخذ (مع تغيير لنظمه أو أخذ) المعنى مع (بعض اللفظ سمي) ذلك اللفظ (إغارةً ومسحاً)، ومنهم من جعل المسح إغارة الصورة الحسنة قبيحة، والمشهور الأول وإذا قلنا به (ف) ذلك قسمان: (إن كان الثاني) أي كلام السارق (أبلغ) من الأول، أي المسروق منه (لاختصاصه) أي اختصاص الثاني (بفضيلة) كالإيضاح، أو الاختصار، أو حسن السبك أو زيادة معنى، (ف) هو (ممدوح) أي مقبول (كقول بشر) أولاً:

مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهْجُ^(٣)

- (١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١١١ / الكتب العلمية)، وشرح المعلقات السبع (ص ٥)، وشرح المعلقات الحشر (ص ٥٨)، وبلا نسبة في رصف المهاني (ص ٢٩٨)، والطراز (١٩١/٣).
 (٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في معلقته، المعلقات السبع (ص ٣٥)، والمعلقات اعشر (ص ٦٩)، والطراز (١٩١/٣).
 (٣) البيت من البسيط، وهو لبشار بن برد في الأغاني (١٩٦/٣)، (١٩ / ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠)، وشرح عقود الجمان (١٧٨/٢)، والإشارات (ص ٣٠٩).

وقول سلم [من مخلّع البسيط]:

مَنْ رَأَى النَّاسَ مَاتَ غَمًّا وَفَارَ بِاللَّيْثَةِ الْجَسُورُ^(١)
وإن كان دونه: فمذموم، كقول أبي تمام [من الكامل]:

هَيْهَاتَ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنْ الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ لَبْخِيلُ
وقول أبي الطيب [من الكامل]:

أَعْدَى الزَّمَانِ سَخَاوَةٌ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلًا

(وقول سلم) ثانيا:

مَنْ رَأَى النَّاسَ مَاتَ غَمًّا وَفَارَ بِاللَّيْثَةِ الْجَسُورُ^(١)

فإن الثاني أجود سبكا، وأوجز (وإن كان) الثاني (دونه) أى دون الأول (فهو مذموم) مردود، كقول أبي تمام:

هَيْهَاتَ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنْ الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ لَبْخِيلُ^(٢)
وقول أبي الطيب بعده:

أَعْدَى الزَّمَانِ سَخَاوَةٌ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلًا^(٣)

أى تعلم الزمان منه السخا، فجاء بأن أخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الذى استفاد منه لبخل به الزمان على أهل الدنيا، واستبقاء لنفسه، فبيت أبي تمام أجود سبكا، لأن بيت أبي الطيب احتاج فيه إلى أن وضع "يكون" موضع "كان"، وأجيب بجواز أن يريد أن الزمان قد يكون بخيلا به، فلا يوافق على هلاكه، ورد عليه بأن الزمان بعد أن سمح به لم يبق له فيه تصرف. وفيه نظر؛ لجواز أن يكون جاد بإبرازه

(١) البيت من مخلّع البسيط، وهو لسم الخاسر فى الأغاني (١٩٦/٣)، (٧٢/٧)، (٢٧٨/١٩)، ٢٧٩، ٢٨٠، وشرح عقود الجمان (١٧٨/٢)، والإشارات (ص ٣٠٩)

(٢) البيت من الكامل (وهو لأبى تمام فى شرح ديوانه (ص ٣٦٣)، والإشارات (ص ٣٠٩)، وشرح عقود الجمان (١٧٩/٢)، وفيه (أن يأتى).

(٣) فى ديوانه ١٩٠/١ من قصيدة مظلما:

فى الخد أن عزم الخليط رحيلا مطر تزيد به الخدود محولا

وإن كان مثله: فأبعدُ من الذمِّ، والفضلُ للأوَّل؛ كقول أبي تمام [من الكامل]:
لَسَوْ حَارَ مُرْتَادُ الْمَنِيَّةِ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَاقَ عَلَى النَّفْسِ ذَيْلًا

وقول أبي الطيب [من البسيط]:
لَسَوْلاً مُفَارَقَةَ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدْتُ لَهَا الثَّمَانِيَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا

ولم يسمح بعد ذلك بهلاكه. (وإن كان مثله) أى إن كان الثانى مثل الأول فى البلاغة والفضل (فأبعد من الذم) مما قبله، ولكن الفضل للسابق، كقول أبى تمام:

لَسَوْ حَارَ مُرْتَادُ الْمَنِيَّةِ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَاقَ عَلَى النَّفْسِ ذَيْلًا^(١)
فإنه مثل قول أبى الطيب بعده:

لَسَوْلاً مُفَارَقَةَ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدْتُ لَهَا الثَّمَانِيَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا^(٢)

كذا قالوه، والذى يظهر أن بيت أبى الطيب أحسن، لأنه أصرح فى المراد. قال فى الإيضاح: ومن هذا الضرب ما هو قبيح جدًّا، وهو ما يدل على السرعة باتفاق الوزن والقافية، كقول أبى تمام:

مَقِيمُ الظَّنِّ عِنْدَكَ وَالْأَمَانَى وَإِنْ قَلَقْتَ رِكَابِي فِي الْبَلَادِ
وَلَا سَافَرْتُ فِي الْآفَاقِ إِلَّا وَمِنْ جِدْوَاكِ رَاحِلَتْنِي وَزَادِي^(٣)

وقول أبى الطيب:

وَأَنْسَى عَنكَ بَعْدَ غَدٍ لَفَسَادٍ وَقَلْبِي عَنْ فِنَائِكَ غَيْرُ غَاوٍ
مُحِبُّكَ حَيْثُمَا اتَّجَهْتَ رِكَابِي وَضَيْفُكَ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الْبَلَادِ^(٤)

(١) البيت من الكامل، وهو لأبى تمام بلغظه فى عقود الجمان (١٧٩/٢)، وشرح ديوانه (ص ٢٢٨)؛ ولكن فيه (لو جاء)، بدلًا من (لو حار).

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبى الطيب المتنبي فى شرح ديوانه (٥٩/١)، وشرح عقود الجمان (١٧٩/٢).

(٣) البيتان من الوافر، وهما لأبى تمام فى شرح ديوانه (ص ٨٠)، بتقديم الثانى على الأول، وفيه (وما سافرت)، وشرح عقود الجمان (١٧٩/٢)، والإشارات (ص ٣١٠).

(٤) البيتان من الوافر، وهما لأبى الطيب المتنبي فى شرح ديوانه (١٣٣/١)، وشرح عقود الجمان (١٧٩/٢)، وفيه: (وقلبي فى فتاك)، والإشارات (ص ٣١١).

وإن أخذ المعنى وحده سمى: إلاماً وسلخاً، وهو ثلاثة أقسام كذلك:

أولها: كقول أبي تمام [من الطويل]:

هُوَ الصَّنْعُ إِنْ يَعْجَلَ فَخَيْرٌ وَإِنْ يَرِثَ فَللرَّيْثِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ

وقول أبي الطيب [من الخفيف]:

وَمِنْ الْخَيْرِ بُطْءُ سَيْبِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامِ

وثانيها: كقول البحتري [من الكامل]:

وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي النَّدَى كَلَامُهُ الْمَصْقُولُ خَلَّتْ لِسَانُهُ مِنْ عَضْبِهِ^(١)

قوله: (وإن أخذ المعنى وحده) أى، ولم يؤخذ شيء من اللفظ (سمى إلاماً وسلخاً) من الإلام، وهو اقتراف الصغائر أو مقارنة المعصية من غير وقوعها (وهو ثلاثة أقسام كذلك: أولها) أن يكون الثاني أبلغ بالفضل (كقول أبي تمام):

هُوَ الصَّنْعُ إِنْ يَعْجَلَ فَخَيْرٌ وَإِنْ يَرِثَ فَللرَّيْثِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ^(٢)
فخير منه (قول أبي الطيب):

وَمِنْ الْخَيْرِ بُطْءُ سَيْبِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامِ^(٣)

فإنه اشتمل على زيادة التشبيه بالسحب، وأن السحب أسرعها جهام لا ماء فيه، (وثانيها) وهو ما كان الأول فيه أحسن (كقول البحتري):

وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي النَّدَى كَلَامُهُ الْمَصْقُولُ خَلَّتْ لِسَانُهُ مِنْ عَضْبِهِ^(٤)

(١) العضب: السيف القاطع.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام في عقود الجمان (١٧٩/٢)، يلغظه ولكن فيه (تجمل)، و(ترث)، وهو في شرح ديوانه (ص ١٨١)، ولكن لفظه فيه: هو الصنع إن يعجل فتجفع وإن ترث

فللرَّيْثِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي الطيب المنتهى في شرح ديوانه (٢١٠/١)، وشرح عقود الجمان (١٧٩/٢).

(٤) البيت من الكامل، وهو للبحتري في عقود الجمان (١٧٩/٢).

وقول أبي الطيب [من البسيط]:

كَأَنَّ السُّنُومَ فِي النَّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَى رِمَاحِهِمْ فِي الطَّعْنِ خُرُصَانًا^(١)

وثالثها: كقول الأعرابي [من الوافر]:

وَلَمْ يَكْ أَكْثَرَ الْفَتَيَانِ مَالًا وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِرَاعًا

وقول أشجع [من المتقارب]:

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الْغِنَى وَلَكِنْ مَعْرُوفُهُ أَوْسَعُ

وأما غير الظاهر: فممنه أن يتشابه المعنيان؛

فإنه خير من قول أبي الطيب:

كَأَنَّ السُّنُومَ فِي النَّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَى رِمَاحِهِمْ فِي الطَّعْنِ خُرُصَانًا^(٢)

فإن أبا الطيب فاته ما أفاده اليعتري بقوله: "تألق" وقوله: "المقول" من الترشيح (وثالثها) وهو ما كان الثاني فيه مثل الأول (كقول الأعرابي:

وَلَمْ يَكْ أَكْثَرَ الْفَتَيَانِ مَالًا وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِرَاعًا)^(٣) فإنه مثل (قول أشجع:

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الْغِنَى وَلَكِنْ مَعْرُوفُهُ أَوْسَعُ)^(٤)

كذا قال المصنف، وقد يقال: الأول أحسن لسلامته من حذف المفضل عليه، والاستعارة للأرحب فيه، هذه أنواع الأخذ الظاهر. الأخذ غير الظاهر:

ص: (وأما غير الظاهر إلخ).

(ش): الأخذ غير الظاهر أنواع (فممنه أن يتشابه المعنيان) أي المعنى الأول،

والمعنى الثاني (كقول جرير:

(١) جمع خرص بالضم والكسر، وهو السنان.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه (٢٢٨/١)، وشرح عقود الجمان (١٧٩/٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي زياد الأعرابي في شرح عقود الجمان (١٧٩/٢)، والإشارات (ص ٣١٢) وصدره فيها: وما إن كان أكثرهم سواما.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لأشجع بن عمرو السلمي في الأغاني (٢٣٣/١٨)، وشرح عقود الجمان (٢/١٧٩)، والإشارات (ص ٣١٢).

كقول جرير [من الوافر]:

فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبٍ لِحَاهُمْ سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ

وقول أبي الطيب [من الوافر]:

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاقَةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابٌ^(١)

ومنه: النقل؛ وهو: أَنْ يَنْقَلِ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى آخَرَ؛ كقول البحتري [من الكامل] سَلَبُوا وَأَشْرَقَتِ الدَّمَاءُ عَلَيْهِمْ مُحْمَرَةً فَكَانَتْهُمْ لَمْ يَسْلُبُوا

وقول أبي الطيب [من الكامل]:

يَبْسُ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجَرَّدٌ مَنْ غَمَدِهِ فَكَانَ مَا هُوَ مُغَمَّدٌ

فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبٍ لِحَاهُمْ سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ^(٢)

وقول أبي الطيب:

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاقَةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابٌ^(٣)

فكل من البيتين يدل على عدم المبالاة بالرجال، إلا أنهما مختلفان، لأن الأول دل على مساواة النساء للرجال، والثاني دل على تشبيه الرجال بالنساء، فهو معنى غير الأول والأول أبلغ منه، لما تقدم من أن التشابه وهو التساوي أبلغ من التشبيه، الذي هو إلحاق الناقص بالزائد. (ومنه أن ينقل المعنى إلى محل آخر) كقول البحتري:

سَلَبُوا وَأَشْرَقَتِ الدَّمَاءُ عَلَيْهِمْ مُحْمَرَةً فَكَانَتْهُمْ لَمْ يَسْلُبُوا^(٤)

وقول أبي الطيب:

يَبْسُ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجَرَّدٌ مَنْ غَمَدِهِ فَكَانَ مَا هُوَ مُغَمَّدٌ^(٥)

(١) القنّاق: الرمح.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في شرح ديوان جرير (ص ١٤٧)، ومطلعه "ولا تمنك"، وشرح عقود الجمان (١٨٠/٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه (١٣٧/٢)، وشرح عقود الجمان (١٨٠/٢).

(٤) انظر عقود الجمان (ص ١٨٠/٢)، وهو للبحتري والتنبيهات، والإشارات ٣١٣/٢.

(٥) الإشارات والتنبيهات ٣١٣، والبيت لأبي الطيب المتنبي، وشرح عقود الجمان (ص ١٨٠/٢)، ويلفظ "ليس" بدلا من "يبس".

ومنه: أن يكون الثاني أشمل؛ كقول جرير [من الوافر]:
إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمْ غَضَابًا

وقول أبي نواس [من السريع]:
وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَكْرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ
ومنه: القلب؛ وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول؛ كقول أبي الشَّيْص [من الكامل]:

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لَذِيذَةً حُبًّا لِذِكْرِكَ فَلْيُثْمِنِي اللَّوْمُ

فإنه أخذ معنى بيت البحتري ونقله إلى السيف (ومنه) أى من غير الظاهر (أن يكون معنى الثاني أشمل) من الأول (كقول جرير:
إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمْ غَضَابًا^(١)
وقول أبي نواس:

لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَكْرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ^(٢)
فالثاني أشمل، لأن الأول دل على الاختصاص بحالة الغضب كذا قيل، وفيه نظر لأنهم إذا كانوا هم جميع الناس في حال الغضب: كانوا جميع الناس في كل حال. وقيل: لأن الأول خاص ببني تميم، والثاني شامل لهم ولغيرهم، وهو فاسد، لأن المراد بالواحد في الثاني واحد معين خاص، والأحسن أن يقال: الثاني شامل، لأن العالم أشمل من الناس، لأنه كل موجود حادث، والذي يظهر أن يقال: الثاني أبلغ، باعتبار أنه صريح في أن الناس كلهم ذلك الواحد، بخلاف الأول، فإنه لا يلزم من غضب الناس كلهم لغضب بني تميم، أن يكونوا هم جميع الناس؛ لجواز أن يريد أن الناس تبع لهم، يغضبون لغضبهم، لكن التعبير عن هذا بأنه أشمل فيه تعسف.
ومنه -أيضا- القلب، هو أن يكون المعنى الثاني نقيض المعنى الأول، لقلب المعنى إلى نقيضه، فهو مأخوذ من نقيضه، كقول أبي الشَّيص:

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لَذِيذَةً حُبًّا لِذِكْرِكَ فَلْيُثْمِنِي اللَّوْمُ^(٣)

(١) البيت من الوافر انظر ديوانه ص ٦٢، والإشارات والتنبيهات ص ٣١٣، وشرح عقود الجمان (ص ١٨٠/٢).

(٢) البيت من الديد لأبي الشَّيص، انظر الإشارات والتنبيهات / ٣١٤، وشرح عقود الجمان (١٨٠/٢).

(٣) البيت من الكامل لأبي الشَّيص انظر شرح عقود الجمان (ص ١٨٠/٢)، والإشارات والتنبيهات / ٣١٤.

وقول أبي الطيب [من الكامل]:

أَحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

ومنه: أن يؤخذ بعض المعنى، ويضاف إليه ما يحسنه، كقول الأَفْوَه [من الرمل]:

وَتَرَى الطَّيْسَ عَلَى آثَارِنَا رَأَى عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَمَّارُ

وقول أبي تمام [من الطويل]:

وَقَدْ ظَلَلْتُ عَقَبَانُ أَعْلَامِهِ ضَحَى بِعَقَبَانِ طَيْسٍ فِي الدِّمَاءِ نَوَاهِلِ

أَقَامَتْ مَعَ الرِّيَاطِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنْ الْجَيْشِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَقَاتِلِ

وقول أبي الطيب:

أَحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ^(١)

فهبت المتنبي وأبي الشيص متناقضان، لأن أبا الشيص صرح بحب الملامة، والمتنبي نفى حبها بهزمة الإنكار بقوله: "أَحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً" وقد يقال: المنكر بهزمة الإنكار ما وليها، والذي وليها حبه وهو غير منكر، وجوابه أن المعنى: أآجمع بين الأمرين مثل: ﴿أَقَامُرُونَ النَّاسَ بِالْبُرِّ وَتَنَسُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) أو يقال: التقدير: "وأنا أحب" ويكون جملة حالية، وإنما قدرنا "أنا" لأن المضارع المثبت لا يقع حالا بالواو. (ومنه أن يؤخذ بعض المعنى السابق، ويضاف إليه (ما) يحسنه، كقول الأَفْوَه:

وَتَرَى الطَّيْسَ عَلَى آثَارِنَا رَأَى عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَمَّارُ^(٣)

وقول أبي تمام^(٤):

وَقَدْ ظَلَلْتُ عَقَبَانُ أَعْلَامِهِ ضَحَى بِعَقَبَانِ طَيْسٍ فِي الدِّمَاءِ نَوَاهِلِ

أَقَامَتْ مَعَ الرِّيَاطِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنْ الْجَيْشِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَقَاتِلِ

(١) البيت من الكامل لأبي الطيب، الإشارات ص ٣١٤، وشرح عقود الجمان (ص ١٨٠/٢).

(٢) سورة البقرة: ٤٤.

(٣) البيت من الكامل للأَفْوَه انظر الإشارات والتنبيهات ص ٣١٤، وشرح عقود الجمان (ص ١٨٠/٢).

(٤) البيت من الطويل لأبي تمام ص ٢٢٣، والإشارات والتنبيهات ص ٣١٤، وشرح عقود الجمان (ص ١٨٠/٢).

فإن أبا تمام لم يُلَمَّ بشيء من معنى قول الأفوه: "رأى عين"، وقوله: "ثقة أن ستمار"، ولكن زاد عليه بقوله: "إلا أنها لم تقاتل"، وبقوله: "في الدماء نواهل"، وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش، وبها يتم حسن الأول. وأكثر هذه الأنواع ونحوها مقبولة، بل منها ما يخرجها حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداء، وكلما كان أشدَّ خفاءً كان أقرب إلى القبول. هذا كله إذا علم أن الثاني أخذ من الأول؛ لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل توارد الخواطر، أي: مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد للأخذ. فإذا لم يعلم، قيل: قال فلان كذا، وسبقه إليه فلان، فقال كذا. وما يتصل بهذا: القول في الاقتباس، والتضمين، والعقد، والحل، والتلميح:

فإن أبا تمام أسقط بعض معنى بيت الأفوه (لم يلم بشيء من معنى قوله: رأى عين) الدال على قربها (ولا من) معنى (قوله: ثقة أن ستمار) الدال على التأكيد (لكن زاد عليه بقوله: إلا أنها لم تقاتل) الدال على أن لها قدرة على القتال (وبقوله: في الدماء نواهل وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها) أي بهذه الزيادات (يتم حسن) المعنى (الأول) المأخوذ أو بها يتم حسن قوله: إلا أنها لم تقاتل، ثم قال المصنف: (وأكثر هذه الأنواع) وهي خمسة (ونحوها) مما فيه نكتة غير ما ذكره (مقبولة) أنه باعتبار المعنى، أو بإضافة الأكثر للجمع، ومن نحوها الاحتذاء، وهو أن يبتدىء المتكلم أسلوباً، فيعمد غيره إلى ذلك الأسلوب، من غير أن يأخذ لفظاً ولا معنى، كمن يقطع من الأديم نعلًا على قياس نعل صاحبه. (بل منها ما يخرجها حسن التصرف من قبيل الاتباع) أي الأخذ (إلى حيز الابتداء) أي الاختراع (وكل ما كان أشدَّ خفاءً من واحد من هذه الأنواع، ونحوها، (كان أقرب إلى القبول هذا كله) من أقسام الأخذ والسرقة بجميع أنواعها، إنما هو (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول)، ولا يعلم ذلك إلا بإقراره. وقوله: (لجواز) يتعلق بمحذوف، أي ولا يجوز الحكم بذلك ابتداء لجواز: (أن يكون الاتفاق) أي اتفاق القائلين في اللفظ أو في المعنى (من) قبيل (توارد الخواطر) أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ، فإذا لم يعلم الأخذ قيل: قال فلان: كذا، وقد سبقه إليه فلان، فقال كذا. ما يتصل بالسرقات:

ص: (ومما يتصل بهذا إلخ).
 (ش): أي مما يتصل بالكلام في السرقات بمناسبة له (الاقتباس، والتضمين، والعقد، والحل، والتلميح).

الاقتباس

أما الاقتباس: فهو أن يُضْمَنَ الكلامُ شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه؛ كقول الحريري: "فلم يكن إلا (كَلِمَةُ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ)" ^(١)، حتى أنشد فأعرب، وقول الآخر [من السريع]:

إِنْ كُنْتُ أَزْمَعْتُ عَلَى هَجْرِنَا مِنْ غَيْرِ مَا جُرِمَ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ^(٢)

وَإِنْ تَبَدَّلْتُ بِئَا غَيْرِنَا فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ^(٣)

وقول الحريري: "قلنا شأهت الوجوه" ^(٤) وقبح اللكع ومن يرجوه،

الاقتباس:

أما الاقتباس، فهو: مأخوذ من اقتباس الضوء، وهو (أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث) النبوي على قائله أفضل الصلاة والسلام، والمراد بتضمينه أن يذكر كلاماً وجد نظمه في القرآن، أو السنة مراداً به غير القرآن فلو أخذ مراداً به القرآن، لكان ذلك من أقبح القبيح، ومن عظام المعاصي، نعوذ بالله منه، وهذا هو معنى قول المصنف: (لا على أنه منه) أي من القرآن أو الحديث، وقد مثله المصنف بقول الحريري فلم يكن: (إلا كَلِمَةُ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ) حتى أنشد فأعرب، وكقوله -أيضاً: (أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ) ^(٥) وأبين صحيح القول من عليه، وقول الآخر:

إِنْ كُنْتُ أَزْمَعْتُ عَلَى هَجْرِنَا مِنْ غَيْرِ مَا جُرِمَ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ

وَإِنْ تَبَدَّلْتُ بِئَا غَيْرِنَا فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ^(٦)

فإن آخر البيتين مقتبس، وكقول الحريري: "قلنا شأهت الوجوه وقبح اللكع" أي الفاسق أو اللئيم أو العبد، ومن يرجوه، "فشأهت الوجوه" مقتبس من كلام النبي ﷺ حين رمى يوم حنين "كفا من الحصياء" وقال ذلك ومنه -أيضاً- قول ابن عباد:

(١) اقتباس من سورة النحل: ٧٧.

(٢) اقتباس من سورة يوسف: ١٨.

(٣) اقتباس من سورة آل عمران: ١٧٣.

(٤) هذا من قول النبي ﷺ للمشركين يوم حنين، وهو حديث طويل رواه مسلم في صحيحه كتاب الجهاد باب ٨١ (غزوة حنين). وأخرجه أحمد وغيره.

(٥) سورة يوسف: ٤٥.

(٦) البيت من بحر الرجز لأبي القاسم بن الحسين الكاتب، انظر شرح عقود الجمان (١٨٤/٢).

وقول ابن عباد^(١) [من مجزوء الرمل]:

قَالَ لِي: إِنَّ رَقِيبِي سَيِّئُ الْخَلْقِ فَدَارَهُ
قُلْتُ: دَعْنِي وَجْهَكَ الْجَنَّةَ نَفْسٌ حَفَّتْ بِالْمَكَارِهِ^(٢)

وهو ضربان؛ ما يُنْقَلُ فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدّم، وخلافه كقوله^(٣) [من

الهنج]:

لَيْسَ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِي كَمَا أَخْطَأْتُ فِي مَنَعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زُرْعٍ

قَالَ لِي إِنَّ رَقِيبِي سَيِّئُ الْخَلْقِ فَدَارَهُ
قُلْتُ دَعْنِي وَجْهَكَ الْجَنَّةَ نَفْسٌ حَفَّتْ بِالْمَكَارِهِ

فإنه مقتبس من قول النبي ﷺ: "حَفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ"^(٤) قيل: وقد يكون الاقتباس يتضمن شيء من الفقه، أو الأثر، أو الحكمة. فالفقه كما روى عن الشافعي، ولم يصح عنه: خُذُوا بِدَمْسِي هَذَا الْفَسْرَالَ فَإِنَّهُ رَمَانْسِي بِسَهْمِي مَقْلَتِيهِ عَلَى عَمْدٍ وَلَا تَقْتُلُوه إِنْ نَسِيَ أَنَا عَمْدَهُ وَلَمْ أَرْ حَرًّا قَطٍ يَقْتُلْ بِالْعَمْدِ

وفيه نظر، لأن هذا أولى بأن يعد من التلميح، وأما أخذ الأثر فهو من العقد، وسيأتي، وقد يقال: القسم الذي قبله -أيضا- من العقد.

(ثم الاقتباس نوعان): أحدهما (ما لم يتقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي) قبل الاقتباس إلى معنى غيره، كالأمثلة السابقة (و) الثاني (خلافه)، وهو ما نقل عن معناه قبل الاقتباس، كقول ابن الرومي:

لَيْسَ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِكَ مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنَعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زُرْعٍ

(١) أوردهما الطبري في التبيان ٤٥٥/٢ بتحقيق، وغزاهما للمصاحب.

(٢) جزء من حديث صحيح رواه البخاري في الفتن باب ٢، والأحكام ٤٣، ومسلم في الإمامة ٣٤، ٤١، ٤٢ وفيههما.

(٣) أوردهما الجرجاني في الإشارات ص ٣١٦، وهما لابن الرومي. وقوله: "وَادٍ غَيْرِ ذِي زُرْعٍ" اقتباس من سورة إبراهيم آية ٣٧.

(٤) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه "كتاب الجهاد والسير"، باب: في غزوة حنين، (ج ١٧٧٧) من حديث سلمة بن الأكوع.

ولا بأس بتغيير يسير للوزن أو غيره؛ كقوله [من مخلص البسيط]:
 قَسَدُ كَأَنَّ مَا خُفِتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ

التضمين

وأما التضمين: فهو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير، مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء؛

فإن «يُؤَادٍ غَيْرُ ذِي زَرْعٍ»^(١) مقتبس من القرآن الكريم، ونقل عن معناه وهو حقيقة الوادي إلى معنى مجازي، (ولا بأس) في الاقتباس (بتغيير يسير للوزن أو غيره، كقوله) أي بعض المغاربة عند موت بعض أصحابه:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ^(٢)

وفي تسمية هذا اقتباساً نظراً، لأن هذا اللفظ ليس في الأصل من القرآن، والورع اجتناب ذلك كله، وأن ينزه عن مثله كلام الله وكلام رسول الله ﷺ لا سيما إذا أخذ شيء من القرآن الكريم وجعل بيتاً أو مصراعاً، فإن في ذلك من الإساءة ما لا يناسب المتقين، كقوله:

كتب المحب سوطاً في كتاب الله موزون
 لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون^(٣)
 وقوله:

قراءة لعاصم لغيرها موافقة
 إن نعيف عن طائفة مذكم تعذب طائفة
 التضمين:

ص: (وأما التضمين إلخ).

(ش): أي التضمين أن تجعل في ضمن الشعر شيئاً من شعر غيرك، ولو بعض مصراع، فإن كان مشهوراً؛ فشهرته تغني عن التنبيه عليه، وإن لم يكن مشهوراً، فلينبه عليه خوفاً أن يظن به السرقة، يذكر ما يدل على نسبته لقائله، كقوله أي الحريري:

(١) سورة إبراهيم: ٣٧.

(٢) الاقتباس من الآية ١٥٦ من سورة البقرة. والصحيح أن البيت لأبي تمام. قاله عند موت ابنه، وأورد محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ٣١٦ وعزاه لبعض المغاربة، والإيضاح بتحقيقي ص: ٣٦١.

(٣) البيت في شرح عقود الجمان (١٨٦/٢).

كقوله [من الوافر]:

عَلَى أُنَى سَأَنْشُدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيُّ فَنَى أَضَاعُوا؟

وأحسنه ما زاد على الأصل بنكتة؛ كالتورية والتشبيه في قوله [من الطويل]:

إِذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِي نَمَاهَا وَتَغَرَّهَا تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذِيبِ وَبَارِقِ

وَيَذْكُرُنِي مِنْ قَدْهَا وَمَدَامَعِي مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجَرَى السَّوَابِقِ

ولا يضُرُّ التَّغْيِيرُ الْيَسِيرَ. وربما سمي تضمين البيت فما زاد: استعانة،

عَلَى أُنَى سَأَنْشُدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيُّ فَنَى أَضَاعُوا^(١)

فإن النصف الثاني قيل: للرجى، وقيل: لأمية بن أبي الصلت، وتماه:

ليوم كريهة وسدادٍ تغر^(٢)

فقد نيه على تضمينه بقوله: أنشد، فإن الإنشاد إنما يكون لشيء قد سبق نظمته، وقوله: "تضمن شيء من شعر الغير" فيه نظر، فإنه ربما ضمن الإنسان شعره شيئاً نظمته من شعر سابق ولا يشترط في التضمن أن يكون بعض بيت، فربما ضمنت القصيدة البيت، أو البيتين من شعر الغير. (وأحسنه) أى التضمن (ما زاد) وينبغي أن يقول: ما زاد فيه المضمّن، (على الأصل بنكتة، كالتورية، والتشبيه في قوله) أى صاحب التحبير:

إِذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِي نَمَاهَا وَتَغَرَّهَا تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذِيبِ وَبَارِقِ

وَيَذْكُرُنِي مِنْ قَدْهَا وَمَدَامَعِي مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجَرَى السَّوَابِقِ^(٣)

فإن المصراعين الثانيين لأبى الطيب، وقد زاد عليهما لتضمن الأول التورية، والثاني التشبيه، كذا قالوا، وفيه نظر، لأن المصراع استعارة لا تشبيه، إلا أن يريد التشبيه المعنوي (ولا يضُرُّ) فى التضمن (التغيير اليسير، وربما سمي تضمين البيت، فما زاد استعانة،

(١) البيت للحريري، انظر عقود الجمان (١٨٨/٢)، وانظر الإشارات ص ٣٩٨.

(٢) هو الشطر الأول للبيت السابق، قيل: إنه للرجى، وقيل: لأمية بن أبي الصلت، انظر الجمان ١٨٨/٢ والإيضاح ص: ٣٦٣.

(٣) البيت لصاحب التحبير وهو نزكى الدين بن أبى الأصم، انظر الإشارات ص ٣١٨، وانظر عقود الجمان (١٨٩/٢).

وتضمنين المصراع فما دونه: إيداعاً ورفقاً.

العقد

وأما العقد: فهو أن يُنظَمَ نثرٌ لا على طريق الاقتباس؛ كقوله (أبى العتاهية):
مَا بَالُ مَنْ أَوْلَهُ نُطْفَةً وَجِيفَةً آخِرُهُ يَفْخَرُ؟
عَقْدَ قَوْلٍ عَلَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : (وما لابن آدم والفخر، وإنما أَوْلَهُ نُطْفَةً، وآخِرُهُ جِيفَةً).

(و) يسمى (تضمنين المصراع فما دونه إيداعاً ورفقاً) ولا يخفى مناسبة هاتين التسميتين.
العقد:

ص: (وأما العقد إلخ).

(ش): العقد أن يؤخذ الكلام النثر، فينظم، لا على طريق الاقتباس، أى لا كما يفعل فى الاقتباس، سمي عقداً، لأنه كان نثراً محلولا فصار نظماً معقوداً بالوزن، كقوله يعنى أبا العتاهية:

مَا بَالُ مَنْ أَوْلَهُ نُطْفَةً وَجِيفَةً آخِرُهُ يَفْخَرُ؟^(١)

فإنه أخذه من قول علي - رضى الله عنه - "ما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة وآخره جيفة" قال المصنف: وقد يعقد القرآن، كقول الشاعر:

أَتَلَنِي بِالَّذِي اسْتَقْرَضْتَ خَطَا وَأَشْهَدُ مَعْشَرًا قَدْ شَاهَدُوهُ

فإن الله خلاق البرايا عَسَتْ لَجَلالِ هَيْبَتِهِ الْوُجُوهُ

يقول: إذا تدانيتكم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه^(٢)

يشير بقوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَانَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾^(٣) وقد يعقد الحديث، كما روى عن الشافعى رضى الله عنه أنه قال:

(١) الإيضاح بتحقيقى ص: ٣٦٥.

(٢) البيت فى الإشارات ص ٣١٩، وشرح عقود الجمان (ص ١٩١/٢).

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

الحل

وأما الحل: فهو أن يُنْزَرَ نظم؛ كقول بعض المغاربة: (فإنه لما قَبَحَتْ
فَعَلَاتُهُ، وَحَنَظَلَتْ نَخَلَاتُهُ، لَمْ يَزَلْ سُوءُ الظَّنِّ يَقْتَادُهُ، وَيُصَدِّقُ تَوْهَمُهُ الَّذِي
يَعْتَادُهُ)؛

عمدة الخیر عندنا كلمات أربسعُ قالهن خير البریه
اتقي الشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعمل لمن بنيه^(١)

فإنه أشار لقوله ﷺ: "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات"^(٢) وقوله
عليه الصلاة والسلام: "ازهد في الدنيا يحبك الله"^(٣) وقوله عليه الصلاة والسلام: "من
حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"^(٤) وقوله عليه الصلاة والسلام: "إنما الأعمال
بالنيات"^(٥) وقد يقال: إن هذا الباب كله من التلميح كما ستره.

الحل:

ص: (وأما الحل إلخ).

(ش): الحل عكس العقد؛ وهو أن يجعل النظم نثراً قال المصنف: وشرط كونه
مقبولاً أمران، أحدهما: أن يكون سبكه مختاراً لا يتباعد عن سبك أصله، والثاني: أن
يكون حسن الموقع مستقراً في محله غير قلق؛ وذلك كقول بعض المغاربة: فإنه لما
قبحت فعلاته، وحَنَظَلَتْ نَخَلَاتُهُ، لَمْ يَزَلْ سُوءُ الظَّنِّ يَقْتَادُهُ، وَيُصَدِّقُ تَوْهَمُهُ الَّذِي
يَعْتَادُهُ. فإنه حل لقول أبي الطيب:

(١) البيت للشافعي، انظر عقود الجمان ١٩١/٢.

(٢) أخرجه البخاري في "الإيمان"، باب: فضل من استبرأ لدينه (١٥٣/١)، (ج ٥٢)، وفي "البیوع"،
ومسلم في "المساقاة"، (ج ١٥٩٩).

(٣) "صحیح" أخرجه ابن ماجه، والطبرانی والحاكم والبيهقي عن سهل بن سعد، وانظر صحيح الجامع
(ج ٩٢٢)، وراجع الصحيحة (ج ٩٤٤).

(٤) "صحیح" أخرجه الترمذی وابن ماجه عن أبي هريرة، وأحمد والطبرانی عن الحسين بن علي،
والحاكم في "الكنى" عن أبي بكر الشيرازي وعن أبي ذر، وغيرهم، وانظر صحيح الجامع (ج ٥٩١).

(٥) هذا الحديث رواه البخاري في "بدء الوحي" وقد افتتح به صحيحه (ج ١)، ورواه أيضاً في مواضع أخر من
صحيحه، ومسلم في "الإمارة"، (ج ١٩٠٧)، وهذه الأحاديث الأربعة عليها مدار هذا الدين.

حَلَّ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ [مِنَ الطَّوِيلِ]:
إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظَنُونُهُ
وَصَدَقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمٍ

التلميح

وأما التلميح: فهو أن يشارَ إلى قصةٍ أو شعرٍ من غير ذكره؛ كقوله (أبي تمام) [من الطويل]:

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَحْلَامٌ نَأْتِمُ أَلَمْتُ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرُّكْبِ يَوْشَعُ؟!

أشار: إلى قصة يَوْشَع -عليه السلام- واستيقافه الشمس^(١)،

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظَنُونُهُ وَصَدَقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمٍ^(٢)

التلميح:

ص: (وأما التلميح إلخ).

(ش): التلميح، وقد يسمى التلميح، وهو أن يشير المتكلم في كلامه إلى قصة، أو مثل، أو شعر من غير ذكره، فالأول كقول أبي تمام:

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَحْلَامٌ نَأْتِمُ أَلَمْتُ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرُّكْبِ يَوْشَعُ^(٣)

فإنه أشار إلى قصة يوشع بن نون، فتى موسى، -عليهما الصلاة والسلام- واستيقافه الشمس، فإنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس، خاف أن تغيب ويدخل السبت، فلا يحل له قتالهم، فدعا الله -تعالى- فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم^(٤)، وحكاية المصنف لهذه القصة أولها يقتضى أن الشمس لم تكن غربت:

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة الذي أخرجه البخاري في ك: (فرض الخمس)، ومسلم في ك (الجهاد)، وفيه "غزا نبي من الأنبياء.... إلى قوله، فقال للشمس: أنت مأمورة وأنا مأمور، اللهم احبسها على شيئاً فحبست عليه حتى فتح الله عليه..."

(٢) البيت لأبي الطيب، انظر عقود الجمان (١٩١/٢).

(٣) البيت لأبي تمام من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغري، انظر شرح عقود الجمان (ص ١٩٢/٢).

(٤) حديث يوشع بن نون عليه السلام وأخرجه البخاري في فرض الخمس "باب: قول النبي ﷺ: "أحلت لكم الغنائم"، (٢٥٤/٦)، (ج ٣١٢٤)، ومسلم في "الجهاد والسير" (ج ١٧٤٧).

وكقوله [من الطويل]:

لَعَمْرُو مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارُ تَلْتَلِي
أَرْقُ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ

أشار إلى البيت المشهور [من البسيط]:

الْمُسْتَجِيرُ يَعْمُرُو عِنْدَ كُرْبَتِهِ
كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

وأن المعجزة في استيقافها، وآخرها يدل على أنها غربت ثم طلعت، وكل من النوعين قد اتفق لدينا عليه السلام على ما ورد في بعض الأحاديث، وأما الإشارة إلى شعر، فمثله المصنف بقوله:

لَعَمْرُو مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارُ تَلْتَلِي ^(١)
أَرْقُ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ

أشار إلى البيت المشهور:

الْمُسْتَجِيرُ يَعْمُرُو عِنْدَ كُرْبَتِهِ
كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ ^(٢)

وأما الإشارة إلى مثل، فكقوله:

مَنْ غَاب عَنْكُمْ فَسَيَتَمَوَّهُ
وَقَلْبُهُ عِنْدَكُمْ رَهِينُهُ
أَفْلَنَكُمْ فِي الْوَفَاءِ مِمَّنْ
صَحْبَتُهُ صَحْبَةُ السَّفِينَةِ ^(٣)

قال في الإيضاح: "ومن التلميح ما يشبه اللغز" كما روى أن تجميعاً قال لشريك النميري: ما في الجوارح أحب إلى من الهazy، فقال: إذا كان يصيد القطأ أشار التميمي إلى قول جرير:

أَنَا الْبَازِيُّ الطُّيْلُ عَلَى ثَمِيرٍ
أُتِيحُ مِنَ السَّمَاءِ لَهَا أَنْصِبَابُهَا ^(٤)

وأشار شريك لقول الطرماح:

تَمِيمٌ بِطَرَقِ اللَّؤْمِ أَهْدَى مِنَ الْقَطَا
وَلَوْ سَلَكَتْ طَرِيقَ الْمَكَارِمِ ضَلَّتْ ^(٥)

(١) انظر شرح عقود الجمان (١٩٢/٢).

(٢) انظر شرح عقود الجمان (١٩٢/٢).

(٣) انظر شرح عقود الجمان (١٩٢/٢).

(٤) البيت لجرير، انظر شرح عقود الجمان (١٩٠/٢).

(٥) الإيضاح بتحقيقي ص: ٣٦٨.

فصل

ينبغي للمتكلم أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه؛ حتى يكون أعذب لفظاً، وأحسن سبكاً، وأصح معنى:

أحدها: الابتداء؛ كقوله ^(١) [من الطويل]:

قِفَا تَبْكُ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلٍ
وكقوله (أشجع) ^(٢) [من الكامل]:
قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالُهَا الْأَيَّامُ

ما ينبغي للمتكلم المتأنق فيه:

ص: (فصل ينبغي للمتكلم إلخ).

(ش): لا شك أن هذه المواضع الثلاثة هي محط شوق النفوس؛ فينبغي التأنق فيها، وهو طلب النيقة وهو حسن التدبر، حتى تكون أعذب لفظاً، وأحسن سبكاً، وأصح معنى. وقوله: (حتى تكون إلخ) ينبغي أن يكون غاية: لا تعليلاً، فإن حسن المطلع - مثلاً - ليس علة لمزونة حروفه وكلماته، بل المعنى يتأنق إلى أن تكون هذه المواضع الثلاثة بهذه الصفة.

(أحدها الابتداء) وهو المطلع؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإذا كان بهذه المثابة، أقبل السامع على الكلام ووعاه، وإلا أعرض عنه، وإن كان حسناً، وأحسن الابتداءات المختارة، قول امرئ القيس.

قِفَا تَبْكُ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

قيل: لما سمعه رسول الله ﷺ قال: قاتل الله، الملك الضليل وقف واستوقف وبكى واستبكى، وذكر الحبيب ومنزله في مصراع واحد؟! وقوله: أى قول الأشجع في تهنئة البناء:

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالُهَا الْأَيَّامُ ^(٣)

(١) هو لامرئ القيس، مطلع معلقته، ديوانه ص ٨، والإشارات ص ٣٠٢.

(٢) البيت من قصيدة له يمدح فيها هارون الرشيد.

(٣) البيت للأشجع السلمي، انظر عقود الجمان (١٩٢/٢)، والإشارات والتنبيهات ص ٣٢٢.

وينبغي أن يُجْتَنَّبَ في المديح ما يُنْطَرَفُ بِهِ؛ كقوله^(١) [من الرجز]:
مَوْعِدُ أَحِبَّابِكَ بِالْفَرْقَةِ غَدُ

وأحسنه ما يناسب المقصود، ويسمى: براءة الاستهلال؛ كقوله في التهنئة [من البسيط]:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا

وقوله في المراثية (الساوي) [من الوافر]:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَلَأَ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

وثانيها: التخلص مما شَبَّ الكَلامُ به مِنْ نَسِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى الْمَقْصُودِ،

(و) يجب في علم البديع على المتكلم (أن يتجنب في المديح ما قد يتطير به كقوله) أى قول ابن مقاتل الضرير، وينشد الداعي العلوي:

مَوْعِدُ أَحِبَّابِكَ بِالْفَرْقَةِ غَدُ

فقال الداعي: موعِدُ أَحِبَّابِكَ يَا ضَرِيرَ، وَلَكَ الْمَثَلُ السَّوْءُ (وأحسن الابتداء، ما مناسب المقصود) بتضمينه شيئا في معنى ما سبق الكلام لأجله؛ ليكون دالا عليه (ويسمى ذلك براءة الاستهلال) أى فضيلته (كقوله) أى أبى محمد الخازن يهين ابن عباد بمولود لبقته:

بشري فقد أنجز الإقبال ما وعدا^(٢)

وكقول أبى الفرج الساوي في المراثية:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَلَأَ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي^(٣)

(وثانيها التخلص مما شَبَّ الكَلامُ به) مما هو غير المقصود (من تشبيب، أو غيره إلى المقصود)، والتشبيب في البديع أن يمهّد قبل الشروع في المقصود، ما يمهده من التغزل قبل المدح، أو التثبيت على الخطاب الهائل تلطفًا، أو التنبيه على السماع

(١) أنشده ابن مقاتل لمحمد بن زيد النحسيني الداعي العلوي صاحب طبرستان فقال له الداعي: بل موعِدُ أَحِبَّابِكَ وَلَكَ الْمَثَلُ السَّوْءُ. انظر شرح عقود الجمان (١٩٥/٢).

(٢) البيت لمحمد بن الخازن يهينُ صاحب بولد لبقته والشطر الثاني منه: وَكَوَكَبَ الْمَجْدُ فِي أَفْقِ الْعَلَا صيدا. انظر شرح عقود الجمان (١٩٥/٢).

(٣) البيت لأبى الفرج الساوي، انظر عقود الجمان (١٩٦/٢).

مع رعاية الملائمة بينهما؛ كقوله (أبى تمام) ^(١) [من البسيط]:

تَقُولُ فِي قَوْمِي قَوْمِي وَقَدْ أَخَذْتُ
مِنَّا السُّرَى وَخَطَا الْمَهْرِيَّةِ الْقَوْدُ
أَمَطَّلَعَ الشَّمْسُ تَبْغَى أَنْ تَزُومَ بِنَا
فَقُلْتُ كَلَّا وَلَكِنْ مَطَّلَعَ الْجُودُ

وقد ينتقل منه إلى ما لا يلائمة، ويسمى: الاقتضاب، وهو مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين؛ كقوله (أبى تمام) [من الخفيف]:

لَوْ رَأَى اللَّهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا
جَاوَرَتْهُ الْأَبْرَارُ فِي الْخُلْدِ شَيْبًا
كُلُّ يَوْمٍ تُبْدَى صُرُوفُ اللَّيَالِي
خُلُقْنَا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبًا

للخطاب العظيم وغير ذلك. (مع رعاية الملائمة بينهما) أى بين ما شيب الكلام به،

وبين المقصود (كقوله) أى قول أبى تمام:

يَقُولُ فِي قَوْمِي قَوْمِي وَقَدْ أَخَذْتُ
مِنَّا السُّرَى وَخَطَا الْمَهْرِيَّةِ الْقَوْدُ
أَمَطَّلَعَ الشَّمْسُ تَبْغَى أَنْ تَزُومَ بِنَا
فَقُلْتُ كَلَّا وَلَكِنْ مَطَّلَعَ الْجُودُ

(تعبية): التخلّص باب اعتنى به المتأخرون دون المتقدمين، وقال بعض الناس: لم

يأت فى القرآن الكريم تخلّص، ونقله ابن الأثير فى الجامع عن الغانمى، وحمله على ذلك أنه وجده يقع متكلفا - فى الغالب - والقرآن لا كلفة فيه. قال التنوخي: ليس كما قال، ففى القرآن الكريم التخلّص، قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ مِنَ اللَّهِ ذِي الضَّعَاجِ﴾ ^(٢) فتخلّص من ذكر العذاب، إلى صفاته - عز وجل - (وقد ينتقل) منه أى مما شيب الكلام به (إلى ما) أى معنى (لا يلائمة، ويسمى الاقتضاب، وهو مذهب العرب الجاهلية) أى الجاهلين، فإن من شأنهم الانتقال من غير مناسبة (ومن يليهم من المخضرمين) من قولهم: ناقة مخضرمة، أى جدد نصف أذنّها، والمخضرم من أدرك الجاهلية والإسلام، كأنما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية. قال المصنف: (كقول أبى تمام) ^(٣):

لَوْ رَأَى اللَّهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا
جَاوَرَتْهُ الْأَبْرَارُ فِي الْخُلْدِ شَيْبًا
كُلُّ يَوْمٍ تُبْدَى صُرُوفُ اللَّيَالِي
خُلُقْنَا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبًا

(١) البيتان لأبى تمام، ديوانه (أ) ص ١٢٠، (ب) ١٣٢/٢، وشرح عقود الجمان (١٩٥/٢)، والمصباح من ٢٧٢، وقوس: بلد بالقرب من أصفهان.

(٢) قوس: موضع جهة خراسان.

(٣) سورة المعارج: ٢، ٣.

(٤) البيت لأبى تمام ص ٣٣، وانظر شرح عقود الجمان (١٩٧/٢).

ومنه: ما يقرب من التخلص؛ كقولك بعد حمد الله: «أما بعد» قيل: وهو فصل الخطاب، وكقوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ شَرًّا مَّآبٍ﴾^(١) أى: الأمر هذا، أو هذا كما ذكر. وقوله: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَّآبٍ﴾^(٢) ومنه قول الكاتب: (هذا باب).
وثالثها: الانتهاء؛ كقوله (أبى نواس) [من الطويل]:
وَإِنِّى جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالنِّىِّ وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ
فَإِنْ تَوَلَّنِى مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَإِنِّى عَازِرٌ وَشَكُورٌ

فإنه تخلص من غير مناسبة، وقد أورد عليه أن أبا تمام ليس من المخضرمين، بل كان فى زمن المعتصم، من الدولة العباسية، ولعل المصنف لم يرد أنه مخضرم، بل قصد تمثيل التخلص بلا مناسبة (ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص) بأن يكون فيه مناسبة غير تامة (كقولك بعد حمد الله: أما بعد) فإن فيه مناسبة ما، وقيل: هو فصل الخطاب، وقد سبق الكلام على ذلك فى شرح خطبة هذا الكتاب، ومما يقرب من التخلص نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ شَرًّا مَّآبٍ﴾، أى الأمر هذا، أو هذا كما ذكر، فإن قوله: ﴿وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ﴾ الآية بيان لحال العصاة، والذى قبله، وهو قوله تعالى: ﴿قَاصِرَاتِ الطُّرُقِ أَتَرَأَبْنَ هَذَا مَا تُوَعْدُونَ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾^(٣) تبيين لحال المتقين، فتوسط "هذا" بينه وبين ما بعده، ومثاله -أيضا- قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَّآبٍ﴾ فإنه انتقل من ذكر الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- إلى بيان ما أعد لهم من النعيم، بتوسط "هذا ذكر" وناسب ما قبله لما بعده، ومما يقرب من التخلص -أيضا- قول الكاتب إذا فرغ من باب وأراد الشروع فى آخر: "هذا باب" أى هذا الذى مضى باب، فتوسطه فيه مناسبة ما.

(وثالثها: الانتهاء) أى المقطع، ويطلب تحسينه، لأنه آخر ما يعيه السمع، ويرتسم فى الذهن. قال: فإذا كان مختارا جبر ما عساه وقع قبله من تقصير، وإن كان غير مختار فبالعكس، وربما أنسى حسن ما قبله، ومثال قوله:

وَإِنِّى جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالنِّىِّ وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ
فَإِنْ تَوَلَّنِى مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَإِنِّى عَازِرٌ وَشَكُورٌ^(٤)

(٣) سورة ص: ٢٥، ٥٣.

(٢) سورة ص: ٤٩.

(١) سورة ص: ٥٥.

(٤) البيت لأبى نواس؛ انظر شرح عقود الجمان (١٩٤/٢)، والإشارات والتنبيهات ص ٣٢٤.

وأحسنه ما آذن بانتهاء الكلام؛ كقوله (العرى) [من الطويل]:

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل

وجميع فواتح السور وخواتمها، وإردة على أحسن الوجوه وأكملها؛ يظهر ذلك بالتأمل، مع التذكر لما تقدم.

وصلّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم، اللهم اغفر لي بفضلك وإن دعا لي بخير، واغفر لوالدي ولكل المسلمين. آمين، وصلّ وسلّم على جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آلهم وأصحابهم والتابعين، خصوصاً النبي المصطفى، والحبيب المجتبي، وآله وأصحابه. آمين.

وأحسن الانتهاء ما كان مؤذناً بانتهاء الكلام، كقوله:

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل^(١)

وجميع فواتح السور وخواتمها، وإردة على أحسن الوجوه، وأكملها. جملة وتفصيلاً من الفصاحة والبلاغة، وجميع الأنواع تقصر عنه العبارات، كالتحميدات المفتحة بها أوائل السور؛ والابتداء بالنداء في نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(٢) والابتداء بالبسملة التي هي مفتاح كل خير؛ والابتداء بالحروف في نحو: "الم" وكذلك الخواتم من الأدعية والوصايا والفرائض والمواعظ والوعود والوعيد والتحميد، إلى غير ذلك مما يظهر كثير منه بالبدئية، وكثير بالتأمل، كالدعاء آخر البقرة والوصايا في نهاية آل عمران، والفرائض في خاتمة النساء، والتبجيل والتعظيم في خاتمة المائدة، والوعود والوعيد في آخر الأنعام، فسبحان العزيز الحكيم (في نسخة الأصل ما نصه) قال المؤلف - رحمه الله -: فرغت منه بين الغرب والعشاء، من ليلة الاثنين عاشر جمادى الأولى، سنة ثمان وخمسين وسبعمائة، والحمد لله كما يحب ربنا ويرضى، وصلّى الله على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(١) البيت للعرى، انظر شرح عقود الجمان (١٩٩/٢).

(٢) سورة الحج: ١.

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية والآثار

ثالثاً: فهرس الأشعار

رابعاً: فهرس الأرجاز

خامساً: فهرس أنصاف الأبيات

سادساً: فهرس المصادر

سابعاً: فهرس كتب المحقق

سادساً: فهرس الموضوعات



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع رسانی

فهرس الآيات القرآنية

المجلد والصفحة	السورة ورقم الآية	الآية
٤٥٤/١	الأنعام : ١٤٣	{ الذكركن حرم أم الأنثىكن }
٤٥٤ ، ٤٣١/١	يونس : ٥٩	{ الله أذن لكم }
٤٥٥		
٢٣٨/٢	البقرة : ١٣٦	{ آمنأ بالله }
٣٩١/١	طه : ٧٠	{ آمنأ رب رب هارون وموسى }
٤٦٠ ، ٤٥٩/١	الأنبياء : ٦٢	{ ءأنت فعلت هذا بآلهتنا }
٤٦٠ ، ٤٥٢/١	المائدة : ١١٦	{ ءأنت قلت للناس اتخذونى }
٣٩٠/١	النمل : ٦٧	{ ءإذا كنا ترابأ وآباؤنا }
٣٩/١	المؤمنون : ٨٢	{ ءإذا متنا وكنا ترابأ وعظامأ }
٣٨٤/١	الصفاء : ٨٦	{ ءفكا آلهة دون الله تريدون }
٣٣٠/٢٦٢ ، ٤٥٦/١	البقرة : ٤٤	{ أأمارون الناس بالبر وتنسون أنفسكم }
٤٣٧/١	البقرة : ٦١	{ أأستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير }
٢٨٧ ، ٣٣٣/١	التحل : ١	{ أأى أمر الله فلا تستعجلوه }
١٧١/٢٠		
٢٧٩/١	يوسف : ٨	{ أأحب إلى أأبنا }
١٤٨/١	الزلزلة : ٢	{ وأأخرجت الأرض أثقالها }
٦١٣/١	المائدة : ٥٤	{ أأذلة على المؤمنىن أأزة على الكافرىن }
٣٧٨/١	الأعراف : ١٤٣	{ أأرنى أنظر إلك }
٢٤٩/١	هود : ٩٢	{ أأرهطى أأز علىكم من الله }
٤٢٥/١	ص : ٧٥	{ أأستكبرت أم كنت من العالىن }

٢٣٠/٢	الفتح: ٢٩	{أشداء على الكفار رحماء بينهم}
٤٥٥/١	الزخرف: ١٩	{أشهدوا خلقهم}
٤٥٦/١	هود: ٨٧	{أصلاذك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا}
٤٠/٢	إبراهيم: ١٨	{أعمالهم كرماد}
٤٥٣/١	الأنعام: ١٤	{أغير الله أتخذ وليا}
٤٥٣، ٣٨٣/١	الأنعام: ٤١، ٤٠	{أغير الله تدعون إن كنتم صانقين • بل إياه تدعون}
٤٥٦، ٤٥٥/١	الإسراء: ٤٠	{أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا}
١٣٥/٢	الأعراف: ٩٩	{أفأمنوا مكر الله}
٤٥٥/١	الزخرف: ٤٠	{أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى}
٣٣٣/١	الأنبياء: ٣٤	{أفإن مت فهم الخالدون}
١٠٩/١	سبا: ٨	{أفترى على الله كذبا أم به جنة}
٤٣٧/١	المائدة: ٥٠	{أفحكم الجاهلية يبغون}
٨٤/٢، ٢٩١/١	الجاثية: ٢٣	{أفرئت من اتخذ إلهه هواه}
٤٥٥/١	الطور: ١٥	{أفسحر هذا}
٣٨٥، ٣٨٣/١	الزمر: ٦٤	{أفغير الله تأمروني أعبد}
٣٨٥، ٣٨٤/١	آل عمران: ٨٣	{أفغير دين الله يبغون}
٤٢٧، ٤٢٦/١	الزخرف: ٥٢، ٥١	{أفلا تبصرون • أم أنا خير}
٥٣٨/١	الغاشية: ٢٠، ١٧	{أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت..}
٢٩١/١	النحل: ١٧	{أفمن يخلق كمن لا يخلق}
٣٢٦/١	الزخرف: ٥	{أفمنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم..}
٣٨٣/١	إبراهيم: ١٠	{أففى الله شك}
١٣٠/١	يونس: ٦٢	{ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم}
٥٠٧/١	البقرة: ١٣	{ألا إنهم هم السفهاء}

٥٠٧، ٤١٢، ١٣٠/١	البقرة: ١٢	{ألا إنهم هم المفسدون}
٢٣٩/٢	هود: ٩٥	{ألا بعدا لمدین كما بعدت ثمود}
٤٦٧/١	یونس: ٨٠	{ألقوا ما أنتم ملقون}
٢٩٦/١	ق: ٢٤	{ألقیا فی جهنم}
٤٢٧/١	الكهف: ٧٥	{ألم أقل لك إنك لن تستطیع معی صبرا}
٤٥٤/١	البقرة: ١٠٦	{ألم تعلم أن الله على كل شیء قدير}
٦٠٥/١	الشرح: ١	{ألم نشرح لك صدرك}
٤٢٨، ٤٢٥/١	الأعراف: ١٩٥	{ألم أرجل یمشون بها أم لهم أید یمطشون بها}
٤٣٧/١	الزمر: ٣٧	{أليس الله بعزیز ذی انتقام}
٤٥٣، ٤٢٧/١	الزمر: ٣٦	{أليس الله بكاف عبده}
١٣٩/٢	الروم: ٣٥	{أم أنزلنا علیهم سلطانا فهو يتكلم بما..}
٤٧٣، ٢٢٨/١	الشورى: ٩	{أم اتخذوا من دونه أولیاء فالله هو الولی}
٤٥٤/١	البقرة: ١٠٨	{أم تريدون أن تسئلوا رسولکم}
٥٦٤/١	البقرة: ٢١٤	{أم حسبت أن تدخلوا الجنة ولما یأتکم..}
٤٣١/١	یونس: ٥٩	{أم على الله تفترون}
٣٠٣/١	القمر: ٤٤	{أم یقولون نحن جمیع منتصر}
٥٠٣، ٥٠٤/١، ٤٨٤/١	الشعراء: ١٣٢-١٣٤	{أمدکم بما تعلمون، أمدکم بأنعام وبنین..}
٣٨٣/١	یوسف: ٤٠	{أمر ألا تعبدوا إلا إياه}
٢٦/١	آل عمران: ٣٩	{أن الله یمشک بیهی صدقا بکلمة من الله..}
٢١٤/١	البقرة: ٢٨٢	{أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخری}
٥٢٠/١	النور: ٩	{أن غضب الله علیها}
٤٤٩/١	القیامة: ٣	{أنن نجمع عظامه}
١١١/١	یونس: ٢	{أن لهم قدم صدق}

٣٥٧/١	الرعد: ٣١	{أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ}
٢٢٧/١	البقرة: ٢٥٨	{أَنَا أَحِبُّ وَأُمِيت}
٢٣٢/٢ ، ٥٩٨/١	يوسف: ٤٥ ، ٤٦	{أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ - يوسف}
٣٨٣/١	يونس: ٤١	{أَنْتُمْ بَرِئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بِرَى مِمَّا تَعْمَلُونَ}
٤٥٥/١	هود: ٢٨	{أَنْزِلْ مَكْمُوهَا}
٤٤٨/١	البقرة: ٢٢٣	{أَنْى شَتُمْتُ}
٤٥٠/١	آل عمران: ٣٧	{أَنْى لَكَ هَذَا}
٤٥٧/١	الدخان: ١٤ ، ١٣	{أَنْى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ..}
٤٥٠/١	البقرة: ٢٥٩	{أَنْى يُحْيِى هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا}
٥٦٣/١	آل عمران: ٤٠	{أَنْى يَكُونُ لى غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغْنى الْكِبَرَ}
٥٦٤/١	مريم: ٢٠	{أَنْى يَكُونُ لى غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنى بَشَرٌ}
٤٥٠/١	آل عمران: ٤٧	{أَنْى يَكُونُ لى وَلَدٌ}
٣٨٥/١	سبا: ٤٠	{أَهْؤْلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ}
١٧٥/١	الفرقان: ٤١	{أَهَذَا الَّذى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا}
١٧٥/١	الأنبياء: ٣٦	{أَهَذَا الَّذى يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ}
١٩٨/١	النور: ٣١	{أَوْ الطُّفْلَ الَّذِى لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ}
٤١٨/١	الأعراف: ١٧٣	{أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلِ}
٥٦٥ ، ٥٦٣/١	التساء: ٩٠	{أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ}
٢٠٥/٢	البقرة: ١٩	{أَوْ كَصِيبٍ مِنَ السَّمَاءِ}
٥٤٨ ، ٢٦٠/١	النور: ٤٠	{أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِى بَحْرِ لُجَى}
٥٦٨/١	الأعراف: ٤	{أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ}
٨٩/١	الأنعام: ١٥٨	{أَوْ يَأْتى بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتى بَعْضُ آيَاتِ..}
١٨٠/١	الأنعام: ٨٩	{أُولَئِكَ الَّذِى آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ}

١٧٧/٢ ، ٩٥/١	البقرة: ١٦	{أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى..}
٣١٧ ، ١٣٠/١	التوبة: ٧١	{أولئك سيرحمهم الله}
١٧٦/١	البقرة: ٥	{أولئك على هدى من ربهم وأولئك..}
٩٤/١	سبا: ٣٧	{فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا}
٤٢٧/١	الرعد: ٤٤	{أو لم يروا أنا نأتى الأرض}
٢٦٨/١	المنكيات: ٢٠، ١٩	{أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده..}
٣٤٥/١	المائدة: ١٠٤	{أو لو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا}
٣٤٥/١	الزمر: ٤٣	{أو لو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون}
١٥٤/٢ ، ٢٢٧/١	الأنعام: ١٢٢	{أو من كان ميتا فأحييناه}
٤٤٦/١	مريم: ٧٣	{أى الفريقين خير مقاماً}
٤٤٩/١	النازعات: ٤٢	{أيان مرساها}
٤٤٩/١	الذاريات: ١٢	{أيان يوم الدين}
٤٤٩/١	القيامة: ٦	{أيان يوم القيامة}
٢١٢/١	النساء: ١٣٩	{أيتفقون عندهم العزة فإن العزة لله جميعاً}
٥٩٧ ، ٤٦١/١	الحجرات: ١٢	{أحب أحدهم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه}
٤٤٧/١	النمل: ٣٨	{أيكم يأتينى بعرشها}
٤٥٥/١	القصص: ٦٢	{أين شركائى الذين كنتم تزعمون}
٣٣٢/١	النساء: ٧٨	{أينما تكونوا يدرككم الموت}
١٦٢/٢	الذاريات: ٤١	{إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم}
٢٧٢/٢	القلم: ١٧، ١٨	{إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ولا يستثنون}
٢٩٧/١	ص: ٢١	{إذ تسوروا المحراب}
١٧٨/١	التوبة: ٤٠	{إذ هما فى الغار}
١٧٨/١	الفتح: ١٨	{إذ يبايعونك تحت الشجرة}

٣١٠/٢	الأُنفال: ٤٣	{إِذْ يَرْكِبُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ}
٣٣٦ ، ٣١٢/٢	البقرة: ٢٨٢	{إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ}
٣٧٤/١	الواقعة: ١	{إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ}
١٧٩/١	النساء: ٩٨	{إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ}
٤٤٩/١	الشعراء: ٢٠٨	{إِلَّا لَهَا مُنْذَرُونَ}
٢٧١/١	القصاص: ٣٢	{إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمِثْلِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ}
١٠٣/٢	الإسراء: ٢٣	{إِنَّمَا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا}
٢٧٨/١	يوسف: ٨	{إِنْ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}
٣٣٥/١	التور: ٢٣	{إِنْ أُرْدُنْ تَحَصَّنَا}
٥٢٠/١	يس: ٥٥	{إِنْ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكْهُونِ}
٤١١/١	إبراهيم: ١٠	{إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا}
٣٩٢/١	الغاشية: ٢٥	{إِنْ إِلَيْنَا إِيَابُهُمْ}
٥١٧/١	الأنفطار: ١٤ ، ١٣	{إِنْ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ}
٢١٧/١	المعارج: ٢١-١٩	{إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلَقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ..}
٢٦١ ، ١٨٠/١	العصر: ٢	{إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَىٰ خُسْرًا}
٦١٩/١	الإسراء: ٨١	{إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا}
٣٤٥/١	يونس: ٩٦ ، ٩٧	{إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ}
٣٤٤/١	المائدة: ٣٦	{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ..}
٣٤٤/١	آل عمران: ٩١	{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَاقْبَلَ}
٥٦١/١	الحج: ٢٥	{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصِدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ}
٥٠١/١	الأحزاب: ٥٧	{إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ}
١٧٢/١	شافر: ٦٠	{إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ..}
٥٤٧/١	الأنعام: ٩٥	{إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ..}

٢٦٠/١	الحج: ٣٨	{إن الله لا يحب كل خوان كفور}
٢٦٠/١	النساء: ٣٦	{إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا}
٤١٩/١	النساء: ٥٨	{إن الله نعمًا يعظمكم به}
٥٤٤/١	الأحزاب: ٣٥	{إن المسلمين والمسلمات}
٥٤٠/١	الحديد: ١٨	{إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله}
١٠٦/١	المنافقون: ١	{إن المنافقين لكاذبون}
٢٩٧/١	التحریم: ٤	{إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما}
٣٤٣/١	فاطر: ١٤	{إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا..}
٢٢٨/١	الكوثر: ٣	{إن شأنك هو الأبت}
٢٠١/١	الحجر: ٤٢	{إن عبادى ليس لك عليهم سلطان}
٣٢٩/١	الأعراف: ٨٩	{إن عدنا فى ملتكم}
٨٥/٢	الفرقان: ٤٢	{إن كاد ليضلنا عن آلهتنا}
٣٣٢/١	يوسف: ٢٦	{إن كان قميصه}
٢٦١/١	مريم: ٩٣	{إن كل من فى السماوات والأرض إلا أتى..}
٣٣٢/١	المائدة: ١١٦	{إن كنت قلته فقد علمته}
٣٢٨/١	الحج: ٥	{إن كنتم فى ريب من البعث}
٣١٧/٢	طه: ١١٨ ، ١١٩	{إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنتك..}
٢٠٩/١	الشرح: ٥	{إن مع العسر يسرا}
٤١١/١	إبراهيم: ١١	{إن نحن إلا بشر مثلكم}
٤١٢ ، ٢٠٥/١	الجاثية: ٣٢	{إن نظن إلا ظنا}
١٧٦/١	الإسراء: ٩	{إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم}
٣٤١/١	ص: ٥٤	{إن هذا لرزقنا ما له من نفاد}
٣٣٣/١	الأحزاب: ٥٠	{إن وهبت}

٢١٠/١	النجم: ٢٨	{إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى..}
٣٣٢/١	يوسف: ٧٧	{إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل}
٣٣٣/١	الأحزاب: ٥٠	{إنا أحللنا لك أزواجك}
٤٤٥/١	الذاريات: ٣٢	{إنا أرسلنا}
٢٨١/١	الفتح: ٨٠٩	{إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً} لتؤمنوا
٢٧٤ ، ٢٧٣/١	الكوثر: ٢، ١	{إنا أعطيناك الكوثر} فصل لربك وانحر
١٢٠/١	يس: ١٤	{إنا إليكم مرسلون}
١٦٧/٢	الحاقة: ١١	{إنا لما طغيا الماء حملناكم في الجارية}
٤٤٩/١	البقرة: ١٤	{إنا معكم إنما نحن مستهزون}
٥٠٢ ، ٢٩٧/١	الشعراء: ١٥	{إنا معكم مستمعون}
٢٧١ ، ٢١٦/١	العنكبوت: ٣١	{إنا مهلكو أهل هذه القرية إن أهلها كانوا...}
١٧١/٢	هود: ٨٧	{إنك لأنت الحليم الرشيد}
١٠٨/١	المنافقون: ١	{إنك لرسول الله}
٤٨٥/١	يس: ٣	{إنك لمن المرسلين}
٧٦/٢	النساء: ١٤٠	{إنكم إذا مثلهم}
٤٠٥ ، ٤٠٤/١	يوسف: ٨٦	{إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وأعلم}
٤٠٤/١	سبا: ٤٦	{إنما أعظكم بواحدة}
٤٠٤/١	النمل: ٩١	{إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة}
٧٦/٢	البقرة: ٢٧٥	{إنما البيع مثل الربا}
٥٤٥/١	التوبة: ٦	{إنما الصدقات للفقراء والمساكين}
٤٠١/١	التحل: ١١٥	{إنما حرم عليكم الميتة}
١١٠/٢	يونس: ٢٤	{إنما مثل الحياة الدنيا}
٥٤٧/١	البقرة: ١٤	{إنما نحن مستهزون}

١٣٦/٢	النساء: ١٠	{إنما يأكلون في بطونهم نارا}
٤١٢/١	الرعد: ١٩	{إنما يتذكر أولو الألباب}
٤١٨/١	المائدة: ٩١	{إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة..}
٤٠٩/١	الأنعام: ٣٦	{إنما يستجيب الذين يسمعون}
٤٥٧/١	الدخان: ٣١	{إنه كان عاليا من المفسرين}
١٣٨/٢	طه: ٧٤	{إنه من يأت ربه مجرما}
١٢٥/١	هود: ٣٧	{إنهم مغرقون}
١٣٨/٢	يوسف: ٣٦	{إني أراني أعصر خمرا}
٧٢/١	يوسف: ٤	{إني رأيت أحد عشر كوكبا}
٤٨٥/١	مريم: ٣٠	{إني عبد الله}
١١٩/١	القصص: ٢٤	{إني لما أنزلت إلى من خير فقير}
١٧٧/١	آل عمران: ٣٥	{إني نفرت لك ما في بطني محررا}
١٧٧/١	آل عمران: ٣٦	{إني وضعتها أنثى}
٢٨١، ٢٧٩، ٣٨١/١	الفاطحة: ٥	{إياك نعبد وإياك نستعين}
٣٨٤، ٣٨٢، ٣٨١		
٣٨٦، ٣٨٥		
٣٨٦/١	سبا: ٤٠	{إياكم كانوا يعبدون}
٦١٠، ٥٠٣/١	يس: ٢١، ٢٠	{اتبعوا المرسلين، اتبعوا من لا يسألكم..}
٤١٣/١	المائدة: ١١٦	{اتخذوني وأمى إلهين}
٤٧١/١	المؤمنون: ١٠٨	{أخسثوا فيها ولا تكلمون}
٤٦٧/١	الحجر: ٤٦	{ادخلوها بسلام}
٤٠/١	البقرة: ٤٧	{اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم}
٢٩٤/٢	نوح: ١٠	{استغفروا ربكم إنه كان غفارا}
٤٣/١	البقرة: ٣٥	{أسكن أنت وزوجك الجنة}

٣٢٩/١	البقرة: ٢١	{اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم}
٥٧٨ ، ١٦٦/١	المائدة: ٨	{اعبدوا هو اقرب للتقوى}
٣٦/١	سبا: ١٣	{اعملوا آل داود شكرا}
٤٦٤/١	فصلت: ٤٠	{اعملوا ما شئتم}
٢٤٧/١	الأنبياء: ١	{اقترّب للناس}
٣٨١/١	العلق: ١	{اقرأ باسم ربك}
٥٤٥ ، ٥٤٤/١	التوبة: ١١٢	{الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر}
٧٠/١	الطلاق: ١٢	{الأرض مثلهن}
٨٧/١	التوبة: ١١٢	{التائبون العابدون}
٤٥٩/١	الحاقة: ٢ ، ١	{الحاقة ما الحاقة}
٢١٠/١	البقرة: ١٧٨	{الحر بالحر}
٣٩/١	الأنعام: ١	{الحمد لله الذى خلق السماوات}
٣٩/١	فاطر: ١	{الحمد لله فاطر السماوات والأرض}
٢٨١ ، ٢٧٩ ، ٣٨/١	الفاتحة: ٢	{الحمد لله}
٣٠٩/٢	الشعراء: ٧٨	{الذى خلقنى فهو يهدين}
٢١٣/١	الأنعام: ٨٢	{الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم}
٢٦٣/٢	آل عمران: ١٧٣	{الذين قال لهم الناس}
١٧٣/١	الأعراف: ٩٢	{الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين}
٦١٩/١	غافر: ٧	{الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون..}
١٩٨/٢	البقرة: ٢٧	{الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه}
٢٤٣/٢	طه: ٥	{الرحمن على العرش استوى}
٣٨٨/١	النور: ٣	{الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة}

١٨١/١	النور: ٢	{الزانية والزاني}
٢٣٤/٢	الرحمن: ٥، ٦	{الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر..}
٢١٠/١	الروم: ٥٤	{الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من...}
٣٥٧/١	الروم: ٤٨	{الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا}
٢٤٠/١	الزمر: ٢١	{الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني}
٤٠٧، ٢٤٠/١	الرعد: ٢٦	{الله ييسر الرزق}
١٣٩/١	الزمر: ٤٢	{الله يتوفى الأنفس حين موتها}
٣٥٥، ٣١٦/١	البقرة: ١٥	{الله يستهزئ بهم}
١٥٤٧، ٥٠٧، ٤٩٤		
١٧٦/١	البقرة: ١، ٢	{الم ذلك الكتاب لا ريب فيه}
٢٥١/٢	الكهف: ٤٦	{المال والبنون زينة الحياة الدنيا}
٦١٥/١	المائدة: ٣	{اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت..}
٤٦٨/١	الإسراء: ٤٨	{انظر كيف ضربوا لك الأمثال}
٤٦٨/١	الأنعام: ٩٩	{انظروا إلى ثمره إذا أثمر}
٥٦٩، ٥٥٢/١	البقرة: ٣٦	{اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في...}
١٤٤/٢، ٢٢٤/١	الفاتحة: ٧، ٦	{اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين...}
٣٨٨/١	البقرة: ٤	{بآخرة هم يوقنون}
٢١٢/١	البقرة: ١٧٨، ٢٤١	{بالمعروف}
١٧٨/١	طه: ١٢	{بالواد المقدس}
٢١٨/١	الفاتحة: ١	{بسم الله الرحمن الرحيم}
٥٦٨/١	الأعراف: ٢٤	{بعضكم لبعض عدو}
٢٣٦/١	النمل: ٣٦	{بل أنتم بهديتكم تفرحون}
٣١٩/٢، ٣٢٨/١	النمل: ٥٥	{بل أنتم قوم تجهلون}
٣٨٣، ٣٨٢/١	الزمر: ٦٦	{بل الله فاعبد}

٢١٧/٢	الأنبياء: ٦٣	{بل فعله كبيرهم هذا}
٣٣٤/٢	إبراهيم: ٣٧	{بواد غير ذى زرع}
٥٦٩/١	الأعراف: ٤	{بياتاً أو هم قائلون}
٥٢٣/١	الصف: ١١	{تؤمنون}
١٣٥/١	يوسف: ٨٥	{تالله تفناً تذكر يوسف}
١٦٩/١	المسد: ١	{تبيت يدا أبى لهب}
٦٠٣/١	يوسف: ٣٠	{تراود فتاها عن نفسه}
٢٣٧/٢	المائدة: ١١٦	{تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك}
٦١٤/١	البقرة: ١٩٦	{تلك عشرة كاملة}
٤٦٨/١	الزمر: ٨	{تمتع بكفرك قليلا إنك من أصحاب النار}
٢٣٦/٢	المؤمنون: ١٤	{ثم أنشأنه خلقاً آخر}
٦٠٨/١	النحل: ١١٩	{ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة}
٦٠٨/١	النحل: ١١٠	{ثم إن ربك للذين هاجروا}
٢٤/١	المؤمنون: ١٥	{ثم إنكم بعد ذلك لبيتون}
١٢٦ ، ١٢٥/١	المؤمنون: ١٦	{ثم إنكم يوم القيامة تبعثون}
٢٤٧/١	المائدة: ٧١	{ثم عموا وصموا كثير منهم}
٣٠٧/٢	الأعراف: ٢٠٢، ٢٠١	{ثم لا يقصرون}
١٨٥/١	الحج: ٥	{ثم يخرجكم طفلاً}
٥٤٤/١	التحریم: ٥	{ثيبات وأبكارا}
٦٠٧/١	البقرة: ٢٣٨	{حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى}
٢١٦ ، ٢٠٩/١	الكهف: ٧٧	{حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها}
٢٧٠/١	الزخرف: ٣٨	{حتى إذا جاءنا}
١٦٢/٢	الزمر: ٧٣	{حتى إذا جاءوها}

٦٣/١	سبأ: ٢٣	{حتى إذا فزع عن قلوبهم}
٢٧٥/١	يونس: ٢٢	{حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم}
٥٢/١	النساء: ٤٣	{حتى تعلموا ما تقولون}
٥٢/١	البقرة: ١٩٦	{حتى يبلغ الهدى محله}
١٣٢/٢	التوبة: ٢٩	{حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون}
٤٥١/١	البقرة: ٢١٤	{حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه..}
٥٢/١	آل عمران: ١٧٩	{حتى يميز الخبيث من الطيب}
١٣٩/١	القصص: ٥٧	{حرماً ءامناً}
٦٠١/١	النساء: ٢٣	{حرمت عليكم أمهاتكم}
٦٠١، ٥٩١/١	المائدة: ٣	{حرمت عليكم الميثة}
١٨٠/١	الأنعام: ١٠٢	{خالق كل شيء}
٢٦٣/٢	الزمر: ٦٢	{خالق كل شيء}
٣٠١/٢	الحاقة: ٣١، ٣٠	{خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه}
١٨٠/١	النساء: ٢٨	{وخلق الإنسان ضعيفاً}
٢٩١/١	الأنبياء: ٣٧	{خلق الإنسان من عجل}
٣١٩/٢	غافر: ٦٧	{خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقه}
٤٤٣، ٣١١/١	الزخرف: ٩	{خلقهم العزيز العليم}
٤٦٥/١، ١٧١/٢	الدخان: ٤٩	{نق إنك أنت العزيز الكريم}
٨٦/١	مريم: ٢	{ذكر رحمة ربك عبده زكريا}
٥٠٢، ٥٠١/١	البقرة: ٢	{ذلك الكتاب}
٤٠/١	الأنفال: ٥٣	{ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها..}
٢٩١/١	البقرة: ٢٧٥	{ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا}
٦١١/١، ٨٤/٢	سبأ: ١٧	{ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى..}

٢٥/١	يوسف: ٣٨	{ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس..}
٣٥٧/١	محمد: ٤	{ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم}
٢٨٨، ٢٨٧/١	هود: ١٠٣	{ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود}
٢٨٩/٢	غافر: ٧٥	{ذلكم بما كنتم تفرحون فى الأرض بغير...
١١٩/١	آل عمران: ٣٦	{رب ابنى وضعنها اثنى}
٥٧٧/١	مريم: ٤	{رب ابنى وهن العظم منى}
٦٠٥، ٣٩١/١	طه: ٢٥	{رب اشرح لى صدرى}
٣٩١/١	الأعراف: ١٢٢	{رب موسى وهارون}
١٧٩/٢	البقرة: ١٦	{ربحت تجارتهم}
٣٥٦/١	الحجر: ٢	{ربما يود الذين كفروا}
٤٧٠/١	آل عمران: ٨	{ربنا لا تزغ قلوبنا}
٨٧/١	آل عمران: ١٩٤	{ربنا وآتنا ما وعدتنا}
٣١٠، ٣٠٨/١	النور: ٣٧	{رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر...
٢١٠/١	الثلح: ٨٨	{زدناهم عذابا فوق العذاب}
٣٧٤/١	المعارج: ١	{سأل سائل}
٢٠٤/١	الإسراء: ١	{سبحان الذى أسرى بعبده ليلا}
٢٠٨/١	الزخرف: ٨٢	{سبحان رب السماوات والأرض رب العرش}
٥١١/١	الحجر: ٨٧	{سبعا من المثاني والقرآن العظيم}
٤٤٨/١	البقرة: ٢١١	{سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة}
١٦٦/٢	الرحمن: ٣١	{سنفرغ لكم آية الثقلان}
٢٨١/١	آل عمران: ١٥١	{سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب..}
٤٩٣/١	النمل: ٢٧	{سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين}
٥٤١/١	الأعراف: ١٩٣	{سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون}

{سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون} البقرة: ٦

٤٥٨ : ٣٦٨/١

٥٠٢ : ٥٠٠

١٣٠/١	النساء: ١٥٢	{سوف يؤتيهم أجورهم}
١٣٠/١	مريم: ٩٦	{سيجعل لهم الرحمن ودا}
١١٩/٢	يوسف: ٣٠	{شغلها حبا}
٢١٠/١	البقرة: ١٨٥	{شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن}
٢٣٨/٢	البقرة: ١٣٨	{صبغة الله}
٢٣ : ٢٢/٢ ، ١٥٨/١	البقرة: ١٨	{صم بكم عمى}
٢٠٣/١	الزمر: ٢٩	{ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء..}
١٦٦/٢	البقرة: ٦١	{ضربت عليهم الذلة}
٣٠٧/١	محمد: ٢١	{طاعة وقول معروف}
٤١/٢	الصفات: ٦٥	{طلعها كأنه رءوس الشياطين}
١٩٩/١	الأنعام: ٧٣	{عالم الغيب والشهادة}
١٨٠/١	السجدة: ٦	{عالم الغيب والشهادة}
٣٧/١	الإسراء: ٧٩	{عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا}
٥٦٧ : ٤٢/١	العلق: ٥	{علم الإنسان ما لم يعلم}
١٤١/٢	الأنفطار: ٥	{علمت نفس ما قدمت وأخرت}
٣٠١/١	ق: ١٧	{عن اليمين وعن الشمال قعيد}
١٥٣/١	القارة: ٧	{عيشة راضية}
٥٤٤/١	غافر: ٣	{غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب..}
٢٠٨/١	سبا: ١٢	{غدوها شهر ورواحها شهر}
٢٨٢/١	الفاحة: ٧	{غير المغضوب عليهم}
٢٦٨/١	الأعراف: ١٥٨	{فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي}

٤١٨/١	هود: ٣٢	{فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين}
٧٦/٢ ، ٤٦٤/١	البقرة: ٢٣	{فأتوا بسورة من مثله}
٧٦/٢	هود: ١٣	{فأتوا بعشر سور مثله مفتريات}
٤٥٠/١	البقرة: ٢٢٣	{فأتوا حرثكم أنى شئتم}
٦١٧/١	البقرة: ٢٢٢ ، ٢٢٣	{فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب..}
٢٦٣/٢	النحل: ٢٦	{فأتى الله بنيانهم من القواعد}
٦٧/١	القمر: ٤٢	{فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر}
١٥٨/٢	طه: ٨٨	{فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار}
١٨٦ ، ١٤٤/٢	النحل: ١١٢	{فأذاقها الله لباس الجوع والخوف}
١٩٥ ، ١٨٩ ، ١٨٧		
٢٠٥/١	البقرة: ٢٧٩	{فأذنوا بحرب من الله ورسوله}
٢٥/٢	الكهف: ٤٥	{فأصبح هشيا تذروه الرياح}
٥٨٣/١	المائدة: ٥٣	{فأصبحوا خاسرين}
١٨٨/١	الحجرات: ١٠	{فأصلحوا بين أخويكم}
٢٩١/٢	الروم: ٣٠	{فأقم وجهك للدين القيم}
١٣٠/١	البقرة: ٢٦	{فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم}
٥٩٩/١	آل عمران: ١٠٦	{فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم}
٣٠٧/٢	الضحى: ١٠ ، ٩	{فأما اليتيم فلا تقهر} وأما السائل فلا تنهر
٥٤١/١	فصلت: ١٥	{فأما عاد فاستكبروا}
٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣١/٢	الليل: ٥ - ١٠	{فأما من أعطى واتقى} وصدق بالحسنى..}
٣٨٩/١	طه: ٦٧	{فأوجس في نفسه خيفة موسى}
٧٠/١	القصص: ٣٨	{فأورد لى يا هامان على الطين}
٤٦٠ ، ٤٥٩ ، ٤٥٢/١	التكوير: ٢٦	{فأين تذهبون}

٣٧٨/١	البقرة: ١٩٨	{فإذا أفضتم من عرفات}
٢٥٧/٢	الرحمن: ٣٧	{فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان}
٣٢٣/١	الأعراف: ١٣١	{فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه..}
٢٦٧٠٢١٨/١	آل عمران: ١٥٩	{فإذا عزمتم فتوكل على الله}
٢٩١ ، ٢٨٩/١	النحل: ٩٨	{فإذا قرأت القرآن فاستمع بالله..}
١٣٧/٢		
٤١٨/١	مريم: ٣٥	{فإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن}
١٤٢/١	الحاقة: ٣٥	{فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة}
٥٢١/١	يس: ٥٣	{فإذا هم جميع لدينا محضرون}
٣٠٤/١	الأعراف: ١٠٨	{فإذا هي بيضاء للناظرين}
٣٠٤/١	طه: ٢٠	{فإذا هي حية تسعى}
٢٠٣/٢	البقرة: ١٣٧	{فإن آمنوا بمثل ما ءامنتم به}
٣٣٦/١	البقرة: ٢٠٩	{فإن زلتم من بعد ما جاءتكم البينات}
٥٢/١	البقرة: ٢٣٠	{فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح..}
٥٨٨ ، ٢٠٧/١	الشرح: ٦ ، ٥	{فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا}
٥٣٢/١	البقرة: ١٩٨	{فأذكروا الله عند المشعر الحرام وأذكروه}
٢٥٩/٢	الفرقان: ٥٩	{فأسأل به خبيرا}
٤٣/١	فصلت: ١٧	{فاستحبوا العمى على الهدى}
٥٦٢/١	يونس: ٨٩	{فاستقيما ولا تتبعان}
٤٧٠/١	الطور: ١٦	{فاصبروا أو لا تصبروا}
١٦٦/٢	الحجر: ٩٤	{فاصدع بما تؤمر}
٣٨٢/١	الزمر: ٢	{فاعبد الله مخلصا له الدين}
٧٦/٢	البقرة: ١٩٤	{فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم}

١٨١	٨٨/١	التوبة: ٥	{فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم..}
٤٦٧/١		طه: ٧٢	{فاقص ما أنت قاص}
١٧١/١		الطور: ١٨	{فاكهين بما آتاهم ربهم}
١٧٢/٢		القصص: ٨	{فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا}
٧١/١		الأعراف: ١٥٧	{فالذين آمنوا به وعزروه}
٥٤٦/١		العاديات: ٤٣	{فالمغيرات صبحا فأثرن به نقما}
٥٢١/١		يس: ٥٤	{فاليوم لا تظلم نفس شيئا ولا تجزون..}
٤٦٨/١		الصفات: ١٠٢	{فانظر ماذا ترى}
٥٩٥/١		الهمزة: ٦٠	{فانفجرت}
٥٦٤/١		آل عمران: ١٧٤	{فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم..}
٦٠٨	٨٦/١	الرحمن: ١٣	{فبأى آلاء ريكما تكذبان}
٢٦٨/١		البقرة: ٥٩	{فبدل الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا}
١٧٤	١٤٠/٢	التوبة: ٣٤	{فبشرهم بعذاب أليم}
١٧٤	١٥٥/٢	التوبة: ٣٤	{فبشرهم بعذاب أليم}
٢٠٥/٢		آل عمران: ١٥٩	{فبما رحمة من الله لنت لهم}
٥٩٥	٧٤٣/١	المزمل: ٢٠	{فتاب عليكم}
٢٣٦/٢		المؤمنون: ١٤	{فتبارك الله أحسن الخالقين}
٣٥٧/١		الروم: ٤٨	{فتتير سحابا}
١٣٩	١٣٣/٢	النساء: ٩٢	{فتحرير رقبة}
٢١١/١		القصص: ٢٥	{فجاءته إحداهما تمشى على استحياء}
٥٧٤	٥٦٩/١	الأعراف: ٤	{فجاءها بأسنا بيانا أو هم قائلون}
١٦٤	٢٥/٢	يونس: ٢٤	{فجعلناها حصيدا كأن لم تنن بالأسس}

٢٧٠/١	التحریم: ١٠	{فخانتاهما}
٦٠٣، ١٧٦/١	يوسف: ٣٢	{فذا لکن الذی لمتننی فیہ}
٢٩١/٢	الواقعة: ٨٩	{فروح وريحان}
٢٢٠/١	ص: ٧٣	{فسجد الملائكة كلهم}
٣٠٦/١	يوسف: ١٨	{فصبر جميل}
٢٧٩/١	الكوثر: ٢	{فصل لربك}
٢٣٩/٢	الروم: ٣٠	{فطرة الله التي فطر الناس عليها}
١٧٩/١	المزمل: ١٦	{فعصى فرعون الرسول}
٢٨٩/١	القصاص: ٦٦	{فعميت عليهم}
١٧١/١	النجم: ٥٤	{فغشاهما غشي}
١٧١/١	طه: ٧٨	{فغشيهم من اليم ما غشيهم}
٣٩٠/١	المؤمنون: ٢٤	{فقال المأ الذين كفروا من قومه}
٥٢٢/١	طه: ١٠	{فقال لأهله امكثوا}
٥٣١/١	المدثر: ١٩، ٢٠	{فقتل كيف قدره ثم قتل كيف قدر}
٨٦/١	المجادلة: ١٢	{فقدموا بين يدي نجواكم صدقة}
١٤٦/٢	فصلت: ١٣	{فقل أنذرتكم صاعقة}
٣٨٧/٢	نوح: ١٠	{فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا}
١١٢/٢	البقرة: ٦٠	{فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت}
٦٧/١	الشعراء: ٩٤	{فكبيكبا فيها هم والفاوون}
٤٦٧/١	النحل: ١١٤	{فكلوا مما رزقكم الله}
٥٧٠/١	البقرة: ٢٢	{فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون}
٢٢٨/٢	المائدة: ٤٤	{فلا تخشوا الناس واخشون}
٣١٠/٢	الإسراء: ٢٣	{فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما}

٢١٠/١	النساء: ١٢٨	{فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما..}
١٣٦/٢	البقرة: ١٩٣	{فلا عدوان إلا على الظالمين}
٣١٠/٢	الأنفال: ١٧	{فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ..}
٥٩٩/١	الصافات: ١٠٣	{فلما أسلما وتله للجبين}
٢٢٧/١	المائدة: ١١٧	{فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم}
٥١٨/١	التمل: ٩	{فلما جاءها نودي أن بورك من في النار..}
٤٢٢/١	الشعراء: ١٠٢	{قلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين}
٣٧٤/١	الأنعام: ١٤٩	{قلو شاء لهداكم أجمعين}
٣٤٩/١	محمد: ٢١	{قلو صدقوا الله}
٥٩٩/١	البقرة: ٦٤	{قلولا فضل الله عليكم ورحمته}
٣٧٤/١	المطففين: ٢٦	{فليتنافس المتنافسون}
١٣٨/٢	الملق: ١٧	{فليدع ناديه}
٢٣٢/٢	التوبة: ٨٢	{فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا}
٤٤٥/١	الذاريات: ٣١	{فما خطبكم أيها الرسول}
١٥٢، ١٥١/١	البقرة: ١٦	{فما ربحت تجارتهم}
٢١٤/١	الأنبياء: ١٥	{فما زالت تلك دعواهم}
٤٦٢/١	الشعراء: ٣٥	{فماذا تأمرون}
٥٧٤/١	الأعراف: ١٧٦	{فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث}
١٣٤/٢	البقرة: ٩٤	{فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه}
٢٨١/١	الإسراء: ٦٣	{فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم}
٢٩٧/١	البقرة: ٢٧٥	{فمن جاء موعظة من ربه}
٤٤٥، ٢٩٣/١	طه: ٤٩	{فمن ربكما يا موسى}
٢٥٥/٢	فاطر: ٣٢	{فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد}
١٦٧/٢	آل عمران: ١٨٧	{فنبذوه وراء ظهورهم}
٥٩٨، ٥١٥/١	الذاريات: ٤٨	{فنعلم الماهدون}

٤٧٢/١	مريم: ٦، ٥	{فهب لي من لدنك وليا يرفئني}
٤٣٨/١	الأنبياء: ٨٠	{فهل أنتم شاكرون}
٤٥٧/١	الأنبياء: ١٠٨	{فهل أنتم مسلمون}
٤٥٧/١	القمر: ١٧	{فهل من مذكر}
٢٣٧/١	القصاص: ٦٦	{فهم لا يتساءلون}
١٥٢، ١٤١/١	القارعة: ٧	{فهو في عيشة راضية}
٣٠٩/٢	الذاريات: ٢٣	{فورب السماء والأرض إنه لحق مثل...}
٥٠٥/١	طه: ١٢٠	{فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك..}
١٦١/٢	الزمر: ٢٢	{فويل للنفاسية لقلبهم من ذكر الله}
٣١١/١	النور: ٣٦	{فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها..}
٣٠٠/٢	الواقعة: ٢٨-٣٠	{فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود}
١١٠/١	القمر: ٥٥	{فى مقعد صدق}
٤٧٣، ٣٤٤/١	المائدة: ١٠٦	{فيعسمان بالله إن ارتبتم لا نشترى به ثمنا...}
٣٠٠/٢	الغاشية: ١٣-١٦	{ففيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة...}
٣٤٣/٢	ص: ٥٣، ٥٢	{قاصرات الطرف أتراب هذا ما توعدون}
٤١٨، ٤٠٣/١	هود: ٣٣	{قال إنما يأتىكم به الله إن شاء}
٢٩٤، ٢٩٢/٢	الشعراء: ١٦٨	{قال إني لعملكم من القالين}
٣٩١/١	المؤمنون: ٣٣	{وقال الملأ من قومه الذين كفروا}
٤٥٣/١	الأنبياء: ٦٣	{قال بل فعله كبيرهم هذا}
١٩٥/١	مريم: ٤	{قال رب إني وهن العظم منى}
٣١١/٢	الأنبياء: ١١٢	{قال رب احكم بالحق}
٥٢٢، ٢٩٧/١	المؤمنون: ٩٩	{قال رب ارجعون}
٢٨٦/١	الشعراء: ٢٣، ٢٤	{قال فرعون وما رب العالمين...}

٤٤٨ ، ٣٧٤/١	الكهف: ١٩	{قال قائل منهم كم ليثتم}
٢٧٠/١	الكهف: ٧٧	{قال لو شئت}
١٦٠/١	طه: ١٨	{قال هي عصا}
٢١١/١	القصص: ٢٦	{قالت إحدهما}
٤٥٢/١	الأنبياء: ٦٢	{قال أنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم}
٥٤١ ، ٣٦٨/١	الأنبياء: ٥٥	{قالوا أجنثنا بالحق أم أنت من اللاعبين}
٢٩٣/١	يونس: ٧٨	{قالوا أجنثنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا..}
٢٠٤/١	الأعراف: ١١٣	{قالوا إن لنا لأجرا}
٣٠٩/٢	الأعراف: ٧٥ ، ٧٦	{قالوا إنا بما أرسل به مؤمنون قال الذين..}
٣٢١/١	يوسف: ٧٥	{قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه}
٣٦٧/١	الذاريات: ٢٥	{قالوا سلاما قال سلام}
٥١٢/١	هود: ٦٩	{قالوا سلاما قال سلام}
٤٥٣/١	الأنبياء: ٦٠	{قالوا سمعنا فتى يذكرهم}
٢٧٨/٢	البقرة: ٩٣	{قالوا سمعنا وعصينا}
٣٧٦/١	فصلت: ١٤	{قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة}
٥٦١/١	البقرة: ٩١	{قالوا تؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه}
٦٠٣/١	يوسف: ٣٠	{قد شغفها حبا}
٥٩٦/١	البقرة: ٦٠	{قد علم كل أناس مشرعيهم}
٣٨٣/١	التوبة: ٩	{قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون}
٤٧٣/١	فصلت: ٥٢	{قل أرايتم إن كان من عند الله}
٣٨٤/١	الأنعام: ١٦٤	{قل أغير الله أبغى ربا}
٥٥٩ ، ٣٨٤/١	الزمر: ٦٤	{قل أغير الله تأمروني أعبد}
٢١٢/١	آل عمران: ٧٣	{قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء}
٨٧/١	التوبة: ٢٤	{قل إن كان آباؤكم}
٣٣١ ، ٣٢٣/١	الزخرف: ٨١	{قل إن كان للرحمن ولد}
٢٦٣/٢		
٤٠٣/١	الملك: ٢٦	{قل إنما العلم عند الله}

٤٠٣/١	الأعراف: ١٨٧	{قل إنما علمها عند ربي}
٤٠٦/١	الأنبياء: ١٠٨	{قل إنما يوحى إلى أنما إليكم إله واحد}
٣٧٩/١	الإسراء: ١١٠	{قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن}
٣٨٤	الزمر: ١٤	{قل الله أعيد مخلصا له ديني}
٢١٢، ٢٦٨/١	آل عمران: ٢٦	{قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء}
٢٧/١	يونس: ٥٨	{قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا..}
٤٦٨، ٤٦٧/١	إبراهيم: ٣٠	{قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار}
٤٦٨/١	آل عمران: ٩٣	{قل فأتوا بالتوراة فاتلوها}
٤٦٧/١	الإسراء: ٥٠	{قل كونوا حجارة}
٤٧٢/١	إبراهيم: ٣١	{قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة}
٤٧٢/١	الجنات: ١٤	{قل للذين آمنوا يغفروا}
٣٠٤، ٨٠، ٧٠/١	الإسراء: ١٠٠	{قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي}
٣٥٤، ٣٤٨		
١٦/٢	التوبة: ٨١	{قل نار جهنم أشد حرا}
٣٧٢/١	الزمر: ٩	{قل هل يستوى الذين يعلمون والذين..}
٤٦٨/١	الأنعام: ١٥٠	{قل هم شهداءكم الذين يشهدون أن الله..}
٣٨٣/١	الملك: ٢٩	{قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا}
٢٦٦، ٢٦٥، ١٦٨/١	الإخلاص: ٢، ١	{قل هو الله أحد الله الصمد}
٣١٣، ٣٠٧		
٥١٤/١	الجمعة: ٦	{قل يا أيها الذين هادوا إن زعمتم أنكم أولياء}
١٣٩/١	السجدة: ١١	{قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم}
١٣٤/٢	الزمل: ٢	{قم الليل}
١١٦/٢	يونس: ٢٤	{كان لم تغن بالأمس}
٥٠١/١	لقمان: ٧	{كان لم يسمعها كان في أذنيه وقرا}
٧٧/٢	النمل: ٤٢	{كانه هو}
٥٧٣/١	البقرة: ١٠١	{كانهم لا يعلمون}

فصلت: ٣	٣٠٢/٢	{كتاب فصلت آياته}
آل عمران: ١١	٨٦/١	{كذاب آل فرعون}
القمر: ٩	٥٣٤، ٥٠٠/١	{كذبت قبلهم قوم نوح فكذبوا عبيدنا}
البقرة: ١١٨	٨٨/٢	{كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم}
الشورى: ٣	٣٠٨، ١٦٧/١	{كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله}
البقرة: ٢٨٥	١٩٣/١	{كل آمن بالله وملائكته وكتبه}
آل عمران: ٩٣	٢٢١/١	{كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل}
يس: ٤٠	٣٠٥/٢، ٥٩٤/١	{كل فى فلک يسبحون}
التكاثر: ٣، ٤	٦٠٨، ٥٣٠/١	{كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون}
الأنعام: ٨٤	٣٨٣/١	{كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل}
المائدة: ٦٤	٢٥/١	{كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله}
البقرة: ٢٥	٨٨/٢	{كلما رزقوا منها من ثمره رزقا قالوا:.....}
البقرة: ٥٧	٤٦٧/١	{كلوا من طيبات ما رزقناكم}
الأعراف: ٣١	٥١٧/١	{وكلوا واشربوا ولا تسرفوا}
المزمل: ١٥، ١٦	١٧٨، ٩١/١	{كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى.....}
الجمعة: ٥٦	٣٧٤، ٢٠٧	{كمثل الحمار يحمل أسفارا}
المنكحوت: ٤١	٦٣/٢	{كمثل المنكحوت}
مريم: ٣٥	٤٦٧/١	{كن فيكون}
الإسراء: ٥٠	٤٦٥/١	{كونوا حجارة أو حديدا}
البقرة: ٦٥	٤٦٥/١	{كونوا قردة خاسئين}
البقرة: ٢٨	٤٥٧/١	{كيف تكفرون}
الأنبياء: ٥٧	٤٥٣/١	{لا كيدن أصنامكم}

٧٢/١	آل عمران: ١٩٠	{لأولى الألباب}
٣٨١/١	آل عمران: ١٥٨	{لإلى الله تحشرون}
٢٠٦/٢	الحديد: ٢٩	{لئلا يعلم أهل الكتاب}
٣٨٣، ٣٣٦، ٣٣٥/١	النمر: ٦٥	{لئن أشركت ليحبطن عملك}
٤٠/١	المائدة: ١١٥	{لا أعذبه أحدا من العالمين}
٤٤/١	البقرة: ٢٥٥	{لا تأخذوه سنة ولا نوم}
٢٢٢/١	النحل: ٥١	{لا تتخذوا إلهين اثنين}
٥٢/١	يوسف: ٩٢	{لا تثريب عليكم اليوم}
٣٤٤/١	المجادلة: ٢٢	{لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر}
٤١٤/١	الأحزاب: ٥٣	{لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم}
٢٣٤/٢	الأنعام: ١٠٣	{لا تتركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو}
٤٧٠/١	المائدة: ١٠١	{لا تسئلوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم}
٥١٩/١	البقرة: ٨٣	{لا تعبدون إلا الله}
٤٧٠/١	التوبة: ٦٦	{لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم}
٢٣٦/١	التوبة: ١٠١	{لا تعلمهم نحن نعلمهم}
٥٤/١	الحجرات: ١	{لا تقدموا بين يدي الله ورسوله}
١٣٤/٢	التوبة: ١٠٨	{لا تقم فيه أبدا}
١٢٥، ١٢٣/١	البقرة: ٢	{لا ريب فيه}
٣٩٦		
٢١٣، ٥٢/١	غافر: ١٧	{لا ظلم اليوم}
٣٦٩، ٩١/١	الصفات: ٤٧	{لا فيها غول}
٢٤١/٢	المتحنة: ١٠	{لا من حل لهم ولا هم يحلون لهن}
٤٩/١	آل عمران: ١١٨	{لا يالونكم خبالا}
٢٨٦/٢	النبا: ٢٤	{لا يدوقون فيها بردا ولا شرابا}

١٠٢/٢ ، ٦٢٠/١	الأثبياء : ٢٣	{ لا يستل عما يفعل وهم يستلون }
٥٢/١	البقرة : ٢٣٧	{ لا يستلون الناس إلحافا }
٢٢٧/١	الحشر : ٢٠	{ لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة }
٥٩٩ ، ٥٩٣/١	الحديد : ١٠	{ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل }
٢٧٧/٢	الحجرات : ١١	{ لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا }
٢٧١/٢	مريم : ٦٢	{ لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاما }
٢٧١/٢	الواقعة : ٢٥ ، ٢٦	{ لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما إلا قيلا }
٢٢٨/٢	التحريم : ٦	{ لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون }
٤٧٧/١	الواقعة : ٧٩	{ لا يمس إلا المطهرون }
٢٠٩/١	العنكبوت : ١٧	{ لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق }
٢٣٣ ، ٢٣٠/٢	القصاص : ٧٣	{ لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله }
٢٩١/١	الأحزاب : ٣٢	{ لستن كأحد من النساء إن اتقيتن }
٤٧٦/١	الشورى : ١٧	{ لعل الساعة قريب }
٤٢٢/١	غافر : ٣٦ ، ٣٧	{ لعلى أبلغ الأسباب أسباب السماوات فاطلع }
٤٧/١	التوبة : ١٢٨	{ لقد جاءكم رسول من أنفسكم }
١١٠/١	الفتح : ٢٧	{ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق }
٣٩٠/١	المؤمنون : ٨٣	{ لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا }
٣٩٠/١	النمل : ٦٨	{ لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا }
٢٤٦/٢	الرعد : ٣٨ ، ٣٩	{ لكل أجل كتاب يمحو الله ما يشاء ويثبت }
٥٦٧/١	آل عمران : ١٧٤	{ لم يمسهم سوء }
٣٤٩/١	البقرة : ١٠٣	{ للمثوبة من عند الله خير }
٣٨٦/١	البقرة : ٨٠	{ لن تمسنا }
٣٢٩/١	الأعراف : ٨٨	{ لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا }

٥٠٥/١	العلق: ١٥، ١٦	{لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة}
٤٨٥/١	الكهف: ١٢	{لنعلم أى الحزبين أحصى}
٣٤١/١	الكهف: ١٠٩	{لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربى}
٢٣٥/٢	الحج: ٦٤	{له ما فى السماوات وما فى الأرض وإن الله}
٢٢٣، ٢٢٧/٢	البقرة: ٢٨٦	{لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت}
٢٥٧/٢	فصلت: ٢٨	{لهم فيها دار الخلد جزاء}
٧٦/٢	البقرة: ٢٢٨	{ولهن مثل الذى عليهن}
٣٥٨/١	الزمر: ٤	{لو أراد الله أن يتخذ ولدا}
٣٥٨/١	الإسراء: ١٠٠	{لو أنتم تملكون}
٣٥٨/١	القوة: ٤٢	{لو استطمنا}
٣٥٨/١	القوة: ٤٧	{لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خيالا}
٣٥٨/١، ٣٥١/١	الأحقاف: ١١	{لو كان خيرا ما سبقونا إليه}
٣٥٨، ٢٦٤/١	الأنبياء: ٢٢	{لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا}

مركز تفسير للدراسات الإسلامية

٣٥٨/١	آل عمران: ١٥٤	{لو كان لنا من الأمر شئ}
٣٥٧/١	الأعراف: ١٠٠	{لو نشاء أصبناهم}
٣٥٨/١	الواقعة: ٧٠	{لو نشاء جعلناه أجاجا}
٣٥٨/١	محمد: ٣٠	{ولو نشاء لأريناكمهم}
٣٥٨/١	الواقعة: ٦٥	{لو نشاء لجعلناه حطاما}
٣٠٩/٢	الأنفال: ٣١	{لو نشاء لقلنا مثل هذا}
٦٠٣/١	آل عمران: ١٦٧	{لو نعلم فتالا لاتبعنكم}
٣٥٥/١	الحجرات: ٧	{لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم}
٣٥٨/١	الأنبياء: ٣٩	{لو يعلم الذين كفروا}

٥٩٥/١	الأنفال: ٨	{ ليحقق الحق ويبطل الباطل }
٢١٠/١	الفتح: ٤	{ ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم }
٢٩/٢	البقرة: ١٧٧	{ ليس البر أن تولوا وجوهكم }
٥٠/١	البقرة: ١٩٨	{ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم }
٧١، ٢٠٣، ٢٠٢٥١/١	الشورى: ١١	{ ليس كمثله شيء }
٥٠/١	القلم: ٢	{ ما أنت بنعمة ربك بمجنون }
٣١٢/٢	المؤمنون: ٩١	{ ما اتخذ الله من ولد }
٢٩٢، ٢٨٩/١	القصص: ٧٦	{ ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة }
٢٤١/٢	الأنعام: ٥٢	{ ما عليك من حسابهم من شيء }
٤١٢/١	المائدة: ١١٧	{ ما قلت لهم إلا ما أمرتني به }
٢١٥/١	آل عمران: ٧٩	{ ما كان لبشر أن يوتيّه الله الكتاب }
٣١٠/٢	الأحزاب: ٤٠	{ ما كان محمد أباً أحد من رجالكم }
٣٠٠/٢	نوح: ١٣، ١٤	{ ما لكم لا ترجون لله وقاراً وقد خلقكم }
٤٥٢/١	النمل: ٢٠	{ ما لي لا أرى الهدى }
٨٤/٢	الزمر: ٣	{ ما تعبدكم إلا ليقرّبونا إلى الله زلفى }
٣٤١/١	لقمان: ٢٧	{ ما نفدت كلمات الله }
٥٠٦/١	يوسف: ٣١	{ ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم }
٣٧٨/١	الضحى: ٣	{ ما ودعك ربك وما قلى }
٢٦٨/١	البقرة: ١٠٥	{ ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب }
١٤١/١	الطارق: ٦	{ ماء دافق }
١٧٦/١	البقرة: ٢٦	{ ماذا أراد الله بهذا مثلاً }
٢٧٥/١	الفاتحة: ٤، ٥	{ مالك يوم الدين • إياك نعبد }
٦١٨/١	الرحمن: ٥٤	{ متكئين على فرش بطائنها من إستبرق }
١٠٠، ٦٣، ٦٢/٢	الجمعة: ٥	{ مثل الذين حنثوا التّوّاة ثم لم يحملوها.. }

٨٦/١	غافر: ٣١	{ مثل دأب قوم نوح }
٨٤/٢	البقرة: ٣٥	{ مثل نوره كمشكاة }
٣٣٣/٢	الفتح: ٢٩	{ محمد رسول الله والذين معه أشداء }
٥٢٥/١	يوسف: ٨٨	{ مسنا وأهلنا الضر وجئنا ببضاعة مزجاة }
٥٩٣/١	يس: ٤٦	{ معرضين }
٥٩٤/١	طه: ٩٦	{ من أثر الرسول }
٤٤٢/١	الصف: ١٤	{ من أنصاري إلى الله }
١٦٥/٢	يس: ٥٢	{ من بحثنا من مرقدنا }
٤٤٥، ٤٤٤/١	الدخان: ٣١	{ من فرعون }
٦٠٧، ٥١١، ٣٩٨/١	البقرة: ٩٨	{ من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل }
٢١٢/١	البقرة: ٢٤٠	{ من معروف }
٤٨٥/١	الأعراف: ١٨٦	{ من يضل الله فلا هادي له }
٤٣/١	الكهف: ١٧	{ من يهد الله فهو المهتد }
٧٦/٢	البقرة: ١٠٦	{ تأت بخير منها أو مثلها }
٢٦/٢	البقرة: ٢٢٣	{ نساؤكم حرث لكم }
١٠٧/١	المنافقون: ١	{ نشهد أنك لرسول الله }
١٦٣/١	الشعراء: ٧١	{ نعيد أصناما فنظل لها عاكفين }
٢٥٩/٢	الفرقان: ٧٤	{ هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين }
١٣٨/٢، ٣٦٢/١	البقرة: ٢	{ هدى للمتقين }
٣٤٣/٢	ص: ٤٩	{ هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مئاب }
٤٥/١	الجاثية: ٢٩	{ هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق }
٣٤٣/٢	ص: ٥٥	{ هذا وإن للطاغين لشر مئاب }
٤٨٥/١	المائدة: ١١٩	{ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم }
٥٦٥/١	يوسف: ٦٥	{ هذه بضاعتنا ردت إلينا }

٤٦١، ٤٥٩، ٤٣٥، ٤٢/١	الإنسان: ١	{هل أتى على الإنسان حين من الدهر..}
٢٠٩/١	الرحمن: ٦٠	{هل جزاء الإحسان إلا الإحسان}
٤٦١/١	الفجر: ٥	{هل فى ذلك قسم لذى حجر}
٢٧٧/٢، ٢٠٥/١	سبا: ٧	{هل ندلكم على رجل ينيئكم إذا مزقتم}
٥٧٨/١	آل عمران: ١٦٧	{هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان}
٢٥٥/٢	آل عمران: ٧	{هن أم الكتاب وأخر متشابهات}
٩١، ٢٦/٢	البقرة: ١٨٧	{هن لباس لكم وأنتم لباس لهن}
٥٤٤/١	الحديد: ٣	{هو الأول والآخر والظاهر والباطن}
٢١٨/١	الحشر: ٢٤	{هو الله الخالق البارئ}
١٦٢/١	طه: ١٨	{هى عصاى}
١٣٨/٢	النساء: ٢	{وأتوا ليقامى أموالهم}
٦١٤/١	البقرة: ١٧٧	{وأتى المال على حبه}
٢٥/٢	الإسراء: ٥٩	{وأتينا ثمود الناقة مبصرة}
٣٠٤/٢	الصافات: ١١٧، ١١٨	{وأتيناها الكتاب المستبين وهديناهما..}
١٦٠، ١٥٩/٢، ١٧٩/١	يس: ٣٧	{وآية لهم الليل نسلخ منه النهار}
٦١٤/١	البقرة: ١٩٦	{وأتوموا الحج والعمرة لله..}
١٣٧/١	الزلزلة: ٢	{وأخرجت الأرض أثقالها..}
٥٥/١	القصاص: ٣٤	{وأخى هارون هو أفصح منى لسانا}
٢٧/٢	الأحزاب: ٦	{وأزواجه أمهاتهم}
٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٠/١	الأنبياء: ٣	{وأسروا التجوى الذين ظلموا}
٥٤٦/١	الحديد: ١٨	{وأقرضوا الله قرضا حسنا}
٢٩٣/١	يونس: ٨٧	{وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين}
٤٤/١	يوسف: ٢٥	{وألقيا سيدها لدا ألياب}

١٣٨/٢	آل عمران: ١٠٧	{وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله}
٣٨٣، ٥٤١، ٥٣٨، ٤٤٣/١	فصلت: ١٧	{وأما ثمود فهديناهم}
١١٥/١	الزمر: ١٢	{وأمرت لأن أكون أول المسلمين}
٥١٩/١	التقصص: ٣١	{وأن ألق}
٥٦٩/١	البقرة: ٤٢	{وأنتم تعلمون}
١٣٦/٢	الزمر: ٦	{وانزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج}
٥٢٣/١	البقرة: ٥٧	{وانزل عليكم المن والسلوى كلوا}
٢٢٧/١	النجم: ٤٥	{وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى}
٢٢٧/١	النجم: ٤٣	{وأنه هو أضحك وأبكى}
٢٢٧/١	النجم: ٤٤	{وأنه هو أمات وأحيا}
٢٩٣/١	يونس: ٨٧	{وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا}
٢٢٨ ، ٢٢٧/١	البقرة: ٥	{وأولئك هم المفلحون}
٥١٨/١	البقرة: ٨٣	{وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون..}
٥٢٣/١	البقرة: ٦٣	{وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذا}
٥٢٣/١	البقرة: ١٢٥	{وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا واتخذوا}
٨٠/٢	الأعراف: ١٧١	{وإذا نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة}
٣٢٥/١	الروم: ٣٦	{وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها..}
٣٢٣/١	الجنات: ٢٥	{وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حججهم}
١٤٨/١	الأنفال: ٢	{وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً}
٢٨٩/٢	النساء: ٨٣	{وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به}
٢٣٧/١	المائدة: ٦١	{وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر..}
٣٦٧/١	النساء: ٨٦	{وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها}
٥٠٨ ، ٤٩٤/١ ، ٤٩٢/١	البقرة: ١٤ ، ١٥	{وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم..}

٨٥/١	الفرقان: ٤١	{وإذا راؤك}
٥٨٦/١	الأنعام: ٦٨	{وإذا رأيتم الذين يخوضون في آياتنا}
٣٣٤/١	الإنسان: ٢٠	{وإذا رأيتم ثم رأيتم نعيما}
٥٢٢/١	البقرة: ٢٣٢	{وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن}
٣٤٤/١	الأنعام: ١٥٢	{وإذا قتلتم فاعدوا ولو كان ذا قربي}
٥٩٩، ٥٩٣/١	يس: ٤٥	{وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم..}
٥٠٨/١	البقرة: ١١	{وإذا قيل لهم لا تفسدوا}
٤٠٣/١	الأعراف: ٢٠٣	{وإذا لم تأتهم بآية قالوا لولا اجتبيتها..}
٥٤١، ٣٢٥/١	الروم: ٣٣	{وإذا من الناس ضر دعوا ربهم منيبين إليه..}
٣٢٥/١	فصلت: ٥١	{وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض}
٤٧٣/١	التوبة: ٦	{وإن أحد من المشركين استجارك}
٤٥٨/١	الأنبياء: ١١١	{وإن أدرى أقرب أم بعيد}
٢٣٦/٢	العنكبوت: ٤١	{وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت}
٢٨٨، ٢٨٧/١	الذاريات: ٦	{وإن الدين لواقع}
٣٤٤/١	فاطر: ١٨	{وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه..}
٤٨٥/١	الروم: ٣٦	{وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم..}
٢٣٥/٢	المائدة: ١١٨	{وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم}
٤٠٣/١	آل عمران: ٢٠	{وإن تولوا فإنما عليك البلاغ}
٣٣٢/١	يوسف: ٢٧	{وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت}
٣٨٣/١	التوبة: ٦٦	{وإن كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم}
٣٢٧/١	البقرة: ٢٣	{وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا}
٣٢٨، ١١٨/١	التوبة: ١٢	{وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم..}
٣٥٤/١	الأحزاب: ٢٠	{وإن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم يادون..}

٢٦٢/١	الأعراف: ١٤٦	{وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها}
٢٢٣/١	الحج: ٧٣	{وإن يسلبهم الذباب شيئا}
١٩١/١	غافر: ٢٨	{وإن يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم}
٥٩٨ ، ٥٩٦/١ ، ٢٠٥/١	فاطر: ٤	{وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك}
٣٣٦/٢ ، ٢٢٦/١	سبا: ٢٤ ، ٢٥	{وإنما أو إياكم على هدى أو في ضلال مبين..}
٤٠٤/١	آل عمران: ١٨٥	{وإنما توقون أجوركم يوم القيامة}
٢٩٢/١	العاديات: ٨	{وإنه لحب الخير لشديد}
٦١٨/١	الواقعة: ٧٦	{وإنه لقسم لو تعلمون عظيم}
٤٢٣ ، ١١١/١	الأنعام: ٢٨	{وإنهم لكاذبون}
١١١/١	العنكبوت: ١٢	{وإنهم لكاذبون}
١١٩/١	آل عمران: ٣٦	{وإنى سميتها مريم}
٥٠٠/١ ، ٣٨٢/١	البقرة: ٤٠	{وإياي فارهبون}
٥٢/١	الأنفال: ٢٥	{وأتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة}
٢٨١/١	البقرة: ٢٨١	{وأتقوا يوما ترجعون}
١٣٩/٢	الشعراء: ٨٤	{وأجعل لى لسان صدق فى الآخرين}
١٨٥/١	الفرقان: ٧٤	{وأجعلنا للمتقين إماما}
١٨٩/٢	الإسراء: ٢٤	{وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة}
١٤١/٢	البقرة: ٥٨	{وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا}
٢١٥/١	آل عمران: ١٠٣	{وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً}
٢٠٣ ، ١٣٨/٢ ، ٥٩١/١	يوسف: ٨٢	{وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ}
٤٦٦/١	البقرة: ٢٨٢	{وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ}
٦٨/٢	الكهف: ٤٥	{وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ}

٨٧/١	البقرة: ٢٨٦	{واعف عنا واغفر لنا وارحمنا}
٤٦٣/١	التوبة: ٥	{واقعدوا لهم كل مرصد}
٢١٦، ١٩٤، ٣٢/٢	الزمر: ٦٧	{والأرض جميعا قبضته يوم القيامة..}
٢٨٧/٢	القيامة: ٢٩، ٣٠	{والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ..}
٥٨٩/١	المائدة: ٤٥	{والجروح قصاص}
٤٠٦/١	الزمر: ١٧	{والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها}
٦٢/٢	الفور: ٣٩	{والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة..}
٢٨٠/١	العنكبوت: ٢٣	{والذين كفروا بآيات الله ولقائه أولئك}
٢٤٢، ٢٣٧/١	المؤمنون: ٥٩	{والذين هم بربهم لا يشركون}
١٨١/١	المائدة: ٣٨	{والسارق والسارقة}
٢٤٣/٢	الذاريات: ٤٧	{والسما بتيناها بأيدي}
١٨٣، ١٣١/٢	الزمر: ٦٧	{والسماوات مطويات بيمينه}
٣٠٢/٢	الطور: ١، ٢	{والطور وكتاب مسطور}
٣٠٤/١	الطلاق: ٤	{واللائى لم يحضن}
١٨٨/١	النساء: ١٦	{واللذان يأتينها منكم}
٢٧٣/١	فاطر: ٩	{والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه}
٢٧٨، ٢٧٥، ٨٢/٢		
٣٥٧، ٢٧٩		
٢٠٥، ٢٠٣/١	النور: ٤٥	{والله خلق كل دابة من ماء}
٢٦٠/١	الحديد: ٢٣	{والله لا يحب كل مختال فخور}
٢٦٣/١	لقمان: ١٨	{والله لا يحب كل مختال فخور}
٣٠٣/١	التوبة: ٦٢	{والله ورسوله أحق أن يرضوه}
٥٧٣/١	الرعد: ٤١	{والله يحكم لا معقب لحكمه}
٣٧٧، ٩١/١	يونس: ٢٥	{والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء}

٣٠٢/٢	الأنفال: ٦٧	{والله يريد الآخرة}
١١٠ ، ١٠٨/١	المنافقون: ١	{والله يشهد إن المنافقين لكاذبون}
٤٩١/١	البقرة: ٢٤٥	{والله يقبض ويبسط}
٤٠٧/١	غافر: ٢٠	{والله يقضى بالحق}
٤٠٧/١	الأحزاب: ٤	{والله يقول الحق وهو يهdy السبيل}
٥٩٨/١	الفجر: ٤	{والليل إذا يسر}
١٩٢/١	التوبة: ٧١	{والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض}
٣٠١/١	التحريم: ٤	{والملائكة بعد ذلك ظهير}
٥٩٩/١	الرعد: ٢٣ ، ٢٤	{والملائكة يدخلون عليهم من كل باب...}
٧٣/١	الحاقة: ١٧	{والملك على أرجائها}
٣٠٠/٢ ، ٣٢٢/١	النجم: ١ ، ٢	{والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى}
١٨٤/١	الرحمن: ٦	{والنجم والشجر يسجدان}
١٤٢/١	يونس: ٦	{والنهار مبصرا}
٤٧٧/١	البقرة: ٢٣٣	{والوالدات يرضعن أولادهن}
٥٢١/١	يس: ٥٩	{وأما تآزوا اليوم أيها المجرمون}
٢٨٠/١	الأحزاب: ٥٠	{وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي}
٥٢٣/١	مريم: ٤٦	{وأهجرني مليا}
٣٨٦/١	البقرة: ٤	{وبالآخرة هم يوقنون}
٢٦٦/١	الإسراء: ١٠٥	{وبالحق أنزلناه وبالحق نزل}
٥٢٣ ، ٥٢١/١	البقرة: ١٥٥	{وبشر الصابرين}
٥٢٢/١	الأحزاب: ٤٧	{وبشر المؤمنين}
٢٨١/١	المائدة: ١٢	{وبعضنا منهم اثني عشر نجيبا}
٧٤/٢	الشعراء: ١٢٩	{وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون}
٢٩٤ ، ٢٢٩ ، ٢٢٧/٢	الكهف: ١٨	{وتحسبهم أيقاظا وهم رقود}

٢٨٣/٢	الأحزاب: ٣٧	{وتخشى الناس والله أحق أن تحشاه}
١٥٩/٢	الكهف: ٩٩	{وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض}
٢٨٨/١	الشورى: ٤٤	{وترى الظالمين لما رأوا العذاب يقولون}
١٧٦/١	الزخرف: ٧٢	{وتلك الجنة التي أوردتموها}
٥٠٠/١	الكهف: ٢٢	{وثامنهم كلبهم}
٢٩١/٢	النمل: ٢٢	{ووجئتكم من سبأ نبيا يقين}
٢٦٣، ٢٠٣/٢، ٦٠٧/١	الفجر: ٢٢	{وجاء ريك}
٢٠٢/١	القصص: ٢٠	{وجاء رجل من أقصا المدينة يسعى}
٣٩٠/١	يس: ٢٠	{وجاء من أقصا المدينة رجل يسعى}
٣٣٨، ١٤٠، ١٣٥/٢	الشورى: ٤٠	{ووجزاء سيئة مثلها}
٢٥٣/٢	الإسراء: ١٢٠	{وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة}
٣٩٠/١	الأنعام: ١٠٠	{وجعلوا لله شركاء الجن}
٢٩٢/٢	الرحمن: ٥٤	{وإجنى الجنة دان}
٥٩٩/١	الغاشية: ٨	{ووجوه يومئذ ناعمة}
٥٦٨/١	الزمر: ٦٠	{ووجوههم مسودة}
٢٨٩/١	القصص: ١٢	{ووجرمنا عليه المراضع من قبل}
١٣٩/٢	النساء: ٦٩	{ووجسن أولئك رفيقا}
٣٧/٢	طه: ١٠٨	{ووجشعت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همسا}
٣١٠/٢	الأنبياء: ٧٨	{ووداود وسليمان}
١٧١/١	يوسف: ٢٣	{ووداودته التي هو في بيتها عن نفسه}
٣٠٩/٢	الإسراء: ٥٥	{ووربك أعلم بمن فى السماوات والأرض}
٣٠٥/٢	المدثر: ٣	{ووربك فكبر}
١٦٠/١	القصص: ٦٨	{ووربك يخلق ما يشاء ويختار}

٢٠٤/١	التوبة: ٧٢	{ورضوان من الله أكبر}
٩٥/١	الحديد: ٢٧	{ورهبانية ابتدعوها}
٢٤٨/٢	البقرة: ٢١٤	{ووزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا..}
٢٥/١	الأحزاب: ٤٦	{وسراجا منيرا}
٥٥٧/١	الليل: ١٧، ١٨	{وسيجنبها الأتقى الذى يؤتى ماله يتزكى}
٤٤/١	آل عمران: ٣٩	{وسيدا وحصورا}
١٦٢/٢	الزمر: ٧١	{وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا}
١١٤/١	التحریم: ١١	{و ضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون}
٤٣/١	الأنعام: ٩١	{وعلمتهم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم}
٤٢/١	النساء: ١١٣	{وعلمك ما لم تكن تعلم}
٢٠٣/١	البقرة: ٧	{وعلى أبصارهم غشاوة}
٧٧/١	هود: ٤٨	{وعلى أمم ممن معك}
٦١٨/١	هود: ٤٤	{وغيبض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودى}
٣٧٤/١	الشعراء: ١٩	{وقعلت فعلتك التى فعلت}
٦٠٨/١	شافر: ٣٨، ٣٩	{وقال الذى آمن يا قوم اتبعون أهدكم سبيلا..}
٣٩٠، ٢١٨، ١٨٥/١	النحل: ٥١	{وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد}
٣٨٩/١	شافر: ٢٨	{وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه}
٣٠٧/١	التوبة: ٣٠	{وقالت اليهود عزيز ابن الله}
١١٤/١	القصص: ٩	{وقالت امرأة فرعون}
٢٤٩/٢	البقرة: ١٣٥	{وقالوا كونوا هودا أو نصارى}
٢٤٩، ٢٤٨/٢	البقرة: ١١١	{وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا..}
٣٦١/١	الأعراف: ١٣٢	{وقالوا مهما تأتنا به من آية}
١٦٦/٢	الفرقان: ٢٣	{وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء..}
٦٠٥/١	الحجر: ٦٦	{وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء..}

٦١١/١	الإسراء: ٨١	{وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل..}
٤٥٨/١	آل عمران: ٢٠	{وقل للذين أوتوا الكتب والأميين ءأسلمتم}
٥٣٢، ٥٢١/١	البقرة: ٨٣	{وقولوا للناس حسنا}
٥٩٢/١	الكهف: ٧٩	{وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا}
٣٢٨/١	التحريم: ١٢	{وكانت من القانتين}
١٨١/١	يوسف: ١٠	{وكانوا فيه من الزاهدين}
٢١٠/١	المائدة: ٤٥	{وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس}
٢١٢/١	العنكبوت: ٤٧	{وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين..}
٣٨١/١	البقرة: ١٤٣	{وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء}
٣١٨/١	الكهف: ١٨	{وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد}
٢١٣/٢	البقرة: ١٨٧	{وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط..}
١٣٧/٢	الأعراف: ٤	{وكم من قرية أهلكناها}
٣٠٧/١	لقمان: ٢٥	{ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض..}
٤٤٣، ٣١١/١	الزخرف: ٨٧	{ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله}
٣٢٣/١	آل عمران: ١٥٨	{ولئن متم}
٢٠٥/١	الأنبياء: ٤٦	{ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك}
٤٩٦/١	الأنعام: ١٢١	{ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه..}
٤٧١/١	البقرة: ١٨٨	{ولا تأكلوا}
٥٠/١	النساء: ٦	{ولا تأكلوها إسرافا وبدارا}
٤٧٠/١	آل عمران: ١٦٩	{ولا تحسبن الذين قتلوا}
٤٧٠/١	إبراهيم: ٤٢	{ولا تحسبن الله غافلا}
١٢١/١	المؤمنون: ٢٧	{ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون}
١٢٢/١	هود: ٣٧	{ولا تخاطبني في الذين ظلموا}
٥٦٢/١	البقرة: ١١٩	{ولا تستل عن أصحاب الجحيم}

٢٦١/١	القلم: ١٠	{ولا تطع كل حلاف مهين}
١٠٣/٢	الإنسان: ٢٤	{ولا تطع منهم أثما أو كفورا}
٥٠/١	الإسراء: ٣١	{ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق}
٢٦٠/١	الأنعام: ١٠١	{ولا تقتلوا أولادكم}
٢٦٣، ٢٦٠/١	الأنعام: ١٥١	{ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق}
٥٢/١	البقرة: ٢٢٢	{ولا تقربوهن حتى يطهرن}
٣٠٧/١	النساء: ١٧١	{ولا تقولوا ثلاثة}
٥٩٩/١	النحل: ١١٦	{ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب}
٤٧١/١	البقرة: ١٩٥	{ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة}
٤٧١/١	طه: ١٣١	{ولا تمدن عينيك}
٥٥٩، ٥٥٧، ٧٠/١	المدثر: ٦	{ولا تمنن تستكثر}
٥٢/١	الأنفال: ٢٠	{ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون}
٢١٧، ٢٠٨/٢	البقرة: ٢٣٥	{ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة...}
٢١٨/١	الأنعام: ٣٨	{ولا طائر يطير بجناحيه}
٤٧٠/١	البقرة: ٢٨٢	{ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله}
٣٨٢/١	الأحزاب: ٥١	{ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن}
٣٧٥/١	البقرة: ٢٥٥	{ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء}
٥٨٤/١	فاطر: ٤٣	{ولا يحق المكر السيء إلا بأهله}
٢٦٣/٢	الأعراف: ٤٠	{ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل..}
٢١٩، ٢٠٨/٢	آل عمران: ٧٧	{ولا ينظر إليهم}
٤١٩/١	البقرة: ١٠٢	{وليبس ما شروا به أنفسهم}
٢٠٣/١	البقرة: ٩٦	{ولتجدنهم أحرص الناس على حياة}
٤٠/١	البقرة: ١٨٥	{ولتكبروا الله على ما هداكم}

٦٠٨/١	آل عمران: ١٠٤	{ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير..}
١٣٠/١	الضحى: ٥	{ولسوف يعطيك ربك فترضى}
٢١١/١	غافر: ٥٣	{ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا..}
٢٨٦/٢	الصافات: ٧٢، ٧٣	{ولقد أرسلنا فيهم مفثرين فانظر كيف كان..}
٢٢٠/١	طه: ٥٦	{ولقد أريناه آياتنا كلها}
١١٨/١	البقرة: ١٠٢	{ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الآخرة..}
٥٥٣، ١٩٢/١	الإسراء: ٥٥	{ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض}
٤٥٧/١	الدخان: ٣٠، ٣١	{ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب..}
٥٨٦/١	البقرة: ١٧٩	{ولكم فى القصاص حياة}
٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٦/٢	الروم: ٦، ٧	{ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا..}
١٨١/١	البقرة: ١٧٧	{ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر..}
٥٩١/١	البقرة: ١٨٩	{ولكن البر من اتقى}
٣٦/١	الحجرات: ١٧	{ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه..}
٢١٤/٢	الأعراف: ١٤٩	{ولما سقط فى أيديهم}
١٣٥/٢، ٤٠٣/١	الشورى: ٤١، ٤٢	{ولمن انتصر بعد ظلمه فالولئك ما عليهم..}
٦١٨/١	الرحمن: ٤٦	{ولمن خاف مقام ربه جنتان}
٤١٩/١	النحل: ٣٠	{ولنعم دار المتقين}
١٧٠/٢	الرحمن: ٢٤	{قوله الجوار المنشآت فى البحر كالأعلام}
٣٤٥/١	البقرة: ٢٢١	{ولو أعجبكم}
٣٤٥/١	المائدة: ١٠٠	{ولو أعجبك كثرة الخبيث}
٦١٧/١	الأعراف: ٩٦	{ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا..}
٣٥٨/١	الرعد: ٣١	{ولو أن قرآنا سيرت به الجبال}
٣٥٨/١	الزمر: ٤٧	{ولو أن للذين ظلموا}
٣٥٨، ٣٥٤، ٣٤٧، ٣٤٠/١	لقمان: ٢٧	{ولو أنما فى الأرض من شجرة أقلام..}

٣٤٥/١	النساء: ٦٦	{ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم}
٣٤٣/١	الأنعام: ١١١	{ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى}
٣٥٨، ٢٦٨/١	النساء: ٦٤	{ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك...}
٣٥٤، ٣٤٩/١	الحجرات: ٥	{ولو أنهم صبروا}
٣٥٨، ٣٤٩/١	النساء: ٦٦	{ولو أنهم فعلوا}
٣٥٨، ٣٥٢/١	المؤمنون: ٧١	{ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات...}
٢٦٣/٢، ١٦٦/١	السجدة: ١٢	{ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤسهم...}
٣٥٦، ١١١، ١٨/١	الأنعام: ٢٧	{ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا}
٣٥٧، ٤٢٣، ٥٩٣		
٣٤٥/١	يوسف: ١٠٣	{ولو حرصت}
٣٥٩، ١٠٤/١	الأنعام: ٢٨	{ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون}
٣٥٨، ٣٤١/١	السجدة: ١٣	{ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها}
٣٤٧/١	الأنفال: ٢٣	{ولو علم الله فيهم خيراً}
٣٤١/١	الأنعام: ٣٥	{ولو شاء الله لجمعهم على الهدى}
٣٤١/١	التحليل: ٩	{ولو شاء لهداكم أجمعين}
٣٥٨/١	الفرقان: ٥١	{ولو شئنا لبعثنا في كل...}
٣٤٥/١	الأحزاب: ٢٠	{ولو كانوا فيكم ما قاتلوا إلا قليلاً}
٣٤٥/١	التوبة: ٣٢	{ولو كره الكافرون}
٣٤٥/١	الأنفال: ٨	{ولو كره المجرمون}
٣٤٥/١	الصف: ٩	{ولو كره المشركون}
٣٤٥/١	يوسف: ١٧	{ولو كنا صادقين}
٣٥٨/١	آل عمران: ١٥٩	{ولو كنت فظاً}
٣٤٨/١	الأنعام: ٧	{ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس...}
٣٥٧/١	يس: ٦٦	{ولو نشاء لطمسنا}

٣٤٣/١	الشعراء: ١٩٨، ١٩٩	{ولو نزلته على بعض الأعجمين فقرأه عليهم}
٣٥٧/١	البقرة: ١٦٥	{ولو يرى الذين ظلموا}
٢٤٩/١	هود: ٩١	{ولولا رهطك لرجمناك}
٣٤٥/١	النساء: ٩	{وليشخس الذين لو تركوا من خلفهم..}
٥٨/٢ ، ١٧٧/١	آل عمران: ٣٦	{وليس الذكر كالأُنثى}
١٠٨/١	النحل: ٣٩	{وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين}
٥١٠ ، ١٢٢ ، ١٢٠/١	يوسف: ٥٣	{وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء}
٥١١		
٥١٠/١	القدر: ٢	{وما أدراك ما ليلة القدر}
٤٥٧ ، ١٥٨/١	القارعة: ١١ ، ١٠	{وما أدراك ما هي نار حامية}
٦٠٨ ، ٥٣٠/١	الأنفطار: ١٨ ، ١٧	{وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين}
٥٧٣/١	الفرقان: ٢٠	{وما أرسلنا قبلك من المرسلين}
٢٤٤ ، ٢٣٨/١	هود: ٩١	{وما أنت علينا بعزين}
٢٤٨		
٣٦٠/١	سبا: ٣٩	{وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه}
٤٤٩/١	الحجر: ٤	{وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم}
٤١٥/١	البقرة: ٢١٣	{وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما..}
٣/١	الفرقان: ٦٠	{وما الرحمن}
٣٨/١	النحل: ٥٣	{وما بكم من نعمة فمن الله}
٢٧١/٢	الأعراف: ١٢٦	{وما تنقم منا إلا أن آمنا بآيات ربنا لما جاءتنا}
٦١٢/١	الأنبياء: ٣٤ ، ٣٥	{وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت..}
١٣٨ ، ١١٨/١	الأنفال: ١٧	{وما رميت إذ رميت}
٥٢/١	الكهف: ٨٢	{وما فعلته عن أمري}
٥٢/١	النساء: ١٥٧	{وما قتلوه يقينا}

وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا	الزمر: ٦٧	٢٢٢، ١٣٢/٢
{ وما كادوا يفعلون.. }	البقرة: ٧١	٣٤٩/١
{ وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم.. }	المنكيات: ٤٠	٢٣٦/٢
{ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم }	الأنفال: ٣٣	٣٣٧/١
{ وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث.. }	القصص: ٥٩	٢٨٠/١
{ وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله }	يونس: ٣٧	٦٠٢/١
{ وما كانت أهلك بغيا }	مريم: ٢٨	٥٩٨/١
{ وما لنا لا نؤمن بالله }	المائدة: ٨٤	٥٦٣/١
{ وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون }	يس: ٢٢	٢٧٧، ٢٧٣/١
		٣٣٦، ٢٨١
{ وما محمد إلا رسول }	آل عمران: ١٤٤	٤١٠/١
{ وما من إله إلا الله }	آل عمران: ٦٢	٤١٠/١
{ وما نرسل بالآيات إلا تخويفا }	الإسراء: ٥٩	٤٣/١
{ وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب }	المنكيات: ٦٤	١٧٦/١
{ وما هم بخارجين من النار }	المائدة: ٢٧	٢٤٩/١
{ وما هم بمؤمنين }	البقرة: ٨	٣٦٨/١
{ وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغنى }	يونس: ٣٦	٢١٠/١
{ وما يستوى البحران }	فاطر: ١٢	٢٥٢/٢
{ وما يهلكنا إلا الدهر }	الجاثية: ٢٤	١٣٦، ١٤٥/١
{ ومكروا ومكر الله }	آل عمران: ٥٤	١٤٠، ١٣٥/٢، ٥٤٨/١
{ ومما رزقناهم ينفقون }	البقرة: ٣	٦٠٢، ١٧١/١
{ ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاكم.. }	الروم: ٢٣	٢٥٠، ٢٤٧/٢
{ ومن آياته يريكم البرق }	الروم: ٢٤	٥٥٩/١
{ ومن أوصافها وأوبارها وأشعارها }	النحل: ٨٠	٨٧، ٧٣/١

٣٢٩/١	الشورى: ١١	{ومن الأنعام أزواجاً يذروكم فيه}
٧٨/١	ق: ٤٠	{ومن الليل فسبحه}
٥٠٨/١	البقرة: ٨	{ومن الناس}
٢٤٦/٢	القصص: ٧٣	{ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار..}
٥٩٣/١	الرعد: ١٠	{ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار}
١٣١/١	آل عمران: ١٠١	{ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم}
٢٧٤/٢	النساء: ٩٣	{ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها}
٢٧٨/٢	التوبة: ٦١	{ومنهم الذين يؤتون النبی ويقولون..}
٢٨٧/١	الأعراف: ٤٨	{ونادى أصحاب الأعراف..}
٢٨٧/١	الأعراف: ٤٤	{ونادى أصحاب الجنة}
١٣٧/١	هود: ٤٥	{ونادى نوح ربه}
١٣٤/٢	محمد: ٣١	{ونبلو أخباركم}
٤٣/١	الإسراء: ٦٠	{ونخوفهم فما يزيدهم إلا طغياناً كبيراً}
٥٥٧/١	الأنعام: ١١٠	{ونذرهم فى طغيانهم يعمهون}
٢٨٧/١	الزمر: ٦٨	{ونفخ فى الصور فصعق من فى السماوات..}
٣٠٣/٢	الغاشية: ١٥، ١٦	{ونفارق مصفوفة وزرابى مبثوثة}
٥٩/١	الأنعام: ٩٢	{وهذا كتاب أنزلناه مبارك}
٤٦١/١	سبأ: ١٧	{وهل نجازى إلا الكفور}
٢٨٩/٢	الأنعام: ٢٦	{وهم ينهون عنه وينأون عنه}
٢١١، ٢٠٨/١	الزخرف: ٨٤	{وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله}
٢٦٦/٢	الروم: ٢٧	{وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون..}
١١٣/١	النمل: ٨٨	{وهى تمر مر السحاب}
٣٧٩/١	القصص: ٢٣	{ووجد من دونهم امرأتين تذودان}
٢٢٨/٢	الضحى: ٧، ٨	{ووجدك ضالاً فهدى ووجدك عائلاً فأغنى}

٦١٧/١	لقمان: ١٤	{ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا..}
٤٨٨/١	الأنبياء: ٧٢	{ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة}
٣٥٥/١	البقرة: ٧٩	{وويل لهم مما يكسبون}
٢١٠/١	هود: ٣	{ويؤت كل ذي فضل فضله}
٦١٦/١	التحل: ٥٧	{ويجعلون لله اليبات سبحانه ولهم ما يشتهون}
٢١٠/١	هود: ٥٢	{ويزدكم قوة إلى قوتكم}
١٢٥/١	طه: ١٠٥	{ويستلونك عن الجبال فقل يנסفها ربى نسفا}
٢٦٩/١	الكهف: ٨٢	{ويستخرجنا كنزهما رحمة من ربك}
٦٠٥/١	طه: ٢٦	{ويسر لى أمرى}
٦١٤/١	الإنسان: ٨	{ويطعمون الطعام على حبه}
٢٣٧/١	آل عمران: ٧٨	{ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون}
٢٨٩/٢	الهمزة: ١	{ويل لكل همزة لمزة}
١٣٦/٢	غافر: ١٣	{ويُنزل لكم من السماء رزقا}
٣٧٨/١	يونس: ٢٥	{ويهدى من يشاء}
٣٠٩/٢	الحج: ٦١	{ويولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل}
٢٤٨/٢ ، ٢١١/١	الروم: ٥٥	{ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون..}
٢٨٧/١	الكهف: ٤٧	{ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة..}
٢٨١/١	الفرقان: ١٧	{ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله..}
٢٩١/١	الأحقاف: ٢٠	{ويوم يعرض الذين كفروا على النار}
٥٤٢ ، ٢٨٧/١	النمل: ٨٧	{ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السماوات}
٢٠٦/١	مريم: ٤٥	{يا أبت إنى أخاف أن يمسك عذاب..}
٥٣١/١	الحشر: ١٨	{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس..}
٣٨٢ ، ٢٨٣/١	الحج: ٧٧	{يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم}
٥٢٣/١	البقرة: ١٥٣	{يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة}

٢٩٩/٢	المائدة: ١٠٥	{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ }
٦٩/٢	الصف: ١٤	{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ .. }
٥٢٢/١	النساء: ١٧٠	{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ }
٣٤٤/٢	الحج: ١	{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ }
٥٢٢، ٢٩٣/١	الطلاق: ١	{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمْ }
٢٤٠/٢	الأعراف: ٢٦	{ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لُبَاسًا يَوَارِي .. }
٤١٨/١	طه: ٩٠	{ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ }
٥٦١/١	الصف: ٥	{ يَا قَوْمِ لِمَ تُوَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي .. }
٣٣٠/١	الزخرف: ٣٨	{ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ }
٥٢/١	الأنعام: ٢٧	{ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ }
٥٣٢/١	آل عمران: ٤٢	{ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ .. }
٢٩٣/١	الرحمن: ٣٣	{ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتِطَعْتُمْ }
٨٥/٢	الأحزاب: ٣٢	{ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ }
١٤٨، ١١١، ١٠٢/١	غافر: ٣٦	{ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا }
١٣٤/٢	البقرة: ١٩	{ يَجْمَعُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ }
٢٢٧/٢	آل عمران: ١٥٦	{ يَحْيَى وَيَمِيتُ }
٥١٧/١	النساء: ١٤٢	{ يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ }
١٤٩/١	آل عمران: ٧٤	{ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ }
٢٤١/٢	يونس: ٣١	{ يَخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيَخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ }
٣١٩/٢	الرحمن: ٢٢	{ يَخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ }
٤٥، ٤٤/٢	البقرة: ٢٥٧	{ يَخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ }
١٦٠/١	النور: ٤٥	{ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }
١٤٠/٢	الفتح: ١٠	{ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ }

١٤٠/٢	المائدة: ٦٤	{ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ }
١٣٦/٢	السجدة: ٥	{ يَدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ }
١٤٨/١	القصاص: ٤	{ يَذِيقُ أَبْنَاءَهُمْ }
٦١٣/١	هود: ٥٢	{ يَرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا }
٣٦٨/١	المائدة: ٣٧	{ يَرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ }
٢١١/١	النساء: ١٥٣	{ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا }
٢٨٦/١	البقرة: ١٨٩	{ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ }
٢١٠/١	البقرة: ٢١٧	{ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ }
٢٨٦/١	البقرة: ٢١٥	{ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ }
٥١٤٠٥١٣٠٥٠٨/١	النور: ٣٦، ٣٧	{ يَسْبِغْ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ }
٢٥/١	النحل: ٨٣	{ يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يَنْكُرُونَهَا }
٤٩١/١	الحديد: ٤٠	{ يَعْلَمُ مَا يُلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرِجُ مِنْهَا }
٢٧/١	النمل: ٤٨	{ يَفْسُدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يَصْلَحُونَ }
٢٧٨/٢	المنافقون: ٨	{ يَقُولُونَ لَنْ رَجِعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا }
٢٢٠/١	آل عمران: ١٥٤	{ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ }
١٨٣/٢	البقرة: ٢٠	{ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ }
٢٦١/٢، ٢٤٩/١	النور: ٣٥	{ يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ }
١٤٨/١	الأعراف: ٢٧	{ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا }

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة

طرف الحديث

(حرف الهمزة)

- ٤٤/٢ - أتيتكم بالحنيفية البيضاء
- ١٨٨/١ - إذا التقى المؤمنان بسيقيهما
- ٤٥٦/١ - إذا كان يوم صيام أحدكم فلا..
- ٤٦٧/١ - إذا لم تستح فاصنع ما شئت
- ٣٦/١ - أفلا أكون عبداً شكوراً
- ٨٧/١ - أنا عند ظن عبدي بي
- ٤٧٧/١ - إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم
- ٢٧١/٢ - أنا أفصح من نطق الضاد
- ٥٣/١ - إن بني هشام بن المغيرة
- ٨٧/١ - إنما السيد الله
- ٤١٧/١ - إنما يأكل آل محمد من هذا
- ١٢٥/١ - إنكم لترون ربكم
- ٤١/٢ - إنك تكلم القول منذ ثلاث
- ٢١٢/١ - إنهم يسبون مذمماً وأنا محمد
- ٤٨٩/١ - أول أشراف الساعة طلوع
- ٤٨٩/١ - أول أشراف الساعة نار
- ١٠٣/٢ - إنى لست كأحدكم
- ٢١٣/٢ - إنه كان عظيم الهامة
- ٣٣٧/٢ - إنما الأعمال بالنيات
- ٣٣٧/٢ - ازهد في الدنيا يحبك الله
- ٢١٣/٢ - إن كان وسادك لعريض
- ٦٣/٢ - إياكم وخضراء الدمن

(ب)

- ٣١٨/٢ - يشر المشائين في الظلم
١٨٨/١ - البيعان بالخيار

(ت)

- ٢١١/١ - القائب من الذئب كمن لا ذئب له

(ث)

- ١٩١/١ - الثلث كثير

(ج)

- ٣٣٧/٢ - التحلل بين والحرام

(ح)

- ٥٣/١ - حتى تخرجه
٥٤١/١ - حتى نقد ما عنده
٣٣٣/٢ - حقت الجنة بالمكاره
١٩/٢ - الحج عرفة
٤٠/١ - الحمد لله على كل حال
٢٨٩/٢ - الخيل معتود في نواصيها

(ذ)

- ٨٥/٢ - ذكاة الجنين ذكاة أمه

(ر)

- ١٨٨/١ - رجلان تحابيا في الدين

(ز)

- ١٥٤/١ - زعموا مطية الكذب

(س)

٤٧٥/١

سلمان منا أهل البيت

(ش)

٣٣٢/٢

شاهت الوجوه

(غ)

٢٨٢/٢

غفار غفر الله لها وأسلم

(ف)

٣٩/١

فأثنى عليها شرا

٢٢٠/١

فأحزنوا كلهم إلا أبو قتادة

٢٣٧/٢

فإن الله لا يمل حتى تملوا

٥٦٠/١

فأهويت نحو الصوت....

١٣٢/٢

فكانت أطولنا يدا زيتب.....

٢١٣/١

ففسره النبي - ﷺ - بالشرك وقرأ..

(ق)

٨٦/١

قاب قوس أحدكم وموضع

١٣٤/٢

قسمت الصلاة بيني وبين عبدي

٣٠٣/١

قل ومن عصى الله ورسوله

٤٤/١

قوموا إلى سيدكم

٨١/٢

قولوا اللهم صل على محمد

(ك)

١٣٢/٢

كانت سودا أطولهن يدا

٢٨١/٢ : ٨٥/١

الكريم ابن الكريم ابن الكريم

١١٠/١

كذب بطن أخيك

- كذب سعد ١٠٨/١
 كذلك أنزلت ٢٣٦/٢
 كل الناس أفقه منك يا عمر ٤٧٤/١
 كلنا سمع هبة أو قرعة طار عليه ١٥٦/٢
 كل ذلك لم يكن ٢٥٥/١
 كل الطلاق واقع إلا طلاق ٢٢١/١
 كذب نواف ١٠٨/١
 كما تدين تدان ١٣٦، ٣١٢/٢

(ل)

- لا أحد أحب إليه المديح من الله ٣٩/١
 لا أحمد إلا الله ٣٧/١
 لا تسبوا الدهر ٢١١/١
 لا تصف المرأة جارتها ٥٣/١
 لن يغلب عسر يسرين ٢٠٧/١
 لقد أمر أمر ابن أبي كيشة ٥١٢، ٣٢٨، ٨٧/١
 لو لم تكن ريبيتي ما ٣٤٥/١
 لو أن رجلاً اطلع عليك ٣٤٦/١
 لو أن أهل عمان أتيت ما سبوك ٣٤٦/١
 لو قلت نعم لوجبت وما استطعتم ٣٤٦/١
 لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً ٣٤٧/١
 لو يعلم المار بين يدي المصلي.. ٣٤٩/١
 لو كان لابن آدم واديان.. ٣٥٠/١
 لو تعلمون ما أعلم.. ٣٥٠/١

- لو كان الإيمان معلقاً
 ٣٥٠/١
 -لو دُعيت إلى كراع لأجبت
 ٣٥٠/١
 -لو كان لي مثل أحد ذهباً
 ٣٥٠/١
 -لو يعطى الناس...
 ٣٥١/١
 -لا يقتل مسلم بكافر
 ٤٨٨/١
 -اللهم إني أعوذ بك من أن..
 ٥٢٠/١
 -اللهم إني أسألك رحمة..
 ٥٢٠/١
 -اللهم إني أعوذ بك من فجأة..
 ٥٢٠/١
 -اللهم إني أعوذ بك من ...
 ٥٢٠/١
 -اللهم استر عوراتنا
 ٢٩٠/٢
 -المرء مع من أحب
 ١٦/٢

(٥)

- ما أنا حمتكم ولكن الله حمتكم
 ٢٤٤ ، ٢٣٨ ، ١٣٨/١
 -ما رأيت من ناقصات عقل
 ٧٣/١
 -ما رأيت منه ولا رأي مني
 ٣٧٩/١
 -مروا أبا بكر أن يصلي بالناس
 ٣٣٣/١
 -ماذا تنفق من أموالنا
 ٢٨٦/١
 -المسلم من سلم المسلمون
 ١١٠/١
 -من كذب على متعمداً
 ١٠٨/١
 -من قتل قتيلاً
 ١٣٨/٢ ، ١١٢/١
 -من يطع الله ورسوله فقد رشد
 ٣٠٣/١
 -من حسن إسلام المرء
 ٣٣٧/٢
 -مرض رسول الله ﷺ يوم الخميس..
 ٤٥٧/١.

- ٤٤٤/١ - من أنا.....
- ٤٤٥/١ - من أنت.....
- ١٣٤/٢ - من قام ليلة القدر
- ١٣٤/٢ - من قام رمضان
- ٢٠١/٢ - المؤمن كالنخلة

(ن)

- ٢٠١/٢ - الناس كإبل مائة
- ٢٧/٢ - النساء حبال الشيطان
- ٤٧٥/١ - نحن معاشر الأنبياء لا نورث
- ٣٤٦/١ - نعم العبد صهيب
- ٥٢/١ - نهى عن الصلاة حتى تطلع الشمس

(و)

- ٢١٠/١ - واليكر تستأمر وإذنها صماتها
- ١٢٣/١ - ولا يزال في الصلاة ما انتظر الصلاة
- ٤١٠١٣١/٢ - ولو أن تعرضوا عليه عودا
- ٢١/١ - ولا غول
- ٢٦/١ - ولو كان الدين بالثريا لناله رجال
- ٢٧/٢ - وهل يكذب الناس في النار على وجوههم إلا
- ٢٧/٢ - وهم يد على من سواهم

(ي)

- ١٣٢/١ - يا محمد إذا كان يوم القيامة
- ٦٠٦٠٦٠٧/١ - يشيب ابن آدم ويشب معه خصلتان
- ١١٣/١ - يقال للتصاري يوم القيامة ما كنتم
- ٣٤١/١ - ينقذهم البصر

فهرس الأشعار



مركز تحقیقات و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

فهرس القوافي

المطلع	القافية	الشاعر	عدد الآيات	المجلد والصفحة
		قافية الهمزة الهمزة الساكنة		
خاط	سواء	بشار بن برد	١	٢٧٤/٢
أتهجوه	الفداء	الهمزة المضمومة حسان بن ثابت	١	٣٣٦/١
وما أدرى	نساء	زهير بن أبي سلمى	١	٢٧٦/٢ ، ٤٥٨/١
من البيض	أضاءوا	أبو النرج القاسم بن حنبل المرى	٢	١٦٦/١
لم يحك	الرخضاء	المتنبى	١	٢٦٧/٢
وما يعضر	هلاه	قيس بن الخطيم	١	٢١/١
كان سييئة	وماء	حسان بن ثابت	١	٣٦٢/١
أمن يهجو	سواء	حسان بن ثابت	١	٥٩٤/١
لم تلق	حياء	المتنبى	١	١١١/٢
		الهمزة المكسورة		
ما نوال	سخاء	الوطواط	٢	٢٥١/٢
أأحبه	أعدائه	المتنبى	١	٣٣٠/٢
لا تسقنى	بكائى	أبو تمام	١	١٩٦/٢
والريح	الماء	ابن خفاجة	١	١٩٦ ، ١١٣/٢
لا تدعنى	أسمائى	-	١	٢٠٠/١
ويصعد	السماء	أبو تمام	١	١٨١/٢

٦٦/١	١	قافية الباء الباء المكسورة	المتنبي	النسب	مبارك
٢٩٤/١	١	الباء المفتوحة	الأعشى أو بشر بن أبي حازم	آبا	فرجى
٣٣٩/٢	١	جرير	جرير	انصبا	أنا البازى
٣٢٩/٢	١	جرير	جرير	غضايا	إذا غضب
٢٤٥/٢	١	جرير أو معاوية بن مالك معود	جرير	غضايا	إذا نزل
٣٦/١	١	الحكماء أو الفرزدق	---	المحجبا	أفادكم
٢٩٢/٢	١	---	---	قلبا	حلفت
٢٨٥/٢	١	أبو الفتح البستي	أبو الفتح البستي	ذاهبه	إذا ملك
١١٢/٢	١	بديع الزمان الهمداني	بديع الزمان الهمداني	الذهبا	يكاد
١٢٦/١	١	أبو الفتح البستي	أبو الفتح البستي	ذاهبه	إذا ملك
٢٧٤/٢	١	المتنبي	المتنبي	الذنوبيا	أقلب
٢٩٧/٢	١	البحترى	البحترى	ضربا	ضرائب
٣٤٢/٢	٢	أبو تمام	أبو تمام	شيبا	لو رأى
٢٦٧/٢	١	الباء المضمومة	المتنبي	الذئاب	ما به
٣٢٨/٢	١	المتنبي	المتنبي	خضاب	ومن فى
٣٥٤/١	١	القطمى الضبى	القطمى الضبى	معتب	أخلأى
٤٦/١	١	أبو السمط	أبو السمط	حاجب	له حاجب
٢٠٣/١	١	مروان بن أبى حفصة أو أبو الطمحان القينى	مروان بن أبى حفصة أو أبو الطمحان القينى	حاجب	له حاجب

٦٠/٢	٢	الوزير المهلبى	حاجب	والشمس
٢٥٦/٢	١	طريح بن إسماعيل الثقفى	كذبوا	إن يعلموا
٦١٢/١	١	النايعة الذبياني	المهذب	ولست
٧٩/١	١	الفرزدق	يقاربه	وما مثله
٣١٨/٢	١	العباس بن الأحنف	حرب	وصالكم
٢١٤/٢	١	يزيد بن الحكم أو الشنفرى	والحسب	أصبح
٥٨٢/١	١	أبو العيال المهذبى	والوصب	ذكرت
١٥٨/١	٢	أبو الطحمان القينى أو لقيط بن زارة	ثاقبه	أضاءت
١٦٩/١	١	بعض الفراريين	اللقب	أكنيه
٩٢ ٥٧/٢	١	بشار	كواكبه	كأن مثار
٨٨/٢	٢	أبو إسحاق الصابى	تكسب	تشابه
١٠٣/٢	١	النايعة الذبياني	كوكب	فإنك
٣٢٨/٢	١	البحترى	يسلبوا	سلبوا
٢٦٥/٢	٥	النايعة الذبياني	مطلب	حلفت
٢٧٩/١	١	—	المغلب	أأنت
٢٠٤/١	١	—	جانب	ولله
٣١٤/٢	١	ذو الرمة	شنب	لياء
٣١٤/٢	١	الكميت	والشنب	وقد رأينا
٥٨٠/١	١	القننى	شعوب	ولا فضل
٢٩/١	١	يزيد بن محمد المهلبى	معايبه	فمن ذا
٢٦٧/١	١	مجنون ليلى	حبيبها	أهايك
٢٩٩/١	١	ضابئ بن الحارث البرجمى	لغريب	فمن يك
٢٧٤/١	٢	علقمة بن عبدة	مشيب	طحنا

٤٦/١	١	سحبان وائل ألباء المكسورة	خطيبها	لقد علم
٢٧٠/٢	١	النايفة الذبياني	الكتائب	ولا عيب
١٥٣/٢	١	البحترى	سحائب	وصاعقة
٢٠٢/١	١	-	الغرائب	إذا كوكب
٥٦٣/١	١	مسكين الدارمي	لأب	أكسبته
٢٨٥/٢	٢	الحريري	مصابه	ولا تله
٢٨٠/٢	١٠	ربيعة بن سعد أو داود بن ربيعة الأسد	شهاب	إن يقتلوك
٢٦٢ ١١٠٤/٢	٢	أبو تمام	يخب	صدفت
٤٩٧/١	٢	أبو محمد اليزيدي	غاربي	ملكته
٢٨٠/٢	١	دريد بن الصمة أو خفاف بن ندبة	قارب	فتكنا
٣٣٩/٢	١	أبو تمام	الكرب	لعمرو
٢٧٥/٢	١	أبو نواس	للضب	إذا ما
٢٨٨/٢	١	أبو تمام	قواضب	يمدون
٣٢٦/٢	١	البحترى	عضبه	وإذا تالق
٣٠٣/٢	١	أبو تمام	مرتقب	تدبير
٥٦٧/١	١	-	يثقب	فقات
٢٦٣/٢ ٦١٠/١	١	امرؤ القيس	يثقب	كان عيون
٢٦٩/٢	١	الكميت	الكلب	أحلامكم
٥٨٤/١	١	المتنبي	تاديب	ترعرع
٢٦/١	١	-	بضرب	وفي تعب
٢٣٣/٢	١	المتنبي	يغري بي	أزورهم

قافية التاء التاء الساكنة				
٢٣١/٢	١	—	شملت	لو ذقت
التاء المضمومة				
٣١١/٢	١	—	قوت	إن الغريب
التاء المكسورة				
١٥٨/١	٢		جلت	سأشكر
عبد الله بن الزبير الأسدي أو إبراهيم الصولي أو أبو الأسود الدؤلي				
٣٠٧/٢	٣		جلت	سأشكر
عبد الله بن الزبير الأسدي أو أبو الأسود الدؤلي أو إبراهيم الصولي				
٦٣/٢	١	—	وتجلت	كما أبرقت
٢١٩/٢	١	—	حلت	يبيت
٣٣٩/٢	١	الطرماح	ضلت	تميم
٢٨٠/١	١	كثير عزة	تقلت	أسيئى
٨٢/٢	٢	ابن المعتز	اليواقيت	ولازوردية
قافية الجيم الجيم المضمومة				
٣٢٣/٢	١	بشار بن برد	اللهج	من راقب
٢١٤/٢	١	زياد الأعجم	الحشرج	إن السامحة
قافية الحاء الحاء الساكنة				
٩٩/٢	١	البحترى	أقاح	كانما
٢٩٧/٢	١	الأرجاني	فلاح	أملتهم

١٢٣/١	١	حجل بن نضلة الباهلي	رماح	جاء
٢٨٨/٢	١	الخنساء	الجوانح	إن البكاء
٦٠/٢	١	الحاء المفتوحة	وانفتاحا	وكان
١٧٣/٢	١	ابن المعتز	السماحا	جمع
		الحاء المضمومة		
٣٥٩/١	١	توبة بن الحمير	وصفائح	ولو أن
٣٠٨/١	١	الحارث بن ضرار النهشلي أو الحارث	الطوائح	لهيك
		ابن نهيك أو مرة بن عمرو النهشلي		
٨٥/١	١	ابن المعتز	ملاح	فظلت
٨٣/٢	١	محمد بن وهيب	يمتدح	ويدا
١٥٧/٢	٢		ماسح	ولما قضينا
٥٨٥/١	١	كثير عزة	الأباطح	أخذنا
		الحاء المكسورة		
٤٥٣ ، ٤٢٧/١	١	جرير	راح	ألستم
٢٧٦/٢	١	البهتري	الضاحي	ألمع

		قافية الدال		
		الدال الساكنة		
٢٥٢/٢	٢	بعض العجم	مكهد	أديبان
٩٥ ، ٥٨ ، ٣٧/٢	٢	الصنوبري	تصعد	وكان محمر
		الدال المفتوحة		
٨٣/٢	١	عدي بن الرقاع	مدادا	تزجي
٢٨٦/٢ ، ٥٢٢/١	١	المرجي	يردا	فإن شئت
٥٧٩/١	١	الحارث بن حلزة	كدا	والعيش

٨٢/١	١	العباس بن الأحنف	لتجمدا	سأطلب
٧٣/٢	١	عمر بن أبي ربيعة	موجودا	كأنني
٢٤١/٢	١	عبد الله بن الزبير الأسدي أو أيمن بن خزيمه أو فضالة بن شريك	سودا	فرد
٢٤٠/٢	٣	أبو إسحاق الصابي الدال المضمومة	المحمودا	إن كنت
٢٨١/٢	١	المتنبي	الزوائد	أولئك
٢٥٢/٢	١	المتلمس	والوتد	ولا يقيم
١١٩/٢	١	أبو نواس	جده	إن من
١١٧/٢	١	المتنبي	يوجد	يلد
٥٧٢/١	١	الفرزدق	الحوارد	فقلت
٢٥٥/٢	٢	المتنبي	مرد	سأطلب
٤١٣/١	١	سبيويه	ورد	الناس
١٨١/٢	١	المتنبي	الأسد	ولم أر
٢٦/١	١	زهير بن أبي سلمى	حسدوا	محسدين
٢٨١/٢	١	المتنبي	راشد	وحمدان
٣١/٢	١	المتنبي	يرعد	أسد
٢١١/٢	١	البحترى	والحقه	فأتبعها
٢٧٣/٢	١	المتنبي	خالد	نهيت
٢٨١/٢	٢	المتنبي	ووالد	فأنت
٣٢٨/٢	١	المتنبي	مغمد	يبس
٨٩ : ٨٤/١	١	المتنبي	شواهد	وتسعدني
٣١/٢	١	-	صدود	شمس

٥٦٣/١	٢	مالك بن رقية الذال المكسورة	أحيد	بغاني
٨١/٢	١	البحترى	بمداد	على باب
١٧٤/٢	١	القطامي	زاد	تقريهم
٢٨٠/٢	٣	ابن الرومي أو المعري أو علي بن فضالة	للأعادي	واخوان
٣٢٥/٢	٢	المتنبي	غاد	واني عنك
٣٢٥/٢	٢	أبو تمام	البلاد	مقيم
٢٣٢ ، ١٧٤/١	١	المعري	جماد	والذي
٥٧١/١	١	خالد بن جبلة	سواد	إذا أنكرتني
٢٧٩/٢	٢	ابن حجاج أو محمد بن إبراهيم الأسدي	بالأيادي	قلت
٢٩٧/١	١	الأعشى	بأجياها	ومثلك
٤٢٧/١	١	قيس بن زهير	زياد	ألم يأتيك
٣٢٩/٢	١	أبو نواس	واحد	وليس
١٧٤/١	١	—	لحده	إن الذي
٨٨ ، ٧٧/١	١	أبو تمام	وحدي	كريم
١٤٥/٢ ، ٦٢/١	١	الوأنواء الدمشقي	بالبرد	فأمطرت
٩٦/٢	١	الطرماح	الأسد	يا ظبي
٢٣/١	١	—	منشد	فلو أنشدت
٢٩٤/١	١	—	بعد	ولكن
١٧١/١	١	دريد بن الصمة	ابعد	صبا
٢٧٥/١	٣	امرؤ القيس	ترقد	تطاول
٢١٢/٢	١	طرفة بن العبد	المتوقد	أنا الرجل

٢٩٥/١	١	الأشهب بن رميلة أو حريث بن مخفص	خالد	وإن الذى
٣٢٣/٢	١	طرفة بن العبد	وتجلد	وقوفا
٣٣٣/٢	٢	الشافعى	عمد	خذوا
٢٢٥/١	٢	أبو نواس	جند	وكننت
٣٠٢/٢	١	أبو تمام	زندى	تجلى
٢١٥/٢	١	—	الجود	أضحت
٥٨١/١	١	مسلم بن الوليد	الجود	يجود
٢٩/١	٢	أبو تمام	حسود	وإذا أراد
٣٤٢/٢	٢	أبو تمام	القود	تقول
٨٣/١	١	أبو عطاء السندى	لجمود	ألا إن
٥٨١/١	١	طرفة بن العبد	يدى	فإن كنت
٩٩/٢	٢	امرؤ القيس الراء المفتوحة	القطر	كأن المدام
٨١/١	١	—	عرارها	لها مقلتا
٣٨٦/١	١	—	نارا	أكل
٢٣٨/١	١	المتنبى	نارا	وما أنا
٢٨١/٢ ٤٨٦/١	١	—	خباره	يا على
٦١٦/١	١	—	قدرا	وأعلم
٨٣/٢	١	—	فأبصر	وأرض
١٥٢/١	١	أبو نواس	نظرا	يزيدك

٣٧٥/١	١	الجوهري	تفكرا	فلم يبق
٥٦/٢	١	ذو الرمة	وكر	وسقط
٢١٢ ، ٥٦/٢	١	أبو قيس بن الأسلت أو أحيحة ابن الجلاح الراء المضمومة	نورا	وقد
٣١٦/٢	٧	وضاح اليمن	غائر	قالت
٥٤٩/١	١	-	اعتبار	ليس
٣٣٠/٢	١	الأفوه الأودي	ستمار	وترى
٧٥/١	١	سليط بن سعد	سنمار	جزى
٦٠٩/١	١	الخنساء	نار	وإن صخرا
٢٩٨/٢	١	أبو تمام	بتر	وقد كانت
٢٤٠/٢	١	البحترى	الهجر	إذا ما
٣٣٦/٢	١	أبو العتاهية	يفخر	ما بال
١٤٢/١	١	-	البدر	سيدكرنى
٨٠/١	١	الفرزدق	بشر	فأصبحوا
٢٢٩/٢	١	أبو تمام	خضر	تردى
٢٢٩/٢	٣	الحريرى	الأخضر	فمذ
٦١٣/١	١	ذو الرمة	القطر	ألا يا سلمى
٣١٤/٢	١	ابن الرومى	والطر	إذا أبو
٨٩/٢	٢	الصاحب بن عباد	الأمر	رق
٥٣٥ ، ٣٧٠/١	١	محمد بن وهيب	والقمر	ثلاثة
٢٥١/٢				
٨١/١	١	الفرزدق	تصاهره	إلى ملك
٣٢٤/٢	١	سلم الخاسر	الجسور	من راقب

٩٦، ٥٩/٢	٢	أبو تمام	تصور	يا صاحبي
٣٤٣/٢	٢	أبو نواس	جدير	واني جدير
٣١٧/٢	٢	سويد بن حذاق	غزير	أبي
٢٩٨/٢	١	ابن أبي عيينة	يضير	فدع
١٤٦/١	١	عوف بن الأحوص أو لمضرس الأسدي أو للكميت الراء المكسورة	يستعيرها	فلا تسأليني
١٥٧/٢	١	زيد بن مسلمة بن عبد الملك أو محمد بن يزيد بن مسلمة	الزائر	وإذا احتبى
٢٦/٢	١	الأخطل	بسار	وشارب
٢٣٤/٢	١	البحثري	الأوتار	كالقسي
٣٣٣/٢	١	ابن عباد	فداه	قال
٤٩٦/١	١	الأخطل	بمقدار	وقال
٣٨٦/٢	١	الحريري	الأكدار	يا خاطب
٢٩٥/٢	١	الصمة القشيري	عرار	تمتع
٤٤٨/١	١	الفزدي	عشاري	كم عمة
٨١/١	١	أبو تمام	الغار	كاثنين
٣٢٨/٢	١	جرير	والخمار	فلا يمنك
٣٣٩/٢	١	-	بالنار	الستجير
١٣٩/٢	١	الأخطل	بأطهار	قوم
١٤٥/٢	١	ابن نباتة	النوار	حتى إذا
١٧٥/١	٢	-	أغبر	وإذا تأمل
٣٣٥/١	١	المعري	أثرى	ما سرت
٢٥٣/٢	١	الوطواط	حرها	فوجهك

٧٩/٢	١	بعض المغاربة	القدر	فإن كنت
٥١٦ ، ١٧٨/١	١	المعري	الكدر	والخل
٤٥٨/١	١	مجنون ليلى أو العرجى	البشر	بالله
١٣٦/٢	١	بعض الأعراب	البشر	أكلت
٢٩٨/٢	١	المعري	الخضر	لو اختصرتم
٢٢/٢	١	عمران بن حطان	الصارف	أسد
١٤٩/١	١	—	فكفر	حلف
٦٢٠/١	١	أبو علي الحسن الكاتب	الفقر	ولست
١٧٧/٢	١	—	بكر	يشارعنى
١٨١ ، ١٤٨/٢	١	ابن طباطبا	القمر	لا تعجبوا
٣٦٩/١	٢	حسان بن ثابت	الدهر	له هم
١٩١/١	١	—	عورى	لولا الحياء
٨٢/٢	١	ابن الرومى	الزناجير	تقول
١٢٢/١	١	بشار بن برد	التبكير	بكرا
		قافية الزاى		
		الزاى المكسورة		
٨٦/٢	١	—	الخبز	وعالم
		قافية السين		
		السين المفتوحة		
٢٤٤/٢	١	—	ملايسا	حملناهما
١٧٤/٢	١	الحريرى	الشموسا	وأقرى
		السين المكسورة		
٢٩٢/٢	١	دعبل	الراسى	إنى أحبك
٣٧٨/١	١	أبو نواس	للناس	وإذا نزعتم

١٨١/٢	١	-	الشمس	قامت
١٤٧/٢	٢	ابن العميد	نفسى	قامت
		قافية الشين		
		الشين المكسورة		
١٤٤/١	١	الصلتان العبدى	المشى	أشاب
		قافية الصاد		
		الصاد المفتوحة		
٢٧٩ ، ٢٣٧/٢	١	أبو الرقعمق	وقميصا	قالوا
		الصاد المكسورة		
٣٢٠/٢	١	أبو نواس	خالصه	لقد ضاع
٢٩٦/١	١	الفرزدق	القميص	أطعمت
		قافية الضاد		
		الضاد المفتوحة		
٢٤٥/٢	٢	ابن الربيع	مريضا	لولا التطير
		الضاد المكسورة		
٨٢/١	١	حطان بن المعلى	يرضى	أهكاني
		قافية الطاء		
		الطاء المكسورة		
٤٣٧/١	١	أسامة بن حبيب الهذلى	الضابط	فما أنا
		قافية الطاء		
		الطاء المفتوحة		
١٧٤/٢	١	-	إيقاظا	تقرى
		قافية العين		
		العين الساكنة		
٢٦٨/٢	١	أبو تمام	مدامع	كان السحاب

العين المفتوحة			
٣٢٧/٢	١	أبو زياد الأعرابي	ذراعا ولم يك
٣٢٥/١	١	سعيد بن عبد الرحمن أو عبد الرحمن بن حسان	إذا هي أطاعها
٢٩٠/١	١	القطامي	أمرت تستطاعها
٣٣٠/١	١	قراد بن حبش الصاردي	إذا اجتمع تبعها
٩٣/٢	٢	القاضي التنوخي	كانما الرفعة
٢١٧/١	٤	أوس بن حجر أو بشر بن أبي خازم	أيتها وقعا
٣٣٠/١	١	المتنبى	واستقبلت معا
٢١٦/١	١	أوس بن حجر أو بشر بن أبي خازم	الألعي سمعا
٢٩٦/١	١	سويد بن كراع	فإن تزجراني ممتمعا
٢٩٠/٢	١	المتنبى	ممنعة الوقوعا
العين المضمومة			
٤٣/٢	١	القاضي التنوخي	وكان النجوم ابتداع
٤٦/٢	٣	القاضي التنوخي	رب وداع
٣٣٥/٢	١	الحريري	على أنى أضاعوا
٤٧/٢	١	القاضي التنوخي	مشرقات انقطاع
٤٨/٢	١	النابعة الذبياني	لكلفتني راتع
١٧٢/١	١	جرير	إن الذين تصدعوا
١٧٢/١	١	عبدة بن الطبيب	إن الذين تصرعوا
١٨٦/٢	١	أبو ذؤيب الهذلي	أمن المنون يجرع
٣٧٥/١	٩	الجوهري	ولو شئت أوسع

٣٢٧/٢	١	أشجع بن عمرو السلمي	أوسع	وليس
٣٣٨/٢	١	أبو تمام	يوشع	فوالله
٣٢٦/٢	١	أبو تمام	أنفع	هو الصنع
٢٥٤/٢	٢	حسان بن ثابت	نفعوا	قوم
٤٢٥/١	١	متمم بن نويرة	واقع	ولست
٣٣٠/١	١	الفرزدق	الطوالع	أخذنا
١٧٥/١	١	الفرزدق	المجامع	أولئك
١٦٣/١	١	أبو ذؤيب	تقنع	والنفس
٢٥٣/٢	٢	المتنبي	والبيع	حتى أقام
٢٣٦/٢	١	عمرو بن معد يكرب	تستطيع	إذا لم
		العين المكسورة		
٣٧٣/١	١	البحتري	واعى	شجو
٨٠/٢	١	—	الأصابع	فأصبحت
٢٦٩/٢	١	ابن المعتز	طبعه	كلامه
٣٢/٢	١	—	منتجع	عج
٣٠٥ ، ٢٦/٢	١	ذو الرمة	نازع	فلما رأيت
٨٥/١	١	ابن بابك	ومسمع	حمامة
٣٣٣/٢	٢	ابن الرومي	منعى	لئن أخطأت
٢٤٥/٢	١	البحتري	وضلوعى	فسقى
٢٩٥/٢ ، ١٥٩/١	١	الأقيشر الأسدي	بسريع	سريع
		قافية الفاء		
		الفاء المفتوحة		
٢٤٨/٢	١	ابن حيوس	وردفا	كيف

القاء المضمومة			
زعمتم	إلاف	مساور ابن هند	١ ٥١٤/١
أخا	تعرف	—	٣ ٢٣/١
ما كان	تختلف	—	١ ٥٤٩/١
نحن بما	مختلف	قيس بن الخطيم أو عمرو بن امرئ القيس أو درهم بن زيد	١ ٣٠٢/١
تقول	أطوف	عروة بن الورد	١ ٨٣/١
متى تهزز	سيوف	—	٢ ٢٣٤/١
القاء المكسورة			
للبيس	الشفوف	ميسون بنت يحدل	١ ٤٢٢ ١٨٤/١
أيا شجر	طريف	ليلي بنت طريف أو محمد بن بجرة	١ ٢٧٥/٢
قراءة	موافقه	—	٢ ٣٣٤/٢
سبحان	تفريقا	ابن الراوندى	٣ ٢٦٥/١
القاء المضمومة			
هوى	مؤثق	جعفر بن عليبة الحارثي	١ ٢٠٠/١
وعذلت	يعشق	العتبي	١ ٢٩٢/١
ولئن	أنطق	محمد بن عبد الله العتبي أو النضر بن عبد الجبار	١ ١٨٧/٢
لا يالف	منطلق	النضر بن جؤية	٢ ٣١٧/١
عجبت	مغلق	جعفر بن عليبة الحارثي	١ ٢٠٠/١
القاء المكسورة			
إذا الوهم	وبارق	ابن أبي الإصبع المصري	٢ ٣٣٥/٢

وكان	أزرق	أبو طالب الرقي	٩٣/٢	١
يا واهيا	الغرق	مسلم بن الوليد	٢٦٧/٢	١
لو لم	منتطق	-	٢٦٨/٢	١
وأخفت	تخلق	أبو نواس	٢٧٦ ، ٢٦١/٢	١
ويكاد	رفيق	ابن حميد الصقلي	٢٦١/٢	١
كان الكأس	عقيق	-	٣١٤/٢	١
<p>قافية الكاف الكاف الساكنة</p>				
وانصر	آلك	عبد المطلب بن هاشم الكاف المفتوحة	٤٥/١	١
إلهي	دعاكا	إبراهيم بن أدهم	٢٦٧/١	٢
لا تعجبي	فبكي	دعبل	٢٣١/٢	١
ظلمناك	يحكى	المعري	٨١/٢	١
فلما	مالكا	عبد الله بن همام السلولي أو همام بن مرة	٥٥٩/١	١
خلا	عياالكا	الأعشى	٤٨٧/١	١
أتنتي	الفلكا	بشار بن برد	١٨١/٢	١
هي الدنيا	وفتكى	أبو الفرج السامري	٣٤١/٢	١
تعاللت	بذلك	ابن الدمينة	٢٦٦/١	٢
فكانها	الحجل	قافية اللام (اللام الساكنة)	٦١/٢	١
جزى	فعل	الناطقة الذبياني	٥٧/١	١

عش	نل	المتنبى	٧٠/١	١
ومية	قذالا	اللام المفتوحة	٢٩٤/١	١
واشرب	محلالا	أمية بن أبى الصلت أو النابغة الجعدى	٥٧١/١	١
ونكرم	ملا	عمرو بن الأيهم التغلبى	٢٦١/٢	١
لولا مفارقة	سبلا	المتنبى	٣٢٥/٢	١
قد طلبنا	مثلا	البحترى	٣٧٧/١	١
شافهتم	رحلا	ابن الروسى	١٨١/٢	١
يا خير	بخلا	الأعشى	٢٥٨/٢	١
وجاعل	فصلا	—	٢٤/١	١
إن محلا	مهلا	الأعشى	٣٠٤/١	١
وإذا الكريم	يتحول	—	٢١/١	١
أعدى	بخيلا	المتنبى	٣٢٤/٢	١
لو حار	دليلا	أبو تمام	٣٢٥/٢	١
هى الشمس	جميلا	العباس بن الأحنف	١٨٢/٢	٢
إذا قبح	الجميلا	الخنساء	٣٦٥/١	١
حدق	قتال	اللام المضمومة	٢٨٤/٢	١
لا خليل	الحال	عيسى بن خالد المخزومى	٢٥٨/٢	١
مها	ذوايل	المتنبى	٣٠٤ : ١١٢/٢	١
بنو مطر	أشبيل	أبو تمام	٢٠١/١	١
هو البدر	الويل	مروان بن أبى حفصة	٢٧٢/٢	١
صحا	ورواحل	يديع الزمان الهمذانى	١٨٨/٢	١
		زهير بن أبى سلمى		

٨١/١	١	القلاخ	ثباده	فما من
٣٠٥/٢	٢	-	عدلوا	نعم
٣٠٩/٢	١	-	وأجزلوا	هم القوم
٣٢٢/٢	٢	أبو ثواس	يعقل	إذا أنت
٢٨/٢	١	-	آكله	لسان
٥٨١/١	١	مهباز	الآكل	فكل
٣٤٤/٢	١	الغزى	شامل	بقيت
٣٠٠/١	١	امرؤ القيس	تنهل	لن
٣٢٢/١	١	معن بن أوس	أول	لعمرك
٢٦ ، ٢٥/١	٦	السموأل أو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي	وحجول	وأيامنا
٣١٣/٢	١	الخنساء	أطول	وما بلغت
١٧٢/١	١	الفرزدق	وأطول	إن الذي
٢١١/١	١	-	معول	دع
١٧٣/١	١	عبدة بن الطبيب	غول	إن التي
١٤٩/٢	١	الوطواط	أفول	آراؤه
١١١/٢	١	الوطواط	أفول	عزماته
٢٢٨/٢	١	-	نقول	وننكر
٦٢١/١	١	السموأل	نقول	وننكر
٦٢١/١	١	عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي	نقول	وننكر
٢٣٩/٢	١	السموأل	وسلول	وإنا لقوم
٣٢٤/٢	١	أبو تمام	لهخيل	هيهات
٣٥٥/١	١	كعب بن زهير	الفيل	لقد أقوم

٣٥٨/١	١	—	الفيل	لو يسمعون
٥٧٠/١	١	بلال الحيشي	وجلجل	ألا ليت
٢٤٢/٢	١	يزيد بن الطثرية	قليل	أليس
٢٩٦/٢	١	ذو الرمة	قليلها	وإن لم
٣٣٢/٢	٢	أبو القاسم الكاتبى	جميل	إن كنت
٥١٠ ، ١٥٧/١	١	—	طويل	قال
		اللام المكسورة		
٢٢/١	١	أبو ذؤيب الهذلى	لوائل	وحتى
١٠٤/٢	١	—	كالآل	وثغره
٩٢/٢ ، ٥٧٣/١	١	امرؤ القيس	البالي	كان قلوب
٤٢٧/١	١	قيس بن الملوخ	أمثالي	ألا اصطبار
٢٦٦/٢	١	—	الرجال	محاسنه
٢٩١/٢	١	—	حال	لاح
٧٩/٢	١	المتنبى	محال	رأيتك
٧٨/٢ ، ٦٠٧/١	١	المتنبى	الغزال	فإن تغف
٣٠٣/٢	١	أبو فراس الحمدانى	المعالي	بأطراف
٦١٥/١	٢	زهير بن أبى سلمى	التغالى	لعمرك
٢٠/١	١	—	بصقال	والسيف
٩٣/٢	١	—	الجلال	غدا
٣١٣/٢	١	—	آمالى	وهويننى
١٤٩/٢	١	المتنبى	الجمال	نحن
١٧٦/٢	١	كثير عزة	المال	غمر
٤١/٢	١	امرؤ القيس	أغوال	أيقتلنى

٩٨/٢	٢	-	كالثيالى	صدغ
٢٩٦/٢	١	الثعالبي	بلايل	إذا اليليل
٤٠٤/١	١	الغزدي	مثلي	أنا الذائد
٤٦٥/١	١	امرؤ القيس	بأمثل	ألا أيها
١٦٣/١	١	امرؤ القيس	الرجل	الله
٣١٣/٢	١	-	الرجل	يريك
٢٣٢/٢	١	أبو دلامة	بالرجل	ما أحسن
٥١٢/١	١	-	تنجلي	زعم
٦٢/٢	٢	-	مرتحل	كأنه
٢٥٦/٢	١	ذو الرمة	المرحل	وشوها
٢٣٨/٢	١	أبو تمام	المنزل	من مبلغ
٢٦٠/٢	١	امرؤ القيس	فيغسل	فعادى
٢٠١/١	١	حسان بن ثابت	المفضل	أولاد
٦١/٢	١	امرؤ القيس	عل	مكر
٢٩٦/١	١	امرؤ القيس	المقل	يزل
٥٩/١	٢	امرؤ القيس	المتعكل	وفرع
١٥٨/٢	١	امرؤ القيس	بكلكل	فقلت
٢٤٤/٢	٢	أبو الفضل عياض	الحلل	كأن كانون
٣٢٣/٢	١	امرؤ القيس	وتجمل	وقوقا
٣٣٠/٢	٢	أبو تمام	نواهل	وقد ظلت
٥٤٩/١	١	ذو الرمة	بالمهل	فظلوا
٥٤٩/١	١	-	الدخول	دخلت

وما يك	الفصيل	-	٢١٣/٢	١
فيك	الجميل	ابن رشيق	٢٦٦/٢	١
		قافية الميم		
		الميم المفتوحة		
ومن يلق	لائما	المرقش الأصغر	٣٧٠، ١٧٨/١	١
أكثر	صائما	-	٥٢/١	١
جزاني	بالكرامة	قيس بن زهير	٣٣٠/١	١
إن الذين	ناما	أبو مكعمت	٥٢٠/١	١
ولله	مقدما	حاتم الطائي	١٧٧/١	١
من كان	مغرما	أبو تمام	٢٩٥/٢	١
إذا أنا	أرقما	-	٨٠/٢	١
أقول	مسما	-	٥٠٤/١	١
وما كنت	مسما	-	٨١/١	١
وخفوق	جهتما	المقنبي	٦١٧، ٥٨٢/١	١
		الميم المضمومة		
فأصبح	هشام	الحارث بن خالد	٧٣/٢	١
وقد كذبتك	قطام	-	١١١/١	١
أيا قمر	التمام	البحترى	٢٩٣/٢	١
وغداة	زمامها	ليبيد	١٨٦/٢	١
ومن الخير	الجهام	المتنبي	٣٢٦/٢	١
قصر	الأيام	أشجع السلمي	٣٤٠/٢	١
صل	الرحم	-	٥٤٧/١	١
وما حاجة	عادمه	المتنبي	٦١٨/١	١

٦١٧/١	١	-	فتكأرمه	قلا هجره
٣١٦/١	١	طريف بن تميم العنبرى	يتوسم	أو كلما
٣٠٥/٢	٢	-	نعم	عدلوا
٣١/٢	١	البحترى	مظلم	وبدر
٢٤٧/٢	٢	ابن الرومى	نجوم	آراؤكم
٣٢٩/٢	١	أبو الشيص	اللؤم	أجد
١٦٦/١	١	معشوقة ابن الدمينه	يلوم	وأنت الذى
٤٥٥ ، ٤٣٧/١	١	عمارة بن عقيل بن جرير	للثيم	أأترك
٢٤٢/٢	١	زهير بن أبى سلمى	والديم	قف
٤٩١/١	١	أبو تمام	كريم	لا والذى
٢٥٧/٢	١	الحماسى	كريم	ولئن
٢٥٧/١	١	-	عظيم	لا تنه
٥٧٤/١	١	ابن الرومى	وتمظيم	فأله
٣٠٤/٢	٢	الأرجانى	سليم	أحب
٣٩/٢	٢	العفيف البصرى	رميم	أخو
٥٠٧ ، ٤٨٤/١	١	أبو تمام	تهيم	وتظن
٣٠٦/٢	١	السبكى	قويم	ليتهم
		الميم المكسورة		
٦٥/١	١	الحطينة	سلام	فيها الزجاج
٢٢/١	١	المتنبى	أمامى	أقبت
٤٩٩/١	١	قطرى بن الفجاءة	لحمام	لا يركنن
٣٢٠/١	٤	ديك الجن	النام	قولى
٢٨٩/١	١	النافغة الجمعدى	الرجم	كانت

٣٠٧/٢	٢	الحريري	وترحمي	جودي
٢٨٦/٢	١	أبو الفتح البستي	دمي	إلى حنفي
٤٨/٢	١	القيرواني	المتسدم	غيري
٢٩٦/١	١	الفردق	الصوارم	عشية
٢٣٠/٢	١	المتنبي	مجرم	لن تطلب
٣٣٢/١	١	زهير بن أبي سلمى	حرم	وإن أتاه
٢٥٢/١	١	-	تحرم	أعطيت
٥٧٣/١	١	كثير عزة	كرمي	ما أعطيتني
٦٦/٢	١	ابن المهدي	الكرم	لئن جحدك
٢٩٩/٢	١	الصفى الحلي	هرم	وكل سيف
٣٧٦/١	١	البحتري	العظم	وكم ددت
٥٨٢/١	١	زهير بن أبي سلمى	عمي	وأعلم
٥٦١/١	١	عنتر بن شداد	بزعزم	علقتها
١٥٩/١	١	-	فمي	ولقد
٤٣٥/١	١	زيد الخيل	الأكرم	سائل
١٧٤/١	١	ابن الرومي	والسلم	هذا أبو
١٧٧ - ١٤٣/٢	١	زهير بن أبي سلمى	تقلم	لدي
١٥٨/١	١	يزيد	المتكلم	وإياك
٢٨٤/١	١	جرير	الأدهم	هو القين
٦١٣/١	١	طرفه بن العبد	تهمي	فسقي
٢٠١/١	١	الحارث بن ولة الجرمي	سهمي	قومي
٣٣٨/٢	١	المتنبي	نوهم	إذا ساء
٢٣٤/٢	٢	ابن رشيق	قديم	أصح

٢٨/١	٢	—	السقيم	وكم من
		قافية النون		
		النون الساكنة		
٦١٦، ٥٨٤/١	١	عوف بن محلم الشيباني	ترجمان	إن الثمانين
٣٣٤/٢	٢	—	موزون	كذب
		النون المفتوحة		
١٥٢/٢	١	بعض العرب	نيرانا	فإن تعافوا
٢٢٦/٢	١	قريب بن أنيف	إحسانا	يجزون
٣٢٠/٢	٢	الحماسي	إحسانا	يجزون
٣٢٧/٢	١	البحثري	خرصانا	كان ألسنهم
٧٧/١	١	—	عرفانه	وازور
٢٧/١	١	—	هاتا	قد كنت
٦٧/١	١	المتنبي	نحزنا	خلت
٢٦٢/٢	١	المتنبي	لأمكنا	عقدت
١١٩، ٢٠/١	١	مجنون ليلي	فتمكنا	أتاني
٢٨٥/٢	٢	أبو القتح البستي	جام لنا	كلكم
٤٨٩/١	١	—	وتؤذونا	لا نطمعوا
٣٣٤/٢	١	بعض المغاربة	راجعونا	قد كان
٣٣٤/٢	١	أبو تمام	راجعونا	قد كان
١٣٤/٢	١	عمرو بن كلثوم	الجاهليتنا	ألا لا
٥١٤/١	١	أبو طالب	أمينا	ودعوتني
٥٨٠، ٥٥٤/١	١	عدي بن زيد	ومينا	فقددت
٣٣٩/٢	٢	—	رهينه	من غاب

		الفنون المضمومة			
٧٩/٢	٢	ابن الرومي	شيبان	قالوا	
٢٠٧/١	٢	الفند الزماني	إخوان	عقونا	
٢٥/١	٣	قعناب ابن أم صاحب	دفنوا	إن يسمعوا	
٣٦٠/١	١	المقنبي	السفن	ما كل	
٦٤/١	١	قعناب ابن أم صاحب	ضغثوا	مهلا	
٣٠٦/٢	١	السبكي	دين	ليتهم	
		الفنون المكسورة			
٢٩٧/٢	١	الحريري	المثاني	فمشغوف	
١٠٩/٢	١	امرؤ القيس	بدخان	حملت	
١٦٥/١	١	بشار	وللداني	أنا المرعش	
٢٧٠ ، ٢٦٨/١	٩	صلاح الدين الصفدي	القمران	أسيدنا	
٢٩٧/٢	١	امرؤ القيس	بخزان	إذا المرء	
٢٣/١	١	-	الإنسان	لولا	
٢٩٦/٢	١	القاضي الأرجاني	دعاني	دعاني	
٢٧١/١	١	المصنف	معاني	لأسرار	
٢١٠/٢	٣	عمرو بن معد يكرب	الأضغان	الضاربين	

٢٦٢/٢	١	القاضي الأرجاني	أجفاني	يخيل
٢٧٠/٢	١	—	والوطن	ولا عيب
٢٨/١	١	—	ليون	عذرت
٢٩٢/٢	١	الشمخ	حرون	وما أروى
٥٩٢/١	١	سحيم بن وثيل	تعرفوني	أنا ابن
١٤٤/٢	١	أبو دلامة	باليدين	أرى
٢٥٢/٢	٢	أبو القرحى أو الوطواط أو الوأواء الدمشقي	شكلين	من قاس
٥١٦/١	١	—	يعنيني	ولقد
٥٦٠ ، ١٧٨/١	١	عميرة بن جابر الحنفى أو شمر ابن جابر الحنفى قافية الهاء الهاء المفتوحة المتنبى	يعنيني	ولقد أمر
١٧٠/١	١	المتنبى	ذكرناها	أساميا
٢٣٦/٢	١	ابن نباتة	قوافيها	خذا
١٤٨/٢	٢	ناصر الدولة بن حمدان الهاء المضمومة	فييلها	ترى
٣٣٦/٢	٣	— الهاء المكسورة	شاهدوه	أنلنى
٢٨٤/٢	١	أبو تمام	الله	ما مات
٢٥٠/١	١	المتنبى	مشبه	ولم أقل

١٥١/١	١	قافية الياء الياء الساكنة	والنبي	فلمتنا
٣٣٩/٢	١	الشمالي الياء المفتوحة	أبيا	ألا من
٢٦١/٢	٢	المنخل اليشكري الشافعي	البرية	عمدة
٢٢٧/٢	١	مجنون ليلي	ولا ليا	على أننى



فهرس الأرجاز

الرجز	الراجز	المجلد والصفحة
ومهمه مغبرة أرجاؤه	قافية الهمزة الهمزة المضمومة	٢٨٩/١
إن غناء الإبل الحداء	رؤية	١٢٢/١
فغننها وهى لك القداء	—	١٢٢/١
ومقلة وحاجبا مزججا	قافية الجيم الجيم المفتوحة	٦١/١
أغر براقا وطرفا أبرجا	العجاج	٦١/١
وفاحما ومرسنا مسرجا	العجاج	٦١/١
أيام أيدت واضحا مقلجا	العجاج	٦١/١
أم صبي قد حبا أو دارج	العجاج الجيم المضمومة	٥٤٠/١
إن الشباب والفراغ والجدده	قافية الدال الدال المفتوحة	٢٥١/٢
مفسدة للمرء أى مفسده	أبو العتاهية	٢٥١/٢
كلنا باسط اليد	أبو العتاهية	٣٨/٢
أقسم بالله أبو حفص عمر	الدال المكسورة	٥١٦/١
	قافية الراء الراء الساكنة	—

	الراء المفتوحة	
١٦٩/١	على بن أبى طالب	أنا الذى سمقنى أمى حيدر
٢٨/١	—	إن النعام فى القرى
	الراء المضمومة	
٧٧/١	—	وما بقرب قبر حرب قبر
٧٦/١	—	وليس قرب قبر حرب قبر
	قافية السنين	
	السين المضمومة	
١٤٩/٢	جران العود	إلا اليعافير وإلا العيس
١٤٩/٢	جران العود	ويلدة ليس بها أنيس
	قافية الشين	
	الشين الساكنة	
٦٠/٢	—	والشمس مرآة بكف المرتعش
	قافية العين	
	العين المكسورة	
٢٥٦/١	أبو النجم	قد أصبحت أم الخيار تدعى
١٤٥/١	أبو النجم	جذب الليلالى أبطنى أو أسرعى
١٤٥/١	أبو النجم	مير عته قنزعاً عن قنزع
١٤٥/١	أبو النجم	أفناه قيل لله للشمس اطلعى
	قافية الفاء	
	الفاء المفتوحة	
١٤٠/٢	أبو حزابة	إن لنا أحمرة عجافا
١٤٠/٢	أبو حزابة	يأكلن كل ليلة إكافا

	قافية القاف	
	القاف الساكنة	
٢٠٤/٢	رؤية	لواحق الأقارب فيها كالمق
	قافية الكاف	
	الكاف المفتوحة	
٤٢/١	عبد الله بن عبد الأعلى	لم يك شيء يا إلهي قبلكا
٣٨/١	جارية من بنى مازن	يا أيها المادح دلوى دونكا
	قافية اللام	
	اللام الساكنة	
١٠٨ ٥٥٩/٢	جبار بن جزء أو أبو	والشمس كالمرآة في كف الأشل
	النجم أو ابن المعتز	
٦٣/١	أبو النجم	الحمد لله العلى الأجلل
	قافية الميم	
	الميم المفتوحة	
٢٩٤/١	مساويرا بن هند أو أبو	قد سالم الحيات منه القدماء
	حيان الفقعى	
	الميم المكسورة	
٢٨٤/١	عديل بن الفرخ	أوعدنى بالسجن والأدهم
	قافية النون	
	النون الساكنة	
٤٧٤/١	رؤية	قالت بنات العم يا سلمى وإن
٤٧٤/١	رؤية	كان فقيرا معدما قالت وإن
٢٠٥/٢	خطام المجاشعي	وصاليات ككما يؤثفين

فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات

نصف أو جزء البيت	الشاعر	المجلد والصفحة
أحلامكم لسقام الجهل	الكميت	٢٦٩/٢
أخو العلم حي خالد بعد موته	—	١٦٣/٢
إذا أصبحت بيد الشمال زمامها	لييد	١٩٥/٢
أصفر ذى وجهين كالمنافق	—	٢٣٠/٢
أكرم به أصفر رافت صفوته	—	٢٣٠/٢
ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى	طرفة بن العبد	٥٥٩/١
ألا يا اسلمى ثم اسلمى تمت اسلمى	حميد بن قور	٥٣١/١
ألم يأتيك والأنباء تنمى	—	٤٦٦/١
إن الذين ترونهم	—	١٧٣/١
بدت قمرا ومالت خطوط بان	المتنبى	٢٥/٢
بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا	أبو محمد الخازن أو محمد بن الخازن	٣٤١/٢ ، ٤١/١
خليلى مرا بى على أم جندب	امرؤ القيس	٣١٨/٢
طاطات شيمالى	امرؤ القيس	٦٥/١
عريض القفا ميزانه فى شماله	—	٢١٢/٢
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم	—	١٨٢/١
عليه من الرحمن ما يستحقه	—	٣٧٠/١
على لاحب لا يهتدى بمفاره	—	١٠٢/٢
غدا والصبح تحنت الليل باد	—	٩٤/٢
غدايره مستشزرات إلى العلا	—	٥٨/١
غيرى بأكثر هذا الناس يشخدع	المتنبى	٢٥١/١

٢٤٢/٢	-	فأف لهذا الدهر لا بل لأهله
٣١/٢	-	فإن تفق الأنام وأنت منهم
٢٥/٢	-	فإنما هي إقبال وإدبار
٤٢٥/١	-	فقلت أهي سرت أم عادني حلم
٧٣/١	أبو تمام	فكأنما ليس الزمان الصوفا
٤١٣/١	-	فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا
٢٥١/١	-	فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب
٢٩١/٢	أبو تمام	فيا دمع أنجدني على ساكني نجد
٣٤٠/٢	امرؤ القيس	فقا نيك من ذكرى حبيب ومنزل
٣١٧/٢	البحترى	كالقسي العطفات
٥٧/٢	بشار بن برد	كان قلوب الطير رطباً ويابسا
٩٥/٢	-	كأنما المريخ والمشتري
١٣٩/١	-	كساهم محرق
٨١/٢	-	كما علا يرسل الله عدنان
٨٦/٢	-	لعاب الأفاعي القاتلات لعابه
١٨٨/١	-	لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم
١٢٨/١	امرؤ القيس	لناموا فما إن من حديث ولا صالى
٤١٤/١	-	ليبك يزيد ضارع لخصومة
٣٣٥/٢	أمية بن أبى الصلت	ليوم كريهة وسداد ثغر
٢٠٤/٢	النابعة الذبياني	ما إن كمثلهم في الناس من أحد
٢٠٥/٢	-	مثلى لا يقبل من مثلكا
٨٠/٢	-	مداد مثل خافية الغراب
٦٤/١	-	من حوشما نظروا أدنو فأنظور

٣٤١/٢	مقاتل الضرير	موعد أحبابك بالفرقة غد
١٩٤ ، ١٤٣ ، ١١٧/٢	أبو ذؤيب الهذلي	وإذا المنية أنشبت أظفارها
١٣٩/١	—	وألينيه الهالكى
٥٥/١	نضلة السلمى	وتحت الرغوة اللبن الفصيح
٢١٧/٢	—	وحسبك بالتسليم منى تقاضيا
١٧٩/٢	—	ودونك فاعتجر منه بشرط
٢٩٥/١	زهير بن أبى سلمى	وذبيان قد زلت بأقدامها النعل
٥٨٣/١	امرؤ القيس	ورضت فذلت صعبة أى إذلال
٦٧/١	أبو تمام	ورفعت للمستنشدین لوأى
١٤٧/١	جرير	وشيب أيام الفراق مفارقى
٥١٩/١	الأخطل	وقال رائدهم أرسوا تزاولها
٢٠٤/٢	أوس بن حجر	وقتلى كمثل جذوع النخيل
٥٩٤/١	الكلبة اليربوعى	وقد جعلتني من جذيمة أصبعا
٥٦/٢	أحيحة بن الجلاح أو أبو قيس بن الأسلت	وقد لاح فى الغور الثريا لمن يرى
٩٥/٢	—	وكان أجرام النجوم لوامعا
٢٩٧/١	—	ولا أرض أبقل إقبالها
٦٠٩/١	المتنبى	ولا خير فيها للشجاعة والندى
٥٦/٢	أحيحة بن الجلاح أو أبو قيس بن الأسلت	ولاح الثريا عند آخر ليلة
١٢١/١	—	ولقد علمت للتأئين منيتى
٦٢١/١	الجلاح	وما مات منا سيد حتف أنفه

فهرس المصادر والمراجع

أ-

- ١- أسرار البلاغة- لعبد القاهر الجرجاني- بتصحيح السيد رشيد رضا- ط مكتبة محمد علي صبيح.
- ٢- أساس البلاغة للزمخشري- دار صادر- بيروت ١٣٩٩هـ.
- ٣- الأطول للعصام.
- ٤- الأعلام للزركلي- بيروت.
- ٥- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني/ ط/٢: ٤، ١٣، ١٢، ١٨، ١٩، ١٥، ١٠، ١٧.
- ٦- أمثال الحديث للرامهرمزي ط الدار السلفية- الهند للمرتضى علي بن الحسين. تحقيق أبو الفضل، القاهرة ١٩٥٤.
- ٧- الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية. جمع اليسوعي ١٩١٤م المطبعة الكاثوليكية- بيروت.
- ٨- الأنوار ومحاسن الأشعار لأبي الحسن علي بن محمد الشمشاطي. تحقيق: صالح مهدي العزاوي. دار الحركة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- ٩- الإيضاح في علوم البلاغة للقرظوني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة. وأخرى شرح د/ محمد عبد المنعم خفاجي ط دار الكتاب اللبناني.

ب-

- ١٠- البداية والنهاية لابن كثير- ط دار الفكر.
- ١١- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني / ج / مطبعة السعادة ١٣٤٨ هـ.
- ١٢- البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ. تحقيق: د. أحمد أحمد بدوي. ود. حامد عبد المجيد/ مطبعة البابي الحلبي- القاهرة: ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

١٣- البرهان في وجوه البيان لابن وهب الكاتب. تحقيق: د. أحمد مطلوب. ود. خديجة الحديثي/ مطبعة العاني-بغداد ١٩٦٧م.

١٤- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن. لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزمكاني. تحقيق: د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي مطبعة العاني-بغداد.

١٥- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤.

١٦- بلاغة السكاكي منهجا وتطبيقا. لأحمد محمد علي/ دكتوراه بكلية اللغة العربية- جامعة الأزهر.

١٧- البلاغة عند السكاكي. د. أحمد مطلوب/ ط بغداد.

١٨- البلاغة تطور وتاريخ-د/شوقي ضيف-ط دار المعارف.

١٩- البيان في غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٢٠- البيان والتبيين للجاحظ/ج ١، ٣. تحقيق عبد السلام محمد هارون نشر الخانكي بالقاهرة ط ٥/ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

-ت-

٢١- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ج ٢/٢ ترجمة: عبد الحليم النجار، وج ٥/ترجمة: د. رمضان عيد التواب، وعبد الحليم النجار/ دار المعارف-مصر.

٢٢- تاريخ ابن خلدون-دار الكتاب اللبناني.

٢٣- تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها للشيخ مصطفى المراغي.

٢٤- التبيان في المعاني والبيان للطبي-بتحقيق-طبعة المكتبة التجارية-بمكة المكرمة.

٢٥- التلخيص في علوم البلاغة للخطيب القزويني. بتحقيق طبعة دار الكتب العلمية.

-ج-

٢٦- جامع العبارات في تحقيق الاستعارات. علي عصام-دكتوراه بكلية اللغة العربية-

جامعة الأزهر.

٢٧-الجمان فى تشبيه آيات القرآن لابن نايقا البغدادى. تحقيق: د.أحمد مطلوب، ود.

خديجة الحديثي/دار الحرية ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.

٢٨-ممع الهوامع على شرح جمع الجوامع للسيوطى-بتحقيقى-طبعة المكتبة التوفيقية.

٢٩-جمهرة أشعار العرب. تأليف أبى زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى/١٩٢٦م.

٣٠-جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد

المجيد قطامش/ القاهرة ١٩٦٤م.

٣١-جمهرة أنساب العرب لأبى محمد على بن أحمد الأندلسى. تحقيق عبد السلام

محمد هارون. دار المعارف مصر ط ٥.

٣٢-حداثق البيان فى شرح التبيان لعلى بن عيسى شارح التبيان للطيبى-مخطوط

بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة.

٣٣-حسن التوصل إلى صناعة الترسل لشهاب الدين محمد الحلبي. تحقيق ودراسة. د.

أكرم عثمان يوسف/دار الحرية ١٩٨٠م.

٣٤-الحماسة البصرية للبصرى. عالم الكتب بيروت.

٣٥-حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء لأبى محمد عبد الله بن محمد العبد

لكانى الزوزنى. تحقيق: د.محمد جبار العبيد-دار الحرية-بغداد ج ١ ١٩٧٣م، ج ٢

١٩٧٨م.

-خ-

٣٦-خزانة الأدب للبغدادى/ج ١ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب

العربى بالقاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٣٧-الخلاصة فى أصول الحديث للطيبى. تحقيق: الأستاذ صبحى السامرائى/ مطبعة

الإرشاد بغداد ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

-و-

٣٨-دائرة المعارف الإسلامية-ط دار الفكر.

٣٩-المدور الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني/مطبعة دار الكتب الحديثة-مصر.

٤٠-دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني. تعليق وشرح: د. محمد عبد المنعم خفاجي/ مطبعة الفجالة-القاهرة ١٩٦٩م/١٣٨٩هـ. وأخرى بتحقيق محمد رشيد رضا.

٤١-ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق الشيخ محمد حسن إل ياسين، مطبعة المعارف-بغداد ١٩٦٤م.

٤٢-ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. شرح وتعليق: د/محمد حسين/المطبعة النموذجية.

٤٣-ديوان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب/مطبوعات العربي/١٣٩٣هـ-١٩٧٣.

٤٤-ديوان أوس بن حجر. تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم-دار صادر بيروت/٢.

٤٥-ديوان البيهقي، دار صادر، بيروت.

٤٦-ديوان بشار بن برد، شرح ونشر محمد الطاهر بن عاشور، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٧م.

٤٧-ديوان البهاء زهير. دار المعارف بمصر.

٤٨-ديوان حاتم الطائي-الشركة اللبنانية للكتاب-بيروت. وديوان حاتم الطائي/ دار صادر-بيروت.

٤٩-ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري، والسجستاني. تحقيق: نعمان أمين طه. مط مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٩٥٨.

٥٠-ديوان الحماسة لأبي تمام. تحقيق: د. عبد المنعم صالح، دار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨٠م.

٥١-ديوان الخنساء، دار التراث، بيروت ١٩٦٨م.

٥٢-ديوان الشريف الرضي/طبع المطبعة الأدبية-بيروت ١٣٠٧هـ.

٥٣-ديوان الصاحب بن عباد. تحقيق: الشيخ محمد إل ياسين بيروت ١٩٧٤م.

٥٤-ديوان الصنوبري. تحقيق: د. إحسان عباس/دار الثقافة-بيروت ١٩٧٠م.

- ٥٥- ديوان العباس بن الأحنف. تحقيق: د. عاتكة الخزرجي/ دار الكتب المصرية/ ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- ٥٦- ديوان عبيد بن الأبرص/ دار صادر-بيروت.
- ٥٧- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم/ دار صادر-بيروت/ ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.
- ٥٨- ديوان العرجي رواية أبي الفتح الشيخ عثمان بن جني. شرحه وحققه: خضر الطائي ورشيد العبيدي/ ط١/ الشركة الإسلامية للطباعة-١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.
- ٥٩- ديوان عروة بن الورد.
- ٦٠- ديوان علقمة الفحل. شرح: الأعلام السنتمري. تحقيق: لطفى الصقال/ مطبعة الأصيل حلب/ ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- ٦١- ديوان علي بن جبلة العكوك. تحقيق: د. أحمد الجنابي/ مطبعة الآداب-النجف الأشرف/ ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ٦٢- ديوان عمرو بن معد يكرب. تحقيق: د. هاشم الطعان. مطبعة الجمهورية، ببغداد. ١٩٧٠م.
- ٦٣- ديوان الفرزدق. دار صادر، بيروت ١٩٦٦م.
- ٦٤- ديوان القطامي. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. ود. أحمد مطلوب/ دار الثقافة-بيروت. ١٩٦٠م.
- ٦٥- ديوان كثير. تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت ١٩٧١م.
- ٦٦- ديوان ليبيد بن ربيعة العامري. تحقيق: د. إحسان عباس. التراث العربي-الكويت. ١٩٦٢م.
- ٦٧- ديوان مجنون ليلى. جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج/ دار مصر للطباعة.
- ٦٨- ديوان مسلم بن الوليد. تحقيق د. سامي الدهان، دار المعارف بمصر ١٩٧٠.
- ٦٩- ديوان ابن نباتة السعدي. دراسة وتحقيق: عبد الأمير مهدي حبيب الطائي/ ج١-٢/ دار الحرية/ ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

- ٧٠- ديوان أبي نواس/المطبعة الأهلية-بيروت، وط: مصر.
- ٧١- ديوان ابن هانئ الأندلسي/دار صادر-بيروت/١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- ٧٢- ديوان الهذليين. نشر القومية للطباعة بالقاهرة ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.
- ٧٣- ديوان الواواء دمشقي. تحقيق: د. سامي الدهان/المطبعة الهاشمية-دمشق ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م/وطبعة ليون.

س-

- ٧٤- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي. تحقيق علي فودة/مصر ١٩٣٢م.
- ٧٥- سقط الزند لأبي العلاء المعري/دار صادر-بيروت.
- ٧٦- سمط الآل. تحقيق: عبد العزيز الميمنى. مط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٦م.

ش-

- ٧٧- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى / المكتب التجارى / بيروت-لبنان.
- ٧٨- شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوى/مكتبة دار الثقافة العربية.
- ٧٩- شرح ديوان حسان. ضبط الديوان وصححه: عبد الرحمن الرقوى/دار الأندلس/بيروت-١٩٨٠م.
- ٩٠- شرح ديوان عبيد بن الأبرص / دار بيروت، ودار صادر-بيروت / ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
- ٩١- شرح ديوان أبي العتاهية/دار التراث بيروت/١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- ٩٢- شرح ديوان أبي فراس الحمداني/منشورات دار الفكر-بيروت/مطبعة سميا.
- ٩٣- شرح ديوان كعب بن زهير، صنعة السكرى/الدار القومية-القاهرة/١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
- ٩٤- شرح شواهد المعنى للسيوطي. تحقيق: أحمد ظافر خان مصر ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

- ٩٥- شرح القصائد العشر للتبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة- بيروت ط٣/ ١٣٩٩هـ-١٩٧٣م.
- ٩٦- شرح المعلقات السبع للزوزني. تحقيق: محمد علي حمد الله/طبعة دمشق المفصل لابن يعيش/ج٩ مطبعة المنيرة بمصر.
- ٩٧- شرح مقامات الحريري، دار التراث-بيروت.
- ٩٨- شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق: د. فخرى الدين قباوة/منشورات دار الآفاق الجديدة/بيروت/ط٢/١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٩٩- شعر عيدة بن الطبيب. د. يحيى الجبوري/دار التربية/١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ١٠٠- شعر ابن المعتز، صنعة الصولي. دراسة وتحقيق: د. يونس أحمد السامرائي/دار الحرية/١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ١٠١- شعر النمر بن تولب، صنعة د. نوري حمودي القيس/مطبعة المعارف/ بغداد ١٩٦٩م.
- ١٠٢- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. دار المعارف.
- ص-
- ١٠٣- صبح الأعشى-للقلقشندي-المطبعة الأميرية.
- ١٠٤- صحيح الجامع للشيخ الألباني ط المكتب الإسلامي.
- ١٠٥- الصناعتين لأبي هلال العسكري/مصر ١٩٧١م. وأخرى تحقيق د. مفيد قميحة.
- ١٠٦- صحيح البخاري. ط الشعب.
- ١٠٧- صحيح مسلم بشرح النووي. طب الشعب، وأخرى بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١٠٨- ضعيف الجامع للشيخ الألباني ط المكتب الإسلامي.
- ط-
- ١٠٩- طبقات الشافعية لأبي بكر هداية الله الحسيني. تحقيق: عادل نويهض/ج٢/ منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت ١٩٧٩.

١١٠-طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج/ط٤/دار المعارف.

١١١-الطراز ليحيى بن حمزة العلوى ط٣، مطبعة المقتطف مصر ١٣٣٢هـ-١٩١٤.

١١٢-الطبيب وجهوده البلاغية-عبد الحميد هنداوى-ماجستير مخطوط بكلية دار العلوم جامعة القاهرة-ومطبوع نشر المكتبة التجارية-بمكة المكرمة.

ع-

١١٣-العرف الطيب فى شرح ديوانى أبى الطيب للشيوخ ناصيف اليازجى.

١١٤-عقود الجمال وشرحه للسيوطى وشرحه للمرشدى ط. المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٠٦هـ.

١١٥-العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده. تأليف: أبى الحسن بن رشيق القيروانى. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد/ط٢/ج١-٢/مطبعة السعادة ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

ف-

١١٦-فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الرب-للطبيبى-مخطوط بدار الكتب المصرية ١٤٥ تفسير.

١١٧-فخر الدين الرازى بلاغيا. تأليف: ماهر مهدى هلال/دار الحرية-١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١١٨-فن البديع. تحقيق: د.عبد القادر حسين/دار الشروق/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١١٩-فن التشبيه. أ.على الجندى. مكتبة نهضة مصر.

ق-

١٢٠-القاموس المحيط للفيروز أبادى.

ك-

١٢١-الكاشف عن حقائق السنن للطبيبى شرح مشكاة المصابيح مخطوط بدار الكتب

المصرية ٣٠/حديث قوله، وجرى تحقيقى له.

١٢٢-الكامل للمبرد/طبع ليبزج. وأخرى ط مكتبة الاستقامة بالقاهرة ١٩٥١م.

١٢٣-كتاب العين/ بتحقيق طبعة دار الكتب العلمية.

١٢٤-الكشاف للزمخشري ج١، ٢، ٣، ٤، ط دار المعرفة.

١٢٥-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة مطبعة وكالة المعارض
١٩٤٣م.

-ل-

١٢٦-لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف.

١٢٧-لطائف التبيان في المعاني والبيان للطهري-مخطوط بدار الكتب المصرية، ٢٦
بلاغه م وانظره بتحقيق ط المكتبة التجارية بمكة المكرمة.

-م-

١٢٨-المثل السائر لابن الأثير/طبعتين/تحقيق: محيي الدين، ود. بدويت طبانة. ود.
أحمد الحوفي/دار الرفاعي. الرخاص/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. وط دار نهضة مصر-
القاهرة-القاهرة.

١٢٩-مجموع أشعار العرب. تصحيح ولیم بن الورد البروسی لبیسف ١٩٠٣هـ.
١٣٠-المرقصات والمطربات لنور الدين علي بن الوزير أبي عمران ت ٦٧٣هـ، دار حمد
ومحيو-بيروت ١٩٧٣م.

١٣١-المصباح لبدر الدين بن مالك، المطبعة الخيرية ١٣٤١هـ. وأخرى ط مطبعة الآداب
بالقاهرة تحقيق د/حسنى عبد الجليل.

١٣٢-معاني القرآن للأخفش. تحقيق: د. فائز فارس، الشركة الكويتية ط ١٤٠١هـ-
١٩٨١م.

١٣٣-معجم الأدباء لياقوت، تحقيق: مرجوليوث ج ١ دار إحياء التراث العربي.

١٣٤-معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ج ٤ المكتبة العربية، دمشق ١٩٥٧م.

١٣٥-مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة. تحقيق: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور،
مطبعة الاستقلال مصر ١٩٦٨م.

١٣٦-المفتاح للسكاكي. بتحقيق طبعة دار الكتب العلمية.

- ١٣٧-المقتضب للميرد. تحقيق: الشيخ عزيمة ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
١٣٨-مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث لإبراهيم الخولى-دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

-ن-

- ١٣٩-نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز-تحقيق: د. بكري شيخ أمين-ط دار العلم للملايين.
١٤٠-النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي/ط٢/دار الفكر/١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
١٤١-هدية العارفين-لإسماعيل باشا البغدادى.
١٤٢-وفيات الأعيان لأحمد بن محمد بن خلكان. تحقيق: د. إحسان عباس/طبع دار الثقافة-بيروت.



- ١٤٣-اليقظة للثعالبي. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.

كتب للمحقق

اسم الكتاب	نوعه	اسم الكتاب	نوعه
العقيدة			
تيسير العقيدة للمسلم المعاصر	تأليف	فصل الخطاب في ضابط التشبيه بأهل الكتاب	لم يقدم للطبع
شرح الدروس المهمة لعامة الأمة	تأليف	الصبح السافر في جواب قول القائل من لم يكفر الكافر فهو كافر	لم يقدم للطبع
السهام القتالة في الرد على صاحب الاستحالة	تأليف	اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية	تحقيق ودراسة
الإفحام لمن زعم انقضاء عمر أمة الإسلام	تأليف	إشكالية الجمع بين إثبات الصفات ودعوى المجاز	لم تقدم للطبع
الرفائق			
الفراغ نعمة أم نقمة	تأليف	نوارد السلف الصالح في رعاية الأوقات	تأليف
الحياة الطيبة	تأليف	قصور الجنة لمن؟	تأليف
الطريق إلى الجنة	تأليف	النجاة من النار	تأليف
الخوف من الله	تأليف	إيقاظ الهمم قبل يوم الندم	تأليف
وفاة الرسول ﷺ	تأليف	سلسلة رحلة إلى الدار الآخرة عشرة أجزاء	تأليف
رحلة الإسراء والمعراج	لم تقدم للطبع	الرفائق في فضيلة الإنفاق	لم تقدم للطبع
الجزء من جنس العمل	لم تقدم للطبع	بر الوالدین	لم تقدم للطبع

تحقيق	الداء والدواء لابن القيم	تحقيق	صيد الخاطر لابن الجوزي
تحقيق	كتاب التوابين لابن قدامة المقدسي	تحقيق	مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة المقدسي
الفقه وأصوله			
تأليف	إعلام الأنام بحكم إخراج زكاة الفطر من غير الطعام	تأليف	الجامع لأحكام زكاة الفطر
تأليف	تلخيص الكلام في أحكام الصيام	جمع وتأليف	فتاوى النساء ضمن سلسلة فتاوى العلماء
تأليف	رعاية الأوقات في ترتيب الحقوق والمهمات	تأليف	قطع الجدل في ثبوت الهلال
لم تقدم للطبع	هدى خير الأنام في صلاة القيام	تأليف	فتاوى وأحكام شهر الصيام
لم تقدم للطبع	إعلام السعيد بآداب العيد	لم تقدم للطبع	الإتحاف في آداب الاعتكاف
لم تقدم للطبع	فتاوى الصيام لشيخ الإسلام	لم تقدم للطبع	شرح الصدر في بيان ليلة القدر
لم تقدم للطبع	كسر طاغوت الكهان المدعين للعلاج بالقرآن	تحقيق لم تطبع	مرشد الحيران إلى أحوال الإنسان وهو كتاب في تقنين الشريعة الإسلامية
علوم البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن			
تحقيق	أسرار البلاغة للجرجاني	تحقيق	الأطول على التلخيص
تحقيق	العمدة لابن رشيق	تحقيق	المطول على التلخيص
تحقيق	الطراز للعلوي	تحقيق	دلائل الإعجاز للجرجاني

تأليف	التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة دراسات نظرية تطبيقية	تأليف	من بلاغة الكتاب والسنة وهو للإمام الطيبي وتجديداته البلاغية
تأليف	أضواء على مسيرة البلاغة العربية	تأليف	البلاغة بين النظرية والتطبيق
تحقيق ودراسة	لطائف التبيان في المعاني والبيان للطبيبي	تأليف	الإعجاز الصرفي للقرآن الكريم
تحقيق ودراسة	التلخيص في علوم البلاغة للقرظوني	تحقيق ودراسة	بلاغات النساء لابن طيفور
تحقيق	التبيان في المعاني والبيان للطبيبي	تحقيق	الكاشف عن حقائق السنن وهو شرح بلاغي لشكاة المصايح للطبيبي ١٣ مجلداً
تحقيق	الإيضاح في علوم البلاغة للقرظوني	تحقيق	علم البدیع وفن الفصاحة للطبيبي
لم تقدم للطببع	كيف تقرأ العمل الأدبي ؟	لم تقدم للطببع	سلسلة دراسات أسلوبية في القرآن الكريم
تحقيق ودراسة	مجموعة شروح التلخيص في علوم البلاغة	لم تقدم للطببع	التكرار الصيغي في الشعر العربي المعاصر
تحقيق ودراسة	شرح السعد على تلخيص المفتاح	تحقيق ودراسة	عروس الأفراح شرح وتلخيص المفتاح للسبكي في علوم البلاغة
تحقيق ودراسة	شرح الدسوقي على التلخيص	تحقيق ودراسة	مواهب المفتاح شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي
لم تقدم للطببع	الإعجاز الصوتي للقرآن الكريم	تحقيق ودراسة	شروح التبيان في المعاني والبيان للطبيبي وتلميذه علي بن عيسى

وجوه البلاغة في متشابه القرآن	لم تقدم للطبع	الدلالة الفنية للأصوات	بحث
الاستكرار في الدراسات الأسلوبية الحديثة	بحث بصحيفة دار العلوم	معالم على طريقة النقد الأدبي	تأليف
رسالة الأدب المقارن	بحث بصحيفة دار العلوم	الأدب المقارن: المفهوم والقيمة	تأليف
قصص وكتابات أدبية			
قصص الأنبياء	تأليف	رجال حول الرسول ﷺ	تأليف
الشعر والأدب			
عنوان المرقصات المطربات لابن سعيد الأندلسي	تحقيق	الكامل في اللغة والأدب للمبرد	تحقيق
بلاغات النساء لابن طيفور	تحقيق	مرآة المروءات للثعالبي	تحقيق
ديوان ليس شعرا	تحت الطبع		
اللغة والمعجم			
معجم العيين للخليل بن أحمد الفراهيدي	تحقيق ودراسة	المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده	تحقيق ودراسة
النحو والصرف			
شرح المكودي على ألفية ابن مالك	تحقيق	حاشية الصبان على ألفية ابن مالك	تحقيق
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك	تحقيق	شذا العرف في فن الصرف	تحقيق
مفتاح العلوم للسكاكي	تحقيق	الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية	تحقيق
شذور الذهب لابن هشام	تحقيق	شرح ابن عقيل	تحقيق

تحقيق	جمع الهوامع للسيوطي	تحقيق	قطر الندى وبل الصدى
تحقيق	إعراب مشكل الحديث للعكبري	تحقيق	حاشية الفاكهي على قطر الندى
تحقيق	مغنى اللبيب لابن هشام	تحقيق	حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب
		تحقيق	مختصر شرح ابن عقيل
التاريخ والسير والقصص			
لحقيق	صفة الصفوة لابن الجوزي	تحقيق	الهداية والنهاية لابن كثير أحد عشر مجلداً بالفهارس
تأليف	نسائم الأسحار في فضائل الأخيار موسوعة في صفات الصحابة	تأليف	موجز سير الرسول ﷺ ضمن كتاب تيسير العقيدة للمسلم المعاصر للمؤلف
لم تقدم للطبع	العشرة المبشرون بالجنة	لم تقدم للطبع	رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه
لم تقدم للطبع	من سير الصالحين	لم تقدم للطبع	خلفاء الرسول ﷺ
لم تقدم للطبع	تعريف الغلام بسير الأعلام	تأليف	نساء حول الرسول ﷺ
		تحقيق	قصص الأنبياء لابن كثير
الأخلاق والآداب			
تأليف	التركية منهج تربوي شامل	تأليف	رسالة إلى أخى الطالب
التفسير وعلوم القرآن			
تحقيق	تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي	تحقيق	تفسير آيات الأحكام للساس

		تحقيق	الإتقان فى علوم القرآن للسيوطي
الحديث النبوى وعلومه وشروحه			
تحقيق	شرح مشكاة المصابيح للطيبى ١٣ مجلداً	تحقيق	مشكاة المصابيح للخطيب التبريزى ٣ مجلدات
تحقيق	إثبات عذاب القبر لليبهي	تحقيق	شرح إعراب مشكل الحديث للمكبرى
تحت الطبع	شروح أخر للمشكاة	لم تقدم للطبع	سلسلة الأربعينات للحديث النبوى
تحقيق	مقدمة ابن الصلاح	تحقيق	كشف الخفاء للمجلونى
تحقيق	التقييد والإيضاح	تحقيق	النهاية فى غريب الحديث
مناهج البحث والتعلم			
		تأليف	منهج للقراءة والتعلم
فقه الواقع			
تأليف	حد الجماعة	تأليف	دراسات حول الجماعة والجماعات
تأليف	العمل الجماعى أصوله وضوابطه	تأليف	الدعوة إلى الجماعة والاشتلاف باعتزال جماعات الفرقة والاختلاف

فهرس موضوعات الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة المحقق
٦	خطة التحقيق
٧	ترجمة جلال الدين القزويني
٩	ترجمة الشيخ بهاء الدين السبكي
١٨	- الفن الأول: علم المعاني
١٩	- مقدمة المصنف لعروس الأفراح
٣٦	- شرح مقدمة صاحب التلخيص
٤٦	- مقدمة في أهمية علم البلاغة
٥٤	- مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة
٥٥	- ما يوصف بالفصاحة
٥٦	- ما يوصف بالبلاغة
٥٧	- الفصاحة في المفرد
٧٤	- الفصاحة في الكلام
٨٤	- شروط فصاحة الكلام
٨٩	- الفصاحة في المتكلم
٩٦	* الفن الأول - علم المعاني
١٠٠	- أبواب علم المعاني
١١١	- أحوال الإسناد الخبري
١٣٦	تنوعا الإسناد:
١٣٦	أ- الحقيقة العقلية
١٤٧	ب- المجاز العقلي

١٤٧	- أقسام المجاز العقلي
١٥٠	- أهمية القرينة للمجاز الإسنادي
١٥٥	• أحوال المسند إليه
١٥٥	- حذف المسند إليه
١٦١	- ذكر المسند إليه
١٦٤	- تعرف المسند إليه
٢٠٢	- تنكير المسند إليه
٢١٦	- إتياع المسند إليه وعدمه
٢٢٦	- فصل المسند إليه
٢٣٢	- تقديم المسند إليه
٢٦٤	- تأخير المسند إليه
٢٩٩	• أحوال المسند
٢٩٩	- ترك المسند
٣١١	- ذكر المسند
٣٦١	- تنكير المسند
٣٧١	• أحوال متعلقات الفعل
٣٩٣	- باب القصر
٣٩٧	- طرق القصر
٤١٩	- الإنشاء
٤٧٩	- الفصل والوصل
٥٧٥	• الإيجاز والإطناب والمساواة
٥٨٤	- المساواة
٥٨٦	- الإيجاز
٦٠٥	- الإطناب



فهرس موضوعات الجزء الثانى

الصفحة	الموضوع
٤	« الفن الثانى : علم البيان
٢٠	-التشبيه
٦٨	-أداة التشبيه
٧٨	-الغرض من التشبيه
١١٤	-فصل فى أعلى مراتب التشبيه
١٢٠	الحقيقة والمجاز
١٣٠	-المجاز المرسل
١٤٢	-الاستعارة
١٨٤	-فصل إخماد التشبيه فى النفس
١٨٩	-تعريف السكاكى للحقيقة اللغوية
٢٠١	-حسن كل من التحقيقية والتكميل
٢٠٦	« الكناية
٢١٠	-الكناية ثلاثة أقسام
٢١٩	-فصل : المجاز والكناية أفضل من الحقيقة والتصريح
٢٢٤	« الفن الثالث : علم البديع
٢٢٥	وجوه تحسين الكلام - معنوى ولفظى - المحسنات المعنوية
٢٢٨	-الطباق
٢٣١	-المقابلة
٢٣٤	-مراعاة النظير
٢٣٥	-الإرصاد

٢٣٧	-المشاكلة
٢٤٠	-المزاوجة
٢٤٢	-الرجوع
٢٤٣	-التورية
٢٤٥	-الاستخدام
٢٤٦	-اللف والنشر
٢٥١	-الجمع
٢٥٢	-التقسيم
٢٥٣	-الجمع مع التفريق
٢٥٦	-التجريد
٢٦٠	-المبالغة
٢٦٤	-المذهب الكلامي
٢٦٦	-حسن التعليل
٢٧٤	-الإدماج
٢٧٨	-القول بالموجب
٢٨٠	-الاطراد
	«المحسنات اللفظية
٢٨٢	-الجناس
٢٩٣	-رد العجز على الصدر
٢٩٩	-السجع
٣٠٦	-التشريع
٣٠٧	-لزوم ما لا يلزم



٣٢١	• خاتمة في السرقات الشعرية
٣٣٢	- الاقتباس
٣٤٠	- فصل: فيما ينبغي للمتكلم التأنيق فيه
٣٤٥	- فهرس عامة
٣٤٧	- فهرس الآيات القرآنية
٣٩٤	- فهرس الأحاديث النبوية
٤٠٠	- فهرس الأشعار
٤٢٩	- فهرس الأرجاز
٤٣٢	- فهرس أنصاف الأبيات
٤٣٦	- فهرس المصادر والمراجع
٤٤٦	- فهرس كتب المحقق



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران